



جامعة وهران 2

كلية العلوم الاجتماعية

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم

في الفلسفة

بعنوان

الديمقراطية والبراغماتية "جون ديوي" أنموذجا

إشراف:

- أ.د. سواريت بن عمر

إعداد الطالبة:

- بلوط صبرينة

لجنة المناقشة

إسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الصفة	مؤسسة الإلتحاق
بوشيبة محمد	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة وهران 2
سواريت بن عمر	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	جامعة وهران 2
صاري رشيدة	أستاذ محاضر أ	مناقشا	جامعة وهران 2
قسول ثابت	أستاذ التعليم العالي	مناقشا	جامعة سيدي بلعباس
قدور نورة	أستاذ التعليم العالي	مناقشا	جامعة البيض
بن ناصر الحاجة	أستاذ محاضر أ	مناقشا	جامعة تيارت

الموسم الجامعي:

2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيد الأنام، ومعلم البشرية مُحَمَّدٍ حَامِلِ
الرسالة والأختام.

أشكر الله عز وجل على عظيم فضله وجزيل إحسانه، بما وفقنا إليه من إتمام هذا العمل، وما منَّ به
علينا من نعم.

الشكر الموصول إلى كل من قدم لنا يد العون وكان له الفضل في سبيل إنجاح عملنا، ودعم عزيمتنا
للتوفيق بالنصح والإرشاد، ونخصّ بالذكر الأستاذ الدكتور "سواريت عمر" راجين من المولى عز وجل
أن يطيل في عمره، جزاه الله كل خيرا.

كما نتقدم بالشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم مناقشة هذا العمل.

إهداء

أهدي ثمرة هذا العمل إلى شهداء غزة ممن كانوا ضحية لانتهاكات
باسم الديمقراطية.

إلى أولادي قرة عيني ...

إلى كل متطلع شغوف بالبحث والعمل.

صبرينة

"ليست الديمقراطية مجرد شكل للحكومة، وإنما هي في أساسها أسلوب من الحياة
المجتمعية والخبرة المشتركة المتبادلة..."

[جون ديوي]

"إن حكومة من الشعب، يختارها الشعب، من أجل الشعب يجب أن لا تزول من
على وجه هذه الأرض"

[الرئيس أبراهم لينكون]

مقدمة

مقدمة

سؤال الديمقراطية سؤال قديم، فالمسار التاريخي لفكرة الديمقراطية كطرح نظري وكممارسة ميدانية كان مبدأها اللوغوس اليوناني، الذي استمدت المدينة مشروعية وجودها منه، المدينة التي تعتبر كيان سياسي وظيفته ذات بعد أنطولوجي، فبالنسبة لليونان في المرحلة الهيلينية هي أن السيادة للقانون، والقانون هو رأي مجموع أهل المدينة إلا أن هذه الديمقراطية كانت في الواقع ديمقراطية أرستقراطية، تميز بين المواطن والعبد هذا الأخير الذي حسب روسو نهضت الدولة على أكتافه.

السيرورة التاريخية لفكرة الديمقراطية تعبر عن توترات ولدت من رحم الإنسان الباحث عن إنسانيته، التي معناها لا يتحقق إلا في فضاء الجماعة ذلك أن الإنسان كائن اجتماعي بالطبيعة، إن هذه الطبيعة لها وجهان متلازمان متناقضان، طبيعة تنزع للعقل والتعقل والخير، وطبيعة تنزع للهدم والعنف والشر، ترويض الطبيعة الشريرة في الإنسان وبعد مخاض عسير ودماء غزيرة سالت حرب معلنة في مرحلتها الأولى والثانية وأخرى مضمرة -لما قبلها وما بعدها- في شكل صراعات محمومة على كل المستويات، أدت بالبشرية إلى التفكير في سبيل الخلاص من هذا المأزق أو الخروج من الحالة الطبيعية إلى الحالة الاجتماعية، ما اقتضى إحياء فكرة الديمقراطية في أصولها اليونانية، وفق متغيرات تستجيب للسيرورة التاريخية، فأخذت فكرة الديمقراطية نتيجة للثورة الفرنسية بعدا أخلاقيا وروحيا وبعدا فرديا وآخر قائم على المساواة، توطين هذه الأخيرة في إنجلترا بتكريس مبادئ الديمقراطية من حرية في الفكر والقول وحرية الملكية وحق الأمن ومقاومة الظلم.

كل ذلك ترتب عنه أيديولوجيات تغذت من فكر فلسفي بحث في الطبيعة البشرية ليستطيع ترويضها وتوجيهها مع ما يخدم الصالح العام، التصورات في هذا المجال أثارت جدالا عميقا مخرجاته كانت فلسفة أنوارية، فلسفة نظم ضابطه لإيقاع الحياة، تنشيد السعادة وتطالب بالحرية والأمن والاستقرار، فلسفة تعيد رسم خارطة الحقوق بعد أن أضاعت طريقها في فترة حَيَمَ عليها الظلم والاستبداد باسم الدين، الكنيسة والتعصب، فترة دوغمائية سلطوية بمرتكزات ميتافيزيقية فمن العتمة إلى النور، جاءت حركة التنوير بجهود احتكم فيها العقل لمنطق التجربة في سياق تحرري ساهم بقدر كبير في تأجيج لهيب الفكر الراديكالي والعودة من جديد إلى الحياة، إلى الحقوق الطبيعة بعد أن سلبت بفعل الاضطهاد الديني.

من هذا المنطلق طُرح على بساط البحث الفلسفي مسائل مهمة وملهمة من شأنها إثراء وترسيم جملة من الحقوق والمبادئ بعد الانحصار والتعدي الذي شهدته في مرحلة سابقة، وقد ندَّب ثلة من الفلاسفة أمثال جون لوك جان جاك روسو، وهوبز، مونتيسكيو، توكفيل وغيرهم... كثر عن أنفسهم لمهمة استرجاع ما سلب بالعقل والنظر والظفر به (الحقوق) على نطاق واسع، فلا مساومة على ماهو طبيعي ومعطى إلهي، ومنه تباينت الأنسقة الفلسفية في تبرير أسس الممارسة السياسية، في سبيل حفظ تلك الحقوق بالبقاء والاستمرارية، لأن الوقت قد حان ليتمتع الإنسان بحياة أفضل في تماثل بين الغاية والوسيلة ذلك لأن الحديث عن حياة أفضل لا يعني شيء في ظل غياب الحرية، العدالة والمساواة وغيرها، من القيم الملازمة لتلبية حاجات الإنسان- والتأكيد على وجوده- التي جاءت الديمقراطية تراهن على الإيفاء بها.

امتدادا لنفس الرؤية حمل مسار الديمقراطية لما بعد الأنوارية والثورتين الفرنسية والإنجليزية أفاق جديدة نحو طريق منتظم للاستقلالية والانتقالية، طريق عبّده الشعوب المهاجرة إلى أرض الميعاد، التي وإن كانت مكتشفا جديدا إلا أنها أضافت على مشاهد الحلم الأمريكي تمثيلا واقعي، إلى أن أصبح حقيقة جسّدها صناع التنوير في هذا البلد أو الآباء المؤسسين للأمة الأمريكية ولجدها الساطع، منذ بدايات التأسيس إلى غاية إعلان الاستقلال عن التاج البريطاني ووضع دستور الدولة الفتية.

انفردت أمريكا البراغماتية بجملة من الخصائص المميزة لشعبها ولكيان دولتها الديمقراطية في تمكين واضح من فهم واقعها واستثمار روافده بكل ما فيها من خصوصية أوروبية-انجليزية، علما أن مبادئ الديمقراطية في العالم الجديد مبادئ عملية، سبق وأن نظّرت لها الثورة الفرنسية وصاغت مفاهيمها الثورة الإنجليزية، لكن طبيعة أمريكا البلد البراغماتي الذي لم يتوان لحظة في الأخذ بتلك المبادئ واستثمارها عمليا لغايات واقعية وأهداف مستقبلية، إنها العقلية الأمريكية والفلسفة البراغماتية بكل ما تحمله من أصول غربية تم صياغتها من جديد حتى تتوافق وطابع الحياة في سياق منفعي يؤمن بالنجاح والمصلحة ولا يتمثل الحقيقة، ومجد الديمقراطية الليبرالية، ويعزز من سلطانها اجتماعيا واقتصاديا، بناء على مقتضيات الواقع العملي وما يتقصدّه النظر ضمن علاقة توافقية تؤمن بالتعددية، بالعلم والنسبية كأهم مرتكزات الفكر البراغماتي عماد الديمقراطية في أمريكا كفكرة فتية لخصائص أوروبية-انجليزية لكنها أصيلة متأصلة لهوية أمريكية وفلسفة براغماتية.

الديمقراطية في الفلسفة البراغماتية مجالها المسألة السياسية بأبعاد اجتماعية، حيث تعتبر حلقة ضمن سياق معرفي ساهم، عدة فلاسفة في بلورة معانيه، بداية من تشارلز سندرز بيرس إلى جون ديوي مروراً بوليام جيمس. الجدير بالذكر أن جون ديوي دون غيره، أو الأكثر من غيره بمعنى أدق ممن أولو أهمية بالغة للبحث الاجتماعي والسياسي، فهو البراغماتي المثقف والمرئي الفذ الذي حمل هموم مجتمعه الديمقراطي، فإذا كانت البرسية توجهه منطقي علمي، والجمسية تجريبية سيكولوجية، فإن الديوية اجتماعية إنسانية، وليس من نافذة القول أن تكون كلها أي الفلسفة الديوية في مضمار الديمقراطية فكراً وممارسة، جاعلاً من الأدوات-منهج ديوي في البحث- في خدمة قضايا المجتمع بما فيها الديمقراطية أهم قضية شغلت بال الرجل.

من هنا جاء اهتمام ديوي بالديمقراطية من قبيل اهتمامه بمبادئها وقيمها، انطلاقاً من إيمانه العقائدي بضرورة ربط الفلسفة بالواقع والاحتكام إليه وإلى نتائجه، من باب أن هذه الأخيرة معيار صدق وحقيقة الأفكار "الأداتية" من أجل ذلك تتقدم براغماتية ديوي على غرار ما جاءت به الفلسفة اليونانية في سبيل إعداد الفرد، بما يساهم في ترسيخ وتعميق قيم الديمقراطية، في إطار العلاقة المطروحة بين الفلسفة والديمقراطية وموضوعها السياسي الفلسفي كنص قديم-جديد، لطالما تمثلته عديد الرؤى والتوجهات الفلسفية عبر كرونولوجية الفكر السياسي، موضوع استدرج اهتمام جون ديوي خاصة وأن الديمقراطية بما تعنيه من ممارسة ميدانية تستوجب وقفة فلسفية لمخرجات هذا النظام وأهم مقوماته، في ظل تلك العلاقة القائمة على التحليل وإعادة البناء "تجربة التقييم النقدي" بمقاربة للصورة من الواقع والفهم من التحقق الذي بات يَطْرُحُ في سجل العلاقات الإنسانية أهمية بالغة للإنسان محور العملية الديمقراطية أين خرجت الديمقراطية من باب الدلالة اللغوية لكلمة "ديموس" و"كراتوس" فيما تعنيه حكم الشعب إلى مبدأ المشاركة الجماعية فَمَا يُهْمُ ليس أن يحكم الشعب، بل أن يشارك الجميع في إنجاح تجربة الديمقراطية، كجماعة ديمقراطية تدرك المعنى الحقيقي للديمقراطية المقصد والأولوية.

إن أغلب المشتغلين بمجال الفكر السياسي قصدوا هذه الأولوية من منطلق أولوية اهتمامهم بالديمقراطية ففي اليونان مثلاً القول بالديمقراطية جدالاً لعلاقة تكاملية بين الفلسفة والديمقراطية، ما أدى إلى تطور الفلسفة برعاية الديمقراطية وفي حَضْرَتِهَا نفس الشيء يصدق على أمريكا التي إهتم مفكروها بالديمقراطية السند والداعم لأفكارهم التحررية-البراغماتية، والحاضنة لتصوراتهم العملية. لدرجة أن الديمقراطية مثلت عقيدة للفلسفة البراغماتية مثلما هو الحال عند ديوي الذي جعلها الأولوية والمهمة المنتظرة، مهمة تصدق على البحث المعاصر والبنّاء في أمريكا بعد أن

أصبحت الديمقراطية عنواناً لها، حيث تُعدّ الديمقراطية أطر الممارسة السياسية إلى ما هو أبعد وأهم إلى فن العيش المشترك والسلوك الثقافي المؤسس على قاعدة معرفية ركيزتها العلم والعمل من أجل تعزيز وترسيخ قيمها من قيم المجتمع الأمريكي وتمكين صدارته بالنسبة للمجتمعات الديمقراطية في العالم.

من رحم قيم الحداثة في شقها البراغماتي، الذي جعل العلمية التجريبية منهجاً لتقصي الحقائق تتبلور الديمقراطية السياسية كمعطى جوهري في إشكالية السلطة، وكمعطى اجتماعي تربوي، ذلك لأن الديمقراطية أخذت بعداً تثقيفياً يقول هيجل: "أن الديمقراطية ثقافة أولاً وقبل كل شيء"، وفي هذا المجال يفكك جون ديوي العلاقة بين الفلسفة والديمقراطية، العلاقة بين الديمقراطية والتربية، وعلاقة الثلاثة معاً، في منحى إصلاحي لا يخرج عن الطابع العام لفلسفته الأداتية، نحو دعوة متنامية واعية للتعبير عن واقع الإنسان الأمريكي في ظل ما يحياه وما يكابده، اتجاه دوامة الحياة المعاصرة في كل تجلياتها، متطلباتها وأبعادها، من هذا المبدأ جاءت أعمال ديوي لإصلاح وتحديد بنيات مجتمعه وتوطین ثقافة الديمقراطية، فقيم الديمقراطية تُغرس غرساً كقيم تتوارثها الأجيال بفعل التربية-مع الأخذ بمبدأ التغير-ولما كان رواد الفلسفة البراغماتية يؤمنون بأن الفلسفة عملية تحديد مستمر عرفت المسالة السياسية مراحل تاريخية عسيرة تُسلم مهام تأسيسها كما أشرنا رواد التنوير الأمريكي، وفك شفرات بنائها التنظيمي توكفيل في كتابه الديمقراطية في أمريكا ليتصدر تأطيرها وتنظيرها جون ديوي.

لا عجب إذًا أن تكون الديمقراطية الديوية واحدة من أهم أطروحات الفكر السياسي المعاصر، كيف لا وهو من خصّه التاريخ عبر تقسيم الفلاسفة البراغماتيين لهذه المهمة (الاهتمام بمثل الديمقراطية بالدفاع والحماية)، لاسيما وأن فلسفته البراغماتية دائمة التأكيد على الوفاء والمصادقية، حيث سعى إلى فرض حصانة معرفية-منهجية من أجل دعم أطر ومقومات الديمقراطية والدفع بما قدما من قبيل تجربة الحياة الواقعية واعتبارها -الديمقراطية- شكلاً من أشكال تلك الحياة بمنحى اجتماعي أكثر منه سياسي، فلم تكن الديمقراطية عند ديوي مجرد تنظيمات سياسية ومؤسسات تنفيذية أو مقررات قانونية، بالقدر الذي تمثله كطريقة في العيش، إنها باختصار ثقافة الديمقراطية، في ارتباطها بالخبرة والممارسة اليومية، في ارتباطها بالعلم والتربية، بالتواصل والتفاعل بين الأفراد بكل حرية وعدالة ومساواة عن طريق تهيئتهم لذلك بتهيئة الفرض المتكافئة، بعيداً عن صور الإنقسام والتشردم، بعيداً عن ثقافة الإنغلاق والتمييز العنصري. ديمقراطية مجالها التقدم الاجتماعي والانفتاح العلمي الثقافي، ديمقراطية للقيم، حيث لا يمكن الحديث عن

ديمقراطية ديوي بمعزل عن توجهاته البراغماتية الرامية إلى التجديد وإعادة البناء (تجديد الفلسفة وإعادة بناء المنظومة التربية) بالاستناد على المثل الأخلاقي والمنهج العلمي.

بناء على وجهة نظر فاعلة في ردم الهوة التي خلفها التقليد الفلسفي، الذي دأب على الفصل بين الفلسفة والواقع، بين النظر والعمل، في محاولة يقضه من ديوي إلى الجمع بين الجانبين معتبرا أن الفلسفة لم تكن مستقلة يوما عن الحياة، وهي أبعد من أن تكون كذلك اليوم خاصة في ظل تفاقم الأحداث الجارية وضرورة التصدي لها بالبحث وإعادة البناء، بما يناسب ويتناسب وواقع الإنسان ومشكلاته، حاضره ومستقبله والعمل على رفع التحدي وتنظيم المجتمع، إلى ما يمكن أن يؤزر به من بحث اجتماعي وإلتزام فكري أخلاقي قوامه الإصلاح والصلاح، إصلاح مجتمعه الديمقراطي بالتربية والعلم، وصلاح إنسانيته بتعزيز قيم الديمقراطية وترسيخ ثقافتها، بحيث لا تصبح المبادئ والقيم مجرد شعارات يتغنى بها أو ممارسات سياسية مطية لها، بل واقع يُعاش يؤمن أفرادُه بالتنوع والإختلاف، بالتعددية الثقافية بين المجتمعات.

هذا ويبقى واقع الديمقراطية المعاصر محكوم بجملة من المعايير والمؤشرات، فمثلا العولمة والرأسمالية مسوغات أمريكية براغماتية، لها دور في التسويق للديمقراطية الجديدة، في تجاوزها للدولة القطرية بقيم أعلنت عن ميلاد المواطن العالمي، لكن تبقى هذه الديمقراطية بالمفهوم المعاصر تثير عديد الشكوك فما مدى نزاهتها؟، وما مدى توفر الشروط الموضوعية لتطبيقها؟، ولنا أن نتساءل عن امتداد أفكار ديوي خارج حدود أمريكا؟، علما أن محاولته جاءت صريحة للوقوف على حال مجتمعه وتقصُّد مواطن ضعفه بالبناء والإصلاح.

وما أشبه أمس باليوم عندما نستحضر في سياق ما قاله الرئيس أبراهم لينكن في أحد خطباته أن أمريكا ملك الشعب الذي يقطنها، له الحق في إعادة ترتيب معادلة واقعه الديمقراطي، فالديمقراطية جاءت من أجل تأكيد مقولة أن الحكومات أنشئت لخدمة الشعب ولم يخلق الإنسان من أجل خدمتها...، بهذا يصبح الفرد غاية والدولة وسيلة، والخيار الديمقراطي قد أصبح المخرج الوحيد بالنسبة للدول التي تريد أن تحافظ على كينونتها واستمرارها، وهو الخيار الذي يُرسَم الحضور الشعبي في المعترك السياسي، حيث يضع كل فرد أمام مسؤولياته التاريخية، ويحول الفرد من كائن إلى مواطن له حقوق وواجبات.

علاوة على ما سبق يبقى الحديث عن براغماتية جون ديوي حديث بالضرورة عن الديمقراطية خاصة وأنه يقارب بين الفلسفة البراغماتية والديمقراطية، واصفا البراغماتية بأنها فلسفة ديمقراطية، والديمقراطية حسب رأيه ثقافة

وممارسة في الحياة اليومية تقدر مركّزات الذكاء وفاعلية الخبرة والنمو المستمر، لعلاقات جماعية تتسم بالتعاون والتواصل والتسامح، ناهيك عن العلاقة الثلاثية بين الفلسفة والتربية والديمقراطية، من هنا جاء تركيزنا على علاقة الديمقراطية بالبراغماتية عند ديوي، كواحد من أهم منظري الفكر السياسي الأمريكي وممثلي ديمقراطيته، بناءً على تلك العلاقة من أجل توطين ثقافة الديمقراطية جوهر التداعي الفلسفي والإصلاح الاجتماعي والبناء التنظيمي المؤسس على الفهم والإدراك المعرفي، خاصة أنه يعتبر البراغماتية مشروع لسياسة المدينة أو ديمقراطية اجتماعية بالنظر إلى اصطناع المنهج التجريبي في شؤون الحياة الإنسانية.

بما أن الديمقراطية السياسية عند ديوي غير منفصلة عن الثقافة باعتبار هذه الأخيرة مولدتها...، ومحددتها على المستوى الاجتماعي لمختلف مكوناته وعلى اعتبار أن الفلسفة البراغماتية ثقافة أمريكية، جاءت إشكالية البحث تماشياً والعمل الأكاديمي المتماهي وروح الموضوعية والإلتزام بالمقررات المنهجية في ما أوردناه من مقدمات ومعطيات تهيئدية على النحو التالي: ما الدور الديمقراطي لبراغماتية جون ديوي، وكيف ربط هذا الأخير تصوره للديمقراطية بمشروعه الفلسفي بناءً على ما تطرحه العلاقة بين الثقافة والديمقراطية "ثقافة الديمقراطية"؟.

ولإضفاء بصمة تحليله ثم إدراج مجموعة من الأسئلة الفرعية والمضامين التفسيرية من أجل استيعاب التصور العام للموضوع، والأخذ بما يثيره من تساؤلات يمكن إيجازها فيما يلي: فيما تمثلت أطر الديمقراطية في أمريكا عبر مسارها التأسيسي في ظل الفلسفة البراغماتية؟، مع التنويه بمختلف المرجعيات التاريخية (الثورة الفرنسية والإنجليزية) والفلسفية (جون لوك ومؤسسي حركة التنوير)؟، وفيما تمثل التصور الديوي لإعادة بناء مجتمعه الديمقراطي بالارتكاز على التربية الديمقراطية أداة الإصلاح والتجديد؟، وما أبعاد ذلك على ترسيخ ثقافة الديمقراطية نحو تعزيز وبناء قيم المجتمع؟، بتعبير آخر هل كانت الديمقراطية نظام سياسي فقط؟، أم أنها تعدت ذلك لتدخل الحيز الاجتماعي والأخلاقي من منظور براغماتي؟، وهل استمرت مهمة الديمقراطية الخلاقة بعد ديوي لما هو إنساني قيمي؟، من خلال ما تشهده الحياة السياسية المعاصرة من إنزلاق ديمقراطي سببه أزمة حقيقية بقيادة عرابة الديمقراطية (أمريكا).

أما عن أهم الفرضيات التي يمكن صياغتها لتقريب مساعي البحث مع ما نحوزه من رغبة في إلتماس المقاصد وتحصيل التطلع المعرفي، علماً أن المرغوب فيه قضية سياسية-فلسفية لها من التأثير والجازبية ما يحرك البحث المعرفي من أجل استقصاء مضامين الطرح باتساع المجالات وتعدد المقاربات، هو ما سعى ديوي جاهداً إلى تقريب نتائجه في منحى إيجابي من أجل إنجاح تجربة الديمقراطية.

- **الفرضية الأولى:** هل يمكن التسليم بموقف ديوي الرابط عضويا بين الثقافة والديمقراطية خاصة إذا ما تذكرنا أن كل سياسي مثقف حاكم ليس ديمقراطيا دوما.
- **الفرضية الثانية:** هل الثقافة باعتبارها معرفة يمكن أن تقود إلى الديمقراطية...، إلى الحاكم الفاضل، وإلى الفضيلة كما قال بها سقراط.

نتيجة لتبريرات منهجية من جهة، وتماشيا ومقتضيات البحث ومادته من ناحية ثانية تم ترتيب البحث وتأطير هيكلته وتوزيع عناصره بالاستناد على منهجية الفصول والمباحث على النحو التالي: مقدمة وأربعة فصول يندرج ضمن كل فصل مبحثين، خاتمة، بالنسبة للمقدمة جاءت في إطار تاريخي تحليلي- راهني كاستهلال للعمل من خلال التعريف بالموضوع في سياق كرونولوجي لفكرة الديمقراطية، وبالارتكاز على بواعث الفكر اليوناني الديمقراطي "الأثيني" مع الإلمام عبر مسارها التاريخي بحيثيات البحث داخل البيئة الأوروبية والأمريكية تحديدا، مع الإسهاب حول موضوع الأطروحة فيما يتعلق بعلاقة الديمقراطية بالبراغماتية من منظور جون ديوي، وأبعاد تلك العلاقة في صناعة وتأطير المشهد السياسي الثقافي والاجتماعي في أمريكا، بناء على مقررات الخطة البراغماتية والمنهج التجريبي، وبالاستناد على التربة جوهر العملية الديمقراطية وأساس توطين ثقافتها بالإصلاح والتجديد، إضافة على ما تضمنته المقدمة لعناصرها المنهجية من إشكالية، خطة بحث ودوافع اختيار الموضوع وصعوبات، دراسات سابقة وأفاق، أما فيما يخص فصول البحث فقد احتوت مضمون الأطروحة بالتحليل والنقد والمقاربة لأهم الأفكار والتوجهات المعمول بها في محاولة للقبض على بنية البحث، بالرجوع إلى إشكالية الموضوع إما بالإجابة النهائية أو بفتح آفاق أمام القارئ عن طريق التساؤل نحو إضفاء مقاربات أكثر جدية من أجل تنشيط حركة البحث العلمي والأخذ به قدما لأفاق أبعد.

هذا وقد عُنون الفصل الأول ب: "مسار الديمقراطية في أمريكا في ظل الفلسفة البراغماتية"، حيث حاولنا التأسيس للطرح التاريخي بناءً على ما تقتضيه المسألة المعرفية، المنهجية من منطلقات إجرائية تعود منطقيا لرصد مجريات التاريخ حول فكرة الديمقراطية، لذلك حُصصَ المبحث الأول من الفصل المذكور أعلاه حول تاريخ الديمقراطية في أمريكا من البدايات إلى التأسيس، -هو عنوان المبحث- بالرجوع إلى مضامين تاريخ أوروبا فيما يتعلق بالديمقراطية تحديدا قبل الحرب العالمية الأولى فجاء تركيزنا على الأصول والمرجعيات التاريخية والفلسفية، فالمعروف أن للروافد أثر في تشكيل بنية العقول وتوجيه مسارها. من هنا كان لازما علينا لضرورات منهجية وتاريخية، الرجوع إلى الثورتين الفرنسية والإنجليزية، وما قدمته لكتابة تاريخ أوروبا الديمقراطي، في صياغتهما لأهم المبادئ والقيم الديمقراطية، هذا بالنسبة

للمرجعية التاريخية، أما عن الجانب الفلسفي فقد ارتأينا التنويه لأهم مؤثر فلسفي ليبرالي ألا وهو جون لوك وما أفاد به العقل الأمريكي التنويري في سبيل توسيع دائرة التنوير والتأسيس الديمقراطي بقيادة الآباء المؤسسين، هؤلاء الذين مثلوا تاريخ أمريكا التأسيسي منذ إعلان الاستقلال عن التاج البريطاني إلى غاية وضع الدستور، دون أن ننسى حركة البعث (الهجرة) ودورها في ترسيم الحلم الأمريكي على أرض الميعاد.

ليكون المبحث الثاني استكمالاً لمرحلة التأسيس من البدايات إلى التماثل في ظل الفلسفة البراغماتية وعلاقتها بالديمقراطية، حيث عنوان المبحث ب: "من الديمقراطية إلى البراغماتية جدل التأثير والتأثر" بناءً على جملة المبادئ والقيم البراغماتية انطلاقاً من توظيفها للقيم الديمقراطية، من منطلق أن الديمقراطية الحققة كما تفضل ريتشارد رورتي لا يمكن أن تعني سوى أمريكا المكتملة، في ظل الفلسفة البراغماتية الثقافية الأمريكية.

امتداداً لنفس الرؤية جاء عنوان الفصل الثاني كالاتي: "الديمقراطية والثقافة من منظور جون ديوي" نحو قراءة براغماتية تحليلية، حاولنا من خلاله تقريب وجهة نظر ديوي، فيما خصّه من علاقة بين الثقافة والديمقراطية، وبين الديمقراطية والبراغماتية، فكان الجدير بالذكر أولاً فيما مثله المبحث الأول بعنوان: "الديمقراطية ثقافة أمريكية"، بداية في توضيح معنى ثقافة الديمقراطية (المفهوم والدلالة)، دون أن ننسى أهم مرحلة وخطوة إجرائية فيما تنقصه الدراسة التاريخية من تأصيل لثقافة الديمقراطية في أمريكا، مثلما فكك مضامينها دوتوكفيل مؤكداً على نجاح الديمقراطية في تنظيم المجتمع نحو صناعة ثقافته المتميزة، وباعتبار أمريكا البلد النموذج للعمل الديمقراطي بين المبدأ والتطبيق، هو الأمر الذي وضحته مقاربات ديوي حول مضمون العلاقة بين الديمقراطية والثقافة، انطلاقاً من ترويجه لأهم مبدأ وقيمة ألا وهي الحرية، من هذا المنطلق عنوان المبحث الثاني: "من الحرية إلى الثقافة نحو ترسيخ قيم الديمقراطية"، وهذا إن دل فإنما يدل على وعي الرجل بأهمية الحرية في ظل ما تطرحه الطبيعة البشرية بين الثابت والمتغير، وما تضيفه ثقافة المجتمع من تعديل وتنظيم لسلوكات الفرد في إطار علاقته ببيئته "الطبيعة والاجتماعية".

لتوضيح أكثر أخذ الفصل الثالث حصة الأسد من التحليل والمقاربة علماً أن الديمقراطية الديوية تظهر في الكيفية التي خصها هذا الأخير من خلال فلسفته البراغماتية -في جانبها الاجتماعي- من أجل خدمة الديمقراطية وإصلاح حال مجتمعه بالبناء والتجديد، واعتبار ذلك أولوية ومهمة منتظرة لهذا عنوان الفصل الثالث كما أشرنا ب: "الديمقراطية عند ديوي بين المبدأ والتطبيق"، من هنا يمكن القول أن علاقة البراغماتية بالديمقراطية تتضح ضمن معطيات هذا الفصل، بناءً على ما تضمنه من مباحث، الأول حول التربية الديمقراطية أداة الإصلاح والتجديد بادئاً

ذي بدء في امتلاك أدوات ذلك الإصلاح (التربية)، وبالرجوع إلى تحديد مهمة الفلسفة والتربية من أجل نجاح تجربة الديمقراطية وإحداث التغيير الاجتماعي، أولاً "بدمقرطة" التربية بالاستناد كذلك على المنهج العلمي، وبالنظر إلى مهمة المدرسة كمجتمع مصغر "المدرسة مختبر"، والانتفاع بخيرات العلم الأداتي-الديمقراطي في تحريك دواليب الفكر والحياة الاجتماعية نحو التقدم والإزدهار، ولا يمكن أن يحدث هذا بمعزل عن العمل الاجتماعي وتعزيز قيم الديمقراطية في المجتمع، في السياق ذاته جاء عنوان المبحث الثاني: الديمقراطية الديوية فضاء للقيم الإنسانية والاجتماعية من خلال العمل على نقل الديمقراطية من مجال التنظيم السياسي إلى الفعل الاجتماعي وبناء قيم المجتمع، مطلب وغاية ديوي على الدوام، إنها الديمقراطية الخلاقة "المهمة المنتظرة" ديمقراطية من صميم الحياة المعاشة، عبر تجربة الخبرة والممارسة اليومية.

على هذا النحو تم تخصيص الفصل الأخير في ظل مساهمة التحديات الراهنة وما تتطلبه من إعادة نظر إلى الأخذ بتلك المقاربات الفلسفية، حول موضوع الديمقراطية وما طُرح على بساط البحث من مسائل مهمة تثير النقاش وتعزز من قيمة البحث الاجتماعي، لذلك ارتأينا عنوان الفصل بـ: "الديمقراطية الديوية وواقع الحياة السياسية المعاصرة" وهو ما انبنت عنه فكرة امتداد الديمقراطية في أمريكا بعد ديوي كعنوان للمبحث الأول، في الفضاين الأنجلو-أمريكي والفرنكوفوني عند كل من ريتشارد رورتي خليفة ديوي، وجون روالز فيما قدماه من طروحات حول نظرية العدالة كإنصاف، كذلك ما تضمنته دعوى هابرماس ومشروعه الحداثي في تبنيه للديمقراطية التشاورية كنموذج بديل قائم على التواصل والتشاور، إضافة إلى ما يتقاسمه البحث النقدي الاجتماعي لأهم رواده، حيث أخذنا نموذج أكسل هونيث وحنة أرندت على سبيل الذكر وليس الحصر، أما عن المبحث الثاني حول أزمة الديمقراطية وإجمال الكثير من الدارسين عن تعثر واضح لتجربة الديمقراطية في أمريكا، لما خلفته سياسة حكومتها من إنزلاق ديمقراطي (نظراً لأطماع اقتصادية ومادية) ما جعل من الديمقراطية مجرد شعارات رنانة لشيء لا وجود له، في سياق لعبة الديمقراطية وما تطرحه من معضلة حقيقة بين النظرية والممارسة تماشياً وهذا الطرح جاء المبحث الثاني بعنوان: أزمة الديمقراطية في أمريكا أية قيم للديمقراطية-للإنسانية؟، بناءً على تداعيات سياسة أمريكا في تبينها منطق المصلحة الذاتية والليبرالية كذلك في ارتكازها على الرأسمالية وما صاحبها من تأزم ديمقراطي-إنساني داخل أمريكا وخارجها. هذا الأخير لما هو أعظم وأخطر وقعا على المجتمعات العربية تحت مظلة نشر الديمقراطية "ذريعة نشر الديمقراطية: الوجه الآخر لأمريكا".

تأسيسا على ما سبق جاءت منهجية البحث، تحاكي طبيعة الموضوع، وتتمثل مضامين هيكلته من خلال إتباع المنهج التاريخي، كضرورة منهجية-معرفية لسبر أغوار الموضوع بالرجوع إلى تاريخ الفلسفة -والتاريخ العام-، حيث كانت قراءتنا التاريخية مقصدا وملاذا لأهم مرتكزات تاريخ الديمقراطية في أمريكا، ولو أننا خصصناه لمرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى، لأن ما بعدها أخذ تمثلات ومنعرجات أخرى يصعب القبض عليها في مبحث واحد، كما ارتأينا التركيز كذلك على تاريخ الثورتين المحدثتين في كل من فرنسا وإنجلترا وتداعي أثرهما على الثورة الأمريكية وتأسيس تاريخ أمتها، ولا يمكن أن نغفل عن أهمية المنهج التحليلي النقدي والمقارن، إذ ما تعلق الأمر بالبحث الفلسفي، لأن طبيعة الفلسفة تفرض على صاحبها (الباحث) الأخذ بالمنهج التحليلي الذي يتأسس على تفكيك المعطيات العامة بالرجوع إلى تاريخ الفلسفة "النصوص الفلسفية الأساسية"، وتجزئة تلك المعطيات مع ما يتوافق ومقتضيات البحث المنهجية من خلال الإجابة على الإشكالية وتأطير هيكله البحث، إضافة إلى دور النقد أهم مسلمة في الطرح الفلسفي البناء، لما يحمله من موضوعية معرفية تفيد وتقود صاحبها إلى المتابعة وإعادة النظر والبناء، وما فعله ديوي من تفكيك ومساءلة إلا مهمة لفيلسوف وقيّ لمهنته ومثقف واقف على حال مجتمعه، زيادة على ما تحمله القراءة بالنظر إلى دور المنهج المقارب، وما بلعبه من فاعلية معرفية ومنهجية في رصد مواطن التوافق والاختلاف والأخذ بأفضل المقاربات، بالنظر إلى دورها في تحريك دواليب البحث وفتح أفقه على ما هو أبعد وأكثر دينامية نحو تأطير وتنظيم قاعدة البحث الفلسفي الاجتماعي، وهي المهمة المنتظرة من كل باحث يعمل وفقا لشروط الموضوعية والروح العلمية، من هنا تكون مهمة الفلسفة إعادة بناء وتأسيس لأطر ومقومات إنسانية-اجتماعية، بدلا من الاعتزال في أبراج من الأرستقراطية العقلية بهذا تصبح الفلسفة من صميم الواقع...، ولا شك في أن فلسفة ديوي بناء على هذا الاعتبار انعكاس للديمقراطية السياسية في ما يتقصده التفكير النظري بالبحث والمساءلة بغية الإصلاح والتجديد.

فلا ريب إذاً أن تكون دواعي اختيارنا لهذا الموضوع إجابة عن السؤال لماذا الديمقراطية والبراغماتية تحديدا عند جون ديوي؟، ولعل هذا راجع لأهمية الرجل في مجال البحث الاجتماعي والسياسي وما أضافه للمنظومة الفلسفية من تأطير وتوجيه عملي علمي قوامه الأمل والتفاؤل ومقصده الإنسان، كيف ما كان وحيث ما وجد بالإضافة إلى تركيزه على أهم وأعظم مهمة ألا وهي التربية، بيت القصيد ومفتاح نجاح المجتمعات، ناهيك عن ما قدمه من مساهلة نقدية بالاحتكام للواقع المعاش، ومنطق التغيير والتطور، وبالنظر إلى دور الخبرة والذكاء المتبصر نحو إعادة بناء المجتمعات وتقويم سلوكيات الفرد وتعديل نموه إلى ما هو أفضل وأنجح في سبيل تعزيز القيم الأخلاقية، الإنسانية، هذا فيما يخص

الدوافع الذاتية، أما عن ما هو موضوعي، يرجع إلى ما تلعبه الفلسفة الاجتماعية كضرورة واقعية لا تزال تؤكد فاعليتها يوما بعد يوم على مستوى الفكر والواقع، وهي الفاعلية التي نتقصد استثمارها في بحوثنا المعرفية، وفي حياتنا اليومية خاصة وأن العمل والعلم يمثلان مؤشرات النجاح ليس فقط في أمريكا بل في العالم ككل، وهو ما نأمل استدراك مضامينه وتعزيز قيمه في عالمنا العربي-الإسلامي عامة والجزائري خاصة، دون أن ننسى أهم شيء وهو المحافظة على قيم ومبادئ ديننا الحنيف، وهويتنا العربية الإسلامية في المقام الأول.

وكأي بحث واجهتنا جملة من الصعوبات يمكن إدراجها عموما فيما هو موضوعي بالدرجة الأولى، فيما يخص طبيعة الموضوع وتشعب فلسفة ديوي البراغماتية، ما صعب علينا الإمام بكل مضامينها، علاوة على طبيعة الموضوع نفسه ذلك لأن الديمقراطية كمفهوم وكفكرة تتعدد وتتوسع أفقها وتختلف وجهات النظر حولها، خاصة في ما يقصده مفهومها حكم الشعب لنفسه وبنفسه، وما تثيره الممارسة من تجاوزات سجلها التاريخ ويؤكد لها باستمرار الواقع المعاش ضف إلى ذلك شساعة الموضوع، واتساع نطاق البحث فيه.

من خلال هذا يمكن إدراج أهم الدراسات المقدمة حول جون ديوي فيما يخص الديمقراطية أو التربية وهي كثيرة وإن كان ما يميز موضوعنا الساعة من ناحية الطرح جدّة الموضوع، فلم يسبق أن تم التطرق للثقافة والديمقراطية كببحث منفرد، وإن كان موضوع الديمقراطية والبراغماتية وعلاقة الديمقراطية بالتربية وبالثقافة قد أشير له في بعض الأعمال في شكل استنتاجات، ومن أهم الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوعنا سواء من قريب أو بعيد نجد:

- دراسة الأهواني محمد فؤاد في كتابه المعنون: "جون ديوي: نوابغ الفكر الغربي" الذي نشر عام 1968 كأهم مؤلف يتحدث عن أعمال ديوي وفلسفته البراغماتية على العموم، خاصة اعتماده الاستشهاد النصي بالاستناد على أهم مصادر الفيلسوف وأهم أفكاره الفلسفية والمنهجية.

- جديدي محمد في كتابه "فلسفة الخبرة جون ديوي نموذجا" عام 2003، وهو كتاب مهم يتمثل جوانب معرفية-منهجية في فلسفة ديوي البراغماتية، بناء على دور الخبرة في تأكيد معادلة البحث الاجتماعي وترسيم مهمة الفلسفة الجديدة نحو الواقعية الموضوعية والمجتمع.

- دراسة البار عبد الحفيظ: "فلسفة التربية عند ديوي"، وهو كتاب لمذكرة تم نشرها بعد أن نوقشت لنيل شهادة الماجستير في الفلسفة بجامعة قسنطينة عام 2009-2010، بإشراف الدكتور جديدي محمد وتعد هذه الدراسة واحدة من أهم الدراسات في الوطن العربي عامة وفي الجزائر خاصة.

- دراسة الزميلة تيرس حبيبة بعنوان: "المنظومة التربوية وعلاقتها بالسياسة عند جون ديوي (قراءة ابستمولوجية في علاقة التربية بالديمقراطية)"، وهي دراسة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه للموسم الجامعي 2017-2018 جامعة وهران 2- الجزائر بإشراف الدكتورة القديرة دراس شهرزاد علما أن المذكرة جاءت تركز على علاقة الديمقراطية بالتربية.

كما وضحنا سابقا يبقى الموضوع المطروح حول علاقة الديمقراطية بالبراغماتية عند جون ديوي موضوع جديد من ناحية الطرح خاصة فيما يتقصده بالتأكيد على علاقة الثقافة بالديمقراطية، وتفعيل مهمة توطئتها في المجتمع الأمريكي وإصلاح حاله بالإستناد على دور التربية حجر الأساس لإنجاح تلك المهمة، التي غالبا ما نجد الدراسات المذكورة أعلاه تركز عليها لكن من وجهات نظر مختلفة، هذا ويبقى قاسمها المشترك علاقة التربية بالديمقراطية، علاقة الفلسفة بالتربية، علاقة البراغماتية بالبحث الاجتماعي عند ديوي.

في الأخير يبقى أن نشير لأهم قسم من أي بحث، وهو ما يحمله من آمال وما يطرحه من آفاق، حيث يتوجه أملنا من هذه الأطروحة أن تساهم في تعزيز قيم الديمقراطية في واقعنا المعاش، لكن ليس كما تروج لها أمريكا وإنما كما يجب أن نخدم ثقافتنا العربية-الإسلامية، لما لا أن نتحرى مواطن الضعف كما فعل ديوي ونحاول إعادة بناء منظومتنا العربية الجزائرية خاصة التربوية، أيضا فهم حقيقة التوجه الديمقراطي المعاصر وسياسة أمريكا الدماغوجية لاسيما وأنا من البلدان المستهدفة. فَمَا يشهده العالم العربي اليوم يحتاج وقفة أمة، بمثقفها ومؤسساتها، بحكومتها وسياستها نحو إعادة صياغة فصول المشهد الثقافي-الاجتماعي والإنساني وترتيب أولوياته مع ما تماشي ومجريات العصر واستلام أدوات ديوي ومنهجه العلمي والعملية من أجل التقدم والإزدهار من أجل حفظ البقاء وتحصيل مكانة -لطالما كانت موجودة، وهي اليوم مفقودة مع الأسف-، ضمن قائمة المجتمعات الناجحة والأمم المزدهرة والحضارات المنافسة.

الفصل الأول

مسار الديمقراطية في أمريكا في ظل الفلسفة البرغماتية

المبحث الأول: عن تاريخ الديمقراطية في أمريكا: الأصول والمرجعيات

أولاً: المرجعية التاريخية

ثانياً: المرجعية الفلسفية "جون لوك"

ثالثاً: الديمقراطية في أمريكا من البدايات إلى التأسيس

المبحث الثاني: من الديمقراطية الى البراغمتية "جدل التأثير والتأثر"

أولاً: الديمقراطية الليبرالية

ثانياً: الفردية بين الديمقراطية والبراغماتية

ثالثاً: الحرية ميكانيزم لبراغماتية من أجل الديمقراطية

رابعاً: المنفعة وجدلية الفرد والجماعة

المبحث الأول: عن تاريخ الديمقراطية في أمريكا: الأصول والمرجعيات

تعتبر الديمقراطية من أهم الممارسات السياسية التي شهدتها التاريخ العالمي إلى اليوم، والأكثر تأثيراً على الأفراد، وذلك لارتباط مفهومها بالطموح الإنساني المجبول على الحرية والاستقلال كجزء من الطبيعة البشرية، وأساس لاستمرارها، فالديمقراطية تعمل على خلق أفضل الوسائل للقوى البناءة باعتبارها الشكل الأنسب لصناعة القرار. إحياء القدرات والدفع بها قدماً نحو الممارسة والعمل بهدف الارتقاء والتطور، فالكل سواسية قانونياً وسياسياً، وبالتالي مساواة في الفرص تحت حكم الشعب.

فهو الحلم والحقيقة كما شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخها المنقطع النظير، تاريخ مفعم بروح الديمقراطية، فمن بعيد ومجزم كبير حمل آمال المهاجرين تأسست أمريكا الديمقراطية وبشرعية مستحقة عبرت عن كينونة شعب حرّكه الأمل والطموح، اللذان سرعان ما أصبح حقيقة صادقت عليها وثيقة الاستقلال كأهم انتصار للديمقراطية في أمريكا.

هذا ويتمتع تاريخ الديمقراطية في أمريكا بنوع من الخصوصية والاستقلالية، بالرغم من جملة التقاطعات التي عرفها باعتباره جزءاً من التاريخ العام لأوروبا، وما يثيره من منعرجات حاسمة ساهمت في بلورة الوعي الأوروبي وفعلت شرارة مده التحري، لاسيما قبل الحرب العالمية الأولى، فلم تكن الديمقراطية يوماً مجرد إشباع لحاجات أولية أو رغبات

* الديمقراطية: كمفهوم تاريخي، تعددت تطبيقاته واختلفت، عرفت دلالات عدة وإن كانت الديمقراطية كلمة واسعة الانتشار، إلا أن مفهومها لا يزال مختلفاً حوله، خاصة وأن لكل بلد شكله المناسب في الحكم الديمقراطي فعلى حد تعبير آنتوني أربلاستر "الديمقراطية قبل أن تكون حقيقة واقعية فهي مفهوم من المفاهيم، وما أنها مفهوم فليست لها معنى دقيق ومتفق عليه، فالديمقراطية لها معان مختلفة مختلفة كثيرة ومفاهيم ضمنية متعددة في طوال تاريخها...". ينظر: الميلاني هاشم، الديمقراطية "من الإغريق إلى عالم مابعد الحداثة"، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، العراق، (ط1)، 2017، ص13.

ويمكن تعريف الديمقراطية فيما يلي:

لغة: تشتق الديمقراطية من الأصل اليوناني DEMOCRATIA والتي تعني الأخذ بالنائية "Dimos" وتعني الشعب و"Kratia" وتعني الحكم: بمعنى حكم الشعب لنفسه.

فهو شكل من أشكال الحكم الجماعي التي يشارك فيه الكل في مجتمع قوامه الفرد وفقاً لمبدأ خلق وتكافؤ الفرص للجميع. ينظر: وهبة مراد، المعجم الفلسفي "معجم المصطلحات الفلسفية"، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة (مصر)، (د.ط)، 1991، ص332.

كما تشير الديمقراطية "Démocratie" إلى الحكومة التي تقر السيادة للشعب وتكفل الحرية والمساواة، باعتبار الشعب مصدر السلطة "pouvoir" « La rouse, grand dictionnaire de la philosophie: de peuple »

مقابل الديمقراطية نجد: الأوتوقراطية "Autocracy"، فإذا كانت في الديمقراطية تسود المرجعية للدستور والقانون، بسيادة واضحة للشعب على الدولة فإن الأوتوقراطية نظام استبدادي يؤسس للظلم والعنف والسلطوية. عبد المنعم حنفي، معجم شامل، مكتبة مدبولي، القاهرة، (د.ط)، 1990، ص357.

آنية محدودة الآفاق - وإن بدأت كذلك- بقدر ما كانت مطلباً إنسانياً لا بد منه للوجود الإنساني بكل مقوماته الطبيعية من حرية ومساواة وعدالة...

ينطبق هذا الوصف على مسار الديمقراطية في أمريكا، والتي مثلت أهم مقدمة تاريخية في المطالبة بالحرية والاستقلال وبمعدالة براغماتية امتزجت فيها روح الطموح بالإرادة والعمل، فلا يخفى علينا أن حرية الديمقراطية* كانت بمثابة القلب النابض لأمريكا شعباً ودولة من بداية التأسيس إلى غاية إعلان الاستقلال خاصة وأن نظام الحكم الديمقراطي قد أصبح فيما يدعو إليه من سيادة للشعب، وحرية في منزلة الأصل من الأصول الأولى في التنظيمات الدستورية الحديثة، ما ساعد على انتشار أكبر للديمقراطية في العالم خاصة في أمريكا وفرنسا وإنجلترا.¹

إن الخصوصية التي عرفها تاريخ الديمقراطية في أمريكا جعل من هذه الأخيرة أرضاً للأحلام المفعمة بروح العمل والتطور، فعلى رأي "دوتو كفيل" تبقى الديمقراطية الحقيقية الإلهية التي جسدها أمريكا فقدمت بذلك قمة نضجها.

ومن بين التعاريف التي تدل على صعوبة القبض على الديمقراطية كمفهوم وممارسة نجد الرئيس الأمريكي "وود رولس" وهو الرئيس 28 للولايات المتحدة الأمريكية يقول: "الديمقراطية بدون شك الصبغة الأكثر صعوبة في أنظمة الحكم، إذ تحتاج إلى اهتمام كبير من الإنسان [...] أي يقضة حصريّة وإرادة فعّالة من أجل الحرية". في الجابري محمد عابد، الديمقراطية وحقوق الإنسان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (ط.2)، 1997، ص31.

هذا ويعتبر اليونان أول من استنبط الفكرة الديمقراطية من منطلق أن الإنسان حيوان اجتماعي بطبعه في السياق يتحدد قيمة الفرد كغاية، والدولة كوسيلة فالديمقراطية عند اليونان وتحديدًا في مدينة أثينا نظام سياسي يكون نابعا من إرادة الشعب "يحكم نفسه بنفسه" وهي شكل من أشكال الديمقراطية المباشرة والحفاظ على الحرية أهم مقوم للشعور الديمقراطي، ولكي تتأسس الشرعية كان لابدّ من وضع الدستور، فالممارسة الديمقراطية تقتضي وضع دساتير سياسية ديمقراطية، تتجسد في صورة المؤسسات، فاليونان اهتموا بالديمقراطية من ناحيتين نظرية كقيمة ملازمة للإنسان "حفظ الحرية"، وعمليا كنظام مؤسسي قائم. لكن تبقى الديمقراطية اليونانية نموذجاً للديمقراطية كحكم للأقلية بالرغم، من شعاراتها الرثانة حول حكم الأغلبية، ففي اليونان المواطن هو: ذكر حر بلغ العشرين مولود لأبوين أثينيين مع استثناء للأجانب من غير أثينيين والنساء و...، إذن هي ديمقراطية الأقلية الأثينية ينظر: عبد المعز نصر محمد، في النظريات والنظم السياسية، دار النظام العربية، بيروت (لبنان)، (ط.1)، 1981، ص163.

* يجدر الإشارة إلى فكرة الحرية وعلاقتها بالديمقراطية، فالحرية كمعطي طبيعي في الإنسان لطالما عبر عن استقلاله الذاتي من أشكال الإرغام والتسلط، فالطبيعة البشرية بما تنشده من حرية تقف أمام سلطة المجتمع وإرغاماته، مما يولد شعور بقيمة الفرد الذاتية الراضية لتسلط الآخر، وبالتالي أن نحكم بأنفسنا فعلى رأي "جون ديوي" ليس هناك فرد بلغ من الحكمة أن يعرف للآخرين مصالحهم ووسائل سعادتهم وخيرهم أكثر منهم"، لكن يمكن للحرية الطبيعية أن تتحول إلى حرية اجتماعية أو سياسة وهذا ما نعر عنه بالديمقراطية حكومة الشعب بواسطة الشعب، فهي نظام حكم يسعى إلى دمج الحرية في العلاقات السياسية مع ضرورة موافقة الأفراد الخاضعين للسلطة وهو الأمر الذي سيحقق الانسجام بين الحريات الجماعية والحرية الفردية.

¹ بك محمد عبد الله العربي: معنى الديمقراطية " سلسلة محاضرات في الديمقراطية ومظاهرها، مؤسسة الملك عبد العزيز، الدار البيضاء المغرب (د.ط)، 1940م، ص 09.

في المقابل نجد الكثير من التجارب الديمقراطية في أوروبا، التي كما أشرنا سابقا كان لها دور في التقاطع التاريخي والسياسي مع الديمقراطية في أمريكا، لاسيما فرنسا وإنجلترا كقوى عظمى في العالم آن ذاك، ما يستدعي ضرورة الضبط التاريخي للمسار الديمقراطي في أوروبا، وما يثيره من تقاطعات وأحداث يصعب اختزالها باعتبارها أهم روافد الفكر الأمريكي خاصة إنجلترا المنبه الرئيسي. لتحريك دواليب الفكر التحرري وتنشط حركته الثورية نحو بناء مجتمع أمريكي مستقل، فما أهم المرجعيات الديمقراطية في أمريكا منذ بدايات التأسيس والتمظهر إلى إعلان الاستقلال؟.

أولا: المرجعية التاريخية:

إن تاريخ الديمقراطية منذ القديم مرتبط بخصوصيات الشعوب والدول، لكن هذا لم يمنع من أن يكون تاريخيا مرتبطاً كذلك بأصول ومرجعيات ساهمت في كل فترة، ومن دولة إلى دولة في ترسيخ قيم الديمقراطية، واستلهامها كركائز ومقومات لتأسيس الدول واستمراريتها، فالحديث عن المرجعيات التاريخية يؤسس أكثر فأكثر للضبط والفهم والمقاربة والمقارنة التي تفرضها طبيعة الفلسفة نفسها وتميزها بالتراكمية الكرونولوجية إذ غالباً ما تستحيل في نهاية المطاف إلى تصديق أو تعديل أو ضحد.

ففرنسا مثلاً كان للأصول العربية* دور هام في بلورة فكرها الديمقراطي، فبعد بضعة قرون من مجاورة أوروبا للأمم العربية، صاح أول صوت في فرنسا وذلك في النصف الأخير من القرن الخامس عشر أين ارتفع إيقاع البعث الديمقراطي في إعطاء حق القرار للشعب لتزداد بعدها شدة الإيقاع في شكل صراع ديني بين البروتستانت والكاثوليك وارتباطه بفكرة الديمقراطية من منظور تحرري من سلطة الملوك، ففي نهاية القرن السابع عشر برزت شخصية جوريو وما قدمه من نضال من أجل الديمقراطية أمام مزاعم الملك لويس الرابع (الملك ظل الله) حيث كتب بعد هجرته من فرنسا

* تعود أصول العربية أو إسلامية من حيث الارتباط بمفهوم الديمقراطية: ركز الإسلام على مفهوم الشعور الديمقراطي، حتى وإن كان مفهوم الديمقراطية في الإسلام يختلف عن مفهومها عند الغرب فإذا كانت الديمقراطية بمعناها الغربي تركز على الحقوق المجتمعية والسياسية، فهي في الإسلام تعني بالجانب الإنساني للأفراد، فالإسلام يعطي قيمة للإنسان أرفع من قيمته الاجتماعية والسياسة والاقتصادية، له بعد روحي وأخلاقي وجمالي، يكفي أن الإسلام شرف بني البشر لقوله تعالى: [وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا] سورة الإسراء الآية 70، كما جاء في سياق قوله تعالى: [وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ] سورة المنافقون الآية 08. ما جعل الديمقراطية في الإسلام إنسانية أكثر من أي شيء آخر، فهي تقوم على الحق الإنساني المعترف به لكل فرد والذي يحوله أن يختار حكومته، فكما يبدو أن الديمقراطية في الإسلام أوسع وأشمل لكنها تقترب من المفهوم الغربي فيما يعرف بروح الديمقراطية وتقديسها لحرية الإنسان، حتى وإن كان بعض الحكام العرب قد زاحوا عن هذه الروح ونزعوا عنها هذه القدسية، إلا أن الإسلام كان وما زال الأصل الجامع المانع لكل الأخلاقيات بما فيها من حرية ومساواة وإخاء خاصة في صدر الإسلام. ينظر: مختار عريب، مفهوم الديمقراطية في القديم، مجلة دراسات فلسفية، العدد 02، الجزائر، 1996، ص 69.

ثلاث رسائل يشرح فيها نظريته في الحكم الديمقراطي عنوانها "سلطان الملوك ومصدره وحدوده"¹، عموماً كان للديمقراطية في الفكر الأوروبي عامة والفرنسي خاصة حتى نهاية القرن السابع عشر مضاعفات دينية بأبعاد سياسية أدت في نهاية المطاف إلى توثيق مراميها والتي تذكر منها ثلاثة مهمة:

أولاً: أن الشعب أساس السيادة ومستوحاها ووليها.

ثانياً: أنه قد فرض على الملك استعمال هذه السيادة تفويضاً تعاقدياً.

ثالثاً: أن للشعب الحق في استرداد سيادته في حال إن خل الملك بالعقد "بالعقد الاجتماعي".

إلا أن الحكم المطلق بزعامة لويس الرابع عشر ولويس الخامس عشر لم يتأثر بهذه المبادئ وهذا التيار الفكري. الذي بقي نظرياً إلى غاية القرن الثامن عشر، أين اكتسبت فكرة الديمقراطية صلاحية لا مرد ولا غالب لها، لتصبح دعامة القانون العام الحديث، حيث شهدت هذه الفترة تأسيس فلسفي سياسي كان له الأثر الأكبر في بناء وإعادة تكوين الحس المشترك في فرنسا على يد مجموعة من الثوار الذين اشربوا نفوسهم ونهلت عقولهم من وعي فلاسفة القرن الثامن عشر، ما ساهم في إدخال المبدأ الديمقراطي في الدساتير الثورية تحت اسم مبدأ "السيادة الشعبية"، كما ذهبت الفكرة الديمقراطية مع رجال الثورة، وأخذت بعد تنفيذي إلى أبعد ما ذهب إليه الفلاسفة، ففي رأيهم السيادة خط أحمر لا يجوز التنازل عنها بأي شكل من الأشكال، وما يصح هو فقط "النيابية المؤقتة"، أين يجوز للشعب أن يسترد سيادته متى شاء ومن أهم رواد هذه الحركة رجال مدرسة شريعة الطبيعة والأمم، والذي يعد جان جاك رسو* الملهم المباشر لها وللثورة الفرنسية².

ساهمت الثورة الفرنسية وبشكل فعال في ترسيخ مبادئ الديمقراطية مثل الحرية والمساواة، كما أنها سعت إلى تجسيد ذلك واقعياً، (بالرغم من فشلها) محاولة توظيف النظر في العمل من خلال دمج المبادئ في القانون والدستور الوضعي، والذي عرف باسم السيادة الشعبية المتضمن للإعلان عن حقوق الإنسان، من طرف الجمعية الوطنية في

1 بك محمد عبد الله العربي، معنى الديمقراطية "سلسلة محاضرات في الديمقراطية ومظاهرها"، مؤسسة الملك عبد العزيز، الدار البيضاء (المغرب)، (د.ط)، 1940، ص 09.

* جان جاك رسو (Jean-Jaques Rousseau 1778 - 1712) : من أهم فلاسفة عصر التنوير قد وضع فلسفته عن العقد الاجتماعي، والتي مفادها أن الأفراد يتنازلون عن حقوقهم الشخصية إلى الجماعة ما أدى إلى بروز الإرادة العامة، أي إرادة المجموع أو مالكة السلطة في الجماعة، والذي يمارس السلطة بممارستها بصفه وكيلاً عن الأمة المستقلة عن إرادة الأفراد بما في ذلك إرادة كل فرد على حدة: رايكو نديكار فليد كيثل، العلوم السياسية، تر: فاضل زكي، مكتبة الأجنلوا المصرية، د.ت، ص 177.

² بك محمد عبد الله العربي، معنى الديمقراطية، المرجع السابق، ص 10.

26 أوت 1789، حيث نصت المادة الثالثة من الإعلان على نص صريح لسيادة الشعب وحقه في الديمقراطية "إن عناصر كل سيادة مستمدة من الشعب وحده، فليس لهيئة أو فرد أن يستعمل هذه السيادة إلا بتفويض صريح صادر من الشعب".¹

بناء على اعتبارات سابقة تكون الديمقراطية في فرنسا قد انتصرت لنفسها، وبعد مخاض عسير لتصبح سيادة الشعب كما هو موضح في النص الدستوري، سيادة مطلقة، وما القانون إلا تعبير رسمي عن الإرادة العامة للشعوب، مبدأ سيادة دائمة تتوارثها الدساتير الفرنسية كعقيدة خالدة في تاريخ الديمقراطية ومسارها في فرنسا.

هذا تكون الديمقراطية في فرنسا قد مضت بأشواط حاسمة في تمثلاتها الجمهورية التي تماهي بين الحرية الشخصية والقانون وبين المواطن والأمة والعقد المجتمعي، هنا نتوقف عن الدور الريادي للثقافة الجمهورية وسعيها إلى تحقيق ثقافة الديمقراطية، وبالحفاظ على التنوع وحمايته، فالسلطة الشعبية بالنسبة للديمقراطيين لا تعني اعتلاء الشعب عرش الأمي، بقدر ما تعني العيش لأكبر عدد من المواطنين بحرية، فعلى حد تعبير كلود لوفرد: أنه لا يوجد عرش، فالكل تحت العرش بحقيقة مفادها الإيمان بالسلطة الشعبية التي روحها الحرية، ومبررها الوفاء للموروث الثقافي، خاصة وأن الديمقراطية من صميم الثقافة السياسية فالمساواة على رأي دتوكفيل تشريع للديمقراطية، حيث يجب أن تتضمن كل ديمقراطية فكرة القضاء على سلم الترابية وأن نستبدل إنسان المراتب بإنسان المساواة.²

وعليه فإن رجال الحكم في فرنسا رسموا خارطة الأمة الفرنسية على غرار لويس الرابع عشر مروراً بنابليون وحتى حكم شارل ديغول، حيث كانت الطبقة الوسطى مصدر لإلهام الأمة في ثورتها نحو بناء الديمقراطية، وتحقيق الاستقلال ضد الأرستقراطية والحكم الملكي المطلق، فبعد احتدام الصراع الذي كان سبباً في استلهاام الأمة الفرنسية لمبادئ الديمقراطية وانطلاقها قدما نحو الممارسة الفعلية للسياسة، في مضمار هذا يقدم لنا أرنست رينان (1823-1892) Ernest Renan تعبيراً يلخص فيه مصير الأمة المرتبط بصناعة القرار قائلاً "إن وجود الأمة هو استفتاء عام بصورة يومية، فمنطق الفرنسيين أمة تجمعها دولة لهم حقوق مشتركة بعيداً عن خصوصيات الدين واللغة والأصل وما

¹ بك محمد عبد الله العربي، معنى الديمقراطية، المرجع السابق، ص 10.

² تورين آلان، ما هي الديمقراطية؟ "حكم الأكثرية أو ضمانات الأقلية"، تر: حسن قيسي، دار الساقى، بيروت (لبنان)، ط(2-3)، 2016، ص 19

لها من أثر عميق من للعنصرية والفرقة بهذا يصبح الفهم الأصل للامة وثيق الصلة بتجسيد الدولة وقيامها ديمقراطيا".¹

كما أن أكبر تحدي للديمقراطية في فرنسا ولأمتها تجسد من خلال بيان 1848 حسب ما يشير ماركس وإنجلز* جاءت بعد صعود البروليتاريا** إلى الطبقة السائدة وتحقيق الديمقراطية فور الاستيلاء على السلطة السياسية، حتى وإن لم تكن الديمقراطية والشيوعية متطابقتان بالسنة لماركس وإنجلز - خاصة وإن البروليتاريا بإمكانها ممارسة السلطة دون أن تكون مضطرة إلى تطبيق الاشتراكية الجذرية- في البلدان المتحدة [...] دون الإضرار بأية صورة من صور العمل المشترك، "لا بل إننا نستطيع التفاهم على بعض الإجراءات التي يجب القيام بها لصالح الطبقة المضطهدة فور إحراز الديمقراطية مثل تشغيل الصناعة الكبرى والسكك الحديدية من قبل الدولة وتربية الأطفال على نفقتها..."²، لتصبح البروليتاريا مطلب وأساس البناء الديمقراطي، فهي عماد الأمة وجذعها المشترك الذي يؤسس للبناء والاستمرارية.

والواضح أن إنجلز أراد أن يؤسس لبعده ديمقراطي مشترك، تذوب فيه عصبية التوجهات لأن الديمقراطية كانت الحل الأمثل لبلوغ آمال الطبقة المضطهدة، كما أنه أراد للديمقراطية بمبادئها وقيمها الوصول لدرجة للديمقراطية الحقة حيث تظهر فيها الدولة البرجوازية كجهاز تنفيذي يأخذ بحق أولوية الاقتراع العام، في إطار المحافظة على الملكيات الفردية، لهذا يكون إنجلز قد وضع واستطاع أن يعزز الفرق بين الديمقراطية والشيوعية، خاصة في ألمانيا وأمريكا فمثلا في ألمانيا كان الحزب الديمقراطي يعبر عن حزب الجمهوريين البرجوازيين الذين لم يجمعهم جامع مع الشيوعيين، وفي

¹ رتشارد مينش، الأمة والمواطنة في عصر العولمة روابط وهويات وقومية إلى أخرى متحولة، تر: عباس عمر وعلي خليل، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب دمشق (سوريا)، (ط.1)، 2010، ص42.

*كارل ماركس (1818-1883) Karl Marx فيلسوف ألماني وعالم اجتماع وناقد للاقتصاد السياسي، كما يعرف بأهم الثوريين الاشتراكيين في ألمانيا، من أهم مؤلفاته كتاب رأس المال إلى جانب فريدريك إنجلز (1820-1895) Friedrich Engels ، الملقب بأبي النظرية الماركسية، وواحد من أهم منظري علم الاجتماع السياسي، من مؤلفاته بيان الحزب الشيوعي والأيدولوجية الألمانية.

** ظهر مصطلح البروليتاريا ضمن بيان الحزب الشيوعي لكارل ماركس وفريدريك إنجلز، وهو يشير إلى الطبقة التي ستظهر بعد تحول اقتصاد العالم من اقتصاد تنافسي إلى اقتصاد احتكاري، فهي طبقة التي لا تملك إنتاج وتعيش من بيع مجهودها الفكري والعضلي عموما هي فئة العمال المستغلين والمأجورين، والبلوريتاليا عكس البرجوازية حيث تعبر هذه الأخيرة عن طبقة الرأس مالية المحتكرة لكل المواد الأولية والأدوات الصناعية.

² رونز بنج أرتور، الديمقراطية الأوربية بين 1845 و 1933، تر: ميشيل كبلو، منشورات وزارة الثقافة السورية، سوريا، (د.ط)، 1984، ص766.

نفس الوقت اعتبر ويليون رئيس الولايات المتحدة وأحد زعمائها الديمقراطيين أن العداء لسائر التطلعات الشيوعية للطبقة العامة ضروري.¹

ما دفع به لاحقا إلى تغيير شعاراته ففي عام 1847 لم يعد الوضع كما كان عليه سابقاً حول التطابق بين الديمقراطية والشيوعية، ما جعله يفكر في إمكانية أن تصبح الديمقراطية البحتة الجدار الحصين الذي تصد من ورائه سائر الاتجاهات البرجوازية وحتى الإقطاعية، حيث عبرت معظم رسائله في الثمانينات عن الكيفية التي سيكون عليها هذا التحول والذي سيساهم في بسط الديمقراطية، لذلك يجب على الاشتراكيين كسب البروليتاريا الريفية بهدف تأمين الملكيات الزراعية الكبرى، لكن سرعان ما تحول هذا الإجراء من إجراء ديمقراطي عام 1848 ليصبح وسيلة للاستغناء عن الديمقراطية البحتة في ألمانيا وذلك بعد إخفاق واضح للديمقراطية في ألمانيا، ما نجم عنه احتقار للاشتراكيين الراديكاليين للديمقراطية التي جسدت الوضع الرأسمالي بكل عيوبه ونواقصه، إذن يظهر لنا مسار الديمقراطية تحولات حاسمة أدت إلى تفاقم الحاجة للديمقراطية الحقبة ديمقراطية تضمن الملكيات وتؤمن الحقوق كما تكون السيف الرادع لكل اتجاه قد يخالف مبادئها، بما في ذلك المساواة كحق شرعي يضمن وجوب الاستمتاع بالملكية.²

ينطبق هذا على التحول الحاسم في مسار الديمقراطية وما له من انعكاس على نمو الوعي الأوروبي في مده التحرري، إذ مثلت فرنسا وأمريكا وتحديدا انفجار ثورة فرنسا 1789، وما قدمته من تشريعات ومبادئ في الديمقراطية، ويعتبر حلف الوطنيين الفرنسيين بزعامة روبسبير³ إلى إسقاط الملك والنبلاء، فمن خلال ما هو معروف أن الثورة الفرنسية جاءت راديكالية هدفها الإخاء والمساواة، ودور تلك المبادئ كأثر يتقضى على خلفيته كل مطالب بالديمقراطية لذلك يمكن القول أن الثورة الفرنسية المجيدة كانت بمثابة النور في ظلمة عانت منها الشعوب الأوروبية لسنين طويلة من وجع الديكتاتورية ونظامها المستبد.

قد تختلف الأحداث التاريخية في أوروبا لكنها تتفق حول تطور مسار الديمقراطية، فبعد أن كان هدف الديمقراطية في القديم هو إقامة الحكم الطبقي للمواطنين الفقراء في الدولة بوصفه نقيضا لحكم الأغنياء، فإن الهدف

¹ روز بنرج أرتور، الديمقراطية الأوروبية بين 1845 و 1933، مرجع سابق، ص 10.

² روز بنرج أرتور، الديمقراطية الأوروبية بين 1845 و 1933، مرجع سابق، ص 14.

³ ماكسيميليان فرانسو ماري روبسبير (1758-1794) Maximilian robespine أحد زعماء الثورة الفرنسية وثوارها المتطرفين، يعتبر أكبر السفاحين في التاريخ من دعاة الحزب الديمقراطي الفرنسي.

نفسه كان في فرنسا وفي أمريكا لكن هذه المرة بحلة جديدة وإحاء جديد، عبرت عنه مساعي وطنيوا الاتجاه الروبسييري المعارضة للامتيازات الارستقراطية لحقوق الشعب، خاصة مع تعاظم سلطة المجتمع البرجوازي، من هنا كان لازما بوعي من فلاسفة الدولة وساساتها الشعبين من ذوي النفوذ، مع حضور واضح لمرجعية الفكر الكلاسيكي وبقوة، حيث كانت أعمال روبسيير ونضاله ضد النبلاء مزيج بين روح العصر القديم والوقائع الحاصلة لهدف تأسيس لمبدأ المساواة الذي أصبح أنجيلا للأمم ومقصدها لبناء الديمقراطية.¹

من هنا يظهر لنا جليا مدى انخراط الديمقراطيين في الحياة العامة وبمراجعات العصر القديم خاصة مع روبسيير، ورفع شعار المساواة ضد الأرستقراطيين فلم يكن الطموح الديمقراطي في صفوف الجمهوريين يوما مجرد طموح نظري يؤسس لفكر صوري وحسب بقدر ما قدم النضال من أجله صورة حية للدفاع المستميت في المطالبة بالديمقراطية والظفر بمزاياها، فكان حق الاقتراع المتساوي للجميع صوت الأغلبية، وفقا لمسار قانوني وفاعلية سياسية واضحة، وبالرغم من أن الاقتراع العام والمتساوي عدّ من أهم المطالب السياسية للديمقراطية الجديدة، لكنه لم يعبر عن جوهرها الأساسي وهو الأمر الذي نكاد نلمسه في جميع محطات التاريخ الديمقراطي في أوروبا خاصة في فرنسا مع روبسيير وأمريكا مع جيفرسون، ومن قبلهم ديمقراطيي أثينا وكل ما حمله فكرهم من تصورات حول الاقتراع المتساوي للجميع وإن كان الجميع هنا محدود، حيث يشهد تاريخ أثينا عن إقصاء مجحف في حق بعض الأفراد مثل العبيد والغرباء إلى غير ذلك.

إن الارتقاء بالحلم الديمقراطي في فرنسا ضل يتخبط في متاهات النضال السياسي الذي قاده الوطنيون، بزعامة روبسيير وغيره ضد رأس المال من أجل الشعب الفقير والمحافظة على مكانته الاجتماعية (الفلاحين، الحرفيين، والعمال) مع الإبقاء على الملكية واحترام النفوذ الوطني للجميع وفقا لمبدأ المساواة والحرية كأسس وقناعات سياسية واجتماعية لا بد منها، ومع هول الانقلاب التقني، وما خلفه على مجمل الحياة السياسية والاقتصادية للأمم البرجوازية وتراجع مكانة هؤلاء علما أن الديمقراطية في القرن الثامن عشر، عبرت كما وضعنا من قبل عن غضب احتجاجي مثلته قاعدة الجماهيري الشعبية العامة ضد تجاوزات الملكية والنبلاء، فكانت الجمهورية الديمقراطية تجديدا أخلاقيا يضاف إلى تحديدات الجنس البشري الساعية من أجل نظام عالمي أفضل.

¹ لويون غوستاف، الثورة الفرنسية وروح الثورات، تر: عادل زعيتير، مكتبة النور، مصر، (د.ط)، 2020، ص18.

يغشى التناقض والتذبذب جزءا كبيرا من تاريخ الديمقراطية في فرنسا وذلك بسبب ما شهدته مسارها، فبعد موت بابوف قضى على الديمقراطية كحركة سياسة في فرنسا وترسخت البرجوازية الرأسمالية، ليكون نابليون نجم البرجوازية اللامع، في دعمه للجنس الفرنسي الذي أعتبته الثورة إضافة لذلك فقد حضي بمحبة الجماهير الشعبية العاملة فاعتبره الفلاحين حامى ملكيتهم الحرة - بالرغم من كرهه للديمقراطية - وتمتعهم بالقيم الأكثر إنسانية لتتحول القيصرية إلى نوع بديل من الديمقراطية.¹

لقد إنبتت على هذه الرؤية أحداث وتطورات جديدة حمل لواؤها المنظمات الديمقراطية الفرنسية التي قدمت نفسها بشرعية حرة ومحضرة للدفاع عن النضال الجمهوري، وبين الشرعية وغير الشرعية قدمت حركتها النضالية جهودا لا يستهان به في حكم لوي فيليب. تحت مسميات عدة مثل (جمعية أصدقاء الشعب) وهو اسم يذكر بعنوان (جريدة مار) الشهيرة، و(صديق الشعب)، و(جمعية حقوق الإنسان). ويعتبر بلانكي* أقوى شخصية بين الثوار الديمقراطيون زمن لوي فيليب، هذا الأخير الذي دفع بقيصريته على امتداد المد الديمقراطي إلى جانب البونابرتية وانعكاسها في شل حركة الجمهورية الديمقراطية، ما دفع بعض الثوار الجمهوريون بالتضحية بأنفسهم عام 1842م في شوارع باريس، بسبب الشعارات المنادية بالجمهورية، (عاشت الجمهورية) بدلا من (عاش القيصر).²

عموما شهد مسار الديمقراطية في فرنسا تحولا جذريا، كان لثورة 1789م دورا بارزا فيه وانعكاس واضح على الفرنسيين والعالم الغربي والأوروبي، كما كان للوعي الثوري والفلسفي هو الآخر دورا في استمرار الحركات النضالية ودعمها، لتتجسد المطالب الديمقراطية، حتى مع إبقاء البرجوازية هذه الأخيرة التي تعهدت باحترام للحقوق والحريات في الطبقة العاملة والمتوسطة من الشعب، هكذا توالى الأحداث وتسارعت وتيرتها لتشهد الجمهورية أخيرا نجاحا في مقابل الملكية المطلقة وهو النجاح الذي ساهم بتصاعد واضح الديمقراطيات سواء بإعلان حقوق الإنسان (المرأة والعبيد) أو بتفعيل الاقتراح العام، فالديمقراطية في فرنسا لم تنته بظهور الإمبراطوريات بل استمرت باستمرار نبض الحراك الفرنسي الدائب.

¹ روز نرج أرتور، الديمقراطية الأوروبية بين 1845 و 1933، مرجع سابق، ص 28.

* لوي اوجوست بلانكي (Louis Auguste Blanqui (1805-1881 من أبرز داعمين البعث الثوري 1830 في فرنسا وثورة 1848، كان شيلمرجع السابقوعي اشتراكي كما أثرت فلسفته الثورة على مسار الحركات الثورية في العالم خاصة في روسيا القيصرية.

² روز نرج أرتور، الديمقراطية الأوروبية بين 1845 و 1933، مرجع سابق، ص 40.

يمكن تحديد بعض خصائص الفكرة الديمقراطية التي بلورتها ثورة 1789م، وصاغتها كبنود رئيسية ضمن دساتيرها المتعاقبة وصولاً إلى دستورها الحالي فيما يلي:

أولاً: الديمقراطية كفكرة في جوهرها فكرة سياسية لم تهتم بإصلاح المجتمع على المستوى المادي والاقتصادي _ حيث يمكن لأي نظام أوتوقراطي بحت الاهتمام بمثل هذه الإصلاحات - بقدر ما عبرت أهدافها الواضحة عن تحقيق الحريات السياسية (مراقبة الشعب للحاكم).

ثانياً: تعتبر الفكرة الديمقراطية فكرة روحية، لما لها من انعكاس على الجانب العقلي والروحي، فهي مسألة أخلاقية مقوماتها المساواة والعدل بعيداً عن متاع الحياة ومادياتها.

ثالثاً: ارتباط الديمقراطية كفكرة بالفردية، حيث تظهر الممارسة السياسية للفرد بصفته مواطناً (الانخراط في الأحزاب والنقابات)، (تحرير الأفراد وتوزيع عادل للملكية).

رابعاً: قيام الديمقراطية إضافة إلى كونها سياسية وروحية تعبر عن الفرد ومصالح الطبقة العامة على المساواة وذلك بأن يتمتع كل الأفراد والمجتمع كافة بحقوق سياسية متساوية (حق الانتخاب).

خامساً: ارتباط الديمقراطية بالحركات الراديكالية والنزاعات التحريرية الثورية المؤسسة على الوعي والحس المشترك،¹ بالإضافة إلى ارتباطها بالنضال والقوة.

بناءً على اعتبارات سابقة ومما لا شك فيه فإن الثورة الفرنسية عملت على إضفاء صفة الشرعية للفكرة الديمقراطية كما أكسبتها قوة حقيقية، من خلال ما صاغته من مبادئ حيث انتقلت على إثرها الديمقراطية من المستوى النظري إلى التطبيق الفعلي ومجال القانون الوضعي، كما يجب أن نوضح القيمة السياسية والفلسفية التي جاد بها فلاسفة القرن السابع عشر والثامن عشر، خاصة جان جاك روسو* الذي كان له تأثير واضح في تشكيل الوعي

¹ بك محمد عبد الله العربي، معنى الديمقراطية (سلسلة محاضرات في الديمقراطية)، المرجع السابق، ص 10-11.

* ساهمت أفكار جان جاك روسو في بلورة الفكر السياسي والوعي التحرري الفرنسي الذي بدأ في ثورة 1789 وحتى من قبل في دعوة الملك لويس السادس عشر عقد مجلس لطبقات الأمة ليليه في نفس السنة تكوين ممثلي الجمعية الوطني وإعلان رغبتهم في وضع الدستور الفرنسي لتكون البدايات الأولى للثورة بعد سقوط "سجن الباستيل" ليسقط معه عهد الظلم والاستبداد الذي كانت وثيقة حقوق الإنسان أهم ثمار الجعهد الفكرية والشعبية كما كانت تلك الوثيقة أساس الدستور الفرنسي والعالمي، ولو تمعنا في ثنايا وثيقة حقوق إنسان والمواطن لوجدناها ملخصاً لكتابات روسو في العقد الاجتماعي ومونتسكيو (1755-1689) Montesquieu في الحرية وفصل السلطات وهن جون لوك وفكرته حول سيادة الأمة عموماً كان لجان جاك روسو كما أشرنا دوراً لا يستهان به من خلال مذهبه الحقوق الطبيعية ونظريته في العقد الاجتماعي وفي أسبقية واضحة في الحقوق الواضحة على الدولة وقيام سلطاتها، وبالتالي

الثوري، لذلك تعرف الديمقراطية في فرنسا كمذهب فلسفي ونظام للحكم وليس فقط في فرنسا فهي كذلك في جميع الدول الأوروبية، إذ يرتبط الجانب الفلسفي ويؤكد على دور الأمة وشرعيتها كمصدر للسلطة والمؤسس على السيادة مصدر قيام الدولة بشرعيتها المنبثقة من إرادة الأمة نفسها والتي هي منها وإليها، كما أنها كنظام للحكم يعمل على حفظ الحقوق وضمان الحريات الفردية.

هكذا إذا تقدم مسار الديمقراطية في فرنسا التي كانت السبابة لهذا التطور نحو بناء صرح الجمهورية، وبحرفة سياسية مخنكة كان لثوار 1789م دورا بارز في تنشيط حركاتها التحررية بوعي فكري وسياسي جسد من خلاله البعد الديمقراطي القائم على فكرة المساواة، وكاستجابة للسيورة التاريخية أخذت فكرة الديمقراطية نتيجة للثورة الفرنسية ومبادئها، تداعيات أخلاقية وروحية جسدها واقعا الديمقراطية الانجليزية خاصة والأوروبية في نموذجها الأمريكي، بناء على مبدأ احترام الفرد وحفظ حقوقه وكرامته من مساواة للجميع وبحرية مطلقة، ظلت الديمقراطية تتقدم بخطوات راديكالية ثابتة نحو تأسيس شرعي واقعي لهذا المبادئ.

صحيح أن الديمقراطية في فرنسا مثلت أهم مرجعيات التأسيس وإعادة البناء، إلا أنها ظلت سياسة التوجه في حين شهد تأخر الاجتماعي، فهي وإن نجحت باسم الجمهورية كديمقراطية، إلا أنها عجزت عن تقديم النموذج الجمهوري بمعناه الواسع، مما يفسر تعثرها واقعا واجتماعيا، تعثر ظل يبرر استمرار الأرستقراطية، أمام فشل انتشار المساواة الاجتماعية، وهو الأمر الذي دفع دوتوكفل الفيلسوف والكاتب الفرنسي الذي سار على خطى كبار فلاسفة العصر الحديث أمثال مونتسكيرو وجون جاك روسو ولوك... إلى بمحاولة البحث الجاد بغرض إعادة البناء والتأسيس وفقا لمجريات العصر، وبالتالي البحث في علم سياسي أساسه الديمقراطية سمة العصر الجديد، لذلك وجب العمل على تحليل الواقع التاريخي والاجتماعي وهو ما أسماه توكفيل (الوضع الاجتماعي) القائم على دراسة المجتمع ودراسة السياسة، هذا ما يؤكد قوله: "يكاد يكون منبع جميع القوانين والعادات التي تنظم سير الأمم"، يبقى الوضع الاجتماعي إذن علامة فارقة لنجاح الديمقراطية ومؤشر لقياس مدى تكريس مبادئها على أرض الواقع خاصة الحرية

إعلان لحقوق الإنسان قبل الجماعة ولمواطن قبل قيام الدولة، ولكلاهما قبل أي تصور لكيان الأمة، ينظر: الأقداحي هشام محمود، النظم السياسية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، (مصر)، (د.ط)، (د.ت)، ص 113.

والمساواة، اعتمد توكفيل على المساواة تحديدا الصفة التي تميز مجتمعات العصر الحديث الذي تتلاحم فيه القيم والمبادئ كأسس ومقومات اجتماعية ثقافية وسياسية.¹

ليستمر مسار الديمقراطية التاريخي في أوروبا، حاملا معه آمال وأفاق الشعوب المتعطشة للحرية والمساواة والديمقراطية، لذلك سنقف عند النموذج الإنجليزي الذي مثل هو الآخر إلى جانب فرنسا وثورتها المجيدة، أحد أهم الحركات التحررية الديمقراطية في العالم. والتي شهدت انعكاسها ميلاد أمريكا أرضا وشعبا، أين اكتملت صورة الآمال والطموح وتحققت الأحلام وأخذت الأفق بعدها الإنساني والاجتماعي الواقعي.

للمجتمع الإنجليزي طابعه الخاص، الذي يميزه عن باقي الشعوب الأوروبية، فقد كانت إنجلترا منعزلة عن القارة الأوروبية، لم تتأثر بالهزات والتوترات والانقلابات التي هوت أوروبا، في المقابل فإن الدارس لتاريخ إنجلترا يلاحظ مدى ثبات خطاها واتجاهاتها نحو الحكم الديمقراطي، ناهيك عن المستوى الثقافي والفكري لفلاسفتها ومفكراتها، الذين اشتغلوا على بناء فلسفة سياسية تؤمن بأجديات الحراك الديمقراطي الذي اكتسح الساحة الأوروبية عبر عصور مختلفة، إضافة إلى كل هذا نجد في الشعب الإنجليزي طبيعة وخصوصية ثقافية تميل روحها إلى الديمقراطية، في واقع الأمر لقد كان للفلسفة ضد الحكم المطلق في عصر النهضة والإصلاح الديني دور كبير في الترويج للمنتج الديمقراطي علماً أن هذا الأخير قد عرف تراكما تاريخيا، ساهمت في ولادته وبعد مخاض عسير مجموعة من الحثيات والتي تفاعلت بشكل تصاعدي مع مطالب الإنسان الطبيعية، حيث كان للحضارة اليونانية على سبيل الذكر وليس الحصر، أحد أهم مرجعيات هذا التفاعل الذي شهدت الحضارة الفرنسية في القرن الثامن عشر قمة نتائجه خاصة الدعوة إلى الحرية والمساواة، التي تم إعادة بعثها بقالب جديد يحاكي ظروف التنظيم السياسي بعد الملكية في شكل تحول ديمقراطي استطاع أن يستفيد من إعادة تشكيل مثل الديمقراطية اليونانية والرومانية،^{*} خالقاً بذلك منعطفاً تاريخياً حاسماً العكس

¹ دوتوكفيل الكسيس، الديمقراطية في أمريكا، (ج1-2)، تر: أمين مرسي قنديل، تح: محسن مهدي، عالم الكتب، القاهرة، (د.ت)، ص06.
* مثلت الديمقراطية اليونانية بدايات عهد الحريات، فبعد أن كانت الديمقراطية مقتصرة على الطبقة الأرستقراطية، ظهرت تشريعات سولون (640-558 ق.م)، خالقة فرص الديمقراطية ما أحدث نوع من الاستقرار والتوازن الاجتماعي في دولة أثينا، ومن أهم تشريعاته (حق الشعب في الانتخاب دون تمييز)، كما وسع من نطاق الديمقراطية بإعطاء فرصة للشعب من خلال محكمة مكونة من ممثلي الشعب، بالإضافة إلى سولون كان لسقراط وأفلاطون وأرسطو الفضل في تطبيق مبادئ الديمقراطية بأسلوب معرفي مميز، ونحن نتحدث عن الإصلاحات يجب ذكر أهم مصلح بعد سولون وهو "كليتن" الذي حكم البلاد عام 507 ق.م، حيث أسس أول حكومته عامة للشعب ومعنى ذلك أن الشعب يطيع القوانين التي وضعها هو بنفسه، والناس جميعا تشارك في سوبة الحكومة.

على مسار الديمقراطية الأوروبية، فالديمقراطية ليست نتاج محدود بحقبة زمنية معينة وإن كانت خاصة بشعب معين لكن تاريخها واحد في ارتباط بالإنسانية ومسارها التكنولوجي ضمن تشعباته المختلفة من أجل بناء المجتمعات وتنظيمها اقتصاديا، اجتماعيا وسياسيا.¹

استطاعت الثورة العظيمة في بريطانيا من إرساء فكرة الملكية البرلمانية والتي تنص على فكرة أن الملك يملك ولا يحكم، لكن مع هذا بقي الملك يتمتع ببعض الصلاحيات مما ساعده في التلاعب، بالرغب من أن السلطات السياسية كانت في أيدي البرلمان وتحديداً أبناء الطبقة الأرستقراطية، ليأخذ نظام الحكم صفة النظام التمثيلي لطبقة صغيرة من الشعب الإنجليزي فقط، ونقصد هنا الطبقة البرجوازية الثورة الصناعية، ما انعكس على ملامح الديمقراطية في إنجلترا التي طلت شاحبة بصورة محدودة تقارب إلى حد بعيد الديمقراطية في أثينا في عهد الإغريق، والتي اقتصر على الطبقة العليا فقط (اقتصاد النساء من الانتخابات) ما أدى إلى التوتر في النظام وظهور حالة من الفساد السياسي كنتيجة حتمية لسوء التسيير وبقاء السلطة حكراً على الطبقة البرجوازية، ليشهد النظام البريطاني صورة الخادم المطيع للبرجوازية، لكن سرعان ما تراجعت هذه الصورة لدرجة الزوال خاصة بعد اندلاع الثورة الفرنسية ومبادئ الديمقراطية (المساواة والعدل والحرية)، إضافة إلى تأثير الأوضاع الاقتصادية في البلاد بسبب (الصادرات للحرب الفرنسية وانخفاض الطلب داخل السوق البريطانية).

عموما عرفت اليونان نماذج الحكم الديمقراطي الذي غلب عليه الحكم الأرستقراطي الذي بالرغم من اجتهادات المصلحين والفلاسفة في تلك الفترة، لكن عجزت الديمقراطية وبقيت في حدود مفهومها النظري كقيمة ملازمة للإنسان، وكتجسد عملي من خلال المؤسسات، كما بقيت الديمقراطية تتخبط في متاهة الحكم والتخلي عن بعض مبادئه مثلاً إقصاء النساء والعبيد والأجانب أي (غير المواطنين) والاكتماء بديمقراطية ترشح البالغين والمواطنين فقط ككفاءة لها، ليستمر الحال إلى غاية (332ق.م)، وسبب التفرقة والاختلاف سقوط حكومة أثينا على يد الجيش المقدوني، ولعل الحدث البارز في تاريخ الديمقراطية اليونانية هو اعدام سقراط عام (399ق.م) والذي أكد فشل الديمقراطية، وهو الأمر الذي يوضح كره أفلاطون للديمقراطية. أما بالنسبة لروما كيفت فكرتها عن الديمقراطية والتي أخذتها عن اليونان مع ظروف إمبراطورية روما فمن الأرستقراطية الأثينية إلى أرستقراطية رومانية، تقوم على جمع الرعاة بروحهم العدوانية وبالتالي فإن الديمقراطية الرومانية تجسدت فيها ميزة العسكرية الأرستقراطية عكس أثينا التي أسسها مواطنون مدنيون، عموما شهدت الديمقراطية مراحل ثلاث مثلتها مرحلة ما قبل الجمهورية ومرحلة ما بعد الجمهورية ومرحلة الجمهورية وما بعدها أين بقيت الديمقراطية غائبة في ظل التقسيم الطبقي حتى في مرحلتها الجمهورية التي شهدت محدودية في الممارسة السياسية للشعب الروماني المسير من طرف القضاة وطبقة الأشراف (Nobilitas) أما المرحلة ما بعد الجمهورية فقد شهدت حكم تيوقراطي، ضاعمت فيه المؤسسات الجمهورية فعلى رأي الأستاذ عريب مختار الديمقراطية الرومانية مثلت أكبر خديعة عرفها التاريخ حتى الآن. ينظر: مختار عريب، مفهوم الديمقراطية في القديم، مجلة دراسات فلسفية، العدد2، الجزائر، 1996، ص69.

¹ بدوي عبد الرحمن، ثورة أصول الفكر السياسي والنظريات والمذاهب السياسية الكبرى، (د.ط)، دار النهضة العربية، القاهرة (مصر)، 1970، ص17.

هكذا إذا وجدت بريطانيا نفسها على حافة الثورة، وأمام خيارات صعبة مقابل من إنفجار الوعي وامتصاص غضب الشعب خاصة بعد اندلاع المظاهرات في المدن الكبرى وعلى رأسها المظاهرات بيترولو، إضافة إلى مصادرة الصحف وغيرها من الإجراءات التعسفية للحد من الحريات، ومع تراجع النظام بزعامة جورج الثالث وأتباعه، ظهرت بعض الإصلاحات مثل الانتخابات التي أفرزت عن حكومة "الأيرل غراي"، ودوره في الإصلاح التدريجي كحل أمثل للبلاد وبدأ بسن القوانين وتعاقبها بين الدستور والحكومة والبرلمان، وإن كانت متباعدة إلا أنها انتهت بالوضع البرلماني إلى درب النظام والاستقرار واتضحت صورة الحكم شيئاً فشيئاً، ووجد العالم في نظام الحكم الانجليزي الذي يعتبر أداة عملية حية تتمثل فيها جميع المبادئ الديمقراطية والتي دعت إليها الثورة الفرنسية وبإرادة ودفاع مستميت، وتطبيقها لمبادئ الديمقراطية التي نادى بها ثورتها أصلاً ومرجعاً، ووجد ضالته في إنجلترا التي مزجت بين المبدأ والتطبيق التي تظهر من خلال مقولة للشاعر جون ميلتون: "John Milton"، (أعطني فوق كل الحريات حرية البحث، وحرية القول، وحرية المناقشة لوعي ضميري)، إنه معطى طبيعي في الشعوب المطالبة بالحرية كمحرك وأساس للعمل الديمقراطي المترجم في الدساتير.¹

فلو رجعنا بتفصيل أكثر إلى تاريخ إنجلترا وتحديدًا سنة 1210م لوجدنا أن عهد الحريات قديم، ففي نفس السنة حكم جون King John، حين تجسدت بوادر الديمقراطية خاصة بعد انتزاع أشرف الوثيقة العظمى (Magna Carta) من الملك ليعلنوا معه بداية عهد جديد للحريات، كما سبق وأن أشرنا، وتعود أهم بنود الوثيقة إلى :

- أن لا تخفى الضرائب أو الرسوم إلا بموافقة من المجلس الكبير أو ما يعرف بمجلس العموم "نواة البرلمان".
- احترام مبدأ العدالة للجميع وفوق الجميع، بحيث لا يستثنى أحد من التمتع بالعدالة وأن لا يقف بينه وبين تحقيقها أي عائق.
- محاكمة المجرمين وسجنهم وفقاً لشرعية البلاد بعيداً عن تصفية الحسابات للتوالت السنين والإنجليز يشهد ميلاد مظاهر البعث الديمقراطي، ففي القرن السابع عشر وحتى نهايته اشتد الصراع الأوتوقراطية.* والقوى الديمقراطية

¹ بك محمد عبد الله العربي، معنى الديمقراطية "سلسلة محاضرات في الديمقراطية ومظاهرها"، مرجع سابق، ص13.

*Autocracy: تعبر الأوتوقراطية عن أنظمة حكم غير الديمقراطية، والتي تكون فيها السلطة بيد شخص واحد، بالتعيين لا بالانتخاب وهي ذات أصل يوناني وتعني "الحاكم الفرد الذي يحكم بنفسه"، وبالتالي قدرة الحاكم على تخطي كل القوانين والدساتير لما يمنح له من تقديس إلهي.

والذب انتهى بانتصار للحكم الديمقراطي ومع وثيقة الحقوق Bill Of Rights.¹ إن التجربة الديمقراطية في إنجلترا، استطاعت القيام بدور الوسيط بين الشعب والحكومة مقدمة صورا واقعية للتأسيس والبناء على يد الحزب الديمقراطي الجماهيري، الذي كسب نفوذا متعاضما بين العمال، كما عبر عن أكبر حركة ضمت الملايين خاصة بعد الثورة الصناعية سنة 1760م، وما لها من تأثيرات سلبية على الشعب والمجتمع الإنجليزي، ولعل حاجة الشعب إلى النظام والاستقرار، دعت إلى ضرورة القانون لحفظ الحقوق والواجبات في ظل الصراع الثلاثي بين الملك ورجال الدين، وبينه وبين الشعب إضافة إلى طموح النبلاء وتطلعهم إلى السلطة، ما فرض أمامه ضرورة الثورة خاصة بعد الصراع بين الملك جون John، ما نجم عنه وثيقة "العهد الأعظم" والتي تعتبر أقدم وثيقة دستورية بموادها الثلاثة والستون الحامية للشعب وحرياته.²

وإن كانت القرارات سياسية في مجملها، إلا أنها أخذت بعداً اجتماعيا انعكس على الشعب والذي أصبح يتمتع بانتحاء سياسي واضح، في تفاعل للدوات يرجع الفضل فيه لقوة القاعدة التحررية المؤمنة بمبادئ الديمقراطية وبالتالي تحقيق الوجود والكينونة وخلق فضاءات مفتوحة من شأنها تعزيز تلك المبادئ سياسيا واجتماعيا. ويمكن تلخيص أهم قرارات البرلمان فيما يلي:

- الشعب مصدر السلطة.
- كل ممثل مختار من طرف الشعب للتمثيل له الحق في السلطة.
- تطبيق قرارات مجلس العموم ضمن القانون "حامي الأمة"، ليصبح القرار للأمة بأسرها حتى وإن لم يوافق عليه الملك أو مجلس اللوردات.
- ضرورة إلغاء مجلس اللوردات.
- التفكير في إعادة النظر في الحكم الفردي للملك، لما له من تداعيات على حرية الشعب.

من هذا المنظور نجد هابرماس (1929) Jürgen Habermas يؤكد في فكرته عن الفضاء الهوي على دور الثورة الفرنسية وما قدمته من تنوير يساهم في صقل الرأي العام، وكذلك نجاح بريطانيا في توسع المشاركة الجماهيرية في حل المشكلات السياسية ومن ثم فتح فضاءات عمومية مدفوعة بقوة الوعي، وإن كانت إنجلترا قد

¹ بك محمد عبد الله العربي، معنى الديمقراطية "سلسلة محاضرات في الديمقراطية ومظاهرها"، مرجع سابق، ص 12.

² محمد مرسى، التطور الديمقراطي في بريطانيا -1022-1901، دروس في الوطنية والبناء السلمي للديمقراطية، (ط1)، دار المعتز، الأردن، 2013، ص 90.

شهدت تطور تدريجي مقارنة بفرنسا المهمة لثورتها المجيدة (ما تضمنته إنجلترا كتغير وتطور تدريجي على مر قرنا كاملا، تضمنته الفرنسية في يوم واحد في منحها للجمهور الوعي سياسيا).¹

إن الوضع البرجوازية الأوروبية خاصة في فرنسا وإنجلترا مثلت قاعدة الفضاء العمومي الذي عمل على تنشيط حركة الوعي السياسي للرأي العام في أوروبا، والتي أصبحت تعج الحياة السياسية المنظمة بسبب ظهور البرلمان وانتقال الوعي الثوري من فضائه الضيق إلى فضاء عمومي، كان له من وقع على النفوس المتوهجة ثوريا برغبة جامعة في تأطير المهة السياسي الأوروبي تأطيرا شرعيا بلغة القانون، وباسم الحريات العامة "الرأي العام"، هو الوعي الذي تعزز بفضل نخبة عصر التنوير، وما قدمته من تصورات أثارت قضايا مهمة، كانت نتيجتها فلسفة نظم ضابطة لإيقاع الحياة، في مطالبتها بالحق الطبيعي، فقد قسم كل من جون لوك (1704-1632) John Locke* وهو:

جانب تحرري راديكالي وجانب عمومي أخلاقي ضد السلطة بشقها الديني والسياسي من أجل خلق فلسفة سياسية تعمل على بلورة وإعادة تشكيل الوعي الأوروبي في جوانب عدة خاصة السياسية منها، ما فتح المجال لميلاد أفكار تأسيسية وإصلاحية، عملت على تكريس القوى الكامنة في صناعة القرار وحماية حقوق الانسان من حرية ومساواة وأخوة... من هنا يمكن القول أن العقل الحداثي، عقل تحرري نقدي عمل على تعميق البعد الإنساني الأوروبي ولعل صلاحيته تكمن فيما قدمه من حجج ومبررات واقعية أبانت عن مصداقية جمعت بين القوة المعرفية في التنظير والبعد التأسيسي في التغيير والتطبيق.

لقد أمكن لجون لوك من تصدر قائمة فلاسفة العقد الاجتماعي، حيث نادى بضرورة التعاقد كشرط لاستمرار الأمة واستقلالها، فهو يرى أن المجتمع السياسي يتأسس بناءً عن عقد حر، وأن الحاكم يستمد سلطانه من الأمة "الأصل والغاية"، وذلك لأن أفكار لوك كانت نتيجة متوقعة لاسترجاع الحق الطبيعي في الحريات، وهو الحق الذي تم سلبه باسم السلطة الكهنوتية في العصر الوسيط، وباسم السلطة المطلقة فيما بعد، ما تسبب في جمود فكري وديني، عمق الهوة بين الأفراد والدولة، الأمر الذي تطلب فيها ضرورة التدخل لامتنصاص غوغاء هذه

¹ Jurgen Herbemes , Espace public, Archéologie de la publicité comme dimension constitutive de société bourgeoise, tr, Marc, 13-Dulaunay , ed : poyot, France , P79.

* فيلسوف إنجليزي، تجريبي يعتبر من مؤطري المشهد الفلسفي في إنجلترا، على غرار دافيد هيوم وجورج براكلي وجون ستيوارت ميل، ممن عمقوا أسس الفكر التجريبي، من أشهر مؤلفاته محاولة في الفهم البشري 1690، رسالة في التسامح 1692، رسالتين في الحكومة المدنية، ولعل شهرته كفيلسوف سياسي كانت بفضل نظريته في العقد الاجتماعي، ينظر: عبد الله إبراهيم، المركزية الغربية، المركز الثقافي الغربي، المغرب، (ط.1)، 1997م، ص266.

الهوة ومحاولة ردمها قدر المستطاع، وهو الهاجس الذي أثار قلق فلاسفة عصر التنوير، وفي مقدمتهم رواد نظرية العقد الاجتماعي.

دعا جون لوك إلى فرض حالة طوارئ استدعت التعاقد المبني على أساس الحالة الطبيعية للأفراد "حالة أنس وأمان"، فبموجبها يتمتع الأفراد بالحرية المطلقة، ولعل هذا الشرط أساس قطعي لا رجعة فيه عند لوك، الذي أسس لعقد يحترم الحريات، لأن الأفراد خلقوا أحراراً ومتساوون، وبالتالي يصعب إخضاع حريتهم تحت اسم السلطة للتسلط والقوة، فالسلطة تبنى على رضا الشعب التي هي منه وإليه، كما أن على المجتمع السياسي احترام الحقوق الطبيعية وحمايتها بكفالة نفسه وكفالتها، مادامت الرغبة مرتبطة بالسعادة والسلام وما دامت شرعية الحاكم مصدرها الأمة.

هذه الأخيرة التي تملك سلطة وحق تغيير شكل الحكومة إما بالقانون أو بالقوة "الثورة" على هذا النحو قدم لوك شروط ومقومات نظريته في التعاقد والتي تستند على مرجعية الحق الطبيعي كمبدأ خاصة الحرية والمساواة، فكانت تصورات ضمن مؤلفه الشهير (رسالة في الحكم المدني)، تأسساً وتحليلاً ونقداً، لأجل بلوغ الحكم وبناء الدولة والأمة على حد سواء، ضمن عقد يجمع جميع أفراد الأمة كأطراف رئيسية بما في ذلك الملك. فتصبح الدولة أداة لحماية الحريات والحقوق الطبيعية "ولد أفراد المجتمع أحراراً بحكم الطبيعة، ولهم حقوق طبيعية في حياتهم وحرياتهم وأبدانهم وأموالهم، فالله تعالى وهبهم هذه الحقوق لأنهم خدامه وخلفائه، وإذا لا يجوز للدولة أن تسلبهم هذه الحقوق الطبيعية أو تطغى عليها، فقانون الطبيعة هو الوقاية الخالدة لكافة البشر"،¹ إن القانون الطبيعي الذي بموجبه تعطى الحريات (حرية الفكر والمعتقد) وتصرف الحقوق، حماية خالدة للبشر كيف لا وهم من فطروا عليها منذ الميلاد، كهبة إلهية، وبالتالي كل محاولات استرجاعها (الحقوق والحريات) أمر طبيعي لا بد منه تحت أي ظرف أو حكم، وما العقد الاجتماعي إلا قرار من قبيل حسن التقبل لضمان أكبر للحريات كحماية واستمتاع للملكية في كتف الدولة خادمة الأمة.

كما يعد هوبر وفكرته عن السلطة المطلقة، جانبا آخر من نظرية العقد الاجتماعي في إنجلترا، حيث ذهب لوضع نظرية أساسها السلطة، ومن بين مضامين عقده الفرد والجماعة والسلطة أي من يستلم هذه الأخيرة، وطبقاً لذلك يتنازل كلا من الطرفين عن حقوقهم وإرادتهم، للطرف الثالث أو لإرادته بتعبير أدق، الذي لا يعد طرفاً في العقد

¹ جون لوك، رسالة الحكومة المدنية، تر: محمود شوى الكيال، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، مصر، (د.ط)، (د.ت)، ص 97.

كونه يمثل أعلى سلطة في الدولة "تبقى إرادته مستقلة ولا تتحمل أي مسائلة قانونية لأنه يمثل عنصر التوازن للتحكيم فيما بينهم" وتنظيم أمرهم وضمان حقوقهم وحرياتهم....".

حاول هوبز وضع عقد تحمل بموجبه الحريات وتضامن الملكية، لكنه أخفق مقارنة بجون لوك، فالحرية تبقى هبة إلهية تُطلب ولا تُعطى، وليس هناك عقد يكفل الحرية بعيدا عن التمتع بالديمقراطية، يمكن الجزم أن هوبز ولحيثيات ما قدم نموذجاً للحكم المطلق باسم القوة "معارضة نظرية الملكية المقدمة" وحاول أن يعطيه صيغة المشاركة التعاقدية، التي مع الأسف أهملت أهم شرط ألا وهو الاستمتاع بالإرادة الكاملة في المطالبة بالحرية، ليبقى القانون الطبيعي الضامن للحرية والديمقراطية في العالم أمام كل أشكال السلطة المطلقة.

ليس بعيد عن جون لوك وميلتون نجد الكاتب الاجتماعي (توماس باين 1737-1805) Tomas Paine، هو الآخر يحمل المشعل مدافعا عن هذه المبادئ الحية في وجدان وروح الشعب الإنجليزي قائلا: "إن الناس يولدون أحرارا متساويين، وإن هدف جميع المجتمعات السياسية إنما هو حماية حقوق الإنسان الطبيعية وهي الحرية والملكية، والأمن وحقوق ومقاومة الظلم"، لأن الدولة وجدت لأجل الشعب وصيانة حقوقه الطبيعية التي سبق وأن دعت لها نظرية العقد الاجتماعي، خاصة مع جون لوك ووقوفه في وجه الحكم المطلق (الحكم الإلهي ليفلمر) الذي قدم له نقدا لاذعاً، عموماً قد باين نماذجاً للإصلاح الذي بدا مع لوك وهوبز وغيرهم، وهي إصلاحات تصب في صالح الإنسان وتمجد مكانته في المجتمع، ويعد كتابه "حقوق الإنسان" أهم إنجاز لبائين حيث اعتبره البعض إنجيلاً للحرية.¹

إن أصل الإشكال أبعد وأشد صلة من الأمة الإنجليزية إذ ما تعلق الأمر بصناعة القرار، فلقد شهد مسرح الديمقراطية في إنجلترا مشاهد حية مثلتها الحركات التحررية، ليأخذ وكما أشرنا الإشكال بعداً ثورياً، كان لفلاسفة عصر التنوير مساهمة فعالة في إثارة جوانب عدّة منه، ونحن نتحدث عن موجة الحراك التحرري في إنجلترا لزم علينا التنويه لدور حركته الراديكالية* التي أعطت نفساً جديداً للديمقراطية وحقوق الإنسان في بريطانيا خاصة مع ظهور (جيرمي بينتام 1728-1832) Jeremy Bentham، ومطالبته بضرورة إلغاء النظام الملكي وإزالة مجلس

¹ موسى رؤوف سلامة، بريطانيا... مهد الديمقراطية وموطن التقاليد، مكتبة المعارف، مصر، (د.ط)، 1993م، ص 94.

* مذهب سياسي يهدف إلى التغيير الجذري، الذي يمس جميع النواحي، فلم تختصر مطالب الراديكالية على الجانب السياسي فقط، فبحكم تعريفها تشير أيضاً إلى التمسك بالجذور والأصول بدرجة متشددة، إضافة إلى ذلك فإن الراديكالية في منحها الاجتماعي تعني بتغيير البنى الاجتماعية، على العموم تشق الراديكالية من المصطلح اللاتيني Madix والذي يقصد به الجذر كما أشرنا سابقاً، كما ترتبط كذلك بالإصلاح السياسي "تغيرات جذرية" Radical Changes. ينظر: محمود مجد، قاموس المصطلحات السياسية والدبلوماسية -إنجليزي عربي-، الدار المصرية للكتاب، مصر، (ط.1)، 2010، ص 151.

اللوردات والاعتراف لسلطة مجلس العموم باسم النفعية (تحقيق أكبر سعادة لأكثر عدد من الناس)، كما ساهم جون ستيوارت ميل (1806-1873) John Stewert mille، في توسيع مطالب نفعية سياسياً وضرورة تحقيق الرفاهية والعدالة في ظل الحرية كشرط ومطلب طبيعي.¹

من الواضح أن نظرية العقد الاجتماعي في أوروبا تسفر في واقع الأمر عن حقيقة قد لا تكون كاملة وقد لا يثبتها التاريخ، -لذا يغشى التناقض جزءاً كبيراً في تصورات منظرها* خاصة هوبر، لكن لها دور في تكوين الوعي الذي فرض نمطا من النمو المتفاهم بالشعور المشترك نحو بلوغ الحرية والديمقراطية فمن هوبر وسلطة المطلقة إلى لوك وفكرته عن سيادة الأمة سيادة الحق والقانون الطبيعيين إلى روسو وتوثيقه عقد السيادة للشعب ولحقوق الإنسان تلخص مضامين نظرية العقد الاجتماعي ملهمة الثورات والكتابات في أوروبا بالإعلان عن انتهاء عهد سلطة الملوك المقدسة وبداية عهد جديد للديمقراطية.

على هذا النحو وإن تباينت وجهات النظر واختلفت في كل من فرنسا وإنجلترا يبقى القاسم المشترك واحد فالشعور الوطني العالي بحب الأرض والشعب والمواطنة، فيم مجدتها المجتمعات الأوروبية في خضم ما شهدته من تحولات لعبت الأحداث التاريخية فيها دوراً حاسماً في ترسيخ قيم الديمقراطية وتعزيزها، وبعد صراع جسيم إفتك حق المشاركة السياسية، فمن حكم ملكي مطلق إلى نظام ديمقراطي، فبعد أن كانت السلطة تنتقل من الملك إلى البرلمان، أصبحت بموجب قانون 1032 في إنجلترا أكثر حرية لتوسيع قاعدة الحقوق وتطورت الديمقراطية لتشمل النساء والعمال والطبقات الكادحة، وأصبح النظام البرلماني البريطاني إلى اليوم نظاماً ديمقراطياً نفس النتائج جاءت بها الثورة الفرنسية باسم الجمهورية وصياغتها أهم مبادئ الديمقراطية التي سرعان ما وظفتها أمريكا واقعياً مجسدة بذلك عنواناً ديمقراطياً في العالم.

¹ موسى رؤوف سلامة، بريطانيا... مهد الديمقراطية وموطن، المرجع السابق، ص 96.

* جاءت نظرية العقد الاجتماعي كما وضعنا للحد من الملكية المقدسة في مقابل الحفاظ على الحرية كمعطى طبيعي باسم القانون الطبيعي عند (لوك)، فكانت أساساً للانقلابات التي انتهت بانتصار للديمقراطية الجديدة وللحرية الفردية "الديمقراطية الليبرالية"، لكن ما يؤكد عليها أنها نظرية لا يثبتها التاريخ واقعياً، ما جعل العديد من الفلاسفة ينتقدونها مثل هيوم وبنطام وغيرهم... الشياني منذر، الدولة الديمقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، (لبنان)، (د.ط)، 2000، ص 43.

ثانياً: المرجعية الفلسفية "جون لوك"

ساهمت أعمال "جون لوك" والذي يعتبر من أكثر فلاسفة عصره تأثيراً على الساحة السياسية الحديثة، في تنشيط الحركات التحررية والدفاع بها قدماً، لبناء مجتمعات ديمقراطية شعارها المساواة والحرية واحترام حقوق الإنسان، فأمكن لأفكاره تغيير الكثير من الثوابت والقناعات، كما كانت مرجعاً لكثير من الفلسفات والثورات، وهو ما استفادت منه الولايات المتحدة الأمريكية، في طريقها نحو الديمقراطية وتحقيق الاستقلال، فبين التأسيس من حيث هو الأصل، وبين الارتقاء من حيث هو الغاية والهدف، وبين التأكيد على مطالب البراغماتية من حيث هي أداة للتمييز عن طريق استحضار القوى الفاعلة في المجتمع، وباستناد على فلسفة لوك الليبرالية التي امتد أثرها ليطل الثورة الأمريكية، تأسست قاعدة فكرية تحررية استطاعت أن تتقدم وبخطى ثابتة وبوعي أكبر من تحقيق العلم الذي أصبح حقيقة، جسدها أمريكا الأمة والمجتمع، ما دفعنا إلى تبني هذا الطرح، وتحديد مضامينه الفكرية والفلسفية، ومدى تفعيلها في الوسط السياسي الأمريكي البراغماتي، وتحديد الديمقراطية الهام المركزي الذي شغل الأمريكيان ومن قبلهم جون لوك.

عمد المستوطنون الأمريكيون تحت ضغط النظام الثلاثي، المتبوع بحملة من المضايقات شبه التعسفية، إلى الدعوة لتبني التفكير السياسي العميق، في مناقشة الأفكار ومختلف الركائز التي تقوم عليها الحكومة، لتكون مرجعيتهم في ذلك جون لوك، وتحديداً فكرته عن الملكية المقدسة، حيث أنكروا الأصل المشرع للملكية العليا وسياسة البرلمان البريطاني، وقد كان باتريك هنري وجيمس أوتس (1736-1799) Patrick Henry من أهم ممثلي هذه الدعوة التي حملت في طياتها مجموعة من المطالب المقترحة على خلفية نفس المرجعية، ومن أهم هذه المطالب نذكر:

- المساواة كحق فكري للجميع (بناءً على أن الطبيعة البشرية خيرة)

- رفض الأفكار المروجة لاستلاء الانسان لأخيه الانسان.

- خلق الملك لخدمة الشعب، ولم يخلق الشعب له (لخدمته).

- رفض العبودية جملة وتفصيلاً.

- استبداد الحكومات لعنة وفضيحة للطبيعة البشرية.

- تعسف الحكومات يرفضه الشرع والقانون.

هذا التطابق بين أهداف الوعي الثوري والمرجعية اللوكية، كان أمر طبيعي نتيجة اضطراب العلاقة بين إنجلترا ومستعمراتها بأمريكا الشمالية، والتي عبرت عن ثقافة سكانها واطلاعهم على كتابات جون لوك ومونتسكيو* ورسو كقوة فكرية وفلسفية، تؤمن بأن للإنسان حقوقاً طبيعية خالية بحدية مطلقة، وبفردية واسعة في حال تعدت الجماعة على حق الفرد الواحد، فلو نظرنا إلى دباجة الاستقلال التي تضمنت أفكار لوك وروسو لوجدنا أن أمريكا انطلقت في مشوارها التحريري من خلفية هذه الأفكار "لقد خلق الناس جميعاً سواسية متمتعين بحقوق خالدة لا تنتزع منها الحياة والحرية، ولقد نشأت الحكومات لتصون لهم هذه الحقوق مستمدة سلطانتها من رضا المحكومين، فإذا أصبح نظام الحكم يهدد تلك الحقوق كان للشعب بل وتحتم عليه عن طريق القانون والقوة أن يقيم حكومة جديدة تكفل له السلام والرفاهية"¹ فالحقوق الطبيعية لا تقبل التنازل تحت أي ظرف، كما أن الحرية كأهم حق تستدعي ضرورة الوعي الذي يحتم على الحكومة تنفيذ القانون، وفي حالة عدم ذلك وبشرعية ديمقراطية يجوز تغيير الحكومة واستبدالها بحكومة تضمن الحريات وتصون الحقوق وتحقق السعادة للأفراد.

إن مذهب الحقوق الطبيعية ومنذ الإغريق قائم على فكرة القانون الطبيعي الكامن في طبيعة العلاقات الاجتماعية، ومع اختلاف الدول والشعوب في أصول ومقوماتها الثقافية وتركيباتها المؤصلة لوجودها، يبقى القانون الحاضن الشرعي لتلك العلاقات كما أن نتيجة تواصلها وتحقيق استقلالها، في إطار الفردانية والحرية يجعلها تتمتع لأقصى مضامين الحياة السعيدة، وقد تطورت فكرة الحقوق الطبيعية وصولاً إلى العصر الوسيط أين ارتبطت بالسلطة الكهنوتية التي قيدت حريتها وحدت من شرعية القانون، لتأتي المرحلة الحديثة في القرنين السابع عشر والثامن عشر، كرد فعل على تلك السلطة وتحاول إعادة بعث القانون الطبيعي من جديد، بحقوق طبيعة مقدسة، استند فيها القانون الطبيعي على أسس دينية، وأصبحت تحدد علاقات الأفراد بالدولة من خلال الحالة الطبيعية، قبل وبعد العقد

* Charles Louis de Secondat Montesquieu (1755-1689) الملقب بمونتسكيو، فيلسوف فرنسي من أكبر منظري الفكر السياسي وأهم ما دعى إليه فصل السلطات والذي أصبح قاعدة راسخة في الدساتير العالمية، من أهم مؤلفاته كذلك روح القوانين، إضافة إلى أنه يعتبر أحد ملهمي الثورات الأوروبية إلى جانب جون لوك وجاك روسو، حيث أقام فكراً سياسياً حراً، غابته كما ذكر فصل السلطات وتوزيع السلطات على أساس الواقع والخبرة.

¹ الأقداحي هشام محمود، النظم السياسية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، (مصر)، (د.ط)، 2009، ص112.

"الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة الاجتماعية والسياسية"، لأجل ضمان أكبر للحريات والاستقرار في سعادة وسلام.¹

تلك هي أهم قواعد نظرية العقد الاجتماعي التي لعبت دوراً حاسماً، إلى جانب ما قدمته فلسفة الأنوار في ترسيخ بل وتأسيس الديمقراطية في أمريكا، خاصة جون لوك وفلسفته السياسية ودورها في تنوير العقول التواقفة لبلوغ الحريات واستثمارها بتنشيط نتائجها فعلياً في شكل أنظمة، ومؤسسات تحتكم للواقع الاجتماعي ولسلطة الشعب عصب النظام ومحركه الأول وتحديد علاقة الفرد بالدولة، أين أصبحت الحرية الحق الطبيعي الذي لا يجوز التنازل عنه إلا في إطار تنازل متساوي للدولة في دعم كيانها والحفاظ عليه، بالحفاظ على حرية الأفراد والمساواة بينهم بعدالة وديمقراطية، وبتظام اجتماعي ومسؤولية أخلاقية، فالأخلاق أساس القانون.

حسب رأي زكي نجيب محمود، يكون جون لوك قد تمكن ولحد بعيد في صناعة وبلورة الفكرة الديمقراطية الأمريكية، حيث كانت أفكاره الملاذ والملمه لها كحقيقة مثلت جوهر ومظاهر الثورة الأمريكية والتي بها ومن أجلها تم إعلان الاستقلال وطر الدستور، فلو أمعنا النظر في مضامين وثيقة الاستقلال كما صاغها جفرسون، واعتبرها تعبيراً صريحاً عن العقل الأمريكي، وعن روح ثورته المجيدة 1776م، لوجدنا أن تلك الأسطر القلائل التي تضمنتها الوثيقة تلخص المبادئ العامة للديمقراطية من حقوق ومساواة، وحرية وبلوغ للسعادة، وتؤكد أنها مبادئ بديهية لا يحتاج صدقها إلى إقامة البرهان عليها، باعتبارها هبة إلهية، كونها جزء لا يتجزأ من الطبيعة البشرية، وما للحكومة إلا احتكام لتلك المبادئ لأجل حفظها وضمان استمرارها، مع ضمان الحق الشرعي للأفراد وحرية المطلق في تغيير شكل الحكومة في حال أخلت هذه الأخيرة بواجبها، وكانت عائقاً في سبيل التمتع بتلك الحقوق تحت اسم السلطة.²

لتحليل أكثر نأخذ على سبيل المثال مقولة "لنكن": "أني ما أحسست قط بشعور -من الوجهة السياسية لم أجد نابعا من العلاقات التي تبلورت في إعلان الاستقلال..."، هنا يتسائل زكي نجيب محمود عن المرجعية التي استقت منها الوثيقة عناصرها، ويؤكد على أن مضمونها الفكري لم يكن من ابتكار واضعيها، ويدلل على ذلك بمقولة

¹ المرجع نفسه، ص 108.

² نجيب زكي محمود، حياة الفكر في العالم الجديد، مؤسسة هنداي للنشر والتوزيع، مصر، (د.ط)، 2020، ص 12.

* Abraham lincken (1809-1865)، الرئيس السادس عشر للولايات المتحدة الأمريكية، شهدت مرحلة حكمه نجاح قراراته السياسية، حيث أبرم عن إعادة جميع الولايات التي تم فصلها عن الاتحاد، كما ساهم وبالرغم من فترة حكمه القصيرة (1861-1865)، في الحد من وطأة الحرب الأهلية والقضاء عليها، اهتم بالقانون بتمرس كان عضو في مجلس النواب الأمريكي قبل أن يتم رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1861.

لجيفرسون، حين صرح معلقاً عن الوثيقة: "أنني لم أشعر بضرورة تدعو إلى ابتكار أفكار جديدة لم أسبق إليها"¹، هذا إن دلّ فإنما يدل على وجود روافد ومرجعيات كانت لها قصب السبق في ترسيخ بعض الأفكار، التي سرعان ما تم استثمارها على أرض الواقع، في شكل ثورات ساهمت في ترجمة تلك الأفكار إلى قرارات حاسمة، كان لها الفضل في استقلال بعض الدول وإعلان بعضها عن نجاح مميز للديمقراطية مثل ما هو الحال في فرنسا وإنجلترا وأمريكا.

علاوة على ما ذكر، فإن معظم المطالب التي صاغها العقل الثوري الأمريكي قد تخمرت فيه بفضل أفكار جون لوك، وما قدمه من أسس ومبادئ، والتي عد كتاب مقالتين في الحكومة المدنية نقطة ارتحال أساسية، للبعث الديمقراطي في أمريكا وفي العالم المعاصر ككل، كما تعتبر كتاباته السياسية "رسالة في التسامح" وغيرها جسراً يصل بين التفكير الفلسفي السياسي الجريء في أيام عهد الجمهورية القديمة، وبين تفاهم وعي الحركات الثورية في كل من فرنسا وأمريكا.

ليكون جون لوك الراعي الرسمي بأفكاره للتفكير السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية إبان ثورتها، فهو المصدر الذي استقى منه القادة مبادئهم، فكانت كتاباته سلاح فكري نهضوي، اعتمده الأمريكيان في مواجهة خصومهم من الملك والبرلمان "خاصة أسلوب النجاح"، ولم يكن الفكر السياسي الأمريكي إلا تأويلاً لما كتبه لوك، الأمر الذي جعل القاعدة الأمريكية نفسها تلقبه "فيلسوف أمريكا"².

إن تصور جون لوك للحرية ليس تصوراً محددًا بالأطر الزمانية المكانية، بل على العكس من ذلك فهو طرح يتجاوز تلك الأطر، حيث لم يخطر في تصوره على الإنسان في التجديد وحسب بل ارتبط للإنسان أينما كان وحيثما وجد بعيد عن سلطة الثابت الزماني والمكاني — وإن كان قد تطور على جملة من الحثيات — ليذهب إلى أبعد من ذلك رافعا شعار الحرية مطلب إنساني وحق للجميع، أبعادها الديمقراطية عن طريق المشاركة الجماعية لتقاسم الحريات والمسؤوليات وإن كان للإنسان عقل يعتبره لوك جسوراً للتشريع، باعتباره النور الداخلي الذي يهتدي به بحياته الجماعية المشتركة.

ينبني على هذه الحقيقة كنتيجة استنبطها لوك من نيوتن (1643-1727م) Isaac Neuten، فكما نعلم أن كل من جاليلو (1564-1642م) galilue، ونيوتن على وجه الخصوص في العلم الطبيعي، قد مثل أهم

¹ نجيب زكي محمود، حياة الفكر في العالم الجديد، المرجع السابق، ص12.

² ف.ج.ولز، معالم تاريخ الإنسانية، المجلد الرابع، تر: عبد العزيز توفيق جويد، مصر الجديدة، مصر، (د.ط)، 1965م، ص83.

مرجعيات وأصول هذا العلم في الفترة الممتدة من القرن السابع عشر إلى القرن التاسع عشر، لذلك وجدو لوك في أفكارهم عن العلم الطبيعي* ملاذاً لتحليل فكرته عن الطبيعة البشرية من خلال تركيز البحث في العلاقة بين الإنسان والطبيعة على مرجعية أن نيوتن قد فرق بين عالمين، خارجي طبيعي لا يتأثر بالناس وإدراكاتهم، وعالم ذاتي يخضع للإدراك الحسي، فيؤكد لوك على أثر هذا بوجود صفات أولية وثنائية، فالإنسان إذاً باختلافه عن العناصر المادية يتميز بالعقل "يتأثر بالمؤثرات المادية، فيخلق بعض الصفات التي له الحق في أن يغيرها على عالم الأشياء".¹

من هذا المنطلق تتضح وجهة نظر جون لوك في الحق الطبيعي للأفراد في كل ما لهم من حرية سياسية ودينية. إذا للإنسان عنصر عقلي يميزه بالقياس على العالم الخارجي المادي، لتحدد طبيعة الإنسان العقلية، ويتحدد معها جانبه الروحي، بعيداً عن الجانب المادي الجسدي، ذلك لأن الجسد شأنه شأن باقي الأشياء المادية، وتبقى للعقل قداسته التي تختلف وتتميز على المادة، وبالتالي هو لا يخضع لقوانين الحركة مثل المادة، ووجوده لا يقف على أي شيء مادي، ولا يقف كذلك على وجود أي عنصر عقلي آخر.

ملخص القول أن لوك بنى فكرته عن الطبيعة البشرية على أسس العلم الطبيعي، ولعله أراد لفلسفته أن تركز على أساس عملي يقيني تحليل بالاستقراء والاستنباط، فكانت أفكاره عن حرية المعتقد، نفس أفكاره عن السياسة وحرية الأفراد، فقوام المجتمع المدني أفراد تستقل عن بعضها البعض، وذلك لأن لكل فرد منهم كيان قائم بذاته، ووحدة يتميز بها عن غيره، فهو قائم بذاته حتى بانعدام الآخر، وبالتالي لا يوجد من هو أدري بحاله أكثر من ذاته، هنا يتسائل زكي نجيب محمود قائلاً: "إذن من ذا الذي يحق له أن يشرع لهذا الروح الفرد أكثر من نفسه؟"، من منطلق أن شريعة العقيدة تنبع من الفرد على خلفية ما ذكره نيوتن في بحثه في الطبيعة، وكما أن قوانين الطبيعة لا تطبق على العقل مثل ما تطبق على العناصر المدنية، فالقوانين المادية هي الأخرى لا تفرض على الأفراد، والقانون المدني يتطلب موافقة العنصر العقلي في الإنسان، بناءً على ذلك يتحدد بناء المجتمع المرهون باستقلال العقل ما يتطلب موافقة الأفراد فرداً فرداً، دون أن يكون لأحد الأفراد الحجة على غيره.²

* يتأسس البحث في الطبيعة عند كل من جاليلو ونيوتن على أساس التفرقة بين نوعين من الظواهر، حيث يوجد مكان مطلق خارجي موضوعي مستقل عن الطبيعة الانسانية "عالم الأشياء المادية"، وهو ما يسمى المكان الذي ينبعث للعلوم الطبيعية، وبين مكان يخص الإنسان يقع في حس الإنسان، وهو الذي لا تبحث فيه العلوم الطبيعية.

¹ محمود زكي نجيب، حياة الفكر في العالم الجديد، المرجع السابق، ص 16.

² محمود زكي نجيب، المرجع نفسه، ص 18.

في واقع الأمر قدم لوك نظرية سياسية ارتكزت على أسس عملية مفادها أن الانسان حر بطبيعته العقلية، كما وضحنا، وحرته مطلقة باستقلال ذاتي يميزه عن غيره من الأفراد، ولا سلطة تعلو سلطة العقل، وليس هناك ما يستدعي اجتماع الانسان مع غيره باسم الدولة، مادام هو نفسه غير راضي، فرض الشعب أساس قيام الدول، وما اجتماعهم إلا عرف اتفق عليه، كما اتفق على وجود الدول وقيامها، باختصار مثلت المرجعية الفكرية اللوكية أهم ملهم للفكر السياسي الأمريكي، لتكون وثيقة إعلان الاستقلال انعكاساً مباشراً لما جاءت به نظرية لوك تحت شعار "ولد الناس أحرار وسواسية، وأساس قيام الحكومة موافقة هؤلاء الناس"، فالكل سواسية في طبائعهم الواعية، بناء على هذا الوعي رأى الانسان الحر المستقل في ضرورة التنازل للدولة عن بعض حريته وسيلة للحفاظ على الأمن والاستقرار، كما أن المبرر الوحيد لقيام الحكومات حفظ الملكيات، والحفاظ عليها كحق شرعي، بما في ذلك الجسد كجزء من هذه الملكيات، مع الإبقاء على هالة القدسية للعقل المالك الوحيد للإنسان والمسؤول عن تواجده وتميزه، والتعاقد ما هو كما قلنا إلا الإقرار من قبيل حسن التقبل غايته تبرر الوسيلة.

امتدت أفكار جون لوك كخميرة تفاعلت موادها في الواقع الأمريكي شكل نضال تأسيسي نحو بناء الديمقراطية، فمن مذهب وفلسفة لوك السياسية - إلى جانب مبادئ الثورة الفرنسية والانجليزية - استمدت وثيقة الاستقلال قيمها الإنسانية والديمقراطية، ويعتبر الكونغرس أهم خطوة إجرائية ميزت إعلان الانفصال والاستقلال عن التاج البريطاني، ليتأسس الدستور بتسطير من جيفرسون وباستشراف من جون لوك، الذي كما أشرنا سابقاً مهدت مطالب نظريته السياسية لقيام الثورة الأمريكية، وضربت فيها فهمها بعيد المرمى والمتمثل في إعلان الاستقلال وتأسيس الدستور،* بفضل جماعة النخبة التي عززت مسار الديمقراطية في أمريكا في ظل الفلسفة البراغماتية.

ثالثاً: الديمقراطية في أمريكا من البدايات إلى التأسيس:

بالرغم من أن أمريكا أو العالم الجديد كما تعرف، نشأت كجزء أصيل من العالم الأوروبي وتحديداً بريطانيا، إلا أنها استطاعت أن تنتصر لذاتها محققة بذلك التحرر الفكري والسياسي من القيد الأوروبي، فالمجتمع الأمريكي

* تختلف وثيقة إعلان الاستقلال عن وثيقة الدستور، فالأولى صدرت عام 1776م، ثم أعلن عن الدستور الذي أكد على الاستقلال الرسمي للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بعد احدى عشر عاماً "كسب حرب الاستقلال"، مع العلم أن المبادئ التي جاءت في وثيقة الاستقلال بقيت نفسها مع تعديل وتصميم في الدستور، وهو ما يؤكد الف بري أستاذ الفلسفة في جامعة هارفارد إعلان "الاستقلال والدستور لا يختلفان في المبدأ، بل في الأسبقية"، فإعلان الاستقلال يشمل المقدمات التي جاء الدستور لها كنتيجة، كانت تلك المقدمات مذكورة ذكراً صريحاً ومتضمنة: محمود زكي نجيب، حياة الفكر في العالم الجديد، ص 11.

كمزيج من مختلف البشر، حتى وإن تعدد مشاربه واتجاهاته الفكرية والدينية والسياسية والعرقية، قدم للعالم صورة خفية للتكامل والتجانس في صناعة القرار وتحقيق الاستقرار في كنف الحرية والديمقراطية.

من هذا المنطلق آمنت أمريكا بحرية شعبها، إيمان تم تحقيقه على أرض من الواقع، بداية في الاستقلال عن التاج البريطاني، لتتوالى حلقات الانتصار وفقاً لمشروع تأسيس قائم على البراغماتية والديمقراطية في ظروف وعوامل اجتمعت وتضافرت جاعلة من أمريكا مهدداً للأحلام، إذ يكفي أن نتبع مسار في الديمقراطية في أمريكا مقارنة مع باقي الدول الأوروبية، حتى يتبين لنا العلاقة الخاصة التي تجمع الأمريكان شعباً وكأمة بمطالب الديمقراطية ومبادئها، وهو الأمر الذي يؤكد الترابط الوثيق بين أمريكا والديمقراطية (أصبحت أمريكا عنواناً للديمقراطية بعد أثينا).

شكلت أمريكا استمرار أرض أحلام، وذلك منذ أن تم اكتشاف العالم الجديد* على يد البحار الإيطالي، كريستوف كولومبوس (1451-1506م)، christophe Columbus في إطار رحلة بحرية قام بها عام 1492م بحثاً عن طرائق جديدة يقرب أوروبا بآسيا، من هنا بدأ العالم الجديد، وجهة للعديد من المهاجرين، خاصة المهجرات التي قام بها المتظاهرون بحثاً عن الحرية الدينية، ومجموعة العمال التي سعت إلى رفع من مستواها المعيشي وتحسين أوضاعهم الاقتصادية، ليكون هذا السبب الأول في إعمار هذه الأرض، واقتزان تسميتها بالعالم الجديد The new word، تلك الرحلة التي حملت آمال وأحلام المهاجرين ورغبتهم في الاستقرار والتأسيس الذي يتخذ فيما بعد أبعاداً وآفاقاً أكبر انعكست على بناء الدولة الأمريكية شعباً وأرضاً.¹

تفاعلت الظروف والعوامل في نشأة العالم الجديد، وعلى خطى عصر النهضة الأوروبية وبداية تفكك المجتمع الاقطاعي والطبقي، وكل ما صاحب ذلك من تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية، إضافة إلى الاضطهاد الديني والفكري، تولدت رغبة جامحة في الاستقرار والتحرر، ما أدى إلى نشوء تيار من الهجرة نحو العالم الجديد الملاذ والمقصد الذي أصبح يمثل أهم قاطبة فكرية وسياسية بارزة في تلك الفترة التي شهدت ميلاد أرض جديدة بكل ما للكلمة من معنى جديدة بقومياتها المختلفة، وبمطالبها المتزايدة يوماً بعد يوم رغبة في تحسين ظروف الحياة ضمن ما تشهده الساحة الأوروبية من تطور تجاري وصناعي أصبح يشكل دافعا قويا لأولئك الذين حملوا آمال ورغبات التجديد إلى أرض

* ارتبط ظهور هذا العالم بالمهاجرين من حيث الجدّة في بداية التأسيس، أكثر من سكانها الأصليين من الهنود الحمر وقبائلهم لهم المختلفة مثل أباشتي وأيريكو وويلو وغيرهم...، من الذين عمروا أراضي هذا العالم مدة خمسين ألف سنة، قبل أن يتم اكتشافه على يد كريستوف كولومبس وتجزئ سفته على ساحل سان سالفادور.

Oypallajhon bryn, anillustrate history of de u.s.a lonjnan UK 2emm, 1992, P04.

¹ Ibid, P04

الميعاد بحثاً عن الحرية سواء إن تعلق الأمر بظلم مجتمعاتهم الاقطاعية أو اضطهادها الديني، أو ربما لرغبات أخرى استطاعت أن تتحقق بفضل أسلوب الحياة الجديدة في العالم الجديد.¹

حيث ترك الكالفينيون الطاهريون، وهم فئة المتدينين الذين قادهم الحنين إلى روح العقائد المتطهرة* هرباً من اضطهاد جاك الأول، ولعل هذا الهروب لم يكن هروباً من أوروبا بل لأجل البحث عن الاستقرار الديني، الذي يسمح بإعادة خلق أوروبا من جديد في هذا العالم المتحرر، وإن اختلفت مساعي المهاجرين كما ذكرنا سابقاً، إلا أن أمريكا كانت الأرض البكر لتحقيق تلك المساعي باعتبارها الفضاء الأنسب لتكوين المجتمع المطلوب لهؤلاء، وذلك بسبب التحويل من إمكانات طبيعية هامة، تتماشى ورغبتهم في العمل والبحث، وهو الأمر الذي انعكس على أمريكا البراغمية، من فاعلية في العمل في الاستمرارية والاعتماد على النفس، واستخدام العقل الأدائي المسحوب بقوة العمل، كما اعتبرت النجاح معيار صدق الأفكار، وهو بدوره أساس للبقاء والاستقرار وفقاً لآلية التغيير.

لتستمر محاولات الاستيطان خصوصاً مع البريطانيين والإسبان وغيرهم، -ذلك لأن الدول الأوروبية المتصارعة سعت بكل قوة لتثبيت نفوذها داخل العالم الجديد-، ولو أن بداية الاستقرار تعود إلى الحجاج (Pilgrims)، أو المتطهرين الانفصاليين كما أشرنا، والذين أبحر بهم السعي وراء الحرية في المحيط الأنطلطي نحو العالم الجديد سنة 1620م، بعد أن كانت أفكار المصلح الديني الألماني مارتن لوثر كينغ (1483-1546)، Martin Luther، قد انتشرت وبشدة تقتضي ضرورة ممارسة الدين بعيداً عن السلطة التعسفية (محاكم التفتيش)، كما ساهمت أفكار المصطلح الفرنسي جون كالفن (1509-1564)، Jaun Calvin، في دعوته إلى المسؤولية الفردية للإنسان أمام خالقه في تشكل الوعي التحرري الديني ومن دعاه هذا الاتجاه البروتستانتي protestantism .^{**}

ليس من الغريب أن نجد في العالم الجديد والاصلاح الديني حركة نهضوية فاعلة على رأي الباحث الأمريكي برينتون Graine Brinton حينما ربط النهضة بالاصلاح في قوله: "نجد أن جمهرة الأمريكيين الذين درسوا أقدارا

¹ آلن نفتر، هنري ستاياكوجر، تاريخ الولايات المتحدة، تر: مصطفى عامر، مكتبة مصر، القاهرة، مصر، (د.ط)، د.ت، ص12.

* Puritanism بيوريتانية أو مذهب التطهير أحد أهم الحركات الدينية المتطهرة والمتحررة التي ظهرت في بريطانيا حوالي القرن السابع عشر ضد الاضطهاد الكهنوتي وما صاحبه من تعسف وفساد أخلاقي ويعد جون لوك أهم ممثلي هذا المذهب: عمر الشباني، تطور النظريات والأفكار التربوية، دار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، ط2، 1977، ص148.

** أحد الطوائف أو المذاهب الإيمانية في الدين المسيحي، ارتبط ظهورها باصلاحات القس مارتن لوثر في القرن السادس عشر، ودعوته لاصلاح الدعوم بقوة الاعتراض والاحتجاج، وهذا بالضبط ما تعنيه البروتستانتية لغة: شطارة ناصر عامر، الأنا وتمثالات الآخر، الأصول المسيحية البروتستانتية، نموذجاً، مع40، ع3، مجلة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، الأردن، د.ط، 2013م، ص545.

من التاريخ الأوروبي خرجوا من دراستهم هذه بفكرة مفادها، أن الحركتين اللتين يطلق عليهما اسم الإصلاح البروتستنتي والنهضة، كانتا تقريبا سواءا من حيث الإسهام والهدف، استهدفت إحداها الحرية الدينية، بينما استهدفت الأخرى الحرية الفنية والعقلية"، وعماتا معا من أجل الحرية الأخلاقية.¹

من الواضح أن روح النهضة الأوروبية قد اكتملت في أمريكا التي تقاسمت مع روح الإصلاح المطلب الواحد والمتمثل في الحرية، خاصة وأنها مثلت أرض الأحلام، وكلمة أرض تدل على الواقع، أي على الأحلام المحققة بما في ذلك الحرية الفكرية والدينية والسياسية، التي لطالما رافقت المهاجرين منذ اعتلائهم السفينة. لينتهي عصر النهضة لاكتشاف أمريكا الوسطى عام 1492م.

لتفصيل أكثر فقد كانت سياسة الملك هنري الثامن Henry، السلطوية والتشدد الذي أبداه فيما قدمه عن الكنيسة الأنغلكانية المتأثرة بالتيار الكاثوليكي من جهة ومع تولي جيمس الأول الحكم James سنة 1603م من جهة ثانية، ازدادت معاناة المتطهرين الراغبين في الإصلاح وإعادة الفهم الصحيح للإيمان، فكانت هجرتهم هروبا من الوضع السائد أمر حتمي ليبدأ المشوار التحرري من سفينة "زهرة ماي" أو على متنها بتعبير أدق، والإعلان عن البدايات الأولى للعمل التأسيسي أين تم صياغة جملة من القوانين الموقع عليها عقد سمي بعقد "زهرة ماي"، وقد اعتبر العمل أهم قاعدة للتأسيس ومواجهة الصعوبات الموجودة في العالم الجديد، حيث أعلن ويليام برادفورد William Bradfor (1657-1590) عن وجوب العمل من أجل التكيف مع الطبيعة الجديدة.²

المؤكد إذا أن التجربة الأمريكية ومنذ بداية الاستيطان الأولى قد رفعت تحدي العمل ضمن مغامرة التحدي والبقاء، فلم تكن لجماعة المهاجرين أن تؤسس لقيام الأمة التي لها من الخصوصية ما يجعلها فريدة من نوعها لولا ما قدمته من عمل وابتكار وتطور في صورته المؤدية إلى المنفعة والنجاح، بالرغم من كل الظروف القاسية التي واجهتها في مشوارها نحو تأسيس وبقاء الأمة الأمريكية دولة وشعبا على أجزاء من القارة الأمريكية، تعددت الأسباب بتعدد المقاطع المادية والبشرية.

لم تكن أمريكا بقسميها الشمالي والجنوبي أرض خلاء قبل الاكتشاف الجغرافي والهجرة الأوروبية ابتداء من القرن الخامس عشر، حيث عمر أرضها سكانها الأصليون، الذين عبروا عن إرث حضاري خاص، وبعد ما شهدته

¹ كرين برينتون، تشكيل العقل الحديث، تر: شوقي جلال، مجلة عالم المعرفة، العدد 82، مطابع الرسالة، د.ط، 1984م، ص 27-28.

² Gehlrm an john and bawrnan mary river, adventure in american, literature harcurt and word edition new york, 1985, p444.

القارة الأمريكية من موجات بشرية متعاقبة ومختلفة عبر سلسلة من الهجرات، اذ يؤرخ على سبيل التقدير أن الاستعمار الإسباني والبرتغالي يأتيان في المقام الأول التي دخلت أرض أمريكا الجنوبية والوسطى (عهد الاكتشافات الكبرى)، حيث عبرت هاته فترة عن تأسيس امبراطوريات خلال القرن السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر.¹ لم يقتصر الأمر على التكيف مع الطبيعة، فقد كان الحلم الأمريكي أكبر، وكانت أهم مطالبه الاستقلال عن التاج البريطاني كأول خطوة في بناء الديمقراطية، فعلى رأي توماس باين * (1737-1809) Toms Paine في كتابه الحس المشترك Commun sense إن الحديث عن حقوق الإنسان يتطلب حديثاً أسبق عن الحالة الطبيعية وضرورة المطالبة بالانفصال، وهذا ما يمكن أن نسميه ذروة الاشتراك المعبرة عن الحس الجماعي (الحس المشترك)، حيث يمكن للحس الفردي والاجتماعي أن يقود إلى الاستقلالية مما يجعله حقيقة واقعية (الأخذ بالنتائج الواقعية النفعية)، ومن ثم تحقيق أمريكا لأمرتها الأصيلة والمستقلة.

لا يفوتنا في هذا الصدد أن نؤكد على التراث الفلسفي ودوره، كما وضحنا مع جون لوك سابقاً في دعم وترسيخ الوعي الديمقراطي في القدرة على الاختيار، فكانت أمريكا أحسن تجربة يمكن لنا أن نقيس عليها فكرة الحس المشترك، فهي كدولة قامت على أرقى مراحل الفكر الإنساني المدعوم بقوة الحريات والمساواة والديمقراطية، فاللحلم الأمريكي American Dream أثر واضح في أحداث السجل المفضي لصناعة القرار وتبني صورة حاسمة في إعلاء الشأن الأمريكي الذي ارتبط في شقه السياسي بالفلسفة.

لكن كيف نفسر تراجع الديمقراطية وفكرة الحس المشترك عند باين مقابل تراجع الدستور بالرغم من كل ما قدمه للحد من سلطة الحاكم، والفصل بين السلطات ومع ذلك أقر بعبودية المواطنين الأصليين "الهنود الحمر" * وشن حرب إبادة ضدهم؟.

¹ حسين أبو علي عبد الفتاح، تاريخ الأمريكيتين والتكوين السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، دار المريخ، القاهرة، (د.ط)، 1987م، ص88. * يعتبر باين من أهم منظري الفكر السياسي الأمريكي بالرغم من كونه ثوري إنجليزي بريطاني الأصل إلا أن هجرته إلى أمريكا عام 1774 مكنته من التأثير على الفكر السياسي في أمريكا الذي أصبح من أهم رواده فيما بعد إضافة إلى توماس جيفرسون وغيره، إذ تلخص رسالته عن حقوق الإنسان أهم توجهاته السياسية الديمقراطية باعتبار أن الحقوق الطبيعية أساس إثبات الوجود الإنساني بناء على مبدأ المساواة، من أهم مؤلفاته الحس المشترك (1776) أحد بواعث الاستقلال في أمريكا، الأزمة الأمريكية، حقوق الإنسان وغيرها...، ينظر: جيرار ديلودال، الفلسفة الأمريكية، تر: جورج كتورة، مركز دراسات الوحدة العربية المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1، 2009، ص58.

* هم الشعوب التي كانت تقطن أمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية، أطلق عليهم هذا الاسم لإعتقاد الناس أيام كولومبس أن سواحل أمريكا هي سواحل الهند الشرقية: الكيلاني عبد الوهاب، الموسوعة السياسية 7، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت (لبنان)، دط، 1999، ص161.

ما يحتم علينا كضرورة تاريخية الوقوف عن الحرب الأهلية، والتي اقترن إندلاعها بأسباب سياسية وأخرى إنسانية، بسبب تفاقم مشكلة العبيد** الوجه الآخر للديمقراطية في أمريكا، حيث انقسمت الولايات المتحدة الأمريكية إلى جبهتين إحداهما تدافع من أجل إلغاء الرق وأخرى تدافع من أجل الإبقاء عليه، وقد مثلت الولايات الشمالية جبهة التحرير المطالبة بتحرير الزنوج في الولايات الجنوبية، بينما ذهبت الولايات الجنوبية بحجة الحرية والديمقراطية للمحافظة على حكومتها وحرّيتها المطلقة في تسيير شؤونها الداخليّة بما في ذلك قضية الرق، فعلى حدّ تعبير الرئيس أبراهام لنكولن (1809-1865م) Abraham Lincoln، متحدّثاً عن هذا الوضع، ومسار الحرّية والديمقراطية، بناءً على ما يشهده الأمريكيان من انقسام، فإن مفهوم الحرّية يبقى محدوداً لدى جميع دول العالم، وبالتالي مدى نجاح المجتمع الأمريكي في ضبط هذا المفهوم، وموائمته مع الظروف الراهنة، بالرغم من أنّ الجميع يدرك في أمريكا المعنى الحقيقي لهذا المفهوم، لكن استخدام الكلمة ذاتها "الحرّية" فإن مدلولها الحقيقي يختلف "فنحن نعلم جميعاً تأييدنا للحرية، ولكن عند استخدامها للكلمة ذاتها فإننا لا نعني جميعاً الشيء ذاته".¹

إنّ مسار الحرّية والديمقراطية في أمريكا شهد منعرجاً حاسماً بحجة التمييز العنصري سبب محدودية انتشار الحرّية بالرغم من هالة القداسة التي يمتلكها هذا المفهوم في العقل الأمريكي، وهو ما حاول الرئيس لنكن توضيحه إلى استماع الجميع بالحرّية دون حصر.

عموماً شهدت دول أمريكا اللاتينية العديد من صور سلب الحرّية، لاسيما بعد تعرضها لحملة الاحتلال الأوروبي، وذلك منذ اكتشافها في فترة الكشوف الجغرافية التي قام بها كريستوف كولومبوس* (1492-1506)

** تقوم مشكل العبيد على فكرة المطامع البريطانية بعد أن وضعت يدها على الأراضي سعت للقضاء على الحريات العامة خلال القرن الثامن عشر، وبسبب الجشع المستمر لها بجراء الثورة الصناعية كان لازماً على الأمريكي أن يطور من أنفسهم ضد العدو البريطاني لذلك تميز المستوطن الأمريكي بميزات خاصة مثل امتلاك لسان والحجاج لمقاومة الحكومة البريطانية بالإضافة إلى بعض الصفات مثل لون البشرة في حين يفتقر الرجل العامي إلى مثل هذه المميزات -وكان صورة الديمقراطية كما شهدناها في أثينا تعيد كتابة تاريخها من جديد في أمريكا "من حصر الديمقراطية في المواطن الأثيني إلى حصر الديمقراطية في فئة البيض في أمريكا مقابل الهنود الحمر (العبيد)".-

¹ الدراجي جعفر عبد السادة، التوازن بين السلطة والحرية في النظام الدستورية، دراسة مقارنة، دار حامد، عمان (الأردن)، ط1، 2009، ص39.

* كريستوف كولومبوس (1492-1506) Christophorus Columbus، من مواليد مدينة جنوا الإيطالية، عرف بنهجه المسيحي الواقعي في نفس الوقت، كما له اهتمام بالبحر، حين جاب ومنذ صغره البحر المتوسط لعدّة مرّات، نبع اهتمامه بالبحث عن الطّريق إلى الهند من العالم الفلكي الفلورنسي نوسكانيللي، من أهم اكتشافاته العالم الجديد، النيري مُجد محمود، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، ج01، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ط01، 1997م، ص20.

Christophorus Columbus والذي فتح الطريق إلى العالم الجديد، لتتوالى بعدها الحملات الأوروبية ومسارعة كل من البرتغال وفرنسا وإسبانيا للإستيلاء على ثورات هذا المكتشف الجديد.

عبر هذا الانقسام داخل المجتمع الأمريكي عن مسار آخر شهدته الديمقراطية في أمريكا لكن مع نشوب الحرب الأهلية والمطالبة بانتشار أكبر للحريات بدلا من حصرها في فئة البيض أعيد الصياغة المطالب لتتوافق مع قيم الديمقراطية من حرية ومساواة وعدالة (ظاهرة تحرير العبيد) لكن هذه المرة الديمقراطية إنسانية من أجل حفظ الاتحاد الأمريكي.

باختصار مثل المجتمع الأمريكي بتركيبته الخاصة خصوصية تعدد أجناسه التي عمرت أمريكا عبر سنين طويلة أهم مسار للديمقراطية** في العالم أين اقترن النظر العمل لاسيما بعد إعلان استقلال سنة 1776 وما حملته الثورة من ركائز المجتمع الديمقراطي من حرية ومساواة، ما جاء في وثيقة إعلان استقلال "نحن نؤمن بهذه الحقائق البديهية وهي أن جميع الناس خلقوا متساوين وأن خالقهم وهبهم جميعا حقوقا لا يمكن والنزول عنها ومن هذه الحقائق الحياة والحرية وابتغاء السعادة وإنما الحكومات تقوم بين الناس لتحفظ عليهم حقوقهم هذه وأن الحكومات إنما تستمد سلطاتها المشروع من رضا المحكومين، فإذا انتهجت أي حكومة مهما يكن شكلها إلى محو هذه الحقائق فإن للشعب أن يغيرها وأن يحووها ويقيم مكانها حكومة تستند إلى هذه المبادئ وتنظم سلطاتها نحو ما يكفل للشعب سلامته وسعادته".¹ وهو إعلان عن الديمقراطية التي لا تقبل التنازل والحرية التي لا يتفاوض حولها وأن أمريكا تأسست لتكون الديمقراطية كيف لا وهي البلد الوحيد في العالم الذي شهد حكم أربع فلاسفة للتجسد لأول مرة دعوة أفلاطون في أن يتولى الحكم (حاكم فيلسوف) وكلهم جسد الديمقراطية التي جمعت من النظر والعمل كما أعطت لمسارها التاريخي بعدا فلسفيا يجمع بين الحكم والبرغماتية فلسفة العمل.

هي دعوة مهمة معلنة وصريحة في بناء دولة ديمقراطية يمثلها الشعب، وبحرية كاملة وأن الولايات المتحدة الأمريكية في الأول ولايات الدستورية ارتبط استغلالها بوضع الدستور سنة 1787 والذي لم تتغير مواده، إلا في شكل تعديلات جزئية حيث يعد من أقدم الدساتير في العالم وأكثرها استقرارا بالرغم من كل ما شهدته مسار الديمقراطية والحرية من تعثرات أبانت عن الوجه الآخر للديمقراطية في أمريكا (العنصرية ضد السود، الطبقة، التمييز ضد

** نخص به الفترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، خاصة وأن مسار الديمقراطية فيما بعد عرق تشبهات سياسية مختلفة.

¹ بيك محمد عبد الله العربي، الديمقراطية، مرجع سابق، ص 13.

النساء...)، لكن ظلت الدعوة قائمة تحاك مجريات الوضع الاجتماعي والسياسي رافعة شعار أمريكا الديمقراطية في إطار ما يعرف في الحكومة الأكثر علمانية والمجتمع الأكثر تدنيا لأن الديمقراطية مثلت الحس المشترك وروح المجتمع المتعدد في أمريكا.

ما أكدته الرئيس لينكون عشية إعلان الحرب الأهلية قائلاً هذا ترّاع "هذا نزاع شعبي محظ ونحن من جانبنا نجاهد لكي نحتفظ في هذا العالم بنظام حكم يكون هدفه الأوحّد ترقية حال الناس، لنرفع عن كواهلهم جميع الأوزار والأثقال المصنعة مصطنعة ونمهد أمام كافة القيام بجهد محمود مهيين جميعاً ببداية لا تعرقها قيود وأغلال ومزودين جميعاً بفرصة عادلة للنجاح في مضمار الحياة"،¹ فالديمقراطية لا تعترف بالعراقيل ولا ترّسخ للأغلال في الحكم الأفضل لترقية الجميع وتحقيق سعادتهم بضمنان عادل للحريات وفرص النجاح والعمل والتطور بغض النظر عن طبيعته المواطنين من جنس ولون ودين، ما جعل العالم الجديد يوصف ببوتقة الصهر أو الوعاء المختلط Multling pot.

فلو أمعنا النظر في قضية الاستقلال* لوجدناها تحتوي مضامين قارية سياسية تجمع بين الحس المشترك والوعي السياسي المحنك، ولعل هذا راجع للجماعة التي قادت الحرب من أجل الاستقلال وما قدمته من دور حاسم في صناعة القرار خلال مرحلة الاستقلال والمرحلة التي تلتها في البناء والتأسيس، ولهم يعود الفضل كذلك في تطور مسار الديمقراطية في أمريكا من البدايات إلى التأسيس هم إذن الآباء المؤسسون* الذين وقعوا على وثيقة الاستقلال معلّنين بداية عهد جديد يجمع بين الحكمة والعمل داخل المجتمع الأمريكي وفلسفته البرغماتية.

¹ بيك العربي محمد عبد الوهاب الديمقراطية مرجع سابق، ص 14

* بدأت المطالبة بالاستقلال في فبراير 1775، أين اشتد غضب الأمريكيين في مستعمرة ماساتشوستس، بسبب الإجراء التعسفي والقرارات الضالمة للبرلمان البريطاني، وفي نفس العام اعتبرت بريطانيا ماساتشوستس مستعمرة لها في حالة فوضى وتمرد لتأخذ قضية الاستقلال بعداً ثوري في مدينة بوسطن أين اندلعت أولى الثورات، وفي العالم التالي 1776 انضمت معظم المستعمرات للثورة، وهي الفترة التي مثلها الكونغرس ثلاثة عشر مستعمرة، مانت تدفع الضرائب لإنجلترا فالبرغم من حصولها على امتياز سياسي في التمثيل داخل البرلمان البريطاني، يستمر مسلسل قضية الاستقلال مع التفاهم، حيث اجتمع ممثلو المستعمرات في الكونغرس وعلى رأسهم جورج واشنطن، وتم تشكيل جيش يمثل ثلاثة عشرة مستعمرة، ليتمكن الجيش من تحريره بفضل القيادة الرشيدة للنخبة السياسية التي قادت الحرب ضد الاحتلال البريطاني وإعلان الاستقلال وتأسيس الدستور كمرحلة ثانية له.

* يرجع المؤرخون الفضل لشخصيات سياسية ساهمت في بلورة وصناعة استقلال أمريكا الفكري والسياسي يطلق عليهم الآباء المؤسسين للولايات المتحدة الأمريكية.

• جورج واشنطن (1732-1799) George Washington: أول رئيس للولايات المتحدة الأمريكية ورئيس لجنة صياغة الدستور عام

1783 انتخب كرئيس للبلاد سنة 1788 حيث خدم ولايته.

منذ ذلك الوقت والديمقراطية تحاكي طبيعة المجتمع الأمريكي والعكس صحيح في شكل علاقة تكاملية فمجتمع طموح وبرغماتي يحتاج بطبيعة الحال لنظام حكم يقدر تلك الطبيعة التي بها ومن أجلها جاءت الحكومة لخدمة الشعب أين يعيش هذا الأخير بفردانية ضمن سياق الجماعة وهو ما يتماشى والسماح للذهن الأمريكي من علمانية وعملياتية والفردية والاجتماعية...، كلها انتظرت الفرصة كي تتصرف في صورة فلسفة قومية تحت اسم البراغماتية أو الذرائعية بروح ديمقراطية وقيم إنسانية ومبادئ علمية نفعية.

من البدايات إلى التأسيس تتلخص مراحل مسار الديمقراطية في أمريكا فيما قدمه الآباء المؤسسون كأهم مرحلة انتقالية كان من أبرز نتائجها إعلان الاستقلال وتأسيس دولة ديمقراطية بشرعية سياسية يمثلها الدستور، ويعقد اجتماعي الحكم فيه للشعب مما يجعل فعل الحرية ممكن وحقوق المساواة والعدالة مشروعاً غير منته، وبوعي استعاض به الأمريكي عن الأنا في مقابل إمكانية التجانس والاصغاء إلى نحن باعتباره كل واحد فلاحدة يحده ولا سلطة تمنعه لمواصلة تحقيق حلمه الذي كان فيه الحق على مسافة من التحقق بكل ما أتيح له من فرص وأدوات العمل، فهي

- ألكسندر هاميلتون (1754-1804): Alexander Hamilton: أبرز الآباء المؤسسون ساعد هو الآخر في صياغة الدستور، يعد أهم أطير النظام المالي الأمريكي كان مساعداً للأخير جورج واشنطن.
- جون جاي (1745-1802): John Jay: يلقب الرجل الوطني الأمريكي كان خليفة جورج واشنطن وممثلاً للسياسة الخارجية، ومن أهم موقفه لديمقراطية حيث أسس جمعية تحرير الصبر وقانون تحرير من العبودية عام 1827.
- جيمس ماديسون (1751-1836): James Madison: رابع رئيس للولايات المتحدة عرف بالأب الروحي للدستور الأمريكي حيث تعاون إلى جانب جون جاي وهاملتون في وضعه.
- جون آدمز (1735-1826): John Adams: الرئيس الثاني للولايات المتحدة وأحد أهم زعماء حركة الاستقلال عن بريطانيا، بالإضافة لكونه أبرز فلاسفة عصره سياسياً.
- بينجامين فرانكلين (1706-1790): benjamin franklin: حتى وإن كان رزفيلد راشد القائد الجيش الأمريكي الأول ورئيسها الأول، لكن سبقه على مدار عقدين قبل الثورة بنجامين فرانكلين، الذي اعتبر أهم فيلسوف أمريكي ورجل سياسي هو الوحيد الذي وقع على الوثائق الرئيسية المتعلقة بعهد الولايات المتحدة الجديدة (إعلان استقلال، معاهدة باريس، الدستور الأمريكي).
- توماس جيفرسون (1743-1826): Thomas jefferson: ثالثاً رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وأهم عضو ضمن الذين صياغة إعلان الاستقلال، ويعتبر أهم شخصية ديمقراطية في أمريكا حيث كتب السودة الأولى الداعمة للديمقراطية وحقوق الإنسان:

<https://www.alhurra.com/usa> تاريخ الدخول يوم 2023/07/06 على الساعة 12:59

وسائل وإمكانات تحددها النتائج عن طريق التحقق الفعلي وإقامة شرطها التأسيسي في النجاح والاستمرارية، وفي إعادة للشحن والتجديد، هو بالضبط ما تسعى إليه الديمقراطية والبرغمية في أمريكا منذ عهد الآباء المؤسسون. في ضوء هذا التبرير فإن الديمقراطية في أمريكا نتيجة متوقعة لنضال سياسي وفكري صاحب أمريكا منذ اكتشافها ليستمر فيها بعد بأشكال وأساليب مختلفة، فما ينطبق على أمريكا الأمة ينطبق على أمريكا المجتمع أي التقابل الفكري الواقعي فالأمة ترتبط بالمجتمع، وهي الثنائية المتداخلة والمتجانسة التي لا تقف عند حد ما كما لا يوقفها أي تحدي، لذلك ستظل علاقة أمريكا شعب ودولة بالديمقراطية علاقة تاريخ يحكي تفاصيله الواقع المعاش ما دام ثمة ما لا يمكن أن يعيق هذه العلاقة مما يجعل بحثنا عن مسار الديمقراطية في أمريكا بحثا متشعبا يجمع بين التحليل الفكر وبناء المجتمع وتأطير الثقافة أو ثقافة الديمقراطية بتعبير أدق.

فمن الأسباب الملهمة والمحفزة لضمان استمرار وانتشار الحرية والديمقراطية خاصة مع الصدام الحاصل بين قلة ووعي الشباب واستمرار هذا الأخير في المشاركة السياسية على مسافة متوترة، والتي قد تتسع أو تاريخ حسب الظروف كان لابد من ضرورة التصدي لهذا الصدام وشغل مسافة التوتر بالعمل وإعادة النظر والتأسيس هو بالضبط ما حاول الآباء المؤسسون الاهتمام به، فكان للتعليم حصة الأسد بإنشاء منظومة تعليمية ثقافية بأبعاد إجتماعية وسياسية أخلاقية ساهمت في خلق قاعدة تربوية تحافظ على الديمقراطية إذن لا ديمقراطية بدون تعليم في أمريكا.

حيث تعتبر الدعوة إلا ضرورة التعليم شرط مهم لإعادة البناء والتجديد فالتربية منذ القرن الثامن عشر ومن قبل ركيزة ومقوم أساس لقيام الدول واستمرارها، فمثلا نجد فيلسوف مونتيسكيو (1689-1755) Montesquieu من أشد المدافعين عن إنشاء حكومات من الشعب تعمل لصالح الشعب ومع ذلك حذر من عواقب إقحام غير متعلمين في اتخاذ القرارات، وذلك راجع لعدة أسباب أهمها الميل العاطفي والجهل وبالتالي ضرورة إبداع أما الحكومات لأشخاص أكثر علما وثقافة وفق منطق الحاكم الفيلسوف أو المثقف هذه المقاربة لا يقرها واقع الديمقراطية في أغلب الأحيان وإن كانت كذلك وهي المطلوب خاصة في أمريكا كثقافة ديمقراطية.

فمن لوك استلهم الآباء المؤسسون مبادئ مسلمات إعلان الاستقلال وإليه يرجع الفضل في الانفصال عن بريطانيا فهم كما أشرنا النخبة المثقفة التي لم تقرأ للوك فقط بل كان لها الاطلاع واسع لمختلف الأفكار السياسية في القرن السابع عشر والثامن عشر، ولم تقتصر جهودهم على ما تضمنته من المضامين النظرية فيما تناولته الوثيقة، فعلا الاستقلال مثل الحرية والحقوق الطبيعية والمدينة، وكل ما يرتبط بالحكومة والفرد في هذا الاتجاه المزدوج، وثنائيته

المتلاحمة بجانبها الطبيعي والاجتماعي السياسي بل تجاوزت ذلك إلى العمل والتنفيذ، فمن الاستقلال إلى إرساء الدستور الذي يعتبر من أهم ثمار تأسيس الديمقراطية في أمريكا من ناحية، وفي كتابة تاريخها السياسي من ناحية أخرى، إذن فما الدور الديمقراطي والثقافي لهؤلاء الآباء؟، وما مدى انعكاس تفكيرهم وإدارتهم على تشكيل الوعي الثقافي والديمقراطي كمقوم أساسي للمجتمع الأمريكي؟.

فبعد أن نجح الآباء المؤسسون من جني ثمار العمل في سبيل استقلال من جميع مظاهر الاستعمار، وتحصيل الانفصال عن التاج البريطاني عام 1783، بدأ التفكير السياسي يتحرك بوعي وحس ديمقراطي نحو بناء كيان الولايات المتحدة الأمريكية بتأسيس الدستور 1787 الضامن الحريات وحماية حقوق ومصالح المواطنين ومن ضمن مقترحات البناء والتأسيس فرض حصانة ثقافية تؤكد على الدور الديمقراطي في تكامل المجتمع وتجانسه، وإعادة قراءة مضامينه مما أفضى لمسائلة براغماتية تجريبية واقعية، حيث يبقى العمل قابعا في صميم المجتمعات يترصد مواطن نجاحها بتنبيه أكبر بتنمية تلك المجتمعات وضمان استمرار رقيها وتطورها.¹

من هذا المنطلق ارتبط التخطيط الاستراتيجي والوعي العملي لدعم الديمقراطية واستمرارها عند الآباء المؤسسين لذلك نجد توماس جيفرسون الكاتب الرئيسي لوثيقة الاستقلال يولي اهتمام كبير للتعليم في الولايات المتحدة الأمريكية، والدعوة إلى ضرورة تفكيك النظم المعطلة بتنوير العقول ونشر العلم والثقافة، حيث كتب قائلاً: "إن التعليم له تأثيرات مباشرة على الديمقراطية، وكلما كان المواطنون مثقفين بشكل جيد يمكن استثمارهم على تسيير شؤون حكمهم"،² إن السعي لإنشاء منظومة تعليمية فقط يكسب ديمقراطية شرعية أو البقاء والاستمرارية فالديمقراطية تكوين تربوي ثقافي قبل أن تصبح نظام حكم وهو نفس مطلب الفيلسوف جون ديوي فيما بعد والذي تأثر كثيرا بجيفرسون.

توماس جيفرسون واحد من أهم البحث زعماء الديمقراطي والثقافي الأمريكي، فهو الملقب بفيلسوف الحرية ساهم في صاغ وثيقة الاستقلال بأمانيه المكرسة لخدمة الشعب والحفاظ على الحريات ونشر الديمقراطية، مثل جيفرسون إلى جانب مجموعة من الآباء المؤسسين أهم شخصية ديمقراطية، عرفها الحزب الديمقراطي والجمهوري، باعتقاده الراسخ في أن الحكومة خلقت من أجل الشعب وليس العكس، كذلك يجب أن تسعى للحفاظ على قربها

¹ بيطار نديم، من التجزئة إلى الوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط5، 1985، ص. 63.

² <https://www.aljazeera.net> تاريخ الدخول 2023/09/20 على الساعة 14:59

منه، ومن أهم واقف ديمقراطية معارضته لحكومة الصفوة فهو يفضل أن تبقى السلطة في أيدي حكومات الولايات لضمان حماية أكبر للحقوق، كما قدم الحزب الديمقراطي بزعامته أهم مناهضة الفيدرالية، هذا وتبقى الحرية والديمقراطية وليدتا النضال الشعبي حيث كان هدف جيفرسون الدائم حكومة صديقة لعامة الشعب بعيدة كل البعد عن القوة -عكس هيملتون الذي دعى لفرض القوة-، والحق الشرعي لبقاء حكومة مرهون بمصلحة الشعب حيث لا مصلحة تعلو مصلحة هذا الأخير.¹

لتكون فترة حكم جيفرسون (فترة الشعور والحس المشترك) بالرغم من تباعيتها*، فبعد إلغاء العبودية شهدت الديمقراطية تطورا كبيرا، وأصبحت أمريكا نموذج ديمقراطي الأول عالميا (حق الاقتراع لجميع المواطنين) فمن ديمقراطية مقيدة إلى ديمقراطية مطلقة مثلت مصدر قوة أمريكا وحريتها، فالنظام الديمقراطي الأمريكي أشبه النظام السوق في تميزه بالإنفتاح النسبي لأجل خلق فرض الأفراد في جني الثروة، مما يسمح بتوفير فرص متساوية للشعب على اختلاف توجهاتها، فالديمقراطية إذا تحاكي الانسجام الأمني والاقتصادي للنخب مما سهل من عملية انتشارها لكن في حالة الصدام بينها وبين مصالح النخب فإن الديمقراطية تعتمد قيمة لدرجة إنكارها لذلك لطالما تعثر مسار الديمقراطية بمثل هذه المصالح وبعدها الازدواجي، فمثلا ما تراه وزارة خارجية فيما يتعلق بحقوق الإنسان ونشر قيم الديمقراطية تعتبره وزارة الدفاع أمر ثانوي في إطار أجندة أهدافها من نفوذ وتحقيق للمصلحة في المقام الأول وهو ما حاول الآباء المؤسسون الابتعاد عنه قدر الإمكان في مقابل ترسيخ قيم الأخلاقية والثقافية من شأنها الحفاظ على الإرث الديمقراطي المشترك المميز لكل الأمريكيين دون استثناء.²

وفقا لهذا المبدأ أولى الآباء المؤسسين وعلى رأسهم جيفرسون أهمية بالغة للتربية ودورها في تشكيل وعي المجتمع الديمقراطي فكانت ضرورة التعليم للجميع من المهام الأولى ضمن برنامج الآباء المؤسسين بعد توليهم الحكم -كما وضعنا- وفرض سلطتهم السياسية بعد الاستقلال فقد اقترح الرئيس جورج واشنطن في مضمون الرسالة التي قدمها إلى الكونغرس الأمريكي عام 1790 برنامج معرفي وعلمي وثقافي ينص على ضرورة التعليم والمعرفة باعتبارهما أساس للاستقرار والبناء "إن المعرفة هي أضمن أساس لسعادة الشعب في كل دولة والبلدان التي نلقى فيها مقاييس الدولة

¹ جيفرسون توماس، الديمقراطية الثورية، تر: منير سليمان، ووليد الحمامي، دار الساقى، بيروت (لبنان)، (دط)، 2011، ص152.

* بعد الخلاف بين النخب الجمهورية، ومساندة الفردية المتطرفة ومعارضتها للعبودية، خاصة بعد حكم أبراهام لنكون وإعلان أن الكونغرس الرأسمالية باطنة قانونا، ومضاعة بعد استجابة الجنوب، بدأت الحرب بين الشمال والجنوب والتي مع الأسف راح ضحيتها عدد كبير من الأمريكيين.

² هادي قبيسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين المدرستين المحافظة والواقعية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت لبنان، دط، 2008، ص52.

ووسائلها وخدماتها الانطباع في الحال من إحساس الجماعة والمجتمع تعتبر المعرفة والتربية أمراً ضرورياً.¹ إن المعرفة السلاح تقدم وتطور وتحصيل السعادة حيث تتماهى الأشياء وتعبد الوسائل لخدمة مملكة البشر على الأرض وهو ما يقصده الفيلسوف الإنجليزي فرانسيس بيكون بفكرة المعرفة قوة ما جاء فعن طرق المعرفة يمتلك الإنسان قوة لمجابهة الطبيعة والتحكم فيها وتسخيرها لخدمة .

بالرغم إن الآباء المؤسسون في أغلبهم متدينين أحرار تأثروا كثيراً بالعلوم والفلسفات العقلية، إلا أنهم لم يتشددوا فيما يتعلق بموضوع الحرية، فمذهب الحرية الكلاسيكي في معارضته للحكومات المستبدة عرف أول تجسيد فعلي مع الثورتين الأمريكية والفرنسية، وهو ما مثل نقطة التحول في الفكر الأوروبي وتأثر الفلسفة الأخلاقية بمبدأ المنفعة، حيث أصبح العقل والمنفعة ركيزة الحكم في المسائل الدينية والأخلاقية لذلك تفوقت الأولوية للنظام الديمقراطي وما يحققه من نفع من الأمة الأمريكية على الأولوية الدينية إن الدعوة إلى التسامح الديني بين المذاهب المسيحية شكلت إلى جانب الدعوة إلى الحرية أهم مطالب الآباء الأحرار المتدينين مثل فراكلين وجيفرسون وماديسون وغيرهم، فيما قدموه من دفاع مستميت من أجل أن تسود الحرية الدينية فأصبحت أمريكا دولة السلام العالمي، وإن تعددت الديانات شعوبها، واختلفت إلا أنهم يتبادلون منافع السلام فالحرية إذن لا تقتصر على حرية العقيدة وحسب بل تتعداها إلى حد التحرر منها.²

فالهوية المتجانسة تبني على أساس الاختلاف باعتباره مصدر لتماهي بين الذوات والوجود القائم على مفهوم الاختلاف، وهي الحقيقة التي كرسها الآباء المؤسسين -ومن بعدهم جون ديوي- من أجل بناء الأمة الأمريكية التي يتماهى فيها المتغير المختلف والمتجانس المؤتلف، ويعتبر بينجامين فرانكلين الرجل الأول في حركة الإحياء الأمريكية وما قدمه من مشاركة فعالة في نحت بنيتها الثقافية، وإقحام الديمقراطية في كل مجالات الحياة العملية والدينية... لتكون كتاباته مثيرة للتسامح والحرية فعلى رأي بيتر كاز لو عاش في هذا العصر الذي ما كان مدافعا عن بقوة من تعاليم المسيح الاجتماعية، والتي يهدف الإيمان فيها إلى ربط الدين بالحياة ويجمع الناس مهما اشتدت درجة

¹ الشيباني عمر محمد التومي، تطور نظريات وأفكار تربوية، دار ثقافة، بيروت، لبنان ط1، 1975، ص307.

² بيتر كاز، تاريخ الفلسفة الأمريكية خلال 200 عام، تر: حسين ناصر ومراد وهبية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1983، ص52-53.

الاختلاف بينهم، فبالأخلاق يتجسد وعي الهوية التي لم يعد ينظر إليها على أنها كل متجانس بل أنه الواحد المنقسم على ذاته وهي بذلك أساس للاختلاف.¹

لم يكن فرانكلين فقط رجل دين متحرر وحسب فقد كان معلما حكيما سعى إلى فرض منظومة ثقافية أساسها التعليم باعتباره مصدر قوتها وراثتها المستمر، يجب أن تُعلم الناس كأنك لا تعلمهم قط، فسياسة التعليم تحافظ على التباين الموجود في بنية المجتمعات وخصوصيتها واختلافها، كما تشجع التفكير الحر المبني على مبدأ مساعدة الإنسان نفسه وتطويرها، لذلك كان فرانكلين من أشد المعارضين لسياسة الرق، وهو بحق من خيرة من استطاع أن يضع أصبعه على مواطن الضعف والقوة عصره، معلنا عن استقلال الإنسان الأمريكي قائلا: "إن الأوروبيين، لمئات السنين يحنون رقابهم للملوك وأصحاب الدم الأزرق،* والثورات الطائلة، ولكن الأمريكيين في بلادهم من ناشئة يؤيدون مبدأ الحرية: كل إنسان يستطيع أن يصنع مصيره بنفسه فهم لا يحنون رقابهم لأحد حتى ولا للملك"،² إن طبيعة الأمريكيان الخاصة بما فيها نزوعهم للحرية والبرغماتية أضفت على الديمقراطية الحرية صفت التطور والاستمرارية بالرغم من تباينها في بعض الأحيان لكن يبقى مبدأ الحرية تأسيس شرعي وغاية لا يمكن التنازل عنها في سبيل بناء الأمة الأمريكية.

والأمر الذي أكدته آراء فراكلين وأثبتته عمليا إنجازاته، وذلك خلال إنشائه لمطبعة تعزز سحر الكلمة وسطوتها صوتها على قلوب الناس وعقولهم بصحيفة عدة منبر للعمل والنشر مبادئه الثورية، وبالتالي إنتشار أسرع للحرية وتشجيع العمل، وهو ما يؤكد جون آدمز الذي اعتبر فرانكلين رجل واعى يعرف العالم ويعرفه العالم إذ يمثل نخبة العصر الذهبي بتعاليمه ضد الملكية والإقطاعية والطبقية...، وكل أشكال السلب والاستناد في العالم في مقابل الدعوة إلى نشر الحرية والديمقراطية، هو باختصار فراكلين الأمريكي المؤسس صاحب التسوية المشهورة الخاصة بالتمثيل النسبي لمجلس، والتمثيل المساوي بين الولايات المبني على التعاون وحسن الجوار ومن أهم نادى به فرانكلين للحفاظ على الصورة الديمقراطية البراقة كسر حاجز العبودية.³

¹ بن عرف عبد العزيز، الدال والاستدلال، واحد المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب، بيروت، لبنان، ط1، 1990، ص33.

* Bleu blod يشير إلى دم الملوك وهو مصطلح إنجليزي ارتبط بأبناء العائلات المالكة، وكبار الأشراف النبلاء كون أن بشرتهم بلون الأوردة الزرقاء التي لم تتعرض لتصبغات الشمس، عكس بشرة طبقة العمال الداكنة.

² الخال يوسف وأنيس فخوري، الحكماء السبعة، مجلة الشعر، المكتب المصرية، دار الصيد، ه.ب، بيروت، لبنان ط1، 1960، ص 20-21.

³ الخال يوسف وأنيس فخوري، الحكماء السبعة، مرجع سابق، ص 24.

من فرانكلين ننتقل إلى توماس باين الذي حتى وإن لم يكن مواطن أمريكيا إلا أنه قدم لأمريكا ولثقافة شعبها عديد التصورات والأفكار ما أمكنه من تسجيل اسمه بأحرف من ذهب ضمن تفاعل تاريخ أمريكا وثورتها المجيدة، إذ لا يمكن تصور أمريكا الحرة بدون على رأي أحد المفكرين، حيث شكل كتابه الوعي العام أو الحس العام مجالا رحبا لتفاعل الحراك الثوري باستنتاجاته المختلفة، ومما يلفت انتباه الباحث مساهمة هذا المؤلف في تنشيط الوعي الثوري بتأثير واضح على الثقافة الأمريكية فيما بعد، فقد كان قبلة للعديد من المثقفين في أمريكا وجنودها فبين يعتبر بحق صوت الشعب في مطالبته باستقلال كامل على بريطانيا، ولكتاباته أثر نوعي مفارق لكل كتابات في مفهومها الثوري، وبنيت نظامها القومي إذ يعتبر كتاب الفترة السليمة إلى اليوم الابتكار الأهم والوثيقة الأنسب لتاريخ الشعوب في نضالها من أجل التحرر والاستقلال، وهو ما يعطي للحسن مشترك أثر لا يخضع للثابت وإنما يؤسس لمتغير يماهي العواطف ويتميل أدراكها بضرورة التحرر من الاستعمار - بهذا المنظور - من أجل تحريك الرأي العام الأمريكي وتشكيل منظومته الدفاعية بدلالات وأبعاد واقعية مرجعيتها الأولى الحرية ما يكسبها شرعية تحول وتحرر فكل مضامين وثيقة الفطرة السليمة تؤكد على التوازن بين الفكر والواقع في تأطير واضح للمشهد الثوري وبمقايضة صائبة عززت حضورها في جيش جورج واشنطن.

لم يكن جورج واشنطن رجل الفكر وإنما كان رجل أمريكي العسكري العملي بمبدأ تعدد المطالب يستوجب تعدد المهام، لأن ذلك يحقق الغرض من التعدد، وهو ما سعت إليه النخبة الثقافية بقيادة الآباء المؤسسين بأمريكا وعلى رأسهم جورج واشنطن الذي دعا إلى فصل الكنيسة عن الدولة، وبالتالي إقصاء المركزية الدينية من خلال الفصل الفعلي والتظهر في صورة الحكم الديمقراطي الذي يتشظى إلى أبعاد لا متناهية في خدمة الشعب واحترام حريته، لذلك كان تركيز على الفعل والعمل بدل التنظير أو الفكر من باب الأولويات الأولى للآباء دون إقصاء دور وأهمية الفكر والعمل في التنفيذ بدل أنشطار في ثنايا الأفكار وهو المعنى الحقيقي للتأسيس والبناء الذي مثله جورج واشنطن أحسن تمثيل في سعي واضح وتنفيذ محكم لبناء وتأسيس أمريكا الديمقراطية في مسارها منذ البدايات إلى إعلان استقلال.

كما كان للنصوص العظيمة لإيميرسون نصيب من الكفاءة والعمل أعطت إمكانية الفعل ديمقراطي في أمريكا نفسا جديدا، كما أضافت على العامل في المجتمع الأمريكي ثلاثية الفاعل المتفاعل والمنفعل، بفصل كتاباته عن التكافؤ والاعتماد على الناس بما تحدده الطبيعة بتوازن من شأنه تحقيق هبة العيش في الواقع "عيشوا لتعملوا" ذلك لأن

حاجتنا كأفراد وجماعات هي أكثر ما يكون في العمل والبدء من جديد بدل الترسب في الغياب والجمود وهو الأمر الذي دفعه شخصيا إلى قطع الصلة بالكنيسة وترك الكهنوت والوعظ الوعب، لأنه أدرك أن الموعظة الحقة يجب أن تحققها رسالته من أجل وطنه هي العمل الذي يحدد الأهداف ويسطر الطموح "كل يوم هو يوم قيامة (...)" الحاضر هو الساعة الحاسمة، كل شخص هو مخلوق جديد (...). كل قوة هي نوع واحد: المشاركة في طبيعة العالم¹ فالعمل يحدد طبيعة مشاركة ولعل طبيعة العالم تستدعي التجربة والعمل طبقا لمستويات التحكم فيه الأمر الذي جاءت تؤكده التجربة الإنجليزية وتثبتها البراغماتية الأمريكية بالقدر الذي يحقق سعادة ونجاح للإنسان.

إن موضوع الكرامة الإنسانية والفردية وحسن الجوار والانفتاح على الآخر وحماية الجنس البشري نقاط أساسية تنبض بروح الديمقراطية شغلت فكرة إيمرسون وفرانكلين على الدوام، هكذا إيمرسون أهمية الفردية كاشفا عن مدى نفوذها فهي تنطوي على أكثر من مجرد الحرية وحس المواطنة...، باعتبارها بنية المجتمع، فالفرد في حاجة إلى الثقة بالنفس والاستقلال كأمر طبيعي، كم أنه لا تنطلق منه وحسب باعتباره معطى شرعي، وإنما تنطلق من مقومات واستعدادات خاصة، وهو ما يؤكده موقف إيمرسون وحرصه الشديد في تعلم الاستناد على قوى النمو بالعمل والإبداع والتعليم وبالاستناد على مبررات التأييد والمتمثلة في الجو الديمقراطي، الذي يحتمل الرأس والرأي الآخر في تبادل الخبرات أين يكون الكل مركزا في إطار لعمل.

بما أن طبيعة المجتمع الأمريكي ثقافته عملية تركز مبادئ العمل والديمقراطية وتعتبرها دستور آخر في أمريكا، حيث لا يمكن أن نفهم الديمقراطية في هذا البلد الأمريكي بمعزل عن روح مجتمعه وعن جهازها التنفيذي المتمثل في ثقافة البراغماتية والعمل وهو ما يؤكده لنا قول جون ديوي تحليل كتابات إيمرسون "لقد أزاح إيمرسون الحواجز التي تحجب الشمس وضمن انتشار نور السماء ونسيم النهار دوغما عائق... هنالك ما يجد المرء على اعتبار نشاط إيمرسون نشيدا لامتزاج العقل وداعمة لقوة الفكر الخلاقة المثيرة إلى أقصى حد".²

فقوة العقل تكمل بقدره الخلاق كأداة للتكيف (مطلب برغماتي) لتكيف عن طريق إفعاله في العمل وحصد نتائجه المثمرة واقعيًا

¹ الخال يوسف وأنيس فاخوري، الحكماء السبعة، مرجع سابق، ص 61.

² الخال يوسف وأنيس خوري، الحكماء السبعة، مرجع نفسه، ص 62

هكذا قدم إمرسون من بداية إيمانه إلى غاية علمانيته تصورا للديمقراطية بوصفها جوهرًا مكنونا قابعا فضاءات العمل والمشاركة وفي اقتراح واضح لفلسفته تجمع الكينونة بالشخصية، والفلسفة بالعمل فإذا كان فرانكلين قد وضع يدا للمعرفة التي لا تكتفي بأن تصدر من الرأس فإن إمرسون أضاف لها القلب الذي يجمع العمل بالحس، إنها علمانية بتوسيع أكبر للدين كي يتماشى مع اتساع الدنيا التي تتوازن وتساير الأفق الجديدة لتنتفح عليها، حيث تبقى بالديمقراطية الوسيلة الأنسب المنسجمة مع روح الشعب الأمريكي لاعتبارها حيز للاختلاف وفضاء للتباين والمشاركة وهو ما جاءت به أفكار إمرسون الحية في الديمقراطية "إن العصر المقبل سيبين ما هو الآن ظاهر الملامح إن إمرسون ليس فيلسوفا وحسب بل إنه فيلسوف الديمقراطية".¹

هذا ما قل ديوي عن إمرسون مؤكدا عن فضله بإرساء فلسفة تخدم الديمقراطية وتستشرف مستقبلها في أمريكا.

بالرغم من كل المحاولات التي قدمها الآباء المؤسسين في سجل العمل الديمقراطي إلا أن الديمقراطية شهدت تراجعاً محسوساً في عهد هؤلاء، من خلال الانحياز عن المقصد وفتح باب إمكانية قيام نخب المجتمع المدني — وهو ما حذر منه ديوي فيما بعد — خاصة مع تفاقم الوضع في سياسة النخب الحاكمة ومراعاتها لمصالح الآخرين، مما يجعل الديمقراطية ليست في مستوى واحد ما أدى إلى ظهور نخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي استدعى ضرورة الحد من السلطة النخبوية وإعلان الدستور الذي أبان عن وعي نخبة النخبة وتقديم وتقديره من المصلحة العليا للبلاد وإقامة مجتمع عادل قوامه الحرية والديمقراطية والمساواة رغم تعرض موجود بينهم وبين النخب ذلك لأن الحكومة القومية وكفاءة السلطة تبقى مقيدة بسلطان أعلى (سلطة الشعب) المدعومة بقوة النظام الفيدرالي* كما يبقى دستور الضامن الشرعي للحقوق وحامي الحريات في ساق قانوني ونظامي لا يقبل النفي.²

في الأخير يمكننا أن نخلص بمقولة شهيرة لجيفرسون أرادها أن تكتب له شاهداً على قبره، هي المقولة المعبرة عن ريادة كل الآباء المؤسسين وإن خصها جيفرسون بالقول: "أكتبوا ثلاثة أشياء — يقصد بها الشواهد — إعلان

¹ الخال يوسف وأنتيس خوري الحكماء السبعة، مرجع نفسه، ص 83

* نمط أو شكل من أشكال التنظيم السياسي سميت الفيدرالية أو الاتحادية تقسم فيه السلطة دستوريا في شكل وحدات سياسية مستقلة (الأقاليم والولايات)، يضمن النظام الفيدرالي تقسيم المؤسسات الدولة بحيث تعتمد كل من الحكومة المركزية والحكومة الفيدرالية على بعضها البعض كما تتقاسم السيادة مثلما هو الحال في أمريكا (حكومة قومية وحكومة الولايات).

² ماكس جيم، وسكيد مور ومارشال كارتبورونك، كيف تحكم أمريكا، تر: نظمي لوقا، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، دط، 1988، ص 32.

الاستقلال وقانون الحرية الدينية، وجامعة فيرجينيا، فبالأول يزول استبداد الحكومة، وبالتالي يتحرر العقل من سلطان الكنيسة، وبالتالي تصان الحرية التي يكتسبها الناس بالسياسة والدين".¹

إن تأثير نخبة النخبة (الآباء المؤسسون) على أمريكا واضح بما قدمته من تنظير وتأطير جمع بين النظر والعمل الذي لم يكن مجرد قرارات تساغ أو بطولات تقدم بقدر ما كان حلما يتحقق يوما بعد يوم، بأهداف منشودة وبوعي واستراتيجيات مدروسة وبمشروع إصلاح تأسيسي استطاع أن يفتك مرتبة النموذج الديمقراطي في العالم وذلك بالاعتماد على ركائز وميكانزمات العمل لتحقيق الغايات ومواصلة استثمارها الذي حتما سيعود بالنفع على أمريكا دولة وشعبا، فكانت التربية والتعليم في صدارة اهتمامات نخبة النخبة من أجل ضمان تكوين سليم للمواطن، وترسيخ فكرة الديمقراطية الخلاقة كتشريف ثقافي بناء على مبدأ التجديد والأصالة، بشكل لا يقبل التنازل عن الوسائل وبالاعتماد على المنهج البرغماتي الديمقراطي، هكذا كان للآباء المؤسسين ككولومبوس قدم واحدة ثابتة في أمريكا وعلاقته بالديمقراطية المتشعبة بالتجربة البرغماتية وروح المجتمع الليبرالية، كما سيكون للفلاسفة البرغماتيين خاصة جون ديوي القدم الثانية، وبهذا تضع أمريكا قدميها في أعماق الأرض وتعيش وتحيا في تطور مستمر في كنف الديمقراطية (الثقافة والنظام) وقيمها الاجتماعية والبراغماتية، الليبرالية التفاضلية المتشعبة بروح الإنسانية، وهو سنستجليه في فصول بحثنا القادمة بناء على مسلمة برغماتية الأصدق والمعبرة عن الإرادة الأمريكية.

¹ زكي محمود نجيب، حياة الفكر في العالم الجديد، مرجع سابق، ص 21.

المبحث الثاني: من الديمقراطية الى البراغماتية "جدل التأثير والتأثر":

"إن أمريكا هي بلاد فتية لها عقلية قديمة، هي طفل حكيم له رأس عتيق على اكتاف فتية" جورج سانتايانا. ان الحديث عن الديمقراطية والبراغماتية،* حديث بالضرورة عن أمريكا الأوروبية، فأمريكا هي أوروبا التي وجدت ضالتها في الأرض الجديدة، بدفاعها المتين وبنائها القوي المتناسك والمتنوع المظاهر، وبخصوصية أمريكية لها وشائج قديمة، سرعان ما تم تكييفها ومجريات العصر -مع أول فرصة أتاحت لها- في أصقاع العالم المختلفة وأقصى الأقاليم، انبثقت فلسفة جديدة بإبداع جديد يقدم أدوار رئيسية على مسرح العالم فلم تكن البراغماتية يوما مجرد ومضة فكرية، وإنما عبرت عن إنتاج فكري نوعي انصهرت فيه جملة من الخمات المستوردة لتشكل نسيجاً ثقافياً وفكرياً مميزاً لأمريكا في مضمار الثقافة الإنسانية.

* تدل البراغماتية من الناحية اللغوية على الإستشراق العملي، وتشير في دلالتها إلى المصطلح اليوناني (pragma) الذي يعني (action) بالمعنى الذي يحيل إلى المهارة والنجاعة ينظر:

James William, Pragmatis, Dover philosophie classics, New york, 1(p), 1995, P18.

البراغماتية: Pragmatique Pragmatic: هو اللفظ الذس جاء به "موريس بلوندال" لدلالة على الفعل، من حيث أن الفعل حقيقة لا مثيل لها. ينظر: وهبة مراد، المعجم الفلسفي (مصطلحات الفلسفة)، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، (د.ط)، 1998، ص 143. — هذا وقد اشتقت كلمتا ممارسة (Pratic) وعملي (practicale)، كما استعمل المفهوم بمعنى التداولية (pragmatics) عند الرومان وقصدوا بها المتمرس بالمسائل القانونية، كما يترجم مصطلح البراغماتية إلى الذرائعية (Pragmatism): المهرج على عبد الهادي، الفلسفة البراغماتية (أصول ومبادئها) مع دراسة تحليلية لفلسفة شارل ساندرس بيرس، دار الكتب العالمية، بيروت (لبنان)، د.ط، 2008، ص 17. - ترتبط البراغماتية بالعمل: وهي مذهب فلسفي يقر أن العقل لا يبلغ غايته إلا إذا قاد صاحبه إلى العمل والنجاح، فالفكرة الصحيحة هي الفكرة الناجحة المرتبطة بالعمل والتجربة ولا يقاس صدق القضية إلا بنتائجها العملية: ينظر صليبا جميل، المعجم الفلسفي، ج(1)، دار الكتاب اللبناني، بيروت (لبنان)، (د، ط)، 1982، ص 203.

البراغماتية كمذهب فلسفي تعبر عن نزوع فلسفي عادة ما ينظر إليه بوصفه إنتاجاً أمريكياً صرفاً يتماشى وسميات الفرد الأمريكي من الفاعلية والتقنية وحب العمل ينظر:

Bleou. joseph, Men and Movments in Amecica Philosophie, Prentice Hall Philosophy Ceries USA, (n.p), 1966, p228.

ويمكن اختصارها في التعريف الذي قدمه جون ديوي كاتجاه فلسفي وفق بيرس في تسميته (العادة المعملية للعقل) وقد توسعت لتشمل كل الميادين التي تشجع البحث المثمر والبناء. ينظر: وين، رالف، قاموس جون ديوي للتربية "مختارات من مؤلفاته"، تر: محمد علي العريان، مؤسسة فراكلين للطباعة والنشر، القاهرة (مصر)، (د.ط)، 1964، ص 46.

خاصة مع اتساع القارة بعد نشوء تيار من الهجرة نحو العالم الجديد ناقلا معه تيارات الفكر الأوروبي المختلفة إلى القارة الجديدة، بألوان وأساليب الحياة الأوروبية وكل ما كان يعج به العقل الأوروبي* الذي تجدد فيه صورته الأمريكية، فلم تكن البراغماتية يوما فلسفة محدودة بحدود رقعة جغرافية معينة، كما لم تعبر عن شعب أو ارتبطت بلحظة معينة وإن بدت كذلك إنها فلسفة منفتحة على مختلف الثقافات الأوروبية، معبدة جسور للتواصل باسم التعددية داخل المجتمع أمريكي ديمقراطي متجانس.

لتنسق البراغماتية كنوع من التفكير الفلسفي المتخصص، والرامي لجعل الأفكار كأدوات مع روح المجتمع الأمريكي المفعم بالتجديد وإعادة البناء في شكل عملية انتقاء تتناسب مع طبيعة المتغيرات الجديدة إلى ما بعد الثور والتي سعت إلى إعادة تكوين الإنسان الجديد بتصورات وأفكار تختلف عن تلك التي نقلها معه إلى المهجر، ذلك لأن جوهر المنطق العقلاني البراغماتي بات يشكل مقياس لكل نجاح أمريكي كقيمة مساوية للحياة، مما شجع على ترسيخ قيم مرادفة للبراغماتية مثل الديمقراطية والحرية والعمل في وعي وتفكير العقل الأمريكي.

الأمر الذي منح البراغماتية كفلسفة والديمقراطية كنظام شرعية العقيدة الراسخة في الموروث الفكري والثقافي والتاريخي للولايات المتحدة الأمريكية، أين اهتمت البراغماتية بالجمع بين الأفكار كوسائل والطموحات كآليات لتغيير الواقع الأمريكي لما بعد الاستقلال، الذي لعبت فيه الديمقراطية أدوارا رئيسية في تعزيز قيمه ومضامينه السياسية والاجتماعية والاقتصادية وبشعارات إنسانية لذلك أخذت الديمقراطية إلى جانب البراغماتية حيزا مهما في بناء المجتمع الأمريكي واستكمال تميزه.

تميز مزج بين البراغماتية والديمقراطية، ما يؤكد لنا أن الاستقلال الأمريكي لم يكن مجرد استقلال عن إنتاج البريطاني وحسب، وإنما في حقيقة الأمر كان يعبر عن مشروع ثوري متكامل ومستمر، فالعقل الأمريكي ربط بين الدافع والغاية لتتحول مسألة التميز والتنوع والتطور، وتصبح جزء من المسؤولية الواجب الالتزام بها اتجاه المجتمع ولعل

* تفاعلت في تركيبة العقل الأوروبي مجموعة من المعتقدات والقيم الثقافية، وصور الانبعاث وحركات التجديد والتغيير (الثورات) مثل: حركة النهضة في إيطاليا والثورة العلمية في الفلك مع كوبرنيكوس (1543-1473) Copernicus وما حققته الثورة الصناعية في القرن 17 إضافة إلى ساهمت بها الثورة الفرنسية في تنشيط الوعي الثوري وكل ما ارتبط بها من قيم ومبادئ للديمقراطية، ناهيك عن الثورة المعرفية التي حققها المذهب التجريبي في إنجلترا، بالإضافة إلى ما قدمه آدم سميث (1790-1723) Adem Smith شعار "دعه يعمل اتركه يمر" وغيرها من الروافد والإسهامات التي أثرت في بنية العقل الأمريكي وتوجهه البراغماتي فيما بعد، كل هذه المعتقدات والإنجازات المعرفية والعلمية، -خاصة بعد صدور كتاب أصل أنواع لداروين سنة 1859 وكتاب "رأس المال" لماركس 1867- كما قلنا أظفت روح للكيان الأمريكي ولبناء فلسفته البراغماتية في صور إنتقائية وبأهداف براغماتية سعت إلى إعادة تكوين الإنسان الجديد.

الإيمان بهذه المسؤولية وبعمقها حقيقة عبرت عنها الفلسفة البراغماتية منذ التأسيس إلى اليوم، فيما حملته من وعي القوم الأمريكي، فلا يمكن وصف صورة أمريكا الفلسفية خارج ملامح فلسفتها البراغماتية كواحدة من أهم المفردات التي أضفت إضافات على مستوى السلوك السياسي الأمريكي متجاوزة إمكاناتها كخطاب فكري إلى بلورة فلسفة خاصة تُعنى وتستجيب لشؤون المجتمع، الإنسان والدولة في أمريكا.

شكلت البراغماتية وفق المنظور الأمريكي عمق تفكير ووجدان الإنسان الأمريكي في الحياة، كما عدت جزءاً من ارتقائه وتميزه، كيف لا وهي فلسفة المجتمع الأمريكي وانعكاس لبيئته، اهتمت بالعمل كقيمه عليا ذات مدلول يعبر عن التطور الحضاري والفكري والثقافي، كما ساهمت في تحريك دوايب الكيان الأمريكي كآلية لتحقيق ذاته ووجوده نحو ممارسة أي فعل تقدمي في إطار ديمقراطية تشجع حرية الإرادة المستقلة، كما تسمح بتعميق أطر كينونة الأمريكيان شعباً ودولة وضمان استمراريتهم، فالبراغماتية أصدق تعبير عن الفكر الأمريكي فهي تشكل أهم سمات الشخصية الأمريكية وواقعها في كل مضامينها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وفق شروط ومتطلبات، فالعقل السياسي الأمريكي يستجيب في جميع تطلعاته للفلسفة البراغماتية ونزعتها النفعية.*

ذلك أن قيمة العمل والحرية والديمقراطية لا تتجزأ من قيم المجتمع المشكلة للكيان الأمريكي الفكري والنفسي "أحد أهم دوافع الهجرة نحو العالم الجديد"، هي قيم مضاعفة عندهم مقارنة بالآخرين، بالفعل إن الفكر الخاص هؤلاء جسد حقيقة أمريكا النفعية البراغماتية المستمرة إلى اليوم، ولا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهل ذلك حتى وإن تحدثنا عن تراثها الأوروبي، فإننا في الحد ذاته نؤكد على تلك الخصوصية الأمريكية بكل ما فيها من سمات للتميز الاستقلالية، وللتطور والتنمية.

ينطبق هذا الوصف على البراغماتية والديمقراطية، فالحديث عن أمريكا وتطورها وعن مستوى أدائها الاجتماعي والاقتصادي والمعرفي الثقافي، لا يمكن فصله عن البراغماتية كفلسفة والديمقراطية كنظام، فلما كان الفكر

* مثلت النزعة النفعية وإحكام سلطة الفردية أهم مظاهر الديمقراطية في السياسة الأمريكية إضافة إلى أخطر توجه يمكن أن نتحدث عليه في نفس السياق والمثّل في أثر النظرية الداروينية (النشوء والارتقاء والبقاء للأصلح)، التي كان لها وقع جسيم بتوجيه العقل الأمريكي وفي بناء سياسته وفقاً لمنطق التطور البيولوجي سواء تعلق الأمر في تفسير الواقع الاجتماعي وكل ما له علاقة بالقوى الموجودة والمتحركة فيه وفي تطوره من جهة وترسيخ قوة أمريكا وصفها المسيطرة والمتحركة بالعالم من جهة ثانية (فالنفعية الأمريكية لها اتجاه رأسمالي واضح لم يقتصر مبدأه التطوري على فهم الواقع الأمريكي بل تعداه إلى الاستغلال والسيطرة وحي مختلف المنافع لفرض نفوذ أمريكي وسلطة لا تقبل مبادئ الديمقراطية بل توظفها البراغماتية لمصلحتها). ينظر: فهمي مُجدد عبد القادر، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الامراتوري، دار الشروق للنشر، عمان (الأردن)، دط، 2009، ص 65.

الأمريكي مدعوم بقوة الإرادة والعمل من قبيل تحسين الوضع الإنساني، في سياقات وأبعاد مختلفة للعيش، فإن المساعي البراغماتية في ظل المجتمع الديمقراطي بكل مكوناته بقيت واضحة وصامدة المهام لأجل ضمان نمو الفرد نموا شاملا ومتكاملا يراعي الحاجات الخاصة له ويجعله أكثر توافقا مع نفسه، ومع متطلبات العصر ومتغيراته.

ظهرت البراغماتية كأهم مذهب فكري يتناسب ومتطلبات العالم الجديد التي أصبحت تحاكي جميع مجالات الحياة الأمريكية إقتصاديا اجتماعية، فلسفيا وسياسيا، ولعل الظهور الفعلي للبراغماتية في أواخر القرن التاسع عشر شهد تطورا كبيرا في بنية المذهب العملي البراغماتي باتساع مداها واكتمال نضجها ويرجع شارلز موريس تطور البراغماتية بناء على شعار الوحدة في الكثرة إلى أربع عناصر مهمة وهي تطور العلم والمنهج العلمي، تصاعد النزعة التجريبية، ظهور نظرية التطور البيولوجي، تبني مثل الديمقراطية الأمريكية، وهو ما نتج عنه تقسيم للبراغماتية حسب توجه روادها بدرجات متفاوتة إلى:

- تبني المنهج العلمي من طرف شارل سندرس بيرس (1839-1914) Charls sanders peirs.
- بروز النزعة التجريبية في افكار ويليم جيمس (1842-1910) **William James** النفسية.
- تبني جورج هيربرت ميد (1863-1931) George Herbert Mead لأسس ومقومات النظرية التطورية البيولوجية.

- توجه الأدوات مع جون ديوي (1859-1952) **John Dewey** لمثال الديمقراطية الأمريكية. بهذا يكون جون ديوي أهم معبر عن الديمقراطية في أمريكا بفلسفته الأدوات المتسقة منهجيا مع قيم الحرية الإنسانية والديمقراطية والمسؤولية الأخلاقية، وفقا لمبدأ تطوري لا يخرج بطبيعة الحال عن التوجه العام للبراغماتية.¹ إن تأملنا في التعريف الذي قدمه شارل سندرس بيرس* (1839-1914) Charls sanders peirs حين قال: "أن الفكر في عصرنا هذا العلمي العملي لم يعد بحاجة إلى السكون والظلام الذين كان يستعان بهما في

¹ شارلز موريس، رواد الفلسفة الأمريكية، تر: إبراهيم مصطفى إبراهيم، مطابع روايال، القاهرة (مصر)، (دط)، 1996، ص 17.

* أحد أهم رواد الفلسفة البراغماتية ومؤسسها الأول، له قاعدتان أساسيتان في الطرح البراغماتي الأولى "تثبيت الاعتقاد" The fixation of belief سنة 1877، والثانية كيف نجعل أفكارنا واضحة How to make our ideas clear سنة 1878، عبر هذين المقالين عن بروز الفلسفة البراغماتية التي بدأ نشاطها مع النادي الميتافيزيقي Metaphysical Club سنة (1882-1884)، حيث يعتبر شارل ساندرس بيرس مؤسسه والمتحدث باسمه نحو دحض الميتافيزيقا، عموما اتسم الفكر البيروسي العسير الفهم بالنزعة العلمية التجريبية، خاصة بما يتعلق بمعنى الفكرة الذي يتجسد واقعيا من خلال أثارها النفعية، ففكرتنا عن الآثار هي كل فكرتنا عن الموضوع، والذي يستدعي نقل الفكرة إلى الواقع، ولعل الخلفية العلمية لبيرس ترجع إلى

الماضي، بل أصبحت حياته مرتبطة بتجارب المعامل"¹، يوحي لنا ضرورة اتساع البراغماتية الموائمة لحركة البحث الديمقراطي الذي يشجع على الحرية الشخصية والعمل والعلم، والممارسة في ظل الفلسفة البراغماتية أشبه بترسانة بشرية معبدة، فالكل يعمل ويفكر بتجريبية واقعية تقدمية ما جعل من طبيعة الحياة في أمريكا مرافقة للتطور العلمي الذي أصبح يفرضه العصر.

علاوة على أن البراغماتية مثلت التطور الفكري والاجتماعي لأمريكا، فإنها كانت خير معبر كما أشرنا عن روحه التقدمية المفعمة بقيم الحرية والديمقراطية، فقد أوكل الأمر لمؤسسيها فراح بيرس يؤكد على الآثار الحسية كقاعدة للتفكير ولفيلاس صدق القضايا التي ربطها بنتائجها العملية، هو الأمر الذي تعزز فيما بعد مع وليام جيمس* (1842-1910) William James وما طرحه كأخلاق ودين في إطار التجريبية الأصيلة، حيث ربط التفكير بالواقع في شكل سلوك مبرز لعنصر الذكاء ما يؤسس لحالة الخبرة والتي أخذت بعدا نفسيا (علم النفس) عند جيمس معتبرا أن للعقل وظيفة وليس جوهر، كما أعطى لدينامية التكيف مع الوسط الاجتماعي أهمية بالغة تطورت بخطى ثابتة ومنهج علمي مع جون ديوي.²

فلو تعمقنا في الاتجاه البراغماتي خاصة في سياقه التاريخي الممتد رسميا من مقال شارل سندر بيرس "كيف نجعل أفكارنا واضحة" إلى غاية وفاة جون ديوي سنة 1953، وحتى مع تطوره للبراغماتية الجديدة مع ريتشارد رورتي

تكوينه العلمي المستوحى من العلم الحديث، فهو يعتبر أحد رواد أمريكا في العلوم، عموما نشأتالبراغماتية في أحضان النادي الميتافيزيقي وتطورت بفضل أفرادها وتوجهاتهم مختلفة التخصص والاهتمام. بنظر: كامل فؤاد، إعلام الفكر الفلسفي المعاصر، دار الجيل، بيروت (لبنان)، (ط1)، 1992، ص98.

¹ Charles Harts Horne and Peaul Weiss (eds), Pragmatism and Pragmaticism, Vol /collected papers of CYS peirce/ cambridge: Harvard university, press,(S.i), 1934, P280.

* ثاني فيلسوف براغماتي عمق أطر الطرح الفلسفي في أمريكا، ويعتبر نموذج الفيلسوف الأمريكي الأكثر شيوعا وانتشارا، من مواليد مدينة نيويورك، والده هنري جيمس روائي ومفكر كبير، ربط جيمس الفلسفة البراغماتية بالدين أو كما يقال إذا كان بيرس كتب بروح المنطق فإن جيمس كتب بروح الإنسان "إرادة الإيمان" أي حق الإنسان في الإيمان، من أشهر مؤلفاته "البراغماتية" 1907، إرادة الاعتقاد "موجز مبادئ علم النفس" 1842. بنظر: جيديي محمد، فلسفة الخبرة "جون ديون نموذجا"، المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت (لبنان)، (ط1)، 2004، ص33، تأثر جيمس على غرار الفلاسفة البراغماتيين بالتجربة كقواعد للعمل البراغماتي من خلال التحقق الفعلي والواقعي، حيث أطلق على براغماتيته التجريبية الأصلية RadicaL empiricism كلمة أصلها هنا تعبيرا عن التجربة المتطرفة التي تتألف من مصادرة ثم حقيقة وأخيرا النتيجة في حين ذهب جيمس للبحث في العلاقات من خلال ما هو محسوس لتصبح شأنها شأن الأشياء الأخرى. بنظر: فؤاد كامل، اعلام الفكر الفلسفي المعاصر، مرجع سابق، ص109.

² ديورانت وول، قصة الفلسفة، تر:فتح الله محمد المشعشع، مكتبة المفكر، بيروت (لبنان)، (د.ط)، (د.ت)، ص599.

(Richard RotrTy) 1931-2007، لوجدنا أن البراغماتية قد تقاطعت مع تيارات معرفية وفلسفية* خارج الولايات المتحدة الأمريكية، كما تعارضت مع بعضها، ما يؤكد لنا مقولة "النفع" عند البراغماتين الذين استفادوا من هذا التقاطع مشكلين بذلك علامة فكرية فارقة، استثمرت واقعها أحسن استثمار بالتفكير بالمنهج الملائمان عمليا وعلميا لطبيعة التوجه الأمريكي ولسياسته البراغماتية فيما بعد.

من هذا المنطلق استطاعت البراغماتية أن تستفيد من الفضاء الديمقراطي والفلسفي نحو تشييد صرحها العلمي والمعرفي، خاصة مع جون ديون الذي اعتبرها قاعدة معملية للذهن لا حدود لها، فالبراغماتية من منظوره نظرية القيمة التي يحددها السلوك حيث أن للمعرفة وللعقل كافيان من الناحية النظرية تحديد قيمة التصورات، فالعمل وحده قادر على الحتم في ذلك بناء عليه البراغماتية نظرية ومنهج يولي يرد المعرفة إلى الاعتبار العملية أو الفرضية في مقابل رفضه لتأملات النظرية المجردة وإعطاء قيمة للنتائج لهذا يصبح العمل معيار الحقيقة ومنه يقدم ديوي فكرته البراغماتية الديمقراطية التي تتماشى وهذا المبدأ - العمل من خلال تتبع النتائج العملية الناجحة - بعيدا عن الأيديولوجية أو فكرة مسبقة والأخذ في مبدأ النفع كشرط تحققه التجربة التي يجب أن تمتد لتشمل كل ميادين البحث المرتبطة بالحياة وما تفرضه من صعوبات تستدعي ضرورة الحلول، البراغماتية الديوية من هذا المنظور براغماتية إنسانية "Humunistic pragmatism" براغماتية بيولوجية "Biologio pragmatism" وتجريبية

* ساهمت روافد عدة في تشكيل الفلسفة البراغماتية مثلا كان للتجربة اليونانية ولو بصورتها النظرية دور كبير في ذلك، خاصة ما قدمته الفلسفة السفسطائية إزاء المنفعة ودورها في جعل الإنسان مقياس كل شيء، إضافة إلى التجربة الإنجليزية بشقيها الكلاسيكي والحديث الكلاسيكي مع فرنسيس بيكون (1626-1716) F Bacon بمؤلفه الشهير "Wovum Organum" سنة 1620 وفكرته عن الاستقراء وتوضيح أوهام العقل ونظريته الجديدة في المعرفة، كذلك وجون لوك (1632-1704) John Locke وكتابه رسالة التسامح 1692 الذي كان له بعدا سياسيا وأخلاقي أثر على الفلفسات المعاصرة فيما بعد وغيرهم من رواد التجريبية مثل جورج بركلي (1685-1753) George Brekeley ودافيد هيوم (1716-1776) David Hume. وكل ما قدمته التجريبية الإنجليزية للبراغماتية ولتطور مسارها فيما بعد: شاخت رتشارد، رواد الفلسفة الحديثة، تر: أحمد حمدي محمود، مكتبة الأسرة، مصر، (د.ط)، (د.ت)، ص 163، إضافة إلى التجربة المحدثة مع جرمي بنتام (1748-1832) Bentham و Jeremy دوره في تأسيس فلسفة عملية مبنية على التجربة والمنفعة، كذلك جيمس ميل (1773-1863) James Mill خليفة بنتام الذي قدم الكثير خاصة فيما يتعلق في فكرة الحرية التي ستأخذ أبعاد أخرى مع الفيلسوف البراغماتي جون ديوي: متس رودلف، الفلسفة الإنجليزية في مائة عام، ج(1)، تر: فؤاد زكريا، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، (ط1)، 2009، ص 45-52، كما سبق وأشرنا لعبت التطورية مع داروين (1809-1882) Charles Darwin دورا هاما بتشكيل بنية الفكر البراغماتي حيث مثلت حلقة مكملتها أثر بالغ خاصة بعدد صدور كتاب أصل الأنواع، حيث ذهب المفكر الأمريكي جيرارد دوجال إلى أن تاريخ نشأة الفلسفة الأمريكية قد ارتبط بكتاب أصل الأنواع لداروين كما تطور فيما بعد على خلفية هذا الطرح: Deledalle Geyrard, la pholosophie. Amiricane, edition l'age d'homme, lausanne, tr, twiss, 1983, p251.

"experimental" تجمع في ثناياها بحثا اجتماعي ديمقراطي غرضه الوقوف على مجريات العصر لإحداث التغيير والتقدم المطلوبان في كل بحث.¹

في المقابل نجد جون ديوي شديد الإلحاح على هذا الأمر خاصة في مجال التربية الذي -الذي سنركز عليه في الفصول القادمة من البحث- إضافة إلى القيمة الاجتماعية كمقصد وهدف لفلسفته البراغماتية، وإن كان هذا الوضع نكاد نجده في كل طيات العمل البراغماتي على اختلاف توجهاته، فتاريخ البراغماتية يعكس مدى التقارب بينها وبين الديمقراطية التي كانت على الدوام الأداة الرئيسية للتطور والإبداع وتحقيق السعادة، كما يثبت لنا في المقابل أن البراغماتية تصور للحياة العلمية والعملية التي يعيشها الأمريكيان في مدينتهم الصناعية الحديثة، فهي مذهب فلسفي يمكن أن يتسبب إلى الأرض الجديدة والذي لم يقتصر في كونه نظرية في المعرفة وحسب بل تعدى ذلك ليشمل الحياة نفسها كمنهج فلسفي عملي يؤسس للنجاح والعمل والاستمرارية.²

فمنذ أن نشر بيرس مقالته (كيف نجعل أفكارنا واضحة)* في مجلة "بوبيلا ريسانس مونثلي"، البراغماتية الفلسفة الأكثر جرأة وجدية وجددة ليس في أمريكا فقط بل في العالم ككل، فالواضح أن الفلسفة الأمريكية وحتى الفلسفة البراغماتية لم تكن فلسفات قومية بقدر ما كانتا ومازالت البراغماتية خاصة إلى اليوم تقدم المنهج المطلوب لتوظيف الوعي عمليا في أمريكا، الأمر الذي عبر عن عنه جون ديون قائلا: "إذا كان لكل أمة فلسفتها فإن على الفلسفة الأمريكية أيضا أن تعي الحاجات الخاصة لأمريكا والمبدأ الكامن في نجاح العقل فيها"،³ لذا لم تعد البراغماتية مجرد طرح معرفي بل أصبح من الضروري توجيهها كمنهج يستوعب حاجات المجتمع الأمريكي جاعلا من العقل أداة تقود صاحبه إلى العمل الناجح فالنتائج النهائية تحدد قيمة أي فكرة طابعها تطبيق العملي من هنا يمكن القول أن قطع الشك باليقين تحدده قيمة النتائج العملية والفعالية المحدد بدورها لقدرة العقل (الذكاء) على النجاح.

¹ جون هيرمان راندل وجوستيف بوكلر، مدخل إلى الفلسفة، دار الجمل، ملحم قربان، دار العلم للملايين، بيروت (لبنان)، (دط)، 1993، ص 107.

² إ.م. بوشنكسي، الفلسفة المعاصرة في أوروبا، تر: عزت قرني، مطابع سياسية، سلسلة عالم المعرفة، العدد 165، الكويت، 1990، ص 194.

* هي أول مقالة استعمل فيها مصطلح البراغماتية لأول مرة مع بيرس سنة 1879 مستعيرا إياه من الفيلسوف الألماني إمانويل كانط (1724-1804) Emmanuel Kant هذا الأخير الذي ميز في كتابه "ميتافيزيقا الأخلاق البراغماتيك وبين عملي Practical فالعملي عند كانط ينطبق على القوانين الأخلاقية وهي أولية عنده، أما البراغماتيك فينطبق على قواعد الفن والصيغة التي تعتمد على الخبرة وتقبل التجربة. ينظر: الأهواني أحمد فؤاد، جون ديوي سلسلة نوابع الفكر الغربي، دار المعارف، مصر، (ط2)، 1968، ص 84.

³ جيرار ديول، الفلسفة الأمريكية، تر: جورج كتورة، مرجع سابق، ص 12.

هذا التطابق الجوهرى والتطبيق الواقعي يتناسب والأوضاع المستجدة ليس فقط في أمريكا بل في القارة الأوروبية ككل، ما يبرر المغزى الحقيقي وراء عبارة بيرس التي نحتها في سبعينيات القرن التاسع عشر مشيراً إلى طريقة في الاستقصاء العلمي المدعوم عملياً، باختصار إنها الذرائعية في تحولها السريع إلى هوية أمريكية يمكن ربطها بكل ما آلت إليه الفلسفة الأمريكية وصولاً إلى العولمة والأمركة...، ولعل كل هذه الصيغ تصب في دلالة واحدة معناها أمريكا البراغماتية، أمريكا الرأسمالية الصناعية كذلك أمريكا الديمقراطية، أمام كل هذه التحديات والخصوصيات وجدت البراغماتية ضالتها في التجربة الديمقراطية فكما نعلم أن علاقة الفلسفة والديمقراطية قديمة منذ اليونان في مقابل الكثير من التجارب السياسية التي أبانت عن ضعف أدائها الحضاري والإنساني بإندثار مشهود للقيم، بالرغم من أن الديمقراطية ليست أفضل النظم على الإطلاق لكنها تبقى أفضلها خاصة في أمريكا وما شهدته من اضطهاد بريطاني جعلها تتبنى التجربة الديمقراطية بعد أن كانت من بين الدول الأوروبية الراضية لها لذلك عمل قادتها منذ التأسيس على توثيق المبدأ الديمقراطي بالدستور ومنذ ذلك الوقت (بعد الإعلان الاستقلال) والولايات المتحدة الأمريكية تمجد الديمقراطية وتفضلها تفضيلاً يعكس طبيعة فكرها البرغماتي لكن السؤال: هل نجحت التجربة الديمقراطية كأداة في دعم البراغماتية كفلسفة من منطلق التأثير والتأثر؟ والعكس صحيح؟، بمعنى نخر كيف استفادت البرغماتية كفلسفة نفعية من التجربة الديمقراطية؟، وإلى أي مدى ساهمت بمبادئها في نشر وترسيخ قيمها داخل المجتمع الأمريكي؟.

إن أكبر تحدي أمام البراغماتية والديمقراطية من الناحية المعرفية والعملية هو التحدي الواقعي أو تحدي الواقع فإذا كانت البراغماتية كفلسفة عملية تحاكي الواقع بمبادئها المختلفة، فإن على الديمقراطية كنظام أن يستجيب من تمكين تلك المبادئ من الانتشار واقعياً، وكل ما يطرحه هذا الأخير من مستجدات ومستحدثات علمية، وعليه كيف يمكن استخلاص مبادئ البراغماتية وقيم الديمقراطية في الواقع المعاش؟، ما يمكننا من إلقاء أضواء جديدة على هذه الفلسفة ومحاولة استيعاب مظاهرها الحققة، وهو ما سنحاول التركيز عليه بتحليل مبادئ البراغماتية التي أثرتنا وضعها في هذا المبحث لضرورة منهجية ومعرفية، محاولين صياغة مقارنة تحليلية* بينها وبين قيم ديمقراطية مع رصد ما فيها من تناقضات.

* جاء تركيزنا على مبادئ البراغماتية في مقارنة تحليلية بينها وبين ما تطرحه الديمقراطية من قيم تشكل قواسم مشتركة داخل المجتمع الأمريكي لذلك كما تعتبر أبرز سماته المحددة لتمييزه لذلك إرثاًنا الحديث عن هذه المبادئ بصفة عامة دون تركيز على الفلاسفة البراغماتيين كل واحد على حدى.

من بديهيات الطرح البراغماتي جملة من المبادئ أو الخصائص التي يتميز بها عن غيره من التيارات الفلسفية الأخرى، بطريقته العملية المعهودة، أين أصبح من الطبيعي جدا أن ينطلق التفكير الإنساني لأجل بناء الإنسان نفسه وتأهيله للحياة ولوظيفته في الحياة، تأهيل يضمن النجاح والاستمرارية فيه، هذا ويمكن اختصار تلك المبادئ في مايلي:

- أفضلية الفعل على النظر (الموضوع مرتبط بنتائجه العملية).
- النظر إلى الفكرة العلمية كوسيلة أو أداة لمخطط تطبيقي.
- إبراز الطبيعة الاجتماعية للفرد وذلك من خلال التأكيد على دور الخبرة كمنطلق للمعرفة.
- العالم في تغير مستمر وبالتالي النظر إلى الحقيقة في صيرورتها مع إمكانية تغييرها بعيدا عن الثبات والرقابة.
- الدفاع عن الحريات "حرية التفكير، المعتقد، حرية التعبير".
- الديمقراطية الفضاء أو النظام الأنسب للحرية.
- التأكيد على دور الاعتقاد في المعرفة.
- التأكيد على مبدأ المنفعة.
- الفكر البراغماتي استشرافي يجدد الماضي كما يرفض البحث في المبادئ الأولية وكل أشكال المطلق وبالتالي رفض وجود الشيء في ذاته.

البراغماتية لا تحيل إلى نظرية فلسفية مغلقة بالغة التدقيق، ذلك أن أفرادها وبناءا على خيار الديمقراطية لم يشكلوا حزبا معرفيا بالمعنى الدوغمائي للكلمة، وإنما تيارا فلسفيا منفتحاً ينطلق من فكرة مفادها أن الحقيقة مرتبطة بنتائجها العملية من منطلق أن أي فكرة لا تجني ثمارها من الناحية الفاعلية في الواقع لا يستدعي بل لا تحوز على مبررات وإمكانات البقاء، ما يجعل معيار الصدق، صدق القول طريقة نمشي في الحياة على هداها، ولعل هذا مرتبط بمدى المطابقة الواقعية وفقا لمبادئها تجريبية، إن الغاية والنجاح فيصل لأهمية الفكرة ونفعها بما في ذلك الديمقراطية والبراغماتية كشعار للوعي القومي الأمريكي منذ عهد الأباء المؤسسين كوسائل للرخاء والإزدهار أين أصبحت كل من البراغماتية الديمقراطية تطبيق من فكر سياسي أمريكي ودعامته للعالم الحر "Free Word".¹

¹ إبراهيم مصطفى إبراهيم، نقد المذاهب المعاصرة، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر، (ط1)، 2000، ص 72.

عندئذ ينبغي التركيز على البراغماتية كفلسفة صحيح لم تبدع الديمقراطية لكنها نشأت وتطورت في ظلها وما إن فتئت تعزز قيمها وترسخ مبادئها،-خاصة مع ديوي- فالعلاقة جد وثيقة بين الديمقراطية في صيغتها الأمريكية وبين الفلسفة البراغماتية التي لطالما عملت على تركيز نظرها عمليا نحو الديمقراطية، فالثوب الذي ألبسه جون ديوي للبراغماتية جعل منها وسيلة دفاع فلسفي عن الليبرالية السياسية، وفرض سياسة اجتماعية مقبولة تدعم قيم الديمقراطية في إنسجامها مع البراغماتية أكثر من غيرها من الفلسفات، فمثلا نجد كل من جون ديوي وريتشارد روتي في محاولة لاستلهم المعيار البراغماتي قد فضلوا الديمقراطية الجانب الإجرائي للبراغماتية على الفلسفة النظرية.¹

أليست الديمقراطية بمبادئها المعروفة من حرية وعدالة ومساواة ومشاركة ملاذا للعمل الحر خاصة في أمريكا والأمر الذي تتطلبه مقومات البرغماتية تتبناه مبادئها بجزء كبير من توجهاتها داخل المجتمع الأمريكي وقدرتها بتعزيز قيمه الديمقراطية.

في سياق هذا السؤال بالذات ليس المقصود البراغماتية كفلسفة نظرية بل كمنهج ووسيلة استحدثت في البيئة الملائمة والثقافة المناسبة (أمريكا)، خاصة إذا ما نظرنا إلى الديمقراطية بمنظور جون ديوي الذي يرى أنها خبرة تنتظر النمو والاكتمال ويذهب إلى حد التنصيب "البراغماتية فلسفة الديمقراطية" ففي توحيدها إشارة منه إلى الذهنية التجريبية الفياضة بالأمل، في نشرها للتفاؤل المدعوم بإرادة العمل وتعديل السلوك من أجل تحسين أوضاع الحياة وتأمين قيمها الإنسانية والاجتماعية والأخلاقية، بالاستناد على أطر ومقومات المنهج العلمي ودورها الفعال في دعم تجربة الديمقراطية في أمريكا وهذا ما ذهب إليه ريتشارد روتي قائلا: "أعتقد أن أقصى ما يمكن أن نفعله بربط البراغماتية بأمريكا هو القول بأن هذا البلد وفلاسفته الأكثر تميزا يقترحون علينا بأننا قادرين في السياسة، أن نضع الأمل بدل المعرفة وهو الأمر الذي يسعى الفلاسفة إلى بلوغه".²

تبدو مجمل القضايا البراغماتية من صميم التأسيس الديمقراطي خاصة عند جون ديوي في إطار نظريته العامة للبراغماتية كفلسفة في الحياة، وكخبرة تشمل الديمقراطية عموما وهو الأمر الذي ستتضح معالمه في محطات قادمة من البحث، لكن هذا يمنع من رسم صورة عامة للخطاب البراغماتي، توضح تصورا يقوم على جملة من المبادئ من شأنها

¹ جديدي مُجَّد، ما بعد الفلسفة مطارحات روتية، الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف، بيروت (لبنان)، (ط.1)، 2010، ص 180.

² Richard Rotry , l'espoir ou lieu du savoir, Introduction ou pragmatism, edition Francaise, établie cloudine cawen et jacques poulain, Paris, édition Albin michel, 1995, p21.

أن تشكل الدعامة الرئيسية والفعالة لمختلف القيم الديمقراطية وعلاقتها بالبراغماتية وما مدى توجيه هذه الأخيرة تلك القيم.

أولاً: الديمقراطية الليبرالية:

غالباً ما ترتبط الديمقراطية كحكم للأكثرية بالديمقراطية الليبرالية، والتي تطورت في الفترة المعاصرة بعد أن شهدت الليبرالية* في الفترة الحديثة قيم ومبادئ تأسيسية فلسفية حملتها فلسفة التنوير المطالبة بالحرية التي امتدت لتطال أفق الديمقراطية في صورتها المكتملة في الفترة المعاصرة خاصة بعد الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية وظهور الديمقراطية الليبرالية، وعملها على تثبيت وتوفير حقوق الأقليات والأفراد بتثبيت القانون وحماية من الدستور، ولو أن الأمر لا يلقي إجماعاً بين دعاة الديمقراطية باعتبارها حكم الشعب لنفسه بنفسه، وقد تعني كذلك حكم الأغلبية بعد عملية الانتخاب والتصويت، خاصة وأن الليبرالية تؤكد على حماية حقوق الأفراد والأقليات، وفي هذا تقييد للأغلبية في تعاملهم مع الأقليات والأفراد.

هذا وكما هو معروف عمدت الليبرالية عبر تاريخها الطويل إلى الاستفادة من التجارب الماضية الخاصة في مسألة الديمقراطية كنظام مدعوم بحكم الأغلبية، حيث وضعت حركية تعتمد على تقليص تلك الصعوبات والتناقضات التي لا طاماً كبلت الإنسان وعطلت مساره نحو استيعاب أكبر للديمقراطية، بمقابل استيعابه الحدود بالنزعة الفردية كأساس فلسفي في حين اعتبرت الحرية الخاصة الطبيعية وجوهر الليبرالية مبدأً تتناهى لأجله مختلف الازدواجية الأقلية والأغلبية،¹ وحتى يتسنى لليبرالية الوفاء بعهودها والمتمثلة في الرد على كل ما لحق بالإنسان الأوروبي عبر تاريخها الطويل في سبيل افتكاك حريته بنظال مستميت وكى لا تتحول الليبرالية إلى أيديولوجيا مغلقة وجب أن

* تشير إلى libéralisme وهو مذهب سياسي واجتماعي واقتصادي، يقوم على الإيمان بالنزعة الفردية القائمة على الحرية، كما يرى أن المنفعة الخاصة أو المصلحة العامة "l'intérêt ou le bien commun" تتطلب توسيع القانون أمام الحريات الخاصة (les libertés individuelles) وإما ممارسة قولاً وفعلاً، مثلما تقتض المصلحة العامة في تحديد دور الدولة في تحقيق الأمن العام واحترام الجميع:

P. Fcuquté, Dictionnaire de la longue philosophique, DUF, Paris, 1978, p79.

كما تحيل الليبرالية من زاوية الاشتقاق اللغوي إلى الحرية إما على الصعيد الفعلي فهي كتوجه سياسي يمثل المطالبة بالحق في الحرية، وتحطم العوائق التي كانت تقف عائقاً أمام الأفراد في تحقيق حقوقهم، كما جاءت به نظريات الحق الطبيعي خاصة مع لوك، وفيما بعد ما أراده جون ديوي من خلال التأكيد على دور الخبرة والعمل في الترويج للأسلوب العلمي، والافتتاح القاري وهو جانب آخر لليبرالية المعاصرة "New libiralism"، إضافة إلى الإبقاء على مبادئها السمحة من حق في المساواة والعدالة والملكية والتفكير والمعرفة عن طريق القانون. بنظر: أبو جابر فايز صالح، الفكر السياسي الحديث، دار الجيل، بيروت، (د.ط)، 1985، ص 55.

¹ ياسر قنصوة، الليبرالية إشكالية مفهوم، دار قباء للنشر والتوزيع، القاهرة (مصر)، (د.ط)، 2004، ص 09.

تتملص من كل انغلاق فردي يحدد مجال تطبيقها ويحد من توجهها الاجتماعية بالتوجه نحو الديمقراطية بصورة عملية براغماتية سياسيا واجتماعيا، باعتبار أن الليبرالية الشكل الأنسب لتجسيد الديمقراطية، وباعتبار آخر جاءت لأجله البراغماتية كفلسفة تؤمن الديمقراطية الليبرالية كأساس لكل معرفة وتقدم خاصة مع جون ديوي ووليام جيمس ورتشارد روتي، هذا الأخير الذي قارب بين الديمقراطية الليبرالية والبراغماتية ضمن خصوصية المجتمع الأمريكي، كما أكدت على صواب ديوي في مقارنته بين البراغماتية كفلسفة أمريكية وبين الديمقراطية كنظام معتبرا أن البراغماتية فلسفة ديمقراطية كما أشرنا سابقا.¹

تحت حماية نظام الديمقراطية الليبرالية وفي كنفها يعقب أكثر من نصف سكان الأرض في أوروبا والأمريكيتين والهند وغيرهم، فالديمقراطية تناقض أي شكل تعسفي يروج لسلطة الشخص الواحد، كما يوجد للديمقراطية في بعدها البراغماتي ليس فقط في أمريكا بل نجد العالم ككل شكلين أساسيين* وكلاهما يعني بالكيفية التي يتم فيها تحقيق إرادة مجموع المواطنين المؤهلين لتلك الممارسة.

أ. الديمقراطية المباشرة: هي الديمقراطية التي يتمتع فيها كل المواطن المؤهلين للمشاركة الفعالة والمباشرة، في صنع القرارات وتشكيل الحكومة، في هذا النظام وكأن الشعب يحكم نفسه بنفسه عن طريق جمعيات عمومية، لكن يبقى هذا النظام بعيد عن الواقع، ويمكنه التحقق فقط في مجتمع سياسي محدود السكان، في حين إمكانية ذلك التحقق بعيدة عن مجتمعات مترامية الأطراف وبكثافة سكانية عالية مثل الدول الحديثة.

ب. الديمقراطية غير مباشرة: الشكل الثاني للديمقراطيات والأقرب إلى التحقيق، وقد تم تفعيلها في إلى حد كبير من الأفكار والمؤسسات من خلال ما قدمته الفلسفة في العصور الوسطى وتحديدًا عصر التنوير، وعصر الثورات الأمريكية والفرنسية، كذلك هذا الشكل يجمع في أشكاله صور الديمقراطية من السياسية والتوافقية والليبرالية.²

¹ Rotry Richard, l'espoir ou lieu de savoir : Introduction ou pragmatism (ibid), p 13.

* للديمقراطية عدة أشكال مثل الديمقراطية المباشرة والديمقراطية شبه المباشرة، التي ترتبط بالاستفتاء كذلك الديمقراطية النيابية (التمثيل النيابي)، الديمقراطية الليبرالية والمهتمة بالحرية أي الحريات الفردية والسياسية والاجتماعية، أما عن الديمقراطية التوافقية كشكل من أشكال الديمقراطية الليبرالية والديمقراطية التفويضية تقوم على انتخاب شخص، أما عن الشكلين الأساسيين المتناولان في المتن لهما علاقة بالديمقراطية.

² هشام محمود الأقدامي، النظام السياسة المعاصرة، مرجع سابق، ص 131.

إن التجربة الديمقراطية عانت طويلاً من عقدة التناقضات، الأمر الذي يجعلها تتخذ طرق إجرائية ومنهجية من أجل تغيير بنائها، داخل ما يسمى بمخابر التنفيذ والمتمثلة في السلطة بأنواعها الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، حيث أصبح الأمر ملحا على وضع خطط إستراتيجية، العمل تراعي التفاوت المطروح كما تهدف إلى جني ثمار تلك الخطط هذا بالضبط ما سعت إليه البراغماتية.

إذ يعد مفهوم التوازن كفكرة مؤسسة على أن مصالح الأكثرية والتي قد تتعارض مع مصالح الأقلية والأفراد بشكل عام، لذلك لا بد من تحقيق التوازن كأهم خطة إستراتيجية جاءت بها الديمقراطية الليبرالية، كما ساهمت وبشكل كبير في تحقيقها خاصة في أمريكا التي وازنت بين سلطاتها الثلاث، وبين القبائل والمناطق والأعراف كما نعلم -عرفت أمريكا أهم تنوع بشري (الفرق، اللون، الجنس، الدين)- كما تعلم أن سياسة التعليم الدستوري تعديلات 26 في الدستور الأمريكي كان لها صدى في توسيع الحريات السياسية والفردية والدينية وخلق نوع من التوازن باسم التجربة الديمقراطية في أمريكا في أمريكا وجعل فكرة اللامركزية والعلمانية والفصل بين السلطات جزءاً من العقد الاجتماعي الأمريكي الذي أوجد علاقة تفاعلية بين الحرية والقانون،¹ تقع مسألة سيادة القانون والحرية في صميم الديمقراطية الليبرالية، كما تشكل أمر مهم في بناء أسس المجتمع المدني والسياسي الذي يكفل العيش المريح أين يتمتع الجميع بالحرية، مع وضع حدود لا القيود من أجل احترام حريات الآخرين وعدم الاعتداء عليها وذلك بتقييد حكم الأغلبية بواسطة مجموعة من الضوابط الدستورية العامة ولعل ما أهم يميز الديمقراطية الليبرالية من منظور براغماتي:

- وجود حكومات مفيدة.
- حكم الأغلبية المعترف بحقوق الأفراد والأقليات
- وجود حكومات تعددية
- احترام الحريات.
- الليبرالية الشكل الأنسب لكل تقدم ونجاح (الفردية والاجتماعية).
- ربط الليبرالية بالجانب الإجرائي الذي يعطي للأمل في الحياة السياسية دور مهم.
- ارتباط العمل الليبرالي بالدافع التحرري والتأكيد على استقلال الإنسان.

¹ السيد عباس نبوي، الديمقراطية والحكم الإسلامي، مجلة أفاق الحضارة الإسلامية، العدد 5، مصر، 2000، ص 182.

- ضرورة العلمانية (فصل السياسة عن الدين).
 - ربط الليبرالية بالإنسان بتوفير كل ما يحتاجه هذا الأخير من كرامة وحرية ومساواة... .
 - ربط الليبرالية بمبادئ كالحرية، الفردية، العمل، الطابع الاجتماعي للفرد والاستفادة من خبرات المشتركة.
- الليبرالية بحسب تصور الفلسفة البراغمية تركز على الإنسان محور عملها الأول، كما تسعى لفرض أسلوب عملي إجرائي بعيد عن التنظر بالشكل الذي يضمن استقلالية أكبر في ظل دولة القانون الدولة الديمقراطية بليبراليتها المتكاملة ودستورها الفيدرالي، المعبر عن روح التجانس ما بين المجتمع المدني السياسي-تماشيا ومبادئ الاستقلال 1776 ومقومات الدستور الأمريكي فمنذ ذلك الوقت والليبرالية والبراغمية تتقدمان بصورة عملية مع كل ما عرفناه من تناقضات* - في كنف المجتمع الأمريكي من أجل إرساء وتعزيز قيم ديمقراطية.

هنا نعود إلى مبادئ الليبرالية والمتمثلة في الحرية والفردية L'individualisme من منظور براغماتي يتأسس على مبدأ الفاعلية في العمل ما يفسر لنا لماذا يوصف المواطن الأمريكي بالبراغماتي، إذ غالبا ما تحوز الرغبة البراغمية على اهتمام هذا المواطن الذي تجتمع فيه الإيديولوجيا* والفلسفة، بالرغم من اختلافهما الواضح خاصة وأن الوعي الفلسفي مبني على وعي داخلي في حين يشترك في الأيديولوجيا الوعي العام، لكن يبقى هذا الاختلاف الظاهري فقط. لأن الجوهر واحد عند كليهما ألا وهو تحقيق الإنسان الأفضل، ضمن ثقافة واحدة خاصة، كما أن كلاهما يبحث في مستقبل الإنسان وواقعة الراهن.

بل أكثر من هذا تساعد الليبرالية كمنهج سياسي واجتماعي على مضاعفة الحريات في الجهاز التشريعي (le pouvoir législatif) وفي المقابل التقليل قدر الإمكان من حرية الجهاز التنفيذي (le pouvoir exécutif) حتى نستطيع الحد من طغيان الدولة وبالتالي إعطاء شرعية أكبر للمواطنين بإعطاء أكبر قدر من

* ترتبط الليبرالية مع البراغمية بوجه آخر بأمريكا وهو الوجه المادي الوضعي الذي يجمع بينهما في التطبيق السياسي الأمريكي حين يحاول الليبراليون التوثيق بين المجتمع المدني والمصلحة الفردية كن باتجاه عملي نفعي خاصة مع تفاقم الطبقة الرأسمالية ومحاولتها إقصاء المنافس وراء ما تطمح إليه من نفعية الربح وفي التفوق على العالم خاصة بعد ظهور النظام الدولي الأحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الرأسمالية كما نعلم تؤكد على مبدأ المنافسة الفردية الحرة نحو الإنتاج والنفعة وهذا ما يعكس مطامع أمريكا من نفوذ وإقامة امبراطورية عالمية. ينظر: ألان تورين، ماهية الديمقراطية، مرجع سابق، ص 149.

* Lidéologie: كلمة ذات أصل يوناني والمكونة من (idée) وتعني الفكرة (logos) وتعني العلم أو (ideal) وتعني المثل أو المثال و(logie) بمعنى العلم: فهي اشتقاقا علم الأفكار، العلم الذي يدرس الأفكار من حيث نشأتها وأشكالها وقوانينها وعلاقتها بالأمور الخارجية والألفاظ الدالة عليها. ينظر:

D.Detracy , Dissertation sur quelques question d'idéologie, PUE, Paris, s(i), 1779, P 28.

كما استعمل "دي فراي" الأيديولوجيا كمفهوم أوسع وأشمل: العلم يدرس الأفكار والمعاني كما هي في الواقع المحدد تاريخيا وليست الأفكار في ذاتها بل لذاتها في تعبيراتها ومعانيها ودلالاتها في مجتمع معين وفي سياق اجتماعي وثقافي محدد.

الحرية، ومن الضمانات الممكنة أي حصد نتائج، وهذا بالضبط ما يقصد به فكرة النجاح الأمريكي " la réussite American " سر الطموح البراغماتي الذي جمع في توليفة معرفية بين روح المجتمع الأمريكي وبين واقعه المعاش وبين الديمقراطية.¹

ذلك إن القيمة المثلى للإنسان كما جاء التصور الليبرالي تتمثل في الحرية الفردية باعتبار الليبرالية كتصور (conception) داعم للفردية وللحرية سواء السياسة أو الاقتصادية أو الاجتماعية...، ما يؤكد ارتباط الديمقراطية الليبرالية بأمريكا وبالفلسفة البراغماتية بالشكل الذي يدعم الإنسان، ويثبت وجوده الفعلي فعلى رأي "جيلبرت أوتو" سكان الدولة الليبرالية محظوظين بغياب كل أشكال التوتاليتارية^{**} عنوان السياسات في التنظيمات السابقة المبنية على تصورات القوى المفارقة والتاريخ والعقل، في مقابل التصور العملي والاستفادة من التجربة كبديل ضروري لا بد منه لحقب زمنية متعددة، خاصة وأن الواقع لا يفتأ بالتقلب والتلون.²

لا شك أن براغماتية لطالما اهتمت بالإنسان هاجسها الأول ومحور عملها من منطلق ليبرالي يؤسس لنزعة تحريرية ديمقراطية تهدف إلى خلق تكامل اجتماعي بين الفرد والجماعة ذلك لأن الديمقراطية تحتاج إلى مجال رحب عبر الانفتاح والمحادثة وبهذا تصبح الليبرالية خادمة للديمقراطية، كما تصبح البراغماتية هي الأخرى وسيلة لترسيخ قيمها، فكلما ذيعت الحرية بشكل أنسب نجم عنها بالضرورة وعي أكثر بعيدا عن أيديولوجية مغلقة تبقى رهينة أفراد يحددون مجال تطبيقها، فالحرية السر الكامن خلف تاريخ الليبرالية فعلى حد تعبير جون ديوي نقلا عن جيفرسون "لكل جيل الحق في أن يختار لنفسه شكل الحكومة الذي يعتقد أنه يعاونه في تحقيق سعادته".³

في حديثنا المستمر عن الليبرالية والبراغماتية نحو الديمقراطية، وعن الحرية تطرح مشكلة ازدواجية طرح هذه الأخيرة وذلك بوجود الحرية المطلقة بجانب الحد منها إذا ما تعلق الأمر بالآخر، بالتالي عدم ترك الحرية للأفراد لأجل امتيازاتهم الخاصة وانغلاقاتهم على هوياتهم والتعصب لها، باستغراق في مضامين الهوية بالشكل الذي يحيل إلى التطرف

¹ A ,lalande, vocabulaire technique et critique de la philosophie PUF, Paris, 1951, P 557.

^{**} التوتاليتارية: تترجم بالشمولية والكلانية، هي شكل من أشكال الأنظمة السياسية التي ظهرت في القرن العشرين المتمثلة في حكم هتلر في ألمانيا وموسليني في إيطاليا وغيرهم ممن مارسو حكم ديكتاتوري يعمل على إذابة جميع المؤسسات والجماعات والأفراد في الكل الاجتماعي، وتعتبر مدرسة فرانكفورت أهم ناقد للتوتاليتارية.

² Hottoi Gilbert, De la Renaissance a la postmodernité :Une histoire de la philosophie moderne et contemporaine, édition de Boeck Université, France, (3,E), 2002, p482.

³ ديوي جون، الحرية والثقافة، تر: أمين مرسي قنديل، مكتبة الأسرة، مصر، (د.ط)، 2010، ص 167.

والسمو بالذات في برجها العالي بعيدا عن الشعور بالآخر، مما يخلق عائقا أمام انتشار الديمقراطية ويحطم قيمها الحقة، وتحطيم قيام تجربة النحن الليبرالية (الأمريكية) خاصة وأن مثال الأخلاقي الذي يتبناه الليبرالي يكمن في رفض القسوة والتمييز ومع أنه لا يمكن إنكار الدور الذي تلعبه هذه الأخلاق في تحديد طبيعة الحريات ومجال تطبيقها إلى أن الأمر لا يجب أن لا يترك لمشية الأفراد، بل ينبغي أن يساهم في ذلك جميع الأفراد نحو الأحسن فالأحسن ضمن علاقة المجال العام بالمجال الخاص.

علاقة الفرد بالجماعة التي ما فتئت تثير عمق النقاش التحرري منذ عصر التنوير إلى اليوم، من قبيل الحرية للجميع ومن أجل الجميع، علاوة على ما تم ذكره فإن عمل الجماعة يقتزن بعمل أفرادها بمهمة محددة تلعب فيها الثقة المتبادلة دور رئيسي مما يساعد على تشكيل هوية المجتمع الديمقراطي، فالديمقراطية عند البراغماتيين وتحديدًا عند جون ديوي ومن بعده رورتي مهمة تنتظر التحقيق في كونها حياة مجتمعية مشتركة هدفها النمو عند ديوي والتضامن كنمط للحياة يرفض القسوة عند رتشارد رورتي.

ليتمكن الإثنان من تحديد أهداف تلك المهمة الإنسانية والاجتماعية للديمقراطية الليبرالية من منطلق أن هذه الأخيرة لا يمكن حصرها في ممارسة السياسة وبالتالي إفراغ الليبرالية من المضامين الفلسفية، وتقديم اجتهادات عملية في مجال التربية والسياسة خاصة مع جون ديوي، حيث أكد رورتي على دور البراغماتية كفلسفة بعيدة عن الجوهر الفلسفي "والأساس الفلسفي الذي افترض النظرية السياسية مثل الليبرالية أنها متكاملة"، وهو الأمر الذي يحدد نشوء "النحن" في التاريخ دون إصباغه ببعد نظري يرهنه، إنه نموذج الأمريكي المؤسس من قبل الموقعين على الدستور "نحن شعب الولايات المتحدة".¹

إذن فالليبرالية بما هي مطالب وأساس ديمقراطي، تعد حجر الزاوية كعملية بناء شاملة نحو ترسيخ قيم الديمقراطية من جانب ودعم خطة العمل البراغمتي من جانب آخر، ذلك لأن التنمية الفرد الصحيحة تتطلب توجيه النظر نحو العمل، ما يشترط التعامل معها (الليبرالية) بشكل عملي يعيد بناء وعي الأفراد الوطن القومي، هذا بالضبط ما قصدت به البراغماتية "النحن" في سياقها السياسي والثقافي والسلوكي، وبالحفاظ على خصوصية المجتمع الأمريكي والانفتاح على الإنسانية بزخمها العلمي والثقافي بصورة تفاعلية تفاؤلية تعطي الأمل في الحياة السياسية أهمية بالغة ما يتطلب الحفاظ على المؤسسات الليبرالية —الحقة— كضمان ديمقراطي.

¹ جديدي محمد، ما بعد الفلسفة "مطارات رورتيه"، مرجع سابق، ص 20.

وهنا نتساءل عن أفاق الليبرالية من خلال الفردية وهل يمكن اعتبار هذه الأخيرة أساسا لإستمرارها؟، كذلك هل تتناقض الفردية مع مصلحة الجماعة من منطلق ديمقراطي؟، وما السبيل إلى إحداث التوافق والتوازن بين الفرد والجماعة داخل المجتمع الديمقراطي عامة والأمريكي خاصة بناء على وجهات النظر البراغماتية المطروحة في هذا الصدد؟.

ثانيا: الفردية بين الديمقراطية والبراغماتية:

إلى المظال الأولى للبراغماتية أو حتى ما قبلها (مرحلة التأسيس الديمقراطية في أمريكا) ترجع معالم العمل الجماعي المبني على روح الفردية، مصلحة تحولات وإنعطافات حدثت نتيجة الوعي بضرورة التميز الأمريكي من منطلق "نحن" داخل مجتمع صناعي وديمقراطي، يؤمن بالعمل كأساس للنجاح والإستمرارية وفقا لمتطلبات العصر وحاجاته.

لذلك كانت مرحلة الإستيطان الأولى، إنعكاسا لجمعية العمل، فكما نعلم أن الأرض الأمريكية مصدر ثرواتي مهم، لكن صعوبة الظروف البيئية القاسية، جعلت من عنصر العمل في صيغته المؤدية إلى النجاح والمنفعة أمر طبيعي وحتمي، مما ساعد على تجسيد كينونة الأمريكيان شعبا وأرضا، فمنذ تأسيس الدستور الأمريكي ومعه مبادئ الاستقلال، وطبيعة المجتمع الأمريكي في اكتمال ملحوظ - وإن كانت بضع جوانبه ليست بنفس القدر من النضج - ما ساهم في انتشار الليبرالية في الحرية والدين والتعبير وفقا لظروف ومعطيات براغماتية مواتية أفرزتها طبيعة العالم الجديد.

الفردية Individuality أو الفردانية * Individualism، عماد الطرح البراغماتي ومؤشره كميكانيزم أساسي داخل ما يسمى قاعدة العمل، باعتبار أن الفرد ذو طبيعة اجتماعية، وإن كانت الفردية في تعريفها تشير إلى الخصوصية المتعلقة بالإنسان، الأمر الذي دفع الكثير إلى اعتبار هذه الغاية وحدة أساسية في الوجود، حيث ذهب هنري ثورو (1817-1862) David Hanry Thoreau كواحد من أهم دعاة الترسندنتالية ** إلى جعل

* مذهب فكري ونزعة معرفية ترى أن الفرد أساس الحقيقة الوجودية، بالشكل الذي يدفع إلى تفسير الصيرورة الحاصلة في الظواهر الاجتماعية والتاريخية بالفاعلية الفردية، وهي نفس وجهة نظر جون ديوي. ينظر: الكحلاني حسن، الفردانية في الفكر الفلسفي المعاصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، (مصر)، (دط)، 2008، ص 23.

** transienientalism: حركة فكرية فلسفية انتشرت في أمريكا (1830-1860) تعود جذورها إلى الواقع الديني في أمريكا في مرحلة الاستيطان وهي حركة دينية فلسفية جاءت كرد فعل للاحتجاج القائم ضد الفكرانية والروحانية في أمريكا كما تمثل كذلك أهم اتجاه إنساني ظهر في القرن التاسع عشر

الفلسفة تجربة معرفية تساهم في مساعدة الإنسان على فهم مشاكله وحلها إلى درجة الإبتسام لها، خاصة وأن البراغمية تتأسس على السلوك العملي كاهتمام أول يعطي قيمة للقيام بعمل معين في غمرة الانتعاش الفكري الذي عرفته الولايات المتحدة ومسارها الديمقراطي في ظل الفلسفة البراغمية.

ارتبطت أعماله "هنري تورو"، بالعودة إلى الحالة الطبيعية للوصول إلى مرتبة السعادة، لذلك نجده يلقب برسول الحياة البسيطة، بالعودة إلى القانون الطبيعي، دون أن يؤدي ذلك إلى نفي الدولة وأهميتها كجهاز تنظيمي لا بد من وجوده لكن في حدود يشترط فيها الإهتمام بالذات الفردية للإنسان، كحالة متعالية وقوة مستقلة، فمن الضروري تعزيز قيمة الفرد الطبيعية والاجتماعية، ضمن سياق واقعي يؤمن بالفردية كقيمة ذاتية تجريبية قادرة على إحداث الفرق النوعي بفاعلية دينامية، جاءت برغمية جون ديوي مؤكدة لها من خلال مشروعه التربوي كصناعة للإنسان واحترام فرديته ضمن تواجده الاجتماعي.¹

في نفس المنحنى اتجه جون ديوي إلى عدم الإعتراف بمعطيات الفلسفة التي لا تأخذ بعين الاعتبار حرية الإنسان؛ مسؤوليته في الوقت نفسه، حيث كان للفرد علاقته مع الوسط الاجتماعي والمحيط الطبيعي حصة الأسد من اهتمامات ديوي البراغمية في منحها الديمقراطية، والإعتماد على الخبرة ودورها الوظيفي التفاضلي والذي لن يتحقق بعيدا عن نظام ليبرالي ديمقراطي يعطي للخبرة أهمية كما يساهم في إحداث الإنفتاح على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، ما ينعكس بالإيجاب على الفرد والمجتمع والبراغمية فلسفة ديمقراطية بالنظر إلى سعة التحقق التي تمنحها للأفراد، من هنا تتسع دائرة الفهم المعرفي الموضوعي في اهتمام أكبر بالواقع الاجتماعي والإنساني.²

هذا الوضع نكاد نجده في كل محصلات الوجود الأمريكي، فلو أمعنا النظر في إعلان وثيقة الاستقلال لوجدناها الضامن للحريات في شكل دساتير تحمي حقوق الأفراد وتعمق أثر الفردية الاجتماعي والسياسي بأبعاده الإنسانية، وبالبراغمية إلا امتداد لذلك الوجود الاجتماعي والثقافي والسياسي، وجود متكامل فيه الفردية كغاية اجتماعية تحدد معالم التطور والتقدم داخل مجتمع الديمقراطي يؤمن بالتعددية.

باعتبارها مذهب العقل العملي المفتوح ومن منطلق معارضتها اعتمادها على الحس كمصدر للمعرفة فالاعتماد على الاختبار المجرد والإيمان بقدرة الطبيعة البشرية من باب احترامها للفردية لكن الفردية المستقلة عن المجتمع: محمود زكي نجيب، نظرية المعرفة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة (مصر)، (دط)، (دت)، ص30.

¹ Thoreau Hanry David, civil Disobedience, Flit éedition, Media, Alger, (1,P), 2009, p72.

² ديوي جون، الفردية قديما وحديثا، تر: خيرى حمادة، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت (لبنان)، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، لبنان "نيويورك"، (د.ط)، 1979، ص 154.

إن حقيقة الفردية كقيمة ديمقراطية وكمبدأ براغماتي اذا، لا تكتمل إلا إذا نظرنا إلى الفرد باعتباره طاقة وقدرة مستمرة وأسلوب فريد للفعل في صنع عالم من الأشياء والأشخاص في سبيل دمج الفرد في مجتمعه، فالفرد يبقى ابن بيئته فهو كيان روحي يتفاعل وتغيرات المجتمع الذي يعيش فيه وينتمي إليه كمبرر لوجوده الفعال، الأمر الذي يؤكد جون ديوي قائلاً: "إنه شيء يصنع وينجز ان الفردية الابتكار والقدرة على الاختراع وسعة الحيلة وتنوعها واضطلاع المرء بتتبعية اختياره لمعتقداته وطرق سلوكه وتصرفاته، وليست هبات تمنح ولكنها أعمال تنجز".¹

من هذا المنطلق فإن الفردية تبقى الرهان الأساسي والتحدي المطلوب لإثبات الذات، وذلك باثبات قدرتها على التغير والتطور، الذي ينبغي أن يتأسس كضرورة واقعية أمام ما تفرضه الحياة من تحديات، تمثل في الوقت ذاته أكبر مشكلات الإنسان على الإطلاق، وبالتالي التوفيق بين المطلب والغاية أي بين الحرية والنجاح، فكل نشاط يقوم به الفرد يعتبر تجديدا لذاته وإثباتا لحيته، مادام قادرا على خلق رغبات محددة من شأنها صناعة المستحيل عمليا وعلميا وبمسؤولية وتفاؤل أكبر داخل مجتمع ديمقراطي مفتوح وثقافة حرة.

ثقافة ما بعد الفلسفة التي تحدث عنها ديوي ومن بعده رورتي الذي أكد على ضرورة إنشاء فلسفة جديدة لا تخضع لقوانين ماهية والتأسيس الدائم، بعيدا عن الأنساق الدينية المغلقة أو الدغمائية بالمعنى التعصبي، ذلك أن نجاح كل ثقافة يتأسس على المحادثة كفضاء أنسب للثقاف والتبادل الاجتماعي، مما يساعد على تفاعل الفرديات ويفتح باب الفهم الصحيح والتكيف الأصح مع الحياة ومختلف الإشكالات المعرفية التي تفرضها.

تحقيق الذات وتمييز ثقافتها يرتبط بشعور الحرية خاصة في ظل الخصوصية الدينية وتعبير أدق حينما تقف حاجزا أمام شعور الفرد بحريته واعتناقه الذي يمثل أكبر إقحام للحرية، بمعنى تفعيلها دينيا وبمعنى أدق التحرر السياسي من الدين وهو جوهر التحرر الديمقراطي -الذي من أجله جاءت للعالم الجديد-، مما يفسح المجال للإبداع الحر في شكل نماء Salf Realisation growth، أين تصح غاية وواجب كل فرد ومجتمع تحقيق التكامل والتجانس، فليس النماء إكمال لماهية ثابتة في الفرد محددة مسبقا، بقدر ما هو مشروع إبداعي يتميز به النمو

¹ ديوي جون، تجديد في الفلسفة، تر: مرسي قنديل وزكي نجيب محمود، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، (د.ط)، 1957، ص 314.

الفردية، ليس فقط على المستوى البيولوجي بل يتعداه ليشمل النمو الفكري والأخلاقي والجمالي، ذلك من أجل تحقيق فردية متكاملة ومتميزة، هذا ما هدفت إليه البراغماتية على الدوام بشقيها الكلاسيكي والجديد.¹

من الواضح أن تحقيق الذات والشعور بالفردية كقيمة ملازمة لقيمة الحرية، يتأسس على الفهم الصحيح المبني على المشاركة براغماتية من شأنها المساهمة بشكل فعال في خلق التوازن الاجتماعي، وإقحام الذات في المجتمع والدوبان فيه من منطلق الفرد من أجل جماعة، وأن الديمقراطية كنظام للمجتمع الأمريكي ما هي إلا ثقافة تتحدد فيها الحريات الفردية كرابط عضوي للحريات الجماعية مما يكبح كل شعور لفردانية تدفع بصاحبها إلى إرادة السيطرة، مما يخلف جمود في العلاقات الاجتماعية يقابله ضياع للقيم الديمقراطية والإنسانية.

تلك هي معايير الفردية كمبدأ براغماتي وكقيمة ديمقراطية بأبعاد اجتماعية إذ ما ربطناها بالتوازن كشرط من شروط الديمقراطية،* فالإنسان بما يتميز به من قدرات يجب أن يتوجه نحو الطبيعة ويتحكم فيها، هنا فقط نلمس التميز في مقابل توازن اجتماعي بعيدا عن سيطرة الإنسان على أخيه الإنسان، والبراغماتية كفلسفة علمية أولت أهمية للتوجه التجريبي والعودة إلى نظام التجربة كمعيار للتحقق والاختبار، من خلال ربط التجربة الديمقراطية بالواقع بعيدا عن أجدديات التنظيم العقيم.

¹ Richard Shusturterman, libéralisme a pragmatique, N :555 – 556 – Aout, Septembre, Paris, 1993, p554.

* إن نجاح الديمقراطية يتطلب وجود شروط محددة، أرجعها باركر (1927-2019) Barker إلى نوعين شروط مادية أو خارجية Material or external condition، ويشكل التجانس القومي والتجانس الاجتماعي الأساس المادي للديمقراطية في توجهه الروحي، أما روح التجانس القومي أو ما يطلق عليه جيدنجر Anthony Giddens (1938) "الوعي بالنوع" الذي يستند على الميراث الاجتماعي المشترك -هذا ما سنحاول التطرق إليه في الثقافة الديمقراطية في أمريكا - كما وضعها "دي تكوفيل" وأكد عليها "جون ديوي"، فالتجانس الاجتماعي إذا شرط أساسي للديمقراطية، والمجتمع الذي يخضع لانقسام طبقي يخضع بالضرورة للتعصب، ما يصعب عليه أن يطور عقلية الديمقراطية وينجح من تجربتها (ضرورة المساواة)، فالديمقراطية تحقق النجاح من خلال المشاركة الإيجابية للشعب في العملية السياسية، والتي تتطلب ملائمة لبعض الظروف المادية مثل: (التخفيف من البطالة، فتح فرص أكبر للتعليم، انكماش الفجوة في الدخل والثروة...).

إضافة إلى ذلك يعتبر مبدأ الاتفاق الجماعي من شروط الديمقراطية وذلك بالالتزام الجميع بقبول القرار الصادر عن الأغلبية كونه قرار يمثل الكل، ولتحقيق التوازن الاجتماعي المطلوب، وجب تحقيق حياة ديمقراطية مستقرة، مع وجود عدم ممارسة الضغط على وظائف الحكومة كشرط تكميلي لتحقيق التوازن، هو الأمر الذي يساهم على رأي مانهايم (1947-1983) Manuheim في ترسيم وتعزيز الوعي كشرط للديمقراطية، مبني على رغبة الجماعية في دعم التجربة الديمقراطية والمحافظة على كيانها والالتزام بشروطها كنظام لخلق الاستقرار والتوازن في الحياة الاجتماعية: محمود هشام الأقداحي، النظام السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص 204-206.

من هنا جاء جون ديوي يؤكد على غرار باقي البراغماتيين، على دور البراغماتية كمنهج يؤسس لديمقراطية محققة على المستوى السلوكي، حيث اعتبرها "الديمقراطية" طريقة حياة، إنها طريقة للنظر في الأشياء والشعور إزاء الإنسانية والمجتمع والسلوك، إنها في أساسها أسلوب للحياة المجتمعية والخبرة المشتركة المتبادلة في أشكال عدة مثل المساواة بين الأفراد وخلق فرص للتكافؤ بينهم دونما أي تمييز، كما أنها تكافل اجتماعي وعدالة اجتماعية، وحرية في الفكر والدين والاجتماع، إضافة إلى ذلك تعتبر المغزى الحقيقي للعلاقات الاجتماعية والإنسانية، حيث تتسم بالأخذ والعطاء وذلك بإعمال الذكاء والخبرات المشتركة في حل المشاكل.¹

إذا هي الحقيقة التي نلمسها في ثنايا تتبعها لمسار الديمقراطية في أمريكا، والتي لا تكاد تحصل عن طبيعة مجتمعها البراغماتية وتوجهه الليبرالي، ما يعكس مدى المقاربة الواضحة بين الديمقراطية كنظام وبين البراغماتية كفلسفة تعزز قيم هذا النظام، ليس فقط على المستوى النظري بل مدى توظيف تلك القيم في المجتمع من منظور براغماتي يؤسس لفهم فلسفي مبني على المشاركة والانعطاف نحو كل ما هو عملي واقعي وإنساني، في علاقة بين الإنسان والطبيعة (الطبيعة المادية والاجتماعية)، وهي علاقة غير منفصلة تضبطها المؤشرات ومعايير من شأنها خلق التوازن داخل المجتمع، فكلما تفاعل الإنسان مع بيئة استطاع تقويم ذاته وتطويرها، وبالتالي تطوير مجتمعه، فالفردية خاصة جماعية أو هي نحو الجماعة بالقدر الذي يساهم به خلق إمكانات أكبر للتكيف، للتقدم، للتعيش، فشخصية الإنسان عموماً تتكون عن طريق تفاعله الاجتماعي، فالتعلم مثلاً يستند إلى الخبرات المشتركة والمستمرة، فيكتسب الإنسان العادات ويعدل بعضها من خلال تفاعله مع البيئة التي ينتمي إليها، مما يسمح لكل فرد أن يحقق ذاته ويعبر عنه جون ديوي المتكامل.

فأمريكا تجسد الوصف الذي ينطبق على الفرد كلاعب فريق يعمل فاعلاً في شكل مجموعات، ذلك أن الواقع تجربة إنسانية، حيث أصبح البراغماتية وبالرغم من أصولها التجريبية،* تنظر إلى الإنسان من خلال نتائج أعماله، من منطلق أن قيمة الأفكار والمعتقدات تكمل في مدى نفعها فاتحة بذلك الباب على مصرعيه نحو تجسيد أكبر لقيمة الفرد كمحرك فعال ضمن مخطط عمل استراتيجي له مكانته في المستقبل.

¹ ديوي جون، الديمقراطية والتربية، تر: متى عفراوي وركريا ميخائيل، لجنة التأليف والنشر، القاهرة (مصر)، (د.ط)، 1964، ص 90.

* البراغماتية وإن تأثرت بالتجربة -خاصة التجريبية الإنجليزية- في مسألة الاهتمام بالواقع والاعتماد على الحس فإنها لم تركز على أصل المعرفة وإنما بحثت في نتائجها العملية.

يعد وليام جيمس بفكرته عن العملي أهم دعاة الفردية، فقط ذهب إلى بناء مجتمع يمجّد الفرد ويعطيه قيمة إنسانية، مجتمع يأخذ بالنتائج العملية من أجل التقدم وفقاً لمعادلة واقعية تبرر معيار صدق الأفكار كحقيقة تتمظهر في مدى صدق نتائجها، هذه الأخيرة التي تعمل على تغيير الواقع ليكون متقدماً على الحاضر و متجهاً نحو المستقبل، المستقبل الذي عني كثيراً باهتمام جيمس وغيره من البراغماتيين ما أفضى به إلى مناقشة براغماتيا في مقالة بعنوان "الواحد والمتعدد" من كتابه البراغماتية، أين استبعد الموقفين العقلي والتجريبي^{**} بحكمته العملية، أين ربط البراغماتية كمنهج (تقوم العمل والممارسة) بالفكر من خلال الفهم الواقعي بحكم المعيار الحقيقي عملي وأن قيمة النتائج في مدى تحقيقها للمنفعة واقعياً، وبالتالي فإن تفسير المعرفة برد الفعل الذي يقوم به العقل لمواجهة مطالب الحياة، وليس معيار الحقيقة مطابقة الواقع بل قيمة الفكرة وما يترتب عنها من نتائج عملية (نسبية)، ليصبح معنى الفكرة هو ذلك المعنى العملي المرهون بالصدق المستقبلي لها، كمعيار اختيار في الواقع الملموس وما تحققه من منفعة في حياة الفرد التي تتطور في صيرورة مستمرة وزمان متجدد.¹

بناءً على هذا يصبح الفرد خالفاً للتوافق بين أفكاره وواقعه عند جيمس، بقيادة موجهة ومفيدة مما يفتح أفق للمستقبل، فالتوافق عند البراغماتيين عملي بحت، مما يسمح للفكرة الصحيحة والحاضرة باستشراف المستقبل بنجاح وتطور مزدهر، مما يجعل الحقيقة متاحة نسبياً لكل فرد يتمتع بالحرية والديمقراطية، فالحقيقة تبقى متصلة بالحياة ونحن في سعي دائم لبلوغها، ما دمنا نتمتع بالحرية والمساواة ولعل الفيصل الوحيد هنا هو قوة الإرادة المرتبطة بالعمل.

فإذا كانت العقلانية تكبح الديمقراطية وتحدد إطارها، الذي لا يسمح للفرد في تغيير الواقع والحقيقة، وذلك أن الواقع من منظور عقلي كامل وتام منذ الأزل، وهو مجرد انعكاس ساكن يبتعد عن الواقع وعلاقاته (بعد ابستمولوجي)، مغلقة باب الحوار (أساس الديمقراطية) بدعوتها إلى المبادئ والحقائق المجردة والثابتة، واعتقادها الراسخ بأنها تمتلك حلولاً من السماء، فحين تنادي البراغماتية بعكس ذلك فهي توجه أنظارنا نحو المستقبل مما يعزز قيمة

^{**} تقوم ثنائية الاتجاه العقلي والتجريبي على نظرتين مختلفتين إلى الواقع، ولعل هذه النظرية كلاسيكية الطرح، فقد ذهب الاتجاه العقلي الذي ينظر إلى الواقع بنظرة عقلية أحادية في تأويله مستعينا بفرض المطلق في التأليف بين الأشياء، أما الاتجاه التجريبي والذي يرى أن العالم متكرر، ولا رابط بين وقائع، فالرؤية الأولى قبلية تقوم على أن معرفة الواقع لا تتم إلا بتجاوزه كواقع وبالنظر إليه من منظور عقلي قوامه الدقة واليقين، وبالتالي صدق قضاياءه، أما الموقف الثانية أو الرؤية المعاكسة فتتركز على عدم تجاوز الواقع ودوران العقل حوله وليس العكس من منطلق أن التجربة هي المصدر الوحيد للمعرفة، عموماً شكلت هذه الثنائية (التفرقة) أهم معضلات الفلسفة الكلاسيكية والتي اتجه إليها كانط ناقداً.

¹ النشار مصطفى، مدخل جديد إلى الفلسفة، نيويورك للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، (ط1)، 2017، ص 168.

الديمقراطية في إرشاد هذا التوجيه مدامت الحقائق الإنسانية منبثقة من الواقع والتجربة وأن كل ما نكتسبه من حقائق في حالة تغير وتطور وانتقال مستمر نحو هدف محدد.¹

هكذا هي إذا البراغماتية في علاقتها بالديمقراطية علاقة توحيد بين مبدأ والهدف كفلسفة تعددية،* المقابلة للإتجاهات الكلاسيكية أحادية الجانب، فالبراغماتي الديمقراطي في أمريكا بعيد كل البعد عن الأنسقة المغلقة والثابت المطلقة باتجاه عمودي أفقي، نحو كل ما هو واقعي عملي نحو المستقبل، لأن امكانية الفعل والنتيجة في العالم مرهونان بالإنسان في المستقبل.

فلو نظرنا إلى التجربة الأصلي عند جيمس مثلاً نجد أن أهم عناصر التعدد هو الإمكان، وهو أمر منطقي خاصة إذا ما نظرنا إلى العالم المتغير والمتجدد بفضل جهود الإنسان، حسب رأي جيمس فإن الصانع قد ترك المجال لإكمال تفاصيل الكون والعالم عنده يوجد عملياً وواقعياً في شكل من العلاقات المرتبطة والمستمرة بين كل الأشياء، ما يجعله متعدد، في حاجة إلى التغيير الذاتي، هنا يبرز دور الفردية كمعطي جماعي يحتاج هو بدوره إلى تحقيق الوجود الإنساني، عبر مشاركة فعالة للعقل والواقع والفعل على نطاق واحد، همه التوجه إلى الواقع بكل تفاصيله ومعطياته والعمل على تغييره، وبالتالي النظر إلى المستقبل بناء على الخبرة.²

تطرح البراغماتية مبادئ وقيم ديمقراطية، تهدف إلى بناء أمريكا من خلال رفض الصورية العقلانية في مقابل تبنيتها التعددية المعرفية والدينية، كما تهدف إلى الأخذ بفلسفة العمل كبديل للأنساق المغلقة، حيث يكون الفرد مقياساً لصحة معتقداته من منطلق الاحترام المتبادل في جو ديمقراطي يؤسس لتعددية، تقوم على مبدأ التسامح، كجوهر في فلسفة جيمس البراغماتية والديمقراطية، فلسفة اجتماعية يختصرها توجهها الإنساني معاني واسعة، فالفكر يحدد ما تكون عليه الأفعال والأفعال تحدد ما يكون عليه العالم، وعندما يكون نظام العالم متعددًا حتماً يختص الإغتراب الوجودي وتتأسس في المقابل مقولات الديمقراطية الحقة.³

¹ William James, pragmatism, longman, Greenandco, New York, 1943, p218.

* تطلق على المذهب البراغماتي في نظره للكون، المتكثر في مقابل التوجه الأحادي والحتمية، حيث تقرر أن مستقبل العالم يحتمل العديد من إمكانات التحقق تلعب فيها الإنسانية الدور الرئيسي في تقرير مصيرها، حيث تمثل البراغماتية طريقة في التفكير الوسطية.

² William James, pragmatism, Ibid, p p 51-53.

³ William James, A pluralistic Universe, "Harbert lectures at Mouncheater college an the present situation in Philosophy", ARC Monor, the unaited states of América, United Kingdom, 2008, p 128.

ساهمت البراغماتية عند جيمس في استكمال مطالب الحلم الأمريكي وفي مقدمتها الديمقراطية، برفضها الصورية العقلانية والأخذ بمبدأ بفلسفة العمل بديلاً عنها شعار يرفع تحدي العمل والعمل والمنفعة نحو بناء المستقبل، بإعمال فلسفة تشجع ثقافة التعدد والإختلاف بين البشر، بالرغم من اختلافاتهم المعرفية والدينية والعرقية، وهو ما يسمح بشكل أكبر في نشر الديمقراطية وثقافة الإحترام والتسامح، بناءً على توافق عقلي عام يناسب طبيعة المجتمع التعددي بكل تناقضاته، علماً وأن أمريكا تعتبر بلد المتناقضات،^{*} وبالتالي ما مدى إمكانية تحقيق نظرة جيمس واقعياً في ظل كل ما يحياه من تعددية؟.

عموماً تبقى البراغماتية تعبير أصدق عن الفكر الأمريكي، وواقعه الديمقراطي بكل جوانبه السياسية الاقتصادية والاجتماعية والدينية، كواقع وطني له مضامينه، ومرتكزاته التي تحدد طبيعته وتكشف هويته، حيث كانت (البراغماتية على الدوام البناء الفكري المناسب والمتناسب بطبيعة هذا الواقع بكل متطلباته وشروطه، فإذا كان الفكر الليبرالي هو المسيطر بدايةً، بمبادئه المختلفة والمندمجة مع روحه النفعية قد فرضت نفسها على الرأسمالية، فالبراغماتية تدمج السياسة بتمثيل المجتمع بمصلحته المشتركة ومطالب أفرادها متجاوزة بذلك عالم الأفكار إلى بلورة فلسفة عملية تعنى بالإنسان والمجتمع والدولة.¹

ثالثاً: الحرية ميكانيزم لبراغماتية من أجل الديمقراطية:

تعتبر الحرية ملازمة للبراغماتية ومكملة لعملها الديمقراطي المعبر عن روح المجتمع الأمريكي الذي استطاعت البراغماتية أن تفتك وبجدارة مرتبة الريادة في استعابها لمضمون تلك الروح المتماشية وطبيعة المجتمع والتعبير عنه بشكل مطلوب خاصة إذا ما نظرنا إلى البراغماتية كمنهج قوامه خلق أدوات التكيف والاستمرارية وهو ما أبانت عنه منذ البداية طموحات المغادرين المهاجرين وفقاً لطبيعة متسقة تمام الاتساق مع ما يطرحه المنهج البراغماتي من جهة وما يبتغيه اطموح من جهة ثانية باعتبار العمل والإنتاج والنفوذ وسائل للحياة الكاملة، فبعد أن كانت الثقافة الأمريكية

^{*} تميزت القارة الأمريكية بتعددتها الثقافية الواسعة كما تميزت كذلك بتناقضات تجعل جلب الشواهد على طريقتين ممكنة فمثلاً أمريكا تجعل من الفرد لاعبة فريق يعمل في شكل مجموعات، وهي من جهة تؤسس لفردانية شديدة التمركز حول الذات، والولايات المتحدة تنغني بشعارات الحرية والمساواة في حين نجد أن نسبة النساء في مجلس نوابها 10% فقط عام 2005، لتفصيل أكثر ينظر: هاشم موفق، أمريكا بلد المتناقضات، دار الفكر، دمشق (سوريا)، (د.ط)، 2007، ص: 449-450.

حسين سيد عدنان، تطور الفكر السياسي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت (لبنان)، (د.ط)، 2009، ص 205.¹

سنة 1890 زراعية أخذت تتجه نحو التصنيع، ما تطلب ضرورة التحرر الديمقراطي من قبضة الكنيسة تدريجيا والإندماج أكثر فأكثر ضمن الحياة المعاصرة وروحها العلمية والعملية.

إذا نظرنا إلى الحرية كقيمة روحية من حق كل إنسان التمتع بها، باعتبارها حق طبيعي مرهون بالإدارة الحرة في الاختيار من ناحية، وباعتبارها ثمرة كل تطور إنساني واجتماعي وثقافي وديني.. من جهة أخرى، نجد أن البراغمية اهتمت بتطور الإدارة الحرة للإنسان كونها جزء حيوي وفعال في تطوير الحرية وتعزيز قيام الديمقراطية كمؤشر حقيقي لضمان للحريات واستمرارها من خلال جملة من النصوص الدستورية، المعدلة منذ إعلان الاستقلال، كما أكدت البراغمية في الإطار هذا على اعتبار الديمقراطية أسلوب حياة وعمل باستخدام العقل النشط والإيجابي الذي لا يستقبل المعرفة بل يعالجها بتفاعله مع البيئة، وبحرية متجددة تحمل معنى الديمقراطية وأهدافها وغاياتها، وسبل التمتع بها وأي قيم تحركها، وبأي طريقة نحافظ عليها وماذا نحقق من خلالها.

تأسيسا على ما سلف فإن تاريخ الديمقراطية في أمريكا حافل بالحريات ممجد لها، فمنذ تأسيس المستوطنات في العالم الجديد، والحرية الدافع والمبرر الأول وراء ذلك الاستيطان، حيث شكل الاضطهاد الديني سلطته الاستبدادية الممارسة في العديد من دول أوروبا، أحد أهم أسباب هجرة المستوطنين الأوائل، فمن رحم تلك المعاناة، تولد الوعي المصحوب بإرادة لحرية لاسيما بعد إدراك خطورة ذلك الموقف الدغمائي المخالف لإرادة الخالق في انتهاك للحرية كحق طبيعي لمخلوقاته.

من هنا كانت أمريكا الوجهة الأنسب، كأرض أحلام، ومهد للحريات، فهي الوطن الذي يعيش عليه الجميع، والمتنفس الذي يحمي الحريات داخل مجتمع مدني سياسي بنظامه الديمقراطي القائم على أسس عقلانية هدفها العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وبفلسفة عملية مرادها التقدم والتطور في مجتمع توافقي يجمع كل أشكال التنوع والإختلاف الإنساني.

* Freedom (liberty): تستعمل الحرية في معناها الديمقراطي وتحديدًا في الدول الرأسمالية في مجال الاقتصاد، ثم الحرية في الميادين السياسية حرية التعبير وحرية الفكر وحرية الدين، وحرية السلوك إلى حد الذي لا يضر به حرية غيره، أما عن الحرية في النظام الاشتراكي فهي ترتبط بمدى القدرة على تحديد الإنسان من الحاجة المادية في مختلف مجالات الحياة، من جهل وفقير والإستعباد الذي يمارسه أي فرد أو أي مجتمع في أي مكان من العالم، ولا معنى لأي حرية ولا قيمة لها إلا إذا كان "المتمتع بها يرسف في الأغلال المادية. ينظر: عبد الله شريط، الديمقراطية بين الحرية والتحرر، مجلة دراسات فلسفية، العدد 01، الجزائر، 1996 ص 21.

فبعد إعلان الإستقلال بدأ العمل بشكل جدي في تحويل فكرة الحرية من مجرد شعارات ينظر لها ويطالب بها إلى مكنزمات وممكنات قابلة للتحقق والتطبيق برعاية الدستور ولعل الحرية كما أشرنا سابقا نتيجة حتمية وطبيعية في أمريكا، ليس فقط بحكم الحق الطبيعي، بل أيضا بحكم العقلية الأمريكية وطموحها البراغماتي الديمقراطي، الذي جمع بين الطبيعة والوجود، كأحد آليات تغيير الواقع سياسيا واجتماعيا، وبالتالي تحقيق وجود الفعلي للحرية كحق طبيعي والعمل على بناء دولة القانون والمؤسسات ما يضمن الاستقرار والاستمرارية كأحد أهم مطالب الحرية التي مثلت أول شعارات الاستقلال.

في سياق هذا الطرح وتماشيا مع مضامين الديمقراطية جاءت البراغماتية بوجهة نظر مختلفة مع الموروث التقليدي، كما حاولت الاختلاف عنه، وهو الاختلاف الذي طالبت به الديمقراطية منذ الاستقلال، حيث اعتبرت أن الإستقلال من كل التقاليد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، أمر ضروري، فالثورة الأمريكية لم تكن مجرد ثورة ضد الاستعمار الإنجليزي فقط، ولم تمثل مشروع لكيان سياسي مستقل عن النفوذ الإنجليزي، بقدر ما عبرت عن مشروع متكامل للتحرر من الموروث التقليدي الذي شكل قيда على الحريات، لذلك حرص الأباء المؤسسون على الاهتمام بالحرية كقوة دافعة وكحاجة براغماتية وكمحرك لتعزيز موقفهم الداعم لحقوقهم وممتلكاتهم والدفاع عنها، فالحرية إذن تساوي الحياة كونها حق لا يتجزأ -بالإضافة إلى العادة- لذلك ركز العقل الأمريكي (البراغماتي) على التفكير الواقعي في بناء دولة تفاديا للوقوع في أخطاء العقل الأوروبي، حيث إهتم بدراسة الأفكار والتجارب الأساسية في أوروبا، بعيدا عن طرق المقايضة والإبقاء على طريقة الإنتقاء البراغماتي التي تتناسب وطبيعة المجتمع في أمريكا، وكل ما صاحبه من متغيرات جديدة لما بعد الثورة على المستوى الفكري والسياسي والاجتماعي بهدف تكوين الإنسان الجديد (الفردية والجمعي) والدفع به إلى تبني توجهات فكرية جديدة، حتى تحل محل تصورات السابقة.

بمجرة القديم والتوجه نحو الجديد، وبالتالي آن الآوان لغرس تلك التوجهات الجديدة فيه فكرا وسلوكا، كإنسان أمريكي جديد، كإنسان براغماتي حر يعتبر الحرية إرث مشترك لكل الأمريكيين على إختلاف مشاربهم، والنظر إلى المستقبل بتفاؤل ترسم العلمانية* تعابير المبتسمة، كحقيقة بعيدة عن كل تدخل ديني وسياسي في شكل

* Sécularisme وتعني اللادينية وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية سيكولوم Saeculum في معناها المرتبط بالعلم، وبالحياة بعيدا عن الدين، أو في مقابل الكنيسة. بنظر: حسنية مصطفى، المعجم الفلسفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، (ط1)، 2009، ص 345، وتعني فصل الدين عن السياسة وبالتالي انفصال السلطة الدينية عن السلطة السياسية، فهي تعبير عن واقع الإنسان وكيفية تحرره من السلطة الكونية نسبة إلى الكنيسة.

قوة ضغط نصبت نفسها كأداة لحماية الموروث وتقاليد الدينونة السياسية وما خلقت من تعثرات شهدتها حركة النهضة الأوروبية حيث كانت سببا كافيا للمطالبة بالحرية.¹

بناء على هذا أصبحت أمريكا دولة علمانية، وهو الأمر الذي أدركه العقل الأمريكي منذ التأسيس، حيث يسعى إلى وضع خطط واستراتيجيات عمل أساسها التطبيق وحصد النتائج، مع يتوافق وواقعه الاجتماعي والسياسي، وتعد البراغماتية أهم مؤشرات هذا الإدراك باعتبارها رؤية تجديدية تعتبر أن التغيير ملازمة للوجود، كما تمتلك آليات التوجيه الصحيح نحو المستقبل واقعا وبدينامية ارتقاء عالية نحو الاختيار الحر والانفتاح الفكري والإنعتاف من الماضي، لذلك لعبت البراغماتية كفلسفة علمية دورا تأسيسيا في تعزيز وتدعم أسس الحرية من منظورها الأمريكي، الذي إعتبر الحرية أساس بنا الدولة.²

من الواضح أن الحرية كقيمة إنسانية وجدت ضالتها في المجتمع الأمريكي، بنظامه الديمقراطي وفلسفته البراغماتية ممثلة بذلك جزءا من كينونة الأمريكان النفسية والفكرية، هو الأمر الذي أكدته "أميرسون" الذي اعتبر أن قيمة الحرية مضاعفة عند الأمريكان مقارنة بالآخرين، وقد تطورت هذه القيمة إلى أن وصلت إلى مرحلة جد عالية، معيار تطورها النجاح والتقدم الذي رافق المجتمع الأمريكي في طريقه نحو بناء دولته الجديدة.

ينطبق هذا الوصف على البراغماتية في تعزيزها للحرية كقيمة إنسانية خاصة مع جون ديوي الذي اعتبر علاقة الإنسان بالحرية علاقة تلازمية، في كونه يميل بطبعه لها، لكن في حدود راتباطها بغايات جماعية بعيدة كل البعد عن نزوعها الفردي الشرس، ما جعله يأخذ بالحرية الجماعية - في إطار الجماعة - في سياق ديمقراطي ليبرالي جديد يرى أن الحرية أساس النظام الجماعي الذي يضمن شرعيتها ويعزز قيمها في إطار العمل التعاوني القائم على أساس موضوعي في مقابل الذاتية التي من شأنها أن تعيق سير الديمقراطية، عبر بمطالبتها العشوائية بحرية قد تهدد المصلحة العامة.³

ان ارتباط العلمانية بالحياة السياسية في أمريكا نتيجة حتمية أفرزها الواقع الأمريكي كفكرة وتطبيق، ميز العقل الأمريكي منذ الثورة، وامتد لمرحلة ما بعد الاستقلال وإعلان أمريكا كدولة علمانية أين ارتبط كل تقدم وازدهار للمجتمع الأمريكي في هذه المرحلة بمبدأ الفصل بين ما هو ديني وما هو دنيوي سياسي من منطلق أن الحرية امتداد طبيعي لكل عقيدة دينية وفكرية ووطنية.

¹ لوكاردي ديويون، الفيدرالية الأمريكية، تر: مجموعة المؤلفين، دار الآفاق الجديدة، بيروت (لبنان)، (د.ط)، 1969، ص 30.

² لوكاردي ديويون، الفيدرالية الأمريكية، مرجع سابق، ص 102.

³ ديوي جون، الحرية والثقافة، تر: مرسى أمين قنديل، مكتبة الأسرة، (د.ط)، 2010، ص 25.

ثم إن اعتبار الحرية ميكانيزم الحياة الديمقراطية، لا يتحقق إلا إذا تعززت الحرية من وجهة النظر البراغماتية كصفة أصلية في الإنسان هدفها الارتقاء الجماعي، وبالتالي تحقيق ثقافة المجتمع البعيدة عن كل تعصب ذاتي تحركه دوافع بشرية جاهلة للمعنى الحقيقي وراء كل مطالبه، مما ينتج عنه امتلاك السلوك الأنسب كأسلوب للحياة المجتمعية والخبرة المشتركة المتبادلة، ما يستدعي ضرورة وجود هيئات تساعد المواطن على استيعاب وفهم مثل هذه المضامين الإستفسارية وتطبيقها على أرض الواقع بهدف وفق ما يخلق الوعي السياسي والسلوك الفردي الجماعي السليم.¹

يمثل مبدأ الفصل بين السلطات أحد أهم تلك المضامين الإستفسارية، حيث يعتر جزء من فقد الاجتماعي الأمريكي، في علاقته التفاعلية بين القانون والحرية من أجل إرساء قيم الديمقراطية وتمكينها واقعياً، بمعنى أنه لا توجد حرية بدون قانون والعكس صحيح، لذلك سيادة القانون والحرية عصب بناء الدولة الليبرالية المتكاملة، وتعد فكرة "سيادة القانون" مبدأ براغماتي يأخذ بالأفكار كأداة للنجاح والاستمرارية، هو الأمر الذي يعكس نتائجه على أرض الواقع مثل القضاء على أشكال الفوضى السياسية والاجتماعية، وما يمكن أن تسببه من أزمات من شأنها أن تعيق مسار الديمقراطية، وتشوه قيمة الحرية التي قد تصبح أداة للتدمير بدل لبناء، فالقانون وحده يكفل ويحدد التجانس بين المصالح الإرادات المكونة للمجتمع الأمريكي، لاسيما وهذا الأخير يشكل خليطاً متعدد الأجناس ما يطرح معضلة سوء استغلال الحريات والمطالبة بها، ولعل هذا الجانب آخر يعيق عملية التجانس والبناء ويدفع باتجاهات خطيرة نحو الانقسام والخلاف.²

لقد انبنت على هذه الرؤية نتائج خطيرة كادت أن تحطم هالة القدسية التي تحيط بالحرية في أمريكا والتي لم تسلم من قطاع الطرق، ما جعل مسار انتشارها يشهد تذبذباً تسبب في تشويه صورتها المزينة بألوان الديمقراطية وقيمها الحققة، كما وضعها الدستور الأمريكي ووصادق عليها القانون، ولما كان فعل التحليل بأبعاده النقدية يستدعي ضرورة الإحاطة بجوانب تلك النتائج وما سببته من انزلاق خطير للحرية والديمقراطية، ارتأينا الوقوف عند أهم مظاهره، ومامدى تعطيلها لحركة المد التحرري في أمريكا؟ وما دور البراغماتية في استدراك نتائج ذلك الإنزلاق؟

عرفت الحرية والديمقراطية في أمريكا منعرجات حاسمة وخطيرة، تسببت في تعطيل مسارها، فبعد فوز الرئيس "النكون" ودعوته إلى تحرير العبيد استكمالا لمطالب الاستقلال، لقي معارضة من قبل الولايات الجنوبية التي اعتبرت

¹ بلوط صرينة، جون ديوي "الحرية قيمة ديمقراطية"، مجلة أبعاد، العدد 8، جوان 2012، وهران الجزائر، ص 357.

² الحمودي علي، نظرية الحرية في الفلسفة السياسية، دار الهادي للنشر والتوزيع، بيروت (لبنان)، (ط1)، ص 107-109.

هذا القرار انتهاكا لحقوقهم الدستورية، وكذا تدميرا لاقتصادها لأن تجارة العبيد كانت تمثل رأس مالها الاستثماري، كما اعتبرت أن تحرير العبيد يعني تحقيق المساواة بين الأعراق وهو الأمر الذي رفضوه حيث اعتبروا أن العرق الإفريقي أقل منزلة من العرق الأبيض،* وأن العبيد مجرد امتداد لمصالحهم المالية إذن أين هي شعارات وثيقة الاستقلال؟ وما قيمة الحرية من كل هذا؟.

لعل المسألة ليست متعلقة بكيفية تطبيق القانون، ولا حتى بقيمة الحرية الطبيعية، وإنما المصالح الشخصية وحماية الممتلكات، تفوق قيمة الحرية ووجودها بالنسبة للآخرين،** مع اصرار "لنكولن" على تنفيذ قراره، كشرط يستلزم تطبيق الحماية القانونية للحريات في المجتمع المدني - السياسي، اندلعت الحرب الأهلية (1861-1865)، حيث عدت أول صدع يصيب العقد الاجتماعي الأمريكي، ويهدد كيان الدولة ووجودها واستقرارها، وبالرغم من تنفيذ القرار "تحرير العبيد"، ظلت قوانين الحكومة الفيدرالية غير قادرة على حماية الحرية وتعزيز وجودها الديمقراطي، لأن الحرب لم تهدد الوحدة الوطنية وحسب، بل أحدثت شرخ على مستوى البناء الفكري لمفهوم الديمقراطية، لاسيما عند العبيد الذين تحرروا لكن دون مساواة أو عدالة، بسبب عجز الحماية القانونية في القضاء على التفكير العرقي وثقافة التمييز العنصري، التي شهدت اتساع أكبر وبشكل مخيف بعد الحرب الأهلية.¹

انطلاقاً من واقع الأحداث بعد الحرب الأهلية وأهم نتائجها، تتضح الصورة الحقيقية لطبيعة الممارسة السياسية، التي تميزت بالعنصرية والتطرف "العرق الأبيض" كما وضحنا سابقاً، والذي وضع يده بقبضة من حديد ولعقود طويلة على إدارة وتنظيم شؤون البلاد، الأمر الذي انعكس سلباً على حركة تطور الديمقراطية والحرية، خالفاً بذلك فجوة كبيرة بين الحرية كمطلب إنساني طبيعي وبين أساليب تطبيقها، بالتالي آن الأوان من منظور براغماتي إلى

* عرفت الولايات المتحدة الأمريكية جماعات أجنبية من ثقافات مغايرة للثقافة الأنجلوساكسونية، وهي تنتمي إلى أعراق غير العرق الأوروبي الأبيض، تميزت تاريخياً بمعناها "من الظالم والقمح"، مشكلة جماعات أصلية شاركت في تأسيس الولايات المتحدة الأمريكية منذ البداية، وكانت تقطنها قبل الهجرة الأوروبية وهم أربع فرق، السكان الأصليون (الهنود الحمر)، الأفارقة والمكسيكان، الآسيويون "اليابانيون والصينيون".

وقد ارتبط النزاع الداخلي في أمريكا حول طبيعة العلاقات العرقية فيها، مع الأوروبيون "الببيض" لدرجة خوف هؤلاء من تزايد أعداد غير البيض ذوي الثقافات المغايرة في أمريكا إلى اليوم، بنظر: هاشم مازن موفق، أمريكا بلد المتناقضات، مرجع سابق، ص 131-132.

** هذا الأمر يكشف عن الوجه الآخر للديمقراطية في أمريكا، والذي خلف أزمة حقيقية أبانت عن مدى التناقض الموجود في السياسة الأمريكية، لتمدد أزمة إلى الفترة الراهنة وهو الأمر الذي سيتم مناقشته لاحقاً في الفصول القادمة من البحث.

¹ سلمان شاكر رنا مولود، تطور مفهوم الحرية في الفكر الأمريكي المعاصر، مجلة قضايا سياسية، العدد 59، كانون الأول، العراق، 2019، ص 14.

سد تلك الفجوة، والعمل على تحديد وإعادة بناء المنظومة السياسية بتحقيق التوازن والتجانس خاصة على مستوى الاندماج الكامل بين أفراد المجتمع الأمريكي، والخروج من دائرة التخوم إلى الانفتاح والتطور.

فمع استمرار أزمة انتهاك الحريات في الولايات المتحدة، لما بعد الحرب الأهلية بصورة وأساليب مختلفة، جسدتها قوة الضغط الفاعلة والمؤثرة للنخبة الأمريكية في وجه كل من يخالفها، ليس فقط في اللون أو الجنس أو العرق بل حتى مستوى الفكر متطاولين بذلك على الدستور والديمقراطية بحجة أنهم يمثلون العرق الأكثر تفوقا "البقاء للأقوى" ما زاد الطين بلة بإدخال أمريكا في ازدواجية خطيرة وبقيائها تحت رحمة الإنغلاق الفكري، هذا ما جاءت براغماتية جون ديوي تحذر من نتائج هذا الإنغلاق المبرمج لحماية التقاليد بضرورة العمل على تهيئة الناس لاستيعاب مبادئ الديمقراطية الحقبة وقيم الحرية مثل العدالة والمساواة والاحترام قبل أن تصبح الديمقراطية آلية لتبرير حالات التعسف وممارسة السلطة الجائرة.

لما كان فعل البراغماتية الاتجاه نحو التجديد والإصلاح، انتقد جون ديوي طبيعة الطموح الأمريكي الذي أثرت عليه ثقافة الانعتاق العرقي، بمحاولة بلوغ أفق الديمقراطية التي ظلت ضيقة مع الأسف بسبب تضيقها لحدود الممارسة الديمقراطية ووضع حدود معينة للمساواة والعدالة باسم الطبقة الاجتماعية الأكثر تفوقا، في حين ربط ديوي الطموح بأبعاد إنسانية، تسمح للديمقراطية أن تتحول لأداة فاعلة ومنفعلة، تؤثر بالقدر الكافي في حصد نتائجها واقعيًا وبالتالي التجديد من المساواة والعدالة، أو التجديد من طرق التمتع بها بالقدر الذي يشمل الجميع، بفتح باب للتأسيس القيمي والأخلاقي، حتى يتسنى للإنسان وضع قيمة مضاعفة للقيم الموجودة، ويساهم في إثراء منظومة القيم العامة والإيجابية والفاعلة كقواعد للحياة المشتركة بين الناس على اختلاف أعراقهم، وهنا ستعم الفائدة (نزعة براغماتية) وتتطور الأمة الأمريكية من أجل الإرتقاء بكيونة الإنسان بصرف النظر عن لونه أو انتمائه أو جنسه.

هي الحقيقة التي أدركها جون ديوي، وحاول الوقوف عند مظاهرها محددًا الأدوات اللازمة لاستدراك مثل هذا الوضع، خاصة وأن هيمنة الثقافة الاجتماعية وموروثها المنغلق على طبيعة النظام الديمقراطي الليبرالي، حالت دون ممارسته بالشكل المطلوب، ما أدى إلى إضعاف قدراته، وتعطيل مسار تطوره، ولعل أهم أدوات الاستدراك من منظور جون ديوي التخلص من الموروث العقيم ومغالاته في تكريس ثقافة التمييز العنصري لكل أشكاله كما وضحنا سابقا علما أن مسار الديمقراطية في أمريكا طويل متشعب تفاعلت فيه عدة روافد من تراث مختلف مثل التراث اليوناني، والتراث الإنجليزي، في اعتماده سياسة الهرم الطبقي التي يتم بموجبها تقسيم المجتمع من الأعلى إلى الأدنى، وفقا لهذا يتم

توزيع وتحديد شكل الحريات وطبيعة العدالة والمساواة، هذه الروافد والمؤثرات التي خيمت على العقل الأوروبي ومن بعده العقل الأمريكي، كأوهام وجب التخلص منها والعمل على إعادة بنائه (بالشكل الصحيح الذي يضمن التمييز والتطور في كنف الديمقراطية).¹

هو البناء أو إعادة البناء، الذي يتطلب إقحام المنهج الأداتي بمعناه البراغماتي وذلك من خلال فلسفة فكرية وتربوية، من شأنها إصلاح منظومة العمل الديمقراطي الشبه معطلة بعد الحرب الأهلية -وما خلفته من انغلاق فكري جسيم- ذلك أن الحل يتطلب جرأة فلسفية بنظرة عميقة حددها جون ديوي في تجربة التربية، التربية ودورها في صناعة الشخصية الديمقراطية للفرد الأمريكي وتحديد ميوله وأهدافه ضمن علاقاته الإنسانية والاجتماعية، خاصة وأن التربية على مستوى أدائها الاجتماعي والإنساني، لطالما اهتمت بنمو الفرد الشامل والمتكامل الذي يجعله أكثر انسجاماً مع نفسه داخل المجتمع بكل متطلباته وأهدافه، الأمر الذي أكدده جون ديوي في سعيه لإنشاء منظومة تربوية ديمقراطية تتكامل فيها صورة المجتمع الأمريكي الديمقراطي المتجانس والقائم على التفاؤل مؤسساً لقيمة الإنسان واحترام حريته في الرأي والفكر والدين،² ليس الغريب على ديوي وفلسفته الأدائية التي أخذت فكرة عن بيرس وعن البراغماتية فكرة "العمل" بعيداً عن النفعية الذاتية، باتجاه الحقيقة من منطلق "الكليات الموحدة" أن يؤسس لفكر متجانس يؤمن بالتعددية التي تنتهي عنده مع كليات تؤسس الفكرة "الإيمان المشترك" من باب التجانس والتناغم الاجتماعي الثقافي والديني، فعلى حد تعبيره في هذا المقام قائلاً: "نحن نعيش الآن أجزاء إنسانية تمتد جذورها إلى الماضي السحيق، وهي إنسانية قد تفاعلت مع الطبيعة... وفي هذا تقوم جميع العناصر لإيمان ديني لن يقتصر على فرقة أو طبق أو جنس، ويبقى الآن أن ينتقل هذا الإيمان المشترك من السر إلى العلن، ويتخذ سبيله إلى التحقيق"،³ بما أن الخلاف الديني شكل على الدوام عائقاً أمام انتشار الديمقراطيات وما زال إلى اليوم، نجد جون ديوي بحكمته المعروفة يتقصى مواطن النقص والخلل الديمقراطي في هذه النقطة تحديداً لما لها من أثر بليغ، مؤكداً على ضرورة الإيمان المشترك كبديل للتعايش والتجانس.

تبين لنا أن براغماتية جون ديوي الاجتماعية بأبعدها الإنسانية، على غرار باقي الفلاسفة البراغماتيين قد أثبتت قدرتها كفلسفة علمية، إستوعبت جميع المتغيرات الاجتماعية السياسية باتجاه التعدد والتنوع، والنسبية، الذي

¹ سلمان شاكر، تطور مفهوم الحرية في الفكر الأمريكي المعاصر، مرجع سابق، ص 18.

² Dewey John, Democracy and Education, press simon schuster ,paris, 1997, p 26.

³ سالم نظمي محمد عزيز، دراسات ومذاهب، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، (د.ط)، (د.ت)، ص 485.

يمثل قاعدة البناء الديمقراطي المتجانس في تكوين الفكر الفردي والجماعي للعقل الأمريكي منذ تأسيس الدولة، ولعل سبيله الأنجع في ذلك هو التربية والتعليم بعيدا، كما سلف الذكر عن سياسيات التفكير المنغلق وثقافتها المتعددة، فالإصلاح التربوي عند ديوي أقوى وأبلغ أثرا من الإصلاح السياسي الاجتماعي، هذا وتحتل مسألة إعادة البناء التربوي حيزا مهما في خطابه الفلسفي التجديدي الذي يسعى إلى تفكيك أساسيات الفكر الفلسفي المعطل، والعمل على تجديد الفكر والسلوك وخلق أجيال جديدة تؤمن بالاختلاف وتؤسس لثقافة العيش المشترك.

رابعا المنفعة وجدلية الفرد والجماعة:

لماذا المنفعة وجدلية الفرد والجماعة هو السؤال الذي تتجلى الإجابة عنه كأساس مرجعي في سجل الممارسات السياسية بأبعاده المختلفة، فكما نعلم أن مسار الديمقراطية لطالما ارتبط بجدلية العلاقة بين الفرد والجماعة، حيث كان لهذه الجدلية الأثر الواضح في تطوير هذا المسار المعلق عن مطالبه منذ البداية، ما ساهم في تكوين الجماعات السياسية نتيجة لصراعات ترجمت التفاعل الموجود بين الفرد والجماعة، حيث ارتبط الحلم الديمقراطي على الدوام بحقوق الفرد المعبر عنها جماعيا، فالفردية إذا عصب البناء الديمقراطي في توجيهه نحو الجماعة، ليكون الصراع الحتمي ملاذا لتحقيق إرادة الفرد الحرة في اكتمالها بمجموع الإدارات الحرة المشكلة منها.

فمفهوم الديمقراطية يبقى محدود في دولة تصدر فيها إرادة الأفراد هو الأمر الذي لم نجده في أمريكا، بتجمعاتها المعبرة عن إرادة الأفراد، بالمعنى الذي يفرض المصلحة العامة، بنوع من الخصوصية الفلسفية أين شكلت البراغماتية بطبيعتها بعدا كونيا منفتحا على كل المجالات والقيم الإنسانية وبخصوصية ثقافية تخلق التميز وتعطي الحق في الاختلاف البناء من جهة، كما سقي الأمل في استثمار الاختلاف الفردي للنهوض بالجماعات من جهة ثانية، بالتالي الحد من القوميات والخصوصيات المنغلقة سواء كانت ثقافية أو دينية هنا فقط يمكن للصراع أن يحقق بعدا إيجابيا لا بد منه.

خاصة وأن الطموح الغالب على البشر هو بتحصيل السعادة والمكانة الرفيعة، وفقا لما يحمل النجاح والاستمرارية، من أجل تقبل الأعباء وتحمل المسؤولية، ومحاولة التكيف قدر الإمكان في مواجهة الصعوبات ومشاكل الحياة، هو إذن الطموح الذي أدركته البراغماتية فلسفيا ومنهجيا، حيث كيفت الصراع بأدوات النجاعة والعمل والمنفعة، واضعة بذلك أقدامها على مساحات واسعة منه (الطموح)، فإيمان البراغماتية بإيجابية العمل وقيمه الفورية، جعلها تتحرى مواطن القوة من أجل بلوغ السعادة، بناء على شعار كلما كانت النتائج الحاصلة من العمل تقود

لأكبر منفعة، كلما أثبتت نجاحتها، وبالنظر إلى خصوصية الفرد والجماعة، إذا ما تعلق الأمر بالمنفعة، يمكننا التساؤل عن مصير الديمقراطية أو بالأحرى عن إمكانية تحصل المنفعة الديمقراطية بين جدلية الفرد والجماعة، وعليه هل يمكن تحقيق المنفعة الجماعية مع كل ما تطرحه الفردية من خصوصية خاصة؟ إذا ما تعلق الأمر بالديمقراطية كنظام يحث على مصلحة الجماعة؟،

للمديمقراطية فضائل ونقائص ولعل ما يجعل فضائلها أوفر وزنا من نقائصها هو قيمتها النفعية المرتبطة بمصلحة الجماعة وما يمكن تحقيقه من فوائد للمجتمع مع مراعاة الجوانب السلبية، وتجنب النقص والضرر الحاصل من جراء المطالبة بالحقوق باسم الديمقراطية، بالتالي فإن القيمة النفعية أو المنفعة الحقة للديمقراطية لها عدة شروط حيث يمكن تصنيفها إلى نوعين مباشرة وغير مباشرة، أهمها تكون على رأي الفلاسفة المسلمين نفعية مهمتها "جلب المنافع ودرء المضار" عن الأمة، في اشتراك جماعي يحقق المصلحة العامة، لكي نحافظ على هذه القيمة يشترط عدم احتكار الأفراد أو مجموعة الأفراد لها دون مشاركتهم فيها لفئات من المجتمع، كما يرتبط هذا الشرط كذلك بالفاعلية النفعية، حيث تكون مشاركتهم فاعلة وليست مجرد صورة شكلية، فلو نظرنا إلى طبيعة هذه الشروط والغاية منها لوجدنا أنها نفس شروط العمل البراغماتي وبالتالي كلما كانت الديمقراطية نفعية على الطريقة البراغماتية كلما استطاعت أن تحقق النجاح والاستمرارية والمرتبطان باستمرارية الأمة وتطورها (في حين يقتصر الأمر مع الأسف على الأمة الأمريكية)، بينما المنفعة التي يطلبها الإسلام تخص جميع بني البشر دون استثناء.

إضافة إلى هذا نجد جون ديوي يؤكد على ضرورة إقحام الديمقراطية في الحياة وتوطينها كثقافة وهو ما يؤكد عبد الله شريط الذي اعتبر أنه من شروط نجاح الديمقراطية في جعلها مدرسة لجميع أفراد الأمة، أي أن تؤدي الديمقراطية وظيفة التربية في المجتمع، فيتعامل الكل بمقتضى قواعدها بعضهم نحو بعض، أين تصبح الديمقراطية أشبه بالجو الذي يتنفسه الجميع ويقوى به على الحياة بحسب كفاءاته وقدراته هنا تتأكد قيمة المنفعة الديمقراطية التي غالبا ما سترتبط بالعمل لأجل تحقيق المصالح العامة، فالديمقراطية إذن هي "أسلوب" من الحياة والتعامل في الفكر وفي العمل، كما أنها "السلوك" يتعامل به كل فرد مع الآخر في المجتمع المحكوم بسلطة القانون، وفي جميع المجالات وليس فقط بين الحاكم والمحكوم، حتى القانون هو الآخر يأخذ بعدا نفعيا إذا ما ارتبط بالإتفاق دون أن يرفض، بعبارة أخرى

يخضع له الجميع لأنهم أقروه جميعا وفرضوه على أنفسهم على رأي دوركايم،* هنا يكمل الفرق بين خضوع الفرد للجماعة القبلية، وخضوع الفرد لقوانين المجتمع الديمقراطي.¹

ذلك لأن المغزى وراء الديمقراطية النفعية هو فيما تحققه، وفي طبيعة المناخ الذي تفرزه أكثر مما تتبناه كأسلوب وممارسة سياسة، فهي تفعل ولا تنفعل ومنفعتها عامة عكس النفعية كمذهب ذو نزوع فردي، هنا يجب أن نتوقف عند كل من جون ديوي وبيرس اللذان ربطا نجاح النتائج ومنفعتهما بالحق أو الصدق المرهونان بالمجتمع بمعنى مدى اقتران المنافع بنتائجها بالجميع، الجدير بالذكر على رأي زكي نجيب محمود أن النجاح من منظورها بيرس وديوي هو النجاح بالنسبة لمجموعة الأفراد، وبالتالي لا يوجد اختلاف بين قيمة نتائج العلماء ونتائج مجموع الأفراد في المجتمع، مادام الكل يعمل لأجل الصالح العام، الأمر الذي يؤكد لنا نجاح فكرة المجتمع المعلمي في أمريكا وما خلفته من تعاون بين الأفراد لتحقيق المنفعة، وبالرغم من محدودية هذه النظرة عند بعض الفلاسفة البراغماتيين فمثلا جيمس عكس ديوي وبيرس أكد على نجاح النتائج المرهون بالفرد الواحد لكنه أبقى على المصلحة العامة، حيث كان يفصل ارتباط رضى الفرد ومنفعته برضى الناس جميعا.²

باعتبار أن قيمة الديمقراطية كحقيقة واقعية يجب أن تستجيب للمصلحة العامة، لأنها باختصار حكم الشعب في مرعاته لضروريات الضبط بشروط وقواعد غايته الأولى والأخيرة تحقيق النفع، فغالبا ما ترتبط الفكرة الديمقراطية وتقوم على مذهب المنفعة العامة Utilitarianism خاصة في الصياغة التي قدمها الفيلسوف الانجليزي جون ستوارت ميل (1806-1873) J.S.Mill حين عرف المنفعة في قوله: "الأفعال هي خير بقدر ما تنزع إلى أن تعزز السعادة، وهي شر بقدر ما أن تنزع إلى الشقاء"، وبالتالي يجب أن ترتفع المنافع من مستواها الفردي إلى المستوى الجماعي، حيث أن الشخص في تقديره النتائج ومدى مشروعيتها أخلاقيا، عليه بالالتزام الخلقي نحو الجماعة، فتأثير النتائج لا بد أن يتجه نحو الجميع، وتعد فكرة المساواة بين الأفراد من أهم مبادئ مذهب المنفعة

* (Emile Durkhém) (1858-1917)، فيلسوف وعالم اجتماع فرنسي، كما يعتبر من مؤسسي علم الاجتماع الحديث، أين استطاع أن يجمع

بين النظرية والتجريب من أهم مؤلفاته قواعد المنهج السوسيولوجي (1895)، ويعد دوركايم أهم رواد مدرسة علم الاجتماع الحديث.

¹ شريط عبد الله، الديمقراطية بين الحرية والتحرر، مجلة دراسات فلسفية، العدد (1)، الجزائر، 1996، ص 25-26.

² محمود زكي نجيب، حياة الفكر في العالم الجديد، مرجع سابق، ص 122.

كرؤية أخلاقية إنسانية تقدمية، والاعتبار الأول والأخير يكمن في تحقيق أكبر قدر من السعادة لأكثر قدر من الناس، ما يعكس الصورة الديمقراطية الحية وراء مفهوم المنفعة العامة.¹

من الواضح أن قيمة النتائج النفعية تكمن في ديمقراطيتها، لذلك نجد الفيلسوف الإنجليزي كارل بوبر Karl (1902-1994) Peper في توجهه العلمي في الفكر السياسي، يصف مذهب المنفعة بالسلب Négative Utilisation، وبطريقته العكسية المعروفة بشعار "أقل قدر من المنافع للجميع"، يربط الديمقراطية بالمنفعة في توجهه براغماتي واضح، ذلك من خلال التركيز على المشكلات والبحث العاجل لها، حتى وإن كان إسعاد الناس أمر صعب فإن التقصي وسائل التقليل من معاناته وشقائهم ليس بالمستحيل أو الصعب، أراد بوبر السعي إلى فرض نظرية سياسة عملية، أخلاقية عملاً بالمبدأ الإسلامي (دفع الضرر مقدم على جلب المنفعة)، مما ينعكس على إعادة صياغة مفهوم المنفعة وتوظيفها براغماتياً وأخلاقياً، إضافة إلى إعادة البناء والتغيير المرهون بالمصلحة العامة، المتماشية برغبة واضحة من بوبر في إعادة تشكيل المؤسسات، نفس الرغبة التي عبرت عنها البراغماتية عبر تاريخ أمريكا الطويل سواء في تعديل الدستور أو في إصلاحات التي قدّمها جون ديوي.²

بناءً على اعتبارات سابقة يمكننا التأكيد على الارتباط الواضح بين الديمقراطية والمنفعة العامة كمذهب أخلاقي، حتى وإن تفاوتت وجهات النظر حول هذا المذهب* وعلاقته بالديمقراطية، أو على الأقل يبقى هذا هو المطلوب لاكتمال الصورة الحقة للديمقراطية كشكل سياسي ليس غاية في ذاته، وإنما في كونه الذريعة التي يستعان بها على تحقيق الغايات الضاربة في أغوار العلاقات البشرية، وبعدها العميق حتى يتسنى الارتقاء بالشخصية الإنسانية ارتقاء (فردى جماعي) كون من شأنه خلق التجانس كأهم مطلب الديمقراطية.

ما يؤكد قول جون ديوي "أن حق الاقتراع العام والانتخابات المتكررة ومسؤولية أصحاب السلطة السياسية أمام الناخبين، ما هي إلا وسائل قد تثبت نفعها في تجسيم الديمقراطية كطريقة إنسانية حقة للعيش، إنها وسائل وليست غايات ويتعين الحكم عليها على أساس قدرتها على تحقيق غاياتها، ونحن إذا وضعنا الوسائل موضع الغايات

1 عادل مصطفى، فقه الديمقراطية، دار النداوي للنشر والتوزيع، مؤسسة سي أي سي، مصر، (دط)، 2017، ص12.

2 عادل مصطفى، فقه الديمقراطية، مرجع سابق، ص13-14.

* مثلاً نجد الفيلسوف الديمقراطي الليبرالي جون ستيوارت ميل يداع عن الحرية والعدالة المساواة، والديمقراطية لكن عندما يتحدث عن المستعمرات والشعوب الشرقية يتحدث بسلبية واضحة يختصر فيها الصراع القائم بين الجبهتين جبهة الشرق والغرب لتوضيح أكثر. ينظر: جون ستيوارت ميل، الحكومات البرلمانية، تر: إميل الغوري، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، دار البقطة العربية، دمشق (سوريا)، (دط)، 2017، ص49.

التي تخدمها هذه الوسائل فستكون فعلتنا ضربا من الوثنية وعبادة الأصنام، تستند هذه الأشكال السياسية الديمقراطية إلى فكرة أنه ليس هناك فرد بلغ من الحكمة أن يعرف للآخرين مصالحهم، ووسائل سعادتهم وخيرهم أكثر منه، وأن تفرضها عليهم بغير رضاهم فكل فرد يتأثر في فعله ومتعته لحالته المترتبة على النظام السياسي الذي يعيش في ظله ومن ثم فإن له حقا في تحديد هذا النظام"¹، ما أرادته ديوي ديمقراطية يستجيب نفعها بإرادة العامة لتسخير الوسائل اللازمة بدل من التثبيت لشرنقة الغايات التي غالبا ما تختلف من فرد إلى آخر.

هنا نعود بحسب رأي جون ديوي إلى طبيعة الإنسان الفردية، التي يتمتع من خلالها بحس عالي من أجل بلوغ متعته، وبالتالي لابد من توفر الوسائل التي من شأنها خلق جو من الرضا والتقبل لدى الأفراد، ولعل الديمقراطية هي أفضل نظام يمكنه ذلك عبر ما يوفره من أدوار فاعلة لحرية الاختيار والتناوب على السلطة كأساسيات للنظام الديمقراطي فالشكل المناسب من كل نظام تحقيق غايات أرادها المجتمع وليس غاياته هو في حد ذاته.

إذا الحكمة في اختيار الديمقراطية أمر طبيعي في الإنسان الذي يميل إلى خيره ويتجنب شره، نفس مبدأ سقراط في تبنيه لبعض الأفكار الديمقراطية أين اعتبر أشكال الحكم السياسي كوسائل لأجل تحقيق الخير الفردي والخير العام، كما أكد على دور المصلحة الفردية الجماعي، حيث تتجه المصالح الفردية في اتفاق مع مصلحة الجماعة ما ترتب عنه نقد مبدأ المنفعة الفردية المعمول به عند السوفسطائيين، هنا نلمس نوع من العدالة المثالية أو الديمقراطية الحقبة الذي تستدعي الحكمة في العمل والعلم، فسقراط يرفض الديمقراطية التي يستند فيها الحكم لأشخاص غير مؤهلين، ونجاح الديمقراطية ليس في شكل الحكم أو المؤسسات السياسية، وإنما في تطبيقها الأخلاقي وسعيها الدائم نحو تحقيق العدالة وبالتالي تحقيق السعادة (نظرة أخلاقية).²

مما سبق يتبين لنا مدى التفاعل الموجود بين البراغماتية والديمقراطية في جدل واضح يبرز حقيقة التأثير والتأثر بينهما، كفلسفة كنظام ارتبطا بأمريكا أكثر من غيرها، وبأصالة عبرت عن ثقافة وتميز شعبها عبر تاريخها المتشعب والفياض بروح الديمقراطية والبراغماتية، كيف لا وأن هذه الأخيرة كمشروع فلسفي أمريكي استشرافي هدفه تحقيق قيم الديمقراطية في الواقع المعاش، لطالما قدم عبر مطارحات فلاسفته أسس ومقومات العمل الديمقراطي بالرغم من جملة

¹ عادل مصطفى، فقه الديمقراطية، مرجع سابق، ص15.

² عبد المعطي محمد، السياسة أصولها وتطورها في الفكر الغربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية (مصر)، (د.ط)، 1983، ص43.

تناقضاته المشحونة بجدلية الأمريكي والآخر، لكن هذا لا ينقص من طبيعتها الديمقراطية كفلسفة تعج بثقافة المجتمع الأمريكي وبمفاهيمه الأصلية ومضامينه الاجتماعية والمعرفية المقدسة للديمقراطية والتي يعتبر العمل والعلم من أهمها. بمنطق الانتقال من الثابت إلى المتغير ومن منطلق عمل يجمع بين النشاط العقلي والعمل البدني في تناغم فعال للخبرات الشخصية والذي يشمل كل دروب الفكر، عبّدت البراغماتية طريقها نحو الديمقراطية، فهي باختصار فلسفة الديمقراطية السياسية بأبعادها المختلفة، والمعبر عنها في مجال التفكير النظري الذي ستتضح صورته في فصول قادمة من هذا البحث، بنموذجه جون ديوي أحد أهم منظري الطرح البراغماتي الديمقراطي في أمريكا.

الفصل الثاني

الديمقراطية والثقافة من منظور جون ديوي:

"نحو رؤية براغماتية تحليلية"

المبحث الأول: الديمقراطية ثقافة أمريكية.

أولاً: في معنى الثقافة الديمقراطية.

ثانياً: التأصيل لثقافة ديمقراطية: الديمقراطية عنواناً لأمريكا بقلم دوتوكفيل.

المبحث الثاني: من الحرية إلى الثقافة نحو ترسيخ قيم الديمقراطية عند ديوي.

أولاً: المرجعية الثقافية والديمقراطية: جون ديوي على خطى الآباء المؤسسين.

ثانياً: الثقافة والحرية عند ديوي.

ثالثاً: تجديد الحرية بين ثقافة الإنغلاق والإنفتاح.

المبحث الأول: الديمقراطية ثقافة أمريكية:

يثير موضوع الثقافة * اهتمام العديد من المفكرين، في زمن تتجاذب فيه قوى الصراع من أجل البقاء والاستمرارية هنا تكمن وظيفة الثقافة في صياغة الأسئلة المحفزة على البناء والتجديد، فيما تقدمه من أدوار رئيسية متعددة الجوانب نظرية وتطبيقية بعضها يرتبط بالماضي والتاريخ والتنظير في مجال العلاقات البشرية لمجتمع خاص وكثير منها يتصل بالحاضر في شكل معتقدات وغايات وممارسات، يحددها سلوك الأفراد في مجتمع ما، مما يتيح فرصا أكبر للتنوع والتميز فلا يمكن أن نفهم خصوصية مجتمع معين بمعزل عن ثقافته التي تحدد طبيعته بالعمق الكافي، وبصورة تمكن من إجلاء أهم مميزاته كثقافة شعب في محيط وفضاء اجتماعي محدد.

* تحيل كلمة ثقافة إلى تعدد الدلالات والمعاني، فهي كمفهوم واسع يصعب تحديده وإن أمكن ذلك في تحديد مظاهره.

الثقافة culture: تعني لغة كما ورد في لسان العرب لابن منظور: بمعنى ثقف الفعل الثلاثي فقال: ثقف الشيء ثقفا بمعنى حذقه، والرجل الحاذق هو الفاهم...، وثقّف الرجل ثقافة أي صار حاذقا خفيفا. بنظر لسان العرب لابن منظور، أبو الفضل جمال الدين لبن منظور، معجم لسان العرب، (مج.3)، دار صادر، بيروت (لبنان)، (د.ط)، (د.ت)، ص 346.

كما تشير لفظه الثقافة والمتقفة من المصدر ثقف بالضم صار حاذقا خفيفا فطنا...، وثقافة مثاقفة، وثقفه بمعنى غلبه في الحذاقة والنباهة، وإدراك الشيء والقدرة على فعله: الزبيدي مُجَدِّ مرتضى بن مُجَدِّ الحسيني، مجمع تاج العروس من جواهر القاموس (ج.23)، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، (ط1)، 2007، ص 35.

هذا وقد لقوله تعالى: "واقتلوهم حيث ثقفتهم" الآية 191 سورة البقرة. فالثقافة إذا بدلالته اللغوية تعني الحذاقة الفطنة والقدرة على الفهم على الفهم والتطبيق.

أما اصطلاحا: فهي تجمع من التربية والتعليم والتثقيف، الميرز للسلوك الإنساني، كما تعني كذلك على حد تعبير سعيد علوش: "خير يجمع ويحافظ عليه وتتناقله المجتمعات الإنسانية، وتدرس في تضمنها الأيديولوجي كحالة للتواصل، تعبر عن درجة عالية من التقدم السيمولوجي": علوش سعيد، معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة، الكتاب اللبناني، بيروت (لبنان)، (ط1)، 1985، ص 57.

عموما تعبر الثقافة عن حالة التطور أو نتيجة لهذه الحالة، التي تعكس سلوكيات الإنسان كحصيله لممارسته اليومية باعتباره عضو في المجتمع، من خلال تفاعله العقلي الواعي، كما ترتبط الثقافة حسب رأي داود سعيد وغيره من المفكرين ككل مركب، تنقله لنا عبارات تدل على الانتماء إلى مكان ما، أو مجتمع ما، مع تأكيده على اتساع فكرة الثقافة ذات الدلالة السياسية والتاريخية والاجتماعية: سعيد إدوارد، العالم والنص والناقد، تر: عبد الكريم محفوظ، اتحاد كتاب العرب، دمشق (سوريا)، (د.ط)، 2000، ص 13، ولعل اقرب تعريف يمكننا من فهم البعد الثقافي الديمقراطي، فيما أورده هومي بابا في كتابه "موقع الثقافة" حينما ربط الثقافة بالممارسة المعبر للبقاء: "ممارسة للبقاء وإضافة مقلقة، ومولدة للاضطراب بين الفن والسياسة، والماضي والحاضر، والعام والخاص بقدر ما تشكل كينونتها المتألفة لحظة لذة أو تنوير أو تحديد": بابا هومي، موقع الثقافة، تر: نادر أديب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء (المغرب)، (ط1)، 2006، ص 298.

لا يمكننا ونحن نتحدث عن مفهوم الثقافة إقصاء مالك بن نبي (1905-1937) Malek Bennabi، المفكر الجزائري والذي قدم للبحث الثقافي أبعاد اجتماعية، إنسانية، تحدد معايير الوعي والتحرر والنقد، حيث ربط الثقافة بالتنمية باعتبارها "علاقة تربط سلوك الفرد بأسلوب الحياة في الوسط الذي ولد فيه، فهي تمثل الإرث المشترك المبني على الوعي الجماعي داخل أفراد المجتمع، كما ينبغي أن تؤدي الثقافة وظيفة النقد والتقدم والتطور كآلية للهيمنة لها قدرة على التغيير والتطوير، باعتبارها فعالية تفرز عناصرها المشكلة لها، حتى تؤدي دورا تكوينيا داخل الثقافة نفسها، كونها الحضان "المنبع"، الذي يحمي كينونة المجتمعات ويحدد تميزها. كما هو الحال في أمريكا من خلال ثقافة الديمقراطية.

إن الديمقراطية باعتبارها الفضاء الأنسب للخلق والإبداع والنجاح، تعمل على منح دعامة المكون الثقافي وتحويله إلى قوة دافعة، كما أن الثقافة هي الأخرى تهتم بالتنمية والتطور، فالمستوى الثقافي انعكاس على تطور باقي المستويات الاجتماعية، الاقتصادية...، مما يساعد على رفع التحدي، فالعلاقة بين الأفراد وسعيهم الخيبي نحو البناء والتجديد، ذلك لأن الهدف من النظام الديمقراطي يتحدد ويتحقق في ظل مستوى ثقافي متطور بالبحث في شروط التفاعل المناسب لذلك، خاصة وأن الديمقراطية تعبر عن فعل سياسي ثقافي اجتماعي، يعمل على إدراك إمكانات قيام المجتمعات والأمم، ففي النهاية هذا النظام يجب أن يرتبط بالحياة في شكل إستراتيجية عمل-بصورة سياسية-تستهدف تكامل عميق بين مقومات المجتمع وثقافته، في إطار مقارعة الظروف الراهنة من أجل تخطي معضلات الحياة والإنحسار الذي قد تعاني منه الشعوب.

فلا يمكن الحديث عن الديمقراطية بعيدا عن ثقافة الديمقراطية التي تحدد قيمة فهم تصورنا للديمقراطية بالشكل المطلوب، ومواءمته ومجريات العصر، ذلك أن كل نجاح ديمقراطي لا يمكن تصور تكامله، بعيدا عن تأصيله كثقافة مجتمع أو كفلسفة ديمقراطية ثقافية، تجمع بين النظر والعمل في تأطير واضح يعمل على تحليل علاقة الديمقراطية بالثقافة والمرتبطة بالازدهار والنجاح وأولوية سعادة الإنسان، وفقا لم يحدد مستواه الثقافي الذي يجمع بين قيم الديمقراطية، ونقل خصوصيته الثقافية كسلوك داخل مجتمعه الذي ينتمي إليه، هو ما يؤسس لفكره الثقافي الديمقراطي كأهم مكتسب يحدد توازن المجتمعات.

بين الحاجة الطبيعية "الاستقرار" والطموح الاجتماعي الثقافي والسياسي، صنعت الولايات المتحدة الأمريكية الفرق، كأهم نموذج للديمقراطية في العالم، أين تكتمل صورة المجتمع وثقافته مع دور نظمه ومسلمات فلسفته نحو صناعة المواطنة كشعور بجمع الفرد بالجماعة، بالروابط والمصالح المتبادلة والمشاركة.

بالنظر إلى تاريخ الديمقراطية في أمريكا باعتبارها جزء من هوية الشعب وخصوصيته الثقافية والاجتماعية كمرتكز للأمة والمجتمع، والمعبر عنها بالكينونة الأمريكية نلاحظ مدى عمق التفاعل الموجود بين الثقافة والديمقراطية في هذا البلد، من منظور العمل على تعزيز قيم المواطنة، والمساهمة في خلق ثقافة سياسية ديمقراطية تسمح بدمج الديمقراطية في سلوك وثقافة الأفراد، فالمواطن يبقى في حاجة دائمة للحاضن الديمقراطي، إلى جانب حاجته للعامل الثقافي "رمز الهوية"، مما يورث فيه سلوكا محفزا وبوعي أكبر نحو الديمقراطية ضمن مشاركة فعالة تكسبه القدرة على صناعة القرار، فالثقافة الديمقراطية إذا أهم مكتسب للمجتمعات الديمقراطية الذي مثلت الولايات المتحدة الأمريكية

أهم نماذجه في العالم، محددة بذلك مصير الدولة وثقافة الأمة والمجتمع الملتحمة مع مصير الديمقراطية في هذا البلد بشعار الديمقراطية ثقافة أمريكية، فما مدى مصداقية هذا الشعار؟ وما أهم مظاهر ثقافة الديمقراطية في أمريكا أمة ومجتمعا؟.

أولاً: في معنى الثقافة الديمقراطية:

الثقافة مفهوم واسع ذو دلالات وأبعاد أوسع، كما له امتدادات تشمل جميع المجالات خاصة فيما يتعلق بتنمية المجتمعات، وقدرة الفرد كمواطن على خلق آليات وأفق تلك التنمية، داخل النظام الديمقراطي الكافل للحريات والضامن للمواطنة، باعتباره نظام سياسي اجتماعي وثقافي، ولعل التداخل الموجود حالياً بين الثقافة والسياسة والثقافة يطرح الكثير من مبررات التحليل من أجل إدراك العلاقة بين الديمقراطية والثقافة وهو إدراك يتطلب التركيز على مدى التداخل الوظيفي الاجتماعي بينهما، على اعتبار أن استخدام مفهوم الثقافة السياسية يحدد البعد الاجتماعي السياسي والثقافي، المكون لبنية المجتمعات الثقافية في المرحلة المعاصرة، ذلك لأن كل نظام سياسي يتحدد وفقاً لمنظومة ونسق قيم يعبر عنها بالثقافة، بحيث لا يمكن تحديد تلك العلاقة خارج منظومة نسق القيم، فمفهوم الثقافة السياسية إذاً شديد الارتباط بالطابع القومي.¹

كما يؤدي مؤشر الثقافة السياسية* وظيفة المراقبة والتطلع المرتبطة بالتقدم والتطور كمنفعة أولى، باعتبار أن الثقافة عبر عن التوجيه المطلوب من السياسة، فهي موقف يحدده الفكر اتجاه عمل سياسي ما على هذا النحو تصبح الثقافة السياسية بالمعنى الديمقراطي أداة للملاحظة ومؤشر للتقييم، وفقاً لذلك تحدد طبيعة النظام السياسي مثل

¹ كوش دينيس، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، تر: منير السعداني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (لبنان)، (ط1)، 2007، ص 173-174.

* حسب رأي غابريال ألون: الثقافة السياسية نمط محدد من التوجهات أو الاتجاهات إزاء النشاط السياسي، كما أن مفهومها يعتبر من أهم المفاهيم المرجوة لعلم السياسة، فالثقافة السياسية لا تعني ثقافة المجتمع ككل بالقدر الذي تعني بالجانب السياسي لتلك الثقافة من خصائص الثقافة السياسية، تحديد السلوك ومعتقدات الأفراد اتجاه النظام السياسي مع معانية ذلك السلوك ودراسة دور المؤسسات السياسية داخل المجتمع، الثقافة السياسية جزء من ثقافة المجتمع ككل، -تعمل على تطوير الوعي السياسي وبالتالي تحقيق الديمقراطية- ومدى المساهمة في الحكم (المواطنة) عبر المشاركة السياسية.

هذا ويحدد غابريال ألون مجموعة ركائز مهمة للثقافة السياسية وعلاقتها بالديمقراطية مثل: 1- طبيعة وخصائص الشخصية الديمقراطية المعاصرة من مشاركة وتعايش والاتجاه أكثر فأكثر نحو القاعدة الشعبية، 2- النظام حيث تصبح البيروقراطية السليمة الوجه الحقيقي للسلطة السياسي الديمقراطية 3 الاتفاق العام المبني على المشاركة والتعددية الديمقراطية وبتالي تحقيق حريات أوسع بين الفرد والحكومة والفرد والجماعة، 4- التطور والاستقرار المرهونان بالتحديث والتجديد الاقتصادي والاجتماعي. كوش دينيس، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص 187.

الديمقراطية لما يميز المجتمع من معتقدات وقيم، على هذا النحو تساهم الثقافة في صناعة الفكر والعمل على رفع مستوى الوعي اتجاه الشأن السياسي، لما تقدمه من دور الضابط الناظم لإيقاع حياة المجتمعات، بما في ذلك الجانب السياسي "حقوق الإنسان، الديمقراطية، العدالة الاجتماعية..." ليستقر بنا القول على أن الثقافة شديدة الارتباط بالوعي، بالمواطن، بالمجتمع والدولة، وبالحكم الراشد بما في ذلك الديمقراطية.

ذلك لأن مفهوم الثقافة في السياسة يأخذ شكل وطبيعة النظام السياسي، بالإضافة إلى نوع القيم والمعتقدات التي تحدد سلوك الأفراد وممارساتهم السياسية، من حيث هي ديمقراطية أولى؟، هنا تلعب الثقافة دورا في بناء المجتمع ديمقراطيا، كونها تحدد الوضع وطبيعة قيمه من الناحية الديمقراطية والعكس، باعتبارها أداة للتغيير الاجتماعي، مما يسمح بتعزيز قيم الديمقراطية مثل المساواة والحرية (التعبير، الإبداع)، احترام حقوق الإنسان المشاركة السياسية، الوعي... .

إن تأملنا في تاريخ الفكر السياسي نجد أن للثقافة حضورا قويا في تشكيل بنية ذلك الفكر منذ القدم وبالتالي فإن المفاهيم والأفكار التي تستعمل في تحليل الثقافة السياسية ما هي إلا إعادة قراءة لأدبيات الفكر القديم عند كل من أفلاطون وأرسطو وغيرهم من رواد الفكر الغربي بدءا بمرحلته القديمة مروراً بالمرحلة الحديثة، والمعاصرة، فمثلا عندما يتحدث أفلاطون (427-347 ق.م) Daltan في كتابه الجمهورية عن العدالة فإنه يذهب في ذلك إلى تحليل المتغير الثقافي من سمات للأفراد وسلوكاتهم التي تحدد معيار الفضيلة، كما نعلم أن العدالة فضيلة، والفرد العامل يكتمل دوره في إطار دولة عادلة، حيث أنه لا يستطيع الاستمرار إلا في ظل دولة فاضلة، لذلك فإن معيار الفضيلة والعدالة عند أفلاطون يحدد طبيعة الأفراد وسلوكاتهم، التي بدورها تعبر عن ثقافة المجتمع وارتباطه بفكرة الخير بالشكل المطلوب، فالمواطن الصالح بالنسبة لأفلاطون يحترم القانون ويلتزم سياسيا وينضبط بنفسه، باعتبار هذه السلوكات أخلاقيات فضيلة تساهم فيها التنشئة "التربية" وتنميتها مدارس الدولة، هذا بالضبط ما نقصد به امتلاك الثقافة السياسية أو بتعبير آخر الثقافة الديمقراطية كسلوك أولا ثم كنظام.¹

ما جعل المعلم الأول أرسطو (384-322 ق.م) Aristote، يذهب نفس مذهب أستاذه عندما تحدث عن النظام الأثيني، وقوله بأفضل الدساتير، الذي يتطلب صلاح المواطنين فمقعد المحلفين يتطلب الشخص المميز الصالح لتولي الحكم والقضاء، ولو أن أفكار أرسطو أخذت بعدا عمليا عكس أستاذه أفلاطون، عندما تحدث عن

¹ مجاهد حورية، الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة (مصر)، (ط3)، 1999، ص 53.

المتغير الثقافي ودوره في تشكيل عجينة المجتمع (التدرج الاجتماعي) وعلاقته بالجانب السياسي والاجتماعي، لأن تحقيق المدينة الفاضلة والعدالة يحتاج إلى تأسيس وإعداد أفضل الحكومات لأفضل الديمقراطيات (الأرستقراطية الديمقراطية) حكم الطبقة الوسطى، كما طرح مسألة التعايش السياسي بين طبقات المجتمع، إضافة إلى دور التعليم في تنمية وتطوير الكفاءات والقدرات العقلية للمواطنين، بالتالي اكتساب وعي أكبر "فالتعليم المناسب يقود إلى تنمية الرغبة في التصرف كمواطن صالح، يحرص على القيام بواجبه، وإلى حياة لا يمكن أن تعاش بفاعلية إلا حين تشكل هيئة المواطنين مجتمعاً حقيقياً"¹، التعليم إذاً دور في تأسيس المواطنة* (التربية على المواطنة) التي ستلعب دوراً هياً الأخرى في الحفاظ على دولة المدينة، من منظور أرسطو الواقعي-الذي اختلف به عن أفلاطون- تتحدد معالم الدولة وتتجسد قيمها بناءً على ثقافة السياسية كعملية بناء وتغيير، تحيك أطرافها الدستور والتعليم وعلاقتها بالحياة بشكل عام.

¹ هيتير ديريك، تاريخ موجز للمواطنة، تر: آصف ناصر، ومكرم خليل، دار الساقى، لبنان، (ط1)، 2007، ص 27.

* Citoyenneté citizen ship بالفرنسية: تعني المساهمة في الحكم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فالفرد يعد مواطناً، بمجرد أنه يعيش في إطار دولة ينتمي إليها ويدين لها بالإخلاص، مقابل الحماية والاستقرار: عبید منى كرم، المواطنة مفاهيم والأسس العلمية للمعرفة مركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد 15، مارس 2006، لبنان، ص 8.

هذا المفهوم العالمي الجديد، من منطلق ديمقراطي أين تحل هوية جديدة تذوب فيها الهويات المتشابكة ذات الأيديولوجيات المختلفة مثل الحسن والنوع والعرق والديانة، والطبقة الاجتماعية، ذلك أن هوية المدينة هي الوحيدة لتشريع المساواة للجميع بصرف النظر عن اختلافاتهم.

عرفت المواطنة مساراً كرونولوجياً مميزاً يمكن أن يعتبر أهم شواهد المركزية الفرنسية الأوروبية، خاصة في مرحلتها الأنوارية وما قدمته للإنسان من انعطاف ذاتي جعل منه مركز استقطاب، ومحور أساسي أصبح فيما بعد وتأسيس الدولة الأمة الكيان الأرقى اجتماعياً وسياسياً، أين برزت المواطنة بشكل أكبر خاصة مع ظهور الأنظمة الديمقراطية، فالمواطنة من الوطن واطن القوم بمعنى عاش معهم في وطن واحد، ومن ثم المواطن من يتمتع بنفس حقوق بناء مجتمعه أو دولته والوطن بمعنى عام يمثل منزل الإقامة والوطن الأصلي هو المكان الذي ولد فيه الإنسان ونشأ كما يمثل كذلك (الوطن) البيئة الروحية التي تجمع عواطف الأفراد القومية، ولعل هذا ما يميز الوطن عن الأمة والدولة هو العامل الوجداني، هو الارتباط بالأرض عاطفياً. بنظر: صليبة جميل، المعجم الفلسفي، (ج2)، دار الكتاب اللبناني، دار الكتاب المصري، القاهرة (مصر)، (دط)، 1979، ص 439-580.

المواطنة تعني الانتماء إلى رقعة جغرافية وهي الوطن، وهو انتماء إلى الأرض وجماعة المجتمع بكل ما يزرع به من عادات وتقاليد، من هنا ينمي الشعور بالمواطنة اتجاه الأرض والوطن.

ارتبط مفهوم المواطنة حديثاً بالدولة لما تقدمه للفرد من قيمة خاصة على مستوى الحريات (الشخصية، السياسية، والاقتصادية)، لاسيما في الدول الليبرالية، ومع ظهور الديمقراطية شهدت المواطنة تطوراً كبيراً، وأصبحت ذات دلالة عالمية بعد أن كانت تقتصر على الولاء والانتماء "المواطنة العالمية تتعدى حاجز الرقعة الجغرافية الصغيرة، لتشمل العالم ككل، بثقافة الشعوب والمواطنين العالميين، اللذين يجمعهم العالم الواحد، والأرض الطبيعية الأساسية المشتركة، بنظر: جرار أماني، المواطنة العالمية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، (ط1)، 2011، ص 46.

هكذا إذاً تطور مفهوم المواطنة إلى أن وصل إلى المفهوم عالمي جديد تحدده الدولة وفقاً لقيم الديمقراطية بأبعادها الإنسانية بعيدة كل البعد عن العنصرية والتمييز، وباعتبارها البيئة الحاضنة والرابط الذي يجمع وينظم المواطنين ضمن ما يعرف بالنظام السياسي.

ليس من الغريب أن يترتب عن مفهوم الثقافة الديمقراطية، فكرة المواطنة والتي تعتبر شرط أساسي لنجاح وتطبيق الديمقراطية، فالتمسك بالوطنية يحدد شعورها اتجاه الأمة والخصوصية الثقافية، كما يعزز قيم الديمقراطية ويرسخها، من خلال ثقافة المواطنة خاصة في الفضاءات العمومية (Espace public) كما جاء به الفكر الألماني بورغن هابرماس (18-06-1928) Jurgen Habermas حيث اعتبر أن الممارسات التقليدية للديمقراطية في شكل الأحزاب والبرلمانات غير كافية للإلمام بالإرادة الجماعية، وبالتالي يجب تفعيل مسارات أخرى للممارسة الديمقراطية ذات بعد ثقافي واجتماعي من خلال دور التجمعات والإعلام والاتصال، والهيئات المجتمعية وأثرها على خلق فضاءات أوسع لتنمية وتطوير الممارسات الديمقراطية بناء على التشارك والتشاور المفتوح، خاصة وأن ثقافة المواطنة تساهم في خلق قوى فعالة تشعر بالانتماء والتمييز وتروج لثقافة التعايش والتسامح المعترفة بالاختلاف كاعتراف متبادل بين النظم والقيم والسلوكات لتأخذ المواطنة حصة الأسد من محصلة الثقافة الديمقراطية، كيف لا وهي ضرورة الديمقراطية الحتمية ووجهتها الأساسية من منطلق الضامن لحقوق المواطنين السياسية والقانونية دون تمييز أو فضاء للمشاركة السياسية كحق للجميع.¹

لذلك فالعلاقة بين الديمقراطية والثقافة علاقة تكاملية، يمكن تحديدها بالكشف عن مدى التفاعل بين العامل الثقافي المبرمج في سلوكات الأفراد داخل المجتمع وبين نظام الحكم وطبيعته، هذا بالضبط ما أشار إليه ابن خلدون في مفهوم العصبية باعتبارها حالة من الطبيعة البشرية مفادها الطبيعي يؤدي إلى الوحدة والتعاون بين أفراد العصب الواحد (النسب الواحد)، ومسؤوليتهم المشتركة، كما وضع ابن خلدون في إطار حديثه عن المتغير الثقافي أثر البيئة الواضح على إنتاج قيم المجتمع وحضارته، لأن العوامل الاجتماعية تحدد معيار الاختلاف بين الدول "مثل ما هو الحال في الدول الغربية اليوم"، فللتقافة وما تحملها من خصائص تنعكس على خصائص الفرد في تأثيرها بالعامل الاجتماعي، بما في ذلك التنشئة السليمة، وما لها من دور كما سبق وأن وضحنا في رسم صورة الحكم وتحديد مصيره. بناء عليه يصعب حصر العلاقة بين الديمقراطية والثقافة في السياسة فقط، على هذا الأساس وبالنظر إلى خصوصية المجتمعات ثقافياً يتضح لنا أن الديمقراطية يجب أن تشمل على تلك الخصوصية وتتغلغل فيها، فتوطين الديمقراطية كثقافة هو الوحيد الذي يمكننا أن نتحدث على أثره عن ديمقراطية ثقافية، خاصة وأن الديمقراطية تتعدى سقف المؤسسات والممارسات السياسية، إلى قمة نضج المجتمعات الديمقراطية، فهي بذلك قيم ومواقف تضبط سلوك

¹ خصر لطيفة إبراهيم، الديمقراطية بين الوهم والحقيقة، عالم الكتب، القاهرة (مصر)، (ط1)، 2006، ص 172.

الشعب والحاكم على حد سواء، وللتقافة حضور ديمقراطي مميز، يشهده التاريخ باعتبارها بنية قاعدية ذات صدى تاريخي إذا ما تعلق الأمر بالديمقراطية في تغييرها للبنى الثقافية من موروث عقيم إلى ثقافة تقدمية مثل ما حدث في بعض البلدان الأوروبية، التي وإن لم تكن تربتها صالحة لغرس قيم الديمقراطية إلا أنها تمكنت من جني ثمار الديمقراطية مثل إيطاليا، اسبانيا واليابان وألمانيا.¹

مما يجعل التطبيق والتعليم لهذه العلاقة أصوب بكثير من إنكارها لاسيما وإن تعلق الأمر بالمصلحة العامة بموجب أن تجربة الديمقراطية تستحق العمل والفاعلية، كما تستدعي وتستوجب ضرورة الوعي بعقل منفتح قوامه لمشاركة والإبداع والتجديد مع الأخذ بعين الاعتبار منطق الاختلاف كمبرر للتسامح والتعايش وقبول الآخر، في سياق ليبرالي، همه الحرية التي تفتح باب النقد والمساءلة، ومعارضة الاستبداد بالوعي الثقافي اتجاه الديمقراطية نفسها باعتبارها الشكل الأنسب للحكم، من هنا يمكن للديمقراطية أن تتطور إلى أن تصل لدرجة النموذج (أمريكا)، بثقافة تقبل التعدد وتحترم وجهات النظر، فالوجود الفعلي للديمقراطية (اجتماعيا) أقوى أثر وأبلغ تأثيرا لوجودها السياسي بحيث أن مضامين هذا الوجود لا يحددها الدستور الضامن لأفكار ومبادئ الديمقراطية لقدرة ما تتحدد من خلال الممارسة الفعلية كضمانة وشرعية لتطبيق تلك الأفكار والمبادئ، فمن رحم تلك الممارسات والخبرات تتولد الديمقراطية الحققة حسب روبرت دال الذي اعتبر أن تتطلب من المواطنين سلوكيات خاصة تعكس قيمهم وتوجهاتهم السياسية مثل التسامح والفاعلية، تقبل الآخر باعتدال ومشاركة موضوعية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الإيمان بضرورة النظام، والاعتقاد الراسخ بمدى شرعيته يوضح طبيعة الحكم عليه من حيث القبول أو الرفض الإستمرارية أو التراجع، مما يستوجب ضرورة رفض ذلك الإيمان والاعتقاد بمبادئ وقيم الديمقراطية، والقدرة على تكريسها وتفعيلها مما يعزز التمسك بها كممارسات تعكس طبيعة المواطنين ضمن ثقافة المجتمع مع ما يضمن بقاءها والقدرة الكافية والمستمرة على التجديد والتغيير في ظل تحدي الأزمات.²

تقع العلاقة بين الديمقراطية والثقافة، على أساس خاصية التأثير والتأثر، بحيث تساهم الثقافة السياسية بفاعلية نوعية من رفع التحدي أمام الممارسة الديمقراطية ومن ثم تمكين المواطنين من حصد نتائج تصوراتهم كثقافة ديمقراطية، إضافة إلى ما يحمله النظام الديمقراطي نفسه من خصائص وقيم مشتركة تكرر المبدأ الديمقراطي كثقافة ذلك لأنه

¹ ديموند لاري، مصادر الديمقراطية، تر: سمية قلوبود، دار الساقى، بيروت (لبنان)، (ط1)، 1994، ص 19.

² روبرت دال، عن الديمقراطية، تر: أحمد أمين الجبل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العلمية، مصر، (دط)، 2000، ص 134.

كنظام يتلاءم، ويتجدد في ظل ثقافة عالية، تؤهل مواطنيها من جني خيرات الممارسة الديمقراطية عن طريق الانتخابات، وهو ما ينبغي أن تقوم عليه الثقافة كأداة للتنمية والتطور، ومؤشر لنجاح الأمم والمجتمعات اقتصاديا واجتماعيا، ما يبين لنا أبعاد تلك العلاقة فتؤثر الثقافة على الديمقراطية، كما يبقى الحديث عن مصير هذه الأخيرة مرتبط بتكريس قيمها كسلوك، وتتأثر الثقافة بالديمقراطية فتحدد قيمتها مرهون بمجتمع يؤمن بالديمقراطية ويجعلها ثقافة فرعية داخل نظامه الثقافي الواسع.

من هنا تتقدم الثقافة الديمقراطية كجزء من الثقافة السياسية، أين تتخذ لها طريق الوعي السياسي بمقاييسه حديثة، في جو حضاري مفعم بالتجديد والبناء مع ما يتماشى وتحديات العصر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الأمر الذي يجعل لغة المجتمعات ذات الثقافة الديمقراطية، تقوى أمام تلك الرهانات، وإذا كان مفهوم الثقافة الديمقراطية يقصد به طبيعة العلاقة التي تركز على أداء الحكومات الديمقراطية (المؤسسات) ومن ثم فاعليتها الشرعية كنظام مكرس لخدمة الشعب، وبين تكوينه ثقافيا كي يؤدي مهامه الديمقراطية داخل المجتمع فالثقافة الديمقراطية تطرح بشدة إيمان الشعب، والشعب بقيمه ومبادئ النظام الديمقراطي، فلا يصبح الأمر مجرد قولبة ديمقراطية، بقدر ما هو حقيقة ديمقراطية تصاغ وتطرح وتنفذ عمليا كسلوك وثقافة عبر مجرى الحياة ما يؤكد لنا صامويل هنتغتون (1927-2008) ^{1*} Samuel Huntington في إشارة له للثقافة الديمقراطية كعلاقة بين أداء المؤسسات الديمقراطية، ومدى فاعليتها، وبين شرعيتها التي يحددها إيمان المواطنين اتجاه النظام الديمقراطي، من منطلق أن الديمقراطية قبل كل شيء هي إجراء وثقافة.²

يترتب عن هذا المفهوم للثقافة الديمقراطية القائم على الإيمان الراسخ بقيم النظام الديمقراطي، معايير متعددة يقاس على إثرها الدمج الديمقراطي في المجتمع، حيث يظهر التقارب الحاد بين الديمقراطية والثقافة، فالإيمان بالحرية والمساواة والمسؤولية والتسامح والمشاركة...، ليست مجرد إجراءات لمؤسسات في صورة ومبادئ وحسب بقدر ما هي اتجاهات وخصائص يفرزها السلوك كثقافة، وإذا كانت التعددية الجزئية والإصلاحات السياسية شكل للحكومة

* من أهم علماء السياسة وأكثرهم تأثيرا في القرن العشرين، فهو العالم والسياسي الأمريكي الذي عرف بمقارباته الثقافية السياسية، والتنمية السياسية والاقتصادية خاصة في العالم الثالث، اهتم كما أشرنا بمجال الثقافة السياسية، لذلك تعتبر كتاباته أهم مرجع لتحليل فكرة الثقافة الديمقراطية، من أهم مؤلفاته: الثقافات وقيم التقدم (2009)، صراع الحضارات (2006).

² صوميل هنتغتون، الموجة الثالثة للتحوّل الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، تر: عبد الوهاب علوب، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة (مصر)، (ط1)، 1993، ص 346.

الديمقراطية، فإن المتغير الثقافي كبنية فكرية وسلوكية جوهر الديمقراطية، لما يطرحه من علاقة عضوية لا يترك فيها المجال لمشئئة الحكومة بل ينبغي أن تتوافق طموحات المتغير الثقافي كشرط إجرائي جزائي يحدده اتفاق المجتمع المدني الضابط لإيقاع الشرعية سواء كانت سياسية أو اجتماعية، أين ستنهض الهمم فتضفي على المجتمع قيمة مضافة لقيم الحرية والمساواة والعدالة، مما سيؤدي إلى التسامح والتضامن والتلاحم الاجتماعي، عموماً هناك شبه اتفاق على أن الديمقراطية كثقافة تؤسس للفهم المشترك والمتعدد، كما تحافظ على الخير العام كقيمة عليا بين جميع أفراد المجتمع، أليست الديمقراطية كذلك بعيداً عن مظاهرها اليوم والتي غالباً ما تحيز عن منطق الديمقراطية.

الجدير بالتسجيل أن الثقافة الديمقراطية مطلب رئيسي من مطالب الديمقراطية لخروج هذه الأخيرة من نزعتها السلبية القائمة على مرتكزات النظام، وبالتالي آن الأوان لتوطين الديمقراطية كثقافة تستلزم حضور المواطن في صناعة القرار السياسي، مما يولد شعور وطني إزاء الدولة، فمن أجل فهم سلوك المواطن الديمقراطي، وجب الإحاطة بمقوماته الثقافية السائدة داخل المجتمع الذي ينتمي إليه، وهو ما ينطبق على المجتمع الأمريكي، الذي شكلت الديمقراطية عنواناً يتصدر ثقافة هذا البلد.

كما تستلزم الغاية من الثقافة الديمقراطية مجموعة من المکانزمات الأساسية كالمشاركة السياسية، التي من شأنها إحداث تغيير في أطر العمل السياسي، لما تقدمه من احتواء تتفاعل فيه فروع المشاركة بشكل متبادل وحر في صناعة القرار، لأنه يتضمن القدرة على إحداث التطور والتقدم، بالإضافة إلى ضرورة شفافية الحكومة، كقرارات محددة لنمط النظام السياسي، فبدلاً من أن يكون مجرد عبارات فلسفية واهية، يجب أن يضع في مقدمة قراراته ما يعبر عن طبيعة المجتمع، بالشكل الصحيح الذي يدرس أماله ويحقق طموحاته، ومن ثم إعطاء الفرص السامحة للمجتمع المدني بمنطلقاته الاجتماعية والإنسانية التي تحدد أهدافه الكلية وتطلعاته نحو المستقبل من أجل تغيير منظومة الاجتماعية، وكل ما يرتبط بها سياسياً وثقافياً واقتصادياً...، ذلك لأن تنمية المواطنة الصحيحة كمؤشر لنمو الديمقراطية، يفترض توجه تثقيفي وتوعوي يؤهل المواطن بالشعور بالديمقراطية، فيتهياً نفسياً وذهنياً لقبول ذلك الشعور ويتوافق معه، فبالثقافة يتعزز وعي مجتمع الديمقراطي.

إن إقامة وتأسيس النظام الديمقراطي، يستوجب ضرورة توفر محيط اجتماعي، يبيئه ثقافية لها من الاستعداد الفكري والسياسي ما يهيئها لتبني الفكرة الديمقراطية، وتطبيقها كنظام على أرض الواقع، من أهم الخصائص أو الشروط اللازمة لمسايرة وخلق فضاء اجتماعي وثقافي، يناسب الظروف ويتلاءم معها من أجل قيام الديمقراطية تلعب

الطبقة الوسطى دور الوسيط الأهم في العملية الديمقراطية، كما تعتبر معياراً لمصادقية هذا النظام، لذلك يجب أن تكون هذه الطبقة على وعي مجتمعي عالي بقيم الديمقراطية، ما يمكنها من تحديد مصالحها وتسطير أهدافها، وفرض رأيها بكل جرأة باعتبار الوعي الطبقي لهذه المجموعة (الطبقة)، سلاح يحدد قوة الفريق الواحد بمصالحه المشتركة، كما يتطلب الأمر كذلك وجود تعددية سياسية أي تنوع الأحزاب أو التجمعات السياسية وتعدددها مما ينتج فرص أكبر وخيارات أكثر إضافة إلى الإعلام الهادف والمحيد، لكن هذه الشروط لا تكتمل في ظل غياب شرعية الاختلاف كقناعة مؤسسة لثقافة الأفراد داخل المجتمع، بالتالي ضرورة وجود ثقافة اجتماعية تؤمن بالاختلاف وتكرس مبدأ الانفتاح، من منطلق أن لكل الأفراد حقوقاً متساوية، هكذا إذا يتساوى الفرد مع باقي المواطنين دون قيد أو شرط، فالاختلاف إذا أهم مرتكز ثقافي من أجل قيام الديمقراطية وتأسيسها كنظام وثقافة.¹

في المقابل نجد الكثير من الدراسات المقدمة في مجال الثقافة الديمقراطية، تعنى بقضايا تطبيق الديمقراطية وتكريس قيمها من حرية ومساواة وعدالة، وذلك بالنظر إلى مدى الارتباط بين السلوك الديمقراطي وثقافة المجتمع السائدة، كما يعتبر التسامح* أصدق معبر عن ثقافة الانفتاح، غير أن الشيء الملاحظ عن طبيعة التسامح كسلوك أخلاقي ديني، توضح محدودية السلوك عند البعض فمثلاً نجد جون لوك في كتابه رسالة في التسامح قد أقصى من جمهوريته التسامحية فئة من الكاثوليك هذا إن لم نقل الجميع، في حين اقتصد التسامح عنده على البروتستانت، فالطرف المتسامح يتمتع بقدر عال من الأخلاق والشرعية والوعي نظراً لمواقفه ومعتقداته الدينية، فيتسامح مع من هم أقل منه قدراً من الشرعية والأخلاق، يقترح محمد عبد العزيز الربيع الحل الشافي وذلك باستخدام التسامح المتبادل

¹ عبد العزيز محمد ربيع، الديمقراطية والثقافة عن الشرق الأوسط، على الموقع: <http://arabic.cnn.com>

تاريخ الدخول 2024/03/29 على الساعة 03:19

* Tolérance: مطلب إنساني نبيل دعت إليه الأديان كافة عملاً بالحمة الإلهية يقوم على ربط الاضطهاد دعوة إلى المحبة والحرية في المعتقد والتوجه والتفكير والسلم، كما يعرفه لالاند ضمن قاموسه على أنه احترام ودي بأراء الآخر ولا يعني التسامح التخلي عن قناعات المرأ وعدم إظهارها أو الدفاع عنها بالقدر الذي يعنيه دفاعاً سلمياً بعيداً عن العنف والقمع، كما يعتبر جون لوك من خلال مؤلفه رسالة في التسامح سنة 1692 من أهم دعاة التسامح الديني من أجل إقامة مجتمع مدني معتبراً أن التسامح ورفض التعصب وفصل الدين عن الدولة طردية لقيام مجتمع مدني، في ذات السياق تعتبر التعددية الديمقراطية وقبول اختلاف الرأي وحرية المعتقد خيارات أساسية تعديل القيم الإنسانية، باعتبارها حق لا يقبل التفريط أو المساومة، كما يعتبر التسامح كذلك قاعدة أساسية بتسيخ تلك القيم من خلال بناء مجتمع مدني قائم على المحبة والمرونة في التعامل بعيداً عن أشكال الاضطهاد أو التعصب ذلك لأنه على الصعيد الواقعي كثيراً في نقاط الاختلاف بين بني البشر ولعل هذا الاختلاف آية بينة لا تؤسس في القطيعة والتباعد بل تقيم طرحة من العلاقات الاجتماعية والإنسانية المبنية على المداراة والتسامح في معنى التسامح وعدم التعصب قوله تعالى: "ادعوا إلى سبيل ربك بالوعظ...". سورة النحل الآية 125. وقد جاء قانوناً من المادة 01 من القانون العام لليونيسكو: "أن التسامح مسؤولية تشكل على إثرها مركبات وأسس حقوق الإنسان".

كمصطلح كافي وافي بيتنما نجد الصديق أودنيس قد استخدم المساواة، ولو أن هذه الأخيرة تبقى مبدأ للحكم له علاقة بالدستور والقانون، أكثر منها أسلوب وسلوك يعبر عن معاملة تعكس البعد الثقافي الديمقراطي.¹

هنا نتساءل عن مدى صلاحية المساواة والتسامح في ظل الفروق الفردية والاختلاف العرقي، وهو ما جاء في عهد العزيز الربيع مؤكداً له، باقتراح مفهوم التآلف، كمفهوم شامل وثقافة تعبر عن مواقف المواطنين داخل المجتمع، فالشيء الملاحظ هو مدى الاقتران بين التآلف وإقامة العلاقات المبنية على الود والسلام، بالشكل اللازم بعيداً عن مقولات الإيديولوجيا والدين والعرق "التآلف يجعل التنوع الثقافي ثروة مجتمعية تثري حياة الناس بدلاً من جعلهم شيعاً وأحزاباً متنافسة"،² إذا لا بد من ثقافة سلمية يصنعها التآلف بالتالي تحقيق المراد من الديمقراطية بدلاً من اللجوء إلى التغيير والثورات في حالة التقصير نكتفي باستمتاع والتعايش في كنف الديمقراطية وما لها من قيم اجتماعية ثقافية، تعكس الحياة المشتركة وأهميتها مما يؤهلها أن تكون دستوراً للجميع، وفقاً للتصور الثقافي الديمقراطي ومن أجل تنمية أفضل أساسها التعامل المتبادل بين الناس، بحرية ومساواة ديمقراطية، بناءً عليه تتقدم ثقافة الديمقراطية نحو رفض كل أشكال القومية والدعوى القومية، والسلطوية، وتؤسس في المقابل عقلية انفتاحية وفلسفة شمولية تجمع بين الديمقراطية كفكرة ونظام وثقافة.

ولكانت وجهة نظر كونية فيما يخص ثقافة الديمقراطية، بحيث لم تقتصر علاقات الأفراد ببعضهم في حدود مجتمع ما، بحيث لم يحد بل اتسعت إلى نطاق كوني عالمي، خاصة صدور مؤلفه مشروع "السلام الدائم بين الأمم"، الذي قدم على أثره مشروعاً يحقق أبعاد التآلف بين الأمم ويخلصها من حروبها الأهلية آنذاك وما تبعها من مشاكل قومية وعقائدية، يعتبر كتاب السلام الدائم بين الأمم من أهم مقدمات السلام والأمان ليس في أوروبا وحسب بل في العالم ككل، هذا ما كان يطمح إليه كانط، بحسب فلسفي عميق ويعكس عظمة فكره واتساع أفقه، باستشراف نحو بناء دولة كونية، وإن كان مشروعه ضرباً من المثالية في وقته، لكنه أصبح اليوم وبفعل العولمة الشمولية واقع يستدعي ضرورة التطبيق الفعلي - امتدت فكرة السلام الكوني وتجددت مع رواد مدرسة فرانكفورت تحديداً هبرماس - خاصة وأن الأفكار الكانطية تقوم في مجملها على الإرادة كمشروع للقانون الأخلاقي، فالإنسان العاقل يمتلك القدرة على تسيير أموره، وقد أولى كانط أهمية واضحة للفرد في مباشرة أفعاله داخل الجماعة، ولعل السلام الكوني يحدث بالفعل الإرادي

¹ محمد عبد العزيز الربيع، الديمقراطية والثقافة، مرجع سابق، ص 2.

² محمد عبد العزيز الربيع، الديمقراطية والثقافة، المرجع نفسه، ص 2.

للفرد وقدرته على اتخاذ القرار، فهو يمتلك القدرة للتشريع الذاتي للمبادئ الأخلاقية والقانون، كما له القدرة في التشريع لغيره من خلال ما يمتلكه من حس أخلاقي يدرك بدهاء المعنى الأخلاقي مثل الخير والشرك "أفعل كما لو كان على مسلمة فعلك أن ترتفع عن طريق إرادتك إلى قانون عام"¹، فلإدارة الخيرة وطبيعتها دورا للتشريع الكوني المؤيد بفكرة الواجب نحو الجماعة، باعتباره معيار صدق الإرادة الخيرة فهي تعمل وفقا له، ومن ثم تأسيس التشريع الأخلاقي (القانون)، فالواجب إذا يحدد مصداقيته التشريع الأخلاقي الذاتي من خلال الامتثال له، والفعل الأخلاقي عند كانط يعبر عن فعل ثقافي من أجل تشريع عالمي، يظهر الجانب المتكامل لفلسفة الكانطية التي جمعت بين العقل والواقع ودعت إلى التطابق بينهما، فتطابق العقل مع الأشياء يحدث العكس، وهنا يمكن الإنسان أن يحقق أهم انتصارات العقل العملي فيكتمل بذلك شعوره بالمسؤولية التي تحرر العقل مما ترسب فيه من أوهام وعوائق (سببها فترة القرون الوسطى)، ولعل إعمال العقل تحدده الحرية ولا شيء غير الحرية.

عموما قدم كانط مثل ما قدم لوك وغيرهم من نخبة العقل الأنوري التحرري تصورا لثقافة شمولية تعبر عن الإنسان كمواطن حر، كما تحدد طبيعة العلاقات بين الأفراد، المبنية على ضرورة التآلف والاحترام المتبادل اتجاه حرية الغير، التي على إثرها تصاغ القوانين، مما يعزز فكرة التعايش والسلام، كمبادئ أساسية لضمان الديمقراطية للجميع، هذا ما نقصد به الديمقراطية الحققة كنظام يطرح ثقافة السلام الكوني، وإقامة نظام حقوقي بين الدول عن طريق تحالف بين الشعوب "الكنفدرالية"، بالتالي تحقيق نموذج التجمع لاحترام منظم للحريات وانسجام بين أعضاء الاتحاد العالمي، مما يساهم في خلق الاتفاق ويجسد أطر التنمية والارتقاء بين الشعوب وفقا لما يضمن الحرية الفردية والجماعية، ويحفظ الحقوق المشتركة للجميع، فكانط "لم يختزل سعادة البشر في قوالب فلسفية في عالم المثل خارج إرادتهم، وإنما حاول تجسيدها في عالمهم الواقعي عن طريق مشاركة حقيقية في اختيار المصير، وهي السعادة التي لا يمكن أن تكون شيء آخر سوى بلوغ السلام الكوني"²، فالتعايش إذن والانسجام مبدأ لا غنى عنه لبلوغ السعادة الحققة، سلام كوني لما لا ديمقراطية كونية - وإن كان كانط قد راهن على فشلها داخل النظام الجمهوري - لكنها تبقى أفضل وسيلة لتحقيق إرادة الشعب إذا ما امتزجت هذا الأخير بالطموح، وبالسلوك خاصة عند الحكام مصدر ثقة الشعب ويبقى أفضل نظام عند كانط هو النظام الذي تسود فيه سيادة الشعب وإرادته العمومية.

¹ كانط إيمانويل، تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق، تر: عبد الضفار مكاي، منشورات الجمل، مصر، (ط.1)، 2002، ص 94.

² يكيف سمير، التفكير مع كانط ضد كانط (مساهمة في نقد النقد)، منشورات الاختلاف الجزائر، دار الأمان، المغرب، (ط.1)، 2014، ص 126.

إن الديمقراطية كما عرفها مونتسكيو (1689-1755) Montesquieu قائلا: "حينما يكون الشعب في مجموعة السلطة السيادة العليا، فهذه هي الديمقراطية"¹، تعني سيادة الشعب لذلك دعى إلى الفصل بين السلطات كضامن لهذه السيادة، وهي نفس دعوة كانط، مما يسمح للفرد أن يستمتع كذات مستقلة تمثل صورة المواطن المدني المستقل^{**} ضمن نطاق المدينة، فهو مستقل بذاته عن أي ضغط لإرادة خارجية، بتالي وضع كانط شروط المواطنة الفاعلة في حركة التنوير والتقرير، لكن ما يعاب على كانط لوضعه لتلك الشروط، حين دعى بقداسية الحق الذاتي معتبرا هذا الأخير أساس الحق الكوني، ما ينجم عنه تناقض واضح بين مبدأ والغاية، بالرغم من قيمته الكونية الكانطية، ودورها في تحقيق المواطنة الكونية أسمى مقوم للعيش المشترك والانسجام بين الذوات لكن ما مدى تطبيق هذه الكونية بالنظر إلى من جملة الاختلافات المطروحة إلى يومنا هذا مع الأسف، "العامل الديني، الثقافي، الاقتصادي"، ناهيك عن هيمنة العولمة وما تخلفه من جشع بحجة إمطة الأذى عن الطريق، فما مصير الديمقراطية بالمقابل؟.

إذا كان طرح الكانطي قد تعثر فهذا يعني أن المسألة غاية في الأهمية، بحيث سيقى سؤال الانسجام والتعايش العالمي، والمواطنة العالمية يطرح في كل مرة، كما تعتبر مرتكزات التحقيق صعبة المنال، وإن لم تكن مستحيلة، هذا الوضع إذا يتطلب إعادة النظر وقراءات مقارنة تضع يدها على الجرح في ظل التجاذب يؤسس ثقافة التنافر يصعب القبض عليها، ذلك لأن ظاهرة الديمقراطية وما تطرحه من مقومات للسلام والانسجام تختلف طبيعتها بين المبدأ والتطبيق وبالتالي وجب البحث في ما هو عملي على رأي البراغماتيين بدلا من التنظير من أجل إدراك عام يوجب

* يشار أن مونتسكيو من أهم فلاسفة عصره المهتمين بعلم الاجتماع السياسي يعتبر مؤلفه روح القانون نافذة فتحت على أفكاره الديمقراطية في منحهاها الليبرالي الذي يجسد الاعتراف بحقوق الأفراد عن طريق الديمقراطية الدستورية باعتبارها الشكل المناسب بالفكر الليبرالي حيث تضع حدودا أمام السلطة لحماية حرمة الأفراد المتنوعة، يرجع مونتسكيو سبب معاناة الشعوب إلى مركزية السلطة للحاكم، وذلك دعا إلى ضرورة توزيع السلطات بتصنيفها الثلاثي المعروف التشريعية، القضائية، التنفيذية، بحيث يكون لكل سلطة مجالها الخاص، هكذا يمكن للحرية أن تنمو في ظل سلطة القانون والنظام الديمقراطي، بإعمال مبدأ الفصل بين السلطات وهو ما يعرف بالفصل المرن الذي يخلق الانسجام عن طريق العمل. ينظر: شريط عبد الله، مع الفكر السياسي الحديث المجهود الأيديولوجي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، (دط)، (دت)، ص 05.

¹ رفعت محمد عبد الوهاب، النظم السياسية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية (مصر)، (د.ط)، 1993، ص 122.

* قسم كانط المواطنين إلى نوعين مواطن مستقل بإرادته لذاته عن أي إرادة خارجية فهو من يمتلك القدرة على التصويت والاقتراع، ومواطن سلمي خاضع لإرادة الآخرين ضمن حياة المدينة، للعلم كانط قد أقصى الخدم والنساء والقصر والتابعين، من المشاركة السياسية، وحرمتهم من حق التصويت، فهم في نظره لا يمتلكون صفات المواطنة الفاعلة، وبالتالي وجب إخراجهم من دائرة الاستقلال المدني: صالح مصباح وآخرون، كانط والحدثة السياسية ولادة الجمهورية الليبرالية عن كتاب: كانط (الحدثة الجمالية والحدثة السياسية)، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، تونس، (ط1)، 2005، ص 61.

التركيز على مدى التداخل الوظيفي الاجتماعي لهذا النظام وما يطرحه من تقاطعات تمثل كل نقطة فيها وترا حساسا للعلاقات البشرية من منظور علمي إنساني. هنا نتساءل عن دور ثقافة الديمقراطية للكشف عن تلك العلاقات داخل المجتمعات، ولما لا نقلها من الخاص إلى العام مادام القاسم المشترك واحد ألا وهو العيش بسلام واطمئنان بكل ما تحمله الكلمة من معنى ومعاني تشمل كل جوانب الحياة.

من أجل هذا نجد أن معظم الدراسات السياسية منذ عصر التنوير إلى اليوم تركز على التربية باعتبارها عصب فعال في التثقيف والوعي، وبالتالي ضرورة تفعيل قيمها وتكريس خدماتها واقعيًا، كما تعتبر التنشئة الديمقراطية أهم مرحلة لبلوغ ثقافة الديمقراطية، باتفاق المتخصصين اجتماعيًا، أين يجتمع الوعي بالفعل من أجل بناء أدوات البقاء والصمود والعمل على إعادة بناء وعي الدوات في سياق اجتماعي سلوكي ثقافي وسياسي وإنساني، لذلك وجب التركيز على التربية كوعاء للفهم والعمل بصورة متفاعلة تعلم جيدا من أين تبدأ وإلى أين تصل (المنهج) فالتنشئة الاجتماعية تعبر عن مسار الفرد الذي يكتسب من خلاله قيم ومبادئ العيش المشترك فيحافظ بذلك على خصوصيته داخل مجتمعه، كما يساهم في انفتاحه على العالم لذلك نجد عالم الاجتماع غبرني روشيه (1904-2004) Guirni Rouchi يركز على ثلاثة معايير أو عناصر تطرحها التنشئة الاجتماعية لما في ذلك التربية لبلوغ ثقافة الديمقراطية أو فهم الديمقراطية بالشكل المطلوب.

— أولاً: تحصيل الثقافة: كسلوك من خلال اكتساب قاعدة معرفية تنص على مقومات وقيم تخص التفكير والسلوك معاً، ومن ثم دمج الفرد وتكييفه مع المجتمع.

— ثانياً: تكوين الشخصية الثقافية: تساهم التنشئة في خلق تكامل بين شخصية الفرد وثقافة مجتمعه أي اكتساب شخصية ملزمة أخلاقياً بالالتزام (الوطنية).

— ثالثاً: العمل على خلق جو للتكيف والانسجام: مما يسهل عملية دمج الفرد في المجتمع باعتباره جزءاً منه له حقوق وعليه واجبات.¹

فلا نترك عملية التنشئة للصدفة أو العفوية كما لا تقاس بالمبادرات الفردية فهي عملية بناء اجتماعي واسع، يكتسب من خلالها الفرد قدرة معرفية، تم تحصيلها عبر مراحل عملية التشكل الاجتماعي في إطار رحلة التعلم داخل

¹ روشيه غبرني، مدخل إلى علم الاجتماع العام "الفعل الاجتماعي"، تر: دندشلي مصطفى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت (لبنان)، (دط)، 1983، ص 461.

المؤسسات الاجتماعية المختلفة، وما تقدمه جسورا للتواصل بينه وبين محيطه والعكس، هو ما يعبر عنه بالتفاعل الاجتماعي كعملية ديناميكية يتم من خلالها اكتساب مبادئ وقيم الثقافة التي تعكس حياة المجتمع، وبما أن الديمقراطية لصورة السياسية ارتأينا التركيز على التنشئة السياسية كجزء من التنشئة الاجتماعية، والاهتمام الذي تقدمه للفرد وما يمتلكه من حق في المشاركة السياسية جوهر عمل النظام الديمقراطي بكل مقوماته من حرية ومساواة ومشاركة...

تأخذ الدولة على عاتقها مهمة الدمج السياسي لمواطنيها، ما يسمح لهم من اكتساب ثقافة سياسية تقوم على الوعي والثقة، ما يتطلب السهر على وضع إستراتيجية عمل تكمن في ما يسمى التنشئة السياسية، فإذا أخذنا بالمعنى العام للتنشئة كتنمية قدرات الفرد في مختلف الجوانب، نجده يتقاطع مع معنى السياسة قياسا على ما تقدمه للأفراد من حماية واهتمام بما هو الآخر مختلف الجوانب المكملة لقدرات الفرد، بعد ما تم تنميتها عن طريق التنشئة، بما في ذلك حقوق الإنسان، قيمه الحرية، الأمن، الاستقرار...، وعليه تركز التنشئة السياسية على تنمية الفرد في مختلف الجوانب التي توفرها السياسة مما يؤهله لاكتساب قدرة على الوعي والإدراك سياسيا الأمر الذي تظهر نتائجه على مستوى الممارسة السياسية، وذلك بخلق المواطن الفعال، أو المواطن الإيجابي على حسب رأي كانط، وما يقدمه من فاعلية تجاه الوطن والنظام القائم أي اكتساب الثقافة الديمقراطية، فيصبح الاتفاق حول النظم أهم من اختيار النظام نفسه، باعتبار أن عملية التنشئة نقل ثقافي مبني على أساس التعلم الفردي نحو الجماعة ككل، هكذا يمكن للأمم أن تحفظ إنجازها السياسي لتراث مشترك بين الأجيال، والعمل على نقله في أنماط السلوك والتفكير الجديدة، وبموافقة من المؤسسات السياسية¹، إن أكبر تحدي أمان الديمقراطية، هو فيما تحصله من استقرار على مستوى الفكر والسلوك لذلك تتقدم عملية التنشئة السياسية، كأهم مؤشر لتحصيل الاستقرار الديمقراطي والمرتبط بالاستقرار الثقافي السياسي، في جملة القيم والمعارف والمبادئ والمشاعر المشتركة اتجاه الديمقراطية كنظام، وما يقدمه للمواطن، وفي تعريف ملم لسمير حطاب يذكر أهم خصائص التنشئة السياسية كعملية تخنيد لمختلف المؤسسات التنشئة وقدرتها على اكساب الفرد من مرحلة الطفولة إلى مرحلة النضج، قيم ومقومات الديمقراطية مع باقي توجهات السياسة والعمل

¹ مارشال جوردن، موسوعة علم الاجتماع، تر: عبد الله زايد وآخرون، (مج1)، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة (مصر)، (ط1)، 2000، ص484.

على فرض حالة الطوارئ* إذا ما تعلق الأمر بحرية الإنسان داخل المجتمع، ومحاولة نقل تلك المقومات والمبادئ بين الأجيال والترويج لها كثقافة مشتركة، مما يتطلب في المقابل تكييف الثقافة السياسية للقيام بدورها على أكمل وجه من أجل تطوير وتغيير المجتمع والحفاظ على أمنه واستقراره¹ ليستقر بنا تحليل التعريف على النقاط التالية:

- ربط التعلم بالقيم والاتجاهات السياسية.
- تقوم العملية التعليمية على التنشئة المستمرة منذ الطفولة إلى مرحلة النضج مع مراعاة الفروقات الفردية والاجتماعية.
- يرتبط سلوك الفرد الديمقراطي بسلوكه الثقافي باعتبارها أساس عملية التنشئة السياسية داخل المجتمع وبالتالي تسليط الضوء على الغرض منها ألا وهو دمج المواطن في المجتمع سياسيا وثقافيا واجتماعيا.
- العمل على حفظ والحفاظ على الموروث الثقافي السياسي وضمان استمرار مده بين الأجيال "مثل ما هو الحال في أمريكا منذ التأسيس وإعلان الاستقلال إلى اليوم".
- الانتقال من الانفتاح الاجتماعي السياسي إلى الانفتاح العالمي.
- باختصار ترتبط التنشئة الاجتماعية بالتربية والتعليم، ارتباطا وثيقا بالديمقراطية وثقافة الديمقراطية بتوطينها داخل المجتمع، لفهم مبادئها، ومن ثم العمل على تكريسها من المستوى الاجتماعي إلى المستوى السياسي الذي يتم من خلاله إدارة الحكم بالاعتماد على أسس ناظمة يشرعها دستور الأمة، فبالتنشئة الهادفة وإليها فقط يتم صقل المواطنة من باب أن الديمقراطية وحدها الكفيلة بخلق مواطن يتمتع بالثقافة الديمقراطية، فبالديمقراطية ومن أجلها، تتحقق المواطنة المتكاملة هذا أن لم نقل الشمولية التي تراعي وتدرك في تعاملها مقومات وركائز ديمقراطية الحق، باعتبارها وسيلة تستهدف إثبات الذات وإعادة بناءها بناءا يتماشى متطلبات العصر، في سياق هذا يورد جون ديوي أهمية بالغة للتنشئة والتربية، كما يتحدث عن الضوابط المنهجية "باستعمال المنهج العلمي" اللازمة لصياغة النموذج الديمقراطي المنشود للفرد والمجتمع، معتبرا أن ثقافة الديمقراطية أهم من النظام نفسه، ولتوضيح أكثر خصصنا المبحث

* قدمت الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على مسار الديمقراطية، وتطور الحرية أهم مظاهر الاحتواء السياسي للحد من الإنزلاق الديمقراطية، بعد تفاقم الحرب الأهلية وما خلفته من انقسام داخل المجتمع الأمريكي، الأمر الذي استدعى فرض حالة طوارئ للحد من تبعات ذلك الانقسام الذي كاد أن يدخل أمريكا في حرب أهلية تحت ضالة العنصرية (التمييز العنصري).

¹ خطاب سمير، التنشئة السياسية والقيم، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، (ط1)، 2004، ص 41.

القادم من الدراسة لذلك، كما أن موضوع الدراسة خاصة الفصل الثالث الذي سنتحدث فيه بالتفصيل عن بيان بعض هذه التصورات بضوابط ومناهج براغماتية تؤهلنا لتناول فكرة الديمقراطية كثقافة اجتماعية بأبعاد إنسانية.

يمكن القول أن التنشئة تستهدف الديمقراطية، كما تقدم قضية أخلاقية، اجتماعية وطنية يعتبر ذلك أمر حاسم نحو تأصيل فكرة الديمقراطية كثقافة بحيث تسعى عملية التنشئة الديمقراطية لتجسيد أصالة تبدأ باكتساب الخبرات والأدوات اللازمة، ثم الانتقال إلى مجال الإجراء الواقعي، في تعليم المهارات بمقاربة للكفاءات مما يساهم في تشكيل سلوك الأفراد الاجتماعي والسياسي، فتصبح القيم الناظمة ثقافة مشتركة، ساهمت فيها التنشئة بمختلف أشكالها السياسية والثقافية، وللتربية دور في إرساء مقومات تلك الأصالة باعتبارها المنظومة الدفاعية اللازمة للحفاظ على الفهم والوعي والتعامل بالشكل المطلوب من جهة، وكأداة لبيان مكنزمات وأطر الديمقراطية نحو بناء وتحديد المجتمع من جهة ثانية، حيث ينطلق هذا الوصف الجوهرى بين أصالة الديمقراطية ودور التنشئة نحو تعزيز مرتكزات من شأنها إنجاح مبدأ الأصالة وكشف مدى التقاطع الموجود بين الثقافة والديمقراطية، بين التربية الديمقراطية وربطهم بالحياة في أوسع معانيها وفق منطق يكرس مبدأ الديمقراطية.

تأسيسا على ما سلف تتطلب التنشئة السياسية مراعاة مراحل نمو الفرد حتى يتسنى لهذا الأخير اكتساب ثقافة سياسية راشدة، بالاعتماد على ما حصله من خبرات عبر مراحل نموه، فكل ما ينطبق على مرحلة ينعكس تلقائيا على المرحلة التي تليها في تسلسل وتتابع يصعب اختزال مراحلها، حيث تتراكم الخبرات وتتقدم، فالوعي الثقافي والنمو السياسي يرتبط بالبيئة من جهة والتربية من جهة ثانية أي ضرورة الانسجام ومراحل النمو الإنساني لذلك ستظل التنشئة السياسية من باب التنشئة الاجتماعية التي تمر بثلاث مراحل مهمة تساهم كل مرحلة منها في صناعة سلوك الفرد الاجتماعي الثقافي والسياسي الديمقراطي، في ضوء هذه الرؤية تبقى إمكانية التنشئة هادفة كما ستظل علاقة الديمقراطية بالثقافة وبمراحل النمو الإنساني قائمة، مما يجعل حق المواطنة مشروعاً، وفعل الثقافة ممكناً بالإصغاء إلى تلك المراحل باعتبارها مركز أساسي لتكوين وصناعة الوعي والسلوك، مما أتيح من أدوات ووسائل التعبير عن الحرية، والاستمتاع بالشكل اللازم بالوطنية، وقد تتلاحم في هذه الصناعة ثلاث مراحل أساسية كما أشرنا تبدأ من مرحلة الطفولة أين تلعب دور الأسرة إلى جانب المدرسة دور التكوين والصقل الأولي، لأن السلوك الفرد يرتبط بنتائج التنشئة الأسرية كمرحلة مهمة تبدأ بالطفولة ثم المراهقة (حيث يتم تكوين شخصية الطفل) واكتسابه بعض القيم

الثقافية والسياسية كمكتسبات تربوية لها تداعيات في المستقبل، لأن السلوك الناضج عبارة عن حصيلة تعليمية أولية سرعان ما يفاعل مردودها.¹

تليها مرحلة المراهقة كمرحلة حرجة تتوسط مرحلتَي الطفولة والشباب لها تأثير في تكوين شخصية الطفل واكتسابه بعض المبادئ والقيم، وتعتبر أهم انتقال يشهد تطوراً للفرد على المستوى النفسي والجسمي والاجتماعي، في زيادة واضحة لإمكانات نمو القدرات العقلية، مما يتيح المجال للتفكير والتعلم، وتطوير القدرات الإدراكية بما في ذلك القدرة على الاختيار (الديمقراطية)، والاندماج في المجتمع، وبالتالي مضاعفة دوره داخل الجماعة، كما نعلم تبرز شخصية الفرد البطل في هذه المرحلة، لذلك وجب تحويل تلك المشاعر إلى صفات وأفكار- وإن كانت غير ثابتة في هذه المرحلة- قد تكون لها نتائج في المراحل اللاحقة مستقبلاً.

هذا وتعتبر مرحلة الشباب أهم مرحلة بعد مرحلة المراهقة، وهي مرحلة الاستقلال وصناعة الذات فيها يتم التخلص من المرجعيات الأولى للتكوين خاصة الأسرة، وفي المقابل تنفرد شخصية ذلك الطفل إلى أقل بالصناعة والتأطير والفهم ضمن الانخراط في الجماعة المشتركة، حيث تتحول المفاهيم المجردة والقيم البطولية من مشاعر إلى مصالح تجتمع فيها المصلحة الخاصة بالمصلحة العامة (الجماعة)، لتليها آخر مرحلة تعبر عن النضج مرحلة اكتمال قدرات الفرد، وتعتبر مرحلة النضج أهم مرحلة تعبر عن الوعي المكتمل، إضافة إلى مرحلة الشباب، ففيها يتم تحصيل القدرة العقلية والسلوكية والنفسية اللازمة للانخراط السياسي، وتجنيد كل وسائل الوعي والاعتدال السياسي، والمسؤولية الاجتماعية فهي المرحلة التي تعبر عن المواطن الإيجابي المشارك والمسؤول.²

لقد إنبتت الرؤية الثقافية بشكل كبير، عن محصلات هذه المراحل الثلاث، لما تثيره من أثر بليغ ينعكس على تنشئة الفرد، لاسيما ما يتعلق بحقوقه السياسية، وواجباته اتجاه وطنه، ضف إلى ذلك دوره في المشاركة الاجتماعية والسياسية، لذلك يتوجب الأخذ بعين الاعتبار الجانب الفعال للتنشئة في دمج الفرد الذي كان طفلاً وسرعان ما أصبح مواطناً ناضجاً، له قدرة على اتخاذ القرار والتعبير عن موقفه الديمقراطي بكل حرية، حتى يتسنى للديمقراطية كنظام المحافظة على كيانها وضمان استمراريتها يجب الاهتمام بتنشئة الفرد المواطن منذ الطفولة مروراً بالمراهقة والشباب، إلى غاية الوصول إلى مرحلة النضج واكتمال وعيه السياسي والثقافي، ومن ثم كسب التأييد السياسي، هذا

¹ اسماعيل محمود حسن، التنشئة السياسية، "دراسة في دور أخبار التلفزيون"، دار النشر للجامعات، مصر، (ط1)، 1997، ص 31.

² المشاط عبد المنعم، التربية والسياسة، دار سعاد الصباح، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة (مصر)، (ط1)، 1992، ص 104.

الأخير الذي يعتبر نتيجة لعملية تنشئة مستمرة تتشارك فيها مجموعة من الوسائل والأدوات، بما في ذلك الإعلام أو ما يعرف بقنوات الثقافة الديمقراطية كوسائل سواء كانت رسمية أو غير رسمية، لها القدرة على غرس قيم ومبادئ النظام الديمقراطي كثقافة مؤسسة لسلوك الأفراد ودورهم في بناء المجتمع وتطوره.

فالمواطنة حققة تحيا وتتقدم على أساس ديمقراطي، تجتمع فيه الغاية والوسيلة أي الثقافة والممارسة، مما يساهم في تعزيز وترسيخ قيم الديمقراطية، فالليبرالية عصب الحرية الفردية، فالديمقراطية تنمي الفردانية ويوصل الشعور بالوطنية، الذي يتطور بشكل أكبر، بتطور الثقافة الديمقراطية، لمختلف اتجاهاتها وقيمها كالمساواة واحترام حقوق (الإنسان، العدالة...) حيث تعبر كما تقدم منظومة حماية وتأسيس شرعي عن طريق سيادة القانون، فتسود العدالة الاجتماعية والديمقراطية، ولعل المواطنة عصب قيام هذا النظام وواجهته الوحيدة لإمكانية الممارسة الفعلية، كما أن تحقيقها (المواطنة)، مرهون بوجود الديمقراطية بمختلف مجالاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتي تشمل القيم الإنسانية والممارسات الاجتماعية وكل مسلمات القانونية والسياسية، مما يمكن الفرد من الاندماج والتفاعل مع مجتمعه بمشاركته في اتخاذ القرارات والحفاظ على وحدة الوطن وتماسكه، أمام تحديات العصر كثقافة التسييس السلبية والمقارنة الهادمة وسياسة الانتهازية.

تتلاحم في صياغة العلاقة بين الديمقراطية والثقافة، مجموعة من المقومات باعتبارها المبرر الوحيد لقيام الديمقراطية نفسها، مثل تقرير المصير، بمعية الدستور كمرسوم تنفيذي لشعار "السيادة للشعب" فلا سلطة لفرد خارج سيادة الشعب، هذا يؤدي إلى الرفع من قيمة وفعالية الحرية، بالإضافة إلى احترام الحقوق، وتأسيس مبدأ التداول على السلطة، مما يفسح المجال لترسيخ ثقافة التداول، خاصة وأن التجديد وتطوير الممارسات يتطلب ذلك كقاعدة اعتراف شرعية الاختلاف من منظور ديمقراطي يبنني على الحوار والإرادة الحرة في الاختيار وتحمل المسؤولية، ما يهمنا هنا: كيف يمكن للديمقراطية أن تعزز كقيم ضمن ثقافة الفرد وسلوكه.

تأسيسا على ما سلف لا شك أن الخبرة والثقافة وسلوك الأفراد داخل المجتمع هي خصائص تمثل الحقيقة الديمقراطية التي لا تعرف التمويه، كما لا تعترف إلا بالحرية وكل ما يدخل تحت هذا الاعتراف من مقومات للإنسانية مما يقودنا للحديث عن اكتمال نضج الديمقراطية وفقا للعلاقة التعاقدية للمنظومة لأداء الدولة وسلوك المجتمع، وهو الأمر الذي يتطلب القدر الكافي من الثقافة السياسية الديمقراطية لأن ذلك يكسب الفرد ثقة ووعي ديمقراطي يجمع بين سلوكه المدني وأدائه السياسي، عندئذ يمكن للديمقراطية أن تتقدم كثقافة تظهر ملامح نضجها

بارزة في الانتماء إلى الوطن، وبالفعل القائم على تجسيد دولة الإنسان من خلال ديمقراطية التعليم بالاستناد على المعرفة العلم، والحوار، والحرية في سبيل إنشاء منظومة ديمقراطية راشدة تكتمل صورة توجهها الإنساني بالفعل بالسلوك الراشد (الفاضل) عبر ثقافة ديمقراطية.

إضافة إلى ما تقدمه التربية سند المشروع الديمقراطي ومقومه الأول اجتماعيا، حيث يبقى أقرب وأنجع طريق لتأسيس وتثمين فكرة الثقافة الديمقراطية هو التربية إذا توفرت فيها مجموعة من الميكنزمات والأسس، ك شروط لا غنى عنها في اكتمال المشروع الديمقراطي، وتحصيل نتائجه العملية، مثل الرفع من المستوى التعليمي، والسهر على تطوير آلياته ومناهجه، ومن ثم فتح أفق أوسع على ثقافات وقيم إنسانية مشتركة كالتسامح والمساواة والعدالة، والاعتراف بالآخر... وكلها قيم تؤكد على مضامين الديمقراطية ثقافيا واجتماعيا وإنسانيا، مما يساهم في إعادة بناء وتكييف المؤسسة التعليمية. يمكن القول أن لجون ديوي فضل كبير في هذه العملية على سبيل الذكر وليس على سبيل الحصر من منطلق براغماتي يحث على ضرورة العمل المدرسي الديمقراطي، في الثقافة والسلوك وما يمكن خلقه من حصانة يتمتع بها الفرد داخل مجتمعه، لذلك تعتبر التربية أهم مكون، أهم تجربة ضمن المحور الاجتماعي والثقافي والسياسي فنجاح الأمم مرتبط بنجاح منظومتها التعليمية، وبالتالي نجاح نظامها الديمقراطي (أمريكا مثلا)، وكل ما يقدمه من تنظيم وتأطير وتحديث، يتطلب وعيا وثقافة ديمقراطية تعترف بالاختلاف وتتوعد الانفتاح عبر ثقافة المشاركة والحوار نحو فهم الإنسانية، هذا وتبقى قيمة كل نظام على سبيل التقدير فيما يعطيه للإنسانية من تأكيد على وجودها لذلك يجب أن تتقدم الديمقراطية لاحتواء هموم الإنسان، وهو أكبر تحدي تعرفه الديمقراطية اليوم.

ثانيا: التأسيس لثقافة ديمقراطية: الديمقراطية عنوانا لأمريكا بقلم دوتوكفيل

ترتبط الثقافة السياسية لمجتمع محدد من خلال ارتباطها بالسلطة وطبيعة الحكم فيه، وما تحدده ثقافة النخبة وثقافة الجماهير* في تفاعل مستمر ومشاركة تعتبر أساس النظام الديمقراطي ومقومه الأول، خاصة مع تفاقم أهمية

* تتميز النخبة داخل المجتمعات بالتأثير المباشر على مجريات النظام السياسي بإعتبارها قاعدة قيادية لها دور في البقاء واتخاذ القرارات والمساهمة في رسم خارطة العمل السياسي، لما تمتلكه من صفات مميزة من علم ومعرفة وثقافة وشجاعة، فالنخبة دور فعال في تحقيق الممارسة الديمقراطية واقعا، وهذا ما أثبتته تاريخ الديمقراطية الطويل والمستمر إلى يومنا هذا، كما تمثل ثقافة الجماهير هي الأخرى كمعيار أساسي للحكم الديمقراطي دورا في إستمرارية هذا الحكم، بالرغم من عدم إهتمامها بالجمال السياسي (لقلة وعيها) لكنها تلعب إلى جانب ثقافة النخبة دورا في قيام المجتمع الديمقراطي بثقافته الواسعة التي تهدف إلى الحفاظ على تماسكه وعدم تفككه وحدته وإختيار نظامه.

الديمقراطية الإنسانية والاجتماعية العالمية واحترام حقوق الإنسان وكرامته الفردية والجماعية كحصيلية لمكتسبات حراكه الثوري المستمر من أجل تحقيق تلك الكرامة، والتأكيد على شرعيتها فوق كل اعتبار.

أبانت الولايات المتحدة الأمريكية من بداية التأسيس على نية واضحة في الأمل الديمقراطي، كقاعدة للتفاعل الثقافي وبإيمان يكرس لفلسفة العمل وتلقائية التطور، القائم على نسق من القيم الديمقراطية المشتركة فمثلاً نجد أن أغلب المواطنين في أمريكا يتقاسمون نفس القيم كثقافة مشتركة تجعل من الحكومة تتمتع بالقبول والرضى الشعبي الواسع بينما تقدم سلطة الحكومة هي الأخرى قدرة أوسع على التكيف والتجاوب مع مطالب الهيئة الناجبة، وعليه تتكافئ أطراف المعادلة في شكل انسجام واستقرار اجتماعي، ثقافي وسياسي، مما ساعد على انتشار الديمقراطية في هذا البلد كثقافة تشجيع المشاركة وكفلسفة تعزز مبدأ العمل والمنافسة، فطبيعة القيم وما تحدده من نسق ومعايير تفرض بدورها نوعاً من الترابط والانسجام بين أفراد المجتمع، حيث ترتبط الديمقراطية بمجموعة من الخصائص والصفات ذات البعد الثقافي، الموجود بين أولئك الأفراد مثل العامل النفسي المشترك لهؤلاء من رغبة في الاستقرار واحترام الحريات والمساواة والعمل المشترك...

للعامل النفسي دور مهم وانعكاس أهم، فيما يظهر ويحدد مدى الارتباط والانسجام الموجود بين الأفراد حسب رأي دانييل ليرنر (1917-1980) Daniel lerner، وما يحققه من أثار إيجابية على تنمية مجتمعاتهم وتطورها واستمرارها كمجتمعات ومؤسسات سياسية، كذلك نجد لوسيان باي* lucian bye، هو الآخر يوضح حقيقة العامل النفسي كمعيار له القدرة على خلق ديناميكية في العمل، فمجموعة المعتقدات والقيم المشتركة بين أفراد المجتمع تجعل هؤلاء قادرين على فرض حركة جماعية مؤداها الانسجام ومطلبها التنمية الديمقراطية الخيار الأمثل لتقدم الشعوب وتطورها وتعزيز قيم الحس المشترك الذي تلعب فيه المؤسسة (التربية) دوراً حاسماً في إعداد وتنشئة الأفراد على حب العمل والديمقراطية، الأمر الذي يبرر الانتشار الواسع للديمقراطية في المجتمعات ذات الثقافة السياسية الديمقراطية، مثل ما هو الحال في أمريكا.¹

* أهم المفكرين المعاصرين الذين قدموا إهتمام واسع للدراسات السياسية وتحديداً مسألة التنمية السياسية إلى جانب صمويل هنتجتون وميرون وينر وغيرهم، فهو يؤكد على أن التنمية السياسية تتمثل القدرة على تلبية حاجات المجتمع وتسيير شؤونه المختلفة والعمل على خلق ثقافة مشتركة تؤمن بالحرية والمساواة والمشاركة السياسية، بالتالي تأسيس لثقافة ديمقراطية بدلاً من ثقافة الخضوع والسلية.

¹ محمد عبد الغفار رشاد، ديمقراطية الثقافة السياسية، عن كتاب الحرية والديمقراطية وعروبة مصر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت لبنان، (ط.1)، 1994، ص125.

ينطبق هذا الوصف على أفكار دوتوكفيل 1805-1859 Alexis de Tocqueville الديمقراطية وتحديدًا دراسته لهذه الأخيرة ضمن رحلة عبر من خلالها ذلك الشاب الفرنسي في جملة من المراسلات، التي وإن بدأت في شكل رحلة مرتجلة وباستبعاد مباشر ارتبط بالظروف السياسية الفرنسية، لكنها عبرت فيما بعد عن عبقرية في الاستنتاج والمقاربة، أبان على إثرها دوتوكفيل عن قناعة مؤيدة بقوة الإيمان الديمقراطي، والطموح الاجتماعي والأمل في المساواة هي القناعة التي نقلها إلى كير غولاي ker golay ذلك أن العالم محكوم في مساره المحتوم نحو تحقيق المساواة بنموذجين للحكومات الديمقراطية كحكومة للمشاركة الجماعية، أو حكومة العبودية للجميع (السلطة المطلقة) ولعل مرتكز تفكير دوتوكفيل الأول، يمكن في إمكانية تحصيل الحكومة الديمقراطية النموذج الأول، فكانت أمريكا وجهته المقصودة لفهم الديمقراطية متخذًا من النظام الإصلاحي حجة للولوج داخل المجتمع الأمريكي ونظامه الديمقراطي، فللعلم أن فكرة تأليف كتاب الديمقراطية في أمريكا لم تكن واردة في ذهن دوتوكفيل عند ذهابه إلى أمريكا ولكنها أتت بعد أن وطأت قدماه ذلك البلد، وكل ما حمله من وقائع أثارت حس الكتابة عند الشاب الفرنسي، الباحث في مسألة الديمقراطية في سياق جديد يختلف عن السياق الفرنسي * ويقناعاته تركز الحتمية الديمقراطية.¹

فمن مبادئ شرعة 1814 تولدت قناعة الشاب الفرنسي الذي أدرك على أنقاض مجتمع المساواة الذي أورثته تلك المبادئ، بثورتها الراديكالية في حدود معينة والتي عملت على بعث أرستقراطية سياسية جديدة تدعوا للمساواة المدنية، بينما تنفي ذلك على المساواة السياسية، أين تبقى الحكومة الضامن الأول والأخير لذلك، ما دفع دوتوكفيل إلى وضع مقارنة بين تاريخ فرنسا وإنجلترا، باعتبار هذه الأخيرة قدمت عبر ثورتها المجيدة نموذج للراديكالية ضد سلطة الملك المتطرفة، من أجل سبر أغوار مسار الديمقراطية وأهم نتائجه لتنظيم المجتمعات، المهم الأكبر لدوتوكفيل الذي انتقد شرعة 1814 بالإضافة إلى رفضه للمرجعية الإنجليزية كمثال للديمقراطية، من باب أن هذه النماذج ظلت أرستقراطية، بالتالي بلوغ قيمة نتائج الديمقراطية بعيد المنال في سياق النموذج السياسي المختلط، وعليه ومن أجل تأكيد دعوى الانتقاد من جهة وتبرير قناعة حتمية الديمقراطية من جهة ثانية، كان على دوتوكفيل تبني النموذج الأكثر

* أبانت الثورة الفرنسية عن حراك ديمقراطي حمل ظاهريًا مقومات الجمهورية، كما عزز مبادئ الديمقراطية، لكن بقيت هذه المبادئ نظرية تحاكي شعارًا للمساواة الديمقراطية التي ظلت رهينة الوضع السياسي الفرنسي (المقيد بالحكم الأرستقراطي)، ما تسبب في غموض سياسي إيجابي الديمقراطية، فالبرغم من أن الثورة الفرنسية ملهمة المبادئ الديمقراطية، لكنها مقارنة مع أمريكا لم ترق إلى مستوى التفعيل الأكثر راديكالية الذي نجحت فيه أمريكا بإمتياز من بداية المطالبة الديمقراطية إلى غاية إعلان الاستقلال عن التاج البريطاني وإعلان الدستور، وهو العقل الأكثر راديكالية الذي أعجب به دوتوكفيل.

¹ شاتلية فرانسوا، معجم المؤلفات السياسية، تر: محمد عرب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت (لبنان)، 1997، ص 324-325.

راديكالية، فكانت أمريكا الأمة الأمثل لتقديم المقارنة المطلوبة والاستنتاج الموضوعي للبناء بنتائجها العملية ومقارباتها الواقعية المتطورة.¹

على هذا النحو تتحدد مضامين القناعة التوكفيلية ضمن مجموعة من الميكانيزمات والمبررات الاجتماعية والسياسية، ما جعله يقيم مقارنة في بعدها التمييزي بين فكرة الديمقراطية وفكرة الثورة، الأمر الذي يعكس جدية هذا الشاب وتفوقه التجريدي المميزة بين الديمقراطية ثورية ومثلتها فرنسا، وأخرى غير ثورية متمثلة في التجربة الأمريكية، ولو أن هذه الأخيرة اتخذت أساليب ثورية* إن هدف دوتوكفيل هذه المقارنة التجريدية العمل على إزاحة دور الثورة في فرنسا من سياق التاريخ الواقعي للديمقراطية في العالم، ليتمكن من صياغة مفاهيم جديدة استطاعت أمريكا أن تمثلها وبجدارة تجريبية فريدة من نوعها، باعتبارها القطب الديمقراطي الأصيل والصافي من كل أثر أرستقراطي - المعيق للديمقراطية - وهذا راجع لديه دوتوكفيل في التنظيم الاجتماعي المميز لتاريخ الأمم السياسي والاجتماعي فمثلا في فرنسا ظلت الديمقراطية مدنية، في حين اقتصرَت الممارسة السياسية على الأرستقراطية، من هنا يتأكد لنا عدا دوتوكفيل للنظم المختلطة ذات المبادئ المتناقضة، كما يتأكد لنا إعجابه بالنموذج الأمريكي، حيث تسود الديمقراطية في هذا البلد كل مكان وبدون شك، كمجتمع يتحكم في نفسه بنفسه فالنشاط الفردي لكل مواطن معيار يقاس به سيادة المجموع نحو بلوغ النجاح لكل حرية ديمقراطية داخل مجتمع متجانس أفراد متساوون، فالأمريكي حسب دوتوكفيل هو ذلك الانجليزي الخاضع لنفسه.

في ضوء هذا الوعي استلهم الشاب الفرنسي، حقيقة مفادها أن لأمريكا خصوصية ثقافية ديمقراطية تتضح مرتكزاتها في طبيعة الشعب نفسها، أو مفهوم (الطابع القومي)** للشعب حيث مثلت أمريكا للأمة الحديثة أو الجديدة على أرض عذراء جمعها الحلم المشترك والطموح، الميل على قناعة الحرية والديمقراطية في الأمل والتفاؤل

¹ شاتليه فرانسوا، معجم المؤلفات السياسية، مرجع سابق، ص 226.

* فكما نعلم أن الولايات المتحدة، جسدت ثورة فكرية عملية تحريرية، لم يكن همها المعركة ضد الأرستقراطية حيث بدأت سلمية في شكل هجرات مثلها الإنشتقاق الديمقراطي عن المجتمع الملكي الأرستقراطي. ينظر: الفصل الأول، المبحث الأول: عن تاريخ الديمقراطية في أمريكا.

** يندرج مفهوم الطابع القومي **national character**: ضمن البحوث الأنثروبولوجية الحضارية كعلم يقدم اهتماما واسعا لأحوال الناس وعاداتهم المشتركة في مجتمع ما، حيث تمثل الطابع القومي معظم السمات والخصائص المشتركة داخل قومية معينة، بالإضافة إلى ما يقدمه كمنط من السلوكات الخاصة والمميزة لذلك القومية، مما يساعد على التكيف والترايط والانسجام والتشابه داخل البيئة المشتركة، يعتبر الطابع القومي أهم مبررات قيام الدولة والوحدة واستقرارها اجتماعيا سياسيا... ينظر: بدوي أحمد زكي، معجم المصطلحات في العلوم الاجتماعية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، (لبنان)، (ط.2)، 1982، ص 110.

البراغماتي، فمثل (الطابع القومي) للمهاجرين، كل تميز جديد، بعيدا عن رواسب العادات والمعتقدات والأفكار الموروثة فكانت السمات القومية الأبرز لهؤلاء المهاجرين المنفعة، العمل والنجاح، ما أدى إلى تفاقم رابطة المصلحة والطلب الدائم للنجاح والاستمرارية، في حين يؤكد دتوكفيل على دور الأرستقراطية المرتبطة بكل ما هو مادي ساطع، لعل في هذا إشارة إلى الطابع القومي الخارجي أو السابق والمحدد على أساس العرق (الإنجليز) فالديمقراطية في أمريكا امتدادا لحالتها في إنجلترا حقيقة جسدتها قرارات دتوكفيل التاريخية في شكل مقارنات مزدوجة جمعت بين إنجلترا وأمريكا في العالم منها فهم المجتمع الديمقراطي والمجتمع الأرستقراطية.

ليخلص في الأخير إلى أن الديمقراطية في أمريكا تمل القيمة المركزية للديمقراطية في العالم، باعتبارها ثورة ديمقراطية راديكالية بالنسبة لإنجلترا وديمقراطية لا ثورية لكنها راديكالية بالنسبة لأمريكا، ذلك لأن البعد المنطقي لكتاب الديمقراطية في أمريكا يكشف بيان المقارنة الموجودة والتي أطلقت العنان للتوكفيلي في رحلته إلى أمريكا من أجل ترسيخ وتعميق مضامين الفهم المركزي للديمقراطية في أمريكا، وما تحمله من شهادات جديدة وجدية من شأنها إعادة فهم المنظور الديمقراطي الأوروبي.

لقد كان للمجلد الأول والثاني (الديمقراطية في أمريكا)، الأثر البالغ في رصد مقومات الديمقراطية في المجتمع الأمريكي وتنوع مظاهره الثقافية والاجتماعية، مقدما بذلك اكتشافا فلسفيا يعرض من خلاله دتوكفيل نظرية عامة في الديمقراطية فكانت أمريكا أهم تجاربها المتفقة مع مبدأ المساواة بعيدا عن الأرستقراطية الملفقة، والثورة المسلحة وبرغبة تحدثت كل الصعوبات في تكوين المجتمع الأصيل بأفراده الديمقراطيين والبراغماتيين، أفراد جمعهم الطموح والتأكيد على الوجود الفعلي، فكانت المساواة مبدأه المشترك، نحو تحقيق طموحاتهم مما خلق ثقافة قومية أمريكية تجمع السلوك والذهنية للعقلية البراغماتية والأخلاق والعادات المشتركة...، كما ترسم ملامحا للتماثل الحضاري قوة تلاحم المجتمع الأمريكي المدبر والمتحكم بنفسه، الذي قدم للعالم بشهادة للسيادة الشعبية الديمقراطية.¹

تقدم المساواة أفضل التعابير المميزة للديمقراطية حسب رأي دتوكفيل، لأنها تفتح أفق الرغبة والتميز بالرغم من أنه لا يمكن تأسيس مجتمع تكون فيه جميع شروط الأفراد متساوية، لكن الديمقراطية تعمل على خلق فرص للتساوي، بتحسين مصير أولئك الأفراد، إن العلاقة الاجتماعية الديمقراطية كثقافة تجمد مقومات مجتمع ما مقارنة مع مجتمع آخر بناء على تجسيد علاقة تختلف عن العلاقة الاجتماعية الأرستقراطية فيصبح الخادم خاضعا لإرادته

¹ شاتلية فرانسوا، معجم المؤلفات السياسية، مرجع سابق، ص229.

للديمقراطية وليس للحاكم، من منطلق تعاقدية نمت فيه الموافقة المؤقتة بشروط تكفل الحريات وتؤكد على المساواة، وليس على خلفية ذهنية لترى أن الخادم عبد ليس له أي حرية، وعليه فالمساواة الديمقراطية تطرح علاقة جديدة بين الخادم والسيد تختلف كلياً عن سابقتها في التاريخ الأوروبي الأرستقراطي، فأولوية الحالة الاجتماعية بالنسبة لدوتوكفيل تنسيق أولوية الحالة السياسية - نفس وجهة نظر ماركس - والثورة تمثل الانتقال من الأرستقراطية إلى الديمقراطية، ولو أن الثورة في حد ذاتها لا تعطي غاياتها الديمقراطية فيصبح الأفراد الثوريون على رأي دوتوكفيل أرستقراطيون بنوع جديد، وهو ما يفسر التعارض الذي يقدمه بين الديمقراطية والديمقراطية الثورية، فدوتوكفيل يهدف إلى خلق شعورا بالمساواة بدلا من الإنغماس في النزعة المساواتية، لذلك نجده يفصل بين الشهوة الثورية والشهوة المساواتية، فكلما كانت الثورة أكثر شهوانية، فكلما فسد المبدأ الديمقراطي وضعفت الرابطة الاجتماعية.¹

حاول دوتوكفيل بالشرح والتحليل المقارن أن يقدم مفارقة واضحة يستشهد فيها المجتمع الأمريكي بين الحالة الاجتماعية الثورية في منحها الإنهزامي أو الأرستقراطية الديمقراطية كما وضحنا سابقا، وبين الحالة الاجتماعية الديمقراطية المؤسسة على مبدأ المساواة، حتى إن كانت الديمقراطية في تاريخها الطويل ارتبطت بالثورة وما أضفته من آثار على المجتمع مثل الانحلال العلاقات الاجتماعية، استمرار أشكال الأرستقراطية، المغالاة في الغيرة المساواتية ... وغيرها من الآثار التي دفعت دوتوكفيل إلى محاولة استدراك الوضع هنا نقصد خاصة -الثورة الفرنسية-، تبني فكرة الديمقراطية كقناعة عقلية أهم استراتيجيات ذلك الاستدراك، بالفعل هذا ما نكاد نلمسه جملة وتفصيلا في مؤلف دوتوكفيل "الديمقراطية في أمريكا"، حيث تبني فكرة المقارنة والمقاربة لأجل النهوض بحال بلده فرنسا معتبرا أن الديمقراطية في أمريكا خطوة إجرائية راديكالية فعالة لها آثار البراغماتية الواقعية وهو ما يجب أن يحتذى به.

إن الثقافة الديمقراطية في أمريكا تجسد المقاربة المطلوبة بشكل كبير من خلال فحص مستويات العمل الديمقراطي اجتماعيا وإبراز قيمته الواقعية التي تجمع بين المبدأ والتطبيق مما ساهم في إنتاج مجتمع متكامل ديمقراطيا حيث يظهر في مستوياتها الثقافية والسوسيولوجية السياسية من أجل استثمار فعلي للإنسان مركز الكون ومحركه الأول، فمن هذه الإعتبارات وعلى خلفية تكريسها للديمقراطية كثقافة بأبعادها الإنسانية والاجتماعية، اعتمد دوتوكفيل خطة إجرائية منهجية، مستقاة من الملاحظة والوصف فالمقارنة والمقاربة خاصة فيما يتعلق بمحدد النتائج واقعيًا واستثمارها مستقبلا وهو ما يعكس عبقرية الشاب الفرنسي المقتنع بالديمقراطية والمحِب للإنسانية.

¹ شاتلية فرانسوا، معجم المؤلفات السياسية، ص 232/233.

إذا قدم المجتمع الأمريكي ظاهرة إجتماعية ديمقراطية حملت في النفوس الأمريكيان حالة من التفرد والخصوصية مخلفة ذهنية قلقلة تحوى التحدي، الذي وجد مع بداية اكتشاف العالم الجديد بقوانينه وأخلاقه السياسية، مما خلق طائفة من القناعات والآراء والعواطف لم تشهدها المجتمعات الارستقراطية القديمة في أوروبا وبتجديد يتماشى والظروف الجديدة -الانتقال من المجتمعات الأوروبية المختلطة والمستبدة إلى أرض للأحلام والحرية- استطاعت أمريكا تغيير خارطة المجتمع المدني بما في ذلك العلاقات الاجتماعية وتنظيمها في المقام الأول والعمل على تغيير معالم شبه عقائدية لطالما خيمت على العقل السياسي الأوروبي، لتكون الديمقراطية أهم مفاتيح الأمة الجديدة، إضافة إلى البراغماتية كفلسفة عملية، تكفل مقومات الأمة وركائز مجتمعه مدنيا وسياسيا نحو التجديد وإعادة البناء، بالشكل الذي يضمن التساوي للجميع داخل المجتمع صناعي ديمقراطي متوازن.

هكذا تجتمعت في أمريكا دون غيرها من الدول الأوروبية، مبررات جاذبية للقناعة الدوتوكفيلية حول الديمقراطية "ولما كنت مقتنعا كل الاقتناع بأن الثورة الديمقراطية التي نراها الآن حقيقة قائمة لا قبل لأحد مقاومتها وليس من المرغوب فيه، ولا من الحزم أن نعاديها"¹ باعتبار أنها القناعة المشتركة، والسبيل الأمثل لتحقيق رغبات العيش سعادة وسلام ومساواة فهي الديمقراطية أو النموذج للتنظيم الاجتماعي والاستقرار الإنساني، بعيدا عن النظم المختلطة التي لطالما أضلت طريق الحرية والمساواة وهو ما وجده دوتوكفيل في أمريكا أرضا وشعبا تتلاحم فيها ثقافة الديمقراطية المطلب المشترك لكل الأمريكان، معتبرا أمريكا الثورة الراديكالية الفعالة دون عنف لتحقيق أمل الشعوب في الازدهار والاستقرار.

إن وعي توكفيل الكبير اتجاه الديمقراطية، يتأسس بداية من الحاجة إلى تطبيق هذه الأخيرة في كل مراتب المجتمع، وبمساواة متكافئة للجميع، وتعد المسألة أهم دوافع الكتابة عند دوتوكفيل، خاصة بعد رحلته إلى أمريكا في النصف الآخر من الكرة الأرضية، فحسب رأيه تمتلك أمريكا قوة روحية اجتماعية، تحافظ بها على كيانها القومي المشترك والمتمثلة في الديمقراطية كثقافة، لمجتمع محدد بخصائصه المتنوعة وأهدافه المشتركة "لم أعجب من شيء من تلك الأشياء الجديدة التي استرعت نظري في أمريكا طوال المدة التي قضيتها فيها، عجبني الشديد من تساوي أفراد المجتمع في أحوالهم الاجتماعية، ولكنني لم ألبث وقفت على هذه الحقيقة الأساسية من عظيم الأثر في مجرى شؤون المجتمع

¹ ألكسيس دوتوكفيل الديمقراطية في أمريكا، (ج.2)، تر: أمين مرسى قنديل، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، (مصر) (دط)، 1962، ص (من المقدمة).

كله، إذ هي التي توجه الرأي العام إتجاهها خاصا، وهي التي صبغت القوانين بصبغة معينة، وزودت الحاكمين بمبادئ جديدة، واكتسبت المحكومين عادات خاصة كذلك"،¹ مست الديمقراطية كما أشرنا سابقا كقوة روحية تكاملية في المجتمع الأمريكي، كل جوانب الحياة حيث بسطت سلطتها على الدولة والمجتمع، فتم توطينها كثقافة ولدت في الناس عواطف عادات يجمعها الطابع القومي، لذلك كانت الديمقراطية في أمريكا النموذج الأمثل للتنظيم الاجتماعي والنقطة المركزية لسائر الحقائق كما تفضل دوتوكفيل.

هو ما غاب عن الساحة الأوروبية في النصف الآخر للكرة الأرضية ويقصد بها دوتوكفيل فرنسا حيث عبر عن إعجابه بالتطور السريع الذي وصلت إليه الديمقراطية في أمريكا مقارنة مع باقي الدول الأوروبية، علما أن دوتوكفيل لم يكن أمريكا ولم يقدم أية مجاملة لهذا البلد، فهو كمواطن فرنسي وكفكر ليبرالي يهدف إلى تسليط الضوء على مزالق الديمقراطية خاصة على مستوى ممارسة المساواة والتمتع بها، ما حفزه على كتابة مؤلفه الشهير (الديمقراطية في أمريكا) من أجل استدراك الأمل والأخذ بالمثل والنموذج الديمقراطي الأول في العالم والمتمثل في أمريكا وليس إنجلترا، كما يصوره البعض من الأرستقراطيين، يبقى دوتوكفيل الفيلسوف السياسي الذي حمل مهمة مستقبل الأمة عامة، والأمة الفرنسية خاصة، ومن ثم إعادة بناء علم السياسة في شكل جديد يحاكي العصر الجديد، عصر الديمقراطية فهو كما وضحنا من قبل مقتنع أن الديمقراطية في بعدها الاجتماعي (المساواة الاجتماعية) أمر لا بد منه ولا غنى عنه.

يؤكد أمين مرسي قنديل على فكرة "الوضع الاجتماعي" من منظور دوتوكفيل، كقاعدة أساسية لعلم السياسة الجديد، بعيدا عن الطرح النظري العقيم، فهو العلم الذي يبدأ واقعا بتحليل وفهم وقائع الأمم تاريخيا واجتماعيا، حيث يوطر المشهد السياسي والاجتماعي ولما لا الثقافي، فالمنظومة الاجتماعية تحت مسمى الوضع الاجتماعي عند دوتوكفيل أساس مقوم لطبيعة المختلفة "يكاد يكون منبع جميع القوانين والعادات والآراء التي تنظم سير الأمم"،² إن الديمقراطية أهم مؤشر يقاس به الوضع الاجتماعي لأمة ما، حيث يركز دوتوكفيل في كتابه على هذه النقطة بالذات مخصصا لها فصول يستعرض فيها الأوضاع الاجتماعية في أمريكا، خاصة مسألة المساواة الاجتماعية القوة الكامنة لتحقيق الحرية، إذا ما تم استغلالها بالشكل المطلوب في توجيه المجتمع الديمقراطي بعيدا عن الاستغلال والعبودية والتمييز بكل أشكاله.

¹ دوتوكفيل ألكسي، الديمقراطية في أمريكا، (ج. 1-2)، تر: أمين مرسي قنديل، تص: محسن مهدي، عالم الكتب، القاهرة، (د.ط)، (د.ت)، ص 15.

² دوتوكفيل ألكسي، الديمقراطية في أمريكا، المرجع نفسه، ص 6.

دعنا نقف عند أهم مرتكزات الوضع الاجتماعي الديمقراطي، من منطلق المساواة الاجتماعية وإمكانية تحصيل الحرية، باعتبارها حقيقة شديدة الارتباط كفكرة عضوية في سجل التاريخ السياسي والديمقراطي، خاصة وأن أهم مقوم ديمقراطي هو الحرية وتحقيق المساواة، إن التعدي على الحرية باعتبارها كفالة للمساواة قد يؤدي إلى خرق قانون الحريات وهو الأمر الذي شهدته أمريكا نفسها في منعرجها اللاديمقراطي، خاصة في استبداد الأغلبية على الأقليات (الهنود الحمر)، ما تسبب في خلق حرب أهلية كادت أن تؤدي إلى تفكيك بنية الديمقراطية في أمريكا، إن التناقض الذي تطرحه الديمقراطية بين تحقيق المساواة والحرية يجعلها في موقف لا تحسد عليه، لاسيما أن الفرد الديمقراطي الليبرالي لطالما يرغب في المصلحة الخاصة، وإشباع الرغبة ما يولد اهتمامه المتفانم للرفاه المادي والحرص على طلب المنفعة (الربح)، لذلك يجب أن يجتهد الديمقراطي للحد من تلك الرغبات وامتلاك فضيلة الاعتدال التي يرى فيها دوتوكفيل الحل الأنسب للإنسان الديمقراطي، بالتالي تفادي الوقوع في شرك ارسنقراطية الثروة والسلطة المطلقة في وجه المساواة والحرية، خاصة هذه الأخيرة التي يصعب منالها ويسهل فقداها "يطالبون بالمساواة في الحرية، فإن لم يتمكنوا من الحصول عليها طالبوا بالمساواة في العبودية"¹ يقصد دوتوكفيل هنا العبودية استعباد السلطة الحاكمة للشعب فتصبح الديمقراطية نظاما للعبودية (الديمقراطية المستبدة).

الحل حسب دوتوكفيل في نظام ديمقراطي، يعزز قيمة الحرية كما يشجع نموها، في دولة علمانية يشجع العمل والإنتاج والنجاح الإنساني، وتنشر طابع المصلحة العامة، لأجل بناء حاضر ومستقبل الأمة، لذلك وجب الحد من الميول الطبيعية للظفر بالحلم الديمقراطي مطلب الجميع والمتاح لهم جميعا (المصلحة العامة)، في سياق نظامي أخلاقي قيمه أساسه الحرية ضمن مسلمات المساواة الاجتماعية، وحتى نضمن تحقيق متزايد للحريات في عهد الدولة المركزية وجب إتباع (فن السياسة) الخلطة السحرية للتكافؤ والانسجام الاجتماعي، لذلك كانت العلمانية وحرية الصحافة، واستغلال القضاء أحد أهم مكنزمات العمل الديمقراطي المتناغم، نحو بناء مجتمع الوطن الواحد الذي تتكاتف جهود مواطنيه باعتبار الديمقراطية كثقافة قبل كل شيء، تنمي فيهم روح المحافظة للروابط الوثيقة والمشاركة بينهم، وبالتعاون على تطوير المجتمع ثقافيا وعلميا واقتصاديا، ومن ثم تحقيق السيادة العالمية.

ما من شك أن الديمقراطية كمفهوم معقد وشائك يجمع بين القديم والحديث، عرف تطور كبيرا خاصة في العصر الحديث، نتيجة لنمو الوعي، وارتباط الهدف بالغاية في المطالبة بالحرية من كل أشكال الاضطهاد والاستبداد

¹ ألكسي دوتوكفيل الديمقراطية في أمريكا، (ج. 1-2)، مرجع سابق، ص 8.

فكانت أمريكا أول الدول التي تبنت نظاما ديمقراطيا يركز على الانتخابات وفصل السلطات، وفي تمكين للمساواة عُددُ سابقة في تاريخ الديمقراطية الطويل.

أمام كل التحديات والرهانات، بالرغم من ذلك نجحت أمريكا في تحويل النظام الديمقراطي من مجرد نظام سياسي إلى قيمة ثقافية وإجتماعية، تظهر نتائجها على مستوى سلوك الفرد داخل مجتمعه، ذلك السلوك الديمقراطي القائم على الاحترام المتبادل والمساواة للحريات.

من منطلق أن الديمقراطية في معناها تعني (حكم الشعب بنفسه ولنفسه) هذا الأخير مصدر للشرعية السياسية ولعل كلمة الشعب تعني جميع المواطنين على رأي المؤرخ اليوناني ثيوسيديد (460 ق.م، 395 ق.م) Thucydide تنفرد مجموعة من هؤلاء المواطنين باتخاذ القرارات والتعبير عن غيرهم، كما نجد جاك روسو هو الآخر يقر بحقيقة الشعب كواقعة سياسية، يجمعها الاتفاق (التعاقد)، بهذا يكون روسو قد وضّح الحقيقة المفهوم السياسي للشعب كمحور للتعاقد الاجتماعي، إذ يمثل المصدر الأول للشرعية السياسية حيث يعبر الشعب داخل المدينة عن التوجه الديمقراطي باعتبارهم عصب الأمة من جهة وممثليها السياسيين تحت اسم (المواطنين) من جهة أخرى، كمشاركين فاعلين في السلطة كما يسميهم روسو (بالراعايا) الخاضعين للقانون إن الشعب باختصار مجموع المواطنين حكاما ومحكومين، أحدهم يمارس السلطة والآخر يمارس دور الرقابة والمتابعة، الأمر يفسر موقف اليونانيون بما في ذلك أفلاطون وأرسطو وبريكلس (490 ق.م/429 ق.م) péréciles، القائد السياسي المحنك واعتبار أن ممارسة الديمقراطية لا يمكن تعميمها، فالبعض من المواطنين ينحصر عملهم السياسي في المراقبة فقط بعيدا عن ممارسة السلطة.¹

إن أكبر تحدي أمام الديمقراطية في إمكانية تحصيلها للجميع، ولو بعدم المشاركة في الحكم يقدم آلان توران (1912-1954) Alain Touraine في هذه النقطة بالذات تعريفا للديمقراطية من خلال مؤلفه (ماذا تعني الديمقراطية!)، مؤكدا على محدودية المشاركة لجميع المواطنين في تسيير وتدير شؤون السياسة، متحدثا عن إمكانات أمام الممارسة السياسية باعتبار أنها: "مجموعة من الأنظمة الأولية والأساسية التي تقدر من يملك حق اتخاذ القرارات الجماعية، ثم الحكم على أن نظاما ما أنه ديمقراطي أكثر كلما كان عدد الأشخاص المساهمين باتخاذ القرار أكبر،

¹ العبيوي خالد، مشكلات الديمقراطية، مركز غناء للبحوث والدراسات، بيروت (لبنان)، (ط1)، 2010، ص 51-54.

مباشرة كانت المساهمة أو غير مباشرة ، وبالإشارة إلى أن خيارات التي يجب القيام بها ينبغي أن تكون واقعية"¹، تبقى الديمقراطية مطالب الجميع، وممارسة البعض ممن لهم الصلاحية اتخاذ القرارات، لكن هذا لا يمنع مشاركة البعض الآخر في كل صورة حكم الشعب في انتخاب أصحاب القرار من منطلق أن مصلحة الكل فوق كل اعتبار وبالتالي تحكم فئة، وتقرر أخرى طبيعة حكمها راشد أم لا (المراقبة).

إن هذه الحقائق تجسدت في أمريكا، أين لعبت فيها الديمقراطية كثقافة تجمع بين النظام والفلسفة دورا في تحريك دوايب العقل الأمريكي الأصيل بتركيبته الدفاعية وأهدافه الهجومية من أجل التطور والاستمرارية بالرغم من أن مرجعيته أوروبية يؤكد دوتوكفيل في الفصل الأول من كتابه الديمقراطية في أمريكا، والمعنون بمنهج الأمريكيين الفلسفي، بالقياس على العنوان الأساسي للباب الأول: "تأثير الديمقراطية الحركة العقلية في الولايات المتحدة" على الطبيعة البراغمتية للعقل الأمريكي كثقافة للمجتمع الصناعي الجديد، وكأنعكاس لنموه الديمقراطي المتميز قائلا "مع ذلك فلا يشق علينا أن ندرك أن جل سكان الولايات المتحدة يستخدمون عقولهم بطريقة واحدة، ويفكرون بحسب قواعد واحدة (...). لهم منهج فلسفة عامة يجري عليه الشعب كله في جملته"²، إن طبيعة الفلسفة البراغمتية تشير في حد ذاتها لقيم الديمقراطية، كما وضحنا في الفصل الأول من حرية وفردية، وديمقراطية، ولبيرالية نفعية...، لذلك وجد في أمريكا مؤشر النجاح ومقوم الاستمرارية والتفاؤل، الذي أبانه تاريخ الديمقراطية في هذا البلد منذ إعلان الاستقلال وتأسيس الدستور، فالانسجام والاتفاق حول المنهج خاصة إن كان هذا الأخير براغماتي تطوري حتما سيخلق فضاء روحيا أمام الديمقراطية كثقافة اجتماعية لها قيمتها الإنسانية قبل أن تكون نظاما سياسيا له قرارات وضعية.

على هذا النحو يستمر دوتوكفيل في توثيق ملاحظاته التاريخية ذات البعد السياسي والاجتماعي عن أمريكا الديمقراطية أو أمريكا بثقافة الديمقراطية بتعبير أدق، مؤكدا في كل مرة على تلك الصورة الاجتماعية الثقافية التي تجمع الشعب، بمنهجة الفلسفي البراغمتي الموحدة والمجندة لخدمة هذا الوطن الديمقراطي "فالسماة الرئيسية لذلك الذي أسميه منهج الأمريكيين الفلسفي هي: تحاشيهم أن تستعبدهم النظم والعادات، (...). وضرب التعصب القومي إلى حد ما، وكذا عدم الأخذ بالتقاليد والعرف إلا من حيث هي وسائل لتحصيل المعارف، ولا بالحقائق القائمة إلا من حيث هي دروس تستخدم في تأدية ما يعلمونه بطريقة أخرى، على صورة أفضل والبحث عن أسباب الأشياء

¹ Touraine Alain, qu'est-ce que la démocratie?, Ed fayard, paris, (S.E), 1994, P19.

² دوتوكفيل ألكسيس، الديمقراطية في أمريكا، (ج.2)، مرجع سابق، ص 01.

لأنفسهم وفي أنفسهم وحدها"¹، إنها الفلسفة البراغماتية، أصدق معبر عن العقل الأداتي في أمريكا وعن طبيعته العملية وروحه النفعية الحاملة لطموح المهاجرين ورغبتهم المستميتة في تحصيل الحرية، كحالة إجتماعية وسياسية وكقيمة إنسانية طبيعية ترفض كل أشكال الظلم والاستبداد، من أجل هذا يكون توكفيل قد جانب الصواب باتخاذ أمريكا مركز استراتيجي تقاس عليه باقي التجارب الديمقراطية في أوروبا بما في ذلك موطنه فرنسا.

يستشهد دوتوكفيل كما يعبر في شكل مقارنة تم استنتاجنا لها، بتتبع وتحليل أفكاره عن الديمقراطية في أمريكا من خلال مؤلفه الشهير مقتبس من ذلك أهم النصوص كمفاهيم محورية وأفكار جوهرية، تحمل اجتهادات الشاب الفرنسي، خاصة فيما يتعلق بدور الديمقراطية كنزيرة راديكالية فعالة وليس مجرد مبادئ تصاغ نظريا فقط، لذلك نجده دائم الاستشهاد كما وضعنا بالديمقراطية في أمريكا، ثم عرض مقارنة بينها وبين الديمقراطية في بلده فرنسا، على سبيل الذكر وليس الحصر خاصة على المستوى الراديكالي العملي يقول توكفيل موضحا سبب فشل الديمقراطية في بلده "فكانت النتيجة أن أحدثت الثورة الديمقراطية في جسم المجتمع ومن غير أن يحدث تغيير في القوانين والعادات والأخلاق، وهو ذلك التغيير كان يجب أن يتم حتى تكون هذه الثورة مفيدة حقا، فلا عجب إن صارت لدينا الديمقراطية من غير ما يخفف فيها من مسالب ويبرز ما لها من ميزات طيبة وعلى الرغم من أننا نرى ما تجره هذه الديمقراطية من شرور، فمازلنا نجهل المنافع التي تقود علينا من ورائها"²، هي المنافع التي أدركتها أمريكا بلدا وشعبا، ما جعل من ثورتها الديمقراطية، ثورة عملية تحيك خيوطها الثقافية الاجتماعية المشتركة كقيمة ديمقراطية.

من منطلق أن الديمقراطية أهم حالة سياسية لها تأثير واضح في القيم الثقافية ومختلف المواقف الاجتماعية والسياسية للأفراد، كما تتأثر بها خاصة وأن الثقافة كنتاج حضاري يختلف من عصر لآخر ومن مجتمع لآخر، ما يثبت يضيفي صبغة تتجدد وتتلون حسب نشاط قواها الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، فالديمقراطية مطلب لا غنى عنه في تشكل البنى الثقافية والاجتماعية لأي مجتمع، وتحقيق نهضته كنظام يحمي الحريات ويحقق العدالة والمساواة.

من رحم تلك المبادئ، ازداد رواج الديمقراطية في أمريكا باعتراف المطلق بحقوق الفرد الدينية والثقافية، من مجموع أن الكل سواسية أمام القانون، فتحولت الديمقراطية في بلد تحركه النزعة البراغماتية، من مجرد حكم سياسي إلى

¹ دوتوكفيل ألكسيس، الديمقراطية في أمريكا، (ج.2)، مرجع سابق، ص 02.

² دوتوكفيل ألكسيس، الديمقراطية في أمريكا، (ج 1-2)، مرجع نفسه، ص 19.

قيم اجتماعية وثقافية - خاصة مع جون ديوي - تترجمها الممارسة الفعلية الفردية والجماعية للمواطن الأمريكي في مضمار هذا نجد مُجد ربيع يقول موضحاً سبب نجاح الديمقراطية "ويعتبر في تقديرنا نجاح الديمقراطية في التحول إلى قيمة ثقافية اجتماعية، وموقف من الغير من الناس هو أهم إنجازات الفكرة الديمقراطية على الإطلاق"،¹ هو الأمر الذي ساعد على الحد من الأنظمة التسلطية داخل الدول الديمقراطية، فالقيمة الاجتماعية والثقافية لهذا النظام، كانت سبباً للتصدي لمختلف الأزمات والتعثرات التي شهدتها المجتمعات الديمقراطية بما في ذلك المجتمع الأمريكي حيث استطاعت ثقافة الديمقراطية تجاوز فشل الممارسة السياسية الديمقراطية، فالإخفاق الذي لحق بالدول الديمقراطية، لم ينقص من تلك القيمة، كما لم يكن كافياً لتراجعها والابتعاد عنها وسحب الثقة منها بل كان في المقابل أداة تقييمية يحركها الحس المشترك والوعي الوطني لمراجعة أحوال الحكم في كل مرة تستدعي حالة الطوارئ، ذلك لأنه من شروط التعاقد الاجتماعي حق استبدال الحكم.

من بين أهم الأسباب لمعرفة مواطن الديمقراطي، تحديد الثقافة السائدة في المجتمع الذي ينتمي إليه، وهو ما ينطبق على الفرد الديمقراطي في أمريكا، ثقافة مجتمعه الصناعي العمل، ما ولد فيه رغبة في الاستقلال بنفسه مهياً بذلك مجالاً مفتوحاً للحريات والمساواة هذه الأخيرة التي يرى فيها دوتوكفيل ملاذاً للاستقرار والاستقلال الواقعي حيث يقول "فالمساواة تولد في كل إنسان الرغبة في أن يكون مستقلاً بنفسه في الحكم على ما يبدي رأيه فيه، ميلاً إلى الواقع المحسوس في كل الأمور، مستهيناً بالتقاليد والشكليات، محتقراً لشأنها، ستتجلى لنا كل هذه النزعات العامة التي تكاد تكون فطرية (...)"²، يقصد دوتوكفيل بالنزعات الفطرية حب العمل وخاصة وأن الأمريكيون يؤثرون العلوم العملية على النظرية حسب رأيه في الفصل العاشر من مؤلفه "الديمقراطية في أمريكا" مميزاً بذلك المجتمع الأمريكي وثقافته العملية البراغماتية، التي غالباً ما تنفع جميع الأفراد إلى العمل باستمرار داخل مجتمعهم.

علاوة على ذلك يقدم دوتوكفيل مؤشرات النجاح الديمقراطي وتميز أمتة بما ذهب إليه "فكلما كانت الأمة أكثر عراقية في الديمقراطية وأعظم استنارة وأكبر حرية إزداد فيها عدد الذين يناصرون عباقرة العلم، وازدادت الكشوف التي يصح أن تستغل مباشرة في الصناعات الإنتاجية وتفيض على كاشفيها التراث، وتكسبهم بعد الصيت بل والسلطة كذلك، ذلك لأن الطبقة العاملة في البلاد الديمقراطية تشترك في حكم البلاد وفي إدارة شؤونها العامة، فجرى

¹ عبد العزيز مُجد ربيع، الثقافة والديمقراطية، دار البازودي العلمية للنشر، عمان (الأردن)، (د.ط)، 2016، ص15.

² دوتوكفيل ألكسي، الديمقراطية في أمريكا، (ج.2)، ص52.

من يخدمونها أن ينتظروا منها كل تكريم، زيادة على ما يتوقعونه من جزاء مالي"¹، يستشهد دوتوكفيل بأمريكا كقوة عملية صناعية كبرى، ساهمت الديمقراطية فيها بإحراز التقدم العلمي العالمي، كما ساهمت كذلك في استنارة الحرية في هذا البلد الذي يشهد مشاركة فعالة للطبقة العاملة في الحكم وفي إدارة شؤون البلاد العامة وأنه سر نجاح الديمقراطية وتقدم أمريكا، وفرض سلطتها، إنه بإختصار ثقافة العلم والعمل.

فطريق النجاح الأمريكي بدأ عمليا واستمر كذلك في كنف الديمقراطية وبفلسفة براغماتية، استطاعت أن تفهم نظريا وعمليا القيمة الاجتماعية الثقافية للمجتمع كواحدة من أهم المجتمعات الديمقراطية التي حققت نجاحا باهرا يعود الفضل فيه للإرادة المشتركة والمسؤولية العامة اتجاه حاجات والشروط العصر، فالمجتمع الأمريكي بحكم طبيعته وخصائص شعبه - وإن كان قد أسهم تشكيلها بعض الروافد من أصل أوروبي - إلا أنها تميزت في إنجاح التجربة الديمقراطية، حيث ارتبط تحقيق الحرية بمدى استيعاب الفرد للجماعة، وأصبحت الديمقراطية مرتبطة أشد الارتباط بالمجتمع الذي ينتجها "الثقافة الديمقراطية"، والإعتراف بالحقوق الفردية والجماعية، في سياق عملي للمؤسسات السياسية والمجتمعية، التي تحمل على عاتقها مهمة تكريس وتعزيز مبادئ الحرية والمساواة والعدالة وتكافؤ الفرص باسم القانون، فكان ذلك سبب كافٍ لتتقدم الديمقراطية كقيمة ثقافية واجتماعية في نفوس الأمريكيين، يبقى لكل مجتمع طبيعته الخاصة خصوصية ثقافته إذ تتميز الديمقراطية من مجتمع لآخر من حيث التركيب وطبيعته عمل مؤسساته كما تتنوع حسب تنوع أفكار واتجاهات شعبه.

هو الرأي الذي تشاطره العديد من المفكرين والمهتمين بقضية الديمقراطية في العالم في إطار ذلك نجد "ملفين آي يوروفسكي"، يوضح أن النموذج الأمريكي وما قدمه من نجاح باهر على المستوى الديمقراطي، إلا أنه ليس من الضرورة الأخذ به، لأن لكل بلد بحكم ثقافته وتاريخه الحق في اختيار لشكل الممارسة الديمقراطية خاصته، لكن تبقى ضرورة وضع مبادئ عامة وأساسية تقاس بها مصداقية الأنظمة الديمقراطية شرط مهم وقد تختلف طرف سن القوانين وبشكل كبير من بلد لآخر لكن هناك مبادئ أساسية لا مجال للبحث فيها اختلفت تلك الطرق مثل أن يكون جميع المواطنين، شركاء في تقرير مصيرهم وفي عملية صنع صنع قوانين بلدهم، من منطلق أنهم أساس وضع ذلك القانون، فكما أشرنا هناك مبادئ أساسية لنجاح الديمقراطية في أي بلد مهما اختلفت وتنوعت ثقافة شعبه، التي يمكن تحديدها باختصار فيما يلي كمفاتيح ضرورية لذلك النجاح مثل الدستورية، والانتخابات الديمقراطية، والفدرالية

¹ دوتوكفيل ألكسي، الديمقراطية في أمريكا، (ج.2)، المرجع سابق، ص58.

وحكومات الولايات والحكومات المحلية"، إضافة إلى سن القوانين والقضاء المستقل وصلاحيات الرئيس، ودور وسائل الإعلام الحرة، وغيرها من المبادئ التي ساهمت في تغلغل الفكرة الديمقراطية كثقافة داخل المجتمع الأمريكي، وبالتالي حصد ثمار نجاحها واقعياً.¹

الديمقراطية سلوك ثقافي ميز الشارع الأمريكي، القلب النابض للكيان والهوية الأمة فالفضاء العام حتما يعج بالأفكار وعادات ستكون مشتركة في الفعل وردة الفعل، كسلوكات تعكس قوام الفكر والقول، كما توضح حقيقة الشعور الانتماء المبررة باسم الوجود، ولما كان الوجود ديمقراطياً، كانت الديمقراطية عادة تولدت في أمريكا وتتوافق ملحوظ لا يمكن أن ينكره أحد بين طموح شعبها ومبادئ الديمقراطية، التي وإن ولدت أوروبية "الثورة الفرنسية الإنجليزية" لكن سرعان ما رسمت لنفسها خطاً جديداً نحو الأصالة بمجرد أن تم إعلان الاستقلال وبعده تأسيس الدستور، إنه حقيقة الخط ناظم لإيقاع الحياة في العالم الجديد منذ أن وطأت أقدام الآباء الحجاج أرض الأحلام أمريكا.

إن الارتقاء الحقيقي لأمريكا يتمثل في مدى توظيفها للديمقراطية في المجتمع هذا الأخير الذي يحرص على إنجاح فكرة الديمقراطية، ففي أمريكا وليس في غيرها من الدول ينصهر عمل الجماعات المدنية بالجماعات السياسية، فمجال الإنفتاح على الحرية كقيمة مطلقة تتشارك فيها الجماعات لأغراض هادفة، نجده واضحاً في هذا البلد مثلما قال دتوكفيل عندما قال: "ليس العالم كله غير دولة واحدة يستخدم المواطنون فيها ما لهم من حرية مطلقة في عقد الاجتماعات، وتكوين الجماعات لأغراض سياسية، وهذه الدولة الوحيدة في العالم التي تمارس فيها المواطنون باستمرار في الحياة المدنية حقهم في الاجتماع فاستطاعوا بذلك أن يحصلوا على جميع المزايا التي يمكن أن تقدمها لهم الحضارة عن طريق استعمالهم هذا الحق"²، تصبح الحرية كحق طبيعي مصدراً للتقدم والإزدهار إذ ما تم استغلالها بالشكل المطلوب وهو ما نقصد به التوافق داخل المجتمع الأمريكي.

ضمن هذا المعنى لا يمكن الحفاظ على الحرية، ما لم تتوفر الشروط العامة والإتفاق العام في سياق معرفي بجمع الأفراد الأحرار بحكم طبيعة التي وهبهم لهم الله دون قيد أو شرط فالإيمان بهذه الهبة "الحرية" حق مقدس، لا يقبل التنازل عنه تحت أي ظرف ممارسة السلطة من طرف الحاكم، فالحكم يجب أن يكفل الحرية باعتباره الوصي الأمين

¹ ملفين آي بوروفسكي، المبادئ الأساسية للديمقراطية، عن كتاب الديمقراطية في أمريكا التاريخ والمركبات، نخبه من المؤلفين، المركز القومي للترجمة، القاهرة (مصر)، (ط.2)، 2009، ص16-17.

² ألكسيس دوتوكفيل، الديمقراطية في أمريكا، تر: مرسى قنديل، (ج.2)، مرجع سابق، ص153.

على مصالح شعبه وفي حال تم خيانة الأمانة باسم السلطة يبقى الحق إعادة الاختيار قائم هو الآخر باسم الديمقراطية، إنها المعرفة التي تأصلت في نفوس الأمريكيان والحفاظ على الحرية بين صفوف الشعب أهم قيمة يكمن تحقيقها بصرف النظر عن من يمتلك (الغني) نؤمن لا يمتلك فهي مسؤولية الجميع وتألّفها لمجتمع متناغم وواحد هدفه إبراز قيمة الحرية وفضيلتها، لقد كانت أي الحرية لجون دكنسون (1732-1808) John Dickinson أهم قصيدة غنائية وطنية،* نالت رواجاً واسعاً، فكانت بمثابة الشعار الوطني للمستعمرات آنذاك، والتي كانت ترددها باستمرار في جميع المناسبات الشعبية، إلى أن أصبح الشعار مبدأ لوحدة الشعب الأمريكي، في دعوته إلى الحرية "لوحّدنا ننهض وبتفرقنا ننهار"،¹ كان للأمريكان دافع أقوى يجمع بين شملهم ويوحد عقيدتهم ألا وهو الحرية، قاعدة جميع أفراد المجتمع من المثقفين السياسيين وعمال وجنود...، إنها الثقافة التي تحركت أمة بأسرها "الثقافة الديمقراطية" جمعت بين الفردية والحياة الاجتماعية هي أرض الميعاد أمريكا، ميعاد للحرية والمساواة.

امتداد لنفس الفكرة نجد إن حتى الدين في أمريكا كان في خدمة الصالح العام من مبدأ ديمقراطي حتى فصل فصل الدين عن الدولة، لكنه ظل يشغل به (الدين) على أمور الدنيا وهو ما عبرت عنه الطبيعة الحية الواقعية للشعب الأمريكي من حب العمل والنجاح والمنفعة، لتوضيح أكثر نستحضر مقوله لدوتوكفيل يؤكد من خلالها دور الدين الدنيوي، في خدمة الإنسان وتحقيق حريته عندما قال: "فالأمركيون لا يتبعون دينهم بدافع المصلحة فحسب، بل كثيراً ما يجعلون المصالح التي تحفزهم إلى اتباعه من مصالح هذه الدنيا (...). الوعاظ الأمريكيين يشيرون دائماً إلى شؤون هذه الدنيا، ولا يباعدون اهتمامهم عنها إلا بكل مشقة، فكي يصلوا إلى قلوب سامعيهم وأبوا على أن يوضحوا لهم أن المعتقدات الدينية تعاون على الحرية، والإطمئنان العام"،² عكس ما كان يفعله رجال الدين في العصر الوسيط وعدم اهتمامهم بأحوال الناس الدينيوية بحجة أن الدين ضامن لها فعلاً قدمت أمريكا نموذجاً ديمقراطي متميز وأصيل هدفه احتكام إلى واقع الأمة باختلاف مجالاته (العلمانية).

* عبرت قصيدة الحرية الوطنية الأمريكية the liberty Song، التي كتبها جون دكنسون، المحامي، والمثقف السياسي عن الرغبة في الاستقلال والتمتع بالحرية، علماً أن دكنسون قد ساهم في نشر الوعي التحرري في أمريكا، حيث كتب العديد من الرسائل التي ساهمت على تأليف الرأي العام الأمريكي خاصة ماجاءت به القوانين Townshend وما سبقته من تعدي على الحريات بعد فرض سلسلة جديدة من الضرائب على المستعمرات.

¹ دايان رافيتش، مختارات من الفكر الأمريكي "كلمات حركت أمة بأسرها"، تر: مظفر غير عباس وصادق إبراهيم عودة، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، (الأردن)، (ط.1)، 1998، ص46-49.

² ألكسي دوتوكفيل، الديمقراطية في أمريكا، تر: مرسي قنديل، (ج.2)، مرجع سابق، ص167.

لعب الدين في الولايات المتحدة الأمريكية دورا مهما في بناء المخيال الشعبي، والمحافظة عليه بتعميق الشعور العاطفي، كما أخذت بعض مفاهيمه بعدا وطنيا من حيث الحرية والديمقراطية التي لا يكاد يكون فيها صلة للمرجعية الدينية كيف لا وهو الدين في أمريكا العالم الجديد، بتعاليمه الديمقراطية والبراغماتية التي أصبح الدين بدوره خادما لها باعتباره أداة محدثة، هذا إن لم تكن معلنة فعلى حسب وصف آلن ولف (1934) Wolf fred Alan، هو تدين رقيق يقدم أدوار جدية وحاسمة على مستوى مؤسساته الدينية والقيمية التي غالبا ما تكون اجتماعية، إن أهمية المجتمع الأمريكي مؤشر لقيام جميع مؤسسات الدولة، علما أن المنظومة الأمريكية كيفية فكرية يلعب فيها الدين دورا جزئيا أو مكتملا لأطماع تلك المنظومة الرأسمالية ومفاهيمها الليبرالية المادية.¹

إن أكبر تحدي للمنظومة الأمريكية، يكمن في الاستمرارية كقاعدة للعمل تحافظ من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية على كيانها وقيم مجتمعتها الديمقراطي، خاصة وأن هناك تناقض بين المبدأ والعمل في كثير من المجتمعات التي تدعي الديمقراطية، وتتجلى مهمة الخصوصية الثقافية في كيفية مواجهة مختلف الأزمات والعمل على رفع ذلك التناقض أو الحد من مظاهره، حتى لا يصبح خصلة يتميز بها الفرد الأمريكي لذلك سعت أمريكا على الدوام إلى فرض كيانها الديمقراطي فأخذت توسع بسط نفوذها إلى خارج أمريكا، هذا ما يمكن أن نسميه الترويج والتسويق بلغة الرأسمالية للمصلحة العامة، الخاصة في نفس الوقت بأمريكا وحدها أحد أسباب أزمة الديمقراطية في هذا البلد وبكيانها الاجتماعي وتنزل فيه منزلة الطبع الراض لكل سلطة، وتتجلى هذه القيمة (الحرية) كطبع على مستوى السلوك (الثقافة) الفردي والجماعي.

تحتل مسألة المساواة حيزا مهما في كتابات توكفيل، فالمساواة والحرية لازمتان للنجاح الأمريكي الذي عمل على خلق توازن اجتماعي وثقافي سببه الطبيعة الديمقراطية لهذا الشعب، ذلك أن الحالة الاجتماعية الديمقراطية التي وصلت لها أمريكا السر وراء نجاح تجربتها الديمقراطية إذ فرق دوتوكفيل من الحالة الاجتماعية الثورية التي عبرت عنها الديمقراطية في فرنسا وإحداثها للتغيير الاجتماعي الأكثر كمالاتا الأكثر نجاحا، إن الخصوصية الثقافية تنعكس حتما على البنية الاجتماعية والسياسية لمجتمع ما، كما ينبغي علينا أن نقر بخصوصية هذا الطبع عن غيره بمعنى آخر على أن كل بلد ديمقراطي الاعتراف بمقوماته الثقافية الديمقراطية، ولا يكفي الاعتراف هنا للتمييز والنجاح، بل يجب أن تأخذ

¹ هاشم مازن موفق، أمريكا بلد المتناقضات، مرجع سابق، ص 111.

المجتمعات الديمقراطية على عاتقها مهمة تفعيل قواها الاجتماعية والثقافية الخاصة، مع ما يندرج في سياق الديمقراطية كنظام وثقافة تحدد تميز المجتمعات وتحقق امتيازاتها.

إن التمكين من ممارسة الديمقراطية جعل المنظر والمؤرخ دوتوكفيل الفرنسي يهتم بأمريكا ثقافتها الديمقراطية إذ تأثر بآرائه العديد من الفلاسفة أمثال جون ستيوارت مل، خاصة حول مسألة توسيع دائرة الديمقراطية، من باب التسوية في الأوضاع الاجتماعية لكل أفراد المجتمع ولو بشكل تدريجي، كما انتقد دور الديمقراطيات القديمة باسم الشعب مشكلة بذلك تهديدا لكل استقلال شخصي، إضافة حددت إلى تحديده إمكانيات الحرية السياسية التي كان الحاكم يمارس فيها السلطة ضغط متزايد، بوصفه أداة للضبط والنظام، هو التباين الذي وضعه دوتوكفيل بين الثورة والديمقراطية في التعامل مع الحالة الاجتماعية أو في التنظيم الاجتماعي والعمل على توفير ثقافة قائمة على احترام روح الحرية، بالتالي الحد من ممارسة السلطة المركزة المفرطة، والمساعدة على خلق قوى تعويضية تساهم بدورها في إشاعة اللامركزية داخل الحكم الذي يجب أن يحترم التعددية ويعمل على خدمتها كضامن للديمقراطية وليس كسلطة مركزية لها.¹

مما سبق من تحليل وقراءات عن مؤلف الديمقراطية في أمريكا لدوتوكفيل، يجعلنا ننظر إلى كتاباته كمشروع فكري تأسيسي، فهو لم يكتف يوصف تجربة الديمقراطية في أمريكا ومقارنتها بنظيراتها في كل من فرنسا وإنجلترا لكن مارس عملية تنظيم وتأريخ كرونولوجي يهدف إلى تأسيس فكري ونظري للبناء العلمي السياسي الليبرالي من جهة، وباعتباره ضرورة منهجية عملية لإنجاح التجربة الديمقراطية في أي مجتمع تجربة من جهة ثانية، وهي تجربة تؤصل لحراك ديمقراطي ومجتمعي يهدف إلى تحقيق رفاهية وإزدهار تلك المجتمعات باعتبارها تحقيقا لمقولات النفع الإيجابي للإنسانية على اختلاف خصوصياتها، فالهم المركزي الذي شغل دوتوكفيل وإن كان يبدو للوهلة الأولى النهوض بحال وطنه فرنسا، فإنه أخذ كذلك بعد إنسانيا واجتماعيا واضحا، عندما حدد مهمة الديمقراطية الراديكالية كنوع من المسائلة للحالة الاجتماعية هدفها إضفاء روح المدنية وتشجيع قوة الإبداع الاجتماعي أين تصبح الديمقراطية أداة للوعي الراديكالي، فبدلا من أن نطالب بها عن طريق الثورة، نجعلها أداة للحد من مظاهر تلك الثورة وفي كيفية الخروج من دوامة سلطة العنف والقوة إلى سلطة التسامح والديمقراطية، ما يفتح أفقا أكبر لإبداع الحرية.

¹ هيلد ديفيد، نماذج الديمقراطية (1-2)، تر: فاضل جتكر، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد (بيروت)، (ط.1)، 2006، ص 186-187.

بالرغم من إعجاب دوتوكفيل الشديد بديمقراطية الولايات المتحدة الأمريكية، والتي مثلت حسب رأيه قوة ديناميكية راديكالية فريدة من نوعها تعمل وفق المنطق البراغماتي ومبدأ تكافؤ الفرص كم شجع روح المنافسة يعتبر النجاح والاستمرارية مؤشرا الأول، لذلك أصبحت الديمقراطية قوة فاعلة للتنظيم الاجتماعي ونشر المساواة من حيث هي مصدر العبقرية الأمريكية، من حيث ترسيخها لكل القيم وملاذ لبلوغ حقيقتها من جهة، هي الحقيقة التي أدركها العقل الأمريكي فترجمها بسلوكيات فردية وجماعية "كثقافة ديمقراطية أخذوا يتمتعون في كنفها بسعادة ورخاء، وهذا بين أن الديمقراطية في بلد براغماتية نجحت في توثيق إسمها ضمن فضاء عالمي يندمج فيه غير الأمريكي إندماج الأمريكي فيه، لكن رغبة توكفيل لم تكن ذلك الإدماج، ونشر هذا النظام في العالم بنفس الصورة التي وجد عليها في أمريكا، مؤكدا أن الولايات المتحدة الأمريكية دستورها الخاص، خصوصية شعبها فمن وجهة نظره يشبه (المنتج دقيق) الصنع، الذي لا يعرف تركيبة إلا من أبدعه، وعليه إن الثروة صيت المنفعة تخص أمريكا دونما غيرها، كما أن الديمقراطية تختلف من شعب لأخر وعلى كل شعب أن يكون براغماتيا في استغلاله وفقا لثقافته الخاصة، يمكن القول أن هدف دوتوكفيل وأهمية كتاباته عن النظام الديمقراطي الأمريكي في الكيفية التي يعمل بها وطنه فرنسا، على استدراك الوضع والأخذ بمنافع الديمقراطية الفاعلة كأداة للمحافظة على تنظيم المجتمع ومما يحفظ حرية الفرد كل مظاهر السلطة.

إجمالا إن لكل مجتمع ديمقراطي دستوره خاص، لكن يبقى مجال النفع والانفتاح على خيارات هذا النظام مهمة الجميع، حيث تتضح معالم الديمقراطية بشقيها السياسي والثقافي وهي الرؤية التي انبنى عليها المجتمع الأمريكي في مساره الديمقراطي منذ بداية التأسيس إلى يومنا هذا، علاوة على ما ذكره دوتوكفيل أصبحت الديمقراطية أكثر نضجا عندما ارتبطت بالوعي السياسي والثقافي القائم كفلسفة سياسية واجتماعية قيمة تحاكي واقع المجتمعات، لهذا فمبدأ الديمقراطية ثلاثي الأبعاد (اجتماعي - ثقافي - سياسي) يوجب مجموعة من المبادئ والقيم حتى تكتمل صورتها الحقيقية بين المبدأ والتطبيق، يمكن اختصار هذه المبادئ كما وضحتها مُجد ربيع في كتابه "الثقافة والديمقراطية" فيما يلي:

- ضرورة رفع شعار الاعتراف المتبادل بين الأفراد، فالاعتراف بحق كل فرد كل فئة ودورهم في المشاركة في العملية السياسية من الشروط الأساسية لممارسة الحرية وإبداء الرأي.
- الإعتراف باختلاف وتباين مصالح الأفراد والجماعات وضرورة احترام شرعية.

- حق جميع الأفراد في التعبير عن أفكار والترويج لها، مما يرفع حق الدفاع عن المصالح الخاصة كحق شرعي يتطلب الحصول عليه ممارسة الطرق الحضارية والسلمية "ثقافة ممارسة الديمقراطية والمطالبة بها".
- الديمقراطية أنسب وسيلة للإقرار بالحرية الفردية والاجتماعية بما في ذلك الحرية المشاركة واتخاذ القرارات وإبداء الرأي لكل ديمقراطي إذ تقدم الديمقراطية في مجال الممارسة العملية تحقيقاً ملزماً للمساواة والحرية والعدالة الاجتماعية عن طريق الدستور والقانون.

- من أهم مجالات الديمقراطية السياسية والثقافية في سياق اجتماعي قيمى حرية الرأي وحرية المعتقد -التي مثلت أحد أهم أسباب المطالبة بالحرية- باسم العلمانية في بعدها السياسي والديني إضافة إلى البعد الاقتصادي والمتمثل في حق التملك وممارسة الأعمال والمنافسة، أما البعد الاجتماعي والثقافي فيظهر في حرية اختيار أسلوب وطريقة العيش.¹

هكذا يمكن للديمقراطية كثقافة تحدد نوعية العلاقات بين الناس وتنظمها وفقاً لثقافة تحترم التعددية كما تحترم لإختلاف أن تتقدم و تنجح بخطى ثابتة نحو تحقيق ثقافة ديمقراطية عالمية، لكن السؤال المطروح في كل مرة الذي يطرح في كل مرة عن أي ديمقراطية تتحد في ظل كل ما يشهده العالم من انفتاح بإسمها وهي أكبر التحديات التي تتطلب إعادة النظر

إذ يتضح من خلال ما أوردناه في بحثنا عن التأصيل لثقافة ديمقراطية في أمريكا، أن مسألة التحدي والنجاح في هذا البلد تفوق كل اعتبار، لذلك عبر المجتمع الجديد عن رغبته المتزايدة وطموحه المضاعف وإيمانه القوي، وحسه المشترك، بثقافة أمة وإن نشأت جديدة إلا أنها استطاعت أن تتقدم بجدتها نحو التميز والنفوذ العالمي، ولعل هذا راجع إلى تبني الديمقراطية كنظام وثقافة، له قدرة على إعادة تشكيل الظروف وكتابة مصير تلك الأمة الجديدة مصير تضافرت فيه الجهود وتوحدت مطالبه بعقيدة يحركها العمل وتوجهها المصلحة في السير بالحياة نحو التطور والنجاح، بعد ضمان تأشيرة حفظ البقاء وأي بقاء، إنها أمريكا الديمقراطية كما بدأت استمرت وبتفوق مستمر إلى اليوم.

إن الديمقراطية في المجتمع الجديد "أمريكا" لم تكن يوماً مجرد نظام بل هدفت كذلك إلى توثيق الصلة بين الفرد ومجتمعه، وبين الفرد ودولته "حاكم"، فكانت كلمة الشعب فيها تعلق كل كلام، وكان الدستور الضامن لشرعية حكم الشعب أحد أهم مقومات الممارسة الديمقراطية، إضافة إلى الانتخابات والفصل بين السلطات ما يضمن الحد من

¹ عبد العزيز مجد ربيع، الثقافة والديمقراطية، مرجع سابق، ص 16-17.

تقويض سلطة الشعب، ولتكتمل مصادقية تلك الممارسة كان لابد من احترام لحقوق الأفراد والأقليات بالرغم من صعوبة هذا إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تمكنت منه بفضل تفاهم المسؤولين ودورها في نشر ثقافة ديمقراطية تؤمن بالتعدد والتنوع.

فبعد كل ما شهدته أمريكا من تراجع ديمقراطي استطاعت أن توسع نطاق دائرة لتستوعب حقوق الإنسان بعدما كانت حكرا على البيض وأصحاب النفوذ اتسعت الدائرة باستيعاب أكبر لحقوق الأفراد والجماعة على اختلاف معتقداتهم وأعراقهم...، وأصبحت ثقافة الديمقراطية تشجع ثقافة التنوع والعكس صحيح، وبعد هذا الأمر أكبر تحدي واجهته الديمقراطية في أمريكا، كما كان أحد مركزات قوتها، إن التنوع في داخل هذا المجتمع ميزة استغلها الأمريكيان بطاعتهم البراغمتية ووظفوها ثقافيا، فكان الاختلاف والتنوع المبرر والتحدي لنجاح الديمقراطية كثقافة خاصة خصوصية شعبها وإيمانه القوي بقدرتها على تحقيق مزايا النجاح والسمو.¹

فنجاح الديمقراطية يستلزم وجود شعب واع يمتلك القدرة على فصل الحقائق وترتيبها من منظور عملي يحدد مراتب سلم الصواب والخطأ، الوهم والحقيقة الواقعية، هو ما توفّر في الشعب الأمريكي وثقافته المتشعبة بقيم ومبادئ الديمقراطية منذ بداية إعلان الاستقلال إلى غاية تأسيس الدستور حامي الحريات وضامن المساواة، إضافة إلى فكره العملي وقدرته على الإصلاح والتجديد، فكل مواطن أمريكي يتمتع بوطنيته باسم الديمقراطية له الحق في المشاركة السياسية، يمتلك وعيا بالمسؤولية اتجاه ما له من حقوق وما عليه من واجبات، ومن ثم تحقيق النجاح المطلوب، في هذا الإطار يتطلب الأمر قيام منظومة من القيم والأفكار والممارسات التي تنمي الوعي وتعزز ثقافة الديمقراطية داخل المجتمعات، فإن لم تتوفر هذه الآلة "تشجيع ثقافة الديمقراطية"، تصبح الديمقراطية مجرد وسيلة إشهارية، وأداة للممارسة اللاديمقراطية باسم الديمقراطية، فغياب ثقافة الديمقراطية واحد من أهم عوامل فشل وانزلاق الديمقراطيات في العالم.

يعتبر التقليد الديمقراطي في أمريكا وغيرها من المجتمعات الأوروبية الديمقراطية، أكثر العوامل قوة، والمساعدة على نجاح الممارسة الديمقراطية في هذه المجتمعات، لأن ثقافة الديمقراطية قد تركزت فيها ونزلت منزلة الطبع، فترسخت قيمها في نفس الشعب الذي لن يقبل بغير النظام الديمقراطي بديلا، ما يعكس حقيقة الوعي في هذه المجتمعات وواقعها، فالأمر يتعدى دور اختيار ورقة يلقي بها في صناديق الاقتراع، إلى أبعد من ذلك فهو دور يراهن به، كما يُصادق من خلاله على مصير الأمة بأسرها، دور منوط بالمتابعة والمراقبة المستمرة للحكام وسلطة حكمهم، هذه

¹ العبيوي خالد، مشكلات الديمقراطية، مرجع سابق، ص 79.

الأخيرة التي هي من الشعب وإلى الشعب، من شعب في مسألة الاختيار "مصدر السلطة" وإلى الشعب فيما يخص مسألة المحافظة على حريته في ممارسة حقه الشرعي الحر والمتساوي في تقرير مصيره، بمشاركة فعالة منفصلة بين الفرد- الجماعة والدولة، فمعيار نجاح الديمقراطية يتطلب توفر مقومات اجتماعية ثقافية، من شأنها تحقيق مثيرات النجاح المطلوب.

فكلما كانت الديمقراطية ثقافة راسخة وتقليد مستمر في الممارسة اليومية، كلما أمكن لشعبها التطور والتقدم في كنفها، بعيدا عن الدعايات الكاذبة، والمقولات الملفقة والخطابات الديماغوجية الزائفة، هذا بالضبط ما أراد دوتوكفيل، وما سيركز عليه جون ديوي الأب الروحي ومنظر الديمقراطية للفلسفة البراغماتية، والمؤسس الأول للتربية التقدمية في أمريكا.

المبحث الثاني: من الحرية إلى الثقافة نحو ترسيخ قيم الديمقراطية عند ديوي.

أمكن لأمریکا ما أمکن لشعبها من فهم فكرة الديمقراطية، كثقافة وكمركز في فهم خصوصية الشعب، في التعبير عن تلك الخصوصية بكل حرية ذلك لأن الهدف من توطین الديمقراطية في ثقافة المجتمع، وإن كان من الحنكة السياسية والمعرفة الفلسفية (جون ديوي)، إلا أنه ظهر قبل ذلك كحاجة طبيعية وحدث صوت الأمة الجديدة، وأسست لوجودها الواقعي، منذ أن وطأت قدم الشعوب المهاجرة أرض الميعاد، بحثا عن الحرية والاستقلال فكانت الديمقراطية أفضل وسيلة تحلی تأثيرها على المجتمع الأمريكي ثقافة ونظاما، فلم تكن وفقا لذلك التأثير مجرد نظام سياسي مرهون بالتصويت، بالقدر الذي ارتبطت فيه بکیان الأمة الأمريكية وطموحها الأصيل في تحقيق السمو والرفی، بالتالي الترويج لثقافة ديمقراطية تماشيا والسیاق العام لسمات الذهن الأمريكي، والمعبر عنها بالذرائعية، لذلك تعتبر تجربة الديمقراطية في أمريكا سلوك وممارسة، تعكس صورة الحياة الواقعية في ذلك البلد، بكل ما له من خصوصية كمجتمع صناعي ليبرالي رأسمالي.

ينطبق هذا الوصف على علاقة الديمقراطية بالثقافة، في صورتها المؤدية للتطور والإزدهار حيث مثلت التجربة الأمريكية النموذج الأحق بهذا الوصف، ضمن ثقافة ترسخ قيم الديمقراطية والوعي السياسي - الاجتماعي المشترك - ودستور يحفظ الحريات، وفلسفة تحقق الأمنيات، وتأسس لتنشئة صحيحة (التربية) وبمواطنة تكتمل فيها روح الفرد بالجماعة وكل ما تحمله من زخم ثقافي براغماتي، عموما تبقى الديمقراطية كثقافة لتطور الأجيال، والمحافظة على كيان أمتها والاندماج في سيرورة العصر الثقافية إندماجا متوازيا إلى الأمام.

من هذا المنطلق ومنطق براغماتي، تمثله النجاح الإنساني وبفلسفة اجتماعية واقعية الهدف منها التجديد والتغيير الاجتماعي، قدم جون ديوي اهتماما واسعا للثقافة وعلاقتها بالديمقراطية، معتبرا هذه الأخيرة أسلوب حياة أكثر منها نظاما سياسيا وإن كانت الديمقراطية تبدو للبعض هذا إن لم نقل للجميع شكل من أشكال الحكم، فإنها من وجهة نظر ديوي تعدت المنظور السياسي، فاتحة آفاق أكبر للتنظيم الاجتماعي والتأصيل الثقافي.

ضمن فلسفة متكاملة وبرهان تجديدي، نأت به الأمة الجديدة لنفسها عن الاستكانة والخضوع جاعلة من الديمقراطية ثقافة، مرت بمراحل التأسيس الأولى، إلى أن برزت بشكل واقعي بعد الاستقلال وإعلان الدستور، أين بدأ الشعب يمارسها بمعية الحكم، بسلطة مودعة في الإنسان نحو الفعل والتمكن عبر مجريات والواقع وتطويعه، ما ساعد على انتشارها بنجاح، ليبدأ مرحلته الجديدة في البناء والتجديد.

مرحلة استطاعت تحويل أنظار العام لها، لما قدمته من تصور جديد لمفهوم الديمقراطية مع الإبقاء على ما فيه من صلاحية تاريخية ومعرفية، صحيح أن الديمقراطية تعني من ناحية الاشتقاق اللغوي حكم الشعب هي حكم الشعب لنفسه، فمن غير المعقول في بلد الديمقراطية ونموذجها الأول تفويض إدارة الشعب وسلطته في الحكم، بل التجديد يكمن في توسيع دائرة الفهم، والعمل على نقله من القوة إلى الفعل، بدلا من أن تقتصر مهام الشعب على الاختيار (التصويت)، أن الأوان لها أن تتسع لهذا وجب تصحيح موضع الشعب في هذا الفهم، وإعادته إلى المركز وتمكينه الفعلي من المعنى الصحيح للديمقراطية، لأداء دور الشعب الحقيقي من خلال العمل على تكريس ثقافة الديمقراطية داخل المجتمع، وفي سلوك الأفراد من ثم يمكن القول أن الصورة الحقيقية لسلطة الشعب قد ترسخت لدى جميع الأفراد، بما في ذلك الحاكم، علما أن الممارسة السياسية لم تعد جديدة لتقديم النموذج الحق للديمقراطية.

انطلاقا من هذا تصبح الفلسفة أكثر اجتماعية وواقعية، تحاكي مضامينها النزعة الإنسانية وتقدم تصورا تقديمي لمفهوم الديمقراطية، فلسفة كفيفة بأن تبين الهدف من وراء ممارسة الديمقراطية، بأن تعد الفرد لتقبل تلك الممارسة، وتؤهله علميا لاكتساب ثقافة الديمقراطية، ضمن هذا المعنى جاء اهتمامنا صلب هذا المقصد عند جون ديوي وفلسفته الأداتية وكل ما حملته من مرجعيات ديمقراطية، ازدادت نضجا في فكر فيلسوفنا فيما استحضره واستلهمه وانتقاه عمليا ومعرفيا في محاولة البحث النقدي التقدمي بناء على علاقة الديمقراطية بالثقافة وبالفلسفة البراغماتية موضوع بحثنا، خاصة التربية عصب الثقافة، وجهازها التنفيذي المنظم إضافة إلى دور الأسرة والمجتمع إدراكا وإيمانا منه بقيمة الحرية المودعة في داخل كل إنسان، بالتالي ضرورة الوقوف عند هذه القيمة كأساس للفعل والتمكن الذي من أجله جاءت الديمقراطية، وتأصلت ثقافتها الإنسانية وأصبح قوامها الحق في الحرية في المساواة والعدالة...

قدم جون ديوي تصور قوامه القيم وهدفه تعزيزها ونشرها، فالديمقراطية بعدما تم ترسيخ قيمها الإنسانية والاجتماعية، كمبدأ وراء توطينها كثقافة إجرائية تعزز انتشار تلك القيم والمبادئ أصبح من الضروري تكريس ثقافتها واقعا. وعليه ما أهم مبررات والميكنزمات التي قدمها ديوي لتمكين تمثلات طرحه على أرض الواقع؟، من منطلق يؤكد على دور حرية الثقافة الديمقراطية الفعال في بناء القيم وتعزيز نفوذها ضمن علاقة الفرد بالمجتمع.

أولا: المرجعية الثقافية والديمقراطية: جون ديوي على خطى الآباء المؤسسين.

إن للخلفية الثقافية والخصوصية الاجتماعية دورا حاسما في منتهى الأهمية على تشكيل أو إعادة تشكيل وبناء مختلف الرؤى والتصورات المعرفية والفلسفية، علما أن الإنسان يعتبر العامل المركزي الأول لحل مشكلات مجتمعه، إذ

تنطوي هذه الفكرة على المسار الطبيعي الذي اتخذه الإنسان في شق طريقه نحو البناء والتطور، خاصة داخل المجتمعات العلمانية، بما في ذلك أمريكا وما قدمته من ضبط لإيقاع الحياة، بما ينفع شعبها، الأمر الذي كان له الأثر العميق في نفس كل فرد أمريكي متعطش للحرية، هو الفرد الذي أوجد لنفسه المناخ المناسب لتوطين الكثير من المفاهيم الأساسية الخاصة به، وبمسار ثقافته الجديدة بالرغم من إرثها الأوروبي-المتتمثلة في العمل والنجاح والديمقراطية- وتجدد الإشارة في هذا السياق إلى طبيعة تلك الظروف المشتركة وتوارثها من جيل إلى جيل، فلا يمكن للإنسان الجاهل تلك الظروف أن يدرك الأثر العميق الذي نتحدث عنه، أن الفكر الأمريكي بخصوصيته المزدوجة ثقافيا واجتماعيا يتركز على مقومات الحرية، الديمقراطية، البراغماتية...، يستمد منها كل مثقف مرجعيته، مما يسمح له بالإبداع والإصلاح والانتصار لذاته ولجتمعه، بما أن جون ديوي ثمة لذلك الأثر، في كل ما يربط بين العلم والعمل والثقافة رابط يحتكمه الإصلاح والتجديد، كان لازما علينا الأخذ بالخلفية الثقافية للفيلسوف، وما حققته من أثر تجلت معانيه، في ذلك التصور المؤسس على فكرة العلاقة بين الثقافة والديمقراطية.

علما أن جون ديوي* رائد الفلسفة البراغماتية، والنافذة التي يمكن أن تفهم من خلالها أمريكا، حيث جمع بين العمق الفلسفي والحس العملي الإصلاحي، ولعل الانشغال على هذه الشخصية، وتحرير مضامين فلسفتها البراغماتية، هو ما استدعى ضرورة الأخذ بالخصوصية الثقافية والاجتماعية كمرجع يختصر علينا الكثير من الإطناب، كما يوضح لنا البعد الثقافي للديمقراطية في أمريكا، وتأثير تجربتها على جون ديوي.

ليس من الغريب على بلد تفوقت فيه الخصوصية الثقافية والإيديولوجية على الخلفية الأوروبية أن يشكل باستمرار نقطة جذب بين أجياله، خاصة في مسألة الديمقراطية ومختلف مبادئها (الحرية، المساواة، العدالة...) وارتباطها العضوي بظهور الأمة الأمريكية، فكما نعلم أن المستوطنين الوافدين للولايات المتحدة الأمريكية، امتزجت

* جون ديوي فيلسوف براغماتي من مواليد 1858 بمدينة perlingcon شمال شرقي الولايات المتحدة الأمريكية، يعتبر ديوي فيلسوف أمريكا، فاقت شهرته كمربي، ومصلح اجتماعي شهرته كفيلسوف، وإن كان صيته شاع كمؤثر للبراغماتية قد لقي رواجاً داخل أمريكا وخارجها، تلقى في مراحله الأولى في التعليم فورمند Purmend ويعد ثوري، أهم مرجعية، فهو ما ساعده على استقراره البنائي متخذاً منها منهجاً في الحياة كما ساعده كذلك عن طريق الحوار والحكمة في اكتساب منهجية التربية (أصلها يوناني مع سقراط)، حيث استطاع بفضل حكمته الأدائية توظيفها عملياً في مشروعه التربوي التقدمي الذي بدأ بالمدرسة والجمع كمؤلف رئيسي يشرح فيه ديوي طبيعة التربية من خلال نموذج المدرسة كمجتمع مصغر تساهم في إنماء ثقافة الديمقراطية، لتتواصل أهداف ديوي التربوية الديمقراطية ضمن مؤلف ضخم (الديمقراطية والتربية) وغيرها من المؤلفات مثل الخبرة والطبيعة وغيرها...، التي عكست فكرة ديوي الموسوعي الطرح والمتشعب حيث بحثت في جميع المجالات والعلمية والاجتماعية، الأخلاقية والثقافية، مقدماً فلسفة واقعية عدت بحق منبرا هادفا للعمل التقدمي في محاولته في التجديد ومحاوله البناء لذلك يعد كتابه التجديد في الفلسفة أهم منجز معرفي يعيد فهم وظيفة الفلسفة ويعطيها بعدا اجتماعيا وإنسانيا واقعي عموما يعتبر ديوي أهم فيلسوف أمريكي كما يعتبر منهجه الأداتي أهم شاهداً لنجاح أفكاره واستمرار مدها حتى بعد وفاته الفاتح من جوان 1952.

فيهم الرغبة والطموح، ببقايا الإرث الأوروبي، التي سرعان ما أخذ بعدا خاص، بأمريكا شعبا ودولة، وهو ما يعبر عنه بالقومة الواقعية لهذا الشعب، رأي صموئيل هنتغتون (1927-2008) Sumule Hungtinton عبرت أمريكا عن توقع جديد ساهم في تحويل الإيديولوجيات الطبقة الأوروبية إلى قومية في أمريكا، ومجتمعها الجديد، كقوة ديناميكية للتغيير، هدفها إرساء ثقافة جديدة ومتميزة، تنافس بها أمريكا، كما تتماشى على إثرها روح العصر من رأسمالية وصناعة... الأمر الذي أكسبها حصانة وقوة عالمية، ساهمت في إعطائها وزنا سياسيا واستراتيجيا، فرضت به نفسها على العالم في مدة زمنية قصيرة تفوقت فيها أمريكا ولا زالت إلى اليوم.¹

في مقام آخر تنقسم أمريكا فكريا إلى وجهتين أحدهما أمريكا الأوروبية والأخرى أمريكا الأمريكية، هذه الأخيرة التي تميزت بخصوصية ثقافية واجتماعية، اشتملت شعبا المتأصل الجذور ومتميز بسماته الذهنية المختلفة، إنه الأمريكي الأحق لهذا القلب قلبا وقالبا الأمريكي الديمقراطي، الحر، الصناعي، الذي يعمل ويتعلم الأصول البراغماتية فتغلغل فيه حسا وفكر وأخلاقا داخل مجتمعه الديمقراطي الصناعي، إنه أمريكا كما يصفها وول ديورانت التي أنجبت "النكن" و"ثورد"، إنها أمريكا الحصان ورجال الأعمال، مؤثرة بتقاليدها الماثورة حول الحرية والديمقراطية والعمل والمنفعة على شعبها ومثقفها وفلاسفتها، باختصار مثلت أمريكا شعبا ودولة، كيان واحد، لثقافة واحدة، لفلسفة واحدة، ويقيم مشتركة الأمة الواحدة.²

امتدادا لتلك الطبيعة، تجتمع في المجتمع الأمريكي تركيبة فريدة من نوعها في شكل توليفة بشرية لها أصول وإرث ثقافي بمختلف تقاليده، شهد مراحل انتقالية عبر تاريخ الديمقراطية بين الإضافة والتجديد نحو تحقيق الأصالة، فكما وضعنا توصف أمريكا بيوته الصهر، فهي أمة الأمم (Nation of Nations)، شهدت خليطا من أجناس متعددة، أمكن لمواطنها من الاتحاد فما بعد كأفراد يتمتعون بخصوصيتهم الدينية والعقائدية، داخل مجتمع ديمقراطي يؤمن بثقافة التعدد والتنوع، ما جعل جون ديوي شديد التأثر بثقافة وطنه الديمقراطي، المعروف عن ديوي سلطته وميله للوسطية والاعتدال، الذي انعكس على ممارسته للديمقراطية وتصوره لها كأساس مرجعي لا غنى عنه.

إن الأساس المرجعي الأول عند ديوي لم يكن وليد الصدفة في إيمانه المطلق بخيرات النظام الديمقراطي، لاسيما إذ ما تم توطينه كثقافة مشتركة، وكهدف منشود، لأجل إصلاح المجتمع، والنهوض به قدما، فالإرث الثقافي الذي

¹ هنتغتون صامويل، صدام الحضارات، تر: محمود خلف، مالك عبيد أبو شهيو، دار الجماهير، بيروت (لبنان)، (دط)، (دت)، ص 7.

² ديورانت وول، قصة الفلسفة، تر: فتح الله المشعشع، مكتبة المفكرين، بيروت (لبنان)، (دط)، (دت)، ص 599.

حصلته تلك المجموعة العرقية المتنوعة ساهم وبفاعلية في إندماج عناصرها كقوة ثقافية تجابه بها أمريكا العالم اليوم، بأصالتها وبقيمها الديمقراطية ونزعتها البراغماتية فمن مجتمع فتى إلى أعظم دولة في العالم، السبب وراء هذا النجاح تلك الخاصية الذهنية وتحديد اعتماد أسلوب الذكاء، الذي خصه ديوي كمؤشر للنجاح والاستمرارية في مجتمعه، نفس الرأي نجده عند الفيلسوف والشاعر الأمريكي والت ويطمان (1819-1892) Walt Whitman حينما تحدث عن أمريكا قائلا: "إنها شعب يتكون من عدة شعوب وباعتبارها خليط من أجناس وعقول مختلفة، جعلها تبحر عن مقياس آخر للتقدم الحضاري يتناسب مع تركيبة أفرادها المتنوعة، وهذا المقياس هو درجة الذكاء التي يصل إليها الذهن المشترك بحيث تكون له السيادة على الثروة وعلى القوة الوحشية، وبعبارة أخرى أصبح مقياس تقدم الحضارة هو تقدم الشعب"¹، إن عامل الذكاء في أمريكا، سببه الأول الاعتراف بالتنوع كأهم مؤشر لنجاح الأمة الأمريكية، وتقدمها نحو الذكاء التطبيقي والعملية كمجتمع صناعي رأسمالي، ولو أن الذكاء الذي يقصده الشاعر هنا هدفه خلق التكافؤ والتجانس بدلا من الانحصار في مغالطات الثروة والقوة التي تشكل خطرا يهدد باستمرار نجاح الديمقراطية كما يقوي قيمها من حرية ومساواة وعدالة.

إن أصل الإشكال في مجتمع متعدد مثل أمريكا، لم يكن عائقا أمام ثقة الشعب في الديمقراطية، ذلك لأن الثورة الأمريكية ضد الاستعمار البريطاني، مثلت منعرجا حاسما في إعادة فهم وتشكيل مفهوم الديمقراطية، بعيد أكثر واقعية، تمكنت أمريكا من ترسيخ وتوطيد مبادئ الديمقراطية رغم أنها لم تكن السبابة في ذلك* لكن نتائجها على المستوى الواقعي، جعلتها نموذجا للثورات الأوروبية في القرن السابع عشر والثامن عشر، تمكينها الفعلي ولأول مرة من سيادة الشعب في الحكم، ودور الطبقة الوسطى في المشاركة في المجتمع وصناعة قراره، كفرد وجماعة تستجيب لكل مقومات المواطنة في تكافؤ للفرض، وحرية الجميع، ومساواة يكفلها الدستور ويضمنها القانون.

ضمن هذا المنظور تحققت الرؤية البديهية، من منطلق أن الحرية حق طبيعي خص الله به عباده دون استثناء، فملخص وثيقة إعلان الاستقلال يؤكد شرعية هذه الرؤية كما يثبتها على أرض الواقع، عملا بنصوصها التي ترى في

¹ المهرج عبد الفتاح، الفلسفة البراغماتية أصولها ومبادئها، مرجع سابق، ص 61.

* مهدت الثورة الفرنسية عام 1776 لصياغة أهم مبادئ الديمقراطية حاملة بذلك شعار الحرية والإخاء والمساواة، كما سبقها إلى ذلك الثورة المجيدة في إنجلترا عام 1940، بالرغم مما أحدثته من تغيير راديكالي للأوضاع السياسية والاقتصادية والدينية، إلا أنها لم تتخلص من شبح الأرستقراطية، شأنها شأن نظيرتها الفرنسية، لكن الذي ميز التجربة الديمقراطية في أمريكا تطبيقها لتلك المبادئ، وتوظيفها لقيمتها خاصة فيما يخص سيادة الشعب وتأسيسها للدستور حامي الأمة ما جعل الكثير يتأملها كمرجع للنموذج الديمقراطي في العالم مثل ما فعل دوتوكفيل.

البداية حقيقة واقعية تثبت أن جميع الناس خلقوا سواسية، وقد منحهم الله حقوقا طبيعية لا تقبل التنازل، ولا تنتزع تحت أي ظرف، ويعتبر حق الحياة والحرية وتحصيل السعادة، أهم هذه الحقوق، إضافة إلى المساواة بين البشر وكل هذا يفرض على الدولة ضرورة الطاعة والقبول، من مبدأ أن الشعب وحده له الحق في تقرير مصيره المشترك، والمنطوي على مجموعة من المعايير والأسس، حيث الحرية فيها خط أحمر، وقد سبق أن وضحنا ذلك بالشرح والتحليل في الفصل الأول من الرسالة.

بهذا تكون الشروط الأساسية لنجاح التجربة الديمقراطية في أمريكا بداهة وحقيقة وهو ما تمكن منه ذكاء العقل الأمريكي، ومنهجه الذرائعي، كما وضح سماته وحددها سياق الاستقلال، خاصة وأن جوهر البراغماتية السمة البارزة للعقل الأمريكي يؤكد على دور الخبرة المتجدد في إيجاد الحلول وفك الصعوبات، بالتالي توفير حاجات الفرد داخل مجتمعه، هذا ويعتبر النجاح ومساعدة الإنسان في حياته، دعامة إستراتيجية حافظت بها أمريكا على نجاحها كمبرر وغاية لكل وجود، بما في ذلك الوجود الديمقراطي للأفراد، ما جعل من الأمريكي نموذجاً للإنسان الديمقراطي في ثقافته وشخصيته المتفتحة والمتكاملة، ثقافة حملها ميثاق الاستقلال، ونفذها تأسيس الدستور فالأمريكي "عضو في أسرة منظمة خير تنظيم، وجار صالح، ومواطن حر، شخص طيب مثقف يعمل مع أشباهه من المواطنين، ذلكم هو الدرس الذي نتلقاه من ميثاق استقلالنا، وذلكم والدرس الذي نكون به قدوة"¹، حسب رأي دوتوكفيل واعتقاده أن الديمقراطية في أمريكا ميزة صاغ مبادئها ميثاق الاستقلال، فأحسن تطبيقها الشعب، تطبيقاً وممارسة جعلت منها قدوة للعالم.

فضيلة الديمقراطية متوارثة في أمريكا، كخطاب ثقافي اجتماعي وسياسي إرشادي يجمع بين المصلحة الخاصة للفرد، والمصلحة العامة لجميع الأفراد، وأكثر ما تظهر ملامح هذا الخطاب فيما قدمته النخبة السياسية-الآباء المؤسسون- من كشف وجلاء ديمقراطي لعب دوراً حاسماً، في تمكين الشعب من الديمقراطية على أرض الواقع، كما أثر لاحقاً في إرساء قواعد الإصلاح والالتزام من منظور فلسفي براغماتي، خاصة عند ديوي، الذي اهتدى على خطى جيفرسون وفرانكلين "جيفرسون -الرجل الذي امتلك- في ظل الضغط الهائل الذي صنعه صراعه من أجل تحقيق الاستقلال القومي لشعب واحد، والقدرة على النشوء الصحيح والقوة الكافية لتقديم الحقيقة المجردة في وثيقة

¹ ألكس دوتوكفيل، جوزيف ابستاتين، المرشد إلى الديمقراطية، تر: سمية ممدوح الشامي، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة (مصر)، (ط1)، 2010، ص

ثورية بحثه، تلك الحقيقة التي يمكن تطبيقها على كل الرجال في كل زمن، لقد نجح في حفظها في تلك الوثيقة، لتظل حتى يومنا هذا، وإلى الأبد صوتا موحيا وحصر عثرة في طريق أية بادرة شؤم تلوح في الأفق، وتندر بظهور الاضطهاد والطغيان على السطح مرة أخرى"،¹ ما أراده كريستوف هيتشز، توضيح الأثر المشترك الذي جاءت به وثيقة الاستقلال، وتحديدًا مشكلة الحرية الإرث ثقافي ديمقراطي يجب أن تتوارثه الأجيال وتحتفظ به كعقيدة وإلى الأبد.

قد تختلف وجهات النظر بين مؤيد، ورافض لسياسة جيفرسون،* لكن يبقى امتداد أفكاره التحررية قائما يشهد رواجًا مستمرًا في مختلف المحافل الأمريكية الناطقة باسم الحرية والديمقراطية، فلولا جهود الرجل، لما تحقق الاتحاد الأكبر Grand Union، ويبقى جيفرسون من صميم أمريكا، كيف لا وهو من ربط الإصلاح بالتجديد، على غرار ما سيذهب إليه لاحقًا جون ديوي، أين اتخذ من قضية التعليم، هدفًا لتعميق أثر الديمقراطية، والتمكين الواقعي من التمتع بالحرية، عبر الاتجاه الديمقراطي عن إيمان قوي بأهمية التربية، في تشكيل روح الأمة، وبناء مجتمعاتها، وبضرورة التعليم للجميع، وهي الرؤية التي انبى عليها فكر قادة أمريكا ومؤسسها منذ إعلان الاستقلال، واستمر كذلك، هذا يعني أن مسألة التربية والتعليم أخذت، على عاتقها مهمة نشر ثقافة الديمقراطية بموجب تفعيل قيم ومبادئها وتوطينها في ثقافة كل فرد من خلال العلم والعمل، ما يؤكد لنا ذلك محتوى رسالة جورج "واشنطن" إلى الكونغرس الأمريكي قائلًا: إن المعرفة هي أضمن أساس سعادة الشعب في كل دولة، وفي بلدنا التي تلقى فيها مقاييس الدولة ووسائلها، وخدماتها الانطباع في الحال من الإحساس الجماعة أو المجتمع تعتبر المعرفة أو التربية أمراً ضرورياً"،² تتأكد وتتجدد كل خطاب وكل موقف ذلك لأن النخبة في أمريكا ونقصد بها رجال الحكم والمثقفين قد أدركوا أهمية التربية في صقل العقول وتوجيهها توجيهًا ديمقراطيًا، منذ البداية ما يعني العمل على خلق ثقافة مشتركة يبدأ التأسيس لها من التربية، مما يسمح في فهمها وتطبيقها على الوجه المطلوب.

¹ هيشتنز كريستوف، توماس جيفرسون وإعلان استقلال أمريكا، تر: رشا سعد زكي، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة (مصر)، (ط1)، 2008، ص 15.

* يرجع الباحثين استمرار مشكلة العبودية، التي أرقّت المجتمع الأمريكي، وأعطت بعد لا ديمقراطيًا، إلى عدم نجاح جيفرسون في إخماد نارها، وتعبير معركة جيتسبيرج، أهم شاهد لمظاهر اللاديمقراطية في عهد جيفرسون وانقسام المجتمع الأمريكي إلى أحرار وعبيد، إلى أن جاء لينكولن ودوجلاس، وحاولوا الحد من ظاهرة الإنقسام المخيف والخطير داخل المجتمع الأمريكي.

² محمد عبد المعطي، الفكر السياسي الغربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية (مصر)، (دط)، 2006، ص 344.

أخذت أمريكا على عاتقها قيمة التعليم، وغاياته اللاحقة نحو تجسيد معنى الديمقراطية، لذلك وضعت سلما تخطيطي،* يأخذ بعين الاعتبار ميزان الفوارق الأكبر من نقاط للتمييز ومواطن للتقدم، وفق ما يجعلها تفرض ضمن أجندتها السياسية في المقام الأول نظاما خاصا لكل ولاية، -لا نقصد هنا بالنظام طبيعة الحكم وإنما من الوجهة الاقتصادية والثقافية-، ذلك لأن مبدأ الديمقراطية والتمسك بالنظام الرأسمالي ركائز تنظم مجرى الحياة في أمريكا، فكانت الغاية وراء إنشاء مؤسسات ثقافية استكمالاً لمرحلة جديدة أمراً في غاية الأهمية، حتى يتمكن جميع المواطنون من تحصيل مستوى ثقافي، وتعليمي، يسمح لهم من المساهمة فعليا وبجدارة "تشجيع المنافسة" في تنمية البلاد، ما جعل دوتوكفيل يقر بإجديات الديمقراطية في أمريكا، وبالفائدة التي تقودها على واقع الأفراد ومساهماتها في نشر التعليم والدعوة إلى التسامح في اكتساب ثقافة التعاون والمشاركة والمساواة، إن التعليم في أمريكا ثقافة تنتصر فيها مقومات ودوافع الوجود الإنساني، برفع تحدي العمل، وإعطاء فرصة لتنفيذ المهارات اليدوية والعقلية، من أجل الاندماج والانسجام في الحياة الاجتماعية، والاستفادة قدر الإمكان من ذلك.¹

فالتربية في بلد ديمقراطي عملية تحررية، غايتها فتح آفاق الإبداع وتطوير الذات، وإبراز القدرة الفكرية لكل مواطن، داخل المجتمع الذي يعيش فيه، فيتناسب معه أفقياً وعمودياً تناسباً تتناسق فيه الإرادة مع العمل والمصلحة بناء على خصائص المجتمع ومميزاته كمجتمع ديمقراطي رأسمالي، مقارنة مع مجتمعات أخرى، لذلك تشجع أمريكا منذ إعلان الاستقلال التعليم بكل حرية، والعمل على اكتساب مهارات كافية تمكنهم من الرفع من المستوى التعليمي، والمساهمة قدر المستطاع في تطوير مجتمعهم في انسجام بين المدرسة الأمريكية كمؤسسة ديناميكية تحررية متصلة عن طريق الخبرة بالحياة مباشرة.

ستظل الخلفية الثقافية في منحها الديمقراطية، حاضرة في فكر ديوي، فهو من أبدى إعجاباً خاصاً للإرث الثقافي الأمريكي المشترك، ما جعله يتولى مهمة الدفاع عن الآباء المؤسسين، ويشيد بما قدموه لصالح الأمة الأمريكية، علماً أن تأثير هؤلاء الأساتذة في ديوي يظهر جلياً في تبنيه مبدأ الحرية والديمقراطية ووعيه بضرورة إدراجهم كأساس قاعدي في العملية التعليمية التعلمية، وهذا نص لديوي يؤكد حقيقة تأثره بالآباء عندما قال: "إن شهرة واشنطن

* قدم جوتن ديوي من خلال مشروعه الإصلاحي الواسع على خطى الآباء المؤسسين وبأكثر سلماً تضمن خطط عمل إستراتيجية تملت صدارة قائمتها التربية في بعدها الدينامي التقدمي، بالاستناد على المنهج العلمي والخبرة والذكاء المتضرر ودوره الوظيفي في إصلاح وبناء المجتمع الديمقراطي الأمريكي، مع ما يجعل منه لحة اجتماعية، ثقافية، روحها الديمقراطية ومنهجها البراغماتية، وطموحها لا يعنى بالصناعية والرأسمالية.

¹ المرشفي محمد محي الدين، نظريات في التربية والثقافة، مؤسسه الملك عبد العزيز، الدار البيضاء (المغرب)، (دط)، (دت)، ص 146.

العسكرية والخلقية، قد جعلته جزءا من التراث المشترك، وهناك أيضا جيفرسون وهاملتون، ومادسون، وبعدهم، رانكلين وجون آدمز، ومونرو حقا لقد كان هناك عالقة في تلك الأيام"،¹ كلمة عمالقة كافية لتوضح مدى أولئك الآباء في تحريك الحس المشترك لدى الأجيال اللاحقة، خاصة ما قدموه لأمريكا دولة وشعبا من إفتكاك الحرية والاستقلال عن التاج البريطاني إلى تأسيس الدستور حافظ الحريات وسيعيهم الحثيث للحد من الاختلافات التناقضات التي حملتها سياساتهم إلا أنه بحق أصدق معبر عن ابتكار أمريكا الديمقراطية.

كما يأخذ جون ديوي بأراء جيفرسون السياسة ويعطيها بعدا أخلاقيا وسياسيا، يظهر في تبنيه ودفاعه عن الديمقراطية، وعن عقيدة سيادة الشعب التي صاغتها وثيقة الاستقلال منذ ذلك الوقت، وجيفرسون رسول الديمقراطية والحرية، المعبر عنها في الروح الأمريكية التي تؤمن بالحق الفردي بالاختلاف، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، حتى ولو كنت أفكار جيفرسون حسب جون ديوي من حيث الأصالة تعود إلى اليونان، والفيلسوف الإنجليزي جون لوك والفلسفة الأنوار الفرنسية، لكنها من حيث الهدف فهي أصالة أمريكية، قائلا: "الجديد فيها وبالذالة، هو أن هذه الأفكار قد تم بثها بوصفها التعبير عن الروح الأمريكية، وتبعها لهذا كانت الإرادة الأمريكية معدة للعمل"،² ففي فلسفة جيفرسون اجتمع العمل بالأخلاق، فالمواساة والتمتع بالحقوق أخذت دلالة أخلاقية ترجع بالأساس إلى الحقيقة الإلهية وفكرة تقديس الحرية، كمفهوم وحقيقة بتقاسمها الأمريكيون في سياق تجربتهم العلمية المعاشة والمعروفة باسم الديمقراطية.

من أشد مواقف ديوي الديمقراطية حول مسألة الفردية، وتحديد الاستقلالية والمسؤولية الفردية، وتفاعل كليهما مع الديمقراطية، فكرة تنبأها من إمرسون فيلسوف الديمقراطية عندما قال: "بإمكاننا دون أي شبهة الاعتقاد أن إمرسون لم يكن صاحب نظام، وهو لم يكن أقله النبي أو المبشر بكل نظام، يمكن للديمقراطية أن تبنيه أو تدعمه، وحين يتاح للديمقراطية أن تعبر عن نفسها، فلن تجد صعوبة ضمن ما عبر عنه إمرسون"،³ فالفردية تتحقق في مجتمع ليبرالي ديمقراطي، حين يتمتع الفرد بحريته المطلقة كما يحترم حرية الجماعة من منطلق أن الكل متساوون أمام القانون، وفيما قصده ديوي متأثرا بإمرسون في فكرة العمل بكل حرية وديمقراطية، هنا فقط يمكن للفردية أن تتقدم، تقدما ينعكس على المجتمع وعلى الديمقراطية المتعالية إذ نادى بها جيفرسون وإمرسون وغيرهم.

¹ ديوي جون، أراء طوماس جيفرسون الحية، تر: يوسف زايد، دار الثقافة، بيروت (لبنان)، (دط)، 1957، ص 18.

² ديلودال جيزار، الفلسفة الأمريكية، مرجع سابق، ص 59.

³ المرجع نفسه، ص 71.

أراد جون ديوي كمواطن أصيل، الوقوف على مآثر هؤلاء المؤسسون وما قدموه، بفكرهم التحرري وروحهم الأمريكية في بعد البراغماتي، الذي يهدف إلى تنمية وتعزيز قيم المجتمع، وكل ما تعني به السيادة المطلقة للإنسان ولدوره في الحياة، إن الديمقراطية في أمريكا عمل تكميلي بدأه الآباء لتكملة الأجيال لذلك نجد أن التعارض في هذه المسألة يأخذ حيزاً ضئيلاً مقارنة مع الانسجام الموجود بين مختلف الآراء، بالقدر الذي تعبر فيه الديمقراطية عن طموح السيادة الموحدة، وبالقدر الذي تكون فيه صحيحة وفقاً لمؤشر قيم مشتركة، والقبول بآثارها الاجتماعية والثقافية، من هنا يمكن القول أن الديمقراطية في أمريكا قد تحولت إلى عقيدة ثقافية واجتماعية لن تستطيع الأجيال اللاحقة في أمريكا العيش بمنأى عن هذه العقيدة أو الثقافة بتعبير أدق.

في الواقع استمرار الرغبة في الديمقراطية، وتوارثها بين الأجيال ليس الأمر الجديد على شعب قادته تلك الرغبة كخطوة أولى في تحت صورته كأمة أصيلة، رافضة لكل أشكال السلب والاضطهاد، فلا شك أن تأثر ديوي وشعوره بالمسؤولية اتجاه بطولات قادة بلاده مظهر من مظاهر تلك الرغبة المتأصلة في كل أمريكي، في ذات السياق نجده يشيد تحت مسمى أولئك الرجال، بالتفوق الفكري والسياسي لهؤلاء، دورهم الفعال في تحريك الوعي التحرري، والتأسيس لنظام ديمقراطي لازالت الأمة تحصد ثمار نتائجه - بالرغم من كل تناقضاته - إلى اليوم "فإذا نظرنا إلى مجموع الشعب الأمريكي الصغير قبل مئة وخمسين أو مئة وعشرين سنة، فإننا سندعش، وسنقر بالجميل عندما نشهد القدرة الفكرية والخلقية التي تحلى بها أولئك الرجال الذين أسهموا في بناء تراث أمريكا السياسي".¹

يقصد بالتراث السياسي الديمقراطية، كحقيقة واقعية تقاسمها الشعوب الأمريكية جيلاً بعد جيل، ولعل الاعتراف بجميل أولئك الرجال لفت أخلاقية نقدية وموضوعية من فيلسوفيا، حيث أثارت هذه الخلفية وفق إعادة إحياء التراث الأمريكي المشترك على الأقل وقتها - والعمل على بناء النموذج الحقيقي وفق المعطيات والدوال الحاضرة في اتجاهها نحو النفع المفيد والمقترن بالتجربة فالتأقلم والنجاح ضمان للبقاء والتصديق على فكرة النماء بمقياس لصدق الأفكار، أنها تلك السمات العامة التي لطالما عبرت عنها البراغماتية في توجهها من بدايات الظهور إلى تطورها عبر مراحل من الارتقاء والإضافة في جميع الميادين بما في ذلك النشاط السياسي والإزدهار العلمي العملي، في منحى من العلمانية، وما قدمته من تقويض للحكومات الدينية من أجل الديمقراطية ضمن سياق تتزايد فيه عظمة أمريكا المؤكدة.

¹ ديوي جون، آراء توماس جيرفسون الحية، مرجع سابق، ص 18.

فعلا تعددت المرجعيات الثقافية الديمقراطية وتوحدت كلمتها مخلقة أثرا طيبا في صفوف الأجيال التي بدأت تحصد نتائج العلمانية وتوضفها على مجالات أخرى أحسن توضيف، أنها العقلية البراغماتية بكل ما فيها من خصائص تمثلتها الصياغة الجديدة (العلمانية) لعهد الكنيسة، وتوعدت نجاحها قيم الديمقراطية أين نمت الأخلاق السياسية، بالإضافة إلى نمو الفردية الدينية، وهو النمو في صورة الانفصال (بين الكنيسة والحياة المدنية) لجيفرسون مقولة تؤكد ذلك الانفصال، كما تشدد على حق الحرية الدينية "إن حقوقنا لا تعتمد على أي اعتماد على معتقداتنا الدينية، أكثر من اعتمادها على معتقداتنا في الفيزياء والهندسة... وأن الدين ينجح أعظم نجاح في كنف الحرية"،¹ أنها المرحلة التي جمعت الدين بالدنيا جاعلة منه دين عملي بمثله الاتجاه الديني التحرري، في دعوة إلى دمج السياسة والدين والأخلاق تحت لواء العلمانية والتقدم العملي.

أبانت النزعة المتعالية* في صلتها بالتوحيدية Unitarianism، عن نية صادقة حول ما يرتبط بخدمة المجتمع وإصلاحها، ويعتبر إمرسون من أهم الفلاسفة في أمريكا، إلى جانب دافيد ثورو (1817-1862) Henry David Thoreau، الذين سعوا إلى توسيع ثقافة الديمقراطية التي أصبحت تعرف بالديمقراطية المتعالية، في هذا الصدد نجد جون ديوي يؤكد على فضل إمرسون الحرية الفردية في إكساب النزعة المتعالية صفة الديمقراطية ومبادئها الحققة، مثل الحرية الفردية وغيرها عندما قال: "إن العصر المقبل لسببين ما هو الآن ظاهر الملامح، أن إمرسون ليس فيلسوف وحسب، بل أنه فيلسوف الديمقراطية"، في دعوته للاستقلال الذاتي ومناجاته للحرية الفردية وربطه للتعالي بالتوحيد في وظيفته المؤدية للإصلاح والتجديد والعمل على رفع التحدي الدين العملي، وكان الحدس فيه "كل يوم هو يوم قيامة... الحاضرة هو الساعة الحاسمة... كل شخص هو مخلوق جديد، كل قوة هي نوع واحد المشاركة في طبيعة العالم"، كلمات ردها إمرسون تؤكد إيمانه القوي وحده العمل إزاء الديمقراطية في فلسفته على حد تعبير ديوي اقتران للكينونة بالشخصية.²

قد هيأت الظروف لأمثال جون ديوي، الأخذ بالمثل الديمقراطية خطوة إلى الأمام، فكما نعلم يعتبر ديوي واحدا من أهم فلاسفة أمريكا الناطقين بلسان الديمقراطية والعلم وفقا لآلية فكرية تنبذ التقليد وتدعوا إلى التجديد من

¹ كازينير، تاريخ الفلسفة في أمريكا خلال 200 عام، تر: نصار حسني، مرجع سابق، ص 80-83.

* ارتبطت هذه النزعة في الاعتقاد بأن الخير موجود في الناس، لطالما اعتمدوا على حدسهم الذاتي بعيدا فساد المجتمع ومؤسساته، والتعالي عموما يعني الترفع والسما ظهر هذا المفهوم لكثرة في كتابات الفيلسوف الألماني كانط، وهي حركة دينية فلسفية معاصرة تؤمن بالحرية الشخصية "الاعتماد على الذات".

² وسب فان، الحكماء السبعة، تر: يوسف الحال وأنيس فاخوري، مرجع سابق، ص 59-83.

قبيل التجربة والاختيار، إضافة إلى تشبع روحه بمبادئ الديمقراطية والحرية السياسية، ما يعكس إعجابه الشديد لخبنة وطنه ومؤسسي دستورهما لذلك نجده يناهض تلك الأقلام والأقوال، الناقدة لعمل هؤلاء المؤسسين، فكل ما قدموه لأمريكا يستحق الثناء لا المناهضة والرفض، معتبرا أن بلوغ الكمال خاصة في ممارسة الحكم أمر بعيد، يبقى الآباء المؤسسون قدوة لكل أمريكي يشيد بتفوقهم الفكري المنظم على الفلاسفة القدماء " ... وأنه لمؤسف حقا أن تقضي الاختلافات الحزبية أو مدهانات الناس الغامضة المبهمة لهؤلاء الآباء المؤسسين، إلى خلق شعور بعدم الاكتراث لما قدموه للنظم الأمريكية، وأن في وسعنا أن نتعلمه منهم... فلاسفة العالم القديم السياسيين الذين لا يصلون إلى درجة مفكرينا السياسية".¹

فلم يكن هؤلاء الآباء مجرد حكام، أو مؤسسون بالقدر الذي كانوا فيه أبناء أمريكا، ما جعل أرائهم واقع تعكسه جملة من الأفكار النيرة، في ميدان الحرية السياسية، فهي آراء حية انفجرت في ساحات الجهاد القومي وترعرت فيه بقوة فياضة يملؤها الوعي والمشاعر الجياشة لحب الحرية والاستقلال والعيش في كنف الديمقراطية، إن نخبة الآباء المؤسسون في أمريكا، لن تتكرر باعتبارها الشرارة الأولى للانطلاق الفعلي لمراسيم الشعب المجيد نحو الحرية والعدالة والمساواة وكل ما أحدثته من تفوق على المستوى الواقعي، جعل منها منارة تنير درب كل متعطش للحرية، فكانت وثيقة إعلان الاستقلال إنجيلا يحرك وجدان كل أمريكي، ويهب في نفسه عقيدة للعمل وفق مبادئها.

إن الحديث عن قيمة الحرية الإرث الثقافي والجماعي والديمقراطي، في كينونة الأمريكان الفكرية النفسية جعلت من شخصية جيفرسون، ملاذا لأفكار جون ديوي الديمقراطية، هذا ويعتبر كتابه آراء جيفرسون الحية، أهم شاهد على ذلك، في المقابل لا ينقص ديوي من قيمة باقي الآباء، بل على العكس نجد حضور هؤلاء جليا ضمن صفحات الكتاب، هذا إن دل فإنما يدل كما وضحنا من قبل على ثقافة ديوي المنفتحة، في سبيل الاعتراف بالجميل، والأخذ بكل ما هو نافع في منحى تجريبي براغماتي، يظهر تأثر ديوي بجيفرسون واضحا في قوله "كان جيفرسون شخصية نادرة في عالم السياسة، كان مثاليا، نمت عقيدته الوطنية، وتحددت وترسخت بفضل تجاربه العلمية التي كانت واسعة ومتنوعة...، فعندما نبحت في صفحات التاريخ المدني عن شخص آخر أعدته كفائته لتبني قضية الإصلاح، أمده عمله في سير بالظروف التي تهيئ لتلك المواهب فرصة التعبير عن نفسها بالعمل والكلام"،² يقصد

¹ ديوي جون، آراء توماس جيفرسون الحية، مرجع سابق، ص 18.

² ديوي جون، آراء توماس جيفرسون الحية، مرجع سابق، ص 57.

ديوي تجنّب الإصلاّح الديمقراطي في ممارستها الجادة، وقدرتها على خلق المواهب تكافؤ الفرص وبالتالي التعبير عن الحرية بالعمل والكلام.

بالرغم من تفوق جيفرسون البلاغي واللغوي في صياغة الوثيقة إعلان الاستقلال، وما حملته من آراء حية تحرك وجدان الشعوب التواقّة لجنان الحرية، إلا أنه فشل في تطبيق تلك الآراء، خاصة بعد إعتلائه كرسي الرئاسة يقدم هنري آدمز ناقداً لسياسة جيفرسون المغشاة بالتناقض، واصفاً أحوال أمريكا في تلك الفترة قائلاً: "نحو خمس الشعب الأمريكي كان من العبيد الزنوج، أما التعداد السياسي الفعلي فكان يتكون من أربعة ملايين، ونصف المليون شخص أبيض حر، وأقل من مليون ذكر صحيح البنية وقعت على أكتافهم أعباء القارة كلها"،¹ فعلاً هو الشق المظلم من الديمقراطية في أمريكا التي كانت حكراً على البيض، بينما اكتفى الهنود الحمر بتعبيد الطريق في الغابات، وغيرها من الأعمال الشاقة، وكأنما الرخاء خلق للبيض فقط، عموماً هذا النقد خص به آدمز عهدة جيفرسون الأولى.

إن هذه الحقائق جعلت جيفرسون وهو يستعد لمغادرة واشنطن يرثي نفسه* على خلفية التعثر الذي حال بين رغبته في الطموح المستقبلي لتلك الآراء الحية المعبر عنها في وثيقة إعلان الاستقلال، وبين واقع المرير إثر توليه الحكم في مضمار ذلك نجده يقول: "في بصغة أيام سوف أتقاعد عائداً إلى أسرتي وكتبي ومزارعي، ولأنني وصلت لهذا الملامذ بنفسني، فلني سأطلع إلى أصدقائي الذين لا يزالون يقاومون العواصف بقلق في الواقع، ولكن ليس بحسد، فلم يسبق أن شعر مسحون تحرر من أغلاله بمثل الارتياح الذي سأشعر به عندما أتخلص من قيود السلطة، لقد خلقت من أجل السعي الهادئ وراء العلوم...، وعلى إلزام نفسي بخوض بحر لأهواء السياسة المتلاطم الأمواج"،² مقولة تؤكد ذلك الطموح الذي سرعان ما هبت به عواصف الواقع عرض الخيبة، لكن الأمل مستمر، مادام هناك من يحمل نفس المشعل عموماً توضح لنا عبارة لقد حلفت من أجل السعي الهادئ وراء العلوم، حكمة الفيلسوف الحالم علماً أن تاريخ أمريكا شهد حكم أربع فلاسفة من بينهم جيفرسون، الذين حاولوا جاهدين نشر ثقافة الديمقراطية، بالرغم من

¹ هيتشنز كريستوفر، توماس جيفرسون وإعلان استقلال أمريكا، مرجع سابق، ص 159-160.

* كتب جيفرسون لصديقه الفرنسي ليبي ديوبون دي نيمرو Wemour هذه الرسالة، معبراً فيها عن وصف حالته، يؤكد ديوي على خلفية قراءته لتلك الرسالة، والتي أوردتها في شكل مقتبسات في كتابه آراء توماس جيفرسون الحية، أنها إحاء فيه سر أعمال ديمقراطي أمريكا الأول والمتمثل حسب في الاتحاد الحيوي في شخصية جيفرسون النادرة في عالم السياسة جمع بين المثالية والعلم في تبني عقيدته الوطنية، ويرجع السبب وراء خيبة الرجل إلى ما في الطبيعة البشرية من اتجاهات متباينة، كما يتأسف للحالة التي خلفها الصراع الحزبي والتي حالت دوناً أن يقدر الأمريكيان عظمة جيفرسون وحصرها في صور البخسة ضيقة التقدير: ديوي جون، آراء توماس جيفرسون الحية، مرجع سابق، ص 18.

² هيتشنز كريستوفر، توماس جيفرسون وإعلان استقلال أمريكا، مرجع سابق، ص 09.

كل العراقيل التي تظهر جانبا آخر من الممارسة لتلك الثقافة، وكأن الأمر يختلف بمجرد اعتلاء الكرسي، فإلى أي مدى تبقى ثقافة الديمقراطية صامدة في وجه المغالاة السياسية (الممارسة السلطة).

١ الديمقراطية مفهوم واسع بأبعاده وامتداداته المختلفة، ما يهمنا الكيفية الأنسب للتعامل وفق مبادئ هذا المفهوم، ما جعل التصديق بها أصوب بكثير من إنكارها، ومن أجل هذا سعى ديوي، على خطى الآباء المؤسسين، جاهدا لتمكين الأفراد من الفهم الصحيح للتصور الديمقراطي، الذي تجتمع فيه المعرفة (الثقافة بالممارسة)، كما تعد مواقف وأفكار جيفرسون التجريبية، وتوجهها الاجتماعي الذي يظهر فيه دور الخبرة -حجز الزاوية في فلسفة ديوي- والتربية في علاقة الفرد بمحيطه أحد نقاط جذب ديوي لهذا الفيلسوف، ونقول فيلسوف لأن تأثر ديوي به كفيلسوف فاق بكثير تأثر به كرجل سياسي (رئيس)، خاصة عندما يعترف بأن الإنسان يولد معه رغبة وميل للحياة الاجتماعية (الإنسان اجتماعي بطبعه)، له قدرة على التكيف والتواصل مع الآخرين، فاتحا بذلك مجالا واسعا للتعاون والتضامن والمشاركة، فيجفرون يؤكد على تلك الطبيعة الاجتماعية وما لها من أثر خلاق في تكامل المجتمع الأمريكي واتحاده "الأمريكيين ديمقراطيين من الناحية الدستورية، وقبلها من الناحية الوجدانية"،¹ إنها باختصار ثقافة الديمقراطية المتأصلة في وجدان كل أمريكي.

فلو نظرنا إلى الديمقراطية عند ديوي، لوجدنا لجيفرسون دورا كبيرا في تأصيل مبادئها وتنشيط ذاكرتها بفاعلية تفاعلية في ضوء هذا الفهم استعاض وعي ديوي عن قصور جيفرسون، بالتركيز على ثقافة الديمقراطية باعتبارها أساس مركزي لا حد يحده إذ ما أدركته الشعوب وسعت لتحقيقه (الممارسة في الخبرة اليومية)، ستظل أراء جيفرسون الحية مجرد مرجعية للأخذ بالمقاربة الديمقراطية نحو التجديد والتفعيل بما أتيح لها من وسائل وإمكانات حملتها فلسفة ديوي البراغماتية بمنهجها الأداتي، الذي يعتبر نقطة تحول في مسار ديوي الديمقراطي من المرجعية إلى التأصيل الفلسفي في مجال السياسة وعلاقتها بالمنهج عن طريق الاستبدال والتحقيق في خلق مستويات أفضل تمكن للديمقراطية من الانتشار، وترسخ قيمها الحية اجتماعيا وواقعيا.

فبين النقد والتقبل يظهر تأثر وتقدير ديوي لمبادئ الديمقراطية كما صاغها الآباء المؤسسين، لاسيما في تلك الفترة التي امتزجت فيها بقايا الحكم الأرستقراطي ببقطة الوعي التحرري، وبناء الديمقراطية خاصة تلك الإشادة التي قدمها في حق داعيته ومبشره الروحي جيفرسون قائلا: "على أي حال فإذا كانت شهرة جيفرسون تقوم على أفكاره

¹ ديوي جون، أراء توماس جيفرسون الحية، مرجع سابق، ص 36.

السياسية، وأعماله أكثر مما تقوم على صفته كإنسان*...، وإذا أخذنا بعين الاعتبار العصر الذي عاش فيه والدور الشاق الهام الذي قام به فيه، فعندئذ تتجلى لنا صورة إنسان عظيم قوي الآمال كرس نفسه بإخلاص تام لما كان يراه لأنه مصلحة لبلاده التي أحبها، ولا يستطيع أن أدرك كيف يستطيع أحد أن يشك في أن جيفرسون، كان لا يعير شهرته الخاصة، الاهتمام الذي كان يعيره لمبادئ الديمقراطية التي نادى بها¹، استطاعت الديمقراطية بمبادئها السليمة أن تنتصر لحق جيفرسون جاعلة من المبدأ فوق كل اعتبار- بالرغم من فشلها بعضها على أرض الواقع- مبدأ حصد ثمين ديوي، خاصة مسألة الحرية، وتعتبر الإصلاحات التي جاء بها جيفرسون إصرارا تجلت نتائجه في صورة أمريكا المتحدة لاحقا.

ما يتطلب اكتسابا لثقافة جديدة بقيمتها الإنسانية والأخلاقية مثل ثقافة التضامن والتسامح، معتبرا أن علاقة الأمريكي بالديمقراطية علاقة وجدانية قبل أن تكون دستورية، على هذا النحو يتقدم ديوي في فلسفته البراغماتية بطرح مسألتي التسامح والتعاون كقيم أخلاقية من شأنها إثراء بنية العمل الديمقراطي والتربوي، لذلك فإن الأمة المتجانسة لا وجود لها إلا بالقدر الذي يمكن فيه للتعاون والتكامل الاجتماعي، أن يؤسس لهوية متكاملة-متجانسة، فيكون البحث والتجديد مؤتلفا ضمن أشخاص متضامنين ومتعاونين، ولا يمكن أن نحقق ذلك، إلا بوجود أطراف تتماهى مصالحها المشتركة وتوحد المصلحة العامة، بل إن التكامل لا يتجسد في حضرة غير المتعاونين، وهو الأمر الذي وصفه ديوي في دعوته للاجتهاد بدل المنافسة السلبية، وأن يعمل الجميع ويكدوا (خاصة في التربية) بصورة متعاونة، مما يكسبهم عادات التعبير عن الذات وتوعها المستقبلي بحياة أفضل داخل مجتمعهم الديمقراطي.²

لقد تمثل هذا الموقف مختلف المواقف السياسية للآباء المؤسسين، في تفضيلهم للديمقراطية التي وإن أبانت حقيقة ممارستها عن نقائص، بإجمال الكثير من الباحثين في أمريكا وخارجها إلا أنها تبقى أنسب وسيلة استجابة لنداء الشعوب المحبة للحرية، والساعية للعمل على إعادة الاعتبار الحقيقية لتلك القيمة، لأن شعب مثل الشعب الأمريكي يستحق على غرار باقي شعوب العالم التمتع بحياة أفضل، تخضع لضوابط موضوعية وعملية فغالبا ما تعكس

* شك الكثير في عظمة جيفرسون كإنسان، متهمينه بالولاء الصيت السياسي فقط، دون ممارسته لمبادئ الديمقراطية، وهو ما جعل فرانكلين يدافع عن جيفرسون الإنسان وسلوكه في البلاط الفرنسي قائلا: "كان طبعه محبا يميل إلى التوفيق، وسلوكه معقولا...، وكان يصغي لمصاعب الآخرين ويعطف عليهم"، علما أن جيفرسون قدم استعدادا فطريا وميلا طبيعيا في خلق الأجواء المناسبة للعيش بالحرية، لكن الظروف كانت أقوى من طموح الرجل. بنظر: ديوي جون، أراء توماس جيفرسون الحية، مرجع سابق، ص 54.

¹ ديوي جون، أراء توماس جيفرسون الحية، مرجع سابق، ص 54-55.

² ديوي جون، المبادئ الأخلاقية في التربية، تر: عبد الفتاح السيد هلال، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة (مصر)، (دط)، 1966، ص 54.

هذه الضوابط عقلية وسلوك الأفراد والجماعات، بتعبير آخر سوف يؤدي انتشار ثقافة الديمقراطية في أي مجتمع إلى درجة ترسيخ قيمة الحرية والمساواة والعدالة كمبادئ عن طريق العادة ما يعطيها هالة من التقدير والقداسة متجاوزين بذلك بعض الإخفاقات للديمقراطية، خاصة إذا كانت الرغبة فيها مشتركة كجوهر أساسي لحصد نتائج تقدم الشعوب وإثبات وجدها الواقعي، والاستفادة من الحياة واستثمار إمكاناتها المتنوعة.

بالنسبة لأمريكا لقيادتها الجادة لا مجال للأخذ بغير الديمقراطية وهو ما يؤكد جيفرسون ومن بعده ديوي، كما يتعاملون مع المسألة بكل حزم وجدية في العمل على خلق مجتمع مدني متكامل فيه الفردية بروح الجماعة، "أما الديمقراطيون فهم أولئك الذين يتماثلون مع الناس، ويثقون بهم، يدللونهم ويعتبرون أنهم الأكثر صدقا وأمنا"، إحدى مقولات جيفرسون لكنه مع ذلك يأخذ بعين الاعتبار الإخفاقات التي قد تصاحبها بعض الممارسات حيث قال: "برغم ذلك فإنهم -يقصد الديمقراطيون- ليسوا المستودع الأكثر حكمة للمصلحة الشعبية"، في المقابل نجده يضع مقارنة بين الديمقراطية والأرستقراطية قائلا: "أولئك -الأرستقراطيين- الذين يحثون الناس، ويرتابون فيهم ويرغبون في سحب السلطات كلها منهم إلى أيدي الطبقات العليا"،¹ إذا تبقى الديمقراطية أفضل بكثير من الأرستقراطية خاصة في أمريكا الدستورية، بالرغم من نقائصها إلا أنها استطاعت أن تنجح.

ليس الغريب على رجل يرى أن الحرية والمساواة شرطان طبيعيين وبديهيان لحياة الإنسان أن يثق في النظام الديمقراطي، ويعتبره أمرا مسلما به "الاعتراف بالحقوق الطبيعية للأفراد يمثل جوهر ديمقراطيته، حيث وجه اهتمامه للمجتمع الزراعي البسيط الذي كان يقطن بالمستعمرات، ولم يكن يؤلف حياة مجتمع المدينة والصناعة" هي مقولة لجون ديوي تعكس تغلغل الحرية والمساواة في ذهنية الأمريكي البسيط الأمر الذي إن دل فإنما يدل على مدى ارتباط هذا الشعب باختلاف مستوياته الفكرية وبالرغم من تفاوت درجات وعيه السياسي-الثقافي والاجتماعي، إلا أن طبيعيا المتعلقة بتلك المبادئ الراسخة، رسوخ العقائد في هذا المجتمع، لكن تبقى الخلفية الثقافية سلاح ذو حدين، فمثلا الحالة التي آلت بها الديمقراطية في أمريكا وغيرها من الشعوب الناطقة بها، تؤكد بذلك التحول الرهيب، ويعبر

¹ تشومسكي نعيم، ضبط الدعاية (حوارات دفيد جارسمين)، تر: علي حجازي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، (ط1)، 1997، ص288.

هذا الشرح في الحقيقة عن مظاهر اللاديمقراطية أو فشل الديمقراطية في النموذج الأمريكي، مظاهر سنتحدث عنها لاحقاً بالتحليل والنقاش في محطات قادمة من الرسالة، والتي ستوضح ما مدى ديمقراطية أمريكا.*

إذا كان ثمة اتفاق حول دور الآباء المؤسسين في بناء أمريكا وتأسيس صرح امبراطوريتها الديمقراطية، إلا أن هناك من عارض الفكرة القائلة بأن الآباء المؤسسين وواضعين دستور أمريكا، هم رجال ذوو مبادئ ديمقراطية، -وأن بدوا كذلك- تعكس روح توجههم، حيث نجد تشارلس بيرد (1874-1948) Charles A. Beard المؤرخ والناشط السياسي، ينتقد حقيقة وضع الدستور التي يرى أن الغاية من ورائها هو المصلحة الاقتصادية لأئلك الآباء في ظل شعورهم بالخطر الذي أصبح يهدد تلك المصلحة، مع تزايد رغبة المواطنين في تحصيل منافع الديمقراطية، علماً أن شخصية الآباء شخصية تفضل المصلحة المالية، جوهر وضع الدستور ونيتهم الخفية وراء تأسيسهم له، بالتالي أخذ الدستور الأمريكي حسب بيرد تفسيراً اقتصادياً أكثر منه ديمقراطياً قائلاً: "إذا وجدنا أن الذين يملكون، والتجار والمرابين ورجال البنوك...، وما يصاحبهم من جماعات متطرفة، كل هؤلاء وجدناهم يؤيدون الدستور من جهة، في حين يقف أمامهم الفلاحون وأصحاب الديون يعارضون الدستور، في حين يحق لنا أن نعترف وبشكل نهائي أن قانوننا الأساسي لم يكن وجوده نتيجة لما يعرف باسم الشعب بأسره، ولكن نتيجة لمصالح اقتصادية"¹، لعل حقيقة الديمقراطية في أمريكا تؤكد المقولة الشهيرة، أن الديمقراطية تسمية رنانة لشيء لا وجود له، والواقع أن التفسير الاقتصادي أو البعد الاقتصادي للديمقراطية في أمريكا أمر طبيعي لسياستها البراغماتية، كيف لا وأمريكا بلد صناعي يمجّد العمل والمنفعة.

في جانب آخر وإن أخفقت الديمقراطية إلا أنها كما أشرنا أفضل وسيلة للتعبير عن الحريات والتمتع بها بالقدر الكافي، بالرغم من تذبذبها في بعض الأحيان ولونستون تشرشل* (1874-1965) Winston

* يحمل كتاب آراء في الحكومة والسياسة الأمريكية، لروبرت ديكليركو وآلان هاموك، ترجمة تماضر توفيق، دار المعارف، بيروت، (لبنان)، (دط)، (د.ت)، ص 59.

زين (2010-1922) Zinn Howrad وسديني سهوك Sidney Hook، كواحد من الفلاسفة الأمريكيين، حول قضية الديمقراطية في أمريكا، والأزمة التي خلفتها داخل المجتمع الأمريكي، حسب زين كناقد لسياسة النظام في هذا البلد في المقابل ترد المقاربة بآراء سيدني هوك المعارضة لموقف زين حول مصداقية الديمقراطية في أمريكا، من خلال سؤال ما مدى الديمقراطية في أمريكا؟.

¹ روبرت ديكليركو، آلان هوك، آراء في الحكومة والسياسة الأمريكية، تر: تماضر توفيق، دار المعارف، بيروت، (لبنان)، (دط)، (د.ت)، ص 59.

* شخصية بريطانية مرموقة، اعتلى مناصب عدة في المملكة المتحدة "رئيس وزراء" لعهدتين عرف عنه إلزامية بالاميرالية والليبرالية الاقتصادية، متحصل على جائزة نوبل في الأدب، عرف عنه شخصية الكارزمية التي ورثها عن عائلته، إذ كانت أمه عضواً مهماً في المجتمع الأمريكي، ما انعكس على تربية أولادها (التأثير الأسري على توجيه الأولاد في المستقبل).

Churchill مقولة توضح وتختصر التناقض الموجود بين العرض والطلب في مسألة الديمقراطية "إن الديمقراطية أسوأ نظام حكم، إلا أن كل الأنظمة التي تمت تجربتها بين الحين والآخر في الماضي كانت أكثر سوءاً"، فقبول الديمقراطية قرار من قبيل حسن التقبل لأجل إحقاق الحق ما يعكس درجة وعي الشعوب التي تعيش في كنفها، بما في ذلك الشعب الأمريكي الحريص على مصلحته في احتكام مستمر للواقع وإلى نتائجه كميّار لصحة الأفكار على هذا النحو تتقدم الديمقراطية في هذا البلد كنموذج للحياة الاجتماعية والأخلاقية بين الأفراد، أكثر من كونها نظاماً سياسياً، وقد كان لديوي فلسفته بكاملها حول هذا الموضوع الذي يعبر فيه قائلاً: "ليست الديمقراطية مجرد شكل للحكومة، وإنما في أساسها أسلوب من الحياة المجتمعية والخبرة المشتركة المتبادلة".¹

هكذا إذا تجمعت في شخصية جون ديوي جملة من الخصائص والاستعدادات جعلته نافذة لحس الناقد الموضوعي، ومسؤولية المصلح الاجتماعي، ما يجعلنا نقول من رحم الخصوصية الثقافية والبيئة في بعدها الديمقراطي برغبة متزايدة في إنجاح الديمقراطية في أمريكا ولدت أفكار ديوي الديمقراطية والتربوية كأساس لإصلاح المجتمع، والحفاظ على بنيته الفكرية والاجتماعية، وقد انطوت تحت هذه الرغبة جملة من الأهداف البراغماتية والإنسانية على حد سواء لذلك كانت الديمقراطية والبراغماتية وجهان لنفس العملة، ألا وهي أمريكا في تكاملها، وانسجامها نحو طريق النجاح والرفاهية كأمة واحدة يقاس نجاح كل فرد فيها من صميم المجتمع في محاثية للواقع الديمقراطي، وفي تفاؤل يعكس النظرة التطورية للمستقبل.

في الأخير يعتبر الإرث الأمريكي من حيث تأصيله وتأثيره وامتداده جذعا مشتركا لثقافة الديمقراطية في العقل الأمريكي، الذي أتاح الفرصة لنفسه في إخصاب فكرة الديمقراطية ونشرها ضمن السياق الفكري والنفسي والتاريخي للأمة الأمريكية، وانتفاضها لنفسها من بقايا الاستبداد الأوروبي، مقدمة بذلك نموذجا في القدرة على التحول الآمن للحرية معبدة بحثها عن فضاءات أنسب لاستغلال تلك القيمة العمل والعلم لذلك كانت الديمقراطية على الدوام الحامي، والحامل لأمال شعوبها المنعمة بروح التقدم والازدهار، في ثنايا عقيدتها المشتركة والمتوارثة بين صفوف أجيال أدركت حقيقة تكاملها وتميزها، لثقافة مدنية تنمي طاقات الأفراد داخل المجتمع المدني، وتطور من قدراتهم الذهنية فاتحة بذلك مجالا للوعي الاجتماعي والثقافي والسياسي، الذي سيساهم بلا شك في الرفع من مستوى

¹ ديوي جون، الديمقراطية والتربية، مرجع سابق، ص 90.

الحرية والإبداع، علما أن كل إبداع يحتاج استغلالا كافيا وافيا لممارسة الحرية داخل المجتمع المدني، والرفع من شعاراته الديمقراطية النازمة لحركة تلك المجتمعات والضامنة لتقدمها نحو ما هو أفضل.

لقد مثلت تجربة الديمقراطية في أمريكا كما رأينا تحولا مهما للمجتمعات الديمقراطية، ووعيتها بضرورة الأخذ بمنافع الديمقراطية، وتحويل ما في مخزونها الثقافي إلى ثورة فكرية تقدمية في ارتباطها بالحياة وكل ما يجتمع فيها من أحداث على اختلاف طبيعتها، لتوضيح أكثر اعتمادنا على مطارحات جون ديوي كنموذج للبراغماتي الديمقراطي الوفي لعقيدة وطنه (الديمقراطية والبراغماتية) وكل ما حملته فلسفته من إصلاح اجتماعي وتربوي للحفاظ على قيم ومقومات تلك العقيدة.

فما الجديد الذي قدمته براغماتية جون ديوي للمحافظة على الإرث الديمقراطي المشترك لأمريكا وتحديدًا الحرية كقيمة مضاعفة؟ وما الآليات والإستراتيجيات المتخذة. أي الإصلاحات الأداتية -نسبة إلى منهجه- لإنجاح ذلك؟

ثانيا: الثقافة والحرية عند ديوي

الحرية هبة ربانية وهبها الخالق للإنسانية، من مبدأ يكسر حقيقة أن الإنسان ولد والحرية توأمان، فلا يمكن لأي سبب وباسم أية ظروف أو سلطة كانت الحد من هذه الهبة أو الإنقاص من شرعيتها كحق طبيعي، عبرت عنه آمال الشعوب الأوروبية في سياقها التاريخي، ودفاعها المستميت عن ذلك الحق، بعدما أن تجرعت مرارة الاستبداد والتعسف من جراء معاناتها لويلات الاضطهاد والتعصب، خالقة بذلك قوة دفاعية، حمل لواؤها الثوار وأطر مشهدها الفلاسفة -فلاسفة عصر التنوير-، من أجل الحرية والديمقراطية.

مثلت أمريكا إلى جانب كل من فرنسا وبريطانيا كما وضعنا نقطة تحول في مسار الديمقراطية والانتصار للحرية في أوروبا وخارجها فمن الحرية إلى الديمقراطية، وبأبعاد إنسانية تجسدت آمال الشعوب وتحققت على أرض الواقع، فبعد اكتمال صورة التأسيس -نقصد بها تأسيس أمريكا- تشكلت ثقافة العالم الجديد، بالرغم من طابعها التراكمي،* إلا أنها سرعان ما أصبحت ثقافة أصيلة للمجتمع الأمريكي بكل ما فيه من خصوصية، عبرت عنها الديمقراطية البراغماتية أحسن تعبير، ونقلت على إثرها أمريكا خصوصيتها وقوة هويتها إلى العالم، مما هو معروف أنه

* نقصدها الإرث الثقافي الأوروبي، خاصة الانجليزي للولايات المتحدة الأمريكية خاص ثقافتها الأوروبية المشتركة التي ظلت تحوم في سماء أمريكا لفترات طويلة تحت تأثير المرجعية البريطانية خاصة في بعض العادات والتقاليد...، إضافة إلى بعض المرجعيات من تاريخ أروبي.

منذ أن وطأت أقدام الحجاج أرض المكتشف الجديد والرغبة في الطموح مستمرة، بإرادة عاشتها وعاشتها الشعوب الأمريكية، في شكل تحول دينامي انعكس على المجتمع، كما ساهم في تغيير البنى الثقافية والاجتماعية والسياسية للبلد، بما في ذلك ثقافة الديمقراطية، كنسيج متنوع ومتجدد الطرح في صميم العقل الأمريكي وقدرته على خلق الوسائل والأدوات المناسبة لمواكبة ومسايرة تطورات العصر.

لذلك نجد الفيلسوف والمفكر العملي جون ديوي، عبر فلسفة الذرائعية ومنهجه الأداتي حيث كان هاجسه الأول إدراك أدوات التقدم والرقى، والأخذ بمتغيرات الواقع، ومعايشة الحياة بمنطق الخبرة ومنهج العلم، وبهدف التطور والنمو، قدمت فلسفة وظيفة اجتماعية هدفها الحفاظ على البنى الاجتماعية والعمل على تطوير وتحذيب بعض العادات الذهنية للأفراد، بما في ذلك ثقافة الديمقراطية ومعها مشكلة الحرية معتبرا أن أساس تقدم المجتمع الأمريكي مرتبط بالإصلاح والتجديد المستمرين في محакاتهما للواقع المعاش ومتطلبات العصر.

إن نحن تعمقنا في نظرة ديوي التفاضلية، ومنطقه العلمي والمنهجي التجريبي، نجد أنه كفيلسوف عملي وكمربي ومصلح اجتماعي، يهدف على الدوام للنهوض بحال وطنه، وتصويب أهدافه العملية باتجاه خط التقدم العلمي والتطور الصناعي، ولعل أكبر تحدي تواجه أمريكا حسب رأي فيلسوفها هو في المحافظة على بعض القيم بتعتبر دقيق كيف تحافظ تلك القيم على مكانتها كنتائج من شأنها مواصلة رحلة التقدم والبناء، وعليه يقدم من خلال مؤلفه الشهير "الحرية والثقافة" الذي نشره سنة 1939 قراءة تحليلية براغماتية لمشكلة الحرية وعلاقتها بالديمقراطية والثقافة والأهم من ذلك تموقعها كصفة طبيعية وأصلية في الطبيعة البشرية، مقدما تساؤلات محورية، هدفها المركزي، حول مركزية الحرية وطبيعتها، وهل هي ثابتة من حيث المبدأ الطبيعي في الذات؟، وفي صفة هذه الأخيرة لها؟، وهل يمكن اعتبارها مجرد وسيلة تتراجع غايتها وتستبدل في شكل سلطة سياسية خارجة عن سلطة الذات؟، بمعنى آخر هل حالة القداسة التي حملتها الشعوب الأوروبية عن الحرية ودفاعها المستميت عنها كافية لاستمرار أثر الحرية بعد الاستقلال؟ أم أن مجرد تحصيل تأشيرة هذا الأخير كافية لتراجع تلك الحالة؟ .

إذا هي أسئلة جوهرية حملتها صفحات الكتاب تحت عنوان إشكالية الحرية، والتي نرى في مضامينها رؤية إصلاحية لديوي، خاصة بعد ما شهدته أمريكا، وتحديد الديمقراطية من تراجع ملموس على أرض الواقع (أزمة السود)، ما يدفعنا إلى طرح تساؤلات مقارنة من أجل التواصل مع فكر ديوي في الخطاب النقدي، حيث اهتمت هذه المقاربة إلى توظيف أسلوب التحليل المنهجي على خلفية قراءتنا لمؤلفه "الثقافة والحرية"، خاصة فيما يتعلق باستدعاء الإجابة

لتعميق وجهة نظر ديوي، والأخذ بها خطوة إلى الأمام، يتعين ذلك في صياغة الأسئلة التالية: ما مبررات احتكار الحرية باسم الديمقراطية في أمريكا؟، ومادى أصالة مبدأ أن الإنسان خلق والحرية توأمان؟ بالنظر إلى علاقة الحرية بالديمقراطية وبالطبيعة البشرية، وعليه ما الجديد الذي خصنا به ديوي حول هذه العلاقة في محاولة متجددة لإصلاح مجتمعه الديمقراطي؟.

قبل الحديث عن مقومات التجديد الديمقراطي عند ديوي سواء في هذا المبحث أو في الفصل القادم من البحث، سنركز على قيمة الحرية بعنوان تحديد قيمة الحرية في أمريكا بين ثقافة الإنغلاق والانفتاح عند ديوي، لكن لضرورة الضبط المنهجي، سنتوقف عبر قراءة تحليلية لمضامين وأفكار كتاب ديوي "الحرية والثقافة" من خلال فحص مستويات تلك المقاربة المستقاة من رؤية ديوي البراغماتية ومنهج الأداتي، التي تعكس مختلف المواقف والمعايير الضابطة لأفق المقاربة كما تساهم في تحديد رؤياه حول مسألة إعادة البناء.

أسهم ديوي من خلال مؤلفه في إعادة النظر والبحث فاتها بذلك أفقا أوسع لمفهوم الحرية، وما يتعلق بالمفاهيم الثقافية والاجتماعية والسياسية والعلمية (الصناعية والتقنية) التي مست واقع المجتمع، وزعزت أركان بعض الأفكار الأصلية، هو أمر طبيعي من وجهة نظر ديوي الذي يؤكد على صفة الحرية الأصلية عند الأمريكيين في سبيل حصولهم على الاستقلال معتبرا ذلك رغبة صادقة في طلب الحرية (كهبة)، متسائلا هل الحرية كذلك (هبة) أم أنها رغبة في التخلص من بعض المتاعب؟، وهل ينتهي بريق تلك الهبة بمجرد التخلص من ضغوطات ومتاعب الحياة وأهم سؤال يمكن أن نذكره هو "إلى أي مدى يصح أن نوازن بين الرغبة في الحرية من حيث الشدة والقوة، وبين رغبتنا كشعوب بأننا لا نقل قيمة عن غيرنا؟"¹ الأمر الذي يعكس قلق ديوي، من تراجع قيمة الحرية بسبب القمع الاستبدادي، وبالتالي هل مجرد التخلص من تبعية هذا القمع والخروج منها تحفظ الحرية وتؤسس لقيمتها المستمرة والمتنامية على الدوام؟.

يؤكد ديوي على دور الديمقراطية في أمريكا والمرتبطة بالدرجة الأولى بمبادئ وثيقة الاستقلال وبنود الدستور وإن كان بلوغ الحرية أمر ضروري وهدف منشود متأصل في نفس كل أمريكي، لكن ما يطرحه الواقع عكس ذلك تماما خاصة وأن المؤسسات الحرة حسب رأيه مجرد اسم فارغ من المضمون، كما أن الحالة التي آلت إليها بعض

¹ ديوي جون، الحرية والثقافة، تر: أمين مرسى، مطبعة التحرير، مصر، (دط)، (د.ت)، ص 02.

الشعوب دفعتها لأخذ شعارات رنانة تحت سطوة حكومات تدعى الديمقراطية، ومع ذلك فهي راضية تحت مسمى سياسة التمويه التي يُعتبر الخدول والاستسلام أهم مظاهرها من أجل الحفاظ على القومية والكرامة، فعن أي حرية نتحدث في ظل التدهور الديمقراطي الذي تعرفه المجتمعات الحرة بما في ذلك أمريكا، وهو ما يدفع ديوي إلى التساؤل حول مصير تلك المجتمعات.

كذلك نجد ديوي يؤكد على خلفيات تلك المسألة ويركز على الحالة الاقتصادية، كسبب رئيسي وراء المواقف السياسية، ولا ندري إن كان هذا نقد أم ترحيب عندما قال: "إن السياسة تتوقف على قوى أخرى، لاسيما الاقتصادية منها، فمشكلة مقومات الطبيعة البشرية داخلية فيها ما دام تقليدنا يتضمن أن محبة الحرية أصيلة في البشرية"¹، فما مدى ارتباط ذلك بسيكولوجية الديمقراطية؟، سابقا كانت الديمقراطية السياسية حق أخلاقي يتعلق بالطبيعة البشرية، لكن بالرغم ما قدمه جيفرسون وأكده عليه جون آدمز حول هذه الطبيعة وعلاقتها بالحرية الثقافية، إلا أنها غير كافية لصيانة الحرية السياسية، والأهم من ذلك تحصيل الحرية كقيمة إنسانية وهبة ربانية من حق الكل التمتع بها، فالحقيقة أبعد من ذلك بكثير خاصة مع كل ما عرفته الولايات المتحدة الأمريكية من إنقسام وانتهاك للحرية.

بناء على هذا يقدم جون ديوي تصورا جديدا لثقافة الحرية استنادا على اعتبارات براغماتية يربطها بضرورة الاحتفاظ على البنى الاجتماعية وتطويرها، كثقافة لها عديد الاتجاهات خارج نطاق المؤسسات السياسية وبالتالي توسيع دائرة الممارسة الديمقراطية كثقافة اجتماعية ودورها في المشاركة السياسية "وإننا لنعلم أن العلاقات التي تقوم بين الأشخاص، خارج نطاق المؤسسات السياسية، وهي علاقات الصناعة والمواصلات والعلم، والفن، والدين، تؤثر في المجتمعات والاتصالات اليومية، ومن ثم تؤثر تأثيرا عميقا في المواقف والعادات التي تتجلى في الحكومة وفي القواعد القانونية"²، فالثقافة إذا تحدد علاقات الأفراد وتضبطها كما تحدد ممارساتهم الديمقراطية وحققهم في تحصيل الحرية، هذا كله يحتاج بطبيعة الحال إلى تكريس وتعزيز قيم الحرية والديمقراطية في سياق تلك الثقافة، مما ينعكس على وعي الأفراد ومساهماتهم بشكل فعال ومؤثر في اتخاذ القرارات والمشاركة السياسية من صميم الحياة العملية ومدى مساهمة الأفراد علميا في خلق نشاطات فعالة، تستجيب لها الثقافة وتتغير على حسب نمطها التطوري.

¹ ديوي جون، الحرية والثقافة، مصدر سابق، ص 05.

² ديوي جون، الحرية والثقافة، مصدر نفسه، ص 06.

لا شك أن للمنهج الأداتي -أحد أهم منطلقات ديوي وفلسفته الوظيفية، المؤمنة بمنطق النمو والتغيير- دور في جعل مبدأ محبة الحرية يتغير مع الإبقاء على ما فيه من أصالة فبدلاً من التمسك بمبادئ سيكولوجية أخلاقية فإن طبيعة الظروف الراهنة تستدعي تطوير تلك المبادئ والأخذ بحال الطبيعة البشرية (التغيير)، ولما كانت المشاكل القديمة (مشاكل المهاجرين) تختلف عن مشاكل أمريكا، اليوم لزم على الحرية أن تتخلص من طبيعتها المحافظة "بمجرد نيل الحرية والاحتفاظ بها" وتتوجه لمواكبة العصر (نظرة إجرائية)، ولو أن التحرر من الظلم والقمع في حد ذاته انتصار للبشرية ولطبيعتها الراضية لذلك، وتعبير عن مرحلتها الانتقالية لكن تبقى حالات الانتقال مجرد محطات تستوقفها الرغبة المستمرة في التطور والتجدد، حاملته معها قيماً جديدة تختلف كل الاختلاف عن سابقتها، هو ما يفسر الانتقال حسب رأي ديوي من السيكولوجية الديمقراطية الأخلاقية إلى سيكولوجية جديدة باسم القوة وبمنظرة فلسفية براغماتية وبمرجعية سيكولوجية -تري أن ارتباط الطبيعة البشرية في أغلب التوجهات السيكولوجية باللذة والألم "ذلك لأن هذه النظريات السيكولوجية امتازت ببذل جهود ومحاولات جديدة لجعل عنصر ما في الطبيعة البشرية المصدر الأساسي للحوافز التي تدفع الإنسان...، فإن محبة القوة هي الفكرة النظرية السيكولوجية المرشحة لتكون الفكرة المسيطرة على توجيه النشاط الإنساني، وليس السبب الذي دعى إلى ترشيحها ببعيد هنا"¹، فالقوة أساس العمل السياسي والمصلحة الشخصية تمجد القوة كسبيل لتعزيز نجاحها ويقصد هنا نجاح أمريكا الصناعية، الاقتصادية والحفاظ على مكاسبها، وهو ما يظهر تحت ترويج سياسة القوة مع الأسف.*

فمشكلة الحرية الفردية تتطلب تفعيلاً لمبدأ المشاركة كأداة للتفوق، لداخل الفضاء العمومي والمعبّر عنه بالخبرة ودورها الوظيفي في ذلك التفاعل بين الأفراد والمجتمع وباقي المؤسسات في السياسة والصناعة... فالكل يعمل في نظام

¹ ديوي جون، الثقافة والديمقراطية، مصدر سابق، ص 22.

* ألم نتساءل يوماً عن أبعاد مبدأ البقاء للأصلح ومبدأ التنافس على البقاء لداروين "في تكوين فكر ديوي ومن بعده العقلية الأمريكية وتأكيدها، بل وتطبيقها لهذا المبدأ على العالم، في منحاه الديمقراطي والسياسي، إذ كثيرة هي الدراسات الناقدة لديوي، وفكره المظلم والمتوحش ومقالاته المروجة لتمييز الأمريكي فمثلاً نجده يقول "فالتمايز نتيجة إلى ما هو فردي"، في هذا تأكيداً إما على الفردية في العمل والإنتاج أو على الأرجح على الفردية الأمريكية، وممارستها للقوة التي أصبحت وسيلة إشهارية لترير نفوذ أمريكا وسيطرتها على العالم "إذا كان البعض في الماضي يتسترون على ذلك بلباقة وعبارات محتشمة، فإننا الآن نقر ذلك لأنها أصبحت أمراً واقعاً" فعلاً إنها أمريكا البراغمتية، التي تجعل من كل شيء أداة للتمتع والمصلحة وتبريرها لحفظ بقائها تحت شعار البقاء للأقوى، في مغالاة واضحة، فالكل يتغير مادام منطق المجد والنجاح الأمريكي هو المسيطر، فلا قيمة للمبادئ الديمقراطية والإنسانية والأخلاقية التي جاءوا ينادون بها ويعملون بعكسها إذا ما تعلق الأمر بكيان أمريكا المهول، وقوتها الجبارة في السيطرة على العالم تحت ذريعة نشر الديمقراطية، ومحاربة الإرهاب، وحفظ السلام العالمي... وغيرها من عبارات الأخذ والسلب والسلطة، عموماً سنفصل أكثر في هذه المغالطة وأهم تداعياتها على العالم العربي خاصة في موقف معادي صريح يوضحه الفصل الأخير من الرسالة في أحد مباحثه "أزمة الديمقراطية في أمريكا".

يكرس ثقافة الديمقراطية ويطبقها فلا يمكن أن ينقص أي عنصر من عناصر تلك المنظومة التفاعلية الفرد، المجتمع، مؤسسات الدولة، وبالتالي وجب على الحرية أن تتطور فبدلاً من الاحتفاظ بها كحق وقداصة يتم تفعيلها عملياً، حتى يضمن الحفاظ على تقدم الأمة وتميز ثقافتها، لتصبح غاية هذه الأخيرة تجهيز كل الوسائل والأدوات اللازمة لتحقيق الانسجام والتفاعل الاجتماعي في سياق كلي يرفض الوحدات القومية (الفردية)، ذلك لأن الفرد يكفل لنفسه ولغيره من متطلبات التكيف والتأقلم في مواجهة مستجدات ما يحيط به "الفردانية تعني الابتكار والقدرة على الاختراع وسعة الحيلة وتنوعها، واضطلاع المرء بتبعية اختياره ولعقدااته وسلوكه وتصرفاته وليس هبة تمنح ولكنها أعمال تنجز"¹، فالحرية الفردية تتلخص في العمل فضاء ضمن سلسلة من التجار المستمرة والمتفاعلة اجتماعياً فالعمل فضاء لممارسة الحرية، والثقافة والديمقراطية أدوات لتفعيلها واستثمار نتائجها.

فضيلة التفاعل (الخبرة) تكسب الإنسان ثقافة ديمقراطية تمكنه من رصد أهم المتغيرات السياسية الاجتماعية والثقافية، كما تضعه على أهم أسباب التوتر، والانزلاق الاجتماعي، فضلاً عن أنها تحدد أهدافه المرتبطة بالعمل والتقدم والنمو، ذلك نجد أن ضرورة تحديد البنى الثقافية والاجتماعية والأخلاقية مهمة في نظر ديوي كمؤشر لتقدم المجتمع الأمريكي الذي يأبى الجمود والرتابة، في مقابل الدينامية والاستمرارية وهذا سبب كافٍ لعدم الأخذ بكل ما هو تقليدي في منحاه السكوني الرجعي والصوري اللاميتافيزيقي في مقابل ربط النظر بالعمل والعلم والمنهج (التطبيق)، وإظهار الخبرة الحيوية في العلاقات القائمة والمتبادلة بين الذوات في إطار تجريبية تؤسس للاستمرار (النمو) والاتصال (التفاعل الاجتماعي).

يتحدث ديوي في إطار التفاعل والتغيير عن طبيعة الطبيعة البشرية، من منطلق موقفه من العالم،^{*} فالعالم المادي إنساني في تغيير وتبدل، ولا شيء ثابت، فجميع مظاهر العالم متغيرة بما في ذلك الطبيعة البشرية كجزء من هذا

¹ ديوي جون، تحديد في الفلسفة، تر: مرسى أمين قنديل وزكي نجيب محمود، مكتبة الأنجلو المصرية، (دط)، (د.ت)، ص 394.

^{*} نص الفكرة وحدت عند جيمس عندما تحدث عن مشكلة الحرية، على خلفية نزعتة التعددية، التي تنظر إلى العالم المتعدد، كواقعة مرنة لا تتوقف عن التجدد والشكل، كذلك الحرية نفسها كصورة للجدة *Nouveauté* والأصالة *Originalité* ضمن وجودها في ذلك العالم، فالحرية والضرورة والتجديد والتكثير كلها معاني لا تنفك كما لا تكف عن الظهور في إطار المذهب التعددي، ولعل الجدة تعني التعدد والكثرة، وكل ما هو في تعدد هو بلا شك يعادي الحتمية *L'indéterminisme* فالحرية عند جيمس اختيار بين إمكانات، تطرحها الصدفة وعبر عنها الجدة، إن في نظرة جيمس التعددية مقابلة أخلاقية حيث يقول "إن الاحتمالية هي الوسيلة الوحيدة لتحطيم هذا الكون إلى أجزاء خبرة وأجزاء شريرة تمهيدا لمناصرة الأولى ضد الثانية" مما يجعل الحرية تتقدم بصورة أخلاقية في صيانة الحقوق، وبالتالي تحقيق ما هو قابل للإمكان *la contingence* من قبل أخلاقي فالإمكان شرط للحرية والجدة، أي في مدى إمكانية تحقيق الحرية أو تفعيلها بالمعنى الصحيح للكلمة: زكريا إبراهيم دراسات في الفلسفة المعاصرة، المركز الثقافي العربي، المغرب، (ط.1)، 1997، ص ص 44-45.

العالم، وهو ما يؤكد في عبارة "حقيقة الوجود هو التغير لا الثابت"، فالتغير معيار حقيقة الوجود، ومهمته العالم الذي هي ضبط ذلك النظام المتغير الجاري، ويعتبر الإنسان متغير مهم في هذا النظام، لذلك تتقدم الطبيعة البشرية أخذ مظاهر هذا التغير، هو من تفاعل الإنسان مع العالم وتفاعله مع مجتمعه وبيئته (اجتماعية ومادية) ومع غيره، ما يضمن استمرارية عيشه وحفظ بقاءه داخل مجتمع قوامه التفاعل في توفر حاجات الفرد وتحقيق أهدافه في مواصلة للحياة وفي خلق للخبرة، فالطبيعة البشرية إذا تحتم على نفسها في سياق تفاعلها مع البيئة ضرورة التأقلم والتكيف، بالتالي ضرورة التغير والتبدل حسب حال وطبيعة تلك البيئة.¹

إن الثقافة هي ما يميز ذلك التغير الموجود في الطبيعة البشرية، باعتبارها وعاء ينضج بما فيه من مقومات للطبيعة نفسها وللثقافة من علم ومعرفة وفنون وسياسة وحب وكل ما تحمله من قدرة متجددة وبرغبة في التأقلم والتكيف "ثقافة جماعة ما في عصر معين هي لا شك المؤثر الذي يتعين به نظام هذه العناصر، وهي التي تعين طراز السلوك الذي يميز به نشاط أية جماعة..."، إنه لصحيح كذلك على الأقل في حالة الثقافة هي التي تعين ترتيب النزاعات الفطرية وتحدد نظامها² هكذا تتأكد صورة الثقافة المؤثرة ودورها في تغيير العناصر الفطرية كذلك، ما نجده في تطور الديمقراطية والحرية كثقافات في المجتمع الأمريكي، فمثلا ثقافة العمل والبراغماتية والمنفعة وحب المال، ليست من قبيل الصفات الطارئة في الطبيعة البشرية للأمريكان لكنها أصبحت كذلك بفعل التفاعل الموجود بينهم كأفراد وبين طبيعة تواجهاهم في العالم الجديد، وكل ما طرحته تلك الطبيعة من مقومات للتكيف والاستقرار وحفظ البقاء.

بالتالي وجب على الحرية أن تتطور وتبذل من منطلق أن كل شيء قابل للتغير، فبدلاً من الاحتفاظ بها القداسية، وجب إخراجها من صفة الحق وإحالتها لطبيعة البشرية نفسها. فتتغير بتغيرها، وتتغير ما حولها (العالم)، هنا فقط يمكن للحرية أن تضاعف من قيمتها الإنسانية في مجال العمل والإبداع، وهو ما يضمن الحفاظ على تقدم الأمة وتقدم ثقافتها، إذ يعتبر ديوي العامل الاقتصادي مؤثر مهم لتقدم الديمقراطية والثقافة في أمريكا فهو المرتكز والمكون الأساسي لتلك الثقافة في إطار ما يقدمه من دور حيوي وظيفي وفعال لضمان تطور أمريكا السياسي الاجتماعي، إضافة إلى عوامل ثقافية أخرى مثل الأدب، الفن، الأخلاق... كمقومات يكتمل بها قيام الدولة واستمرار مجدها فالكثلة الثقافية بناء تام لأهداف منشودة يسطرها العمل وتضمنها الديمقراطية.

¹ ديوي جون، الخبرة والتربية، تر: محمد رفعت ونجيب اسكندر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة (مصر)، (دط)، (د.ت)، ص 46.

² ديوي جون، الحرية والثقافة، مصدر سابق، ص 28.

إن الارتقاء هدف ديوي الأسمى ومقصده على الدوام استهداف ربط من خلاله وظيفة الثقافة بالطبيعة البشرية بما فيها من حب للحرية والديمقراطية، وما لتلك الثقافة من انعكاس على تحصيل القيم وتغييرها نحو ما هو أحسن وأنجع "وكل ما نستطيع أن نقوله، ونحن مطمئنون إلى ما نقول إن الطبيعة البشرية شأنها شأن أشكال الحياة تنتزع إلى التمايز والتغاير، وإن هذا التمايز يتجه نحو ما هو فردي حقا، ذلك لأنها تنزع كذلك إلى أن تنضم إلى غيرها أي أن تنزع إلى الاجتماع"¹، فالفرد يحقق تميزه في إطار اتصاله بالحيث أي بثقافة الجماعة التي تعمل على قدراته والأخذ بها إلى بر الأمان، ربما ديوي هنا يقصد الفرد الأمريكي وهو الأرجح على الأكيد في تميزه الديمقراطي الثقافي والبراغماتي.

لا نزال نتحدث عن التغيير الحاصل للطبيعة البشرية والذي من شأنه فتح أفق التكافؤ والتمايز والتنوع في طريق لإستثمارها الحقيقي لقدرات الفرد الجماعية بدل التخبط في شرنقة أحادية الطبيعة البشرية المغلقة والمنفصلة فالثقافة مكون أساسي لروح المجتمع الواحد، ولتجانسه الفكري والاجتماعي والديني، كما أنها أساس لفهم التنوع والاختلاف، وسبيل للحد من ظاهرة العنصرية والتمييز لأكثر تحدي واجهته الديمقراطية في أمريكا، نقول تمييز لا تمايز، الأول في أخذه بالسلب والثاني في تقديمه للإيجاب في منحى تصاعدي من أجل تحسين الذات وتطويرها وهذا ما قصده ديوي قائلا: "الكلام على أساس العلاقات التي بين الثقافة والطبيعة بعضها ببعض، يجنبنا الالتجاء إلى تلك التجديدات الغامضة والعموميات الشاملة البراقة...، وإلى شتى المقومات التي في الطبيعة البشرية بما في ذلك الفروق الفردية الفطرية التي نجدها بين إنسان وإنسان...، فموضوع البحث في الطرق التي تتفاعل بها مقومات معينة من مقومات الطبيعة البشرية سواء كانت تلك المقومات فطرية حقا أو معدلة، مع مقومات معينة محددة، من مقومات ثقافة معينة كذلك"²، فالانسجام الحقيقي يكمن في مدى تصديق الفرد لمقومات مجتمعه سواء في علاقته مع الآخر، أو مع الثقافة ومختلف قيمها ومقوماتها، هو المقصود من اكتساب ثقافة الثقافة أي العمل على تكريس ثقافة تخدم قيم الثقافة بما فيها الديمقراطية في أمريكا.

لقد أمكن لديوي من رصد مواطن القوة والضعف في تحليل مشكلة الحرية وعلاقتها بالطبيعة البشرية من جهة، وبالثقافة من والديمقراطية من جهة أخرى، فالواضح أن الجدير لهذه المهمة هو الفلسفة كأداة للإصلاح

¹ ديوي جون، الحرية والثقافة، مصدر سابق، ص 28.

² ديوي جون، الحرية والثقافة، مصدر نفسه، ص 26.

والتجديد لها القدرة على تحليل الظروف واستيعابها بالنقد والتجريب، لمحاولة استحداثها للبيئة ولثقافتها المختلفة حتى يتوجب نقلها في أحسن صورة إلى الصفوف الناشئة، بعد ما تم رصد ما فيها من تفاعل نوعي للمجتمع، مع تكييف ما فيه ومستجدات العلم، واكتساب طرق أفضل للتفكير الإيجابي والعلمي، مما يساهم في ترقية المقومات الفطرية للطبيعة البشرية، فالحرية تتطلب إعادة فهم وبناء حسب ما قدمه ديوي في فلسفته الذرائعية، والعمل على إيجاد الحلول اللازمة لتحقيق الحرية كما هي تجمع بين النظر والعمل على مستوى الاعتقاد والفعل الذي يعزز من قيمتها.

انبتت أفكار ديوي حول الحرية من منطلق رفضه لنمطية الطرح في التقليد والإتباع، لذلك نجده يؤكد على ضرورة إعادة تشكيل بعض المقومات الطبيعة البشرية، وتكييفها مع الواقع "بضرورة العمل على التخلص من الأفكار التي تجعلنا نعتقد أن الأحوال الديمقراطية تستطيع من تلقاء نفسها أن تحافظ على كيانها بطريقة أوتوماتية" فكل شيء مرتبط بالتجديد حتى الديمقراطية كثقافة الذي غالبا ما يرتبط بالعجز في المحافظة على قيمها خاصة ما تطرحه الحياة من تحديات ورهانات أمام الطبيعة البشرية، فلا تكفي الشعارات البراقة والعبارات في رصد الصورة الحقة لها أو ضبط معاييرها ما يتطلب ضرورة العمل في وتيرة متصاعدة هدفها تجديد أطر ومقومات الديمقراطية، بالتالي تجديد العمل الديمقراطي بما في ذلك قيمة الحرية كمفهوم طبيعي، تجديد يمس جميع المجالات خاصة التربية أساس البناء الديمقراطي عند ديوي ومقومه الأول الذي يسمح بتهذيب العادات والحفاظ على البنى الاجتماعي بدلا من التخبط في أوهام العقل* والأخذ بسياسة المشاهدة وهي نفس سياسة المتفرج عند ديوي الذي يدعو إلى تجديد الخطاب الفلسفي ومعه مختلف الخطابات الأخرى.

في نفس الوقت تتفضل الثقافة في الحفاظ على الحريات الفردية باعتبارها أداة تساهم في تأطير المشهد الثقافي والسياسي وفي تعديل سلوكات الأفراد مما يكرس قيم الديمقراطية ويؤثر على القرارات السياسية (المشاركة في صناعة القرار) فالحرية إنجاز يضاف لإنجازات الإنسان في سياق وجوده الفعلي، فالعمل والتربية والديمقراطية أدوات دعم

* نسبة إلى فرنسيس بيكون (1561-1626) Francis Bacon الأب الروحي للفلسفة الحديثة في شقها التجريبي الإنجليزي، صاحب مقولة: "المعرفة قوة"، التي يستعان بها على مجاملة الطبيعة والتحكم فيها عن طريق التجربة، يعبر بيكون مرجع مهم لفلسفة جون ديوي، هذا الأخير الذي أشاد به مؤلفه تجديد الفلسفة، عموما تظهر عبقرية بيكون من خلال مؤلفه الأرجانون الجديد Le Nouvaue Organa سنة 1620 أي أشار لأوهام العقل، حيث قسمها إلى أربع: 1-أوهام القبيلة Idoles of the tie، 2-أوهام الكهف Idoles of the cave، 3-أوهام السوق Idoles of the market، 4-أوهام المسرح Idoles of the Theater. عموما يقصد ديوي بالأوهام تلك الأوهام التي تخيم على العقل مسببة جمود فكري يدين بسلطة القدماء وفلسفتهم اللفظية لذلك دعا إلى ضرورة تطهير عقولنا من بقايا الماضي كأوهام انزلق فيها التفكير عبر رحلته بحثا عن المعرفة.

بالرفع من الحرية وتطوير الطبيعة البشرية بما فيها من عادات بشكلها المرن والمتغير يلعب عنصر الذكاء فيها أدواراً خارقة للإبداع والخلق.

إن مساهمة تحديات العصر تتطلب الوقوف على ما فيه من متطلبات، لذلك نجد ديوي شديد الإصرار على ربط الديمقراطية بالتطور المادي وما خلفته التقنية من تأثير على الثقافة عامة وثقافة الديمقراطية خاصة، ونجد نفس الوقت يرى أن مفتاح النجاح الديمقراطية هو العلم والعمل حتى يتمكن من خلق الانسجام والتكامل العقلي والعملي عندما قال: "فالخطر الجدي الداهم الذي يهدد ديمقراطيتنا ليس وجود الدول ذات النظام الاستبدادي بل هو وجود أصول في موقعنا نحن الشخصية، وفي مؤسساتنا كذلك...، فميدان الكفاح إذن هو هنا أيضاً منا في أنفسنا وفي مؤسساتنا"¹، يقصد بالكفاح العمل والتسلح بسلام العمل، والتربية التقدمية بعد أن ارتبطت الحرية بداية بالتححر كصفة طبيعية، انتقلت مع الزمن إلى صراع يكرس حب التملك والفردانية، تنتقل بعدها كشعارات للجانب الأخلاقي الوسيط بين الديمقراطية والطبيعة البشرية في عبارات مبالغة لشيئية المادية هو الترتيب الذي قدمه ديوي لبيان مراحل تطور الحرية والديمقراطية ما خلفته على الإنسانية.

ولأن الواقع لا يفتأ بالتقلب والتبدل وجب التركيز على الأحوال الأهم من قبيل العمل والأخلاق كشرطان أساسيان لبقاء الديمقراطية الإنسانية، مع التركيز على الابتكار *intivative* والجدة *industry*، واستغلالهما استغلالاً لا حصر له، الذي يمكن من تحويل أشكال السلوك الاجتماعي إلى صفات سيكولوجية للطبيعة البشرية، وهو ما يتحقق في مجتمع ديمقراطي يؤمن بالثقافة الإنسانية أين تسود في مقابل باقي الأحوال، سواء كانت أخلاقية أو اجتماعية أو دينية الديمقراطية والحرية.

ذلك لأن الديمقراطية كنظام له وجود سياسي اجتماعي، يتوافق مع طبيعة السلوك وأسلوب التعايش بين الجماعات، كان من الطبيعي أن يتم خلق آلية للاختلاف بين جملة المصالح والمنافع المنظمة لتلك الروابط الاجتماعية ومدى التوافق بينها وبين النظام السياسي وممارسة السلطة الذي يحول دونما احتكارها للحكم المطلق، نظراً للروح الديمقراطية المتفشية في ثنايا المجتمع الأمريكي، وفي مقابل النظام الاقتصادي (رأسمالي) القائم على المؤسسات الحرة نجد جون ديوي يؤكد على ضرورة استجابة النظم التعليمية لثقافة البلاد، حيث تركز على فتح المجال أمام الأطفال للتعبير

¹ ديوي جون، الحرية والثقافة، مصدر سابق، ص 119.

عن مهاراتهم بكل حرية وبالتالي اكتساب المهارات المرنة والذكية في سبيل المساهمة في الإنتاج الوطني، والرفع من المستوى المعيشي، فتصبح الحرية مظهر من مظاهر الثقافة الديمقراطية للحياة في أمريكا.

بما أن منهج ديوي يركز على الخبرة البشرية في إطار فلسفته الأداتية والتجريبية، فإن ضرورة البحث تقتضي عنده التعامل مع معطيات تلك الخبرة، تعاملًا ديناميًا هدفه الاستمرار والاتصال، صحيح أن الكثرة والتعدد من خصائص الطبيعة البشرية، لكن المشاركة الاجتماعية تخلق "وحدة للحياة" وتجانسًا للطبيعة البشرية، يذكر إبراهيم زكريا أن فلسفة ديوي تحال إلى واحدة الطبيعة، لا تفصل بين العقل والتجربة، فالعقل باطن في التجربة يعمل على ربط الوعي بالطبيعة، ويجعل من العقل أداة مثلها مثل أي شيء له دلالة في صميم التجربة، والخبرة خبرة بالطبيعة لها دور إيجابي وفعال في سياقها التفاعلي بين الكائن ومحيطه، لعل هذا ما جعل الأداتية Instrumentalisme، بحث من صميم تلك الخبرة في تقصي ودراسة مشكلات المجتمع الديمقراطي، وواقع العصر من ثورة صناعية وتكنولوجية، فكانت فلسفته موسوعية تهتم بالقيم والتربية والأخلاق والسياسة والعلم...، وبمنطق يؤكد على دور الثقافة كميّار للحكم على طبيعة الحياة في مجتمع ما، ومهمة الفلسفة إلا عملية تجديد وإعادة بناء مستمرة للخبرة البشرية.¹

إذا كان المعنى العام والهدف من وراء الفلسفة الديوية العمل والتجريب، فطبيعة هذه الدلالات ومعناها لا يخرج عن نطاق الواقع والاحتكام إليه، لأنه يتضمن معظم المظاهر الثقافية والاجتماعية، والاقتصادية المعاصرة... فتبني مؤشر الاقتصاد كقوة حقيقية لتقدم المجتمع الأمريكي، أمر طبيعي ظهرت الحاجة إليه بصورة ملحّة، تختزل علاقة أمريكا بالديمقراطية وبالثقافة وبطابعها الاقتصادي، خاصة ما يفتح عليه مجال العمل والعلم كأمر أساسية تفرضها حياة العصر، وهذه الأطر تحمل رمزية الوجود البراغماتي، الذي ينفرد بمباهيته العقل الأمريكي الذي يستجيب ويتحدى بجديّة لم يسبق لها أن ظهرت متطلبات تلك الحياة، ما جعل بعض القيم تتقدم دون أن تحيل عن مبدئها الأساسي، فأصبحت الحرية في سياق سياسي اقتصادي-ثقافي وإنساني أكثر استيعابًا لطبيعتها الخالصة، بانفتاح على العصر بمكوناته العلمية والاقتصادية والثقافية، بصورة تفاعلية-دينامية اختزلت فيها كل التجارب الماضية بإدراك واقعي مدروس الخطوات ومحكم الإجراءات، ضمن هذا المعنى تتقدم التربية عصب النجاح الديمقراطي وأداة الفعل الثقافي عند ديوي-بمهمة بناء والتجديد التي إذا استكملت وحققت مراميها حصل النجاح والارتقاء الحقيقيين.

¹ إبراهيم زكريا، دراسات في الفلسفة المعاصرة، مرجع سابق، ص 63-64.

هذا المعنى لا يختلف كما تتضامنه الديمقراطية، كفضاء لتحصيل الحريات وتفعيل القدرات حيث تتضمن الديمقراطية اعتقادا راسخا يرجع عمل المؤسسات السياسية والقانونية الأكثر مراعاة للطبيعة البشرية وذلك بفتح مجال أكبر للحريات، فالحرية تتقدم وتفعّل لمؤسسات الديمقراطية أكثر من غيرها، ما يأ ما يأخذ إلى التسليم بحقيقة مفادها أن الديمقراطية تتطلب استيعابا أكبر للحرية ولقومات الطبيعة البشرية اللذان توجهها عمل ديوي منذ البداية في خلق مسافات أكبر للديمقراطية خاصة في التربية (المدرسة) الحاضنة الأولى لذلك التفعيل عن طريق اكتساب المهارات في جو تملؤه الحرية مما يضفي على العملية التعليمية بعدا إبداعيا تكويني يؤسس بشكل ديمقراطي يساعد على اكتساب ثقافة الديمقراطية، كما يعزز قيمها في نفوس الأطفال، هو تعزيز الذي تظهر تداعياته في تكوين شخصية المواطن الأمريكي الديمقراطي.

يمكن أن نلخص القول حول مضمون إشكالية الحرية والطبيعة البشرية، وعلاقتها بالثقافة والديمقراطية عند ديوي الحكيم في موقفه القائم على التوفيق بين ثبات الطبيعة وتغيرها، حسب الوضع والحاجة، وهذا نابع من خلفية براغماتية استشرافية، ترى أن بيئة الطبيعة البشرية أساس تقاس عليه مختلف تغيرات الإنسانية، فلا يرجعها للثابتة المطلقة ولا للمتغيرة المطلقة، بل يحاول التركيز على ما فيها من تغير وثبات وحصره كآلية للخلق والتفاعل الإيجابي المستمر بين الفرد وبيئته، معربا أن جميع عناصر الطبيعة من ناحية فطرية متوافقة لدى الجميع، لكن لكل نشاط فكري دافع يعزز من أهميته في التنظيم والجدّة، فبالرغم من جملة المورثات الفطرية لكن هناك خصائص تتميز وتتقدم بالاكتمال، أين أصبح العالم يبحث عن شيء ثابت وسط المتغير الحادث، فالطبيعة البشرية متغيرة بناء على تفاعلها مع البيئة الاجتماعية والطبيعية، وما مدى انعكاس ذلك التفاعل كشرط أساسي للعيش والتكيف.

الطابع المتغير للإنسان يستجيب حتما للعنصر المكتسب في ظل تنمية ما هو ثابت الذي تظهر تجلياته في التجربة المعاشية (الخبرة) من خلال دور البيئة والمحيط الثقافي والأدوار التي تقدمها في ترتيب النتائج وتفاعلها وفق ما يضمن الحفاظ على الحرية، ويطور من طبيعتها كصفة فطرية، فللخبرة دور في رصد معطيات التكيف وفقا لما هو طبيعي اجتماعي، ومهما تأصلت العناصر الفطرية، فإن للثقافة شأن في تحويلها، وإعادة تكييفها وفق ما هو مطلوب من خلال ما أورده ديوي قائلا: "فأيا كانت العناصر الفطرية التي تعد مقومات الطبيعة البشرية فثقافة جماعة ما في عصر معين، هي لا شك المؤثر الذي يتعين به نظام هذه العناصر، وهي تعين طراز السلوك الذي يتميز به نشاط أية

جماعة أسرة كانت أو قبيلة أو شعباً أو طائفة أو حزباً أو طبقة من الطبقات¹، فالثقافة تحدد عن طريق الخبرة (الفضاء العام) التفاعل بين ما هو طبيعي وراثي، مع ما هو اجتماعي بيئي كحصيلة لتجارب الحياة المشتركة، التي تتطلب على الدوام الأخذ بالمناهج المناسبة (المنهج العلمي والأداتي) لتأطير مشهدها الواقعي في ظل ما يحيط بها من تطور وتقدم، فسلوك الفرد (ثقافته) يحدد قيم المجتمع، وأهدافه مثل: الحرية، الديمقراطية، العلم...

لقد تعددت مقاربات ديوي ومطارحاته، لتتوحد في الغاية والمنهج كحصيلة نهائية بفلسفة استطاعت أن تبين الحضور الفعلي للأداتية في إصلاح المنظومة الاجتماعية لأمريكا، بدءاً برصد مواطن الضعف والتأخر ثم التركيز على استراتيجيات إعادة البناء والتطور، فالقراءة المقدمة حول مضامين التصور الديوي لإشكالية الحرية والثقافة والديمقراطية كافية للقول أن مؤشر النجاح الثقافي العلمي خصوصاً يؤدي بالمقابل إلى النجاح الديمقراطي في أمريكا، ونظامها المتجدد المتجاوز للأطر القديمة، فاسحاً المجال لثقافة علمية قوامها الخلق والإبداع، ومبدؤها تحقيق الرغبات وبلوغ الطموحات، عندئذ ينبغي أن نتساءل عن برنامج ديوي الإصلاحية بين التجديد وإعادة البناء وعن الكيفية التي تتجدد بها الحرية.

ثالثاً: تجديد الحرية بين ثقافة الإنغلاق والإنفتاح:

تحدثنا مطولاً عن الحرية كقيمة طبيعية، ترسخت في كيان الأمة الأمريكية، فأصبحت بذلك القيمة الأكثر طلباً وتعبيراً عن ذلك الكيان الفكري والنفسي منذ الهجرة خالقة خطأ تصاعدياً كأداة وثقافة تحدد طبيعة سلوك وتوجه فكر الأمة الأمريكية نحو المستقبل بحثاً عن النجاح والإنجاز، وتعد العلمانية المقياس الحقيقي لتطور الحرية، على اعتبار أن كل تقدم يتطلب الفصل، منذ ذلك الوقت والحرية قيمة مساوية للحياة وللمجتمع الديمقراطي في أمريكا بعد الاستقلال، ما يتطلب سياسة التجديد كثقافة تتوقف لحد بعيد على مدى التخلي عن القديم، وطرح الأطر جديدة لإنجاح عملية بناء الأمة، إذ يمثل التجديد * Rénovation أداة للتقدم في موازنة بين ثوابت الطبيعة البشرية

¹ ديوي جون، الحرية والثقافة، مصدر سابق، ص 24.

* يشير التجديد في الدلالة اللغوية إلى لفظ الجديد، الذي يتقدم كلفظ في مقابل القديم، يقال جُدد الثوب بمعنى صار جديداً، وأجد الثوب واستجدته أي لبس جديداً، والجديد هو كل ما لم يعهد الإنسان عليه من قبل، عموماً تنفق الدلالات اللغوية حول معنى الجديد المرتبط بالتجديد الذي هو عكس القديم نقول تجديد الشيء أي تصديره جديداً في كل ما استجد له من عناصر ومقومات معنوية أو مادية، تختلف حسب طبيعة الشيء المراد تجديده. بنظر: لسان العرب لابن منظور والمعجم المحيط "مادة ج"، ولما كان تجديد الفكر أهم مقومات التجديد عند ديوي، كان لازماً علينا توضيح معنى ذلك إذ يعتمد تجديد الفكر على تقنيته وتصفيته من الشوائب العالقة فيه عبر صيرورته التاريخية، والعمل على إبقاء ما فيه من خاصية جوهرية "مثلاً عند يكون أوهام العقل" لتتوافق مع الواقع، فالفكر يتجدد حسب الظروف والأحداث والأفكار التي تحيط به، إنهما عملية تنظيم وتأطير للفكر والواقع، هذا ويعد التجديد الاستيعابي

ومتغيراتها البيئية والثقافية، هذه الأخيرة التي ستؤدي حتما إلى تغيير بعض القيم والعادات، فتأخذ من ماضيها الإيجاب وتبقى على ما فيها من خصوصية، كما تغير ما فيها كذلك من سلوكات سلبية لأن عملية إعادة البناء تتطلب إحصاء تام لضمان جودة التغيير وتطوير ما يمكن تطويره والارتقاء به وبحال الأمة لبلوغ النموذج المنشود باعتباره معطى ثقافي، يتم معالجته بطرق منهجية أكاديمية علمية-تجريبية (التربية عند ديوي).

بهذا يكون التجديد أول خطوة في عملية إعادة البناء، كضرورة معرفية لخلق التكامل وصياغة ضوابطه وعقلنتها لتحقيق التوازن بين ما هو طبيعي موروث وما هو بيئي مكتسب وتعد الخبرة كما تفضلنا سابقا أساس ذلك التوازن والتكامل عن طريق التفاعل المستمر بين الفرد ومحيطه، فالتجديد ضمان لتقدم الأمة إن تجاوزت الماضي العقيم، ووضعت يدها على معضلات الواقع المرير، ضمنت تطور المجتمع ونقلته نحو أبعاد يكون النجاح والارتقاء عنوان وهوية شعبها، وفقا لهذه الرؤية استوحى ديوي أبجديات التجديد من المنظومة البراغماتية والثقافية الديمقراطية للمجتمع الأمريكي.

فمع استمرار مظاهر اللاديمقراطية بعد الاستقلال، وما خلفته من حرب أهلية سبق وأن وضعنا خلفياتها باسم التفرقة والتمييز العنصري كاد أن يعصف بقيمة الحرية ومعها قيم الديمقراطية التي جاءت بها وثيقة الاستقلال وسطرها الدستور، ووافق عليها القانون الواضح أن آثار الدارونية الاجتماعية تظهر في كل مرة لتبرر مزالق الديمقراطية ولعل التناقض الحقيقي الذي يبقى يميز العقلية الأمريكية فهو فيها ترفعه من شعارات عن الحرية، وبين ما تقدمه من ممارسات أيضا باسم الدارونية اتجاه الآخرين، في تكريسها لثقافة الاختلاف والتمييز العنصري وهو ما يكشف الشق المظلم والوجه الخفي لإرادة السياسة الحاكمة في أمريكا في تعاملها مع الحرية إذا ما تعلق الأمر بحرية الآخر ليس في العالم فقط بل مضاعفات تلك السياسة لتشمل المجتمع الأمريكي نفسه، الذي بات يتخبط في ثقافة الانغلاق الفكري والثقافي حسب ديوي، أين أصبحت الديمقراطية والحرية آلية لحماية ثقافة معينة باسم الموروث، ما أدى إلى انتشار اللاديمقراطية في ظل الحكم الديمقراطي، الذي أصبح في ذريعة لتبرير لتلك الثقافة وممارساتها السلطوية على الآخرين (الهنود الحمر). (معاناتهم من الانتهاك اللاإنساني، الذي أدى إلى مصادرة الحريات بعد أن خطها الدستور وعينها القانون تحت تأثير ثقافة التمييز).

خاصية فلسفية بامتياز يُبَّع فيها مناهج وأسس تضبط عملية التجديد مثل النقد، التحليل، التفكير، لذلك نجد جون ديوي على غرار فلاسفة عصره يحتكم لتلك العملية المنهجية العلمية بهدف إعادة فهم وصياغة الأفكار صياغة جديدة، من منظور واقعي يحاكي الحياة، بكل ما فيها من تطور سواء في مجال العلوم، أو في مجالات أخرى وثيقة الصلة بالإنسان وبمستقبله مقدا ثلة من الإصدارات أهمها كتاب "تجديد في الفلسفة".

إن أصل الإشكال في طبيعة تلك الثقافة المتحررة والمنغلقة، التي حالت دون انتشار الحرية والديمقراطية للجميع حيث أصبحت الحرية والعدالة والمساواة تقتصر على الطبقة الاجتماعية معينة وهي الطبقة الأكثر تفوقاً ونجاحاً في الفكر والعمل، لكن طبيعة الطريق المؤدي إلى تحقيق الديمقراطية وتحصل منافعتها لكل موجود يتطلب إعادة نظر وتحديد في تلك الآليات، هنا يرجع أصل الإشكال إلى عدم مراعاة بعض الضوابط من أجل تناول مشكلة الحرية فتصبح الديمقراطية قوة وأداة فاعلة تسمح بترسيخ قيم ومبادئ الثورة من حرية ومساواة وعدالة، فالتجديد والتغيير ضروريان لنجاح الديمقراطية من أجل صياغة ثقافة جديدة تشمل رؤية انفتاحية، ملئ الفراغ الذي خلفته ثقافة الإنغلاق، ومن ثم تبدأ مرحلة الوعي والعمل هذا الأخير الذي حتماً سيصنع قيماً جديدة مضافة عن طريق الخبرة مضافة إلى القيم الموجودة، هو التفاعل الذي سيساهم لاحقاً في خلق ثقافة ديمقراطية كنسيج من القيم الفاعلة والإيجابية عبر رحلة متجددة في هذه الحياة المشتركة، إنها أمريكا بوتقة الصهر فلا جنس ولا لون ولا العرق كفيل في قطاع مسار الرحلة لتطور الأمة الأمريكية والارتقاء بكيئونة وشعبها.

يبدو أن ثقافة الإنغلاق وبقايا الموروث التقليدية أدت إلى التباس بين طبيعة النظام الديمقراطي وبين مضمونه، مما أضعف من قدرته على تفعيل إنجازاته بسبب منظومة ثقافية معطلة الأدوات، جوفاء النتائج، فالنظام الديمقراطي يتطلب الاستمرارية والمداومة في رفع تحدي البقاء المتكامل فهو الأصل لحماية الحريات والتعبير عنها مثلما جاء في وثيقة الاستقلال، لكن الأمر يتعدى ذلك فالحرية حق للجميع وليست الفائدة من وراء إجراء الانتخابات مصلحة البعض دون الآخرين، عموماً يرى ديوي أن المشكلة ليست في النظام، وإنما في ما خلفته التوجهات الفكرية والثقافية للمجتمع الأمريكي بسبب الفلسفات القديمة والتراث الأوروبي المشترك خاصة الإنجليزي وتقسيمه الطبقي، فمن بديهات الأمر أن التقسيم الطبقي يعتبر مرجعية أساسية في التعامل مع الحرية، وتكريسه لحاله التمييز أهم عائق أمام تطور الحرية وانتشار الديمقراطية.¹

بناءً على ذلك أصبح من الضروري الحد من تلك الثقافة ونقلها من مجال الإنغلاق إلى مجال الانفتاح وتأهيل الفرد لحياة أفضل ولوظيفة في الحياة سبيلها التفاعل، التجانس والانسجام بينه وبين أفراد مجتمعه، بينه وبين ثقافتهم المشتركة، بعيداً عن تمثيلات العرق والجنس والدين، لذلك سعى ديوي إلى العثور عن بدائل جديدة لعلاج معضلات المجتمع الديمقراطي المزمدة والحد من تفاقمها، حيث قدم مشروع إصلاحية يتعين إنشاء ثقافة اجتماعية ديمقراطية تكون

¹ Bewy Jhon, Deurocracy and Education Ibid, p26.

التربية أداة لنشرها كسلوك ومعرفة، يتولى الفرد فيها دور الإشراف تأسيسا وتطبيقا وتقويما مهاراتها لإنشاء مجتمع متلاحم متكامل الكل فيه واحد والعمل والنجاح مقياس كل إشراف، كما أمكن لديوي من رفع التحدي المربي العملي والفيلسوف الاجتماعي ضمن هذا المعنى "التربية هي جهد يقوم به أباء الشعب ومربوه لإنشاء حياة الأجيال القادمة على أساس نظرية الحياة التي يؤمنون بها، إن وظيفة المدرسة أن تمنح للقوى الروحية فرصة التأثير في التلميذ تلك القوى الروحية التي تتصل بنظرية الحياة، وتربي التلميذ تربية تمكنه من الاحتفاظ بحياة الشعب، وتمدها إلى الأمام"،¹ علاوة على ما ذكر فالتربية تفاعل تساهم في تشكل وتغيير سمات الفرد داخل مجتمعه، وضمن ثقافته الديمقراطية تحدد ميوله وتقوم سلوكاته، كما تضاعف من قيمة حريته وتحافظ على كرامته بناء على تسطير أهدافه البراغمتية، كذلك تخلق أجيال تحترم ثقافة الاختلاف والتسامح والعيش المشترك وأجيال قادرة على صنع القرار في ظل التعدد والتنوع، فهي أداة لإعادة بناء الفكر والسلوك، إنها ثقافة ديمقراطية أبرز سمات الفكر الأمريكي الجديد.

يبقى مجال الانفتاح يستحق التقدير فمن التربية أداة الإصلاح الديمقراطي والاجتماعي* عند ديوي إلى العلم أو من ثقافة الديمقراطية إلى الثقافة العلمية، أين أكد ديوي على ضرورة تقدير العلم، وإيجابية توظيفية براغماتيا في حصد نتائج التربية، إذا نحن تعمقنا في أدوات ديوي نجد أن العصر يتطلب توطين العلم فالفجوة العميقة التي خلفها التصور الميتافيزيقي، تستدعي تسخير أدوات للنهوض لحال الأمة الأمريكية بين واقعها ومستقبلها نحو ترفيتها لمجتمع صناعي وديمقراطي، من منظور يعيد فهم وتحديد بعض المضغلات التي سببتها ثقافة الإنغلاق والعمل على إنتاج ثقافة بديلة قوامها العلم والعمل ما ستعمل يستعمل الثقافة العلمية على سد حاجاته لأن التقدم والعلم ينموان جنبا إلى جنب، خاصة إذا علمنا أن تاريخ الأمم شهد عبر مساراته المتعددة تفوقا للعلم وهو ما تؤكد ظاهرة العولمة اليوم كأهم شاهد للتفوق الأمريكي.

من هذا المبدأ تتضح مسلمات ديوي الإجرائية كمؤشر لنجاح الأمة الأمريكية، وكأداة لتغيير عقائدهم وتوجيهها، توجيهها عمليا حيث نجد لديوي ضمن استشهد براسل (Bertrand Russell 1872-1970) يوضح فيه وظيفة العلم قائلا: "لم يعد الناس يعتقدون الآن أن (يوشع) قد أوقف الشمس، لأن فكر (كوبيرنيك) مفيد

¹ نقيب عمر، الضوابط المنهجية لصياغة النموذج التربوي المنشود للفرد والمجتمع، مجلة التربية والإبستمولوجيا، العدد 1، الجزائر 2011، ص 33.
* لن أزيد القارئ تفصيلا في هذا العنصر، لأن الفصل القادم من المذكرة والمعنون بالديمقراطية الديوية بين المبدأ والتطبيق، يعمل على توضيح طبيعة مشروع ديوي الإصلاحي بناء على فكرة التربية الديمقراطية بين التأسيس والتطبيق، تحديدا البعد الديمقراطي للبراغماتية ديوي الاجتماعية مثل تعزيز قيم المجتمع، وطبقة التربية التقدمية، الذكاء الخيرة، العلم...

في الملاحظ، ولم يعودوا يأخذون بفيزياء أرسطو طاليس، لأن نظرية "جاليلو" عن الأجسام الساقطة مكنت لهم أن يجسوا ممر قذيفة المدافع ويقدرها مرماها...¹، فالعلم الحديث أمكن الناس من فهم الأمور العلمية والمعرفية، كما وضع بين أيديهم قدرة في الانتصار على الطبيعة مزيجا نظرية العادات والقيم الراسخة، يركز ديوي على تلك الوظيفة وتأثيرها على الطبيعة البشرية فيكسب الفرد ثقافة علمية تقدر قيمة العلم وما يقدمه من نفع للبشرية، مما يؤدي إلى تغيير بعض العقائد القومية خاصة السلبية منها فالعلم المعاصر استطاع أن يوثق صلته بالإنسان، وبثقافته الخاصة تلك الثقافة الديمقراطية العملية الراضية لكل ما هو سكوني فأصبح العلم اليوم يلبي حاجات البشر أكثر ما قد تتصوره تلك الحاجات في تصاعد متزايد يحقق مقولة فرنسيس بيكون "أن المعرفة قوة وبالعلم يصبح الإنسان سيدا على الطبيعة".

من هنا يمكن القول أن الثقافة تتقدم، بتقدم ثقافة العلم ومعها الحرية والديمقراطية، قد يكون العلم سلاح ذو حدين، لكن رغبة ديوي في استثمار كل أدوات النجاح جعلت من العلم أحد أهم متطلبات العصر الذي لم تعد مع الأسف قيم الديمقراطية تستوقفه، في ظل المنافسة الشرسة التي يطرحها العلم، التقدم، القوة، السلطة... وغيرها من المراتفات الرنانة باسم الديمقراطية في أمريكا.

لا نزال نتحدث عن رؤية ديوي البراغماتية التحليلية للثقافة والحرية والطبيعة البشرية، مما لا ريب فيه أن القاسم المشترك لكل هذه المقاربات هو الديمقراطية كأفضل وسيلة لتحقيق حياة أفضل للفرد والجماعة، وتحقيق الحرية كثقافة تتجدد وتتغير بتغير الطبيعة البشرية في ظل الحرية السياسية، والنظم الديمقراطية والاقتصادية، كنموذج وثقافة للحياة الاجتماعية المشتركة، بثقافة ديمقراطية أساسها التفاعل بين الأفراد في انسجام وتكامل يحفظ الحريات ويخلق ثقافة العيش المشترك، في تأثر وتأثير واضح لثقافة الديمقراطية نفسها، كنشاط مكتسب له أهمية كبيرة، يضبط نظمه كل من الثقافة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، كما يحدد تفاعلها بطبيعته الإنسانية.

في الأخير تبقى الحرية وطيدة الصلة بالطبيعة البشرية في ثباتها وفي تغيرها، باعتبارها مشكلة تتطلب البحث والذي خصه ديوي في وظيفة الفلسفة من إصلاح وتحديد معتبرا أن القيمة الحقة للديمقراطية، تحددها طبيعة الثقافة المتشعبة بقيم وروح الديمقراطية كنظام للحياة الأخلاقية أكثر منها نظاما سياسيا، وكثقافة تركز مبادئ الحرية والمساواة، داخل مجتمعه الصناعي، لذلك نجد على ثقافة العلم والعمل، فقد مكنه حدسه الفلسفي ويقضته البراغماتية من تحديد مؤشرات النجاح والإصلاح في التربية وثقافة الانفتاح والعلم وتأسيسا على دور الخبرة الوظيفية

¹ ديوي جون، الحرية والثقافة، مصدر سابق، ص 165.

في منحها التطوري بذكاء ونمو، وبتفاعل ثلاثي الأبعاد، تتحقق الحرية الثقافية وتتكامل في ظل الحرية السياسية لتنظيم الاجتماعي، الذي تسعى الديمقراطية كثقافة حسب ديوي إلى بلوغ أهدافه أين تتاح للفرد فرصا للإبداع والخلق بتعاون واحترام.

نجد أن ثقافة الانفتاح في استنادها على العلم والمعرفة (التربية عند ديوي) قد عززت من تطور الديمقراطية كما ساهمت في تحريك وعي الشعب* نحو حراكه الاجتماعي والقانوني على حساب الانغلاق الفكري والتمييز العنصري الذي تجلت أهم مظاهره في إعادة بناء الفكر والسلوك من خلال صرف الحراك إلى العمل، ومن الظلم والاضطهاد إلى التحرر (هذه المرة من سلطة المستوطنين)، هذا وتعد أفكار جون ديوي أهم مرجعية لتنشيط ذلك الحراك فبفضل ثقافة الانفتاح أدرك العقل الأمريكي مفاتيح التطور الفكري والثقافي للمجتمع في سبيل نشر ثقافة الديمقراطية، والانفتاح الذي يختزل دور التجديد في الإندماج والتعايش داخل مجتمع متوازن ومتجانس في علاقة أفقية تتاح فيها الفرص للجميع.

إنها باختصار ثقافة ديمقراطية بقيم جديدة تمجد العمل والعلم، وتحترم الحريات إنها ثقافة الانفتاح والتعايش والتقدم، إنها أداة للنمو الاجتماعي والتواصل الثقافي والإزدهار الاقتصادي، والاستقرار السياسي، هذا ما أراده ديوي وأكدته منهجيته في البحث على الأقل داخل أمريكا، وكل هذا يحتاج إلى تطبيق يؤدي إلى إنجاح الصورة الذهنية على أرض الواقع، فكانت التربية حجر الأساس في بناء الديمقراطية وإصلاح المجتمع، كيفية ذلك البناء وأدوات الإصلاح سنوضح عناصرها في الفصل القادم من الرسالة.

* نقصد بالشعب الهنود الحمر ومعنائهم من الطبيعة الازدواجية لسياسة الحكومة في أمريكا وتوعدها للإنساني في انتهاك القانون والتعدي على الدستور لصالح (العرق الأبيض)، صاحب النفوذ والأغلبية المتحكمة في الدولة، ما أدى إلى تنشيط حراك اجتماعي بقيادة الهنود الحمر لأجل المطالبة بالحرية واستعادة حقوقهم الشرعية التي نص عليها الدستور، حيث تمكنوا من إنشاء جمعية الهنود الأمريكيين، وتحصيل الجنسية الأمريكية عام 1924، عموما تبقى قضية السود من أهم قضايا الحراك والنضال من أجل الحرية في العالم والتي عرفت تطورات ملحوظة خاصة في أمريكا، تجسدت في مجموعة الإصلاحات القانونية والسياسية والاجتماعية عبر تعديل الدستور.

الفصل الثالث

الديمقراطية عند ديوي بين المبدأ والتطبيق

المبحث الأول: التربية الديمقراطية – أداة الإصلاح والتجديد

أولاً: التربية الديمقراطية نموذج التغير الاجتماعي:

ثانياً: المدرسة التقدمية بين الوظيفة الاجتماعية والممارسة الديمقراطية

المبحث الثاني الديمقراطية الديوية فضاء للقيم الإنسانية والاجتماعية

أولاً: الديمقراطية من التنظير السياسي إلى العمل الاجتماعي.

ثانياً: دور الديمقراطية في تجديد وبناء القيم المجتمعية.

المبحث الأول: التربية الديمقراطية- أداة الإصلاح والتجديد

لقد رفعت أمريكا وتيرة الحياة، برفعها لتحدي البقاء، عبر فلسفتها البراغماتية ونظامها الديمقراطي ومنهجها العلمي العملي أين تبلورت حركتها الفعلية كثقافة في دروب التطور والتنمية وفقا لمنطق أمة الأمم The nation of nations، هي الوعاء المختلط الذي جمع بين شعوب العالم، لفهمها للحياة والخبرة بمنظور خاص، فأصبح كل ما يضاف إلى الطبيعة هو إضفاء للإنسان بإنجازاته وكل ما يمر به في الحياة، حياة من صميم الخبرة المشتركة أو الاجتماعية - كما عبر عنها أساطين الفلسفة البراغماتية- في تمكين فعال للقدرة البشرية على الخلق والإبداع والتقدم، وفي محاولة لربط النظر بالعمل والفكر بالممارسة.

هو الأمر الذي لم يتوانى الفيلسوف البراغماتي في التعبير عنه بتوظيفه لمبدأ التغيير بدل من الركون إلى الماضي عبر فلسفة مركزها الإنسان ومحورها واقعه الملموس فكل قول بالتغيير والتقدم يبقى كذلك من حيث هو غاية براغماتية تقارب الواقع من زاوية محددة يجسدها النجاح وبكيفية ممنهجة يحققها العمل، وبذلك ستظل العلاقة بين الواقع والبراغماتية على مسافة واحدة، وتظل معها العلاقة بين الفلسفة والمجتمع على نفس المسافة، وهي المسافة التي لا يمكن سدها بأية حال، خاصة وأن الراغماتية فلسفة الثقافة الأمريكية هذا ما أراده جون ديوي بفلسفته الأداتية من منظور تقدمي اجتماعي، مؤكدا على ضرورة البحث الاجتماعي وتوجيه الفكر فعليا بتفاعل وتفاؤل مستمرين نحو قضايا الواقع وتطلعاته الحاسمة لمصير الإنسان، من أجل ذلك وجب تجديد وظيفة الفلسفة بتحديد مسارها المركزي عبر محطات الواقع الاجتماعي والإنساني، كمنهج في التفكير والسلوك يحتكم صناعة الحدث.

امتدادا لطبيعة هذه الرؤية قدم ديوي فلسفة تقدمية ثورية، اعتمد فيها على الخبرة كفكرة مركزية لها دلالات حيوية من حيث قيمة الفلسفة وفعاليتها كأداة للتغيير ومنبر للتنوير، لذلك نجد أن أهم قضية شغلت بال فيلسوفنا. التربية باعتبارها نموذجا للبحث الاجتماعي وأساس البناء الديمقراطي، كما أنها تجسد نوعية التعليم في الوسائل والأهداف ما ينعكس على نوعية القيم الثقافية، علما أن كل نظام تربوي يحمل على عاتقه تنظيما اجتماعيا ديمقراطيا، مما يسمح بتوطيد علاقة الفلسفة بالمجتمع وإصلاح قيمه الثقافية باعتبارها مذهبا اجتماعيا وأداة يتم ترسيخها وحفظها بين الأجيال وهو ما خصّه ديوي بمدارس المستقبل "العَدَد" ذلك لأن مستقبل الديمقراطية كنظام وثقافة يتقرر ويرتكز على دور المدارس.

من هذا المنطلق تتناسب فكرة العمل الديمقراطي أو ثقافة الديمقراطية في أمريكا مع آفاق التربية ودورها في التغيير، ذلك لأن طابع كل ثقافة لا يخرج عن نظامها السلوكي والتربوي بالكشف عن قيمها ومقومات مجتمعتها وفك ما استغلق منها في محاولة للتغيير وإعادة البناء، إنها تربية الديمقراطية كما جاءت بها براغماتية ديوي، من

حيث هي أداة للإصلاح والتجديد وفضاء لتعزيز القيم وتطبيقها لأن التربية هي الوعاء الحاضن لقيم ديمقراطية والمخير الملائم لتفعيل المنهج العلمي وتقرير المنهج الوظيفي للخبرة في مواجهة الواقع ومواجهة مشاكل الحياة، والعمل على تأطير وتنظيم لأجل مجتمع متجانس، منفتح على الآخر.

ليس إذ هناك ما يستدعي الاهتمام أكثر من التربية بقدرتها على تنظيم البنى الاجتماعية والسياسية والثقافية والعمل على تكيفها واقعياً بعدد قيم اجتماعي وإنساني وفقاً لمعطيات العصر، كيف لا وهي استنباط للحاضر بتشجيع البحث والاهتمام بالعلم والتعليم وتطويرهما علمياً وعملياً، فيما يساعد على تعزيز وترسيخ قيم الديمقراطية ما يجعلها أكثر قابلية للانفتاح والتقدم الاجتماعي، هذا وتبقى مسألة حياة الفرد داخل المجتمع ضمن اهتمامات ديوي الأولى، وما الديمقراطية إلا فكرة للحياة الجماعية في ذاتها، وعليه ما الدور الوظيفي للتربية الديمقراطية في تحصيل التنظيم والتغيير الاجتماعيين؟، وما مدى تأطيرها للمشهد الثقافي الديمقراطي في أمريكا؟، ولنا أن نتساءل كذلك عن دور المنهج الأداتي كمؤشر لضبط عملية التأطير والتقدم بالاستناد على الخبرة ودورها الحيوي عند ديوي؟.

أولاً: التربية الديمقراطية* نموذج التغيير الاجتماعي:

تعتبر التربية في إطارها الوظيفي ذات بعد اجتماعي، بما أنها الحقل المناسب لغرس قيم الديمقراطية، إذ كثيراً ما ترتبط العملية التربوية بالنوعية المطلوبة من ممارستها، ولذا كان من الطبيعي أن تتأسس بنية المجتمع على أهداف وغايات تلك الممارسة، وبصورة تؤدي إلى تحسين الوضع الاجتماعي والإنساني، وهو ما يتطلب ضرورة ما تفرضها طبيعة العصر (العولمة، التصنيع...)، إعادة التفكير والممارسة في علاقة الفلسفة بالحياة والتربية كجزء من المجتمع، لذلك نجد أن منطق الذرائعية عند ديوي يستجيب لهذه الرؤية، بل ويحاول تطبيقها بحيث تصبح التربية فعل وممارسة للديمقراطية على المستوى الاجتماعي والإنساني والعمل على تحويل المكون الثقافي إلى أداة للتحدي كقوة دافعة تمتلك القدرة على التكيف والتفاعل مع مجريات العصر من علم وتصنيع وتطور اقتصادي.

* يرتبط مفهوم التربية الديمقراطية: بمجال ممارسة الديمقراطية في التعليم، أي سياسة التعليم لذلك نجد أن ديمقراطية التعليم تعمل على تكريس مبادئ الديمقراطية داخل المؤسسات التعليمية مثل مبدأ الحرية والمساواة وتكافؤ الفرص للجميع...، فالتعليم حق المواطن الطبيعي من باب أن الديمقراطية في التعليم تعني إعطاء كل ذي حق حقه في التعليم، بحيث تتكاثف مقومات النظام التربوي من تعزيز مبادئ الديمقراطية، مما يسمح بخلق منظومة تربوية متكاملة العناصر بدءاً بالنظام التربوي الهادف والعاقل إلى المعلم الديمقراطي ثم إلى طرق التدريس المنهجية والديمقراطية...، وهو ما يجعل ضرورة تعليم الديمقراطية واجبة على كل مؤسسة تربوية باعتبارها أداة البناء والتأسيس، فيتعلم الطفل مبادئ وينمي الديمقراطية ويكتسب سلوكيات (ثقافة) ديمقراطية غرست في نفسه ونزلت فيها منزلة الطبع لذلك تحرص المؤسسات التربوية على تزويد الطفل بمكتسبات معرفية ومنهجية تساعد على تنمية وعيه الديمقراطي كثقافة.

تبعاً لذلك كان من الضروري الأخذ بمنطق الذرائعية في سياقها الدينامي من جهة وباعتبارها منهجاً أكثر منها نسقاً من جهة ثانية، والتعبير في ذات الوقت عن ذلك التحويل بحيث تصبح الأفكار وسائلية تستجيب معها التربية والفلسفة لمهمة جديدة تتوافق ومتطلبات الارتقاء في عناية واضحة بالمسائل المركزية للحياة مثل التغير والنمو من منطلق أن كل عمل فلسفي تربوي هو فعل اجتماعي يحتكم للوعي والشمولية كمؤشرات لتقدم المجتمعات وازدهارها في تفاعل اجتماعي وثقافي للخبرة امتلاك الحكمة المؤثرة على سير الحياة، علماً أن كل إبداع ثقافي تحدده درجة التعليم وتؤطره طبيعة النظام الديمقراطي لكل بلد، خاصة أمريكا كنموذج للعمل الديمقراطي والتنظيم التربوي بفلسفة براغماتية قوامها النظر ومنهجها العمل داخل ثقافة المجتمع المدني.

إذن فلسفة التربية تعمل على ترسيخ قيم الديمقراطية من منظور يؤسس لقيام المجتمع المدني، بما في ذلك فكرة المواطنة ودورها في تعزيز ثقافة الديمقراطية وإقامة جسور المشاركة في صناعة القرار، التربية فن الممارسة وحكمة العمل هدفها نشر الوعي السياسي في نظام وتنظيم يتماشى ومتطلبات التنمية، كما يستدعي الشعور بالانتماء إلى الجماعة والقدرة على صياغة القرارات الفردية والجماعية، فالمجتمع المدني فضاء للمشاركة والتعبير والتمتع بالحرية في ولاء المجتمع السياسي بلمؤسسات المختلفة سواء كانت ثقافية أو اجتماعية أو سياسية، لها هدفها مشترك كبنى اجتماعية غايتها تقديم خدمة المصالح العامة للمجتمع، بما في ذلك التربية المدنية.¹

ذلك لأن فتح المجال أمام التعليم يعطي للديمقراطية بعداً مدنياً يظهر في مقومات المجتمع المدني النتيجة المتوقعة للتربية المدنية* مما ساهم في إعادة بناء وعي الفرد الوطني الذي أصبح شرطاً ضرورياً لتحصيل الوعي الثقافي

¹ أبو حلاوة كريم، إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني، مجلة عالم الفكر تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 03 الكويت، 1999م، ص 26.

* civil education: نسبة إلى المجتمع المدني وهي مجموعة المقومات الديمقراطية التي يجب تحصيلها عن طريق التعليم أين تأخذ المدرسة مهمة تعليم الطفل كيف يعيش وكيف يسلك بناءً على ما تم اكتسابه من فكر ديمقراطي، هدفه تنمية وترسيخ قيم المواطنة بوعي أكبر في فهم واستيعاب مبدأ المشاركة، مما يظفي على العلاقات الإنسانية والاجتماعية طابع قومي ديمقراطي، فالتربية الديمقراطية تربية مدنية هدفها الحفاظ على القيم الديمقراطية كثقافة اكتسبها المتعلم داخل خبرته المشتركة.

ولتفصيل أكثر تتخذ التربية المدنية من الحياة المدنية موضوعاً لها من علاقات داخل المجتمع لكل ما فيه من خصوصية، فالتربية المدنية مجالها تنظيم وتحديد الإطار العام لتلك العلاقات بما فيها مؤسسات الدولة، مع ضبط سلوك وممارسات المواطن وما يناسب تلك العلاقات، يبقى الهدف من وراء التربية المدنية سلوكي عام محكوم بالحقوق والواجبات داخل الحياة الاجتماعية المشتركة، كما نجد هناك تداخل بين التربية المدنية والتربية الوطنية التي تعني بمفهوم الوطن أو الأرض وكل ما يتولد عنه من مشاعر الانتماء والروابط العاطفية تجاه الوطن ومحبة والولاء له، فالتداخل هنا بين الوطن والمواطن لكن ما يهتّمنا من هذا التداخل ما يعرف بالتربية على المواطنة جوهر التربية الديمقراطية.

فالتربية المواطنة تجمع في ثناياها حب الوطن وما يقدّمه المواطن من احترام لحقوق والواجبات، فاتحة المجال أمام علاقته بالدولة، فيصبح بذلك وحدة قياس مستواها الديمقراطي، بعد أن تحدد دوره كمواطن اجتماعياً وسياسياً اتجاه ممارسة السلطة، لذلك تتقدم التربية على المواطنة بتوعية المواطن بدوره السياسي كحق وواجب من خلال ما يقوم به، وفيما يكتسبه من معارف ومهارات تؤطر دوره التشريعي بالنظر إلى مؤسسات الدولة، وحسب رأي

والسلوكي الاجتماعي والسياسي، وعن أهمية ذلك من منظور عملي يؤكد ديوي على الدور الوظيفي والاجتماعي للتربية والفلسفة كأدوات لبناء المجتمع الديمقراطي، حيث تجمع براغماتيته بين المبدأ والتطبيق، مما يهيئ الأفراد لاكتساب ثقافة العصر وتحصيل التسارع الذي أصبحت تفرضه الأحداث والتطورات الراهنة وعلى هذا الأساس، ولذهنية ديمقراطية يستلزم التجديد، تجديدا لمهمة الفلسفة والتربية.

أ- الفلسفة والتربية من التقليد إلى التجديد: المهمة المنتظرة من أجل الديمقراطية

أخذت براغماتية ديوي على عاتقها مهمة التجديد والإصلاح كأهم خطوة إجرائية دينامية متكاملة لإنجاح الديمقراطية في أمريكا بناء على جملة من المبررات والتحديات تجاه ما يستلزمه المبدأ ويتجه إليه التطبيق ضمن السياق العام لتلك الفلسفة بوظيفة اجتماعية تحتل معايير العمل نحو الحياة، الخبرة والمجتمع ذلك لأن البراغماتية في عمومها فلسفة في الحياة لم تقتصر على التصور النظري، بل سعت إلى بناء منظومة عمل تتحقق ضمنها فرص التكافؤ والتكامل بين الفرد ومجتمعه الديمقراطي، ما دفع ديوي إلى الأخذ بأحوال المجتمع كمنبهات رئيسية للفلسفة والعمل على خلق آليات التفكير لخدمة المجتمع واستقراره بحثا عن مكامن العطب، خاصة وأن الفلسفة تفتح أفقا للاهتمام بحال الإنسانية كيف ما كانت وأينما وجدت وحيثما كانت، والسعي لنشر ثقافة التعايش الإيجابي والإنساني.

ضمن هذا السياق تتقدم الأدوات الديوية كأهم تجربة فلسفية إجرائية في استثمار الطاقات الإيجابية مما يجعلها تتميز عن مثيلاتها بمساهمتها الفعلية في تحريك دوايب الفكر الإنساني والسير به قدما نحو الإصلاح والتجديد، هذا وتبقى الديمقراطية الفضاء الأنسب لاستدراك مظاهر الركود حتى ولو في صورته الديمقراطية، إذ ما تم تفعيل الأدوات اللازمة لذلك مثل التربية والمنهج العلمي - الخبرة ... خاصة التغيير الاجتماعي وفقا لتصور أصح هاجسه الأول الانسان في الواقع الانسان المتفائل الانسان الديمقراطي والامل في السعادة.

تظهر المهمة الأساسية للفلسفة عند ديوي كأداة يمتلكها الإنسان في الإجابة عن الأسئلة التالية: "ما أثر معرفتنا الوجودية في أي وقت معرفتنا المعتمدة على البحث في أحكامنا واعتقاداتنا عن الأغراض والوسائل التي يجب عليها توجيه سلوكنا؟ ما الذي تشير به المعرفة فيما يختص بالإرشاد ذي السلطة لرغباتنا وعواطفنا وخططنا

"أونس الفكرة" لتربية على الحياة السياسية دور في بناء الدولة الديمقراطية الحديثة وفي ضمان استمراريتها: أونس الفكرة، التربية على المواطنة شروطها في الدول المتجهة نحو الديمقراطية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت (لبنان)، (ط1)، 2007م، ص 16-19.

العملية التربوية إذن وعي وفعل يجسد ثقافة الديمقراطية، كما يساهم في مقلها بين الأجيال بالانفتاح على الإنسانية بصورة متفاعلة لمكوناتها الثقافية والعلمية، هذا ما نجده في النموذج التربوي الأمريكي، ولو أنّ التربية في هذا البلد أداة عملية هدفها رفع المستوى الاقتصادي، فالتعليم يعني الرقي كما يعني بالمهارة في العمل من أجل التطور الاقتصادي والصناعي، إنّا باختصار تربية ديمقراطية بأبعاد اقتصادية.

وسياستنا".¹ اشكاليات صاغها ديوي لتوضيح أهداف الفلسفة خاصة مع اعتماده على المنهج الأداتي في السياسة ويقصد هنا الديمقراطية وضرورة امتلاك ثقافة "معرفة" مناسبة لتوجيه السلوكات على حد تعبيره إضافة إلى امتلاك أدوات ذلك التوجيه "التربية"، والسعي إلى تغيير المنطق المعرفي والأخذ به من التقليد إلى التجديد، تتجسد رؤية ديوي هذه فيما قدمه من نقد للفلسفات القديمة، ذلك لأن الدعوة لإعادة البناء في الفلسفة ضرورة منهجية لا بد منها، ولأن تكون عملية التجديد إلى عملية تطوير وتشكيل مجموعة الأدوات الفكرية من خلال عدسة الواقع، وتوجيه البحث مباشرة إلى كل ما يخص الإنسان أي توجيهه نحو الوقائع الخلفية الخاصة بالأوضاع الإنسانية الحالية على حد تعبير ديوي نفسه، وبالتالي إعادة النظر في جل المفاهيم التقليدية التي عطلت حركة الفكر متسببة في ركود معرفي يروج لثقافة الإنغلاق، ولنا أن نتذكر هنا ما خلقتة هذه الثقافة على مسار الديمقراطية في أمريكا بسبب فكرة التمييز العنصري، في مقابل ذلك يجب أن تتجدد بعض المفاهيم من أجل ثقافة الانفتاح خاصة تلك التي تعيق تطور الإنسان خالقة فجوة بينه وبين الآخر.

كما انصرفت الفلسفة الأداتية* التي تحدد الغاية من البناء أولا في العمل على تفكيك آليات الفكر القديم والتركيز على تعطيل ما فيه من ملابسات وأوهام تجدرت في طبيعة ذلك الفكرة إلى أن أصبحت عقيدة يصعب التنازل عنها، فالفلسفة لم تحقق التطور الذي حققه العلم المعاصر لهذا السبب، من هذا المنطلق أسس ديوي تصوره الجديد حول مهمة الفلسفة الجديدة، وهو ما عبر عنه "بالتعديل العظيم" ضمن كتابه البحث عن اليقين قائلا: "فستكونوا على استعداد لتقدير التعديل العظيم المطلوب إجراءه في الأفكار القديمة عن العقل والمعرفة"،² هو التعديل المطلوب والضروري والمنهج الأداتي عند ديوي لا يهدم القديم إنما يحاول إعادة بنائه واستحدثه، بمساءلة جديدة تضع يدها على مواطن الركود، فتحددها كما تقدم البديل الذي يتناسب معهم هذا الواقع ومحكماته،

¹ ديوي جون، البحث عن اليقين، تر: أحمد فؤاد الأهواني، المركز العربي للترجمة، مصر، (دط)، 2015، ص95.

* تعتبر الأدائية أو الذرائعية Instrumentalisme: نزعة براغماتية بامتياز، فهي فلسفة أمريكية تهتم بالمعرفة لا من حيث حقيقتها المطلقة، بل من حيث فعاليتها، لأن حقيقة علاقة ملازمة كلياً للاختبار البشري وأن المعرفة أداة في خدمة الفعلية، فحقيقة القضية تكمن في كونها (مفيدة) (ناجحة) (مرضية)، هذا وتعني الوسيلة أو الأداة في اللغة بمعنى جمع وسائل ووسل وهي كل ما يتحقق به غرض معين باتخاذ كل الوسائل، والوسيلة في صورة مفرد مؤنث، جذرها (وسل) وجذعها وسيلة وتحليلها (ال+وسيلة)، فهي على العموم أداة تستخدم لأجل الوصول إلى عرض.

تقترب وفقا لهذا مفهوم الأدائية من الوسيلة باعتبار أن الأفكار وسائل للعمل لتحديد قيمتها بنجاح العمل، وقد أطلقت الذرائعية عنه كل من هيجون ديوي ومذهب مدرسة شيكاغو، وهو مذهب براغماتي يرى أن العقل ذو وظيفة بيولوجية تنفذ من الفكرة أداة أو وسيلة للعمل على نحو يحقق للإنسان ما يبتغيه من تغيير في مجتمع صناعي ديمقراطي كما يجعل المعرفة آلة ووظيفة لخدمة الحياة، فالبراغماتي الذرائعي لا يتخذ قراره من فكرة مسبقة أو إيديولوجية سياسية محددة، بل من خلال أخذه بعين الاعتبار النتيجة العملية المنشودة، هذا بالضبط ما تدعوا إليه البراغماتية فلسفة الأثر أو النجاح والعمل: بلوط صبرينة، الأدائية والديمقراطية، مجلة مقاربات فلسفية، المجلد 10، العدد 01، مستغانم، الجزائر، 2023م، ص46.

² ديوي جون، البحث عن اليقين، تر: أحمد فؤاد الأهواني، المركز العربي للترجمة، مصر، (دط)، 2015، ص97.

فالفسفة لم تعد تلك التصورات والأفكار المجردة، بل أصبحت أداة للتكيف والتطور والعمل على رسم معالم الحياة بما في ذلك الوجود الإنساني والاجتماعي والتربوي والثقافي والسياسي ...

بالعودة إلى واقع أمريكا نجد أن آراء ديوي الحية مثلت جانبا مهما في كتابة تاريخ أمريكا المعاصرة خاصة الثقافي منه والسياسي الاجتماعي، من خلال ما قدمه من أطروحات فلسفية منهجية تستند على العلم والخبرة وتؤسس لمنظومة تربوية عملية ديمقراطية بمهمة جديدة تكون للفلسفة بها بصمة في كل مجالات من مجالات الإنسانية، فلم تعد الفلسفة كما أشرنا بحثا عميقا، بل أصبحت تعبر عن الوقائع نظريا وعمليا بما يتناسب ويتماهى في خدمة الحياة وتحصيل تقدمها العلمي والصناعي، إنها باختصار فلسفة في الحياة فوظيفة الفلسفة تحدد قيمتها، فبعد أن كانت صورية نمطية مجردة أصبحت مع ديوي واقعية اجتماعية تخص المجتمع وتنبض بروحه الخلاقة ولم يعد الفيلسوف مجرد ذلك المتأمل البعيد عن الواقع، بل أصبح منه وإليه يعالج القضايا الحياة الإنسانية، كما يحاول رصد تغييرها بالبحث في أسباب ونتائج ذلك التغير، إنه تجديد يستدعي أفقا أكبر للمهمة الأجدر "العمليات التي يجب أن تضطلع بها الفلسفة المجددة عملية مؤداها أن تجمع ونعرض الأسباب التي تعلق زوال ما قد كان قائما من فصل بين ما هو نظري وما هو علمي"¹، إن الوظيفة الأجدر عند ديوي يجب أن تسعى إلى التخلص من كل ما هو موروث عقيم والعمل على ربط البحث بالواقع، فمن بين الانتقادات التي قدمها ديوي للفلسفة التقليدية ثنائيتها المزعومة بين العقل والتجربة، في حين أهملت البحث الاجتماعي.

بحسب رأي ديوي كلما كانت مهمة الفلسفة اجتماعية كلما تطورت قضاياها وتأصلت قيمتها في سياقها الإنساني، فالبحث الفلسفي من صميم واقع الإنسان في طبيعته وطبيعة مجتمعه، يعتبر ديوي أهم مجدد للفلسفة عمل في إطار منهجه الأدبي على هل الفلسفة أكثر واقعية بوظيفة جديدة والمتمثلة في التطهير فهو بهذا يكون قد أنزل الفلسفة من السماء إلى الأرض، مثلما فعل سقراط من قبل، ليؤسس معها الفكر البرغماتي في سرعان ما استقام كفكر متميز بجديته وطبيعة منهجه التي تجعل من الفلسفة أداة لفهم الواقع وتفسيره.

دعى ديوي إلى التجديد في الفلسفة والعمل على معالجة قضايا الحياة الإنسانية المتغيرة بالبحث في أسبابها وحقائقها، عن طريق ربط الفكر بالواقع، أي ربط النظري بالعمل فالفلسفة بمهمتها الجديدة لا تخرج عن العمل الدينامي والمتنامي في تفعيل الخبرات واستغلالها، وبالتالي تحرير العقول مما علق فيها، مع توسيع قدرتهم العقلية والعملية لإدراك العالم الذي يحيط بهم تماشيا وما يقدمه العلم الحديث، من ثم خلق المناهج والطرق المؤدية للنجاح والتقدم بما في ذلك تقدم الديمقراطية وتطورها، وفقا لمنطق يقوم على جعل الفكرة وسيلة لكل معرفة لتصبح

¹ ديوي جون، تجديد في الفلسفة، مصدر سابق، ص55.

الفلسفة بمنهجها عند ديوي استخدام النتائج البحث كوسائل للدلالة على صدق القضايا، فالصدق عنده هو ما يفيد وما ينفع.¹

هذا ما عجزت عن تقديمه الفلسفات التقليدية التي عبرت عن أنساق جوفاء تكرر لفكرة الثبات والذاتية، كما حدّت وظيفتها بحدود المعرفة، وعليه وجب على الفلسفة التوعية فعليا نحو حل المشكلات، خصوصا في استخلاصها للضرر الذي تؤدي به بعض أنماط التقاليد الاجتماعية باعتبارها عائقا أمام التطور، هنا يحدد ديوي الدور المصيري للفلسفة بتجليات الاجتماعية والواقعية، في إيجاد الطرائق المناسبة في إحداث التغيير الحاضري ذلك لأن هدف الفلسفة عنده أكبر من مجرد تحصيلها للمعرفة، فهي اجتماعية إنسانية ومعرفية، وظيفتها تحري مشكلات الإنسان ومحاولة حلها على أنسب وجه، في ظل ما يحيط به من تطور هائل على المستوى الاقتصادي والصناعي والعلمي مما يجعل مهمة الفلسفة صالحة لوقتنا الراهن، في ظل المشكلات التي تنشأ من سبب التغيرات الحاضرة، وما تسببه من أثر عميق يزداد شدة وتغلغلا في حياة الفرد ومدى انعكاس ذلك على المجتمع.²

بالفعل هي المهمة المطلوبة واليقين الراسخ عند ديوي حول إنزال الفلسفة منزلة الواقع والاحتكام إليه ما يستوجب فرض منطق العمل المستنير ولروح التفاؤل والتجديد مقابل نفي وجود حقائق نهائية ومحدودة ذات طابع شمولي فكل شيء يخضع لمؤشر التغيير بما في ذلك مهمة الفلسفة حي نجد ديوي يقول: "اليوم ليست هناك نماذج وصور تحتل طابع الديمومة ويمكن أن تقدم شيئا ثابتا مستقرا يمكن التسليم به، كما لا يوجد المواد التي يمكن أن نصوغ منها أهدافا نهائية وشاملة بل على العكس هناك تغيير دائم"³، لهذا يكون ديوي قد أولى التركيز على مضامين الحياة نفسها خاصة التغيير، وأن يكون للفلسفة أبعادا وأثارا عملية توافق ذلك التغيير، كما تحقق تطلعات الفرد ومجتمعها لواقع المتغير، فمهمة الفلسفة الجديدة إذن تعبير عن الوقائع وتغيير لها.

الفلسفة كما أرادها ديوي تفكير واعي يتناول موضوعات مختلفة بما في ذلك الديمقراطية فكما نعلم أن الفلسفة تطورت في فضاء ديمقراطي "الديمقراطية الأثنية"، ولعل المهمة المنتظرة في نظر ديوي تخدم الديمقراطية خاصة في بلده أمريكا، أين تعتبر الديمقراطية المعبر عن الخبرة وصيرورتها في الغاية والوسيلة وقدرتها على تحصيل العلم، قوة العصر وسلطته الضابط للخبرات اللاحقة، وبالتالي التخلص من كل ما هو تقليدي، فكلما كانت الحياة وطريقة عيشها ديمقراطية كلما توسعت الرغبات والاتصالات التي من شأنها أن تعزز الخبرة، وتوسع

¹ زكريا فؤاد، إعلام الفكر المعاصر، دار الجليل، بيروت (لبنان) (ط1)، 1993، ص120.

² ديوي جون، إعادة البناء في الفلسفة، تر: أحمد الأنصاري، المركز القومي للترجمة، مصر، (دط)، 2010، ص09.

³ ديوي جون، تجديد في الفلسفة، مصدر سابق، ص128.

استمراريتها فالتقدم متسمر مادامت الخبرة قائمة والفلسفة تخدم هذا الغرض، بقدر ما تخدم الديمقراطية الخبرة في خلق خبرة أكثر حرية وأكثر اجتماعية وأكثر إنسانية.¹

إن تحديد الفلسفة بالنسبة لديوي يرتبط بالنقد، وإعادة النظر في مشكلات وقضايا المجتمع، ومن ثم تقديم رؤية استشرافية بناءً، بالنظر إلى أن الفلسفة نقد النقد فلا يكتفي الفيلسوف بالمشاهدة* وإنما يعمل على تفعيل قدراته المعرفية في تغيير ما يمكن تغييره دائماً نحو الأحسن بدل التركيز على ما هو ضعيف وذابل، لذلك يعتبر إعادة النظر والتقييم للفلسفات السابقة أساس استكمال صورة الفلسفة المطلوبة، لأن ما يحشاه ديوي ابتعاد الفلسفة عن الإنسان وواقعه، فتصبح أكثر أكاديمية لها موضوعاتها الخاصة، من منظوره الفلسفة الحقة هي التي تتمكن من تحديد الصعوبات الموجودة في المجتمع، وتعمل على اقتراح طرق لتجاوزها وهذا هو البحث عن اليقين لفهم صراعات الحياة والعمل على فكها وإيجاد نقاط الإنغلاق والوحدة بينها وإخضاعها إلى محك التجريب العلمي لتكون صالحة لأعمال ممكنة "الممارسة الإنسانية".

- على هذا الأساس يمكن اختصار مقومات التجديد ومبررات البناء وإعادة تدويره عند ديوي نجد في النقاط الآتية:
- ارتباط هذه الفلسفة بوسائل التغيير فكريا وعمليا بما يناسب التقدم العلمي والصناعي الذي تشهده الحياة.
 - نقد وتفكيك الفلسفات التقليدية والتركيز على مكامن العطل فيها خاصة مركزية المعرفة.
 - إنزال الفلسفة من برجها العالي واحتكامها لمنطق الواقع والمجتمع بكل تغييراته.
 - ربط الفلسفة بالتربية التقدمية كأداة لاستمرارية الحياة واعتبارها التكوين الجديد للخبرة فهي عملية نمو داخل الخبرة وللخبرة، وبالتالي التركيز على الفلسفة في مجالها التطبيقي والحيوي "الوظيفة الاجتماعية".
 - التركيز على المنهج الأداتي بطريقته التجريبية، واعتباره المنهج الملائم للحياة المعاصر
 - تعميق الفهم المشترك بين الأفراد والعمل على تحقيق الانسجام في عمليات التطور الاجتماعي، تكريس مبدأ الحرية والديمقراطية، مما يساعد على إدراك المشكلات والعمل على تجاوزها.
 - تطبيق منهج الذكاء (العقل) موضوعيا وتوجيهه وظيفيا نحو الواقع الاجتماعي مما يساهم في إعادة بناء قيمه التي تغير المجتمع وتجده.

¹ ريتشارد ج بيرنستاين، الديمقراطية الخلافة " المهمة التي تنتظرنا"، تر: محمد جديدي، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث" قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة"، الجزائر، 2016، ص5.

* انتقد ديوي في المعرفة ما أسماه نظرية المتفرج Spectator theory أو بموقف المتفرج الذي لا يتفق مع مذهبه الأداتي حينما ينظر إلى المعرفة والأفكار على أنها أدوات واستراتيجيات العمل والسلوك جاعلا من المعرفة لخدمة الإنسان.

عموما اعتمد ديوي منهج التقييم النقدي للتجربة الفلسفية، فاعتبار هذه الأخرى عملية بناء مستمر للتجربة البشرية وما مدى ارتباط نتائجها بالخبرة العامة للفرد داخل مجتمعه، باختصار حاول ديوي جعل الفلسفة أكثر واقعية أكثر اجتماعية بمهام وظيفية تمجد قيمة العلم والعمل وتعزز من قيمة الإنسان.

بعد أن أدرك ديوي المهمة المنتظمة وأن الأصل في التفكير مجابهة مشاكل الحياة والعمل بالمجاهدة على تسخير كافة الوسائل والأدوات اللازمة لذلك، وهذا بلا ريب الهدف من فلسفته الأدائية التي انبرت لتحقيق المطلوب من خلال ربط النظر بالعمل والدفع بهما قدما لإنجاح المستقبل، وتعد نظرية التربية الإطار التنفيذي لفلسفة ديوي لما لها من دور فعال ومؤسس فالتربية* مؤشر حاسم في عملية بناء المجتمع، فضلا عن أنها أداة لتطويره وحفظ مقوماته الديمقراطية والأخلاقية.

يؤكد ديوي على العلاقة بين الفلسفة والتربية، كما يشدد على توثيق الصلة بينهما خاصة في إثراء عملية التجديد والعمل على تطبيقها، إن التربية الوسيلة الأنسب لاختيار مبادئ الفلسفة وكل ما يتعلق بتجديد مهمتها واقعا نحو إصلاح المجتمع وتجديده والعمل على إعادة بناء منظومته الاجتماعية حتى يتسنى له فهم وإدراك إيقاع الحياة معتبرا أن التربية أو الفلسفة ليست مجرد إعداد للحياة "التربية طريقة الحياة وليست لأعداد الحياة المستقلة".¹ إن التربية تعني الحياة، كما تعني النمو داخل المجتمع، حيث مثلت التربية على الدوام جوهر و أساس عمل ديري الاجتماعي والديمقراطي عند ديوي الذي نجده شديد حريص على دمج وظيفة الفلسفة بالمجتمع والفرد بالتربية بالمجتمع في تحديدهما لمشكلاته التي هي في الأصل مشكلات إنسانية بالدرجة الأولى.

في هذا الإطار تتحد مهمة الفلسفة وتتوحد مع التربية، من خلال ربط الفلسفة بالواقع وبصناعة المستقبل، مما يساعد الفرد على إدراك وفهم ما يدور حوله عن طريق الفلسفة كنشاط نظري له أبعاد عملية تظهر في النشاط التربوي كممارسة عملية، فالفلسفة تحتاج إلى تجريب، فكما نعلم أن الحياة تفرض منطقتها المتغير والمتجدد بصورة دينامية، مما يستدعي تحويل النظر إلى العمل، وبالتالي تصح التربية مجال للتطبيق والعمل هدفه

* تقوم التربية على تطوير الوظائف عن طريق الممارسة والتدريب من خلال تجربة الفرد ذاته، كما تمثل التربية كذلك عملية إجرائية يتم من خلالها تعليم الأفراد وتدريبهم، والعمل على إبراز قدراتهم وميولهم، أيضا تحافظ التربية على عادات المجتمع، فتعمل على تنمية وظائف الفرد العقلية والحسية والنفسية عن طريق التمرين والممارسة، فالأمر يتطلب إعداد وتهذيب الملكات والسلوكيات على أكمل وجه، يناسب المجتمع وبحق صلاح الأفراد فيه. -أما من ناحية الاشتقاق اللغوي فالتربية Education في نفس المعنى الذي أكد عليه جون ديوي تعني النمو والرعاية المصحوبان بالقيادة أو التعليم، التربية من ربا، يربو يعني زاد ونما: Champi Philipe et Christian E tévé, dictionnaire encyclopédique de l'éducation et de la formation éditions Waltham, 1994, p317.

¹ ديوي جون، التربية في العصر الحديث، ج 1، تر: عبد العزيز عبد المجيد ومحمد حسين المخزنجي، مكتبة النهضة المصرية مصر، (د.ط) 1972، ص12

التغيير والنمو، من باب أن كل مشكلة تربوية هي بالأساس مشكلة اجتماعية، بما أن المشكلات التربوية ذات طابع فلسفي وعملية التعليم تستقيم بإعادة النظر في الطابع العام للتربية، والعمل على دمجها في صميم الحياة فمن ثلاثية الفلسفة-التربية-الحياة، انطلق ديوي في تشخيص مشاكل مجتمعه الديمقراطي، ومن ثم إيجاد حلول لها. إن الارتقاء في الحياة يتطلب استخداما مناسباً للفلسفة إنه الاستخدام الذي نجده في التربية كما حدده ديوي عندما قال إن الفلسفة هي النظرية العامة في التربية، لأن فيلسوف اجتماعي مثله هدفه الأساسي إشراك عوامل البناء والإصلاح، من هنا جاء يرادف بين الفلسفة والتربية في الوظيفة خاصة وأن كل منهما في نظر الفيلسوف عماد المجتمع وقوامه الأول، لأن كل من الفلسفة والتربية يرتكز على المبادئ الأخلاقية وتبقى الغاية الاجتماعية نفسها عند كلاهما في الكشف عن مجريات الواقع والعمل على تكييفه يرى ديوي أن التربية "عملية تكوين النزعات الفكرية والعاطفية في الإنسان تلقاء الطبيعة وأخيه الإنسان"،¹ إن غاية التربية في عمومها، استناد على الحياة في مخرجاتها وعلى المبادئ في مرتكزاتها من تنظيم قيمي وفلسفي واجتماعي وسياسي، إنها باختصار فلسفة في التربية تتصل بالحياة.

لذلك نجد عالم التربية الفرنسي لتيان خوي Létahan khui يؤكد على أن مجمل غايات التربية هي في الأساس غايات للحياة، في شكل معايير وقيم يصوغها فلاسفة ومربون هدفهم ربط الفلسفة بالحياة، من خلال نظريات تعكس ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية... والمختلفة، حيث تعنى في تبني نظامها التعليمي وفقا لمعايير يحددها نمط الحياة، مما يحدد طبيعة المواطن ودوره داخل مجتمعه، الأمر الذي يجعل غاية التربية تختلف من مجتمع لآخر، باعتبارها الإطار العام الضابط لمقومات المجتمع، والمحافظ على نظامه العام فالمنظومة التربوية تتقدم بناء على فلسفتها المجتمعية، ودور هذه الأخيرة في تحقيق الانسجام والاتساق مع سائر المؤسسات الاجتماعية من أجل التنمية والتقدم الانساني.²

تسعى براغماتية جون ديوي في نفس الإطار إلى ربط التربية بالخبرة لا ينبغي على المرء فهم مدركات تلك الخبرة نظريا وتطبيقيا، الأول من جانب نظرية التربية والثاني من جانبها العملي، والتحقيق الفعلي (التجريبي) لتلك النظرية، فإما أن توجه التربية إلى التقدم والتجديد، وإما لا لأن جون ديوي شديد التأكيد على دور التربية التقدمي، في ارتباطها بالعلم والمنهج العلمي، كيف لا وهو من استطاع ترجمة أفكاره التربوية عمليا، جاعلا من كل نظرية تربوية اتجاه مباشر للتطبيق، إن التربية أداة لتطبيق تلك النظريات الفلسفية ميدانيا وحصد نتائجها العملية

¹ ديوي جون الديمقراطية والتربية، مصدر سابق، ص 336.

² Le tahan khoui, l'éducation comparée éd Armand, s(T), paris, 1981, p15.

المتقدمة لفائدة الفرد ومجتمعه، والهدف من وراء ربط الفلسفة بالتربية حكمة تعكس طموح الفيلسوف ودوره كمربي في إصلاح مجتمعه الديمقراطي، فعلى رأي مالك بن نبي (1905-1973) Malek Bennabi التقدم والحضارة ليسا وليدا الصدفة ولا الحظ بل وليدا العلم والعلم وحده.

لتنظر أفكار ديوي في التربية عماد المجتمع الأمريكي وقوام نظامه الديمقراطي، ذلك لأن اهتمامه بالتربية والتعليم فاق كل اهتماماته مثله في ذلك مثل أفلاطون الذي خص جزءا كبيرا من كتابه الجمهورية للتربية، باعتبارها الضمان الأكيد لاستمرارية الدولة، نفس الشيء عبرت عنه كتابات ديوي خاصة مؤلفه الشهير الديمقراطية والتربية* الذي حدد من خلاله علاقة التربية بالفلسفة وبالديمقراطية قائلا: "وإذا رضينا بفهم التربية على أنها عملية تكوين النزاعات الأساسية الفكرية والعاطفية في الإنسان تلقاء الطبيعة وأخيه الإنسان، لم نخش حينئذ تعريف الفلسفة بأنها النظرية العامة للتربية، وما لم يكن المراد بقاء الفلسفة رمزية أو لفظية أو لهما عاطفيا لفئة قليلة من الناس أو مجرد عقائد تحكيمية فلا بد من أن تؤثر القيم التي نصنعها وأن تؤثر فحصها للخبرة السابقة على السلوك (...).، ولكن ذلك لا يحدث إلا بمقدار وما تكون هذه الوسائل التربوية أي بالمقدار الذي تبدل فيه مواقف الأفراد الفكرية والخلقية"،¹ علاقة التربية بالفلسفة علاقة بالحياة والخبرة كما أشرنا فكانت الفلسفة نظرية للتربية بعيدا عن طابعها الكلاسيكي الضيق الأفق، كما وضع ديوي في مقابل طابعها التطبيقي من صميم فضاء التقدم العلمي.

فإذا نحن تعمقنا في نظرية التربية عند ديوي نجدها لا تخرج عن المركز الإسلامي لفلسفته الأدائية في البناء والتجديد، كأهم خطوة إجرائية نحو التقدم والإزدهار، ما يقضي على مشاكل الإنسان إدراكا واقعيا، تحدده الإجابة على الأسئلة التالية ما قيمة الأفعال، ما قيمة الأفكار، ما قيمة النتائج...؟، إذن هي القيمة التي ترتبط بالنتيجة كلما ارتبطت بالنمو التقدم والازدهار، بما في ذلك تقدم المجتمع الأمريكي الذي لا يكتمل دون إعادة النظر النقد، فكما نقد ديوي الفلسفة التقليدية معتبرا إياها نوعا من الترف العقلي المجاني والعقيم، كذلك قدم نقدا مماثلا للتربية التقليدية ولمناهج وأهداف التعليم القديم خاصة في كونها ممارسات تلقينية غالبا ما ارتبطت

* Démocratie et éducation : أهم مؤلفات ديوي المرئي والفيلسوف حيث ترجم إلى اللغة العربية على يد الدكتور مكي عفراوي وزميله زكريا ميخائيل، عن دار لجنة التأليف والترجمة والنشر التي طبعت الكتاب عام 1946، عموما حمل الكتاب أفكار ديوي الاجتماعية والسياسية فكانت نافذة فتحت على فهم الفضاء العام كمجريات الحياة السياسية بناء على ما تفتضيه الفلسفة والتربية باعتبارها عماد بناء المجتمع الديمقراطي وأساس إصلاحه من خلال الانفتاح على الحياة ومن أهم الأفكار التي حملها الكتاب نجد أن التربية أداة يستعان بها على مجابهة الحياة والاستمرار فيها، بعيدا عن التقليد، بل بالعمل ومحاولة التكيف مع البيئة، فال تغيير يتطلب تبعا مستمر للتغيير الحاصل في المجتمع عن طريق الخروج من التفكير المحظ إلى دنيا العمل في إطار استخدام المنهج العلمي المناسب لتطور الديمقراطية في المجتمع الصناعي.

¹ ديوي جون، المدرسة والمجتمع، تر: أحمد حسن الرحيم، مكتبة الحياة للطباعة والنشر، بيروت (لبنان)، (دط)، 1964، ص15.

بالديمقراطية نجد التعليم متسرية في جمود فكري عقائدي، يعزل المتعلم عن وسطه الاجتماعي، في حين يجب أن تتقدم المؤسسة التربوية بمهمة إعادة البناء والتنشئة السليمة وتمكين الناس من اكتساب ثقافة مشتركة للتكيف والاستمرار مع مجتمعهم بكل مقوماته ثم العمل على رفع مؤشرات النجاح داخل المجتمع، وإعادة بناءه مع ما تناسب الحياة المعاصرة.

وبما أن التجديد وإعادة البناء إجراء يراغماتي لا بد منه، فإن هذه الخطوة لا تكتمل دون إعادة النظر والنقد، التي يرى ديوي في ضرورتها نوعا من الإدراك والاستقلالية اللازمان من أجل التقدم والإزدهار، فنحن بصدد عقلية أمريكية براغماتية تنفر من الجمود والمطلق، وتقصد العمل والتغير والاستمرارية، فالنقد تفكير إيجابي منفتح ضد التحجر والجمود العقائدي، بالاتجاه نحو الانفتاح على كل الاتجاهات فعلى رأي ديوي أن النقد أكبر خدمة نقدمها للمخطئ، فالناقد مجهر لفحص الواقع إشعاب لمختلف تقلباته وفهم تغيراته وإدراك علاقاته وروابطه، هي إذن المهمة التي ينتظرها ديوي من كل فيلسوف، من كل مربي، من كل حاكم لضمان نجاح الديمقراطية، حيث أكد توماس جيفرسون على أن النقد الموضوعي ضمان للحريات، فلكل فرد الحق في أن يعترض وينتقد فيقول بصواب الرأي دون الإساءة للغير، والخلاف في وجهات النظر تعبير عن الديمقراطية، ودليل على صحة وعافية مبدأ حرية التعبير، وهذا إن دل فإنما يدل على ثقافة عميقة وتربية ديمقراطية تحسن التصرف وتقدر النقد كروية إنسانية واعية -هدفها تحرير العقول من سطوة الأفكار القديمة- فتقبله بمسؤولية وتفاعل مشترك.

هنا نعود إلى ما قدمه ديوي من نقد التربية اللاديمقراطية من باب أن كل تقبل معطل لحركة الفكر سببه تقبل أعمى وتسليم متوارث وخضوع لأفكار تربوية قديمة تبعد منظومتها عن الواقع، حدودها ضيقة الأفق، مناهجها جامدة لها نفس الأفكار ونفس المعتقدات، إنه الثبات القاتل لروح الإنسان في قدرته على الخلق والإبداع، والتمتع بالديمقراطية معتبرا أن الإيمان الصحيح للتربية يتطلب اعترافا بالحالة التي ألت إليها التربية التقليدية، ويسميتها الخطيئة وهو الاعتراف بتلك الخطيئة إلا دليل على يقظة فكر المربي، ودوره الفعال في إعادة بناء بعض المسائل والقضايا الحساسة في المجتمع مثل التربية، من جراء خلفية ثقافة الانغلاق والجمود وانعكاسها على واقع المدرسة ومنظومتها التي أصبحت شبه معطلة، نقصد بالتعطيل هنا الثبات والنكوص إلى الماضي بشقه السالب بأهداف ووسائل اللاديمقراطية، هذا ما ذهب إليه قائلا: "الحياة الحديثة تتطلب الديمقراطية، والديمقراطية

هي تحرير العقل للعمل المنتج المستقل، تحرير يجعله يؤدي وظيفته على أنه عضو كياني وفرديا ونحن عادة نربط الديمقراطية بحرية العمل، ولكن حرية العمل بدون أن تكون معها قدرة على حرية التفكير نوع من الفوضى...¹. إن التناقض حسب رأي ديوي يكمن بينما تكرسه النظم التربوية من مظاهر لا ديمقراطية، وبين ما تتطلبه الحياة الحديثة من تقدم واستمرارية، فمن غير المنطقي أن تكون مبادئها تخالف مطالبها وهي في نفس الوقت تقدم نظاما تربويا حاضره يشبه ماضيه، ويتنفس على حساب خنق حرية التفكير، والحد من قدرة الفرد على الإبداع وصناعة الحاضر من أجل المستقبل.

لقد أشار ديوي على خلفية نقده للتربية إلى المدرسة وما تقدمه من نظام مدرسي سلطوي، يتعد كل البعد عما تطلبه الحركات الاجتماعية المعاصرة على اعتبار أن كل مساهمة ديمقراطية للمدرسة تعكس المستوى الثقافي الديمقراطي للمجتمع ككل، كيف لا وأن المدرسة عند مجتمع أو جزء منه، فما يصدق على الجزء يصدق على الكل يوضح ديوي مفارقات ذلك في نموذج المدرسة التقليدية وما تقدمه من مظاهر تخالف مبادئ الديمقراطية حتما ستؤثر على عقل التلميذ والمعلم على حد السواء عندما قال: "... من أصدام وعيب إنما هو نتيجة هذا الفرق بين النظام المدرسي غير الديمقراطي، الذي يؤثر على عقل كل من التلميذ والمدرس وبين نمو وانتشار المبادئ غير الديمقراطية في الحياة خارج أسوار المدرسة"²، فمهمة المربي توجيه وارشاد واثارة الرغبة في المتعلم بكل حرية وذلك لأن الرغبة أساس التعليم والاستمرارية فيه.

انتقد ديوي التربية التقليدية التي غاب عنها مظاهر الحرية ومبادئ الديمقراطية الحقة مما انعكس سلبا على المتعلم وحده من نمو الخلق والفكر، بالتالي فساد العملية التربوية بفساد نظامها من جراء فرض قوانين تعسفية كان الخوف والتنافس وأحكام التفوق والدونية محركاتها الأساسية، الأمر الذي جعل الضعفاء يفقدونه في هذه الحالة الثقة بقدراتهم، وينزلون بذلك منزلة التبعية، عكس المتوفقين وتمتعهم بالحرية والدينامية، فبدل من أن تصبح المدرسة والتربية منظومة جماعية أخلاقية، تجسد اللاديمقراطية، وتحطم قدرة الطفل وكفاءته على حساب كفاءات أخرى تفرضها شرعية سلطوية دوغمائية تتنافى وتتناقض مبادئ الديمقراطية.³

يعرض ديوي أسباب التأخر الديمقراطي في التربية إلى ما تقدمه هذه الأخيرة من أساليب ومناهج تحول دون تحقيق الأهداف والمطالب المنشودة، فالمنهج القديم يفتقر لأسلوب النقد، فهو تقبل أعمى كما ذكرنا يساوي

¹ ديوي جون، التربية في العصر الحديث، ج1، تر: عبد العزيز عبد المجيد ونجّاد حسين المغربي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة (دط)، 1949، ص74.

² ديوي جون، مصدر نفسه، ص74.

³ المهرج عبد الهادي، الفلسفة البراغماتية أصولها ومبادئها، دار الكتب العلمية، لبنان، (د ط)، 2008، ص167.

من حيث المبدأ بين الفكرة والنتيجة المتوارثة، فيشجع بذلك على تكوين عقلية للتقبل والطاعة والإنسيابية، فتصبح القابلية والخضوع للمؤسسات والشخصيات عبادة تحت شعار "من علمني حرفا كنت له عبدا" مما ينقص من حرية التعلم ويقيد بها فالطفل يجبر على تلك العادات المسجلة في دستور الذهنيات المتوارثة، دون أن ييدي رأيه بكل حرية وموضوعية.

يشير في ذات السياق جون بياجيه (1896-1980) jean Piaget "التلميذ ليس آلة ماصة ولا يبعث ولا آلة تسجيل ولا نسخة من كتاب، يفرز ما يمتصه دون أن يدخل جهازه الذهني، ويكرر ما سجله دون أن يدخل عقله"، فالطفل الذي يستبعد عن طريق مناهج التلقين، يفقد حريته في التعبير والتحليل ما يجعل الأسباب دائمة الالتباس عنده، لأنه باختصار يفتقد الحس النقدي، والقدرة على التعبير والتفكير بكل حرية، فيحفظ ولا يعترض وكأننا نردد شعار الكنيسة اعتقد ولا تنتقد، فالتلميذ الذي تلقى تقليديا يفتقر القدرة على المحاكمة والتفكير المنطقي الواقعي.¹

قد أشار ديوي إلى جهود المنهج الدراسي في التربية القديمة في مؤلفاته التربوية مثل التربية في العصر الحديث، والديمقراطية والتربية أين أبان عن ضرورة التجديد في هذه المناهج لاسيما أنها تطمس روح الإبداع والتنمية في استقصاء المعلومات وتحليلها بالبحث والاجتهاد، كما تعمل على جمود الفكر من خلال ما تقدمه من كم معلوماتي رهيب وبطرق غير منهجية (يقصد هنا غير علمية) تعتمد على التلقين، فترهق قدرات الطفل وتكبج ميولاته الفطرية، ذلك لأنها صورة نمطية لتصورات منهجية غير علمية وغير ديمقراطية، فمن بين أهم مقومات الديمقراطية إيمانه بالذكاء الإنساني، فكلما كان ذكاء الأفراد بناءا كلما كانت الديمقراطية أكثر انتشارا، ولعل ذكاء الأفراد جماعة، أبعد وأنجع من ذكاء الفرد الواحد، فالإنسان اذا ما أتيحت له فرصة تنمية قدراته، استطاع استغلال ذكائه بشكل جيد، مما ينعكس على مجتمعه فيصبح قادرا على التحكم في مصيره ومستقبله، نحو ما هو أفضل وهذا بالضبط ما أراد ديوي بفلسفته الذرائعية عند وصف العقل بالذكاء.²

نلاحظ أن الهدف من برنامج ديوي التربوي، تسيطر خطط العمل المنظم وخلق فضاءات مناسبة للتنشئة المطلوبة، لذلك نجده يؤكد على ضرورة استبدال المناهج القديمة بمناهج أكثر نجاعة وأكثر علمية، وفلسفة التربية التي يقصدها ديوي تتضمن خطة مدروسة تراعي شروطا تنفيذها حتى تناسب الواقع المعاش.

¹ الشناعة رسمي، معايير الديمقراطية (الحوار، النقد، التربية، حرية التعبير)، دار الينابيع للطباعة والنشر، دمشق (سوريا)، (ط1)، 2006، ص74.

² النجتنجي محمد لبيب، التربية أصولها الثقافية والاجتماعية، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، (د ط)، 1984، ص371.

فلم يكن العقل مجرد ملكة للتفكير بقدر ما أصبح أداة لحل مشاكل الحياة (العقل الأداتي الذي ستشرحه ضمن المنهج عند ديوي)، ولعل هدف ديوي الرئيسي تطبيق مفهوم الذكاء الجديد على العلوم الإنسانية، حتى يتسنى لها تحصيل التقدم والإزدهار الذي وصلت إليه العلوم الحديثة، فيصبح الذكاء شديد الصلة بالمنهج العلمي بالتالي تحصيل الهدف المنشود وهو واقعية الطرح وارتباطه بالنجاح بدل البحث في متاهة اليقين المطلق "عندئذ يصبح إسم الذكاء في العمليات، هو إسم آخر للمنهج أعظم شيء جدير بالنجاح".¹

إن خطة التوجيه التربوي تتطلب وضع خطة عمل ومنهاج مناسب، يحدد القيمة الضرورية للتربية مما يمكنها من تثبيت وضعها للقيم والاحتفاظ بها لم تعد التربية مجرد تلقين وتكوين، بل صارت نمطا للحياة لا يمكن تحصيلها بعيدا عن الديمقراطية، لذلك نجد أن أهم مقومات التربية الحديثة، تسجيع الحرية في العمل والتفكير (التعليم التجريبي) أو التعليم عن طريق الخبرة فبعد أن كان التعليم تلقى نمطي أصبح تعليم علمي عملي "المدرسة المختبر" هكذا إذا اهتمت التربية الحديثة بالطبيعة الإنسانية وركزت على المتعلم مركز العملية التعليمية".²

إن الحديث عن مظاهر اللاديمقراطية في التربية التقليدية، دليل على اهتمام ديوي بثقافة الديمقراطية، التي تلعب فيها التربية دورا مؤسسا كعملية اعداد واستعداد لتبني وتكوين فكرة الديمقراطية، ضمن السياق العام للبحث الاجتماعي في إطار توجهه الثقافي والسياسي عند ديوي، خاصة الديمقراطية أهم قضية شعلت باله وأطربت طموحه الفلسفي، فالبحث الحقيقي عنده إنما هو بحث اجتماعي بالدرجة الأولى معتبرا أن البحث عامة سواء كان الفيزيائي أو التقني يقع بالأساس داخل مصدر ثقافي تحدد طبيعة العلاقات الاجتماعية، كما يعتمد على طبيعة تلك الثقافة بجانبها المعنوي والمادي، فكل بحث اجتماعي ترقب للسلوك الإنساني كنشاط يحدد طبيعة حياة ذلك الإنسان، فيقتضي شروط استمراريتها على الوجه المطلوب، بتسخير مختلف الوسائل والأدوات، ولعل المناخ الديمقراطي هو الأنسب، إن كان ديوي نفسه يتحدث عن البحث الاجتماعي في إطار النظام الديمقراطي.³

امتدادا لنفس الرؤية فطرق التدريس التقليدية فارغة من المضمون الاجتماعي والثقافي، وإن كانت تقدم دروس فلسفة تعتمد على الكتابة والقراءة (ثقافة)، لكنها تفتقر لأساسيات الدمج الاجتماعي للطفل، ومشاركته في فهم ثقافة ونظام بلده، وهنا نقصد المشاركة العملية في ظل غياب الديمقراطية، فتصبح آجديات التعليم آلية تلقية نظرية المتفرج بحيث يعمل الطفل مقومات العليا للديمقراطية وللعلم بالتالي للواقع الاجتماعي بكل تجلياته

¹ ديوي جون، البحث عن اليقين، مصدر سابق، ص 231.

² ديوي جون، الخبرة والتربية، تر: محمد رفعت رمضان ونجيب إسكندر، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، (د ط)، (د ت)، ص 20.

³ ديوي جون، المنطق نظرية البحث، تر: زكي نجيب محمود، دار المعارف، مصر، (ط 2)، 1969، ص 742.

وتداعياته "... وأما الفضائل التي تنغرس في نفس الطالب المجيد، فهي الطاعة والانقياد والخضوع، وهي فضائل سلبية لا لون لها"،¹ فيصبح التلميذ متفرج منقادا يسلم بالمقررات الدراسية دون أن يقدم فاعلية تساهم في الرفع من مستواه العلمي والمعرفي والأهم من ذلك الرفع من مستواه الثقافي/الديمقراطي والاجتماعي وهو الإدراك المطلوبان عند ديوي لأجل تحقيق النمو والتقدم

شكلت طبيعة الممارسة اللاديمقراطية للنظام التربوي التقليدي أهم مرتكزات النقد الديوي إضافة جمود المناهج والأساليب المعتمدة فيها، فإذا أمعنا النظر في مسار التحدي الأمريكي، نجد أن طبيعة الفرد الأمريكي نفسها والإنسان عامة ترفض التسلط والانقياد، خاصة إذ ما تعلق الأمر بالعمل والإنتاج، حيث يرى ديوي أن النظام التربوي القديم نظام يخص المجتمعات الأتقراطية وهو ما لا يتناسب مع المجتمعات الديمقراطية لدرجة أنه ينتقد حتى هذه الأخيرة، إذ ما تعلق الأمر بنمط التدريس المنشود عندما قال: "نعم فطن عديد المثقفين من ناحية من نواحي الديمقراطية المحدودة في المدرسة الأولية، الديمقراطية التي لا تتفق الحياة الاجتماعية خارجها (...). والعلاج لا يكون في إيجاد خبير واحد يملئ النظم التربوية والمواد المدرسية لجماعة المدرسين الذين يقبلونها بلا تفكير ولا جدال، ولكن في خلق روح الابتكار والمناقشة والقدرة على الحكم والتقرير بين جميع رجال المدرسة"،² هي إذن روح الديمقراطية التي تبدأ من المدرسة وتنتشر كثقافة في المجتمع.

وفق قناعة فلسفية جديدة لفهم الحياة، قدم جون ديوي مشروعه الإصلاحية الجديد القائم على تفكيك بنية القديم -ومحاولة تشيد منظومة فلسفية-تربوية وديمقراطية ثقافية تؤسس لفكرة النمو والنجاح- بما في ذلك التربية والفلسفة أساس كل عمل إصلاحي تقدمي، فحدد مقوماته بربط العمل بالنظام الاجتماعي حيث مثلت فلسفته فكرا وسلوكا في الحياة، فراح يطبق فلسفته الأدوات (الخبرة على السياسة)، ما جعله أكثر المدافعين عن الديمقراطية والمحافظين على استمراريتها كأهم نظام يحقق للإنسان الرفاهية والاستقلالية والحرية فتصبح محبة الحكمة في مدى تطبيق الحكمة على الحياة أو الخبرة، كما أرادها ديوي الخبرة داخل المجتمع.

إن انعدام الحرية والديمقراطية في نظام التربية التقليدية، أحد أهم مبررات إعادة البناء والتجديد في التربية من أجل الديمقراطية، حيث السلطة التي مورست على المتعلم والمعلم هي نفسها، التي تمارس على الشعب في حال غياب الثقافة الديمقراطية وبالتالي تصبح الهامشية والسطحية مزالق للديمقراطية تحت راية التربية والثقافة، مما ينعكس على مردودية التعليم والتقدم داخل الوطن يقول ديوي في مضممار هذا "الخطأ التقليدية في جوهرها فرض من

¹ ديوي جون، إريغين ديوي، مدارس المستقبل، تر: عبد الفتاح الميناوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة (مصر)، (د ط)، 1962، ص 328.

² ديوي جون، التربية في العصر الحديث، مصدر سابق، ص 71-72.

الأعلى ومن الخارج، فهي تفرض مقاييس الكره ومادته الفكرية وطرقه (...) وفوق مستوى ما للمتعلمين الصغار من خبرة اكتسبوها من قبل"،¹ فالتفاعل جوهر أساسي لخبرة الإنسان عامة، والمتعلم خاصة، إضافة إلى مبدأ الاستمرارية إنهما شرطان أساسيان لتحصيل الخبرة الكافية من التعليم، ولن يكتملا في ظل غياب الحرية داخل أنظمة تعليمية مغلقة، محدودة الأفاق لا تحترم معايير التعليم.

يرجع ديوي جميع الآراء والعمليات العقلية والمنطقية إلى خبرة الفرد وتجاربه اليومية التي تمكنه من فهم واقعه وضبط أعماله وتصويب سلوكياته نحو المستقبل، نفس الشيء بالنسبة للتعليم الذي يجب أن يراعي خبرة الطفل ومقوماته الطبيعية، وبالتالي تحصيل ما يسمى بالتعقل عند ديوي الذي يقصد به الإدراك الواقعي أو التفكير المنطقي كقانون يضبط العمل المنتظم داخل المجتمع، وما يقدمه من نتائج، ذلك لأن محاولة إنماء قوى التعقل يستمد في الأساس على الخبرة وتنظيمها لها، فما تعكسه الخبرة أقوى أثر وأبلغ تأثير على الطفل مما تقدمه رموز لا علاقة لها بالتجربة، يؤكد ديوي على دور الرموز في نمو عقل الطفل فهي وسائل لازمة لعملية النمو، لكنها غير كافية مقارنة مع ما تقدمه الخبرة لتحصيل تعليم يرتبط بالوجدان والسلوك والعمل، بما في ذلك ترسيخ قيم الديمقراطية وغيرها من القيم الأخلاقية التي تؤسس لفكر قائم ومستمر كثقافة "واعتقد اذا استطعنا أن تكون عادات سليمة صحيحة في التفكير والعمل، وذلك بربطها بكل ما هو خير وحق وجميل، فالانفعالات الصحيحة لا تحتاج إلى أن تبذل جهدا من أجلها بل غالبا ما تظهر هي نفسها"،² هذا ما تؤكد لنا التربية الديمقراطية من خلال ما تقدمه من وظيفة اجتماعية تقدمية تتلخص فيها نوايا ديوي الإصلاحية.

ب/ التربية ميكانيكية الديمقراطية:

بعدما قدمه ديوي من نقد لكل من الفلسفة والتربية من أجل تعزيز قيم الديمقراطية وإصلاح مجتمعه وفق ما يتناسب ومنطق التجديد وإعادة البناء، ولو أن نقده نقد حكيم ومثقف يحرص على تطور مجتمعه، فالمشكلة الأساسية ليست حسب رأيه بوضع لفظة جديدة مقابل لفظة قديمة، وهنا لا يرتبط بخلفيات وأيديولوجيات بقدر ما هو يقين يرتبط بالتربية الحقه وكأنه واجب من أجل الواجب، ما يدفعنا إلى طرح التساؤل التالي كيف وظف ديوي قناعاته الفلسفية كيقين يتطلب التجديد من أجل تكريس قيم الديمقراطية من خلال التربية عامة وفلسفته الأدائية خاصة؟.

¹ ديوي جون، الخبرة والتربية، مصدر سابق، ص13.

² ديوي جون، التربية في العصر الحديث، مصدر سابق، ص27.

تعتبر التربية الخاصة القديمة التي تحمل على عاتقها مهمة توجيه وتقويم الأفراد حسب طبيعة قيم مجتمعاتهم، فالقيم غايات تحدد سلوك الأفراد وتوحد توجههم لبلوغ أسمى درجات التميز الإنساني، كما تعتبر القوى الدافعة لتنظيم المجتمعات، وحفظ أصولها ومبادئها، هذا وتعتبر المدرسة أهم مؤسسة اجتماعية - إضافة إلى الأسرة والمجتمع - تعنى بعملية تنظيم وحفظ المحتوى الحضاري والثقافي لمجتمع ما والعمل على نقله بين الأجيال، لذلك نجد جون ديوي قد أدرك أبعاد هذه الرؤية التي تجمع بين الوظيفة الاجتماعية للتربية وبينما تقدمه من تغيير فعال للمجتمع لوظيفتها الاستثمارية في العمل على أعداد الكفاءات البشرية وقدرتها على استثمار مختلفا الإمكانيات سواء كانت طبيعية أو بشرية لأجل ضمان بقاء القيم المتوازنة بين الأجيال مع ضرورة تبنيها لمبدأ التغيير والتجديد.

ربط ديوي التربية في تقدمها وتحديثها بالديمقراطية ذلك لأن المجتمعات الديمقراطية أرقى المجتمعات وأكثرها تقديرا لدور التربية، ما جعله يقارب بين التربية والديمقراطية من خلال مفهوم التربية الديمقراطية، لأن بناء مجتمع على أسس ديمقراطية يتطلب إعادة بناء في التربية، مثلما كان في الفلسفة كما قلنا، فالديمقراطية تتبع فرص تطبيق التربية، كما نجد أن هذه الأخيرة تساهم في نقل قيم الديمقراطية عبر تطبيقاتها داخل عناصر العملية التعليمية، من أجل بلوغ نموذج التربية الديمقراطية، وكل ما تحمله من قيم اجتماعية إنسانية وأخلاقية مثل التعاون، الحرية، المساواة، المحبة، تكافؤ الفرص...، بالاستناد على المنهج العلمي مما لا شك فيه أن التربية أساس بناء الديمقراطية والفلسفة الأدائية فلسفة ديمقراطية لعبت فيها التربية أدورا رئيسية اختزلت النموذج الإنساني الديمقراطي من خلال ممارستها للفعل القيمي الثقافي وباستيعاب لقيم الديمقراطية ومبادئها الحقة، فإصلاح المجتمع يبدأ من المؤسسة التربوية ثم الاشتغال بعمارة الحاضر عن طريق العمل، فلا يمكن أن تعد طفل حياة مجهل مصيرها خاصة في ظل التطور الديمقراطي والصناعي، لكن هذا لا يعني أن يتغاضى عن مصيره، وبالتالي ضرورة إعداد ذلك الطفل لثقافة تؤطر لمستقبله كما تؤمن بالديمقراطية وتمجد قدمها، ويتق في مشروعيتها كأفضل نظام لنجاح مجتمعه الصناعي منذ الصغر، لأن التربية الحقة في خدمة المجتمع، وعليه وجب امتلاك قناعة التغيير والنجاح منذ الصغر ومعها بالتوازي قناعة الديمقراطية في العمل داخل مجتمع يتجدد ويتطور.

قد أشرنا سابقا لجملة الانتقادات التي قدمها ديوي للتربية التقليدية، التي إن دلت على شيء فإنما تدل على ضرورة توظيف الديمقراطية وتوطينها كثقافة داخل المؤسسات التعليمية، حين تصبح المناهج والأسس تحاكي الأبعاد القيمية والأساسية من منطلق بحيلنا إلى حكمة ديوي الاجتماعية ورغبته في الإصلاح والتجديد من خلال فحص مستويات الوعي والأخذ بها قدما، في نموذجها التقدمي بناء على اهتمام عملي برغماتي يعتمد الإجراء العملي والعلمي، خاصة فيما يتعلق باستدعاء النتائج ووفقا لشروط تنافسية نزاعي قيمة الفرد داخل مجتمعه

الصناعي، فالحياة الاجتماعية الراهنة في غنى عن نظم المدارس التقليدية بمحتواها الفارغ شكلا ومضمونا، ولعل الحل يكمن في ذلك النموذج الذي أراده ديوي، كدواء لاستطباب أمراض مجتمعه المختلفة عندئذ يقع التركيز والاهتمام بالديمقراطية، والنفخ من روحها في روح المدرسة والمجتمع.¹

وفق هذا التصور تقدم لنا الفلسفة الديوية بمبررات الإصلاح وشروطه الرئيسية، بداية بإصلاح المنظومة التربوية، وفق إعادة قراءتها بمناهج جديدة تعمل عناصرها الجديدة توجه، قديمة الوظيفة على تعزيز قيم الديمقراطية، ونشر ثقافة التعاون والمشاركة مما يسهل عملية التواصل وينجح من أهدافها، أين تجتمع غاية المبدأ مع منهج التطبيق، في رصد الخلل الموجود، وبالتالي فتح أفاق أكبر أمام عقل الطفل لاكتساب قيم حضارية وثقافية بمبادئ أخلاقية - وإنسانية تساهم في بناء المجتمع الديمقراطي مثل الحرية، المساواة، العدل، التعاون، هي قيم تحمل رمزية التعايش الذي ينفرد بماهية الإنسان الذي عرف أشكالا مختلفة من أنماط العيش المشترك في كنف الجماعة، هذا وتعد الديمقراطية أفضل وسيلة للتنظيم الاجتماعي إلى اليوم.

إن تركيز ديوي على فضيلة الديمقراطية، نابع من عقيدة فلسفته الاجتماعية* ودورها في إصلاح المجتمع الديمقراطي بالاستناد على أسس البحث التجريبي الذي لم يخص مجال التربية وحسب بل تعداه ليشمل الديمقراطية فحسب رأيه أن تطبيق المنهج العلمي من شأنه أن يطور من ممارسة الديمقراطية في ظل ما تشهده الحياة من تسارع رهيب، وما تطرحه من صراعات داخلية وخارجية بين الأفراد فقد مثلت وجهة نظر في الإصلاح "إصلاح المجتمع عن طيق التربية دعامة تحريره لمختلف مظاهر الحراك الاجتماعي في أمريكا بعد أزمة الديمقراطية، التي كادت أن تعصف بفضيلة الديمقراطية في هذا البلد".²

فمهمة أي نظرية في تصور ديوي بما في ذلك التربية تكمن فيما تقدمه من كشف لأسباب النزاع والتضارب القائمة داخل المجتمع، تتكون بذلك أداة للإرشاد والإصلاح والتوعية، بدلا من أن تقدم خطابات ديمagogية قد تساهم في تفاقم الوضع، فالتربية الصحيحة تعالج مشاكل المجتمع بما يحفظ بقاء واستمرارية القيم المتغيرة، وذلك بتكوين طاقات بشرية قادرة على فهم واستيعاب حاضرها والعمل على تغييره وتحديده باستمرار مع

¹ ديوي جون، التربية في العصر الحديث، مصدر سابق، ص 85.

* تعتبر الفلسفة الاجتماعية أكثر تأثيرا في قراءة ودراسة حياة المجتمع، كما أن مهمتها أرقى من مهمة علم الاجتماع، لأنها تضمن على الموضوعات حسا تجريدا يعطيها بعدا تفاعليا ويكسيها انفتاحا فكريا أكبر، هذا ويؤكد المفكر والفيلسوف الفرنسي مارلو بونتي (1908-1961) - marlo ponty على أن لغة الفلسفة هي الأنسب للبحث في الظواهر الاجتماعية والإنسانية، لذلك نجد أن مجال البحث الاجتماعي عند ديوي قد شغل حيزا واسعا من فلسفته البراغماتية، بل وقد أفضى عليها المنهج العلمي روحا موضوعية تستحق النظر.

² طرابشي جورج، معجم الفلاسفة، دار الطليعة، بيروت (لبنان)، (ط.2)، 1997، ص 313.

ما يتناسب وظروف الحياة المتغيرة، ولعل قوة تقدم المجتمعات سببها الرئيسي فاعلية بحثها الاجتماعي بمنهجها العلمي وطابعه الفلسفي، وهذا بالضبط ما أرادت الفلسفة مع ديوي الذي أدرك مواطن قوة مجتمعه الديمقراطي بإدراكه أدوات البناء، حيث باتت التربية وجهته الأولى لتشييد صرح إمبراطورية أمريكا الديمقراطية.

إن حرص ديوي على إصلاح المنظومة التربوية ناجم من حرص على إصلاح الفلسفة ومن ثم إصلاح المجتمع ككل، خاصة فيما تهيئه الديمقراطية من ظروف مناسبة لعملية إعادة الباء والتجديد، والتعاون معا قدما لأجل إصلاح شامل يبدأ بالمؤسسة التربوية ما دفعه إلى إنشاء مدرسة ابتدائية تجريبية عام 1896 سميت بـ "المدرسة المختبر" أين طبقت خلاصة عقيدته التربوية داخل "مدرسة جون ديوي" التي أرادها أن تكون صورة مصغرة للمجتمع الكبير في شكل معمل للتنفيذ والتخطيط العلمي العملي، فكانت المدرسة المخبر والتلاميذ أدوات للتجريب وفقا لخبراتهم الحرة، إن التربية الحققة تهدف إلى تحقيق النمو المستمر، وكل هدف تربوي يتضمن استقرارا للحياة داخل المدرسة بكل حرية وديمقراطية، وفي تقابل ينقل رغبات التلاميذ وقدراتهم التعليمية بعيدا عن أي سلطة خارجية تقرر طبيعة الهدف وتحدده مسبقا بالتالي تحقيق الديمقراطية.

فالمدرسة باعتبارها مجتمعا جنينيا يجب أن نعكس كل صور العمل الخلاق في إطارها الديمقراطي، هذا وقد أدرج ديوي في ترتيب أجندته التربوية اهتماما واسعا لكل من المعلم والمتعلم، ذلك لأن نجاح أي عملية يتطلب تكافؤ في توزيع مهام نجاح العملية نفسها، خاصة عندما نتحدث عن المعلم عصب العملية التعليمية، ودوره في بناء المناهج المدرسية، وتحسين كفاءاتها من منظور ديمقراطي علمي، إذ يمثل المعلم نوعا من السلطة الرمزية داخل المجتمع والتي لها أثر في تعزيز بعض القيم ونشرها كثقافة، المقصود هنا المعلم الديمقراطي ودوره الفعال في تعميق البعد الديمقراطي للممارسة التربوية، لذا يدعو ديوي إلى ضرورة تكثيف الجهود بدءا ببيئة التدريس، ووضع الثقة هنا لأن الاهتمام بالمعلم وبتعدد فديته وذكائه وشخصيته بكل حرية صلاح التلميذ علما أن صلاح هذا قدوته في التعليم، فإصلاح حال المسؤولين عن التعليم أساسي لتحقيق مسلمة الاستقرار الديمقراطي داخل المدرسة خاصة والمجتمع عامة.¹

من هنا نستطيع أن نتبين الدور المنوط بالمعلم في بسط فكرة الديمقراطية أو ثقافتها مع ما يستلزمه من مسؤولية وتحدي، فهو يمثل أداة ضبط وتوجيه في خطين متوازيين ومتفاعلين، الأول في كونه يقدم لمهارات والمعارف ويعمل على صقل قدرات المتعلم من أجل تمكينه المعرفي والمنهجي والتوعوي، والثاني يجسد من خلاله قيم وثقافة تساهم في تنمية قوى المجتمع، ومؤسسات الدولة نحو الديمقراطية، فحسب ديوي يعتبر كل معلم خام اجتماعي

¹ ديوي جون، التربية في العصر الحديث، مصدر سابق، ص 80.

يحفظ التنظيم داخل المجتمع، ويضمن نموه ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا تحقق نموذج المعلم الديمقراطي وقدرته في رفع تحدي إصلاح المجتمع ونقله نقلا نوعيا مستداما، لاسيما وأن الذكاء الاجتماعي أهم مرتكزات النجاح ومقومه الأساسي لخلق التعاون والمشاركة ليبدأ من المدرسة إلى المجتمع .

من مبدأ ديمقراطي ومنطق اجتماعي يقول: "إن التربية عند ديوي تلاؤم نجاح الديمقراطية في أمريكا وتحدد مساره، فالعلاقة بين التربية والديمقراطية علاقة تشارط، خاصة فيما يتعلق بالتربية على المواطنة، التي أرادها ديوي كثقافة قبل أي شيء بمعنى أن الديمقراطية كما سبق وأشرنا -تمثل الفضاء الأنسب للتمتع بالمواطنة-، وأيضا استقامة فكرة التربية على المواطنة، كما أن هذه الأخيرة بدورها تمثل شرطا أساسيا لانتشار الديمقراطية وللحفاظ على ديمومتها، كيف لا وأن التربية في عمومها مشروع إنساني غايته قيمية-معرفية أساسها العدالة والحرية والمساواة، وجوها المشاركة والتعاون والتوجيه، هو ما تسعى لأجله الديمقراطية، لذلك أولى ديوي أهمية بالغة للمدرسة، ودورها التقدمي في رفع مشروع التربية التقدمية من أجل الديمقراطية، من هذا المنظور تعتبر التربية عند ديوي مشروع شمولي تتكاثف من أجله وبه مجموعة من المكنزمات الدينامية الفاعلة (البراغماتية) في خلق مواطن ديمقراطي.

ثانيا: المدرسة التقدمية بين الوظيفة الاجتماعية والممارسة الديمقراطية

لطالما اهتمت البراغماتية بالطفل واعتبرته البوتقة التي ينصهر فيها كل عمل وطاقة معبرة عن الخبرة، لذلك يُنظر إلى المعلم على أنه براغماتي من نوع خاص، يهتم بحال مجتمعه من صميم اهتمامه بحاجات الطفل وميوله واستعداداته وفق معطى تجريبي عملي يؤسس للنمو والفاعلية، ولعل هذا هو المطلوب من المناهج الدراسية بمعنى الاهتمام بخبرة المتعلم التي هي جزء من تلك المناهج خاصة فيما يتعلق بمسألة الدمج الاجتماعي والتنظيم الجماعي ما جعل البرغماتية خاصة مع ديوي تصرف النظر عن المناهج التقليدية وتهتم في المقابل بكل ما هو تجريبي عملي. فيتعلم الطفل وفق احتياجاته وميولاته ومن أجل حل مشاكله بكل حرية وديمقراطية ما يضمن له كفاية في العمل والقدرة على التنفيذ والتغيير، فتصبح المعرفة عملية تفاعل بين الإنسان وبيئته أنه التفاعل الذي تلعب فيه المدرسة دورا تكميلي يؤسس لبناء شخصية ديمقراطية تمتلك دافعا جَوَانِيَا يُعْنَى بالتطبيق والممارسة الديمقراطية كضرورة لقيام واستمرار الحياة الاجتماعية الحرة.

أ- الحرية في التربية:

التربية، الحرية، الديمقراطية كلها مفاهيم تصب في نفس المعنى إذا ما تعلق الأمر بالتربية الديمقراطية، فكما نعلم أن الحرية جوهر وأساس الديمقراطية سواء في السياسة أو في التربية أو في الحياة بأوسع معانيها -فعلى حد تعبير هيجل أن تاريخ العالم يؤكد أن تطور الانسان جاء من خلال وعيه لمفهوم الحرية- فالحرية شرط حيوي في

العملية التعليمية نحو الديمقراطية، لذلك نجد ديوي يحرص على ضرورة دمج الحرية في المدرسة وفي التربية مما يفتح المجال للمتعلم بطلق العنان أمام قدراته في التعبير بكل حرية واستغلال هذه الأخيرة بعقلانية أخلاقية، بحيث لا يتصبح المطالبة بالحرية أداة لفرض دوافع وأغراض شخصية تتعارض مع مصالح أفراد المجتمع الواحد، الحرية المطلوبة تناسب القدرة على التكيف واتباع أسلوب الذكاء في الممارسة والعمل سواء داخل المدرسة أو خارجها بحسن التصرف في المطالبة بحرية التفكير والتعبير بذكاء "أي حرية الملاحظة والحكم التي تمارس في سبيل الوصول إلى أهداف لها قيمة في ذاتها (...)"¹، مما لا شك فيه هو أن علاقة الإنسان بالحرية علاقة متلازمة خاصة إذا ما تعلق الأمر بغاياتها الجماعية بعيدا عن كل نزوع فردي شرس، لذلك كانت الحريات أساس النظام الجماعي، الذي يكفل شرعيتها في إطار العمل التعاوني القائم على أساس التوازن والمنهج العلمي، هذا ويحدد ديوي خصائص المطالبة بالحرية بناء على الطبيعة البشرية فيما يلي:

أولاً: يجب أن تبرز الحرية كصفة في الإنسان وفقا لغاية اجتماعية تحقق ثقافة المجتمع وتحافظ على كيانه الجماعي الديمقراطي.

ثانياً: بما أن الطبيعة البشرية تتميز بالتنوع والتشعب والإنغلاق، يجب أن تتجه إلى الثقافة والمجتمع باعتبارهما من أهم مكوناتها، والتعامل مع الحرية على أنها طابع أصيل في الأفراد يحيلنا إلى ما يجب فعله على الصعيد الثقافي والواقعي (التربية).

ثالثاً: في علاقة الحرية بالثقافة فإن مشكلة الحرية لا يمكن أن تخرج عن نطاق الثقافة الديمقراطية، فهي ثقافة وطبيعة في الفرد إذا أحس الشعور بها ينتج سبل الوصول لتحقيقها، ما أراده ديوي هنا تعيين يستند بالأساس على طبيعة الإنسان مع ما يستلزم وجود تكامل ليتحقق بفعل التربية، فعدم توفر هذا التكامل حتما في نظر ديوي سيطيح بالمشهد الثقافي في أمريكا ومعه السلم الديمقراطي وكل قيمه.²

تأسيسا على ما سبق أن معنى الحرية بالنظر إلى الطبيعة البشرية لا يتحدد إلا من خلال فهم هذه الطبيعة، مع الأخذ بعين الاعتبار كل ما يشوبها من تغييرات، هنا لابد من وجود الوعي لفهم ما تعنيه الديمقراطية في أذهاننا قبل ترجمتها إلى أفعال يعكس صدى فهمنا الديمقراطية لكن إدراك معناها يتوقف على ما نتلقاه في ممارستنا وتعلمنا لذلك تعتبر التربية الجهاز التنفيذي المسؤول عن إدراك معنى الديمقراطية، فيما يجمع الطفل بين

¹ ديوي جون، الخبرة والتربية، مصدر سابق، ص 65.

² ديوي جون، الحرية والثقافة، مصدر نفسه، ص 57-129.

النظر والعمل ويشعر ذاتيا للديمقراطية حقة في صورتها الجماعية، مما يضيف على المجتمع ككل نفس التشريع، فتصبح الديمقراطية ثقافة، تبادل وانفتاح أمام العلاقات البشرية.¹

في واقع الأمر تبقى الديمقراطية عند ديوي مؤشرا حاسما لنجاح المجتمع الأمريكي، حيث عند طول مشواره الأكاديمي إلى تحقيقها محاولا اقحامها في جميع ميادين الحياة لاسيما فيما يتعلق بالبرد فبحث عن صيغة شاملة عارض من خلالها تلك الاهتمامات السياسية الضيقة فكانت الديمقراطية بذلك أساس الحياة المشتركة والخبرات المتضامنة والمتضمنة لعلاقات الأفراد ببعضهم البعض، شأنها شأن التربية حتى تساهم أكثر في بناء أفراد ناضجين لهم القدرة على تكوين وإبداع قيم تنظم تعايشهم فينشأ الطفل منذ الصغر على حب الديمقراطية الأمر الذي كون عنده سلوك من ديمقراطية اشأبت منها نفسه ونزلت فيها منزلة الطبع هذا ما أتيح لهذا الطفل الوسط المناسب والمتمثل في المدرسة، التي تجعله يشعر بكامل حريته دون إساءة فهم طبيعة الحرية الممنوحة له علما أن عامل الإجرائية(التجريب) ضروري للتحفيز وإنماء روح الإبداع بكل حرية فبعد أن كان التعليم حكرا على فئة المقيمين بالمعرفة أصبح مع انتشار أفكار الديمقراطية متاح للجميع دون أي قيد أو شرط.²

إن فضائل الديمقراطية بصفتها نمط حياة اجتماعي وسياسي، فردي وجماعي-سلوكي-أخلاقي-سوف تبقى خاوية لا تمتلك مدلولاً عينيا من دون تربية نوعية محددة(تفتضيه)، فضائل التبادل الحر للأفكار والتجارب والتوزيع المتساوي والمتنوع للفرص والاعتراف الواسع بالمصالح والغايات المشتركة ليست أمورا جاهزة منذ البداية "إنما يجب أن تغرس وتتغذى، إنها متفوقة على التربية"،³ لهذا جاءت التربية الديمقراطية تطالب بتساوي الفرص فمثل أعلى وهدف منشود من وراء برامجها التعليمية، تربية يكون فيها التعليم والتطبيق الاجتماعي والاعتراف بقيمة العمل المنجز والنتائج أولوية للجميع من أجل الجميع، كون التربية بمؤسساتها أقصر الوسائل وأضمنها للإهتمام بمصلحة الفرد والجماعة لكن السؤال كيف يتم تحصيل ذلك؟، الإجابة من خلال المدرسة القطب الروحي في عملية بناء الوعي وتطوير قدرة الفرد على الفهم والاستيعاب خاصة ما يتعلق بفهم قواعد العمل الديمقراطي، بناء على طرق وأساليب منهجية علمية تركز مبدأ التطبيق عن طريق ما يعرف عند ديوي بالتعليم الوظيفي (المدرسة، المخبر)، الذي يسمح بتكوين شخصية مستقلة تحترم المجتمع وتضع مصلحته العامة فوق كل اعتبار، لهذا تكون المدرسة قد ساهمت كأداة ديمقراطية في بناء مجتمع مفتوح ديمقراطي تقدمي تلعب فيه المدرسة بصفتها مخبرا فعالية

¹ Dewey ET games tu fits H, ETHIS, REVISE edition sni: henry hotel company, s (I), 1936, p340.

² بلوط صبرية ، جون ديوي "الحرية قيمة الديمقراطية"، مرجع سابق، ص361.

³ ديوي جون، مدارس المستقبل، مصدر سابق، ص 86.

الأفكار التربوية دوراً رئيسي لتمثيل المحيط الاجتماعي الرئيسي والمؤهل لغرس الاخلاق الديمقراطية في ذهنيات الأطفال وسلوكياتهم "إن الديمقراطية تتطلب تربية يكون فيها التعليم والتطبيق الاجتماعي والأفكار والممارسة والعمل والاعتراف بقيمة ما هو منجز موحداً منذ البداية من أجل الجميع"،¹ فالحرية التي أضافها ديوي على التربية ليست ضرب من التنظير بل إقحام في العمل والتطبيق ضماناً للجودة في المسعى والهدف وفق ما يحقق التكامل والتكافؤ بين أفراد المجتمع، وبالتالي ضمان المراهنة على التميز والتقدم.

ب: المدرسة التقدمية قوة اجتماعية ديمقراطية

بالتربية يستقيم المجتمع ومؤسساتها ينمو ويتطور، فالبينة الاجتماعية أكبر تحديات المدرسة ومظهرها البارز وعلاقة التربية بالمجتمع تحدد تصور ديوي للتربية وتوضح أبعاده المختلفة وفق ما يتناسب والحياة الجماعية المشتركة فحسب رأيه أن ما تدل عليه كلمة التربية في أصلها اللغوي يعتمد على التنشئة والقيادة، أما عن الأفاق التي تثيرها الكلمة من ناحية الفعل والنتيجة فهي أبعد من مدلولها اللغوي بكونها عملية فاعلية مستمرة للأفراد نحو الجماعة، أي في تحويلها إلى عمل اجتماعي، بحيث يرتقي نمو الفرد مع ما هو المطلوب من التربية مع الحاجة الاجتماعية، من ثم تكوين قيم وعادات تحقق الانسجام والتوافق بين أفراد المجتمع لذلك يبقى الاتصال دور فعال في إحداث الانسجام داخل المجتمع، مما يحقق الهدف والمصلحة، دون أن ننسى دور اللغة كأداة حيوية في عملية الاتصال، فهي وسيلة اجتماعية لتبادل الخبرات خاصة داخل المدرسة.²

لقد أصبح الاتجاه البيداغوجي محدد في التربية التقدمية اليوم، بما في ذلك أولوية تحقيق الاندماج الاجتماعي، فالهدف من التربية في الدول اللائكية فرض سلطة رمزية داخل المجتمع تحدد طبيعة العلاقة بين أفراد الذين يجمعهم التعاقد خاصة في الدول الديمقراطية "مع حركات ميول الطفل ورغابته" ولنا أن نوضح موقف الفيلسوف روبول (1925-1992) Ropel في كتابه "فلسفة التربية" عندما عرفت المطروحتين متقابلتين الأولى تؤسس لفكرة إن التربية توجه جماعي خدومه الكيان الاجتماعي الواحد، بحيث يربى الطفل على كل قيم الوجه والانسجام والتواصل، فيشحن منذ البداية للرموز الثقافية والاجتماعية، من هذا المنظور كون المهمة التربوية لصالح المجتمع أما الأطروحة الثانية نجدها تركز على الأفراد ونموهم المستمر في شكل فردية مبدعة، يراعي من خلالها النمو الاجتماعي في توافق يحدده نمو الفرد داخل مجتمعه.³

¹ صبرية بلوط، جون ديوي "الحرية والديمقراطية"، مرجع سابق، ص 312.

² محمد جديدي، جون ديوي "فلسفة الخبرة"، مرجع سابق ص 245-246.

³ الحجلوي لطفي، فلسفة التربية الإشكاليات الراهنة، جاز التنوير للطباعة والنشر، تونس (د ط)، 2009، ص 106.

لا يشاطر روبول في نفس الاتجاه مع ديوي ازدواجية الطرح ولكن يقدم في المقابل غاية أهم ألا وهي الإنسانية بمعنى ألا نربي الطفل ونتجاهل المجتمع والعكس صحيح، بل يجب التركيز على ما يسمى بالمواطنة في الإنسانية يقول روبول في هذا الصدد "لا نربي الطفل من أجل أن يضل طفلاً، ليس كذلك من أن نجعل منه عاملاً أو مواطناً إنما نربيه من أن نجعل منه رجلاً أي شخصاً قادراً على التواصل والاتحاد بالآثار والأعلام الإنسانية لأن وراء كل ثقافة توجد الثقافة والتي تتجلى قبل كل شيء في جعل تلك الثقافات قادرة على التواصل فيما بينها"¹ فهذا يكون للتربية هدف أسمى يتجلى في التعبير عن بعدها الإنساني.

ولعل موقف روبول يعكس مدى تفعيل الشرعية الديمقراطية وتوجهها المفتوح للمواطنة، وتبقى التربية تمثل صورة السياسة، باعتبار أن كل سياسي يمثل التخطيط للحياة الاجتماعية بكل ديمقراطية فلا يختزل دوره في مؤسسة والدولة إنما يتعداه ليشمل المجتمع ككل بتوجيهاته واختياراته، كما يعبر عن طموح الشعب وتطلعاته، فإذا كانت السياسة تشرح فإن التربية تعنى بعملية التنفيذ والتوجيه.

فكما يبدو أن وجهة نظر روبول أبعد مما يمكن أن نتحدث عنه في شكل أفقي يحدد علاقاته التربية بالديمقراطية وأو بالسياسة عامة، فهو يقدم تصور إنساني يعكس توجهه الأنثوري في التربية فيما يتعلق بمسألة الحرية، التي نادى بها التربية الجديدة سنة 1922 بفرنسا (المدرسة النشيطة)، والتي تضم بحال الطفل وحقه المطلق في تربية خاصة من صميم معيشته ومتطلباته الخاصة، فبدلاً من الركون والمحاكاة ينشط الطفل في نموذج المدرسة التعاونية الجديدة يشارك في اتخاذ القرارات بكل حرية وديمقراطية هكذا تتقدم المدرسة التعاونية كنافذة تفتح أمام كل فرد لتحقيق فرص النجاح والاستمرارية، إنها تربية بأبعاد وإنسانية، ديمقراطية كما دعت إليها المدرسة الفرنسية وتبنتها الفلسفة البراغماتية.

فعلى المربي أن يحرص على ما تثيره خبرة الطفل بالتوجيه والإرشاد، ولذلك نجد ديوي يرجع مضامين العملية التربوية فيما تحقّقه من قوة الملاحظة، وتنمية قدرات الطفل الأخلاقية والاجتماعية لها علاقة مباشرة بالعالم الذي يعيش فيه، فيمتلك بذلك صفات تتلائم ومجتمعه الديمقراطي مثل التفكير بالحرية والعمل بفاعلية إيجابية وبذكاء في مجابهة مشاكل الحياة إن المهمة المنتظرة في المؤسسة التربوية الصهر على تنفيذ المخططات البيداغوجية، وتكرسها كصفات أساسية في نفس كل طفل، مما يسمح بخلق مجتمع مفتوح على الديمقراطية والتقدمية في نفس الوقت فالمشكل الديمقراطي وإن كان سياسياً المظهر، فإنه في واقع الأمر مشكل تربوي بنفس الحدة والعمق الموجود في السياسة، من خلال العلاقة بين النظام السياسي وبنية المجتمع ككل.

¹ الحجلوي لطفي، فلسفة التربية الاشكاليات الراهنة، المرجع السابق، ص 108.

من هذا المنطلق تتحدد علاقة التربية بالديمقراطية سواء كما وضحتها ديوي أو فيما قدمه روبل، عندما طرح لنا مسألة الحرية والمساواة، مؤكداً على أنه لا يمكن التفريط بهما في العملية التعليمية ولا حتى في الديمقراطية ضماناً لجودة التعليم لا بد من عدم الإفراط في الطالبة بالمساواة كما أن للمطالبة بالحرية حد، حتى لا نقع في محذور النخبوية والتساهل، مما يتطلب تحقيق التوازن في شكل اعتدال، هنا نعود إلى براغماتية جون ديوي ودورها الديمقراطي في التربية والمجتمع من منظور أداتي يوضح العلاقة بين عناصر العملية التعليمية داخل المدرسة، معتبراً البيداغوجيا* عبر برامجها التعليمية تكافؤ في الفرص، في الإنجاز والإعداد، عبر ما يعرف بـ "العقد التربوي" أحد صور التعاقد الاجتماعي، المبنية على المشاركة والموافقة الجماعية مما يعكس دور المدرسة الديمقراطية وتجهيزها لمعاني الاحترام والتعاون والمشاركة، فالتوازن هنا يتطلب بيداغوجيا حاسمة توازن بين التساهلية والتسلطية، فاتحة المجال للعمل والإبداع إن المدرسة المطلوبة إذن وسط اعتدال لتطبيق مبادئ الديمقراطية.

الجهود المبذولة من وجهة ديوي في القرن التاسع عشر أتاحت فرصاً أكبر لتكريس قيم الديمقراطية داخل المدرسة، كما ساهمت في بناء العقل الديمقراطي الأمريكي المزود بطاقة العمل والذكاء بكل حرية لهذا أصبح العقل الأمريكي قوة فاعلة في الإنتاج، كما أصبحت وظيفته الاجتماعية أكثر تنظيمًا وديمقراطية فكلما كان التفكير حر كان العمل أكثر تحرراً، وكانت النتائج مفيدة، إنما العقلية البراغماتية داخل مجتمع الأمريكي وبتفكيره المخبري، ونظامه الديمقراطي وفلسفته البراغماتية "فلسفة الخبرة" التي تؤكد على دور المدرسة في بناء المجتمع، حيث تعمل على تعميق قيم الديمقراطية لتصبح مشاكل المجتمع، مما قد تعكس من خلالها وظيفة المدرسة التقدمية نحو البناء والتغيير الاجتماعي طبقاً لتصور واقعي عملي يعيد فهم العلاقة بين الطفل وبيئته، بشكل يتكامل فيه الوعي والذكاء لصالح الجميع الطفل، الجماعة، المجتمع،

المدرسة تنظيم اجتماعي واعداد لحياة جماعية وديمقراطية يؤكد ديوي أن العمل بطبعته ظاهرة اجتماعية، يرتبط بأهداف ومطالب إنسانية، تستهدف بقاء الإنسان والمحافظة على حياته، لذلك يظهر لنا جلها اهتمامه بالتنظيم الاجتماعي في نموذج المدرسة التقدمية جاعلاً من التربية الاجتماعية ضرورة لحياة المجتمعية خاصة والحياة

* ما أراده ديوي بيداغوجية التربية التي أصبحت تعني اليوم تقنيات علوم التربية، في شكل وسائل عمل تعين على فهم مبادئ التربية الصحيحة مع ما يستقيم من أسلوب وفنون وفلسفة في اتصالها بالحياة البيداغوجية في رصد مظاهر تلك الحياة بتكوين ثقافة عامة تخص إنسانية الإنسان الفرد وفي مجتمعه علماً أن الديمقراطية والتربية عند ديوي مترادفتان من الناحية العلمية فكلهما ضروري للحياة الحديثة، عموماً البيداغوجية في شكلها العلمي وليدة القرن العشرين تهمم بالتجربة والاختبار والتفكير بأسلوب علمي: البارودي واصف، التربية ثورة وتحرر، (ج 1)، دار النشر للجامعيين، لبنان، (د ط)، 1958، ص 68-69.

البرية عامة "وكل ما يدخل في هذا التنظيم الاجتماعي من أشياء يعتمد اعتمادا واضحا على مدى قدرات الناس أن يعملوا معا متعاونين -أي ديمقراطية- عملا ناجحا هادفا (...). والحياة الاجتماعية معناها الحياة البشرية والنتيجة التي نحصل عليها من هذا كله، لون من ألوان التربية الاجتماعية بالضرورة، طالما كان من المفروض أن يتعلم كل فرد كيف يكيف نفسه مع غيره من الناس، ومع جميع المجتمعات الأخرى في وقت معا"،¹ فالمدرسة مجتمع ومعمل لفهم الحياة الاجتماعية الحق، والمناهج التقليدية لطالما تجاهلت المجتمع الديمقراطي العلمي بكل احتياجاته.

قدم ديوي نقدا لمدارس تقليدية، ونظامها الرفع لشعار "كل فرد لنفسه" وكل ما نقلوه من أفكار ومثل عليا صاحبت معركتهم كه الطبيعة، بما فيها مفهوم المحدود للثقافة عبر ثقافة متجاهلة لمكلمات الطفل وقدراته، في مقابل الاحتفاظ بمورثها العقيم في شكل حشو وتخزين للمعارف والحقائق التاريخية، فحين تتطلب الحياة الحديثة مناهج جديدة تحاكي الواقع، وتكشف مكوناته "إن أول واجب تضطلع به المدرسة العامة هو أن تعلم الطفل أن يعيش في عالمه، أن يفهم نصيبه في هذا العالم وأن يبدأ بداية طبيعية في تكيف نفسه مع مقتضياته واحتياجاته، والطفل لا يمكن أن يجد أمامه متسعا من الوقت، أو أن ينبثق في نفسه ميل يدفعه للممارسة أي لون من ألوان النشاط العقلي الخالص، إلا إذا تمكن من تحقيق هذه الأهداف الأولى -أهداف تعلمه الحياة في مجتمعه وفهم نصيبه فيه، وتكييف نفسه مع احتياجاته"،² في هذا يكون ديوي قد وضع الإطار العام لوظيفة المدرسة كوسيط ينقل بفضل الطفل المهمة الاجتماعية فيحقق بذلك اندماجه الاجتماعي، هذا الأخير الذي يتطلب استعدادا ديمقراطي يبدأ من مجتمعه المصغر (المدرسة) ويتطور باكتسابه ثقافة الديمقراطية ليستمر فاعلية أكبر لإنجاح تجربة الديمقراطية في مجتمعه.

إن الأصل إشكال عند ديوي وجوب الكيفية اللازمة، التي بمقتضاها يتأهل (نمو الطفل) من أجل بلوغ مقاصد العلم التعلم والعمل معا على حد سواء، وهو المطلوب من المدرسة التقدمية في نموذجها الديمقراطي، بخلق فرصا متكافئة للجميع على طول الخط، فتهتم بنمو الطفل العقلي والجسمي بعيدا عن مظاهر السلبية واللامساواة وما تسببه من شلل يعيق تقدم المجتمع، يوضح ديوي أن معظم التربويين يقرون بأفضلية التربية كوسيلة لإعادة بناء المجتمع، وذلك بتمكين الأطفال من فهم موقعهم من وإزاء مجتمعهم، والعمل على تطوير وسائل التربية وتنميتها وفق ما يحقق نموهم المنسجم الذي يمتاز بالاتزان والتوافق عبر تربية اجتماعية تضع شروط ممارستها داخل المدارس

¹ ديوي جون، مدارس المستقبل، مصدر سابق، ص 207.

² ديوي جون، مدارس المستقبل، المصدر نفسه، ص 210.

"ولا يأتي هذا إلا إذا أصبحت المدارس جزءا وقطاعا حقيقيا من الحياة النشطة والإيجابية لا أن نترك هذه المدارس تسلك طريقها وفق مشيئتها وأغراضها"¹، فما أراد ديوي من نموذج المدرسة الديمقراطية وظيفتها الاجتماعية التي تتلاحم فيها روح الفرد بالجماعة، إنها الروح الاجتماعية التي تخلق مدارس جنينية للمجتمعات.

لقد أمكن لديوي من مناقشة مسألة التربية ودورها التقدمي، بناء على بعض التقطعات بينه وبين الإصلاح التربوي الحديث وما قدموه من رؤية نقدية، جاءت مشحونة برغبة في الإصلاح والتجديد لأجل بناء المجتمعات الديمقراطية والمحافظة على قيم هذه الأخيرة، وضمان استمراريتها بضمن إصلاح منظومتها التربوية، الحجر الأساس في عملية إعادة البناء، هذا وقد كان للمدارس النفسية والفلسفية* كما أشرنا دور في استقامة بعض التصورات عند ديوي، فمثلا يظهر تأثير النظرية التطورية لداروين، واضحا في الفلسفة البراغماتية خاصة مع ديوي الذي ربط عملية النمو بالتطور والتغير بما في ذلك نمو المجتمعات، التي يرى في تغييرها ضرورة لمواكبة التطورات الحاصلة، معتبرا أن كتاب أصل الأنواع لداروين يمثل ثورة فكرية نحو إعادة البناء والتجديد، فنظرية التطور والارتقاء تعكس تكيف الكائن مع محيطه، وهي النظرية التي أشاد بها ديوي من أجل تغيير مجتمعه بالاستناد على

¹ ديوي جون، المصدر السابق، ص 212.

* تجمعت في فلسفة ديوي التربوية مجموعة من المؤثرات التي تبناها بالتحليل والنقد فمثلا نجد في أفكار رسو الطبيعية دور في تشكيل بنية العقل التربوي الحديث، حينما اهتم بالطفل فكانت الحرية أهم مطالبه التقدمية بنزعة طبيعية في المطالبة بالديمقراطية، ويعد إميل وهو شخصية الطفل التي اقترحها روسو كنموذج في بناء مخطط تجربة التربية عنده، حيث يمارس الفضائل الاجتماعية دون قيد مما يكون لديه ضمير أخلاقي علمي، يرفض كل أنواع التمييز فكما نعلم يعتبر روسو من أهم منظري الإنسانية فهو من يرى الإنسان خير بطبعه، ما انعكس على مبادئه التربوية الديمقراطية، أين حاول تقاسم الخير الكلي بين بني الإنسان طبيعيا، لكن لديوي وجهة نظر مخالفة لأراء روسو بالرغم من تقاسمهما نفس المطالب فيما يتعلق بمسألة الحرية والاهتمام بميول الطفل وحاضره في التربية، إن ما أورده روسو من قول مفرط بالفردية كان سببا كافيا لنقد ديوي له، عندما تجاهل دور المجتمع كقوة مؤثرة ومؤشر حاسم يحدد نجاح العملية التربوية، فمن غير الطبيعي أن نعد الطفل بمعزل عن مجتمعه "وما فائدة التربية إذا لم تقم بدورها الاجتماعي، فالتربية تعني الحياة، كما تعني التوجيه لتلك الحياة الجماعية (الإنسان مدني بطبعه)، لذلك نجد أن الحرية الفردية في التربية كما أرادها ديوي تختلف عما دعت إليه التربية الروسية بحيث يقول ديوي موضحا قصور مبادئ هذه الأخيرة "إنكار مقصود لقيمة الغايات والوسائل التي يضمها النظام الاجتماعي" ديوي جون، التربية في العصر الحديث، مصدر سابق، ص 81.

بالإضافة إلى ما قدمه كانط بنزعتة الإنسانية-الأخلاقية في التربية والتي دعت إلى عملية إصلاح واسعة في مجال التربية، حيث اهتم بموضوع الأخلاق والقانون والتربية داخل المجتمع، معتبرا أن الحرية تتحقق بشكل كبير عن طريق التعايش داخل المجتمع وخارجه أي في العالم ككل، لذلك أولى أهمية لتربية الحكام من أجل ضمان رسمي لعملية الإصلاح كما تعتبر أفكاره التربوية مرجعية لتكوين قيم ديمقراطية إنسانية عالمية تحقق فرصا أكبر للسلام العالمي والعيش المشترك، فالتربية ضمانة لوعي أكبر وتكريس أعمق لتلك القيم التي تخدم الإنسانية وتحافظ على ترابطها الأخلاقي، هذه الأفكار التي نجد حضورها جليا في فكر ديوي الديمقراطي والتربوي: كانظ أمانويل، تأملات في التربية، ماهي الأنوار، ما التوجيه في الفكر؟، تر: محمود بن جماعة، دار مجّد علي للنشر، صفاقس (تونس)، (ط1)، 2005.

التربية، كما يعتبر التفاعل مع الطبيعة باستمرار ضروري لتحقيق النجاح وفهم الحياة بذكاء فالعقل بتفاعله مع البيئة يكتسب المعارف ويعمل على تجديدها عن طريق الخبرة، بما يسمح بتطوير الإنسان ومجتمعه.

في واقع الأمر لم تكن الداروية النظرية النفسية الوحيدة التي أثرت في أفكار ديوي التربوية، فقد كان للسلوكية الواطسونية* حضوراً فيما قدمه حول تغيير سلوك الإنسان وفعاله التي تستجيب للمؤثرات البيئية، فمثلاً نجد في التربية يمارس نوع من العقاب (ملامسة النار)، الذي يحدث في الطفل استجابة لتجنب لمس النار، وبالتالي يتعلم الطفل عن طريق المؤثرات، التي تنعكس على تربيته النفسية والأخلاقية، فيصبح تفسير السلوك مرتبط بالمنعكسات الشرطية، التي تربي السلوك وتؤثر فيه إيجابياً، حتى يستطيع الطفل التكيف مع واقعه بالشكل المعروف تجريبياً.¹

تناولت الأدائية من حيث الطرح والتوجه المنهجي، أفكار علم النفس السلوكي، ناهيك عن باقي الأفكار السيكلولوجية التي حفظها ديوي جيمس، حينما أخذت الأدائية منحى طبيعى-بيولوجي، ساعد في تفسير الذاكرة والتوجيه الذكاء (العقل)، فكانت تلك التصورات النفسية ملاذاً لفلسفة ديوي الأدائية، بما في ذلك التربية التقدمية التي أصبحت وثيقة الصلة بالواقع عن طريق التطبيق والاختبار إضافة إلى ما قدمه المنهج التطوري سبنسر هيربرت (1820-1930) herbert spiners التطورية الداروينية (عنصر التحريض)، والذي أضاف على نظرية داروين (الانتقاء الطبيعي) في اهتمام واضح بعلم الحياة، هذا الأخير الذي أصبح مع البرغماتية أساساً للبحث والنظر دون أن ننسى أفضل تصورات برجسون (1859-1941) حول مسألة التطور والخلاف، كلها مرجعيات استفاد منها العقل البرغماتي وأحسن توظيفها المنهج الأدائي المولع بردم التقدم والنمو والتجديد في الحياة في الخبرة.

لا يمكن ونحن نتحدث عن مرجعيات الأدائية تجاهل الحضور المميز للحركة النفسية الحديثة - كامتداد للحركة الطبيعية في التربية- وما قدمته في سبيل إصلاح وتطوير المنظومة التربوية، فديوي نفسه يستشهد ضمن طيات مؤلفاته (التربية في العصر الحديث، مدارس المستقبل، المدرسة والمجتمع، الديمقراطية والتربية)، بالجهود المبذولة من طرف رواد هذه الحركة، فعلى سبيل المثال نجده نذكر كل من فروبل فريدريك (1782-1852)

* نسبة إلى جون واطسون (1858-1978) John Broadus Watson عالم نفس ومربي أمريكي، مؤسس النظرية السلوكية وهي نظرية اهتمت بدراسة سلوك الإنسان دراسة موضوعية على أساس فيزيولوجي، بين المثير والاستجابة على خلفية ما قدمه العالم الروسي بافلوف (1849-1936) Ivan Pavlov.

¹ ديوي جون، الديمقراطية والتربية، مصدر سابق، ص 14.

وبستالوتزي^{**} (1827-1746) Friedrich Fröbel عندما يتحدث عن توجيه أهداف التربية إلى تنمية روح الاجتماعية "ولقد حاول فروبل وبستالوتزي، كما حاول أتباعهما أن يحدثوا هذا الترابط بالمجتمع، الترابط الذي يكون من نتائجه تنمية لون من ألوان الروح الاجتماعية في كل فرد من الأفراد".¹

فما أراه ديوي بتمثيله ذاك لبستالوتزي وفروبل، ربط نمو الأطفال بالوظيفة العملية وبالحياة الاجتماعية في سبيل نشر الديمقراطية، فالتربية الديمقراطية ضرورة اجتماعية، بأبعاد إنسانية، ديمقراطية، لذلك تعتبر مؤلفات فروبل مل كتاب "تربية الانسان" ونشاطاته من خلال "رياض الأطفال" مرجعا مهما لمقاربات ديوي الاجتماعية وتطبيقاته العملية للمدرسة المختبر حيث نجده يشيد في كتابه المدرسة والمجتمع بوعي فروبل الذي يفضي عليه نوع من الإعجاب، والتمنين للقيمة المعرفية والعملية أمام تجربة اللعب عند الطفل، وما لها من صدق في تعميق شعوره بالحرية وضرورة التعاون ثم اكتساب خبرة عملية لها علاقة مباشرة بوظيفة الطفل اتجاه مجتمعه "إلى ذلك العالم الدائع الصيت فروبل، الذي سبق جميع المصححين من زعماء التربية، ونادى بضرورة وجود أنواع من التربية تفسح المجال لميول الطفل ونزعاته (...). يضاف إلى غيره من الأعمال التركيبية، وأنواع النشاط اليدوي والأشغال اليدوية".²

علما أن ديوي قد أضاف بعض الإصلاحات والتجديدات على أفكار فروبل بسبب تطور الحياة في بلده أمريكا، لذلك لم تعد روضة الأطفال بنفس المعايير التي كانت عليها مع فروبل، بل أصبح من الضروري إقحام الطفل في لعبة الحياة بعيدا عن الرمزية والخيال^{*} ومالهما من نتائج سلبية على نمو الطفل.

باجماع الكثير من المصلحين التربويين وعلى رأسهم ديوي يبقى النمو والاهتمام مؤشرا حاسما لتطوير قدرات الطفل فضرورة التركيز على دور المدرسة في عملية النمو أمر غاية في الأهمية، بشرط أن يتجه التركيز إلى خبرات الطفل قبل المدرسة - وهو ما اهتم به رواد الحركة النفسية الحديثة منذ روسو - أين يتعلم الطفل عن طريق الدوافع التي تهيئها ظروف الحياة، فالنمو داخل المدرسة التقدمية نمو في ذاته أسس على خبرات الطفل وميولاته فهي مدرسة تقدر الطفولة وتعطيها حقها الكامل في التوجيه والرعاية، ذلك لأن توجيه الطفل وتهيئته يتطلب

^{*} من أهم رواد الحركة النفسية الحديثة في التربية استندا في مبادئهما التربوية على مبادئ علم النفس بموضوعية وعلمية في إبراز دور الخبرة داخل العملية التربوية ومدى انعكاس ذلك على تنمية المجتمع، وبالرغم من وصول بستالوتزي الإيطالية ومنشأ فروبل الألماني إلا أن كلاهما نظرا إلى التربية من منظور إنساني، خاصة فيما يتعلق بمسألة النمو المتكامل للإنسان ضمن طبيعته الاجتماعية (ضرورة ربط التربية بالمجتمع).

¹ ديوي جون، مدارس المستقبل، مصدر سابق، ص 216.

² ديوي جون، التربية في العصر الحديث، مصدر سابق، ص 71.

^{*} انتقد ديوي توظيف بروفل للرمزية و الخيال، معتبرا ذلك إقصاء لواقع الطفل -هذا الأخير الذي أراه ديوي عن طريق الخبرة فاعلية مستمرة بالحياة وبوقائعها المتغيرة إذا ما أراد المجتمع تحصيل التطور والتقدم، لذلك نجده يثني على مجهودات مريا مونتيسوري (1870-1952) Maria Montessori حول تنشيط حرية الطفل وربطه بالحياة عن طريق السلوك (تجربة بيوت الأطفال) بكل إستقلالية، فهي تجربة تربوية ديمقراطية متميزة بإنسانيتها وذاكها العلمي، الذي يرى فيه ديوي إبداعا محكم التنظيم: ديوي جون، مدارس المستقبل، ص 180.

مناهج وأهداف تساعد على تطوير قدراته العقلية والعملية مع مراعاة ميول الطفل وحاجاته للنمو اللازم والسليم ما يضمن نجاعة المنهج التربوي عن طريق التوظيف العلمي العملي من أجل تحقيق الغايات والأهداف لأن النمو الحقيقي يتطلب مجهود واسع تتكاثف من أجله جميع عناصر العملية التربوية بكل ديمقراطية وإجرائية علمية مما يساعد على تحقيق النمو الطبيعي عن طريق المدرسة العملية، حيث يجرب الطفل ما يشاء بكل حرية، لذلك نجد تركيز ديوي على الجانب النفسي للطفل في المقام الأول، ضمن اهتماماته التربوية وإصلاحاته الديمقراطية فالتربية أساس الإصلاح والتنظيم، الذي يحول الدوافع والرغبات عند الطفل إلى عادات وسلوكات تعكس صورة المجتمع وتؤثر حاضره الديمقراطي بتفاعل نتائجه في التجربة، فاستقراء الجانب النفسي مهمة كل مربٍ حريص على حال مجتمعه، من خلال توظيفه لقدرات الطفل الطبيعية في مجال الذكاء وتحويلها إلى قوة نجاح في المجتمع، إن الطفل مركز كل عملية تربوية ومقصد كل هدف فيها، ما يؤكد ديوي قائلاً: "من واجبنا أن نعرف ماهي الغرائز والدوافع (...) الخاصة بتطور الطفل، كي نعرف ماهي الدعامات التي نقيم عليها هذا البناء وعلى أي شيء نقيمها"¹، تتقدم التربية التقديمية لمهمة نفسية اجتماعية تبدأ من الطفل وتنتهي إلى إصلاح المجتمع الديمقراطي، بتحديد أطره ومقوماته الأخلاقية والاجتماعية والثقافية.

هكذا تجاوز ديوي فكرة التوجيه على حساب النمو، والتكيف عن طريق نموذج التربية التقديمية بأهداف راهنية، تراعي قدرات الطفل، كما تستهدف مشروعه الإصلاحية الكبير عن طريق التغيير والتجديد الذي يشترك فيه الأفراد بوعي اجتماعي يؤمن بفضائل الديمقراطية ودعمها للحراك الجماعي الفعال في الحياة الجماعية، التي توفرها البيئة الاجتماعية كوسيط حيوي، يتفاعل فيه الفرد مع غيره ونقصد بالوسيط الحيوي البنى الديمقراطية - - وإن كان ديوي لا يؤكد على أنها انظام الأمثل للحكم - كأفضل وسيلة اتبحت للإنسان سياسياً للعيش في كتف الجماعة ولتبادل الخبرات المشتركة، فالتغيير الذي يحيط بالإنسان يحمل الكثير من الدلالات الاجتماعية والثقافية والطبيعية قبل كل شيء، مما يتطلب وسطاً مناسباً لذلك، فكل تجديد والتغيير كما أشرنا نعي به الوسط أو البيئة التي ينتمي لها الفرد فيما يمكنه من التأقلم معها وفي كنفها، لذلك نجد ديوي يركز على المدرسة المجتمع ووظيفتها للعناية بذلك الوسط، عن طريق تكريسها لمبادئ الديمقراطية، فتثير في الطفل اهتماماً بثقافة جماعية (ثقافة الديمقراطية)، فالتربية التقديمية استجابة لراهن باعتباراته الفردية والجماعية والإنسانية

¹ ديوي جون، المبادئ الأخلاقية في التربية، تر: عبد الفتاح السيد هلال وأحمد فؤاد الأهواني، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، (دط)، (دت)، ص53.

- بالتربية يخلق الانسجام ويتحقق التوازن المطلوب داخل المجتمع، بعيدا عن صور الإنقسام والفرقة ويتعدل سلوك الفرد، فالوسط المدرسة لذلك، تهيئة مطلوبة بقواعد مدروسة وبأساليب ديمقراطية تساعد (الفرد) على اكتساب تقنيات العمل الحر والمنتج، فيكتسب على إثره وجود فاعلي يسمح له بالتكيف والاستمرارية بعد أن قامت المدرسة بدورها في تنشيط قدراته العقلية، وتوجيهها نجد الحياة الاجتماعية فالمدرسة جزء تلك الحياة، ما يجعل مهمتها إعداد لها واهتمام بنمو الطفل بالدرجة الأولى، وهو الأمر الذي انتقد ديوي خلاله المدرسة الكلاسيكية في بعدها عن الحياة الاجتماعية.¹

نلاحظ أن التربية على الديمقراطية حسب إيمان ديوي بضرورة كل من الديمقراطية والتربية للحياة، لا تستقيم بمنأى عن المدرسة المجتمع ودورها التقدمي في توسطها دائرة الإصلاح والتغيير، فهي مركز يتتبع سير نمو الطفل ويرصد خبراته المشتركة داخل مجتمعه، بعيدا عن أشكال التسلط والامتثال التي يرفضها المجتمع الأمريكي في توجهه نحو الديمقراطية، فيما تخلفه المدرسة والبيئة الاجتماعية عامة من أثر ينعكس على سلوك الطفل، فكما نعلم أن الطبيعة البشرية تتميز بالتغير والمرونة، لذلك إن للأثر الاجتماعي المدرسي دور في تفاعل الطفل مع محيطه واكتسابه لثقافة مجتمعه، بما في ذلك ثقافة الديمقراطية التي أرادها ديوي عن طريق التعلم، فالعمل التربوي الراشد يكون سلوكات راشدة عندما يركز على الميولات والرغبات الفردية، فتتحقق النتائج المطلوبة بتحقيق الخبرة المشتركة وتكييفها بذكاء، الميولات تتعدل وتنظم داخل الخبرة الجماعية فتتغير العادات وتترقي بالتربية التقدمية أداة الإصلاح والتجديد.

إن إبقاء الديمقراطية حية في فكر وسلوك الأفراد، يرجع بالأساس إلى التربية، فإذا كانت غاية الديمقراطية تحقيق حياة أفضل للبشرية من مساواة وتكافؤ للفرص وحرية، وبالتالي تحقيقها لنموذج المجتمع التقدمي، فإن ذلك يعتمد على نظامها التربوي ومستواها التعليمي، بتوفير الحرية اللازمة في الاتصال والمشاركة عن طريق الخبرة بالتبادل والاستمرارية، فكلما استمرت الخبرة وتفاعلت معها المدرسة باحترام مبدأي النمو والاستمرارية، كلما تطور المجتمع كلما تطور أفراد، فالمجتمع الديمقراطي مجتمع مفتوح وتقدمي يولي اهتماما للاتصال والمشاركة بينه وبين أفراده يغرس فيهم روح الديمقراطية والاهتمام بالمصلحة الجماعية والعلاقات الاجتماعية، فينشأ الطفل على تلك الروح من قيم تأصلت فيه وتجردت كثقافة تميز مجتمعه.

¹ Dewey john, comment nous polsone, tradouit l'anglais par, o, iucrony, edition ornest, pllartlol, paris, s(é), P19.

من هذا المنطلق تسعى التربية الديمقراطية إلى تحصيل مجتمع ديمقراطيثقافة ديمقراطية، بأفاق برغماتية نحو مجتمع تقدمي، صناعي، ديمقراطي، تساهم فيه المدرسة كمؤسسة تربوية في إشراك جميع أفرادها لخبرة جماعية تعمل على بعث روح الديمقراطية وتعميق أثرها في نفوس الأطفال داخل المدارس وفي المجتمع ككل، فالتربية الديمقراطية أسلوب تقدمي علمي يتصل بالحياة الاجتماعية، مثلما تتصل الديمقراطية بالحياة العامة أكثر من كون أنها مجرد ممارسة سياسية، إن لثقافة الديمقراطية في أمريكا بعد واقعي نابع من إيمان شعبها بقيمة الديمقراطية وهو نفس الإيمان عند ديوي، عندما يجمع بين الديمقراطية والتربية في الحياة الاجتماعية الواقعية التي يولي فيها اهتماما بالغاً لميول الطفل، تعمل المدرسة على توسيع نطاق التربية كمشروع بناء وتحديد يبدأ من المجتمع ويعد إليه بتكوينها لجيل يعي جيداً ويقدر قيمته من قيمة مجتمعه.¹

يبدو أن عمل ديوي التربوي لم يكن مجرد أفكار تحت مسمى فلسفة التربية، بل مثل بأدائته تطبيق الوسائل والأهداف، فيما قدمه من نماذج للتجديد في التربية التي وإن تعددت تسمياتها (التربية التقدمية، التربية الديمقراطية، فلسفة الأهداف التربوية...)، إلا أنها تقاسمت نفس المبدأ والتطبيق البراغماتي لإصلاح المجتمع الديمقراطي في أمريكا، بدءاً بالمدرسة مخبر فاعلية الأفكار والنظريات واقعياً، فهي تمثل مجتمعا مصغراً، أو معملاً في بعض التسميات يعكس صور الحياة الاجتماعية، التي يجب أن تبدأ من المنزل إلى المدرسة فالمجتمع في نظام ثلاثي يضمن نشئة سليمة على قيم ومبادئ الديمقراطية، فالمدرسة تعبر عن مجموع المظاهر الأخلاقية والاجتماعية للمجتمع، بما في ذلك تعليم أساليب العمل كأهداف تتماشى مع متطلبات الحياة المعاصرة، التربية التقدمية لمناهجها العلمية تحمل بشائر النجاح والاستمرارية للمجتمع.

إن كل ما يتعلم داخل المدرسة يعتبر ضمن مرحلة النمو المستمرة، فالتربية تعني تحقيق للنمو في اللحظة الحاضرة، وليست إعداداً للمستقبل، حيث تعمل المدرسة على التأهيل لمعرفة ظروف ذلك النمو باكتساب مهارة الاستفادة من التربية التي تعكس حصول المعرفة كعلامات على النمو المستمر لذلك نجد ديوي لا يفصل بين التربية والمجتمع مؤكداً مقولة الإنسان حيوان اجتماعي، كما يذهب إلى تفسيرها سياسياً، معتبراً التربية جوهر الحياة الاجتماعية، حيث يعتمد في العملية التعليمية على التواصل الاجتماعي، والاتصال اللذان بقدر ما يهتمان الصغار ينعكسان على الكبار من جانب أخلاقي عندما تتحقق الأهداف الأخلاقية من التربية بتحقيق النمو، هنا تصبح التربية أداة لتقدم المجتمع وتوازنه "بات تحقيق التربية المتواصلة واستمرارها معياراً لسلامة النظم الاجتماعية ويكون لكل النظم الاجتماعية مثل الحكومة والفن والدين معنى وهدف يتمثل في تحرير قدرات الأفراد دون اعتبار للجس

¹ الرحيم عبد المجيد، التربية والحضارة، مكتبة النهضة المصرية، مصر، (ط1)، 1966، ص175.

أو اللون أو الطبقة أو الوضع الاقتصادي، ويعني ذلك أن معيار صحة هذه النظم وسلامتها يرتبط بمدى تحقيقها لتربية كل فرد وفق طاقاته، وإن كان للديمقراطية معنى أخلاقي فإنه يعني إن الحكم على كل النظم السياسية والمؤسسات الصناعية والتعليمية يكون وفق مدى نجاحها في تنمية كل فرد من أفراد المجتمع وفق قدراته¹،¹ تجنباً لانزلاقات الديمقراطية التي لا تراعي القدرات والفوارق الفردية بالكفاءة والتفوق حسب الاختيار أهم مبادئ التربية الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، على هذا الأساس يحدد ديوي وظيفة المدرسة للحفاظ على الديمقراطية، عندما تعنى بحاجات المجتمع، ف نموذج المدرسة التقدمية هو الأنسب لتنمية المجتمع الديمقراطي "فكلما أنجز المجتمع لنفسه وضع برعاية المدرسة رصيذا لأعضائه في المستقبل"، فيمتلك الأجيال الصاعدة قدرة أكبر على مجابهة مشاكل المجتمع إذا ما تكاثفت الجهود داخل المدرسة في تحديد الروح الاجتماعية والفردية، بالتركيز على مبدئي الاهتمام والنمو للجميع فالإصلاح الحقيقي يبدأ من المدرسة، لذلك نجد ديوي يستشهد بمقولة هوراس مان^{*} (1796- Horace Mann 1859) عندما قال "حينما ينمو شيء ما فإن مؤسساً أو منشأ واحداً يعادل ألف مصلح أو مجدد"².

فالتغيير الحقيقي حسب ديوي، تغير تربوي، يبدأ بالمدرسة حتى تستطيع ملائمتها ظروف الحياة الاجتماعية الراهنة فعالة بأنواع العمل (المهن)، وما تقدمه من نوعية تعليم يجعله يتشرد روح العمل والخدمة توجيه قدراته الفعالة، من هنا يمكن تحقيق مجتمع مفتوح بقيمته الصناعية وحسن انسجام أفرادها، فالإصلاح الحقيقي ليس في سن القوانين أو تعبير بنية الأنظمة وإنما في تنظيم شامل يبدأ منذ الطفولة عن طريق التربية، ودورها في خلق المشاركة بتكيف نشاط الفرد نحو المشاركة الأصح ألا وهي الشعور الاجتماعي، أنجح الطرق وأبلغها نتيجة للإصلاح، وفي المدرسة التقدمية يمكن إدراج التوافق المطلوب بين ما هو فردي وما هو اجتماعي، بمعنى تكريس قيم الديمقراطية الراشدة التي ترتبط بالواجب الأخلاقي أولاً -فالتربية تنظيم للأهداف والوسائل والموارد بما يساهم بتتوطين ثقافة الديمقراطية، الذي تلعب فيه المدرسة أدورا رئيسية، تتجه بالأساس لصالح المربي لأنها جاءت لحاجة ما ووسيلة لتحقيق التقدم والإصلاح الاجتماعي.

¹ ديوي جون، إعادة البناء في الفلسفة، تر: أحمد الأنصاري حسن حنفي، المركز القومي للترجمة، مصر، (ط1)، 2010، 160-161.

^{*} عالم أمريكي أو سياسي محنك إهتم بمسألة الإصلاح التربوي في أمريكا في القرن التاسع عشر، بحيث اعتمد في سياسته الإصلاحية على مبادئ الديمقراطية مثل الحرية والعدالة كما مارس مهنة المحاماة أهم ما يضاف لسجل هوراس مان الإصلاحية تأسيسه لنظام المدارس العامة في أمريكا يعتمد على اختيار المناهج الموحدة وهو مخترع المدرسة عام 1837، المعروفة اليوم بشكلها النظامي.

² ديوي جون، المدرسة والمجتمع، مصدر سابق، ص31.

يرجع ديوي عمل المدرسة الديمقراطية إلى ما تحققه من تربية على المواطنة بأهداف أخلاقية أولاً تحدد المسؤولية الأخلاقية للمدرسة والتي تشمل روح الإدراك العضوي للطفل، باعتباره جزء من مجتمع موسع يشارك في العلاقة الاجتماعية، فبدلاً أن يكتسب مواطنة ضيقة تحصر دوره في الانتخاب، يتوجه بنموه وخبرته لإدراك ذاته كعضو في الأسرة والمجتمع، فيحقق بذلك شخصية مستقلة، تحترم ذاتها باحترامها لغيرها، ليساهم بشكل فعال في فهم وتنشيط قيم الحياة هذا ما يثبت لنا مقاصد ديوي عندما قال: "أعني أنه يمتاز بعادات تختص بالمهارة والمثابرة، عادات يمكن أن نسميها وفق ذلك بعادات تقديم الخدمات، إن عزل العلاقة الشكلية للمواطنة عن جميع نظام العلاقات التي ترتبط به حالياً ارتباطاً وثيقاً"¹ فالتصور الخاص لعضوية الطفل في المجتمع ضروري ومهم، بتحديد البعد الأخلاقي للتربية والمدرسة التي يبقى فيها الأسمى مشاركتها في الحياة الاجتماعية، فهي المعهد الاجتماعي الحيوي عند ديوي، تجتمع في المدرسة الديمقراطية شروط تحاكي النشاط العقلي للذكاء، الذي يعبر عنه ديوي بالتعبير الحر للذكاء،* من خلال الأبحاث العملية الصحيحة في الخبرة الشخصية، فلا يقتصر الأمر على الفردية وإنما يتعداه إلى تحرير الذكاء، ما أراده ديوي نهضة مدرسة تقوم فيها المدرسة بفاعلية كمكان للبحث والخبرة عن طريق تنظيم العناصر والعوامل المدرسية والتمسك أكثر بمبادئ الديمقراطية الحية وجعلها من روح المدرسة وعملها بامتلاك القدر اللازم من الحرية ما يكفي لنمو الذكاء وتحرره، إضافة إلى ذلك يحدد ديوي العلاقة بين الذكاء والحياة الاجتماعية في الذكاء الاجتماعي من الناحية الأخلاقية (الثالث الأخلاقي للمدرسة ذكاء اجتماعي، قوة إجتماعية، مصالح اجتماعية) وهو الثالث المطلوب من المدرسة التقدمية وهو الثالث المطلوب من المدرسة التقدمية في تمثيلها للحياة الاجتماعية.²

فعلى قدر ما توليه المدرسة التقدمية من تركيز على الاهتمام والحرية والأخلاق كعناصر أساسية للتربية والديمقراطية على حد سواء، على قدر ما تسعى عبر وسائلها والمتمثلة في النظام المدرسي (الحياة داخل المدرسة) وطرق العمل،** والمناهج إلى بث روح الديمقراطية والمبادئ الأخلاقية اللازمة خاصة وأن للديمقراطية معنى أخلاقي

¹ ديوي جون، المبادئ الأخلاقية في التربية، مصدر سابق، ص 26.

* يعتبر منهج الذكاء socialisation of intelligence أهم أدوات التدريب التي أعتمدها ديوي عبر منهجه الأدائي حيث تساهم على توفير متطلبات الدمج الاجتماعي والشعور الأخلاقي داخل المدرسة، من خلال اعتماد الأساليب العلمية والتجريبية المطلوبة عبر توجه بصير يبحث في جميع الشروط ويفعل نتائجها عملياً.

² ديوي جون، المبادئ الأخلاقية في التربية، مصدر سابق، ص 51

** إرتبط عمل المدارس الجديدة بالعمل، من خلال بعث التعلم عن طريق المشاريع (طريقة المشروع) والأنشطة (المهنية واليدوية)، حتى يصبح المتعلم في اتصال مباشر بالحياة الاجتماعية الأمر الذي سيعمل على تكوين المصلحة الاجتماعية والتعاون، من أهم المدارس التقدمية التي اهتمت بالتعليم بالعمل وكان لها دور في إنماء روح الديمقراطية المدارس العامة بمدينة "جاري" التابعة لولاية أُنديانا إذ يذكر ديوي في كتابه مدارس المستقبل دور الإشراف الذي

نحكم به كل عمل سواء كان سياسياً أو صناعياً أو اجتماعياً بالقدر الذي يقدمه لنمو كل فرد داخل مجتمعه بشكل عام وشامل، يدعم القوى الإيجابية البناءة، ويدعم قدرتها على الإنتاج والفاعلية، إنها الأهداف المطلوبة من المدرسة من أجل الديمقراطية والأخلاق "تعتبر المدرسة منظمة على أسس أخلاقية، وذلك أنه على قدر الاهتمام بالمبادئ العامة، تكون مواجهة الأخلاق الأساسية"¹ بناءاً على المنهج البراعماني والمبدأ الديمقراطي ربط ديوي بين الفكر والعمل في ظل أساسيات مشروعه الإصلاحية سواء في التربية أو في الفلسفة أو كلاهما معا لأجل إصلاح مجتمعه الديمقراطي، فيما تنبه إليه الرجل من حكمة عملية، أكبر ما يكمن أن تحصله المعرفة النظرية على مدار الزمن، -دون الانقاص من قيمة البحث النظري-، وفق نظرة تقديمية تعطي البحث الاجتماعي بالاستناد على المنهج العلمي أهمية تعكس غاياته القابعة وراء ارتباطه بالحياة الواقعية للإنسان، لذلك كانت المدرسة معملاً يرصد الحركة والنشاط ويهيئ الظروف اللازمة لمجابهة مصاعب الحياة بدل أسلوبها النمطي في الحفظ والإصغاء فالنموذج التقدمي الكفيل بإحصاء تام لنتائج البحث، هو من يجمع في برنامجه الدراسي بين الوسيلة والهدف، بين النظر والعمل، بين العلم والمعرفة فكانت شيكاغو ميلادا للمدرسة النموذج بأفكارها التقدمية وبرامجها التطبيقية وروحها الديمقراطية والاجتماعية، أصدق معبر عن الحضارة الأمريكية في مساراتها التربوية نحو العمل، التقدم والإنتاج الذي تعتبر الجامعة مرحلة التكميلية يقول موريس تشارلز (1901-1979) Charles W. Morris في كتابه ورافد الفلسفة الأمريكية مؤكداً مضيئاً على ما تفضل به ديوي في علاقة الديمقراطية بالحياة الاجتماعية، وعن دور التربية والمدرسة في إثراء تلك العلاقة "إن المدرسة تصبح هي الوسيلة الرئيسية لتحويل حالة الآثار الديمقراطية في اتجاه مثال الديمقراطية باستمرار"² فالمدرسة الديمقراطية المجال الأنسب لغرس مختلف القيم، ونبثها في روح المجتمع عن طريق التعاون والعمل الجماعي المشترك الذي يراعي مصلحة جميع الأطراف بتكافؤ للفرص بكل حرية وعدالة، وهو ما يتناسب مع مثال الحياة الديمقراطية في أمريكا، الحياة الأنسب لمجتمعها الرأس المالي والصناعي.

إننا لا نرى في نموذج المدرسة التقدمية عند ديوي إلا تأكيداً على ربط التربية بالديمقراطية وبالواقع الاجتماعي خاصة، وبالحياة عامة عن طريق الخبرة والمنهج التجريبي كأفضل المناهج وأكثرها استجابة لأفكار ديوي

لمستر روبرت أعطى أولوية للمسار البدنية والحسية في التدريب، مما يثير في الطفل دافعا قويا للعمل، والانخراط في التنشئة الاجتماعية: ديوي جون، مدارس المستقبل، ص 301.

¹ ديوي جون، مبادئ الأخلاق للتربية، مصدر سابق، ص 51.

² موريس شارلز، رواد الفلسفة الأمريكية، مرجع سابق، ص 189.

البراغماتية ومنهج الأدائي* القائم على التجديد وإعادة البناء وفقاً لذلك تسمح التربية، بإنماء ورعاية مختلف القيم مثل الفردية، الحرية، العمل، المساواة...، في كونها أحد أهم أدوات الإصلاح والتقدم والأكثر إدراكاً لمفاهيم الديمقراطية الحققة مما يساعد على تكوين جيل يفهم ويطبق تلك القيم فالنمو المستمر والمتجدد تحقيق الذات وإبداعاًها بكل حرية في شكل نماء self ralisation growth كمشروع إبداعي يميز نمو الفرد ليس فقط على المستوى البيولوجي بل على مستوى الفكر والأخلاق والعمل، حيث تبرز دلالات الخبرة ودورها الحيوي في ربط التفكير بالحياة والعمل نحو تحقيق أفضل النتائج لتقدم المجتمع وإزدهاره واستحداث مواقف جديدة لمواجهة مصاعب الحياة.

لا يكاد يخلو أي مبحث من مباحث الفلسفة البراغماتية عند ديوي من أثر الخبرة* ودورها كمفهوم حيوي وكأساس منهجي يستدعي ضرورة الأخذ بصمة البحث في البراغماتية أين يستطيع الإنسان تحصيل نتائج معارفه ونشاطاته واقعيًا، فالمعروف عن الخبرة اليدوية اتصالها بالعقل ودوره الفعال عملياً عن طريق النشاط والعمل (التجربة)، بحيث يعبر عن الترابط بين الفكر والعمل والتفكير والنشاط والفرد والمجتمع بشكل دائم ومستمر قابل للتجدد والتغير وفق مبدأي الاستمرارية والتفاعل بين الفرد ومحيطه، فالخبرة بذلك تتجاوز الحواس لتبحث في العلاقات الاجتماعية فهي تعني الحياة بأوسع معانيها، وعليه تتقدم الخبرة بدورها الوظيفي الحيوي كتجربة أصيلة للبحث عند ديوي وبسعيها الحثيث لفهم الحياة ومحاولة التحكم في مجرياتها ومستجداتها.

* تعتبر الأدائية نزعة براغماتية، وضرورة منهجية، مفادها أن التفكير في جوهره هو حل المشكلات التي تثيرها المعرفة لا من حيث حقيقتها المطلقة بل من حيث فعاليتها، فالحقيقة ملازمة كلياً للاختبار البشري، لذلك اعتبر ديوي أن للعقل وظيفة بيولوجية تتخذ من الفكر أداة ووسيلة للعمل، على نحو ما يحقق به الإنسان من تغيير في مجتمعه حيث يسخر من خلاله (العقل) مختلف أدوات البقاء والتكيف فهو أداة لتطوير المعرفة وتنميتها والقيمة المعرفية والعملية للمنهج التجريبي جعلت ديوي يوائم بين التجريبية والأدائية تحت اسم الطبعانية التجريبية للتعبير umpiracal naturalisme للتعبير عن منهجه القائم على الخبرة أساس لكل بناء معرفي، وعلى المنهج التجريبي عبر خطواته (الملاحظة، الفرضية والتحقق)، كأفضل المناهج للبحث الإنساني والاجتماعي، من منطلق أن قوام كل بحث في مدى اتجاهه إلى الطبيعية، والارتباط بالموضوعات التي تكشف اتصالها بالواقع الإنساني (نتيجة تأثير ديوي بفرنسيس بكن).

* experience الخبرة تشمل جميع النواحي الإنسانية بعدما تخلفه من معاناة تخلف لنا أثراً ينعكس على نمو الفرد، فما أرادته جون ديوي من الخبرة اقتران دائم بالحياة عن طريق التجريب والتعلم، بحيث يعطينا مثال عن الحرق ويعتبر لمس النار غير كاف للحصول على الخبرة بل ما يتبعه من معاناة الألم يسبب إدراك أن النار تحرق كذل يضيف تعلم طرق أخرى لتجنب الحرق، والخبرة تعلم مستمر للألم وتأثير وتأثر، بالخبرة الشخصية يدرك الطفل العلاقات بين الأشياء ويهضم طبيعتها بنفسه عن طريق المشاركة والعمل (التجريب)، فالتفكير أساس الخبرة (المحاولة والخطأ)، عموماً تتضمن الخبرة عناصر سلبية وإيجابية فمن الجانب الإيجابي ترتبط الخبرة في محاولة (التجريب والاجتهاد) بمعنى يصبح ثابتاً في التجربة، أما من الجانب السلبي تحمل الخبرة معنى المعاناة والمكابدة، فمثلاً عندما نمارس خبرة ما فإننا نتحمل ونعاني نتائج ما نحملة المعاناة، عموماً تتضمن الخبرة تغييراً. نقلاً عن: رالف وين، قاموس جون ديوي التربية - مختارات من مؤلفاته-، تر: محمد علي العريان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، (دت)، ص 99.

وفق هذا التصور جاءت الخبرة كأهم مقوم لعملية إعادة البناء والإصلاح داخل المجتمع، فكلما أعطينا للخبرات حظها في التفاعل والنشاط، كلما حصلنا قدرات أكبر، بالتالي نتائج أي بحث في قيم مدى فاعلية الخبرة -والتي يقصدها ديوي التجربة والبحث المستمر- لذلك ركز ديوي على دور الخبرة في العملية التعليمية، وما يمكن أن تحمله هذه الأخيرة من نتائج تساهم في إصلاح المجتمع وتأخذ به إلى دروب الازدهار والتقدم، فالخبرة تلازم الحياة أكثر فأكثر حتى تصبح كل تجاربنا خبرات نحيهاها فالمسألة تتعلق بالفعل والعمل لا بوجهة الذكاء المعرفية والعقل ذكاء يتبصر، يجمع بين التفكير والمنهج، لذلك ربط ديوي الخبرة في التربية بالعلم حتى تكون فعالة بالقدر الكافي في تغيير الظروف التي يواجهها الإنسان ذلك لأن بلوغ مقاصده ديوي من تقدم البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية تستدعي ضرورة تطبيق نتائج العلوم، إن المقصد الحقيقي ليس بلوغ اليقينية (أمر مستبعد)، وإنما الاقتراب من النتيجة المرضية التي تلائم ظروف الحياة قدر الإمكان.¹

ترتكز الخبرة في التربية على مقاصد تساهم بالضرورة في ترقية الديمقراطية، كيف لا وهي كأسلوب ومنهج تكرر فكرة الوعي الاجتماعي، وما يحصله الطفل من خبرات تساعد في فهم حاضره واكتساب سلوكيات مجتمعه الديمقراطي، التي هي في الأساس تكوين ثقافي، تساهم فيه المدرسة بجميع ركائزها معنوية ومادية، تعتبر الخبرة الوسيلة الأكثر فاعلية للنمو الاستمرارية، كونها آلية انتقال من مجال الفكر إلى مجال العمل والولوج في عالم الحياة المشتركة (الاجتماعية) بمغرياتها ومشاكلها عن طريق العقل البصير **Intelégence** ودوره في رصد نتائج تطور الحياة من تطور العمل، ليتكامل الذكاء مع المستجدات العلمية، يمكن تعديل الحياة وتحسين ظروفها بما يحفظ النجاح والتقدم والتكيف.²

عموما تبقى مساعي ديوي في بلوغ الارتقاء سبب في توظيفه للخبرة والذكاء حيث ربط المنهج بالغاية والوسيلة (التربية) من هنا تظهر براغماتية ديوي وتصورها الفاعلي لأهمية المنهج التجريبي، والنسق العلمي في التربية وهو أمر طبيعي في مجتمع صناعي يمجّد العلم كما يمجّد الديمقراطية والعمل، وعليه ما الدور الديمقراطي للعلم عند ديوي انطلاقاً مما قدمته التربية التقدمية كتجديد وإصلاح يخدم ثقافة الديمقراطية في أمريكا؟، قبل الحديث عن علاقة العلم بالديمقراطية عند ديوي، نوجز في نقاط أهم خصائص ومقومات التربية التقدمية ودورها الديمقراطي عبر نموذج المدرسة التقدمية فيما يلي:

¹ ديوي جون، البحث عن اليقين، مصدر سابق، ص 223.

² ديوي جون، البحث عن اليقين، مصدر سابق، ص 14-227.

- العمل على نقد وتفكيك التصور اللاديمقراطي في التربية التقليدية (نقد الأهداف الوسائل، المناهج) كأول خطوة للإصلاح وإعادة البناء.
- استبدال النموذج التقليدي اللاديمقراطي بنموذج التربية التقدمية أو التربية الديمقراطية (ربط الفكر بالعمل والغاية بالوسيلة المنهج الأداتي).
- ربط التربية بالديمقراطية، بالخبرة عن طريق الذكاء والعمل وفقا لمبدأي التغيير والاستمرارية .
- تعميق أثر الديمقراطية في البيت وداخل المدارس والعمل على توطينها كثقافة من خلال:
 - تغير الأهداف والوسائل التربوية نحو ديمقراطية بناء الأهداف التي تستدعي الأخذ بأهمية النمو والاستمرارية والتفاعل لدى الطفل من حيث المبدأ والتطبيق.
 - إصلاح حال المدرسة بالاعتماد على مخطط ربطها بالحياة الاجتماعية ودورها في الوظيفي في الدمج والتنظيم الاجتماعي، من أجل تحديد المجتمع وتقدمه جيلا بعد جيل بمواكبته لواقع الحياة علميا، مما يساهم النجاح الفردي والانفتاح الاجتماعي المادي.¹
 - التربية ضرورة اجتماعية تلازم الضرورة الديمقراطية في أمريكا.
 - التركيز على الحرية الأخلاق، المشاركة، التعاون، الإتصال،... كأهداف ومبادئ لا بد منها لإنجاح العملية التعليمية بتكامل وتوازن عناصرها "المعلم والمتعلم".
 - ربط التعليم بالعمل واللعب Learning by doing and playing وهو ما عرف بطريقة المشروع* عند ديوي ومختلف المدارس الجديدة في أوروبا.

ج- العلم في حضرة التربية الديمقراطية: العلم الأداتي من التربية إلى الديمقراطية:

ارتبط نمو الديمقراطية في أمريكا بتطور الحياة فيها وهو التطور الذي مس جميع المجالات وإذا ما قيّمنا نتائج هذا التطور لوجدناها تتناسب مع التطور العلمي في هذا البلد، والذي أصبح يسيطر على صورته الثقافية

¹ مارسيل دافيد، فلسفة التقدم، تر: خالد المنصوري، مكتبة الانجلومصرية، القاهرة، (مصر)، (د ط)، 1974، ص 165

* Project methode طريقة منهجية تعتمد على العمل عن طريق المشاريع والأنشطة اليدوية، تهدف إلى وضع المتعلم أمام موضوعات وإشكالات تولد لديه رغبة في حلها، وغالبا ما تكون هذه الموضوعات لها صلة بالحياة الاجتماعية، فتصبح التربية وسيلة للدمج الاجتماعي عن طريق الأنشطة المدرسي، تستلزم حلولها تفكيراً متميزاً يساعد على تنمية خبرات الطفل بكل حرية، يعتبر الفيلسوف التربوي وليام كلبا تريك (1871-1965) William kalpatrick من الفاعلين في إنجاح هذه الطريقة بعد جون ديوي الذي انتقد طرق التدين عند كل من لوك وفريدريك هاربارت (1841-1876) Jahn Friedrich herabart التي تعتمد على تدريب القوى العقلية متجاهلة ميول الطفل واهتماماته فحين تدعو طريقة المشروع لاعتماد الأسلوب العلمي العملي في التدريب من أجل تحقيق نمو للطفل يشمل جميع النواحي العقلية والنفسية والبدنية بمشاركة حرة وفعالة اتجاه واقع المعاش "علاقة المدرسة بالمجتمع"، الفيلسوف التربوي (1871-1956).

والاجتماعية - كمجتمع صناعي وديمقراطي وتقدمي-، فإننا ندرك من جهة طبيعة التفكير البراغماتي** ومن جهة ثانية نلاحظ مدى العلاقة بينه وبين الديمقراطية في نفس الاتجاه نحو الاهتمام بالحاضر، في تجلياته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وبين رغبة في مكانة ثابتة بتقدم داخل الحياة المعاصرة، في منحى تصاعدي، يستهدف إرضاء الحاجات المتنامية للفرد الأمريكي، بما في ذلك الحاجة إلى العلم كمقوم رئيسي، أصبح ضروري لتطور الحياة. آمن ديوي بأهمية العلم والمنهج العلمي، كمرتكز أساسي لتحقيق السعادة والرخاء لمجتمعه الديمقراطي. وفقا لذلك قدم منهجه الأداتي، القائم على التغيير والتجديد، ذلك لأن هدفه تغيير القيم بالاعتماد على المنهج العلمي لإحداث نتائج مرضية داخل المجتمع الأمريكي والعمل على إصلاح شامل يمس جميع القيم، من أخلاق وسياسة ومجتمع في سبيل التجديد والتغيير للحياة، مع ما يجعلها أكثر انسجاما والظروف الراهنة، فكان العلم أداة انتصار الإنسان على الطبيعة، علما أن ديوي كما أشرنا قد اعتبر التفكير أداة للمعرفة ولتنظيم الحياة حيث ربط الفكر بالعمل، فالأدائية تطبيق إيستومولوجي للفكر البراغماتي في فلسفة العلم.¹

يبقى العلم والتقدم العلمي يحاكيان طبيعة البيئة الثقافية الفاعلة في بعث هذا التقدم، فالتقدم على حساب ديوي يحتاج إلى بيئة مناسبة تساعد في استثمار ذلك التقدم داخل المجتمع "فتفاعل العلم مع المجتمع حقيقة لا سبيل لإنكارها"²

وما أراده ديوي تعميم العلم في الدراسات الإنسانية والاجتماعية، تحديد المنهج العلمي لما فيه من استعمال منظم وشامل يعتمد على دقة الملاحظة والتجريب، وترتيب الفرضيات واختبار البيئة، عموما يبقى التفكير مع ديوي تفكير في الحياة، وهو سبب وراء غائية الفكر والمعرفة عند البراغماتيين، والغائية المطلوبة تحقيق واقعي لا مجرد، وما التفكير إلا وظيفة تؤدي عملا وتحقق نتيجة، كما تستهدف تعديلا وتنظيما للخبرة مثل الاستفادة من نتائج العلم في تعديل المجتمع الديمقراطي، تعديل مستمر ومتغير لمواقف سابقة إنها الأدوات كمنهج للحياة يطبق التفكير الأداتي بطرق علمية لمواجهة مشاكل تعيق طريق الاستمرارية في الحياة.

بناء على ذلك نجد زكي نجيب محمود* يختصر أهمية العلم والمنهج العلمي عند ديوي ومدى ملائمته للحياة الديمقراطية في أمريكا وللمشاكل الناجمة عنها فيما قاله: "إن التطبيق العام لمناهج العلم في كل ميادين ممكن

** تتسق طبيعة البراغماتية تمام الاتساق مع طبيعة البيئة الأمريكية والعقل فيها، في سبيل التمسك بالعلم مؤثر حاسم وضروري في الحياة، الأمر الذي جاءت تؤكد البراغماتية من بيرس إلى ديوي في تقديسها للعلم والعمل، باختصار هي فلسفة تحتكم لمنطق العلم واكتشافاته خاصة بعد التأثير الواضح لنظرية التطور الداروينية.

¹ الخولي مكي طريف، فلسفة العلم في القرن العشرين، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة (مصر)، (د ط)، 2014، ص 299.

² ويل رولف، قاموس ديوي للتربية، مرجع سابق، 207.

من ميادين البحث هو الوسيلة الواحدة القادرة على حل مشكل الديمقراطية الصناعية"¹، فضرورة تطبيق المنهج العلمي حتمية تفرض نفسها أمام الفكر في كل موضوع تدعي التفكير فيه، يصرف النظر عن مجاله سياسة، اقتصاد...، فحقيقته ما ترمي إليه الأدوات، تقديم المنهج الملائم لإدراك الغايات المستقبلية باستدراك الوسائل المؤدية لبلوغها فيوائم بها الإنسان بينه وبين بيئته الطبيعية والاجتماعية، من خلال ما يقدمه من نشاط أي من نتائج تساهم في التغيير والتجديد (المنفعة)، خلاصة القول وجود خطة تضبط السلوك وتوجهه براغماتيا.

صحيح أن براغماتية ديوي بدأت هيجيلية لكن سرعان ما انفصلت هذه الأخيرة بسبب ما فيها من انفصال بين الفكر والواقع، لتجد ضالتها في الفلسفة البراغماتية، فكانت الأدوات أصدق معبر عن الروح البراغماتية في توجهها نحو الواقع عن طريق ربط الفكر بالعمل معتبرا أن الفكر أداة للعمل والمنهج العلمي "التجريبي" أنسب المناهج لأداء تلك الوظيفة، فراح يطبق أفكاره وفق منهج أداتي، يناهز ما ذهبت إليه المثالية (الحقائق الثابتة والأفكار المطلقة) مؤكدا على دور الخبرة التجريبية ومالها من تأثير يوافق طبيعة المجتمع الأمريكي، يقول بتراند راسل (1872-1970) Pitrand rassel في مضار هذا "إن لديوي نظرة حيثما تتميز، وتناغم مع عصر الصناعة والعمل الجماعي، وطبيعي أن فيه أعظم إغراء للأمريكين، وكذلك العناصر التقدمية في أقطار كالصين والمكسيك"²، فالأداتية والعلم أكثر ما يمكن نصف به المجتمع الأمريكي، ومسار الديمقراطية فيه، وعن ما يجب أن يتوفر للشعب من أساليب للحفاظ على نجاحه النابع من نجاح أمريكا الصناعية والديمقراطية.

في ظل هذا أصبح العلم ملازما لتغير الحياة في أمريكا بما في ذلك التربية، فإذا كان نمو المثل العليا للديمقراطية يتطلب إصلاحا في المنظومة التربوية فإن إصلاح هذه الأخيرة بدوره يجب أن يستجيب للتطورات العلمية الحاصلة خاصة المنهج العلمي، وما تحققة من نتائج تساعد على تطوير الأهداف وترسيخ مبادئ الديمقراطية بعيدا عن التصورات اللاواقعية، فالعلم وسيلة للتحرر والتنظيم لما يحمله من موضوعية هذا وتبقى

* زكي نجيب محمود (1905-1993) مفكر وفيلسوف وأديب مصري، عرف بتوجيهه الوضعي المنطقي، كما عرف كذلك بكتاباتاته الملهمة عن الفكر الغربي، خاصة الفكر البراغماتي من أهم مؤلفاته "نحو فلسفة علمية" "حياة النار في العالم الجديد" "أيام في أمريكا"، "تجديد الفكر الغربي" نظرا لإسهامات الرجل في تعميق البعد البراغماتي عبر ثلة من المؤلفات كان اهتمامنا به واضح، كأهم مرجعية عربية تكتب بروح الواقع وتحلل الفكر البراغماتي وعلاقته بالحياة المعاصرة.

¹ زكي نجيب محمود، حياة الفكر في العالم الجديد، مرجع سابق، ص 117.

² علي إسماعيل، فلسفات التربية المعاصرة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 189، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، يونيو 1955، ص 43.

الدراسة التجريبية وموقفها اتجاه الطبيعة والمجتمع مما تقدمه من حلول دائمة، لفك رموز معادلة الحياة مقصد ديوي بعد تحديد قيمة العلم الديمقراطي وغايته التحررية.¹

المجتمع الديمقراطي كفيل بتبني غايات العلم وتوجهاته التقدمية، ليس فقط على الصعيد الصناعي، بل مما يقدمه العلم "الإيجابي" للإنسانية من انتصار على الطبيعة وتسخيرها لخدمة البشرية (المعرفة قوة)، يستمر ديوي في بناء نظامه الأداتي، ميرزا دور الديمقراطية وعلاقتها بنظام الحياة في أمريكا وفي العالم، فالمجتمع حسب قوله كلما زاد نصيبه من الديمقراطية كلما أصبحت الحياة الاجتماعية فيه أكثر تنظيمًا -تتجه الديمقراطية التنظيم الاجتماعي- باستخدام الوسائل اللازمة للحد من الطبقية، واستغلال العلم ونتائجه البراغمية، إستغلالا ديمقراطيا، فمثلا نجد إن التربية الديمقراطية وفلسفة ديوي عموما ترفض النظام الهرمي وسياسة التفرقة والسيطرة التي لا تتماهى ومتطلبات مجتمعه الأمريكي.

فضيله العلم الأداتي تظهر فيما تقدمه من نتائج غالبا ما تعود من نفع على البشرية وإن كان بعضها إيجابي محمود وبعضها سلبى مدموم لكن تبقى نتائج تفاعله مع الإنسان أعظم شاهد له في خدمة وتقدم هذا الأخير واصطناعه لأدوات العمل الموجه كوسيلة للنمو والاستمرارية، حيث حطم العلم العديد من الطبوهات والأفكار القديمة لا تناسب تطور الحياة، فما أفادت به العلوم الناس يشرح سبب نجاح الديمقراطية، وتشجيع بعض الدول على البحث العلمي، ضمن منطلق يؤكد أن طريق البحث مرتبط بالحياة، بالخبرة، بالعمل "والمعرفة التجريبية ضرب من العمل، وهذا الضرب ككل عمل يقع في زمان معين وفي مكان معين وفي ظروف خاصة مرتبطة بمشكلة محددة"،² إن المنهج أهم ما يمكن أن يمتلك الباحث للتغلب على مصاعب الحياة من خلال ربط التفكير بالواقع أي ربط المعرفة والعلوم فيما يمكن تطبيقه على الحياة وتحصيل نتائجه البراغمية.

إعادة بناء المجتمع تحتكم لمقومات العلم الطبيعي، ودعوته إلى استئناف جهود الإصلاح والتغيير الذي عرف انتعاش بعد الثورة الصناعية وما قدمته للديمقراطية ومبادئها التي انتشرت في ظل تقدم الحاصل لنتائج الثورة (الثورة الصناعية)، ليعبد العلم طريق الديمقراطية بعد أن كان مكدسا بالعقبات التي حالت دون تطور الإنسان كما ساعد على نمو الثورة وإزدهار الإنتاج، يؤكد ديوي على ضرورة إعادة فهم بعض القيم وعلاقتها بالعلم من أجل إصلاح حاضر المجتمع وهو للفهم الجديدة للعلم والتكنولوجيا والسياسة بعيد عن كل تصور تقليدي سبق مرحلة العلم والثورة الصناعية والديمقراطية في أمريكا، إن طبيعة الحياة الديمقراطية من شأنها خلق الجو المناسب

¹ طرابشي جورج، معجم الفلاسفة، مرجع سابق، ص 313.

² ديوي جون، البحث عن اليقين، مصدر سابق، ص 127.

للبحث العلمي بكل حرية، والعلاقة بين العلم والديمقراطية علاقة تكاملية براغماتية لكليهما، فالديمقراطية لن تؤدي إلى شيء آخر سوى مزيد من البحوث العلمية، وبالتالي مزيد من التطور، كما أن تلك البحوث تزيد من قدرات الفرد التحريرية فيساهم الجميع في بناء المجتمع الديمقراطي بالشكل المطلوب.

لكن يجب توفر مجموعة من الخصائص الديمقراطية في العلم مثل أن يرتبط بالواقع وبالجميع، كما يجب أن تتصف نتائجه أي نتائج العلم بالجددة والموضوعية، إضافة إلى احترام المبادئ الأخلاقية والديمقراطية بالانفتاح كذلك على الأبعاد الإنسانية والجماعية خاصة وأن حرية أي بحث تتطلب حرية في الفكر والتوجه نحو العمل، وبالتالي تفعيل أكبر لدور الخبرة فمن المؤسف أن يكون العلم قوة للتسلط بدلا من أن يكون أداة للتحرر، فكما نعلم قد أصبح العلم ذريعة لفرض نفوذ بعض الدول مثل أمريكا، ما أنتج من وجهة نظر الواقعية ضياع للقيم الديمقراطية والأخلاقية والإنسانية!!!.

الهدف المباشر من العلم هو التقدم واستخدامه بقاء الديمقراطية أو ثقافة الديمقراطية الراشدة حية في نفوس الأفراد وفي توجهاتهم وسلوكاتهم، بعيدا عن ثقافة الانغلاق والاستكانة فكل انتشار للعلم يحقق معه انتشار للديمقراطية من حيث الممارسة، العلم والمعرفة أحد أهم منبهات الوعي في مساره نحو الواقع بخبرة أكبر ووعي اتجاه الذات وتجاه الغير بالاعتماد على مقومات المنهج العلمي وما سيحققه لمستقبل الديمقراطية وحياتها من بعض مظاهر ثقافة الإنغلاق وأساليبها المختلفة بغرض التظليل إذن يجب أن يوحد العلم ثراء الناس بموضوعيته ودقته "إنه الضمان لوحد لوجود رأي عام فطن وأم لمواجهة المشكلات الاجتماعية".¹

لذلك تعتبر التربية البيئة المناسبة لغرس فضائل العلم الديمقراطي، ومعها قيم الديمقراطية الحق باتباعها طريقة المنهج العلمي وأسلوبه القويم واستخدام الطرائق المنهجية والعلمية، بإقحام نتائج العلم الطبيعي وتوظيفها توظيفا براغماتيا لصالح المجتمع الديمقراطي وبيتبنى الروح القومية ويجسدها عمليا نحو تنظيم القدرات الفردية، فذرائع ديوي تجمع كما تفضلنا بين الفكر والعمل، والتربية لن تستقيم أفكاره ولن تحقق نتائجها إلا عن طريق العمل الديمقراطي والمنهج العلمي، حيث شبه ديوي التربية في كتابه الشهير (التربية في العصر الحديث) بالدين الذي لا يمكن بلوغه إلا عن طريق العلم، فبدونه أي بدون العلم يصبح الدين (التربية) مجرد شكلية تسمى البيداغوجيا غير المنظمة ولأجل تعديل ذلك الدين حتى تصبح أكثر فاعلية يجب أن تحتكم التربية لتطبيقات العلم في مناهجها ووسائلها.²

¹ ديوي جون، الحرية والثقافة، مصدر سابق، ص182.

² ديوي جون، التربية في العصر الحديث، مصدر سابق، ص172.

إن إيمان ديوي بقدرة المنهج التجريبي جعل منه جزءاً من نظام مدرسته التقدمية وأساس منهجها التربوي الذي أعطى من خلاله أهمية بالغة للعلم في تحصيل القيم الديمقراطية واكتساب ثقافتها، فكلما تمكن المتعلم من إدراك قوانين العلم وخصائصه وتوجيه بحوثه لحل مشكلات مجتمعه (أهمية المنهج العلمي للبحث الاجتماعي والإنساني) كلما استطاع القبض على ما فيه (العلم) من فضيلة تعود بالخير على الإنسان إذا أحسن استغلالها لذلك دعى ديوي إلى الاستناد على نتائج العلم خاصة علم النفس بتنظيم سلوك الأفراد بما يكفل التنظيم الاجتماعي يقول ديوي عن قيمة فن التربية والعلم معا "فمتى جندنا قوتي العلم والفن معا وضمنا خدماتهما فإننا نستطيع أن نعرف الدوافع المسيطرة على السلوك البشري عند من نربيههم أن (...) نستطيع أن نضمن ممن نربيههم أن ينتجوا خيراً ما يمكن إنتاجه"¹، تتعدل الطبيعة البشرية وتستقيم السلوك بتعبير دقيق عن طريق التربية التقدمية وتطبيقاتها للمنهج العلمي ولعل أهم تعديل تطلبه التربية الديوية هو ترسيخ قيم الديمقراطية الحقة في المجتمع.

في نفس السياق يعزز العلم من قيم الديمقراطية ويجسد أهداف التربية، فالفكر التربوي مرتبط بالتفكير والتقدم العلميين من ناحية، وبالتطور الديمقراطي من ناحية أخرى، كلها علاقات تحدد تطور أمريكا وتؤطر مشهدها الثقافي والصناعي، يقول ديوي "ولقد رأينا كيف ان واحد من هذين التغيرين وهو نمو مثل الديمقراطية العليا يتطلب تغيراً في العملية التربوية، أما التغير الثاني كان نتيجة من نتائج التفكير العلمي والاكتشافات العلمية فإن صورته ينبغي أن تنعكس في فصول الدراسة"، يحمل العلم حسب ديوي مدلولين الأول معناه التقني الخالص والثاني معناه الأداتي أو ما نسميه "العلم التطبيقي" وما له من أهمية واضحة ومباشرة على حياة الإنسان خاصة إذا ما ارتبط بالمبادئ الأخلاقية التي تشكل قيمة استثنائية لا بد أن ينتجها كأداة لتطور الاجتماعي والديمقراطي قال الجمهور الأصيل الذي يفهم بعلمه احتياجات مجتمعه وبناء قيمه.²

للعلم جوانب سلبية وأخرى إيجابية فهو سلاح ذو حدين لكن تبقى قيمته الإيجابية في كونه أداة أساسية للتغلب على مشكلات الإنسان المعاصر، بالرغم من أنه يشكل إضطراب ومصدر قلق للمجتمعات من جراء سوء استغلاله، لكن إذ ما رجحنا كفة الإيجاب على السلب نجد الاستغلال الأحسن للعلم كأداة للتطور والازدهار تفرضها علينا الحياة لوضح يستلزم التوعية والقدرة على استدراك الضرر بدفع الشبهات عنه واستثماره إيجابياً نحو تحقيق رخاء وتقدم الإنسان، إذ يمثل العلم قوى عظمى وطاقات فعالة في مجابهة مصاعب الحياة، فالمشكلة برأي ديوي لا تكمن في العلم وإنما في عجز الإنسان عن الاستعمال الجيد له ولأدواته التقنية.

¹ ديوي جون، التربية في العصر الحديث، مصدر سابق، ص28.

² صبرينة بلوط، الادائية والديمقراطية، مجلة مقاربات فلسفية، العدد1، مستغانم (الجزائر)، 2023، ص54

لذلك إرتى ديوي ضرورة استيعاب العلم وفهمه على الوجه المطلوب من خلال تطبيق طرائقه في التربية مما يسمح بإنتاج العلم الديمقراطي الذي تنامي فيه الحريات ويتماهاى فيه الذكاء والمنهج العلمي وروح الديمقراطية داخل المجتمع، بدءا بالمدرسة التقدمية نواة الإصلاح والتنظيم الاجتماعي إذ يجب أن يتحد المنهج مع ما في الديمقراطية من مثل، فلا يُعنى فقط بحل المشكلات الإنسانية ببراعة مثل ما هو الحال في المجتمعات الديكتاتورية بقدر ما يعني اشتراك الجميع في حل مشاكلهم الفردية والجماعية، التي غالبا ما تكون في صالح العام وتوظيفهم لخبراتهم المشتركة عن طريق التعاون والتواصل من أجل تحقيق الرضا، ولا يكون ذلك إلا بالقدر الذي تعمل فيه التربية على ترسيخ قيم الديمقراطية في فكر وسلوك الأفراد، هذا ويبقى العلم مثمرا وإيجابيا مالم تشوبه شائبة أخلاقية فهو أمانة معرفية وإنسانية لا بد من إدراك قيمتها الحقيقية، كما تبقى التقنية صفة العلم الأولى لكن بأبعاد الإنسانية أقوى لتجعله في مرتبة (العلم الإنساني) الذي كان للتربية دورا في تشكيله وللديمقراطية في تطوره أدوارا رئيسية ضمن مهمة تمثلتها دعوة ديوي الإصلاحية لتعزيز القيم الإنسانية والاجتماعية.

المبحث الثاني الديمقراطية الديوية فضاء للقيم الإنسانية والاجتماعية

عمل ديوي على توسيع دائرة البحث البراغماتي، باستخدامه المنهج العلمي، حيث سعى في مجمل أطروحاته نحو تعميق البعد الاجتماعي والإنساني، فكانت الذرائعية Instrumentalisme المذهب المناسب ومحك نجاح الأفكار وتطورها، بناءً على مبدأ التغيير والاستمرارية هذا ويبقى أساس كل بحث فيما يتقصده التفكير من تغيير للقيم لأجل الإصلاح وإعادة البناء، وفق ما يجعلها أكثر ملائمة لظروف الحياة الراهنة -الحياة الديمقراطية والصناعية في مجتمعه الأمريكي-، وبدعوة متنامية لرقى الإنسان وتطوره، هنا تظهر جدية الطرح الفلسفي عند ديوي، الذي سعى إلى كشف جديد ومستجد عبر مجرى الحياة وواقعها، لذلك كانت مشاكل المجتمع الديمقراطي المحكوم بالصناعة والتكنولوجيا، وجهته الأولى فمن البحث المنطقي إلى البحث الاجتماعي انصرفت أطروحات ديوي بتبصر وانفتاح أكبر على القيم (المتغيرة) في الأخلاق والتربية والسياسة وكلها قضايا اجتماعية أخذت نصيبها من التحليل والمساءلة المنهجية التجريبية عنده.

وفقاً لمنهج التقييم النقدي للتجربة، بادئاً ذي بدء بتحديد مواطن الضعف (نقد لكل ماهو تقليدي) واستبدالها بأخرى أكثر قوة، في تركيز البحث على مسائل جوهرية لها علاقة مباشرة بواقع الإنسان (الطبيعي والاجتماعي) وموقعه فيه، جاعلاً من الخبرة مؤشراً للنجاح والتقدم، فطبيعة النتائج تحدد طبيعة المجتمع من طبيعة الحياة السائدة فيه.

لما كانت أمريكا دولة ديمقراطية روحها عملية ومنهجها علمي، كانت نتائج الفلسفة البراغماتية استخلاص القيمة الفعلية في مضمار الحياة، إن القيمة الوظيفي لها كفلسفة عملية تعكس فاعليتها في الوسط الأمريكي خاصة والعالمي عامة بإسهامها الجاد في بناء قيم جديدة تحاكي روح العصر وتطور الحياة، قيم تجمع في ثناياها البعدين الأخلاقي والإنساني، كما تربطهما بعجلة التغيير الاجتماعي، وما يحمله من بشائر للتنمية، من هذا المنطلق تتحدد غايات الديمقراطية الديوية نحو ما تحقّقه من إنسجام وتكامل، وفيما تعزّزه من القيم فمعيار نجاح الديمقراطية توافق يجمع بين النظر والعمل وبين المبدأ والتطبيق، مع ما يجعلها مطلوبة من طرف الجميع، حيث يميز ديوي بين الديمقراطية كفكرة إجتماعية والديمقراطية السياسية التي تمثل النظام، لكن دون أن يفصل بينهما وإنما حاول تحديد طبيعة الغاية من الديمقراطية بشكل عام، بإعتبارها وسيلة للتعبير الحر والمشاركة الجماعية، بإعتبارها كذلك أنسب وسيلة للتنظيم الاجتماعي، فلم تكن الديمقراطية من وجهة نظره مجرد شكل من أشكال الحكومة بقدر ماهي تجاوز لذلك المعنى السياسي الضيق بالإنفتاح أكثر على المعنى الاجتماعي، على المعنى الأخلاقي

وعلى الحياة بأوسع معانيها، وبتشعب وتنوع ميادينها "الأخلاق، السياسة الثقافية، الاقتصاد" وكل ما يتعلق بالقيم الإنسانية فيها.

فالديمقراطية المطلوبة مهمة ينتظر تحقيقها بتحقيق المثل الأعلى لها — أي للديمقراطية — في إسعاد الإنسان من خلال دمج روحها من روح المجتمع وتوطينها كثقافة في السلوك كل فرد مثل جزءا من مجتمعه يتأثر لتأثره ويؤثر فيه بأخلاقه وممارسته الديمقراطية، لذلك أعتبر ديوي التربية حجر أساس لبناء مجتمعه، فلم تعد الديمقراطية قيم يتغنى بها الجميع باسم الحرية والمساواة والعدالة، بل أصبحت تطبيقات في الحياة الاجتماعية المشتركة "إن الحرية والإخاء والمساواة كقيم ديمقراطية معزولة عن الحياة الاجتماعية هي تجريدات يائسة"¹، إن الديمقراطية إدراك يجب أن يشمل الفكر والعمل، مثلما يشمل القيم والمبادئ واقعا، ونجاحها مهمة تعليمية تعليمية كما جاء في المبحث السابق، من قبيل ما يقدمه السلوك وتقومه الخبرة.

الفضائل عند ديوي تتصل بطرق تحقيقها (الخبرة) أكثر من إتصالها بموضوعات ذلك التحقيق، بما في ذلك السلوك الديمقراطي كثقافة تستوجب تحضيرا وتربية سليمة (تربية ديمقراطية) تساهم في بناء المجتمع بمقوماته المختلفة صناعية، ثقافية، إجتماعية سياسية، وبقيمه المشوهة التي غالبا ما تكون أخلاقية إنسانية أو على الأقل تبقى المطلوبة ديمقراطيا.

فما أُراده ديوي ديمقراطية خلاقة للمجتمع بأخلاقه وقيمه، بكل ما تطرحه من أثر اجتماعي وبعد إنساني وإن كانت براغماتية ديوي قد خصت مجتمعه الأمريكي بكل ما يحمله من خصوصية ساهمت في جعله كيانا فريدا من نوعه. لكن تبقى هذه مهمة المثقف الذي تنبض أفكاره بنبض واقع وحياة مجتمعه، وعليه فيما تمثل التوجه البراغماتي المنتظر من فلسفة ديوي الأداتية لبلوغ مقاصد الديمقراطية نحو بناء المجتمع، وتعزيز قيمه الاجتماعية والأخلاقية والإنسانية؟، بناء على ذلك فما سبل بلوغ نموذج المثل الديمقراطي؟، وما طبيعة المهمة المنتظرة من أجل ذلك؟.

أولا: الديمقراطية من التنظير السياسي إلى العمل الاجتماعي.

لم تكن فلسفة ديوي السياسية بمعزل عن طموحاته البراغماتية، ومسؤولياته اتجاه بلده الديمقراطي، لذلك نجده من أشهر المدافعين عن الديمقراطية عبر الوظيفة الأكاديمية (أستاذ وفيلسوف) في دعم تحقيق الديمقراطية حيث رفض التوجه التقليدي للفلسفة السياسية التي لا تأخذ بعين الاعتبار وقائع النشاط الإنساني في مقابل ما تقدمه من تأملات جوفاء، تحصر فهم الديمقراطية في مستوى الاهتمام السياسي فقط مثل النظام، الدولة

¹ ديوي جون، الجمهور ومشكلاته، تر: فاطمة الشايحي، المطبعة الدولية، القاهرة، (مصر)، (ط1)، 2007، ص168.

الحكومة... من هذا المنطلق جاءت اهتمامات ديوي بتطوير فكرة الديمقراطية حتى تصبح أكثر اجتماعية أكثر تحدياً في منظورها، الذي لا بد أن يقوم على فهم حقيقة تغيير الإنسان والمجتمع وتطورهما، فتعاليم ديوي السياسية ليست سوى جزء من مخطط عام شمله مشروعه الإصلاحية الهادف الذي ربط البحث بالنمو، فهو يرى أن واجب البناء -مقصد ديوي من البحث- واجب اجتماعي وأخلاقي تقتضيه ضرورات النمو ومبررات التقدم، لذلك كان التجديد أهم مرتكزات بحثه الفلسفي بدءاً بتجديد الفلسفة والتربية، لأجل بناء الديمقراطية وتعزيز قيمها الحققة في المجتمع، وأول ما تعنى به فلسفة ديوي من أهداف هو مشكلة الديمقراطية في أمريكا.¹

ما يفيد من توجه مقاربات ديوي الديمقراطية، فيما تعنيه من ممارسات اجتماعية إصراره على تفضل الديمقراطية كفكرة اجتماعية وإن كان لا يحصرها في هذا الفهم فقط - كما أشرنا سابقاً - فهو يجمع بين نوعين من الديمقراطية (سياسية واجتماعية)، لاكتمال صورة الإصلاح وتقدم المجتمع لكن يعتبر أن فكرة الديمقراطية ذات دلالات أوسع وأشمل من أن نحصرها في شكل الحكومة أو كما يسميها مثال الدولة،* فالتأثير الحقيقي للديمقراطية، تأثير اجتماعي بالدرجة الأولى بالرغم من انتشارها سياسياً كيف لا وهي قرار جماعي "حكم أغلبية الشعب لنفسه" من شروطها اتفاق الجماعة (الأغلبية)، لا بصورة الفرد الحاكم، من هنا جاءت قناعة ديوي بضرورة الأخذ بالديمقراطية في شقها الاجتماعي لتفعيل قيمها في المجتمع الحاكم، من هنا تظهر القيمة الاجتماعية للديمقراطية وللفلسفة ديوي.

لقد أشار ديوي إلى ما يقصده من القيمة الاجتماعية للديمقراطية في كتابه الجمهور ومشكلاته قائلاً "فكرة الديمقراطية كي تتحقق لا بد أن تكون مؤثرة في جميع أنواع التجمع البشري، الأسرة، المدرسة، الصناعة، الدين...، حتى بالنسبة للترتيبات السياسية التي هي بيت القصيد عندنا"،² ينحصر عمل الديمقراطية السياسية في المؤسسات والحكم، لكن يتعداه ذلك في الديمقراطية الاجتماعية إلى ما تعنيه فعلاً سلطة الشعب، بحيث تصبح جميع وسائل المجتمع بيد الشعب، ومن ثم العمل على رفع مستواه فتعطيه الديمقراطية أفضل الفرص للتمتع بإنسانيته مما ينعكس على المجتمع ككل.

¹ Gail Kennedy, **introduction to Dewey**, in classic American philosophers, ed, by rich (usa), p: 326.

* ترتبط الديمقراطية من حيث المبدأ والشروط وتتوافق مع ما تستدعيه الدولة، والتي تعني في أبسط تعاريفها وإن تعددت، ذلك المجتمع المنظم، والمستقر على إقليم محدد فهي كمؤسسة سياسية وقانونية مثلت دولة المدينة، صورتها الديمقراطية بناء على ما تدعو إليه من مبادئ أهمها رفض السلطوية المطلقة في مقابل المطالبة بسلطة العليا للشعب، سيادة للقانون، الشرعية الدستورية، كذلك الفصل بين السلطات، إختراع الحقوق والحريات الفردية ...

² ديوي جون، الجمهور ومشكلاته، مصدر سابق، ص162.

يمكن القول أن الديمقراطية الاجتماعية هي الهدف لترسيخ قيم الديمقراطية الحقة، وما تقوم به الديمقراطية السياسية توفير الوسائل اللازمة لبلوغ ذلك، فقوام الديمقراطية الاجتماعية لتكتمل بالمؤسسات الحكومية، وعليه فإن هناك تلازم واضح بين نوعي الديمقراطية دون أن تكون الديمقراطية هبة من الحاكم، لكن تبقى أراء ديوي إلى القيمة الاجتماعية والأخلاقية، خاصة تطور مسار الفكر الديمقراطي يعكس صورة تطور المجتمعات، فالعلاقة التلازمية تعبر عن فحوى الربط بين ما تعنيه الديمقراطية كفكرة وما تتطلبه كممارسة "التربية الديمقراطية"، فيدرك الفرد ويشاطر مصير الجماعة باحترام الحقوق العامة وحقوق الأقلية فهو جزء من مجتمعه يعمل على حل مشاكل المواطنين، ومشاكل المجتمع عامة، ما يظهر قيم أكبر مثل التسامح، التضامن، المشاركة، ففي نطاق التربية الديمقراطية، يقوم التوجه الديمقراطي على عملية الإنصهار في الأمة، من الفرد إلى المجتمع والعكس، كما يعمل كذلك على توحيدها، بتعميق أثر مقوماتها وتعزيز قيمها، ولعل مبادئ الديمقراطية تنطوي تحت مسمى الدولة التي لم تكن يوماً مؤسسة فرد وباعتبارها مؤسسة عامة، فالتنظيم هو أساس فكرة الديمقراطية.¹

تتخلص مضامين فلسفة ديوي الاجتماعية السياسية^{2*} تحديد مقاصدها فيما تثيره فكرة الديمقراطية الاجتماعية، ونظرياته العميقة في سياق اجتماعي واقعي، يربط بين النظر والعمل، فيما قاله عن الديمقراطية "شيء أكثر من مجرد بشكل من أشكال الحكومة، فهي أولاً وقبل كل شيء أسلوب الحياة الاجتماعية، وفي الخبرة المشتركة القابلة للانتقال"³، حتى تكتمل مقاصد الديمقراطية باكتمال مبررات طلبها لا بد أن تتجه إلى الحياة الاجتماعية المشتركة، لأن ديوي بالرغم من أنه لا يوافق مقولة الديمقراطية الحكم الأمل، إلا أنه يرى فيها أحسن الأنظمة التي اقتربت من حياة الإنسان الحديث، حيث تبقى الأنسب بحياة الجماعة (العلاقات والصراعات) الأكثر فاعلية بضبط اجتماعها.

إن الديمقراطية كما وضحنا لم تكن عند ديوي مكتملة فالمشاكل التي صاحبت مسار تطورها في المجتمع الأمريكي كفيلة بأن تبين مواطن قصورها، ما استدعي ضرورة التعديل في بعض جوانبها حتى تصبح قادرة على تطبيق مبادئها بالشكل المطلوب، خاصة الحرية التي تعتبر أهم مبدأ جاءت لأجله الديمقراطية، ينتقد ديوي بعض

¹ غلاب عبد الكريم، الديمقراطية الديمقراطية فكرياً وممارسة وتربية، منتدى الفكر والحوار، الرباط (المغرب)، 1980، ص 12-14.

* تعبر البراغماتية الديوية عن التوجه الاجتماعي البارز في الطرح البراغماتي بما قدمه للبحث الاجتماعي الذي ميزه عن غيره من البراغماتيين فكانت الأدوات منهج البحث الملائم لتنظيم المجتمع بالاعتماد على الذكاء (العقل المتبصر لأجل حل مشكلات الإنسان التي يجب أن تنصرف إليها كل فلسفة جديدة: Morton G,white, la pensée social en Amérique , traduction de morio pévi, P.U.F , paris (1^{er}), 1963,p5.

³ ديوي جون، الديمقراطية والتربية، مصدر سابق، ص 81.

صور الحكم باسم الديمقراطية بسبب انحرافها عن الخير وانصرافها لممارسة بعض المظاهر اللاديمقراطية في السياسة مطالباً بإعادة صياغتها وفهمها من جديد، في سياق ما تطرحه الأدوات من تحديد وإعادة بناء، حسب رأيه أفضل علاج للديمقراطية يكون في المزيد من الديمقراطية لكن بإتباع أساليب المنهج الصحيح، والتقويم النقدي اللازمان لرد تلك المشاكل وتجاوزها بناءً على ما تتطلبه المصلحة العامة في مضمار الحياة وواقعها المعاصر، عن طريق البحث المستمر والإجتهاد بالعمل لتحقيق صورة المثل الديمقراطي (هي الصورة التي لم تكتمل بعد).¹

تبقى أزمة الديمقراطية في أمريكا - أزمة عميقة - تسببت فيها عدة عوامل ومؤثرات أهمها ثقافة الإنغلاق باسم التمييز العنصري يرجع ديوي ذلك لغياب الإدراك والوعي فليس المهم أن تشاع قيم الديمقراطية بل الأهم أن تطبق وتمارس على أرض الواقع " المجتمع"، إن لثقافة الموروث وما سبقه من ترسبات في عقول الناس، دور في تراجع فضيلة الديمقراطية، كما إن تفشي مظاهر العبودية والاستسلام قد سيطر على إرادة الامتثال للحاكم، كلها عيوب خلقتها ممارسات سياسية، نتاج منظومة فكرية تقليدية معطلة، تدّعي الديمقراطية سواء عن طريق التصويت العام أو عن طريق الأحزاب والجمعيات السياسية الليبرالية، وظهور صور الاستبداد الاجتماعي الذي يعد الإنقسام والتفاوت الاجتماعي أهم مظاهره وما تبعه من ظلم وحرمان كاد أن يدخل الديمقراطية هذا إن لم نقل أدخلها في نفق مظلم، غابت عنه شمس القيم الأخلاقية والاجتماعية.²

هناك علاقة بين الديمقراطية والأداتية من حيث المنهج في ربط الفكر بالواقع، والعلم بالتطبيق فالديمقراطية كحاجة إنسانية وضرورة طبيعية بغية التكيف والاستقرار تتقاسم نفس مطالب الأدوات كمنهج لتحقيق ذلك البناء الأعلى وملائمته ما تفرضه الحياة من صعوبات ما استدعى ضرورة تغيير من تغير وتحدد للإنسان والمجتمع إن الديمقراطية تبقى أفضل وسيلة وجدت إلى اليوم لتنفيذ أدوار رئيسية على مسرح العلاقات الاجتماعية وتطوير الشخصية الإنسانية، وفرض قيم ثقافية بدلالات قيمية إستثنائية تعزز الأمل في الحياة.

إذا لا حياة بدون أمل والعكس صحيح هذا ما جاءت تؤكده فلسفة ديوي، من خلال إهتمامها الطموح الاجتماعي وغرس قيم الديمقراطية الحققة في نفوس الأفراد في المجتمع ككل، مما ينتج أفاق الأكبر لتعايش الإيجابي والإنساني مادفعه إلى الأخذ بأحوال المجتمع كمنبهات رئيسية للعمل الديمقراطي - البراغماتي -، جعل الديمقراطية ثقافة تختزل قيم المجتمع في العمل والممارسة بالإلتفات أكثر لأدوات الإصلاح " التربية" المكرسة عملياً لأجل لخدمة المجتمع الديمقراطي الأمريكي، ويرجع فشل الديمقراطية السياسية إلى ابتعادها عن ثقافة الديمقراطية التي تصل عن

¹ ديوي جون، جمهور ومشكلاته، مصدر سابق، ص 163.

² ديوي جون، إعادة البناء في الفلسفة، مصدر سابق، ص 177..

طريق الديمقراطية الاجتماعية إلى المرحلة يمكنها تطابق مع ما يطلبه الشعب (الإمتزاج بكيانه) في الفعل والسلوك في خبراته اليومية، فتصبح جزء من حياة الجماعة المشتركة، في واقعها بدل من اقتصرها على دور المؤسسات الحكومية، والانتخابات، إنها ممارسات واعية وسياسيا ومدركة لذلك، لكن ماذا عن عامة الشعب.

يصف ديوي بناءً على ماسبق السياسة اللاواقعية أو ما يعرف بسياسة الكرسي بأنها سياسة وهم تمارس السلطة، ولا تراعي في ذلك على من تمارسها، إن الرهان الديمقراطية عند ديوي يتحلى في ممارستها واقعيا، بانتشارها داخل المجتمع كافة، فرغم ما تواجهه الديمقراطية من مشاكل إلا أنها تبقى أقرب للذهنية الأمريكية، يتساءل ديوي في صدد هذا قائلا: "هل من الممكن أن نجد أي سبب لا يتلقى أخيرا مع الإعتقاد بأن التنظيمات الاجتماعية الديمقراطية تنتج نوعا من الخبرة الإنسانية أحسن، نوعا أقرب منالا وأعظم متعة مما تنتج صور الحياة الاجتماعية عبر الديمقراطية والمعارضة الديمقراطية"¹، فالجو الديمقراطي يخلق خبرات أكبر بسبب يحققه من مبادئ، وقيم مثل الحرية الفردية، التسامح والتواصل...، كلها قيم تكسر تنظيمات الاجتماعية اللاديمقراطية وتحد من خبرة الناس فيها.

يبقى مجال الانفتاح على القيم الإنسانية والاجتماعية أبلغ وأكثر تأثيرا في الديمقراطية الاجتماعية منه في الديمقراطية السياسية، وفهما أكثر من أشكال النظام الديكتاتورية علما أن الديمقراطية كنظام سيجد انتشارا أكبر في ظل التجمعات البشرية، فهي نحافظ على المصلحة العامة للشعب (الجمهور عند ديوي) وتنمي الخبرات وتنتشر الخيرات (القيم)، ولا يمكن القبول بغير الديمقراطية نظام لتحقيق ذلك، ولن يتحقق هذا إلا بالنظر إلى نتائجها البراغمية، فكل واقعة ديمقراطية تحتاج إلى إعادة بناء يتناسب ومقومات المجتمع ونموه، فهي - كما تفضلنا سابقا - مرهون بحال المجتمع وتطور من تطور الطبيعة الإنسانية، من خلال ما يتقدم من نشاط وعمل مشترك بين الأفراد في توجيه القرارات المشتركة وإدارتها عمليا ما هو مفيد نافع للمجتمع الديمقراطي بكل مقوماته الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية الدينية، بناء على هذا تمثل الديمقراطية مجموعة القيم الخاص بكل شعب، وهو ما أكدته دوتوكفيل في كل شعب يمتلك مبادئها ويعزز قيمها فيتكيف حسبها ويستثمر نتائجها، لأجل الصالح العام الأمر الذي انطبق على أمريكا، حينما مزجت الديمقراطية بمجتمعها الديمقراطي والصناعي، كذلك جدد ديوي بربط الديمقراطية بالمجتمع أكثر منها بالسياسة (الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية) يعتبر أن كل قيم الديمقراطية مآلها المجتمع، وإذا أمعنا النظر في جل مؤلفاته نجدها تعكس البعد البراغماتي الإنساني لفلسفته الديمقراطية هذه

¹ ديوي جون، الخبرة والتربية، مصدر سابق، ص 30.

الأخيرة التي خصها كتمثل لثقافة مجتمعه، لثقافة تمثل منظومة من القيم والمبادئ الإنسانية (المحلية والكونية)، كما تستجيب لتفاعل بين الأنا والآخر والنحن في المجتمع، وفق ما يجب أن يستجيب لشرط الاختلاف والتنوع، فليس ثمة قول يستنفذ هذه الحقيقة فورا كل مختلف بجانب من مؤتلف.

شكلت طبيعة التوجه البراغماتي عند ديوي أساس الاهتمامات المتشعبة التي وإن تعددت، إلا أنها تتحدد من حيث المبدأ والتطبيق بناءً على مفهومه عن "التطور" أو "النمو" * اللذان مثلاً مرجعية ديوي الأولى في البحث، فالبناء الجديد للمجتمع، من أجل النمو، يتجه في الأساس إلى الديمقراطية باعتبارها تصور متعدد ومعدل للمجتمعات، وهو ما ذهب إليه ليو شتراوس (1899-1973) Leo Strauss، عندما ربط النمو الإنساني بالجماعات على خلفية قراءته لكتاب الجمهور مشكلاته، ذلك لأن أي وجود إنساني يظهر عبر نشاطه المشترك وعلى علاقته المتبادلة، مثلما النمو يبدأ من الوسائط الصغيرة الأسرة، الجيرة، القرية...، ويستمر كذلك الديمقراطية "لأنه هناك شيئاً عميقاً داخل الطبيعة الإنسانية نفسها، يجذب نحو علاقات راسخة ولا يمكن أن تتطور هذه الروابط...، إلا في مشاركة مباشرة ومن ثم فإن الميول الإنسانية الأساسية التي تتكون بصورة مستقرة (الديمقراطية)، والأفكار التي تكتسب تشكل الجذور الخالصة للسلوك"¹، يمكن تنظيم السلوك وتقويمه عن طريق تعميق أثر الميول باحترامها وحسن توجيهها، وهو ما يظهر في نموذج التربية التقدمية مع ديوي.

أشرك ديوي الدولة كمؤسسة سياسة في عملية النمو داخل الجماعات بمثال قدمه، حيث حدد من خلاله وظيفة الدولة التي تشبه قائد الفرقة الموسيقية الذي لا يعزف وإنما يعمل على خلق الانسجام والتوافق بين أعضاء فرقته، فمهمة العزف توكل إليهم جماعة، مما ينتج عنه عمل جماعي تظهر قيمته المعزوفة، هذا ويرجع ديوي وظيفة الدولة بعيداً عن مظاهر الاحتكار للجماعات ولكل القيم الاجتماعية إلى ما تقدمه من تنظيمات اجتماعية ودورها في تعزيز لنمو ودعمه، عن طريق تقييم النتائج وتصويبها نحو مقاصد حقيقية، فمثلاً تعتبر الظروف المادية أحد معوقات النمو كجزء حيوي من المواطنة، هنا نجد ديوي ينتقد المشروعات الصناعية الرأسمالية (لقوة الاقتصادية المركزية في أمريكا) "التي تذكر باتساق وباستمرار، الحرية الفعالة لغير القادرين اقتصادياً والفقراء المعدومين"² فيصبح

* مفهوم أخذه عن النظرية التطورية لداروين، والذي يعني به التحقيق المستمر للإمكانات الإنسانية، نتيجة التفاعل بين العادة والدافع، بحيث توجه نشاطات الإنسان وفقاً لهذا التفاعل أي بالاعتماد على العادات المكتسبة عن طريق الخبرة وإمكانية تعديدها عبر توجيه الدوافع توجهها جديد براغماتي، يعمل على حل مشاكل الحياة بالاعتماد على المنهج النفعي: ينظر ليو شتراوس، جيزيف كروسي، تاريخ الفلسفة السياسية من لوك إلى هايدجر، (ج.2)، تر: محمد سيد أحمد، تح: إمام عبد الفتاح إمام، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة (مصر)، (ط.1)، 2005، ص 542.

¹ ليو شتراوس، جوزيف كروسي، تاريخ الفلسفة السياسية من لوك إلى هايدجر، مرجع سابق، ص 544.

² المرجع نفسه، ص 548.

التطور محدود بسبب عدم قدرة بعض الوسائط مثل الأسر على توفير شروط النمو، هنا تظهر مسؤولية الدولة عن طريق التعليم السليم، لنمو السليم للجميع، بصرف النظر عن قوة الاقتصاد وغيرها من معيقات التطور.

لم تعد الديمقراطية مع ديوي حكرا على السياسة في الدولة أي على سلطتها بل استطاعت أن تخرج من تباعيتها السياسية إلى تجلياتها الواقعية في المجتمع بأبعاد إنسانية تمثل الديمقراطية فيها جزءا من الحياة لها أهمية بالغة وأثر عميق يتضمن مقومات وقيم من صميم الحياة الاجتماعية وقيمها المتعددة، علما أن كل فكرة ديمقراطية في حقيقة الأمر يترجمها واقعا سلوك ممارسة الأفراد لها، كما أنها لم تعد مجرد فكرة تحوي مبادئ رنانة، بقدر ما أصبحت تتطلب تمثيل تلك المبادئ والقيم من خلال ممارسات تحمل في طياتها تفكيراً ديمقراطياً يخص الفرد في تفاعله مع غيره ومع المجتمع، مما يعكس خصوصية ذلك التفكير ومدى احتكامه لقيم المجتمع الديمقراطي.¹

مما لا شك فيه أن ما يظهره السلوك يمثل معيار الفعل الديمقراطي، فما توليه التربية التقدمية عند ديوي من اهتمام بتنظيم وتعديل السلوك عن طريق الخبرة يظهر قيمة التربية، كأداة فاعلة في تنمية الشخصية الديمقراطية وتوجيهها توجيهاً ديمقراطياً منتظماً، يحدد مصير استقرارها وتعديل وظائف النمو المطلوب لصالح المجتمع، ذلك بإتباع قاعدتي العلم والعمل، فمحاولات ديوي الجادة لتعزيز قيم المجتمع وقيم الديمقراطية طرحت على بساط البحث الاجتماعي مفاهيم واقعية موحية لأفراد المجتمع الأمريكي وكل ما يتعلق بالمعنى الحقيقي للديمقراطية "موحية عندما نستخلصها كملاحظات وعلامات لترابط تحقق خصائص محدودة لجماعة ما إن الحرية والإخاء والمساواة معزولة عن الحياة الجماعية هي تجريدات يائسة"،² بدلا من البحث في الأفكار العقيمة والتجريدات الضيقة وجب ربط الفكرة بالتطبيق بحيث لا ينصرف التطبيق في شكل الممارسة السياسية، وإنما يجب أن يتجه إلى تفعيل الترابط الاجتماعي الذي يحدد بدوره استخلاص القيم بالتجربة.

من هذا المنطلق وبناء على خصائص سابقة لبراغماتية ديوي، فإن مجال التطبيق الحقيقي يكمن في ما تحمله رؤيا تجديدية سواء في الفلسفة أو في التربية، خاصة هذه الأخيرة الحاضرة لكل القيم والمنبهة لها بشكل منتظم، مما هو معروف يعتبر التعليم قاعدة أساسية لا مرجع عنها لإستكمال صورة أمريكا الديمقراطية، منذ عهد التأسيس مع الآباء المؤسسين إلى مرحلة الترسيم مع رواد الفلسفة البراغماتية تحديدا مع جون ديوي الذي ربط نجاح الديمقراطية السياسية بمدى ارتباطها بمجالات الحياة، باهتمامات المجتمع، في ارتباطها بالتربية والتعليم، حيث

¹ النكلاوي محمد أحمد، أزمة الممارسة الديمقراطية في الأنساق التعليمية في الوطن العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت (لبنان)، (ط.1)، 2001، ص220.

² ديوي جون، الجمهور ومشكلاته، مصدر سابق، ص168.

أجزم بالقطع على أن القول بالديمقراطية يتطلب جعلها جزءاً من كيان الشعب عبر ما تعج به العلاقات الاجتماعية من تفاعل يتجلى فيه مختلف القيم وتتطور عن طريق التعليم (ثقافة الديمقراطية).

أضفت التربية على المجتمع الأمريكي في اتجاهه السياسي فكراً متميزاً، ينطوي على أبعاد تأسيسية، وفق منظور التميز والاستقلالية، فكما وضع ديوي استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية عبر نظامها التربوي ومؤسساته التعليمية من فهم موقعها وتصدره مكانة متميزة خلال الحرب العالمية الأولى، حيث مثلت المدارس (البيئة) الأنسب للوعي السياسي في اتجاهه الديمقراطي، وفي حل مشاكل المجتمع، فكل من التربية والسياسة، جاء لخدمة المجتمع بناءً على مبدأ التغيير والتعديل الفكري والاجتماعي والأخلاقي لما يضمن تأطيراً سليماً قابلاً للتجديد القيم وملائمتها لواقع الإنسان وظروف حياته المعاصرة.

إن التعليم السليم والناجح يتطلب إعداداً مسبقاً تتوافق من خلاله الغاية والوسيلة فإذا كانت غاية جون ديوي إصلاح مجتمعه الديمقراطي، فإن أهمية الوقوف على وسائل ذلك الإصلاح تندرج ضمن اهتماماته الإصلاح نفسه، هو بالضبط ما جاءت به فلسفته البراغماتية، بناءً على منهجها الأداتي في التربية ودورها الفعال في بناء الوعي السياسي وتعميق أثر القيم في المجتمع، بتمكين المواطنين في المشاركة السياسية والمسؤولية في ظل ثقافة الديمقراطية للجميع ومن الجميع، بالتالي تكوين المواطن الديمقراطي فكراً وسلوكاً أي الجمع بين أهداف التربية السياسية "التنشئة السياسية"، وبين قيم التربية الديمقراطية عند ديوي، وما تستلزمه الديمقراطية الحققة من شروط أهمها دمج الديمقراطية في المجتمع، في روح وكيان الشعب الذي أصبح بفضل التربية مواطناً واعياً يدرك جيداً فضيلة الديمقراطية كما يمتلك القدرة والكفاءة التي تميز وجوده الفعلي كإنسان وكمواطن.¹

يعتبر الحق قاعدة الاجتماع السياسي فمن حق كل مواطن التمتع بحقوقه والاستمتاع بقيمه داخل المجتمع باحترام ميوله وإستعداداته، لذلك ذهب ديوي إلى نقد التفسير القائل بأن الإنسان حيوان سياسي، وقد حذر من النتائج الوهمية لهذا التفسير، معتبراً أن نجاح قيادة الدولة أو أي مؤسسة اجتماعية متوقف على مجموعة من المعطيات السيكولوجية "إن محاولة قيادة الدولة أو أي مؤسسة اجتماعية أخرى تبدأ على وجه الدقة لمعطيات "سيكولوجية" ولا بد أن تأخذ ذلك في عين الاعتبار (...). والناس الذين اعتادوا العيش في قطيع يطورون أنفسهم للعيش في قوم الرحل، والأطفال الذين أجبروا على العيش معتمدين على غيرهم ينمون على عادات التبعية والخضوع، ويركبون مركبات النقص والدونية من الناحية الاجتماعية".²

¹ ديوي جون، مدارس المستقبل، مصدر سابق، ص 219.

² ديوي جون، الجمهور ومشكلاته، مصدر سابق، ص 31.

فحق كل طفل أن يتعلم وفقاً لميولاته مما يساهم في نموه بشكل سليم، فيكتسب شخصية مستقلة، يساهم بها في تطوير مجتمعه، بناءً على ما يحمله من مسؤولية ومن شعور ديمقراطي رافض للسلطوية وللتبعية، فالمهم عند ديوي التركيز على الأفعال المنجزة وليس على الأسباب الافتراضية لها، من وجهة نظر ديوي ما يهم ليس التنظير السياسي للديمقراطية وإنما ما تحققه كممارسة واقعية، من حيث ارتباطها بنتائجها بالأفعال، بين البشر وماله من نتائج على الآخرين، وبين نتائج ذات التأثير المباشر وأخرى ذات تأثير يتجاوز ما هو مباشر، يميز ديوي بين العام والخاص الأول يمثل عامة الشعب والثاني يمثل ما تقوم به الدولة من تنظيمات، فهو تمييز يقابله التمييز بين ماهو اجتماعي وما هو فردي، لكن كثير ما يساهم الخاص في تطوير المجتمع، فالأساس إذا توجه اجتماعي وليس خاص نفس الشيء بالنسبة للديمقراطية السياسية لها خصوصية في الدولة، لكن أبعادها اجتماعية بما أنها تتعدى الشخص المختار، لترتبط أكثر فأكثر بالجماعة "وبالمعنى الواسع لأية تعاملات تتم بين اثنين من الأشخاص أو أكثر هي تعاملات اجتماعية من حيث الكيف فهي شكل من أشكال السلوك الترابطي"¹

من الواضح أن الحاجة إلى الدولة، جاءت اجتماعية بالدرجة الأولى، فالأمر لا يتعلق بمجرد نظريات ومفاهيم ذهنية في أمريكا وإنما فيما تقدمه من أعمال تحاكي وقائع الحياة المشتركة، تحت لواء الدولة (التنظيم وحماية الحقوق)، لذلك ارتبط مسار تشكل الدولة عند ديوي ارتباطاً مباشراً بالمسار التجريبي المستمر، وهو نفس مسار الديمقراطية في دولة أمريكا (تعديلات دستورية) فالتغيير والتجديد مطلوبان مادامت الحياة مستمرة ووقائعها في تغير مستمر، وأصبحت التعددية أساس بناء الدولة الديمقراطية واستمرار سلطاتها، كما أصبحت التجمعات الإنسانية أكثر فاعلية والحريات أكثر انتشاراً، والقيم أكثر إدراكاً، هو الإدراك الذي يلعب أن ترجمه جملة من السلوكيات الديمقراطية الملازمة لحياة الجماعة، التي تأصلت في نفس كل مواطن منذ الصغر بفضل التربية الديمقراطية، فالوعي الناتج عن التربية يشكل ثقافة ديمقراطية، بالقدر الذي تحققه من مواطنة تؤمن بالتعددية وتعترف بالتنوع والاختلاف.

ينطبق هذا الوصف على مهام المدرسة في إنتاج المواطن الديمقراطي من الناحية النفسية والأخلاقية، عن طريق الاهتمام بنمو المتكامل بكل حرية، مما يهيئ له فرص الانخراط في مجتمعه، صحيح إن الإعداد المعارف هو اكتساب الوعي السياسي، لكن تبقى ظروف اكتساب ذلك الوعي تتجه بالأساس إلى تعميق بعد الاجتماعي والأخلاقي (غاية التربية عند ديوي) حتى يصبح الطفل مواطناً فاعلاً في مجتمعه، يستشهد ديوي بمثال مدارس مدينة جاري ومدينة مسترفالنتين، ودورها الفعّال في إنتاج مواطنين صالحين عندما ربطت التربية بالتوجه

¹ ديوي جون، الجمهور ومشكلاته، مصدر سابق، ص 34.

الاجتماعي عبر ممارسات ديمقراطية داخل مصنع المدرسة "ولقد استطاعت مدينة جاري ومدينة مسترفالنتين أن تحدث انقلاباً كاملاً في نظامها وأسس العمل بها (...) وكانت كل هذه المدارس تستهدف تحقيق مثل الاجتماعي أعلى، وخلق مجتمع أفراد مواطنون أذكياء مستقلون مجتمع ليس منه سكان فقراء يعجزون عن إنتاج مواطنين صالحين"،¹ فالمواطنة الحققة، توجه اجتماعي بوعي سياسي بثقافة ديمقراطية، ولو أن التركيز على الثراء في مقولة ديوي له أبعاد تعكس العقلية البراغماتية كما تكشف عن مواطن الضعف كتوجه الأمريكي نحو الديمقراطية التي أصبحت يوماً بعد يوم ديمقراطية ممثلة في رجال المال والأعمال في أمريكا.

ضمن هذا المعنى نجد ديوي يؤكد على ضرورة الأخذ بالبعد الاجتماعي في تكوين القيم اللازمة لبناء الأمة وتشكيل هويتها الديمقراطية كثافة قبل كل شيء فهو لا يعترف بتلك التفسيرات الضيقة للمواطنة، وحدها بالقدرة على الاختيار والتصويت بوعي وذكاء في الانتخابات، بل يذهب إلى حد اعتبار ذلك من العبث عندما يضيق معنى المسؤولية الأخلاقية داخل المدارس، ولما كان الطفل كلاً عضواً جسمىً وعقلياً فهو كذلك اجتماعياً وأخلاقياً، والقيمة الأخلاقية والاجتماعية يجب أن تشملها روح الإدراك العضوي عنده كطفل، فبدلاً من تكوينه مجرد مواطن يصوت ويحمي القانون، يجب أن يكون عضواً نافعاً فعالاً في مجتمعه، وأن جميع الافتراضات حول المواطن الصالح، بعيداً عن كونه عضو فعال في كل العلاقات الاجتماعية هي ضرب من المناقشات الوهمية لا مثيل لها في تنظيمات المجتمع الأمريكي التقدمي الديمقراطي.²

فالمجتمع قائم على الترابط بين الناس قوامه الانسجام والتوازن ضمن خطوط عامة، توحيدها الأهداف العامة والحاجات المشتركة، مما يتطلب تبادلاً في الأفكار والأعمال بمنظور وحدة في الشعور في الروح العامة لذلك المجتمع، حيث نجد أن الديمقراطية السياسية بأولوتها يجب أن تأخذ بعين الاعتبار في تحقيق الانسجام المطلوب داخل المجتمع بتحقيق التكافؤ الفرص للجميع، عن طريق التربية وتطبيقاتها الاجتماعية وممارساتها العملية، فالمثل الأعلى للديمقراطية يندرج ضمن أولويات الوحدة الاجتماعية، التي يجب تتحدد منذ البداية أي كهدف رئيسي منذ بداية التعليم إلى أن تتحول إلى حقيقة قابلة للتغيير والتجديد.

إن أغلب أفكار ديوي الديمقراطية تتجه في منحى إنساني اجتماعي، يجعل منها ثقافة مدركة لظروفها الراهنة، حيث نجده يُعيب على ثقافة عامة تحركها الحضارة الصناعية والنظام الاقتصادي بالرغم من أنه يعطي لكل من الصناعة والاقتصاد لتطور المجتمع الأمريكي، فلا بد من الاستناد على المبادئ الإنسانية في توجيه الحياة المادية

¹ ديوي جون، مدارس المستقبل، مصدر سابق، ص 263.

² ديوي جون، المبادئ الأخلاقية في التربية، مصدر سابق، ص 25-26.

عن طريق التربية ودورها في تكوين ثقافة الديمقراطية الراشدة، وقدرتها على توجيه الأجيال القادمة بوعي وشعور موحد نحو بناء قيم إنسانية واجتماعية فتصبح الظروف المادية مطيعة لتلك القيم والثقافة الإنسانية، وليس العكس ما يصبح العلم ملاذاً لتحرر المجتمعات ودفعها قدماً نحو الإبداع والتنمية، يقر ديوي بحاجة الاتجاه النفعي والمادي إلى توجيه سليم وبإدراك محكم وواقعي، يجعل كل شخص "يرى ضمن عمله اليومي كل ما في عمله من أهمية إنسانية عظيمة"¹، فالعلم والثقافة والصناعة... مقومات تندر قيمتها في خدمة المجتمع الأمريكي الديمقراطي، وفي خدمة الحياة الإنسانية، فتتحول تلك المقومات بما فيها الديمقراطية إلى أفكار والعواطف المشتركة باسم الثقافة الديمقراطية ووقعها على الحياة بقيمتها المختلفة، على هذا النحو يعتلي النظام التربوي وظيفة اجتماعية بأبعاد إنسانية ويزرعها بوعي وحكمة، بداية في تفكيك كل ماهو قديم سواء كان ثقافي أو اقتصادي أو اجتماعي، تفكيك عقيم من شأنه الحد من الديمقراطية في مقابل ذلك يجب تركيز النظر على كل ماهو علمي عملي فعال، فالتعليم قوة أمريكا الثقافية ودعامتها الديمقراطية، فالتعليم تتطور الأمم وتزدهر ثقافتها يقول ديوي موضحاً أهمية التربية في بناء المجتمع وتكوين ثقافته الخاصة (ثقافة ديمقراطية) "إذا كنت قد اخترت أمر التعليم أو التربية ليكون موضع عناية الخاصة، فذلك لأن التعليم في معناه الواسع (...)، مترابطاً مع الثقافة تماماً في معناها الاجتماعي الشامل، ولأن التأثير التعليمي للمنظمات السياسية والاقتصادية، هو في التحليل الأخير أكثر أهمية من نتائجه الاقتصادية الفورية"²، فلا العلم، ولا الصناعة، ولا الاقتصاد يعلو على القيم الاجتماعية، ولثقافة الديمقراطية شأن في هذا بمواجهة مختلف العوائق المادية للمجتمع، بالتصدي لمظاهر الانغلاق والأحادية سواء في العلم أو السياسة، فاتحة بذلك أفقا أكبر للحوار المفتوح، للتواصل، لتقبل الآخر هي إذاً ثقافة ديمقراطية تحترم قيمها من قيم المجتمع والإنسانية، ضمن هذا المعنى يؤكد ديوي على أهمية العلم الديمقراطي وانتشار فوائده المرتبطة بالنظام الاجتماعي الديمقراطي، ذلك لأن العلاقة بين العلم والديمقراطية عنده تنطوي على أبعاد وقيم اجتماعية وإنسانية بالدرجة أولى كلاهما يعمل على حل مشاكل الحياة، وبالتالي يجب أن تمتد فوائد العلم الديمقراطي لتشمل تلك القيم وتؤمن للإنسان وجوده الكامل واقعياً، لذلك آمن ديوي بقدرة المنهج العلمي على خلق حالة من التوازن في الحياة بين ماهو طبيعي وما هو إنساني، في تطبيقه على العلوم الإنسانية والاجتماعية فإذا ارتبط منهج الذكاء بالمنهج العلمي

¹ ديوي جون، المدرسة والمجتمع، مصدر سابق، ص 46.

² ديوي جون، الفردية قلبها وحديثا، مصدر سابق، ص 112.

يمكن تحصيل الخير المطلوب للإنسانية، فلا ريب أن يكون التجديد في التربية في والفلسفة أولى الخطوات الإصلاح من أجل الظفر بحياة أفضل لإنسان أفضل* في المجتمع يوفر كل الظروف اللازمة لذلك.

يرجع ديوي أسباب التأخر والركود في الحياة إلى ثقافة الجمود والإنغلاق الفكري، وهي ثقافة ليس لطبيعة النظام السياسي فيها أي يد، بل سببها الرئيسي موروث عقيم، تسبب في شل حركة التنوير والانفتاح، فقيم الجهل والإنغلاق التي يحملها كانت أحد أهم مظاهرها من تمجيد أعمى لصور من الإنعدامية والانقسام المجتمعي باسم التمييز والعنصرية، ولما كانت المشكلة الحقيقية حسب رأي ديوي، ليس لها علاقة بالنظام وإنما بتلك التوجهات الفكرية الضيقة للمجتمع وثقافة الديمقراطية، كان لازماً تقديم أدوات عملية فاعلة لإنشاء مجتمع ديمقراطي متجانس، بدل التنظير السياسي له، حيث كان تأثير تلك الأدوات (التربية)، أعمق مما تقدمه الإصلاحات السياسية القانونية لأنها تعمل على إعادة بناء شاملة للفكر والسلوك، كما تسعى إلى تكوين ثقافة بديلة تحترم القيم الاجتماعية والإنسانية والثقافية، يكون فيها للأجيال القادمة بصمة جديدة تضفي خيراتها على المجتمع الأمريكي وأمتة الديمقراطية، هكذا تكون الديمقراطية عند ديوي النظام الأفضل لتقدم المجتمعات ولإزدهارها، فهي لم تعد حكرًا على النظام السياسي وما تحمله صور التنظير المصاحبة له، بل أصبحت أداة للتنظيم الاجتماعي وللتطبيق العملي بناء على ما تقدمه التربية من تأطير للمشهد الثقافي والإنساني والاجتماعي في سبيل توظيف ثقافة الديمقراطية وتعزيز قيمها داخل المجتمع الأمريكي الذي يعد العلم، العمل والنجاح أهم سماته البارزة.

ثانياً: دور الديمقراطية في تجديد وبناء القيم المجتمعية.

تعتبر مسألة القيم* امتياز فعلي لأي عمل كان، فهي مؤشر ودلالة استحسان أو استهجان- في حالة غيابها-، فإن وجدت في شيء جعلته مطلوباً، وأن انتفت عنه جعلته منبوذاً، ونظراً لأهمية موضوع القيم للوجود

* موضوع التربية: موضوع إنساني بالدرجة الأولى نفس الشيء بالنسبة للفلسفة، لذلك نجد كانط يؤكد على دور التربية في تكوين الإنسان الراشد وهو ما اصطلح عليه علماء الاجتماع والنفس بالتنشئة الاجتماعية، هذا ويقي الإنسان المخلوق الوحيد الذي يجب تربيته، فلا يمكن تصور إنسان بلا تربية يقول كانط: "فهو يقصد الإنسان ليس سوى ما تصنع به التربية"، فالتربية عند كانط أفضل وسائل التنمية الإنسانية وعن طريقها يمكن فتح الأفق لنوع البشري أكثر سعادة، وأكثر إنسانية ولذلك جعل اتجاه التربية، اتجاه كونها عالمياً، ينظر: كانط إيمانويل، تأملات في التربية، مرجع سابق، ص 11-19. كما جاء في موضوع الإنسان ضمن الاهتمامات الأولى للدراسات السياسية والنفسية والاجتماعية، وقد تطورت هذه الدراسات بشكل تراكمي، عرف التعديل والتبني كذلك النقد وإعادة البناء، فمثلاً نجد إن الإنسان المواطن في دولة مدنية قد شغل معظم تصورات الفلاسفة اليونان، على اختلاف مذاهبهم، حيث نادى أفلاطون بالمواطن الصالح عن طريق التربية، وتحديدًا فكرته عن العدالة التي تربعت عرش كتاباته السياسية، كذلك اتجه أرسطو إلى نفس الموضوع ألا وهو المواطن الاجتماعي فكانت نظريته واقعية، وفي نفس المنحى تطورت النظريات السياسية، فبعد النكسة التي عاشها الإنسان في فترة القرون الوسطى (تحت سلطة الحكم الكنسي)، جاءت الفلسفة الحديثة ممثلة أهم منعطف فكري مع ديكارت (الذاتية)، وفلاسفة الأنوار وما قدموه من تصورات سياسية تحررية تخدم الإنسانية وتمجد قيمها الحقبة (الحرية والعدالة والمساواة، التسامح...) وصولاً إلى مرحلة التأسيس الفعلي لمختلف التصورات السابقة، مرحلة اكتملت فيها صور التنظير بالاحتكام للواقع، واقع الإنسان بمجوانبه المختلفة، بقيمه المشتركة، بمفهومه الشخصي، بكل ما يتعلق بوجوده الإنساني والطبيعي والاجتماعي، وهو ما عبرت عنه الفلسفة المعاصرة والديمقراطية.

الإنساني من حيث المبدأ والتطبيق، والتركيز - في مقابل - على مجموع الغايات الجديرة بالاهتمام الإنساني، جاءت القيم الاجتماعية والأخلاقية والإنسانية من الاهتمامات الأولى عند ديوي، خاصة فيما يتعلق بالديمقراطية ودورها في تعزيز وبناء قيم المجتمع.

أين تتجلى القيمة كمطلب وغاية يستحقان العناية والمجاهدة والعمل، للظفر بها واقيعاً لعدة اعتبارات أخلاقية واجتماعية واقتصادية، أي فيما تحققه لنا الموضوعات من قيم ليس فقط على مستوى التنظيم، وإنما على مستوى الواقع، كبديل وإن كان متغير - عند ديوي - يمكنه أن يحقق للإنسان المعاصر الكثير من الغايات التي تساعد على إثبات وجوده الفعلي كإنسان أخلاقي، اجتماعي، كما تفتح أمامه رؤى وآفاق روحية للعيش المشترك في كنف الإنسانية، الكونية بدلاً من الركون في متاهات الدوغمائية والسلطوية في عالم محكوم بمنطق التغيير والتجدد.

على هذا النحو يتقدم موضوع القيم في المجتمع الأمريكي، بشكل جلي فيما تحدده العلاقة بين ماهو نفعي (مرغوب) وبين ما يتطلبه من تحقيق على أرض الواقع، فالقيم متعددة متغيرة* وحتى تصبح أكثر وضوحاً كان لا بد من نقلها لمجال الممارسة العملية، ذلك لأن القيم ما هي إلا صدى لما تفرزه الظروف الاجتماعية فينعكس ذلك على الفرد في تفكيره وسلوكه وأحكامه، وفقاً لثقافة معينة في مجتمع معين وفي فترة زمنية معينة (متغيرة) بهذا تصبح القيم كل مرغوب فيه أو مرغوب عنه، تم اكتسابه وترجمته فعلياً من خلال السلوك، فهي صناعة مجتمع وقوام أمة إذ تعتبر القيم مجموعة المبادئ التي تم تحصيلها بأسلوب توجيهي يحرص على اهتمامات الفرد وغاياته

* *le valeur*: اختلفت التعاريف حول موضوع القيمة وتعددت من مجال إلى آخر، لكن يبقى إجمال التعاريف قصد مشترك حول مضمون واحد، يرتبط بمفهوم القيمة لغوياً بالقوام الثبات أي التقويم "بمعنى تقييماً": قدر قيمته كما تعني كلمة قيمة في العربية أو *valeur* بالانجليزية بما يوجد في الشيء من خاصية ترتبط بكل ما يستحقه ذلك الشيء، الجدير بالاهتمام كونه مطلوباً، جيداً، جميل، باختصار القيمة تدل على ما في الشيء من محاسن يطلب لأجلها وإذا ما انتفت عنه ينبذ بناء لأجلها: ينظر جميل صليبا، المعجم الفلسفي، مرجع سابق، ص 214، كما تدل القيمة الاجتماعية سواء كانت مادية أو معنوية على مجموعة المعايير والقواعد التي يقبلها المجتمع، وبين ما تثيره القيم الفردية من تكوين للشخصية الإنسانية وما تتطلبه القيم الاجتماعية في ارتباطها بالجماعة، وبالمجتمع مثل قيم التسامح، المساواة، التضامن، تتقدم الديمقراطية بقيمتها الحق، كمثل أعلى لتحقيق تلك القيم لذلك يعتبر موضوع القيم، أو بناء القيم مطالب الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية عند ديوي، إضافة إلى ذلك يندرج موضوع القيم ضمن المباحث الفلسفية الثلاثة: (مبحث الوجود الأنطولوجي، مبحث المعرفة الاستمولوجيا، ومبحث القيم الأكسيولوجيا) الذي يهتم بقيم الجمال والخير والحق، من منظور أخلاقي يطرح موضوع القيمة ويؤسس له من الناحية القيمة والبعد الإنساني بإعتبارها مسائل بنوية ولها تأثيراتها وأبعادها على الوجود (وجود العالم والإنسان).

* يؤكد زكي نجيب محمود على مسألة تغيير القيم عند ديوي، عندما ربط هذا الأخير كل تفكير بالتغيير الذي يناسب الحياة المعاصرة، وباستخدام المنهج العلمي، من هذا المنطلق آمن ديوي بتغيير القيم الأخلاقية والسياسية...، وفق ما يحقق الإصلاح الاجتماعي في سبيل تغيير معطيات الحياة مع ما يتناسب ومجريات العصر الجديد: محمود زكي نجيب، حياة الفكر في العالم الجديد، مرجع سابق، ص 112..

المنشودة في إطار اجتماعي أخلاقي يضع المعايير والأسس اللازمة والمتفق عليها لتوجيه المجتمع نحو قيم سامية تعزز وحدته وتستوعب جميع تنوعاته واختلافاته بالإضافة إلى سعيها لبناء وإصلاحه.

وفق تصور أمريكي ديمقراطي يعلي من قيمة القيم في نموذج البراغماتي عند جون ديوي وما استحضره من مقومات لإعادة بناء وتأسيس القيم وتعزيز سلطتها في المجتمع عن طريق التربية، وأول تساؤل يستوقفنا أمام ما تستدعيه القيم من غايات من جهة، وما تفرضه من ممارسة فعلية تحدد أطر ترسيمها واقعيا من جهة ثانية هو: كيف عبرت ذرائع جون ديوي عن ذلك التوجه الديمقراطي؟، وما مدى مساهمتها في تحديد وبناء قيم المجتمع من منظور واقعي إنساني وأخلاقي؟.

تعددت توجهات مبحث القيم عند ديوي (قيم اجتماعية، فكرية*، أخلاقية، جمالية) لكنها تقاسمت نفس المنطق البراغماتي والإجرائي الذي يرى أن الخبرة أساس كل القيم مهما تنوعت، ذلك لأن التفاعل بين الفرد وبيئته هو من يحدد طبيعة تلك القيم مما يجعلها واقعية متغيرة ومتجددة بتغير واقع الأفراد وتحدد ظروف حياتهم، فكما قلنا تبقى القيم عند ديوي ثمرة لتفاعل الإنساني وواقعه الخبري، إنها تمثل غاية ووسيلة لأجل بلوغ التطور والتقدم هذا المنطلق تتصل القيم الأخلاقية في الفلسفة البراغماتية بالقيم الاجتماعية، حيث تعتبر الأخلاق حصنٌ منيع لتصدي المواقف المادية مما تثيره القضايا الاجتماعية المختلفة.

لهذا كانت القيم عند ديوي قيم عملية واقعية لها تأثير مباشر على خير المجتمع وصلاحه ما يؤكد سميح عبده فيما ذهب إليه نقلا عن ديوي "إن قيمة أي عمل لجون ديوي قيمة أي أسلوب للسلوك، أية سياسة يجب أن يحكم عليها بنتائجها الحقيقية فقط (النفعية) وما يؤخذ بعين الاعتبار ليس نوايا ودوافع وأهداف الأفراد، وإنما النتائج المحضة الناتجة عن أعمال الناس".¹

تحتكم الأخلاقية عند ديوي إلى السلوك الإجرائي، الناتج عن تفاعل الفرد ومجتمعه حي إرتبطت الأخلاق عنده بالفاعلية الواقعية بدلا من نقلها إلى المجال المطلق والتعالوي، فهي لا تعنى الفرد بقدر ما تحمل ذلك التأثير والتأثر الناجم عن الخبرة، فكل الأعمال الحيرة سواء تعلقت بالقيم الإنسانية والاجتماعية أو الأخلاقية، مثل

* يعد كتاب "كيف نفكر" لجون ديوي، نافذة فتحت على أهم تصورات حول القيمة الفكرية حيث ربط ذلك التصور بما في التفكير من منطقية، أي كلما كان التفكير منطقيا، كلما نتج عنه ترابط في الأفكار والأحكام، هكذا يستطيع الفكر عن طريق منهج الذكاء الوصول إلى حلول مناسبة لمشكلة ما، بالاعتماد على التحليل المنطقي بطريقة علمية في مقابل تلك الطرق الصورية، ذلك لأن اعتماد المناهج العلمية سبيل لتحقيق النجاح، بعيدا عن كل تمثل تجريدي لا يسمن ولا يغني من جوع، فالمنطق عند ديوي منطق الخبرة والبحث في الطبيعة (المنطق الحديث مع بيكن)، ينظر: وليام كلي رايت، تاريخ الفلسفة الحديثة، تر: محمود سيد أحمد، المجلس الأعلى للثقافة، الكويت، (ط2)، 2005، ص 515.

¹ ديوي جون، ليون تروتسكي، أخلاقهم وأخلاقا "وجهة نظر الماركسية والليبرالية في المثل الأخلاقي"، تر: سميح عبده، دار دمشق، سوريا، (ط1)، 1969، ص 79.

المساواة والحرية ومبدأ العيش المشتركة، هي أعمال خيرة للجميع أي عدد أكبر من الناس، وإن لم تكن كذلك فهي بطبيعة الحال قيم فارغة المضمون، لا أخلاقية الغاية.

فما أرادته ديوي إستقصاء علمي ينعكس على تصوره الموضوعي للأخلاق في القضايا الإنسانية والاجتماعية، من هذا المنطلق جاء اهتمامه بتطبيق المنهج التجريبي، بحيث يتعين على البحث القيمي اتباع سبل الهداية، لأجل إزالة الشرور واستثمار الخير للصالح العام، لأن أساس كل أخلاق إنسانية يبدأ من الفرد وإدراكه لذاته (عن طريق التربية) ومحاولة تطورها لخدمة المجتمع، هو ما آمن به ديوي معتبرا أن السلوك الفردي تابع علوة لطبيعة المجتمع، وأن القيم يجب أن تتجه إتجاهها مباشرة للمجتمع، فهي مشروطة به لأجله، ونتائج السلوك إذ يعد الوسيط الاجتماعي مؤثر قوي على الطبيعة البشرية كونه الإنسجام تام لميل الفرد بعمل على تفعيلها وفق ما يحقق أبعاد ذلك الإنسجام اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، إن القيم كما أشرنا قيم نابعة من حياة الإنسان، بما في ذلك الديمقراطية ودورها في تشخيص مواطن العلل داخل المجتمع، وحتى تكون وظيفتها إجتماعية أخلاقية يجب أن تتقصد عمليا تلك العلل عن طريق العلاج المناسب والنافع بمقتضيات الحياة الجماعية والعملية.¹

لهذا وجب اتباع المنهج التجريبي لفهم القضايا الأخلاقية مما يجعلها أكثر توافقا ومجريات الحياة، فالقيم عند ديوي قيم عملية تتجه إلى فهم الواقع وتشخيص مشاكله فتعود بالنفع على الأفراد، وتصبح صفة الخيرية مرتبطة بتحسين الظروف وتجنب الشرور، إن قيمة العلم مثلا تكمن فيما يحقق من خير للبشرية من هنا جاء إصرار ديوي على العلم الأداتي، العلم كبناء إنساني له أبعاد أخلاقية وقيم اجتماعية، فالعلم المطلوب توجه لرشاء المجتمع الديمقراطي، مع يساهم في بناء قيمه، حين تكتمل صورة (الجمهور الأصيل) الذي أصبح يستوعب ويفهم العلم كقوة فاعلة تعمل على تغيير وتنظيم المجتمع.

على هذا النحو يحذر ديوي من الاستعمال الأخلاقي للعلم، حتى يضمن استغلال نتائجه وفقا لقيم ومبادئ محددة، مؤكداً أن العيب ليس في العلم أو الآلة، وإنما في سوء تطبيقهما -على حساب الإنسان- والحل لا يكمن حسب رأيه في إقصاء دور العلم الحيوي في حياتنا لأن هذا يعتبر ضربا من السخافة، إنما في أعمال مناهج الملاحظة اللازمة والتقدير الحسن لتلك النتائج دون تغليب النزعة المادية والتقنية على مصلحة الإنسان، إذ تعتبر هذه الأخيرة أهم مطالب فلسفة ديوي البراغماتية، وحتى لا يسمح بالتوسع العلمي على حساب قيم ومبادئ المجتمع الديمقراطي، يجب توظيف العلم توظيفا عقلانيا أخلاقيا يتناسب مع تلك القيم، مما يساهم في بناء وتعزيز شخصية الإنسان، بحفظ كرامته وضمان سلامته وتحقيق سعادته بعيدا عن كل منفعة خاصة من شأنها

¹ ديوي جون ، إعادة بناء الفلسفة، مصدر سابق، ص148.

التقليل من قيمة الفردية في مجتمع صناعي مثل أمريكا، مجتمع تحركه المصالح الشخصية وتستنفذ قواها البشرية الآلة فتصبح القوى المسيطرة قلة استفادت من التطبيقات اللاديمقراطية للعلم، وهذا ضد العدالة والتنظيم الاجتماعي قيم يجب تعميق نموها في المجتمع.¹

عموما تندرج أهمية القيم عند ديوي في مقام الصدارة لأي شيء في المجتمع لأجل إكمال صورته المتجانسة وتحقيق نموه بالشكل المطلوب فلا تعارض بين مصلحة الفرد والمجتمع، لأن الفردية يجب أن ينظر إليها في سياق اجتماعي من هنا يكون الواجب الأخلاقي واجب اجتماعي إنساني، بالرغم من وجود بعض التصدعات في المجتمع (الصراعات) إلا أن غايات البناء وأهدافه البرغماتية تفرض الحل في الاعتماد على الدور الوظيفي للعقل أو منهج الذكاء -الذي يعتبر أهم قيمه معرفية تضاف لأعمال ديوي- ودوره في تجسيد صورة الاكتمال الاجتماعي واقعيًا من خلال التعاون المنظم بين الأطراف المتصارعة والعمل على توحيد وجهات النظر بأحكام منطق المصلحة العامة فوق كل اعتبار فردي وبمنظوره عملي تطوري حتما سيساعده على إدراك العلاقة بين الإنسان وبيئته، والعمل على بناء وتطويره قيمه.²

هو ما تتضمنه رؤية ديوي الديمقراطية دليل كافٍ على ما تدعو إليه هذه الأخيرة من أبعاد تتجسد واقعيتها من خلال تعزيز دورها في تطوير الطبيعة الإنسانية والحفاظ على قيمها الأخلاقية والاجتماعية، وهذا ما ذهب إليه ديوي قائلا: " كذلك لا تعني الديمقراطية تقديس صور الحكومات التي حصلت على موافقات ديمقراطية فقط، وإنما تطور الطبيعة الإنسانية حين يشارك الأفراد في إدارة الأمور المشتركة "، ويضيف كذلك "حين تجد الأفكار الجديدة تعبيرًا كافيًا عن الحياة الاجتماعية صبغة أخلاقية أو تصبح لها خلفية أخلاقية، ويتم تعميق هذه الأفكار والمعتقدات الجديدة نفسها قبولها والموافقة عليها"³، إن إيمان ديوي بالتغير والتطور واضح، فإنتاج القيم يتطلب مشاركة واسعة بناءً على الخبرة الإنسانية داخل المجتمع وبإعمال منهج الذكاء ومواكبة تطور الحياة الاجتماعية والعلمية بخلفية أخلاقية أساسها تحقيق سعادة الإنسان.

تشكل القيم مبحث مهم في فلسفة ديوي البرغماتية أو الاجتماعية بتعبير أدق يؤكد من خلاله على اتصال الفلسفة بالحياة، هذه الأخيرة التي يجب أن تنبض بنبض القيم وتستمر في الحفاظ عليها عن طريق منهج الذكاء والخبرة حتى تستطيع تعميقها في المجتمع "وعندما تتعاون الفلسفة مع مجريات الحوادث وتوضح معنى الحياة

¹ ديوي جون، الفردية قلبها وحديثا، مصدر سابق، ص 49-133.

² ديوي جون ، التجديد في الفلسفة، مصدر سابق، ص 144.

³ ديوي جون ، إعادة بناء الفلسفة، مصدر سابق، ص 177.

اليومية وتفصيلاتها وتلتحم بها وتتداخل العاطفة مع العلم والوجدان مع الذكاء والممارسة العملية والخيال (...). وتعد عملية تقديم هذا التفسير والتوضيح لمعاني مجريات الحوادث اليومية وكشفها المهمة الرئيسية للفلسفة ولمشكلتها الأساسية في مرحلة الانتقال التي نمر بها.¹

هناك علاقة تكاملية واضحة بين الفلسفة والديمقراطية والتربية، علما إلا أن المجتمع مؤسس على العلاقات والروابط مما يعني ضرورة رصد ما في تلك العلاقات من صور للمشاركة والترابط والتعاون، داخل الخبرة التي تعمل على تحقيق أكبر قدر من النجاحات، لذلك يركز ديوي على مافي الفلسفة والديمقراطية والتربية من مقومات جديدة من شأنها الرفع من مستوى قيمة الفعل الأخلاقي بتحقيق الخير (الخير المتحقق) كما عبر عنه بمعنى الخير الكلي لأكثر عدد من المشاركين فيه، فهو لم ينظر إلى الأخلاق بنفس النظرة الكلاسيكية وإنما جعلها من قبيل نظرتة التجديدية مؤكدا أن صفة الواقعية تكمن في الخير في ذاته منتقدا بذلك المدرسة النفعية *utilitariane school** للأخلاق، كما رفض مذهب اللذة *hedonism* في مقابل اهتمامه بالذات ودوافعه من أجل تحقيق أخلاق متكاملة في السلوك الإنساني، معتبرا أن مصدر الفعل الخلقى نابع من داخل كل إنسان واهتمامه الواضح بالتواصل والتعاون وعدم التمييز.²

إن بالقيمة الأخلاقية لأي موقف خير ليست نزوة إحساسات آنية أو رغبات شخصية، حيث ذهب ديوي إلى أن الفعل الخير ينطبق على المشاركة الاجتماعية والتعاون، بما في ذلك المعنى الحقيقي للديمقراطية وقيمتها الإنسانية، كذلك الاعتراف بأن: "الخير يتحقق بالمشاركة والتواصل إذ يؤدي التعاون والمشاركة إلى تحقيق الغيرية والإحسان، دون أن يعني تحقيقهما التدخل في حياة الآخرين"،³ ولعل مبدأ التنظيم أهم قيمة اجتماعية للديمقراطية ديوي لا يعتبر غاية في حد ذاته، وإنما هو سلبية لتحقيق قيم إنسانية واجتماعية أخرى مثل المشاركة والتعاون وتحقيق المصلحة العامة وتعميق أثر العلاقات الاجتماعية وزيادة تأثيرها لخدمة الصالح العام فالأخلاق تتحقق ببناء

¹ ديوي جون ، إعادة بناء الفلسفة، مصدر سابق، ص 179.

* هي مدرسة نفعية في الأخلاق تجمع بين الأخلاق ونتائج الأفعال من روادها جرمي بنتام الذي يرى أن المنفعة هي تلك الخاصة التي تجعل من الشيء تنتج لنا لذة أو فائدة أو خيرا، والمنفعة ضد كل ألم هو شقاء وبؤس فمعيار الأخلاقي نفعي نقوم على أساس اللذة والألم (الخير، الشر)، وكل ما يحصل لنا لذة، ويجنبنا ألم فهو نافع واللذة هي كل ما ينتج خيرا بإختصار الخير عند النفعيين يعني اللذة، ويعد كتاب "بنتام مقدمة في أصول الأخلاق والتشريع" أهم مؤلف بشرح فيه طبيعته توجهه النفعي في الأخلاق، حيث يقرن عمل الإنسان بالرغبة في تحصيل لذاته الخاصة وتجنب ألمه، فيصبح كما أشرنا سيذا الحكم هما اللذة والألم، ما أراده بنتام وغيره من النفعيين مثل أبيقور وميل ...، تقديم نسقي أخلاقي عملي قائم على التكسيم القياس للذة والعمل تحقيق تحقيق أكبر قدر من اللذات، ولعل هذا ما جعله كفيلسوف متحرر يدعو إلى الأخذ بالديمقراطية الكاملة، لأنها تحقق سلام والهدوء المطلوبان للعيش في كنفهما، ينظر: عباس فيصل، موسوعة الفلاسفة، دار الفكر العربي، بيروت (لبنان)، (ط1)، 1996، ص146.

² إبراهيم مصطفى إبراهيم، نقد المذاهب المعاصرة، مرجع سابق، ص157.

³ جون ديوي، إعادة بناء الفلسفة، مصدر سابق، ص175.

على المشاركة وهي عملية اجتماعية تضافر جهود الأفراد من أجل ارساء قيمها نحو تحقيق التكامل والتجانس المطلوبان لاستمرارية النجاح الديمقراطي في مجتمعه الأمريكي.

ولهذا السبب استقرت أفكار ديوي ومنهجه العلمي على أداة فاعلة من شأنها رفع التحدي وتحقيق تحفيز الأخلاق، وخلق الانسجام والتكامل داخل المجتمع، إنها التربية أداة الإصلاح والتجديد، ومؤشر لبناء كل القيم ونموها، حيث أرجع ديوي سبب اختلال موازين الأخلاق في أمريكا إلى نقص التربية، معتبرا هذه الأخيرة البيئة المسؤولة عن رصد التفاعل بين الفرد وبيئته الاجتماعية، بصورة ديمقراطية، معرفية وأخلاقية، كما أكد أن الأخلاق ظاهرة اجتماعية إليها يعود تعزيز مختلف القيم وتوطيدها كثقافة في تكوين الأفراد، بحيث تعدل أخلاقهم بتعديل سلوكياتهم بما في ذلك توجيههم الديمقراطي، هنا تتأكد لنا توافقية ديوي البراغماتية في تحديد للفلسفة والتربية كأساس مركزي لإصلاح المجتمع الديمقراطي، وتحقيق إزدهاره، بإزدهار ونجاح أفراد.

بشكل عام ترتبط مقومات العمل التربوي عند ديوي، بما يفرزه من قيم أخلاقية واجتماعية ديمقراطية خاصة وأن المعنى الأخلاقي للديمقراطية يكمن فيما تحققه كنظام ومؤسسات تعليمية وصناعية، تعمل على تنمية أفراد المجتمع، وفقا لقدراهم واحتراما لميولاتهم (التربية) لهذا السبب عمد الاحتكام على المنهج التجريبي والخبرة، في معرفة الخير من الشر، معتبرا البعد القيمي للعمل ذريعة الإنسان لتحقيق مراده في مجتمع صناعي ديمقراطي مثل أمريكا، من هذا المنطلق يتحدد معنى الخير الديوي فيما يقع في مجال الخبرة، فالخبرة إذا حالة من الحالات التي بعثها الفرد ويعبر عنها في موافق تتطلب حلول داخل مجتمعه، ما يجعله يتخذ من الخير وسيلة للكشف الأخلاقي ولتجنب الشرور الواقعة عن طريق البحث والعمل المستمرين من تحقيق الاتساق والتوازن ولعل أهم واجب أخلاقي في نظر ديوي يمكن في واجب البناء الذي أصبح ضرورة تفرضها حتمية النمو ودوافع التجديد والتنمية لما عساه أن يضمن ذلك ويحقق تقدم مجتمعه الديمقراطي مجتمع بات يصنع قيمه ويجدها من منظور واقعي عملي ذرائعي.¹

ما استدعى الأخذ بمبدأ التغير في القيم -كما وضحنا- فهي ملازمة للحياة ولسلوك الأفراد في تغييرها وتجديدها، بالتالي إن القيم عند ديوي قيم أداتية، يمكن تقدير أثرها واقعا كوسائل وليست كغايات مثل الديمقراطية، التربية...، التي تظهر قيمتها فيما يتحقق من فاعلية* يمكن تقديرها وتقييمها علمياً وعملياً، بناء على

¹ كامل فؤاد، أعلام الفكر المعاصر، دار الجيل، بيروت (لبنان)، (ط.1)، 1990، ص 121-122.

* ذهب الفيلسوف الفرنسي ليفي بروبيل (1857-1939) Lévy Brühl، فيما قدمه من تقدير أخلاقي ضمن مؤلفه الأخلاق وعلم العادات الخلقية، إلى وضع مقارنة بين الأخلاق النظرية "مجموعة النظريات الأخلاقية عبر الزمن"، والأخلاق العملية، معتبرا أن ما حدث من تقدم في الأخلاق لا يرجع كما يدل إلى درجة تقدم التصورات والنظرات الأخلاقية، وإنما تعود إلى مدى الفاعلية بين الحكمة النظرية والعملية، أي بين مطابقة السلوك

ذلك فالأخلاق الديوية براغماتية متغيرة وعملية، تفهم بمنطق النتائج وتصاغ بمنهج التجربة، وما القيم إلا قوة فاعلية اجتماعية تظهر من خلال الكفاءة المنظمة للوظيفة الاجتماعية، التي تعمل بدورها على تعديل وتدريب السلوكات الفطرية، حتى تصبح عادات سليمة يمكن التعيد عليها، لكن بدورها قابلة للتغير، إنما أراد ديوي فلسفة إجتماعية أخلاقية تجمع بين النظر والعمل، بحيث تتجه مباشرة إلى جوهر الإنسان بتحفيزه أخلاقيا نحو بناء قيمه المشتركة ميكانيكيا الأساسي لكل توجه سواء كان ديمقراطي واجتماعي...، إنها مساهمة في تربية تقدمة إنسانية بالدرجة الأولى.

تحدد طبيعة القيم فيما بين الإنسان والموضوعات من قيم، أي فيما يراه أن له قيمة، من هنا يقاس تميز القيم الأخلاقية والاجتماعية من وجهة نظر ديوي بمدى فاعليتها الواقعية، فنتائجها ليست متعالية (أفلاطون) أو منطقية (كانط) وإنما هي تجريبية أساسها الخير كما وضحنا سابقا، هذا ما انعكس على توجهه الديمقراطي في مسألة القيم، وهو توجه استند فيه على المنهج العلمي، فكانت القيم نتيجة لاجتهاد الإنسان عبر مسيرة من الخبرات تكفل له قدرة مناسبة على استخلاص المنافع، ليمثل هذا التصور بيت القصيد من إعادة البناء، باستخدام الذكاء الخلاق والمنهج العلمي في التفكير حتى في القيم. يؤكد عبد العزيز الحجيلي أنه يمكن تصور فضيلة من الفضائل مثل تصورنا لفرض علمي "يخضع للتجريب بمقياس صدقها موقف على مطابقتها للواقع، أي فيما تحققه الإنسانية جمعاء، فليست العبرة في الفردية لكل شخص على حدى، وإنما في اتجاهها نحو مجموع الأمة أو الإنسانية، تماما كالفرض الذي يهدف إلى تحقيق نتائج تخدم العامة ويستفيد منها أكبر عدد من الناس".¹

إن تأملنا موقف ديوي من القيم والأخلاق، يظهر لنا جليا أثر النظرية التطورية البيولوجية لدواوين سواء في تبنيه منطق التطور والتغير، أو في احتكام فلسفته الأخلاقية للنزعة الطبيعية *moral naturalism*، معتبرا أن ما ينبغي أن يكون قوامه ما هو كائن فهو منه إليه، وأن البيولوجيا أساس كل بحث فلسفي، لذلك توصف فلسفته بالطبيعية ذات النزعة التطورية والثقافية، فتضم مساهماته الأخلاقية قدرا واسعا من الجانب البيولوجي* للقيم فما

العملي لمبادئ وقواعد الأخلاق في حياة إنسانية أحسن، هنا يكمن المبدأ الأخلاقي (تحقيق السعادة) أو فيما يتعلق بالإتيقا ونقل الأخلاق من القوة إلى الفعل، ينظر: جميل صليبا، المعجم الفلسفي، (ج1)، دار الكتاب اللبناني، بيروت (لبنان)، (د.ط)، 1982، ص50.

¹ الحجيلي عمر عبد العزيز منصور، البراغماتية عرض ونقد، مجلة الدراسات العقدية، العدد الرابع، جامعة طيبة، المدينة المنورة (السعودية)، (ط1)، (د.ت)، ص 291.

* بناء على ما طرحه فلسفة ديوي البراغماتية التطورية لمقولات مثل التكيف، البيئة، الوظيفة... نجد أن الخوض الدارويني يفرض نفسه وبقوة خاصة في مؤلفاته الأخلاقية ذات البعد البيولوجي مثل (مقال المنهج التطوري المطابق على الأخلاق سنة 1902، ومؤلفه في دراسات الأخلاق 1894، ناهيك عن ما قدمته نظريته النقدية للأخلاق للتطور الجديد للعقل أو الذكاء لخلفية داروينية واضحة، تهدف إلى تحميل عنصر الإبداع للعقل الجديد كأداة نحو الفعل الإنسان من التطور والإبداع على الصعيدين الذاتي والاجتماعي

أراد ديوي من تبنيه للتطورية البيولوجية توفيق بين البراغمية والواقعية، ونقد المثالية والكونية، كيف لا وهو فيلسوف أحب التجديد والتغيير، وربط البحث (قيمة البحث الأخلاقية) بواجب البناء، وتغيير الظروف، بالتالي كل القيم تحتاج إلى دراسة النتائج ومراقبتها باستمرار لأجل تغييرها بناء على ما تنتجه الخبرة في إتصالها بالحياة (الطبيعية والاجتماعية) التي تظهر لنا فيما تقدمه البيولوجيا.¹

الطبيعية الإنسانية للأخلاق من جهة، وطبيعتها الاجتماعية من جانب آخر، حددت معيار التوجه الديمقراطي المطلوب لتعزيز قيمها الاجتماعية والإنسانية للعمل على الانتقال من مجال التقرير إلى مجال التقدير فيصبح العمل الديمقراطي أو قيمة هذا العمل ليس فيما يحققه الفرد من سيرة فاضلة على الصعيد الفردي، بل فيما يحققه من اندماج أخلاقي قيمى داخل مجتمعه -لذلك دعى ديوي إلى جعل الديمقراطية ثقافة-، فيتحدد بذلك قيمة السلوك (الديمقراطي مثلاً) والمسؤولية الأخلاقية، في ظل ما تحمله قيم المجتمع وما تخلفه من وقع داخل النفوس، نفوس إشربأت عن طريق التربية بالتقويم الصحيح، وفصلت بين ما ينبغي أن يكون (مثل الديمقراطية) وما هو كائن (ثقافة ديمقراطية)، ولما كانت الأخلاق الاجتماعية والإنسانية ربط ديوي فاعليتها بالنمو الطبيعي في الحياة الإنسانية بكل ظروفها.²

عموما ربط ديوي فلسفته الأدوات بقيم من صناعة الواقع وتحدياته المستمرة، حيث أرجع البحث إلى الأخلاق واعتبر أن له صبغة أخلاقية، بالقدر الذي يساهم في تحقيق الخير، تحقيق التوازن والإتساق داخل المجتمع كما اعتبر النمو بالرغم من محدوديته في تحقيق فكرة المثال أو الكمال للخير والقيم، خير يحمل ظروفًا أحسن لتقدم الإنسانية، من هذا القبيل تصبح القيم سعي للتحقق واقعيًا هذا ما هدفت إليه البراغمية ديوي من منظور ديمقراطي يعمل على تجسيد المبادئ وتحقيقها واقعيًا، بإعادة البناء والتجديد المستمرين، واعتبار الديمقراطية دائمًا وأبدا أسلوب من أساليب الحياة وفق ما يضمن تحسين هذه الأخيرة، من هنا جاء الخير الديمقراطي وارتب بالخير الأخلاقي بالخير الأخلاقي في تحسين الأحوال ورفع الأضرار والمشاكل والسهر على تحقيق الرخاء والإزدهار.

في واقع الأمر ديوي لم يفصل بين قيم عليا أو مطلقة وأخرى واقعية أداتية، فالقيم عنده واحدة تجمع بين المبدأ والتطبيق والخير واحد في نفس المنحى تكمن قيمته فيما يحققه من نتائج، قيمها واقعية تؤدي إلى الخير فيما نعيشه للتحسين وترفع الشر بإبعاد الضرر، فالمثل العليا مشروعات للعمل عن طريق الخبرة ترشدها وتوجهها لضمان النجاح والإصلاح، وقيم عامة سواء كانت مطلقة أو أداتية، قيم من واقع الحياة الراهنة، تجدد الظروف،

¹ Dewey, j, experience and nature, L-y the dever publication, 1966 ;p530.

² ديوي جون، الطبيعة البشرية والسلوك، مصدر سابق، ص16.

فتخلق وسائلها اللازمة (التربية عند ديوي)، كجحر أساس لبناء قيم المجتمع فهي إذن وسيلة إنجاز وتكوين لا يمكن فصلها عن مجرى الحياة الواقعية في العالم يحصل خيره عن طريق الخبرة في انتظار تمام اكتماله، هنا نعود الى تصور ديوي القائم على النقد والتفكيك، حيث قدم نقدا للمفهوم الكلاسيكي حول القيم المثالية إضافة إلى نقده للتصور الديمقراطي للأخلاق حيث نشر عام 1888 مقالا بعنوان أخلاق الديمقراطية (the ethics of democracy)، يوضح فيه دور الديمقراطية في بناء وتعزيز القيم الاجتماعية أخلاقيا، إذ ما ارتبطت بالمنهج الأخلاقي نحو حل المشكلات الاجتماعية، فهو يرى أن الأصل في الإشكال إنعدام تكوين أخلاقي الذي من شأنه ضمان حل المشكلات الاجتماعية ذات التوجه السياسي بامتلاك معرفة (ثقافة) ديمقراطية أخلاقية تؤمن بالقيمة الإنسانية للأخلاق وللديمقراطية، وباعتبار الأولى (الأخلاق) أكثر المواد إنسانية وأقربها للطبيعة البشرية التي ترفض الشر مثلما ترفض التسلط والدوغمائية، الديمقراطية الحققة توجه أخلاقي واقعي يتخلل الواقع المعاش، ويساهم في تكوين جمهور ديمقراطي واعى بالقيم الأخلاقية والإنسانية، باعتبارها (الديمقراطية) اجتماعية - وأخلاقية في تمثل الفضاء الأنسب لكل شخص للتمتع بحقوقه وبناء شخصية المستقلة تحترم الآخر وتقدر وجوده.¹

عكف ديوي على تقديم إصلاح شامل وتصور عام مفاده تجسيد ديمقراطية إنسانية واجتماعية بأبعاد أخلاقية ممارستها الواضحة سياسية، لكن أفاقها ثقافية من شأنها فرض سلطة فلسفية واقعية تشكل فهما ديمقراطي يمس جميع مجالات الفكر والحياة على حد سواء، بحيث تصبح الديمقراطية سياسية أو اجتماعية بأسلوب واقعي أخلاقي يعتمد على المنهج العلمي* وينصرف إلى الفهم الطبيعة الإنسانية، لأن الصلة الديمقراطية، والشعور بمقومات الطبيعة البشرية أو قيمها المشتركة مثل، الفردية، التسامح، الخير، العدالة وثيقة وعميقة تتجلى بوضوح

¹ موريس تشارلز ، رواد الفلسفة البراغماتية، مرجع سابق، ص 127.

* جاءت الحاجة إلى تطبيق المنهج العلمي عند ديوي للأخذ بالصعوبات التي تعيق مجال البحث في القيم، وطبيعتها الاجتماعية ذات الطابع المعنوي الذي غالبا ما يميز البحث الاجتماعي بالتعقيد مقارنة مع البحث الطبيعي إضافة إلى وجود صفة التغيير بالنسبة للإنسان، وغيرها من العوائق الإستمولوجية، لذلك رفض ديوي الفصل بين العلم الطبيعي والمشكلات الاجتماعية خاصة أن البحث الاجتماعي مرتبط بفكرة التقييم، مما نتج عنه عدم الثقة في إمكانية تطبيق المنهج التجريبي على الأمور الأخلاقية والاقتصادية والسياسية، وكل ما له صلة مباشرة بالحياة، ومن أجل الحد من هذه العوائق يدعو ديوي إلى ضرورة الربط بين ماهو علمي وما هو نظري، ويرجع أهمية تطبيق المنهج التجريبي على القضايا الاجتماعية إلى طريقة البحث (علم السلوك) في ذلك قيم التي لم تنفصل عن مجال العلم، فالمنهج التجريبي قادر على تكييف القيم مع مختلف الظروف والتغيرات التي تصاحب حياة الإنسان، كما يؤكد أن العلوم الاجتماعية تبقى راکدة مقارنة بالبحث الفيزيائي والبيولوجيا، وهي دائمة الحاجة إلى العلم، وقد ذهب في هذا نفس مذهب سبنوزا (1632-1677) Spinoza حينما اعتبر المنهج العلمي أداة لمعالجة الشرور الخلقية، بحيث يمكن صياغتها صياغة موضوعية: ديوي جون، البحث عن اليقين، ص752.

فيما تفرزه طبيعة العلاقات الاجتماعية للطبائع البشرية (القابلة للتعديل)، وما تنشده من قيم لضمان استقرارها تلك العلاقات واستمراره باستمرار الأخلاق الديمقراطية التي تعني الحياة المشتركة.¹

بشكل عام مثلت التربية المجال التطبيقي لأفكار ديوي الأخلاقية والديمقراطية، وذلك بتكوينها السليم والتقدمي لمختلف القيم، التي من شأنها تعديل سلوكيات الفرد وتكوينها، من أجل تحقيق غايات النمو القابعة وراء خبرات الأفراد داخل المجتمع الديمقراطي، إن الديمقراطية عند رأي ديوي تمنح فرصا لنمو جميع أفراد المجتمع عن طريق العمل التربوي، الذي حتما سيرفع من النمو الأخلاقي والاجتماعي عمليا وفكريا، مما ينعكس على بناء قيم الخير المشترك داخل المجتمع والديمقراطي أفضل المجتمعات وأكثرها طلبا من طرف الإنسان حيث تمثل الديمقراطية استعداد طبيعي وطلب إنساني لا بد منه، بالنسبة لفيلسوف متفائل مثل ديوي يرى أن ما يتطلبه المجتمع الإنساني اليوم ديمقراطية دعم لمختلف القيم، ومبرر وجود كل إنسان حر من حقه أن يحيا ويعيش في مجتمع يحترم وجوده (الطبيعي والاجتماعي)، ويعمل على تعزيز ذلك واقعا بلا الانصراف إلى تمثالات وتصورات نظرية إنشائية لا معنى لها.

ولما كان الفعل التربوي موجه لبناء قيم المجتمع الديمقراطي، فإن عمل المدرسة التقدمية كفيل لضمان نتائج ذلك التوجيه، ففي مجتمع ديمقراطي بامتياز مثل أمريكا، لا يمكن الاكتفاء بدور التوجيه والإرشاد المدرسي، بل يجب تكريس أدوات العمل الديمقراطي أولا ثم العمل على تعزيز قيم المجتمع، بعيدا عن أي سلطة خارجية من شأنها تعطيل عملية البناء، فما أراده ديوي منظومة تربوية متكاملة ديمقراطية، قوامها المنهج العلمي والعملية وما يهمه ليس قيم التربية النظرية، وإنما فيما تمثله من أداء يستحق الامتياز والتقدير نحو بناء المجتمع، "بل لأنها تمثل أعظم ما يهتم به المجتمع من أساسيات وعلى الأخص إذا كان هذا المجتمع يتركز على أسس ديمقراطية".²

فالمدرسة قطب حيوي، يستهدف تعميق البعدين الأخلاقي والديمقراطي، كما يعمل على تنمية الروح الاجتماعية بقيمها المختلفة.

في ظل هذا دعا ديوي إلى تبني رؤية إصلاحية واسعة، بأفاق إنسانية هدفها كسر حاجز التفرقة داخل المجتمع الواحد، إذ يعتبر ذلك أهم قيمة أخلاقية وإجتماعية، فنجدته يركز في تعريفه للمجتمع على الترابط الموجود والضروري بين الأفراد، معتبرا أن ما يجمعهم يمثل وحدة عامة لها نفس المقصد ونفس الأهداف والحاجات وتعمل لنفس الغاية، إذ نجده يصبر على ضرورة احترام تبادل الأفكار، بناء على شعور مشترك قوامه الخير ضمن حياة

¹ ديوي جون، الجمهور ومشكلاته، مصدر سابق، ص 168.

² ديوي جون، الجمهور ومشكلاته، مصدر سابق، ص 168.

مشتركة، بكل ما تحمله الشراكة من دلالات أخلاقية تفضي على العلاقات البشرية مختلف معاني القيم من تبادل وتسامح، وتعاون ونمو وترابط، فإن المجتمع القائم على ترابط أفراد، مجتمع ديمقراطي يحترم الفردية مثلما يحترم النزعة الاجتماعية، حي تعمل الديمقراطية على خلق التوازن والتكامل المطلوبان لتوجيه الإدارة العامة.*

إذ يعتبر التعاون والتواصل بين الفرد والمجتمع، صور من صور التلاحم الأخلاقي، ولعل هذا أمر طبيعي يظهر في ذلك الوازع الاجتماعي القائم على الارتباط والمشاركة من ناحية وما يحققه من انسجام وتكامل من ناحية أخرى، فالمجتمع المطلوب عند ديوي، مجتمع يشجع استقلالية الفكر ويحترم قدرات الأفراد، كما يساهم بالضرورة في ابتكار الروح الإنسانية، التي تعمل الديمقراطية على إضفاء صفتها الشرعية، من خلال تسخير أدوات التواصل الاجتماعي فاتحة بذلك فضاء أكبر لإعمال البحث والذكاء وتشجيع الابتكار والإبداع، كلها قيم يشكلها الوعي وتحققها الديمقراطية بتعميم الخير للجميع، فتفاعل الخبرات الاجتماعية وتواصل لدعم تلك القيم مع ما يوسع دائرة الخير، وتضاف للقيم الموجودة، قيم جديدة تخدم الصالح العام، هنا يمكننا القول أن ما قصده ديوي بالخير المتحقق، ينطوي تحت معنى الجماعة، أي خير أكبر لعدد أكبر من الناس (الديمقراطية) هي إذاً الكلية التي أراد بها زيادة المشاركة في الخير.

الإخاء والمساواة والحرية قيم تظهر فاعليتها الأخلاقية في إطار الجماعة بوصفها واقعة تعبر عن حقيقة الديمقراطية وعلاقتها بالحياة الجماعية، إن تصور ديوي للأخلاق والقيم تصور يعكس طبيعة الديمقراطية عنده التي تقدم مدلولاً واقعياً في التعبير عن القيم المشتركة ضمن سياق الحياة، وهذا ما ذهب إليه قائلها: "وأكثر من ذلك صعوبة أن تفصل فكرة الإخاء عن فكرة الجماعة (...). فالإخاء بمجرد ارتباطه بتجربة الجماعة يكون اسماً آخر للخبرات التي تقدر عن وعي وتراكم من تجمع يشارك فيه الجميع، أما الحرية فهي التي تتضمن تحرر الإمكانات الشخصية وتحقيقها، وهي لا تقع إلا في الترابط الثري والمتنوع مع الآخرين (...). وتدل المساواة على المشاركة غير المعاقة التي يشارك فيها كل عضو من أعضاء الجماعة في نتائج العمل الجمعي"¹، بناءً على هذا تتقدم الديمقراطية

* تستهدف الديمقراطية مجموعة من التناقضات التي قد تتسبب في إضعاف سلطتها كنظام لذلك نجد جون جاك روسو، وهو يتحدث عن تعدد الإرادات وتصدعها سياسياً، يحذر من التناقض الموجود بين الإرادة العامة وإرادة الجميع فميز بينهما، حيث يعتبر الإرادة العامة هي ما تعني روح المجموع هدفها الصالح العام، تعمل لإرادة ثابتة لكل أعضاء المجتمع، في حين كثيراً ما تتأثر إرادة الجميع بالمصلحة الخاصة، فتفضلها على المصلحة العامة، لذلك يدعو روسو إلى ضرورة منع قيام المجتمعات الخاصة، لما تشكله من خطر يهدم المجتمع العام، ويهدد مصلحته العامة، فمقصد روسو الحد من إنتشار الأحزاب ومختلف أشكال التنظيمات السياسية التي تعبر عن مصالحها الخاصة، يرجع إلى ضياع الإرادة العامة، بالتالي ضياع الحقوق والحريات تحت حكم الأقوى أو الأقلية، بالرغم من كفاءتها إلا أن نزوعها الطبيعي يجعلها تحيد عن الصالح العام، وتوجه إلى الصالح الخاص، ينظر: لويس عوض، دراسات في النظم والمذاهب، دار الهلال، مصر، (دط)، 1967، ص 86-87.

¹ ديوي جون، الجمهور ومشكلاته، مصدر سابق، ص 168.

بمهمة حفظ القيم وتعزيزها داخل المجتمع واقعيًا، فديوي يرفض الديمقراطية اليوتوبية ذات البعد التجريدي اليائس في مقابل ذلك نجده يربط دور الديمقراطية بالمجتمع بالحياة وبالإنسان أخلاقياً.*

إجمالاً اتسمت فلسفة ديوي الأخلاقية -بما في ذلك تصوره للديمقراطية- بطابعها الاجتماعي، حيث أصبح النشاط المتواصل والمترابط أساس الحياة الجماعية الأخلاقية، هذا بالضبط ما عبر عنه علم النفس الاجتماعي** الديوي القائم على دراسة العلاقات التفاعل (التأثير والتأثر) المتبادلة بين أفراد المجتمع، حيث وضع فلسفته الاجتماعية في الخدمة الإنسانية جاعلاً من غاية البحث أخلاقية هدفها تتبع صيرورة الخبرات المشتركة وبطريقة واعية تسخر التنظيم لخدمة الإنسان، في أعمال منهج الذكاء وتعديل النمو، وخلق القيم، إن البحث من المنظور ديوي بحث أخلاقي بناءً هدفه بناء وتجديد القيم، وتعميق أثر المشاركة والتواصل بين الناس لضمان تقدم المجتمع وتطوره، فهو مصدر خصب لإزدهار العلاقات ونمو البشرية وتجديد قيمها في سياق واقعي اجتماعي وإنساني .

تقع الديمقراطية ضمن اهتمامات ديوي الاجتماعية وتحديدًا نظريته في التربية عماد العملية الاجتماعية ومقومها الرئيسي، نحو بناء وتجديد القيم الإنسانية والديمقراطية، فالتعليم قوة فاعلة لتطوير الحياة الاجتماعية الديمقراطية والمعرفة والتربية قيم اجتماعية يستقيم بها الإنسان والمجتمع معاً، خاصة إذا ما ارتبطا بالمنهج العلمي والطرح العملي، إن الواقعية قيمة والديمقراطية قيمة، والبحث الاجتماعي هو بدوره قيمة، كلها قيم مضافة لقيم المجتمع المتجدد والمتغير، مما نعلم تقوم البراغمية على معادلة تنمية الفكر بالعمل وتحقيق المنفعة، لذا ربط ديوي بين النظر والعمل، وجعل مصدر المعرفة هو الخبرة التي تستعمل بإجتهاد (منهج الذكاء) على تعديل السلوك وتغيير الظروف والخبرة ← معرفة ← تعديل السلوك فما يكتسبه الفرد عن طريق المعرفة مما يتعلمه بفعل العادة.

* أقرن كانط الحياة السوية بمعدل المبادئ والقيم التي من شأنها الاهتمام إلى سلوك أخلاقي قويم يعزز قيمة الإنسان ويفتح سبل الخير العالمي أو السلام الدائم كما يسميه في كتابه "مشروع السلام الدائم"، وهو مشروع أخلاقي إنساني بامتياز، حاول من خلاله كانط توسيع دائرة التعايش السلمي بين البشر، فلم يقتصر على الأوروبيين فقط بل راح يأمل في إرساء دعائم عالمية كونية شعارها، السلام والأمان ومقومها، ولو أن كانط كان يفضل الحالة الطبيعية مثل روسو على الحالة المدنية عكس ديوي، هذا وتبقى الأخلاق ذلك النور الذي يهتدي به الإنسان، نحو بلوغ القيم الإنسانية العليا فالأخلاق تعمل على إيقاظ الإحساس بالقيم مثلما تعمل الفنون على تنمية النفوس لرؤية الجمال، ينظر: عبده مصطفى، فلسفة الأخلاق، مكتبة مديولي، القاهرة (مصر)، (ط.2)، 1987، ص22.

** ارجع ديوي بعض حالات اللاتوازن في المجتمع الأمريكي إلى مجموعة من المشاكل النفسية ذات الأثر الاجتماعي فهو يرى أن مظاهر القلق، والهيجان والتسرع، سببها ضياع الأفراد اجتماعياً بسبب ضعف الرابطة الاجتماعية وما خلفته من أمراض منتشرة (التميز العنصري، الأنانية...)، ويرجع السبب الرئيسي حسب رأيه إلى تفكك في العلاقات بين الأفراد والأحوال الاجتماعية إلى طبيعة الفكر المنغلق، لذلك اتجه عن طريق البحث الاجتماعي إلى التربية كأداة لتقويم العلاقات وتعديل تلك الطبيعة، بإحداثها حالة جديدة من التوافق والانسجام، بالاستناد على العلم ومنهج الذكاء الذي يقوم على إعادة بناء الخبرة الإنسانية وفق ما يضمن أفق التجديد، التحسين والتقدم، لتكامل وتلاحم المجتمع.

لذلك ركز ديوي على التربية ودورها الوظيفي في دعم ثقافة الديمقراطية في أمريكا، المسألة عنده لا تتعلق بشكل النظام السياسي وإنما بالحياة في أوسع معانيها.

وفي ضوء هذا الوعي توسعت رؤية ديوي الديمقراطية في سياق إنساني يفتح على صور جديدة من التواصل، التفاعل، والعيش المشترك بين بني الإنسان صور واقعية للديمقراطية الفاعلة، في مجال الخبرة البشرية مما يثري عملها إنسانيا واجتماعيا "وسوف تستمر أراضي الدول وحدودها السياسية ولكنها لن تكون حواجز تعمل على إفقار الخبرة عن طريق فصل الإنسان عن أقرانه، لكنها لن تكون تقسيمات حادة ومتمينة، في حين أن الانفصال الخارجي سوف ينقلب إلى غيرة داخلية وشك وعداوة"¹، لقد حذر ديوي من أبعاد الإنقسام السياسي -الاجتماعي- سواء داخل مجتمعه الأمريكي أو خارجه، معتبرا ذلك أحد أهم المثيرات الاختلافات وما يصاحبها من مشاعر لا أخلاقية من شأنها أن تعيق وتهدد أمن وسلام الإنسان، فالمجتمع الديمقراطي يجب أن يحد من تلك المظاهر ويشجع الاتصال والتعاون بين أفراد، وبينه وبين مجتمعات العالم.

من الواضح أن مختلف وجهات نظر ديوي فيما يتعلق بالديمقراطية ومسألة القيم جاءت بعد استقراءه لظروف مجتمعه الأمريكي، حيث نجده يربط فكرة تحقيق الوحدة والانسجام والتعايش، بما وصلت إليه الديمقراطية الأمريكية، منذ بداية التأسيس مستشهدا في ذلك بالتنوع والإختلاف الموجودان في الشعب الأمريكي (شعوب متنافرة) بسبب الإختلاف في العرق والدين، الشكل، اللون ...، لكنها مع ذلك وبفضل الديمقراطية المعدلة حققت التضامن وساهمت في دعم الوحدة السياسية والاجتماعية، إن المجتمع الحقيقي، مجتمع يلغي الحواجز ويكسر مبدأ التفرقة ويجعل من الحرية مؤشر للتعامل واستمرار الخبرة، هنا يتأسس الجمهور الأعظم -حسب ديوي- ويشكل رابطة اجتماعية قوية، يتصدى من خلالها لمختلف المشاكل بمسؤولية ووعي، فيتحول الجمهور من حالته المحتجبة إلى جمهور أعظم يشارك في الحياة الاجتماعية العملية، فيرتبط بها ارتباطا عضويا، تظهر نتائجه البراغمية على الصالح العام" (...) لكن إذا ما أعيد تأسيسه فسوف يظهر متكاملا ممتلئاً ومتنوعاً (...) "² يقصد ديوي بالتأسيس الجمهور الأعظم الديمقراطي في مسؤوليته وفي سلوكه وفي تواصله ومرنوته.

هنا نجد تأكيد ديوي على التربية عبر مؤسساته التعليمية نحو تكوين أفراد مواطنين يؤمنون بثقافة التعايش والتعاون والحوار من باب الإعتراف بالآخر، وفق ثقافة الديمقراطية الراشدة، وما تنتجه من قيم إنسانية وأخلاقية ستظل التربية التقدمية النموذج الذي يعول عليه ديوي في استقامة مجتمعه الديمقراطية ولنشر القيمة المشتركة، فما

¹ ديوي جون، الجمهور ومشكلاته، مصدر سابق، ص232.

² ديوي جون، الجمهور ومشكلاته، مصدر نفسه، ص232.

تحقيقه التربية القومية، حتما يساهم في إنماء روح المجتمع بعيدا عن أشكال الصراع والتناحر، خاصة وأن الديمقراطية في أمريكا لطالما إستجابت لمبدأ تكافؤ الفرص، المتماشي وطبيعة القومية الأمريكية -منذ الهجرة- التي سيظهر صداها عبر المدرسة، فيما تقدمه من وسائل دعم لقدرات الأفراد من قوة وشجاعة وإبتكار، وفيما يوفره التعليم لجميع الأجناس في أمريكا من توازن وإعتدال يحى الأثر السلبي للممارسات اللاديمقراطية في هذا البد (التميز العنصري).¹

بناء على ماسبق يربط واصف البارودي بالحياة الاجتماعية لجميع مجتمعات العالم، فيضفي بذلك صبغة إنسانية أخلاقية تتعلق بالحرية العامة وإستقلالية المؤسسة على الوعي والمعرفة، حيث لا يمكن أن تسلب الحرية لمجرد إختلاف في الدين أو الجنس أو العرق، مؤكدا أن ما يهم هو عمل الإنسان الفعال اتجاه نفسه ومجتمعه واتجاه الإنسانية جمعاء، وهو ما تعمل التربية التقدمية الديمقراطية على تكوينه عمليا بإدراك المغزى الحقيقي للحياة المشتركة بومفهوم كوني يؤسس لثقافة تقبل الآخر ثقافة العيش المشترك، ثقافة الديمقراطية كما أرادها ديوي² نظرا لأهمية هذه المقاربة الإنسانية من حيث ربط مبدأ بالتطبيق وعدم الإنجراف في مجرى التقليد، بالتركيز في المقابل على عنصر البناء والتجديد، تسعى براغماتية جون ديوي في منحى اجتماعي إلى تقديم مشروع إصلاح، في شكل أطروحة معرفية من شأنها تعديل واقع أمريكا الديمقراطية، كما تساعد الإنسان المعاصر على فهم كثير من الرؤى بعيدا عن التخندق الإيديولوجي باسم الثقافة التمييز والإختلاف، في مقابل ذلك تفتح أمامه أفقا للتعايش الكوني-الإنساني، في سياق أخلاقي يحترم مبدأ الإختلاف وتنوعاته الظاهرة واقعيا، ويؤمن بمبدأ الإنفتاح بدل التصنع والسكونية.

على هذا النحو ربط ديوي عمل الديمقراطية بالتربية في تجنب تلك التبعيات الخطيرة لثقافة الإنغلاق إذ تعد منزلقا صعبا إذا لم يتم تداركه، بالتنظيم والعمل الديمقراطي داخل المدارس ليس في أمريكا فقط وإنما لجميع شعوب العالم "ليمتد إلى توطيد العلاقات الإيجابية بين الشعوب العالم جميعا من خلال توعية الشيء عن طريق التربية بسلبية الحروب والعداء الدولي من جهة ومحاولة التركيز على كل المساعي التي من شأنها أن توحد بين الشعوب وتكرس لأهمية الجانب الإنساني التعاوني بصرف النظر عن حدود الجغرافية والسياسية"³، والعمل على

¹ ديوي جون، التربية في العصر الحديث، المصدر السابق، ص141.

² واصف البارودي، التربية ثورة وتحرر، ج1، دار النشر للجامعيين، بيروت (لبنان)، (د.ط)، 1985، ص104.

³ ديوي جون، الجمهور ومشكلاته، مصدر سابق، ص90.

ترسيخ قيم مثل السلام والتعاون جعل ديوي يوظف مختلف طاقاته المعرفية للحد من ظاهرة العنف، الحرب التي لطالما رفضها.

هناك علاقة تكاملية بين الديمقراطية والتربية والقيم خاصة القيم الإنسانية مطلب الجميع ومقصدهم على اختلاف توجهاتهم، لذلك يؤكد ديوي على دور التربية في بناء الإنسان بدءاً بالمجتمع يقول "لابد للديمقراطية أن تبدأ من البيت وبيتها هو الجماعة المحلية"،¹ لأي توطين الديمقراطية كثقافة عبر التربية، ثم نشر تلك الثقافة العالمية بنشر السلام، التعاون، الاحترام وغيرها من القيم الإنسانية المشتركة، التي لابد من ترسيخها كمبادئ وقيم في نفس وسلوك كل فرد لدرجة أن ديوي ربط مصير السلام العالمي بالنموذج الديمقراطي في أمريكا.

كما لم تقتصر أفكار ديوي التربوية بمعناها الديمقراطي على نشر ثقافة الديمقراطية فقط وإنما تعددت لتشمل مختلف الثقافات الإنسانية مثل السلام العالمي وثقافة العيش المشترك والاعتراف بالآخر، لذلك نجده يدعم وبقوة فكرة التعاون بين البشر وخلق جو للتعامل الودي مع الإبقاء على مبدأ التنافس والمشاركة في العمل داخل المجتمعات الديمقراطية، التي ترفض التعصب والعنف وغيرها من أشكال التسلط والاستبداد، بالتالي فتح مجال أكبر للحريات والحوار والتعبير عن الرأي وتقبل الرأي الآخر، مما يضمن استمرار الحياة الديمقراطية وتطورها، بناء على ذلك تصبح الدولة والمجتمع أهم داعم للعلاقات الإنسانية والاجتماعية محلياً وعالمياً، وفقاً لما تتطلبه الطبيعة الإنسانية من نزوع اجتماعي وإنساني قائم على التواصل والمشاركة.

فالفضاء الاجتماعي يجب أن يعكس بصورة الفضاء العمومي للأفراد سواء على المستوى المحلي والعالمي حيث يتحول إلى فضاء للتعبير عن الفردانية ويساهم في تعزيز المقومات الخاصة لكل من المواطن والمجتمع، بهدف -إنساني ديمقراطي- تعمل التربية على إرساء مبادئ الحق والتي يربطها ديوي بالثقافة الإنسانية أساس كل توجه أخلاقي وديمقراطي اليوم، بناء على ما تقدمه التربية القومية من مضامين إنسانية، بعيداً عن ما يعرف بالوحدة الوطنية* التي قد تساهم في شل حركة العيش المشترك، بسبب مغالاة السياسيين الأنانيين -حسب وصف ديوي- في فكرتهم عن القومية، وما لها من نتائج وخيمة على السلم العالمي، إذ يرد ديوي أسباب الحروب وانتشار الكراهية إلى تلك الروح القومية المبالغ فيها على حساب يأتي الشعوب العالم، والتي أصبحت مع الأسف تحيم على حياتنا المعاصرة اليوم أين طبعت المصلحة القومية على المصلحة الإنسانية والمبادئ الأخلاقية والديمقراطية.

¹ ديوي جون، الجمهور ومشكلاته، مصدر سابق، ص 229.

* صحيح أن ديوي يمجّد القومية الأمريكية ويدعو إلى الحفاظ على كيانها إلا أنه يرفض كل اتجاه قومي ضيق من شأنه أن يشكل نوع من الفرقة والعداوة والكراهية بين بني البشر ويقصد هنا من ليسوا من نفس الوطن "إن نمو الشعور بالوحدة هذا وسط مساحة شاسعة محدودة كان عادة مصحوباً بكره وعداء لجميع لمن هم خارج هذه المساحة". ينظر: ديوي جون، التربية في العصر الحديث، مصدر سابق، ص 133.

من الواضح أن إدراك ديوي لأبعاد السيادة القومية المبالغ فيها، جعله يحدد مهمة التربية القومية الأمريكية في تعديل تلك المبالغة، بحيث تصبح القومية عبارة عن شعور اجتماعي مشترك يتجاوز الحدود الأمريكية ليشمل كل الأفراد بعيدا عن التصدعات والنزاعات ومختلف المشاعر العدائية فالتربية القومية كفيلة بترسيخ قيم الديمقراطية ومبادئها الإنسانية والأخلاقية عندما تكون جيلا يفهم نوع القومية المطلوبة، هو ما ذهب إليه ديوي قائلا: "فلكي نجعل التربية الأمريكية، تربية قومية يجب أن نستخدم التربية في ترقية رأينا القومي، وهو رأينا في الديمقراطية، وفكرة الديمقراطية هي روح التربية القومية"¹، القومية بمعناها الضيق قد تتسبب في تعطيل مسار الديمقراطية في أمريكا وفي العالم.

هناك على أي حال نقاط مهمة أثارها ديوي في كتابه "التربية في العصر الحديث"، أرجع فيها أسباب الانزلاق الديمقراطي في أمريكا، إلى ما يعرف بثقافة الإنغلاق المصاحبة لمختلف الصور اللاديمقراطية من عداة وتمييز عنصري...، حيث حذر من القوى التي تعمل متفرقة، بسبب الميول والاتجاهات العنصرية، كما رفض كل أشكال التفرقة داخل المجتمع الأمريكي -باسم التمييز- وكل ما يتبعه من نتائج خطيرة على الوحدة القومية الأمريكية لذلك أولى أهمية بالغة للتربية الديمقراطية في استدراك الأمر، من خلال ما تقدمه من تكوين معرفي وأخلاقي ديمقراطي وإنساني بطرق علمية وعملية تساهم في ترسيخ قيم القومية العالمية بأبعاد الإنسانية "وإذا لم تجعل التربية القومية بحيث تدرك أهم مميزات قوميتنا هي في أنها عالمية، فإنها تولد فيما بيننا العداوة والانقسام في جهودنا نحو الوحدة (...) وهو الروح القومية المتحدة وروح الصداقة والإخاء لا روح الحسد والغيرة"²، يبدو أن تفاؤل ديوي الإنساني، لم يقتصر على أمريكا بل تعداه ليشمل كل شعوب العالم، فيما قدمه من نموذج تربوي، لكن السؤال المطروح هنا هل فعلا يمكن تطبيق ذلك عالميا مقارنة مع ما نشهده اليوم من إنقسام وتفرقة باسم الديمقراطية، أو ما يعرف بذريعة نشر الديمقراطية؟.

إن نحن تعمقنا في تصور ديوي الديمقراطي، نجد أن الرجل صحيح دعى إلى إصلاح مجتمعه تربويا لكن ما تحمله رؤياه من فيض إنساني واجتماعي أخلاقي يجعلنا نتوقف عندما يتمناه للإنسانية، ولو أن الواقع المرير اليوم يجعل من فيضه ضربا من الخيال تصدق حقيقته البراغمية على أمريكا ومن يوالها فقط، لكن في المقابل لو طبقنا منظوره الواقعي في ربط الإصلاح بالتربية، لوجدناه ليس بالمستحيل، خاصة أن ديوي يثق بالمربي أكثر من ثقته بالسياسي، فهو يربط الديمقراطية بالحكمة، والثقافة وليست بالسياسة ومختلف ممارساتها التي يعتبرها مصدرا

¹ ديوي جون، التربية في العصر الحديث ، مصدر سابق، ص 140.

² ديوي جون، المصدر نفسه، ص 137.

للإنقسام والفرقة، داخل أمريكا وخارجها - بالرغم من أنه يعتبر أهم منظري سياسة أمريكا وقوتها العظمى في العالم-، لذلك جعل من الديمقراطية مهمة منتظرة خصّها في مقال نشره عام 1939، بعنوان "الديمقراطية الخلاقة- المهمة المنتظرة"،* creativite democracy- the task before USA

حيث لا يمكننا أن نخلص من موضوع الديمقراطية عند ديوي دوغما تفصيل لما أراده من هذه المهمة وما يمكن أن تقدمه من تقدم اجتماعي خاصة وأن التهديد الحقيقي -حسب رأيه- الذي تواجهه الديمقراطية نابع من الداخل أي من داخل المجتمع الأمريكي، وعليه ما أفاق تلك المهمة المنتظرة إنسانيا واجتماعيا؟ وما مدى تفعيلها كقوة خلاقة في دعم صيرورة الديمقراطية نحو بناء الكيان الأمريكي داخليا وخارجيا؟، لماذا الديمقراطية الخلاقة المهمة المنتظرة؟. ما أردناه من هذا الطرح استنتاج لأهم أفكار ديوي الديمقراطية وعلاقتها بالبراغماتية، بناء على ما تعنيه الديمقراطية الحقنة عنده وما تتطلبه كمهمة خلاقة ومنتظرة على الدوام، بتعبير أدق ما تعنيه ثقافة الديمقراطية وما تطرحه من آفاق بين الواقع والمأمول (المهمة المنتظرة).

فما تضمنته رؤية ديوي الديمقراطية تلخصه آفاق تطرح المثال الأخلاقي للديمقراطية، حيث تجعلها طريقة في العيش، يجسدها سلوك الأفراد بشكل ملموس عبر الخبرة الإنسانية المشتركة، فهي لم تعد فعل سياسي بالقدر الذي تطرحه من ممارسة اجتماعية، إنها ثقافة الديمقراطية من صميم الحياة اليومية وممارستها المختلفة، يقول ديوي "مقارنة مع طرق أخرى في العيش فإن الديمقراطية هي الوحيدة التي ترتبط بصيرورة الخبرة مثلما هو الأمر بغايتها ووسيلتها، مثلما أيضا هو قادر على إنتاج العلم، والذي هو بدوره السلطة الوحيدة التي يمكن أن نعود إليها لتوجيه الخبرة اللاحقة (...). بما أنه لا يمكن أن تكون هناك غاية طالما أن الخبرة نفسها لم تشارف على نهايتها، فمهمة الديمقراطية هي دوام خلق الخبرة أكثر حرية وأكثر إنسانية حيث يأخذ كل واحد حصته ويساهم بحصته"¹ ضمن هذا المعنى لا تخرج الديمقراطية عن التصور العام للبراغماتية الديوية في مناداتها بالخبرة كأساس فالديمقراطية خلاقة بالقدر الذي توليه لخلق الخبرات باعتبارها غاية ووسيلة عن طريق التواصل والتفاعل بين الفرد ومجتمعه، كما جعل

* إن للمقالة طابع قومي إصلاحي، إذ تبدو في ظاهرها دعم للكيان الديمقراطي الأمريكي ولإثره المشترك خاصة بعد أن أصبحت الديمقراطية عنون أمريكا أعطاه جون ديوي أولوية وأهمية بالغة لاسيما في ظل الظروف والتهديدات التي كادت أن تعصف بذلك الكيان خلال النصف الأول من القرن العشرين "تهديد الفاشية"، لكن في واقع الأمر للمقالة أبعاد أخرى، استخدمتها أمريكا لمهمة نظّر لها جون ديوي، ونفذتها السياسة الأمريكية باسم ذرائعية الديمقراطية وغزوها لبعض الدول في العالم مثل أفغانستان، العراق، ليبيا... ينظر: جديدي مُجد، ما بعد الفلسفة مطارحات روتية، مرجع سابق، ص165.

-علما أن المقال الموجود بين أيدينا نقلا عن ريتشارد برينشتاين (1932-2022) Richard Bernstein، ترجمة مُجد جديدي-تلميذ جون ديوي وأحد الفلاسفة الأمريكيين، المهتمين بالبحث الاجتماعي والبراغماتي.

¹ ريتشارد ج. برينشتاين، الديمقراطية الخلاقة - المهمة المنتظرة، تر: مُجد جديدي، مؤمنون بلا حدود، قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة، مرجع سابق، ص5.

الفلسفة بحث واقعي يمس المجتمع والثقافة، كما يمس بشكل أكبر حياة الإنسان من خلال دعوته لإعادة البناء والتجديد تماشياً مع مبدأ التغيير والتطور المرتبطان بالحياة فمسألة الممارسة الإنسانية أهم ما يمكن تترصده الفلسفة، هو بالضبط ما عبرت عنه براغماتية ديوي عندما خصت بحثها الاجتماعي الواقعي في الطبيعة الأخلاقية للحياة الجماعية والديمقراطية وتشجيع عنصر الذكاء المتبصر على البحث العلمي واعتماد الطابع البنائي لأجل استغلال العلم عبر الممارسة الجماعية والتعاونية، تحديد الوسائل اللازمة لذلك عن طريق التربية ودورها الفعال في إذكاء الخبرة الإنسانية، في إنماء الروح الديمقراطية بالتأكيد على تكريس مبدأ ثقافة الديمقراطية واقعياً والعمل على تطوير العادات ذاتياً حتى تنسجم أكثر فأكثر مع الحياة الجماعية داخل المجتمعات الديمقراطية والصناعية.

ركز ديوي على دور الخبرة الجماعية واعتبارها القوة الحية للديمقراطية في مقابل ذلك نقد كل توجه فردي في ظل ما قد يخلفه التصنيع من تهديد لما يسميه بالأخلاقية الديمقراطية، حيث نجده يحذر من الذهنية التعاونية التي قد تتسبب في خنق روح الجماعة ما. دعى ديوي إلى إعادة بناء ما يعرف بالجماعات المحلية وخلق فضاءات يومية أوسع لتبادل الخبرات وتنشيط الحياة العمومية، خاصة وأن البراغماتية كفلسفة تعتبر إلى الواقع وتغيير نتائجها معياراً لصحة الأفكار فمن الطبيعي أن تتجه آراء ديوي من الناحية الأخلاقية والاجتماعية إلى تحديد طبيعة العلاقات الديمقراطية في سبيل حياة المجتمعية والخبرة المشتركة المتبادلة بالنظر إلى واقع الحياة الجماعية المحلية.

يعترف ديوي بأن الترابط بمعنى الاتصال والارتباط، قانون أساسي لكل شيء موجود وإن كانت الأفعال الفردية ناجحة، لكن هذا لا يعني عزلتها عن المجتمع فمقدار نجاحها من نجاح المجتمع ففعل كل شيء عنده يرتبط بسلوك أشياء أخرى، وعليه يقصد بكلمة يرتبط في مدى اعتدال السلوك عن طريق الارتباط فهو (سلوك) يتطور يتغير من خلال إرتباطه بالمجتمع، في نفس السياق يطرح ديوي سؤال مهم قائلاً: "ومع ذلك فهناك سؤال ذكي حول الترابط البشري ليس سؤال كيف يصل الأفراد أو المجموعات الموجودات الفردية إلى ارتباط، لكن كيف لهم الارتباط بهذه الطرق نفسها التي تغطي المجتمعات البشرية سماتها بحيث تجعلها مختلفة عن صفات الكثيرين"¹ فالمقصود من وراء هذا السؤال هو مدى المشاركة في العمل والانسجام داخل المجتمع، بالتالي حصد نتائج ذات قيمة واقعية، فمعيار ملاحظة النتائج وتطوير وتطوير الخبرات الأفراد يجعل من الارتباط موضوع انتباه واهتمام من منظور واقعي يترصد سلوك الأفراد وآثارها المتبادلة مع سلوك الآخرين.

بناءً على ذلك يرتبط النمو الإنساني، بالارتباط داخل الجماعات ولما كانت الموجودات الإنسانية مترابطة كان لا بد من الديمقراطية الخلاقة، لحفظ ذلك الترابط (البناء)، فالدولة الجيدة هي التي تكفل مضامين ذلك البناء

¹ ديوي جون، الجمهور ومشكلاته، مصدر سابق، ص44.

بأن "تعمل الجماعات المستحسنة والمرغوب فيها أكثر صلابة وأكثر تماسكا فهي توضح بصورة غير مباشرة أهدافها وتظهر أهدافها وتقلل من الجماعات الضارة" وتجعل حقها في التمتع بالحياة غير مستقر، وعندما تؤدي الدولة هذه الخدمات فإنها تعطي أعضاء الجماعات التي لها قيمة حرية أعظم¹، ذلك لأن الديمقراطية الحقبة تجد معيارها الكامل إذا استطاعت الحد من هذه المظاهر بالتعاون الدولة التي من شأنها رعاية النمو السريع للجميع وتقديم شروطه اللازمة عن طريق التعليم، بغض النظر عن بعض المعوقات مثل الاقتصاد^{**} وغيرها، خاصة في ظل تفاقم عدد جماهير المجتمعات الصناعية مثل أمريكا، مما يتطلب ضرورة خلق جوي تناغم والانسجام.

إن قصد ديوي واضح، تتجلى معالم وضوحه ببساطة في شكل الديمقراطية كمفهوم اجتماعي وشخصي يتحدد في مجال العلاقات، ويتطور في ثناياها المختلفة مدنيا وسياسيا وصناعيا في تداخل مستمر مع الحياة الاجتماعية، ولعل هذا ما يوضح تأكيده على الديمقراطية الخلاقة لمواطنة المثقفة وواعية ذاتيا واجتماعيا بروحها الوطنية الفعالة، التي حتما ستقدم للديمقراطية بعدا جديدا يضيف على الحياة إمكانات أكبر للمشاركة للتطور والإزدهار الممكنان لهذا يمكن تقديم ديمقراطية حقبة، متأصلة العلاقة ليس فقط داخل الحيز السياسي وإنما بانفتاح واسع على مختلف مجالات الحياة، بناء على الطابع العام للعمل الاجتماعي في ظل الديمقراطية التشاركية وما تفرضه من منطق نيوليبرالي يحرر الفرديات ويطلق لها العنان لمشاركة أكبر مما يعزز فرص الدمج الاجتماعي للحرية

* هي جماعات الذهنية التعاونية تتجاوز الجماعة المحلية والتي غالبا ما تحدد استقرار الديمقراطية، لذلك نجد ديوي يدعو إلى ضرورة تنظيمها سياسيا لما تسببه من صراع مدني إلى -حالة النزاع في إدارة العمل- قد يؤثر على نمو المجتمع وتطوره سبب جماعات يجتمعون على الإثم "إن أصحاب عمل يستغلون العامة إذ هم يقومون بخدومتهم أعني تنظيمات سياسية تجمعها معا مصلحة السلب والنهب"، هذا ما قاله ديوي ليصف رجال الأعمال واستغلالهم للجمهور ومختلف التنظيمات السياسية التي تعمل باسم الديمقراطية على الكسب الأناني، كل هذه الجماعات لابد لها من إعادة بناء وإصلاح، هذا ويعتبر ديوي من أشد المعترضين على المشروعات الصناعية الرأسمالية الحديثة، ومالها من تأثير سلبي على الناس خاصة إن سياق الرؤساء وراء مصالحهم الخاصة (لذلك رفض ديوي النخبوية) وتحالفهم مع مصالح العمل المهيمنة (رجال الأعمال) على حياة الناس في الفترة المعاصرة، ولعل الحل يمكن فيما تقدمه الدولة الديمقراطية من إصلاح لتلك الجماعات الضارة، ينظر: ليوشتراوس وجوزيف كروسي، الفلسفة السياسية من لوك إلى هيدغر، (ج2)، تر: محمد سيد أحمد، مرجع سابق، ص 545-546.

¹ ليوشتراوس وجوزيف كروسي، الفلسفة السياسية من لوك إلى هيدغر، (ج2)، مرجع سابق، ص 547.

** للعلم لقد كان ديوي ناقدا للاقتصاد الحر ومختلف أبعاده الفردانية على المجتمع، خاصة بعد ما عرفته فترة الكساد هذا ويعد كتابه "الفردانية قديما وحديثا" 1930 "أهم مؤلف يشرح فيه ديوي حدود الفردانية في إطار الديمقراطية التشاركية participatory democracy مقدا بذلك نقدا للفردانية الليبرالية الكلاسيكية-في تصورها للفرد ككيان مستقل ومتنافس مع الآخرين من أجل تحقيق النفعية الذاتية- في المقابل قدمت النيوليبرالية مفهوما جديدا ومخالفا لسابقتها حيث نظرت إلى الأفراد علائقيا، بحيث تتقدم الفردانية من منظور الحياة الاجتماعية، فالفرد يرتبط بالكل عن طريق المشاركة في نظام اجتماعي أخلاقي يقول ديوي صليبي الناس ذرات معزولة غير اجتماعية بل هم أناس فقط عندما يكونون في علاقات جوهرية مع بعضهم البعض، والدولة بدورها تمثلهم بالشكل الذين تضامنوا فيه عضويا وامتلكوا به عرضا أو نفعا موحدا"، ينظر: الفلسفة السياسية جون ديوي- موسوعة ستانفورد للفلسفة، ترجمة سريين الحاج حسين عن موقع: <http://www.hekme.org> تاريخ الدخول: 15-07-2024 على الساعة 17:30.

الفردانية، بهذا يكون ديوي قد قدم أساسيات الطرح الديمقراطية -من منظور واقعي براغماتي- في مقدمتها الديمقراطية كمطلب إنساني واجتماعي، الديمقراطية من أجل التغير وحماية الرغبات العامة، الديمقراطية التجريبية أخلاقية كأداة فاعلة لمعالجة المشاكل الاجتماعية.

في حقيقة الأمر حتى تكتمل صورة تلك الأساسيات لابد من وجود أفراد ديمقراطيين بالطبع يستطيعون أن يحافظون على شملهم الديمقراطي، ذلك لأن الأفراد غير المتسامحين، غير المتعاونين يشكلون خطراً على تقدم الديمقراطية من هذا المنطلق تتسق أبحاث ديوي خاصة في مجال التربية مع ضرورة الأخذ بمثل الديمقراطية -ثقافة الديمقراطية- من حيث المبدأ والتطبيق، من حيث الممارسة في كل جوانب الحياة بشكل تقدمي يظهر في عملية النمو والتغير، فبدل القول بالديمقراطية السياسية يجب التأكيد عليها أولاً كطريقة للحياة (ثقافة) "ومن ثم لا تكون الديمقراطية السياسية إلا من حيث أنها تقوم على أسس يكفلها بناء ديمقراطي جديد فلسفة، وفي كل جانب في الحياة"¹، إنها المهمة المنتظرة عند ديوي لتحقيق إمكانات أكبر للنمو للخبرة الملازمة للديمقراطية في تجديدها المستمر لخدمة مصلحة الجمهور فعلاج أمراض الديمقراطية مزيد من الديمقراطية، إن الرهان الحقيقي لإنجاح تلك المهمة هو التربية بيت القصيد من إسهامات ديوي الديمقراطية في الإصلاح وإعادة بناءه لاسيما إذا أخذنا بعين الاعتبار ما تقدمه تجربة التربية للديمقراطية في تحويلها لخدمات خطاب التربوي وتأسيس ثقافة الديمقراطية، الشكل الأنسب للتنظيم الاجتماعي، وتكييف ظروف الحياة وفق حاجات أصبحت تفرض نفسها كأولوية لخدمة الأفراد والمجتمعات داخل المجتمع بعيد التطلعات كالمجتمع الأمريكي، هذا بالضبط ما أرادته فلسفة ديوي الاجتماعية بنموذجها بما التربوي التقدمي، فكما هو معلوم إن المهام الأول لفلسفة منذ أفلاطون وارسطو قد ارتبطت بالتفكير التربوي، ومهام التمييز كذلك بالبحث في السياسة (الفيلسوف السياسي)* لدرجة أنه قد أصبحت السلطة التربوية أساس تنظيم وتبدير الحياة داخل دولة المدينة، فحسب رأي أفلاطون أن التربية بعددين أخلاقي وسياسي لأجل تحقيق المواطنة الكاملة، لكن بين ما أراده أفلاطون بمثالية طابوية تروم إلى تكوين الإنسان الفاضل

¹ ليونستراوس وجوزيف كروسي، الفلسفة السياسية من لوك إلى هيدغر، (ج.2)، مرجع سابق، ص 554.

* جاءت أفكار أفلاطون داعمة لفكرة الحاكم الفيلسوف أو الحاكم السياسي المشرع للقوانين لامتلاكه الحكمة والفضيلة، فهو يرى أولوية الفلسفة في التدبير والتشريع أمر ضروري، معتبرا الترقية صناعة لإنتاج الإنسان الفاضل (نظرة مثالية)، المواطن الكامل أو الفيلسوف السياسي المؤهل لتدبير شؤون المدينة (الدولة)، فلا يتوقف عمله على التدبير السياسي فقط بل يجب أن يمس كل جوانب الحياة داخل الدولة "فلم يعتبر أفلاطون التدبير السياسي مجرد عمل الذكاء أو التبصر العملي، بل هو عمل جذري يمس كل الجوانب الحياة البشرية"، لأن أساس الفضيلة عنده يتطلب عدم حصر سلطة السياسي في الدولة بل يعبدها إلى تنظيم العلاقات بين الأفراد بين جميع الطبقات عن طريق تطبيق سلطته التربوية باعتباره فيلسوف يملك المعرفة بمجالي النفس والعمل، ما جعل أفلاطون يؤكد على التربية كقاعدة كونية لبناء الدولة دولة مدينة وتحقيق العدالة. ينظر: منصف عبد الحق، إشكالية السلطة السياسية والتربوية، منشورات عالم التربية، العدد 18، المغرب، 2008، ص 242.

وبين ما يقصده ديوي بتربية تقدمية تكوين مواطن ديمقراطي فرق من ناحية الطرح والمقصد لكن يتقاسم كلاهما نفس وجهة نظر، فيما يتعلق بتكوين مواطن يشارك في الحياة عن طريق تهئية النفس بالتربية لامتلاك التوازن والنظام، وإن كان أفلاطون يضيف الكمال لكن ديوي يؤكد إستمرارية عملية النمو مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية التربية التي لا يختلف عليها الإثنان، حيث جعلها أفلاطون قاعدة كونية في دولة مدنية، وخصها لديوي كحجر أساس لبناء مجتمعه الديمقراطي، ولعل هذا راجع للإيمان الراسخ بعلاقة الديمقراطية بالفلسفة وهي العلاقة القديمة الجديدة التي تؤكد عليها براغماتية ديوي وتدافع بها وعنهما بإستمرار.¹

هذا ويبقى الحديث عن الديمقراطية الخلاقة المهمة المنتظرة مرتبط بالبعدين الإنساني والاجتماعي أكثر من الجانب المادي -لإدراك ديوي صعوبة هذه المهمة في ظل مجتمعه الصناعي بمختلف أبعاده- فالأمة الأمريكية تشكلت بفضل روح العمل والإبداع، مما يستدعي تضافر للجهود من أجل إمكانيات أكبر للإبداع والابتكار في مجال الحياة الاجتماعية والسياسية، وهو المطلوب لبناء والديمقراطية الحقة (المتقدمة) باعتبارها إرث أمريكي مشترك يجب المحافظة عليه عن طريق الخلق والإبداع المتجددين، وبالتأكيد على أن الديمقراطية قبل كل شيء طريقة في الحياة مع ضرورة وضع هذا التأكيد محل التجربة فكل ممارسة ديمقراطية تجربة جديدة لإنجاح هذه الأخيرة، فالإتجاهات الديمقراطية المطلوبة عند ديوي إتجاهات متأصلة في عمق كل فرد يؤمن بوجوده من وجود مجتمعه الذي ينتمي إليه، لأن الإيمان بأهميته ذلك الوجود مقولة تتكافئ من حيث المبدأ مع القيم الديمقراطية الحقة من منطلق أن كل تكافؤ يستوجب تكييفاً للسلوك بذكاء نحو العيش المشترك بتسامح وتعاون تضامن، إنه الانسجام الذي تستوجبه المثل الديمقراطي بوصفها مثالا أخلاقيا عندما يرتبط بالواقع بتجربة التربية فلا مجال للفصل بين التربية والديمقراطية في عقيدة ديوي البراغماتية.²

من هنا يمكن القول أن المهمة المنتظرة التي أرادها ديوي مهمة الجميع دون استثناء في سبيل خلق ثقافة إنسانية، تؤمن بمبدأي التنوع والاختلاف بين بني البشر، كما تؤكد قيمها الإنسانية والاجتماعية والأخلاقية على طابعها العالمي كغايات قابعة في الحياة ومرتبطة بالطبيعة البشرية كذلك بتجربة التربية، مما ينعكس على تجربة الديمقراطية، وما يمكن أن توفره من شروط ممكنة للعيش والمعيش في كنفها، مما يفتح آفاق أكبر للنمو، لتطور الإنسان الذي لا حدود له عبر التفاعل الموجود بين أفراد المجتمع الديمقراطي، بالتالي فُرس أكبر للتواصل للإندماج

¹ منصف عبد الحق، إشكالية السلطة السياسية والتربية، منشورات عالم التربية، مرجع سابق، ص 243-245.

² Dewey jhon, creative democracy, the task before US, OP.CITE, P 227-230.

الإنساني والاجتماعي واقعيًا، من منطلق يؤكد على استمرارية تأكيده من استمرار بناء تجربة الحياة المشتركة وتعزيز من قيمها الإنسانية.

إن مسألة القيم الإنسانية لا يمكن إغفالها إذا ما تعلق الأمر بأبعاد ديمقراطية ديوي وتأثيرها على الحياة الديمقراطية المعاصرة، سواء داخل أمريكا أو خارجها، خاصة ما طرحه من أفاق لنجاح الديمقراطية واستمرارها وإعادة بنائها وتعديلها وتصويب أخطائها براغماتيا، ومحاولة استحضار ما يقدمه فيلسوف أمريكا الديمقراطي من أمل وتفاؤل، له شأن في حركة التنوير الأمريكي الباعثة للمجد الديمقراطي والمخلدة للعهد الآباء المؤسسين، وعليه نطرح التساؤل التالي ما مدى حضور ديوي الديمقراطي في الفلسفة المعاصرة من بعده خاصة في أمريكا؟، وما أهم امتدادات فكره البراغماتي الديمقراطي في الحياة الديمقراطية المعاصرة؟ مع التنويه لمختلف مظاهر هذه الأخيرة، وما مدى إنعكاسها على مثل الديمقراطية بقيمها الإنسانية؟.

الفصل الرابع

الديمقراطية الديوية وواقع الحياة السياسية المعاصرة

المبحث الأول: إمتداد فكرة الديمقراطية في أمريكا بعد ديوي

أولاً: السؤال الديمقراطي النيوبراغماتي: ريتشارد رورتي خليفة لجون ديوي

ثانياً: من الديمقراطية الليبرالية إلى الديمقراطية التشاورية: يورغن هابرماس أنموذجا

المبحث الثاني أزمة الديمقراطية في أمريكا: أية قيم للديمقراطية – للإنسانية

أولاً: الإنزلاق الديمقراطي بين النظر والممارسة

ثانياً: ذريعة نشر الديمقراطية: الوجه الآخر لأمريكا

المبحث الأول: إمتداد فكرة الديمقراطية في أمريكا بعد ديوي

ليس من باب الصدفة أن يكون لبراغماتية جون ديوي أثر بالغ في تأطير المشهد السياسي والاجتماعي في أمريكا، بعد أن باتت أهم قضية تشغل بال الرجل (الديمقراطية)، الأكثر جلاء لخدمة المجتمع وتوجه مقاصده وبناء مرتكزاته والعمل على تغيير الكثير من القناعات سواء عن طريق النقد أو التفكيك، أو من خلال إعادة البناء أو التجديد واستلهم عديد التجارب (التربية) عمليا نحو إحداث الفرق، بالبحث عن آليات ووسائل جديدة من شأنها إثراء تجربة الديمقراطية فكريا وإنسانيا، والأخذ بها قدما عبر مجالات الحياة، مع التأكيد على منطق الخبرة والتغير، من باب أن ليس ثمة قول يستنفذ الحقيقة بالقدر الذي يبقى كذلك، من حيث أنه إمكان بجانب الحقيقة في خضم العمل على تحويل ذلك الإمكان عمليا كآلية خلق وإبداع باشرها البحث الاجتماعي عند ديوي الذي يعتبر قطبا من أقطاب النظرية السياسية والاجتماعية المعاصرة، لاسيما إسهاماته الديمقراطية والتربوية ودورها الفعال في تنشيط حركة البحث البراغماتي، إضافة إلى توسيع دائرة الخطاب السياسي، وتوجه حقبة من تجديد الفكر السياسي عبر طروحات تعج شكلا ومضمونا بالطابع الواقعي المعبر عنه بالبراغماتية.

ما أفضى إلى تعميق مختلف الرؤى الفلسفية سياسيا واجتماعيا وإنسانيا في منحنى تصاعدي يخدم الديمقراطية هو الأمر الذي عبرت عنه براغماتية ديوي كفلسفة رائدة ومتجددة، أصبح لها حضورا قويا لما بعدها داخل أمريكا وخارجها، ما عزز من امتداد فكرة الديمقراطية بين الرغبة والأولوية في شكل مطارحات فكرية جديدة من شأنها إضفاء بصمة الفعل الفلسفي واستجابته للوضع الإنساني الراهن بكل مستجداته، أبعاده وانتقالاته، بناء على جملة من المقاربات كمشروع ديمقراطي اجتماعي قائم على التحليل وإعادة البناء، وفق ما تطرحه الحياة السياسية المعاصرة وما تشهده من تغيرات تستلزم مبدأ التجديد في بنية البحث الفلسفي وتوجهه اجتماعيا بعيدا عن المقاييس النسقية. من هنا تتجلى أهمية البحث من باب أن كل بحث هو بالقدر الذي يعالج قضايا الإنسان وعلاقته بالآخر، بالطبيعة من جهة وأن الديمقراطية تبقى أفضل وسيلة للتعبير عن الحياة المجتمعية من جانب آخر بل وإلى ضرورة ملحة فحوها رصد التوتر الموجود في ثنايا الفكر السياسي المعبر عن مسار الديمقراطية عبر العالم. لذلك لقيت هذه المقاربات ترحيبا واسعا، كما شهدت انتشارا ملحوظا بين رواد الفلسفة المعاصرة ومنظري فكرها السياسي، ممن أولو أهمية مماثلة لأهمية الديمقراطية عند ديوي، ومحاولة ربط النظر بالعمل والفكر بالممارسة.

إن الفكر السياسي المعاصر فكر إنساني يقدم أدوار جديدة على مسرح الفعل الفلسفي البناء الذي أصبح هاجسه الأول الإنسان في وسط عالمي متجدد ومنفتح، الإنسان أينما كان وحيث ما وُجد باعتباره يؤسس لمهمة اجتماعية وأولوية إنسانية لا تقبل التنازل، وهي أن غايات الديمقراطية والبحث فيما تتوجهه أخلاقيا وتقصد

إنسانياً، ما مدى صدق ذلك الإعتبار بالنظر إلى ما قدمه وما زال البحث الفلسفي السياسي المعاصر من مقاربات وقراءات حول الديمقراطية من التنظير إلى الممارسة؟، وهل يمكننا الحديث عن إرث ديمقراطي خلفته طروحات ديوي، داخل الفلسفة البراغماتية وخارجها؟، بتعبير آخر ما مدى حضور ديوي الديمقراطي ضمن سلسلة البحث الفلسفي السياسي من بعده؟، وما الجديد الذي قدمه هذا الأخير للتعزير من فكرة الديمقراطية وقيمها الإنسانية والاجتماعية؟.

أولاً: السؤال الديمقراطي النيوبراغماتي: ريتشارد رورتي خليفة لجون ديوي:

لطالما كانت الديمقراطية إرث أمريكا المشترك، حيث مثلت أصدق معبر عن ثقافتها وبنية فكرها البراغماتي الذي تقاسم رواده نفس المقصد نحو التعبير عن كيان أمتهم وإقرار استقلالها سياسياً وفكرياً، حيث سار الخط الرئيسي للديمقراطية في اتجاه واحد -مع وجود بعض الاختلافات- وهو الاتجاه المعبر عنه بأمريكا عنوان الديمقراطية منذ عهد الآباء المؤسسين إلى قادة الاتجاه الكلاسيكي، خاصة ديوي ومن بعدهم رواد البراغماتية الجديدة* مثل رورتي وريتشارد برينشتاين وغيرهم..، ممن حافظوا على ذلك الإرث، وإن بدأت أفكارهم تحليلية إلا أنها انصرفت إلى تغليب البعد البراغماتي والعودة إلى مظاله الأولى، خاصة في فلسفة ديوي، إذ يعتبر ريتشارد رورتي** من الفاعلين في إحياء العهد البراغماتي على أصوله -وإن كانت النيوبراغماتية قد أضافت عليه بعض

* **New Pragmatism**: تسمية جديدة أطلقت على التيار الفلسفي البراغماتي في شقه الجديد الذي ظهر مع بداية الستينات، حمل لواثها جماعة الجيل الثالث من البراغماتيين، الذين قدموا إضافات تحليلية للتيار الكلاسيكي، خاصة بعد انتشار الفلسفة التحليلية وظهور الوضعية المنطقية لكن سرعان ما أبانوا عن نيتهم في دعم وتعزيز ذلك التيار (الانعطاف حول البراغماتية)، عبر إثارتهم العودة إلى الإرث البراغماتي والعمل على إثرائه بناء على التجديد والاستمرارية، حيث يعتبر ريتشارد رورتي أهم رواد البراغماتية الجديدة، إذ حملت فلسفته هذا العنوان وأصبحت أهم ناطق باسمه في الفترة المعاصرة، خاصة في اهتمامه باللغة علماً أن البراغماتية الكلاسيكية لم تركز على اللغة كثيراً، عموماً يرجع المفكرين تقييم التيار البراغماتي إلى ثلاثة أجيال ساهمت في تسطير قائمة الفلاسفة البراغماتيين الأكثر تأثيراً، أولاً المؤسسون أو رواد المرحلة الكلاسيكية مثل بيرس ووليم جيمس وجون ديوي وجورج هيربرت ميد، ثم الأبناء أو اللاحقين مثل سدي هوك، جيوفاني بانيني، أما الجيل الثالث وهو الممثل الرئيسي للبراغماتية الجديدة مثل ريتشارد رورتي وريتشارد برينشتاين وغيرهم، هذا وتأسست أفكار الجيل الثالث أو ما يعرف بالبراغماتية الجديدة مع بداية 1960، في تأكيدهم على أهمية المشاركة والتداول، مع الحفاظ على الإرث الفلسفي المشترك لأمريكا، والمتمثل في البراغماتية التي أصبحت تأخذ اسم البراغماتية الجديدة وتسجيله ضمن الترتيب العالمي للثقافة المعاصرة وفلسفتها المستجدة، ينظر: Hutin serge, La philosophie anglaise et américaine, P.V.F, 3 édition, 1997, p114.

** **ريتشارد ما كاري رورتي**: فيلسوف أمريكي عرف بتوجهه البراغماتي الجديد "النيوبراغماتية" من مواليد نيويورك عام 1931 -توفي عام 2007-، عرف بتوجهاته اليسارية، حيث خصص حياته الفكرية من أجل النضال الإنساني وتحقيق العدالة اتجهت اهتماماته إلى صنوف معرفية مختلفة، كما أشرنا بالرغم من أن رورتي اتجه إلى الفلسفة التحليلية إلا أن إهمال هذه الأخيرة للبعد الاجتماعي جعله ينعطف من جديد إلى البراغماتية وإصدار أهم مؤلفاته الفلسفة ومرآة الطبيعة philosophy and the Mirror of nature عام 1979، ومؤلفات أخرى مثل نتائج البراغماتية عام 1982، وهو المؤلف الذي يعكس روح البراغماتية الجديدة عند رورتي وإنتاج جديد يضاف إلى فلسفة ما بعد الحداثة، كما يعد كتاب إنجاز بلادنا (A.C) قراءة تحليلية حول المجتمع الأمريكي وقضية البراغماتية التي ذهب فيها نفس مذهب أستاذه جون ديوي ينظر: Pettegrew jhone, a pragmatist L's Progress: richard rorty and american intellectual history, rawman and little Field publishers, maryland, USA, 2000, p09.

التعديلات فكريا ومنهجيا- مع إمكانية فتح أفق جديدة أمامه، والاستفادة قدر المستطاع من واقع الفلسفة وما يَتَقَصَّدُ البحث المعاصر حول مهمة هذه الأخيرة، في ظل ما تشهده الحياة من تقدم وتفاعل. والعمل على بعث روح الديوية من جديد وفق منظور براغماتي جديد، يضيفي على الفلسفة سمة البحث الاجتماعي، حيث دعا رورتي إلى تجنب نتائج البحث السلبي في كونه لا يطرح البعد الاجتماعي والديمقراطي ذلك لأن أساس البراغماتية الجديدة توجه اجتماعي يحمل فلسفة التضامن، فلسفة الإنفتاح والتسامح، فلسفة ترفض أحادية الطرح والتصور.

يطرح فكر رورتي الكثير من النقاط للحضور البراغماتي، حيث مثلت كتاباته قراءة أصيلة للطرح البراغماتي الأمريكي في شقه الجديد -القديم، جديد الطرح قديم التوجه سواء في التصور أو المنهج عبر حركة ارتدادية إلى روح الثقافة الأمريكية وتوعد مهامها المنتظرة في البناء والتجديد نحو التقدم، فمن الشواهد على تلك الحركة مجموعة قيمة من أعمال التي تعكس الحضور المبرر للطابع البراغماتي- خاصة ديوي- نجد كتاب نتائج البراغماتية Consequences of Pragmatisme وغيره من المؤلفات التي تعج من خلال بنيتها بالبحث البراغماتي، كما يؤكد رورتي ضمن هذا على توجهه التابع للفلسفة الأداتية لجون ديوي فيما قدمه من فلسفة قوامها المراجع التفكيكية لطبيعة الفلسفة، بما في ذلك نقده للثنائيات المزعومة في التقليد الفلسفي، إضافة إلى نقد الميتافيزيقا يؤكد جديدي أن الخطاب النيتشوي نسبة إلى نيتشه (1844-1900) Friedrich Nietzsche ولللسفة الأداتية مع جون ديوي ولكل من هيدغر (1889-1976) Martin Heidegger وفتيغنشتاين (1889-1951) Ludwig Wittgenstein دور في امتداد رورتي بالسند المنهجي وإحكامه فلسفيا في نقده للفلسفة النسقية في مقابل الدعوة إلى الفلسفة منشئة قوامها الحداثة Conversation بدل المجاهمة La confrontation، وبالتالي الحد من طلب اليقينيّات والبحث عن حراك فكري قائم على الممارسة من قبيل كل ماهو إنساني واجتماعي.¹

هكذا عبرت فلسفة رورتي في توجهها الجديد عن طموح لطالما جندت الأداتية مع ديوي ونفس مضامينه سواء بالتحليل أو بالبناء والتصميم، في سعي حثيث نحو تأسيس مشروع ديمقراطية اجتماعية بأبعاد ومنطلقات إجرائية يعمل على تقويض الميتافيزيقا وكل ما هو مرتبط بالتقليد (فلسفة الوعي)، العقيم والطابع الهجين الذي لطالما تحبط فيه الفلاسفة من جراء الانسياق وراء جدالاتهم وتوجهاتهم الدوغمائية، في هذا الصدد يؤكد رورتي على مهمة الفلسفة الجديدة -استكمالا دعا إليه ديوي- تضع يدها على الجرح هي كتابة عن ماهو مطلوب في معاناة المرض وترصد مكانه بدلا من الإنصراف وراء ملابسات لا سبيل لها في الواقعية، نفس الشيء عندما يتمسك

¹ جديدي مُجَّد، ما بعد الفلسفة مطارحات رورتية : مرجع سابق، ص 29 - 30

الفلاسفة بالطرق العقلانية الماورائية ما أراد رورتي لا يختلف عن ما جاءت به البراغماتية في اهتمامات بالنسبية واللاعقلانية.

يبد أن هدف رورتي من مشروعه التقدمي إعادة تحيين وبناء واضحة بالنسبة للفلسفة البراغماتية، من خلال ما تؤسسه من طرح يهدف إلى استثمار متعدد الأبعاد ومختلف الأوجه، لأجل ترسيم التنوير الأمريكي، وإضفاء شرعية المستحقة في التاريخ الفلسفة الغربية، بما قدمه من إحياء لفلسفة ديوي بقدر إسهامها في تنشيط الحركة الفكرية الجديدة، عبر محراب العمل والبحث الاجتماعي والسياسي، إذ تُعد الديمقراطية أهم مؤشرات تنويع ذلك البحث الذي امتد أثره في فلسفة رورتي وتوجهه الديمقراطي الليبرالي.

مما لا شك فيه أن الديمقراطية من ديوي إلى رورتي تبقى القاسم المشترك والإرث الأمريكي المعبر عنه في جملة من المقاصد والتوجيهات الفلسفية، فكما وضحنا لم تكن الديمقراطية يوما في أمريكا بمعزل عن فلسفتها البراغماتية أو العكس، حيث لا يمكن الحديث عن الفلسفة بعيدا عن فضاء ديمقراطي يساهم في انتعاش حرية التعبير والتفكير، إذ يجمع رورتي بين البراغماتية والديمقراطية الليبرالية، ويعتبر أمريكا هذه وصلا بين الإثنين، بحسب رأيه أن ديوي لم يخط حينما قدم وصفا لأمريكا على خلفية فلسفية البراغماتية لأنها فلسفة ديمقراطية، بالنظر إلى سعة البحث التي تتعهدا إلى فهم معنى الإنسانية واقعا، فالديمقراطية في أمريكا أثر فعالية، فلا يمكن أن تعني الديمقراطية سوى أمريكا المكتملة.¹

إن الديمقراطية مثلت على الدوام، أهم دعامة للفكر الأمريكي في منحاه التحرري، الذي يعكس بالإيجاب على كل مفكر طموح في هذا البلد، منفتح على الحياة فلم يكن التحرر يوما مجرد تحرر من أغلال الكنيسة أو الاضطهاد أو الإقطاع، وإن بدأ كذلك لكنه أخذ فيما بعدا أبعاداً تنويرية أكثر استقلالية على المستوى العملي فكانت البراغماتية في أمريكا منفذ لإيجاد وتحقيق التحرر المطلوب، هذا ما قامت لأجله الديمقراطية الليبرالية أحد أهم مقاصد رورتي ضمن تأكيدها على تحقيق الرخاء وهو ما يتماشى مع الطموح البراغماتي وتوجهه العملي الذي ينتظر حصد نتائج الحياة السياسية عمليا لأجل إحلال السعادة والسلام وتحقيق النجاح والتقدم، الأمر الذي جعل من رورتي على خطى أستاذه ديوي يعطي أهمية للديمقراطية وللمؤسسات الليبرالية، بعيدا عن النزوعات الفردية الضيقة والتأكيد على تحرر الإنسان واستقلاله، من ثم فإن السبيل لتحقيق ذلك يكمن في دول علمانية تفصل بين ماهو بائن (سياسي) وما هو روحي (ديني) هنا فقط يمكن الحد من مظاهر الاضطهاد بأشكاله المختلفة، بالتالي توفير غاية الوجود وهي العيش بسلام بحرية والعيش بكرامة في ظل دولة القانون.

¹ Richard rorty, l'espoir au lieu du savoir, Op.cit., p 13.

لا يمكن الحديث عن رورتي الديمقراطي دون الرجوع إلى اليسار الديمقراطي* وماله من وقع عميق في نفس فيلسوفنا منذ الصغر فقد مثل اليسار قوة جذب ساهمت في تكوين رورتي الفيلسوف، ما أمكنه منذ الصغر من الحصول على دافع يقيني قائم على البحث والتأمل المبينان على حب المعرفة وتوجهها للدفاع عن الإنسانية فيما تقصده من عدالة ومساواة علما أنما خصه رورتي من البحث عبر مجموعة قيمة من مؤلفاته مثل كتاب: تحقيق إنجاز بلدنا (الفكر اليساري في أمريكا القرن العشرين) يعكس طبيعة توجهه، كما يقر على لسانه بأهمية تجربة اليسار الديمقراطي، ودورها في تأسيس وبناء الفكر الرورتي ومساعدته على ولوج عالم البحث والكتابة.¹

امتداد لنفس الرؤى يظهر تأثير ليون تروتسكي (1879-1940)، Léon Trotski،** واضحا على رورتي وتبنيه مشعل المعرفة، حيث تعكس بداياته المعرفية عن حضور متميز للتروتسكية الراجع لتكوينه الأسري أين كانت العائلة الرورتيية محبة لكتابات تروتسكي، ومواقفه النضالية، ويعد كتاب غير مذهب وحالة ليون تروتسكي نافذة أطل من خلالها رورتي على فكر تروتسكي معربا عن إعجابه الشديد لهذا الأخير، فكما قلنا لم يكن الأمر وليد الصدفة بل انعكاس لتوجه عائلي لطالما رأى في تروتسكية ملاذا للمعرفة، للوعي والنضال دون أن ننسى تأثير ديوي الذي مثل اليسار الأمريكي أحسن تمثيل عبر طروحاته الاجتماعية والتربوية المرتبطة بذلك الحزب وتأكيدها على الأمل المستمر في تحقيق اكتمال الأمة الأمريكية.²

على خطى التروتسكية جاءت أعمال اليسار الأمريكي مهادية للأمل المحقق للأمة الأمريكية، نحو طلب العدالة الاجتماعية، هو ما كان محل عناية واهتمام من طرف ديوي وفلسفته التفاضلية ومنهجه الأداتي اللذان لقي ترحيبا من طرف رورتي، كيف لا وديوي الملقب بمنظر الاشتراكية الأمريكية ومؤسس البحث الاجتماعي الديمقراطي قد عمد على الدوام عدم الإقرار بمعطيات اللاهوت مبررات الميتافيزيقا، معتبر أن الفلسفة التي لا تقصد

* تيار فكري سياسي واتجاه فلسفي يكتشف عن ما تقصده الإنجازات السياسية في حالات تغيير المجتمع وإحلال المساواة بين الجميع عموما ترجع الدراسات أن اليسار نسبة إلى الحشد الذي كان يجلس على يسار من النواب في تأييدهم إلى تحقيق مرامي الثورة الفرنسية في تغيير النظام إلى جمهوري وإحلال العلمانية.

¹ Rorty richard, philosophy and social Hope, penguin books, London, first publishing, 1999, p06.

** تعبر شخصية تروتسكي عن أهم شخصية نضالية روسية، مؤسسة للمذهب الشيوعي بعد ماركس، كما يعتبر ليون تروتسكي من زعماء ثورة 1917 الروسية عمل مع زميله لينين (Vladimir Ilitch Lénine 1924-1870) على إرساء دعائم الحزب الشيوعي عرف بمنشوراته المعادية للديكتاتورية الستالينية من أهم مؤلفاته دفاعا عن الثورة الروسية، الطبقة والحزب والقيادة، نتائج وتوقعات، وغيرها من المؤلفات ذات الصيت الشيوعي والنضال الإنساني العالمي والمطالبة بأهمية الثورة الاشتراكية.

² Rorty richard, philosophy and social Hope; Op cit . P05.

بعين الاعتبار حرية الإنسان وخبراته المتفائلة والمستمرة مع البيئة (الاجتماعية والطبيعية) لا مجال للأخذ بها، ذلك لأن مقاصد السعادة تتألف عن طريق الخبرة ودورها في إحداث الإنفتاح داخل النظام الليبرالي الديمقراطي.

بالفعل لم يكن ديوي مجرد أستاذ ومنظر يتحدى به، فقد امتدت أفكاره الفلسفية في منحهاها الديمقراطي إلى عقيدة فلسفية النيوبراغماتية عند رورتي عندما قال: "نحن الديويون نشعر بوطنية اتجاه أمريكا (...). لكننا فخورين بماضينا، وبتحفظ لنا آمال كبيرة في مستقبلنا"¹، هو اعتراف من رورتي الديوي التوجه، بوطنيته الأمريكية الأملة في الديمقراطية، وبالإيمان في البراغماتية في رسم صورة مستقبل الأمة الأمريكية، عموما كثيرة هي عبارات الانتماء إلى الديوية على لسان رورتي فهو من يمثل نفسه بالبراغماتي الديوي عبر فلسفة موضوعية قائمة على النقد الثقافي في مقابل ترسيخ قيم معرفية إجرائية تعزز من قيمه الديمقراطية الإنسانية والاجتماعية، بحيث تصبح المعرفة أمل وهو ما يتشارك فيه الفيلسوفان، طموح الفعل الفلسفي البناء القائم على التغيير فسعي رورتي إلى التغير الثقافي نحو العالمية بإيجاد البدائل المناسبة لإحداث ذلك التغيير هي البدائل التي تحدث عنها ديوي مطولا، حينما قدم بناء جديد للفلسفة ولمهمتها الاجتماعية المبنية على أساس تحديد التربية، خاصة وأن البراغماتية كما وضعنا فلسفة الديمقراطية فيما تمنحه من فاعلية للأفراد لتمتع قدر المستطاع بحرياتهم، وتحقيقهم لذواتهم وهو ما تحوز عليه البراغماتية كفلسفة أمريكية تحمل الأمل والتفاؤل المرتبطان بالإنسان وواقعه المعاش، أول ما يحيلنا إليه تأثير رورتي موقف لهذا الأخير عندما تأثر بجيفرسون مؤكدا على اعتزازه بالإرث الديمقراطي الذي خلفه الآباء المؤسسين معربا عن تقديره لنخبة النخبة في أمريكا وما قدموه للأمة من إنجازات أنوارية، في سبيل إنجاح القضية الديمقراطية "(...)" لما اجتمع رجالنا الأكثر خبرة، والأكثر حكمة بغرض تقييم وإيجاد الإطار السياسي لمجتمع يحكم نفسه بنفسه"، وقوله "لقد قدر لنا أن نكون حاجزا يحول دون عودة إلى الجهل والهمجية، وستضطر أوروبا إلى الاعتماد علينا وأن تسير عارجة إلى جانبنا (...). ولا شك أننا في هذه الحالة سنكون سدا منيعا للفكر الحر والحرية في العالم"²، هو التأثير المتوارث في سبيل تقدير الفكر الحر والديمقراطية أهم دعامة للولايات المتحدة الأمريكية ولأمركتها بناء على ما قدمته الأنوار الأمريكية في صناعة تاريخ الأمة وثقافتها ولجيفرسون نصيب وافر من تسجيلات ديوي الذي وصفه بالاشتراكي الواعي واليقظ.

إن اختيار ديوي من طرف رورتي ليس اعتباطيا فهو يمثل تثبيتا لأمركة الفكر الديمقراطي في مساره الممتد من الآباء المؤسسين إلى رورتي، مروراً بنجم الديمقراطية الأمريكية الساطع جون ديوي الذي مثل بحق أهم مرتكزاته

¹ Rorty richard, Ibid, p17.

² ديوي جون، أراء جيفرسون الحية، مصدر سابق، ص169.

الفلسفة البراغماتية وتأثيرها القوي على الساحة الأمريكية في إحياء وتعزيز تجربة الديمقراطية وجعلها مهمة أولوية، مصدرها أخلاقي "على أن مصدر أساس التقاليد الديمقراطية الأمريكية مصدر أخلاقي وليس مصدر فني ولا مجردا ولا سياسيا ضيقا أو نفعيا من الوجهة المادية، فهو مصدر أخلاقي إذ أنه يقوم على الإيمان بقدرة الطبيعة البشرية على تحقيق الحرية للأفراد كذلك بالاستقرار الاجتماعي القائم على التماسك والتضامن لأعلى العسر والكره"،¹ هو المصدر الذي ركزت عليه البراغماتية وتميزت به من ديوي إلى رورتي من خلال النظر إلى الديمقراطية الأمريكية كنموذج وعنوان للديمقراطيات عبر العالم، مما يصل لمشروع ديمقراطي أمريكي متعدد الأبعاد.

يرى رورتي في تجربة الديمقراطية الأمريكية مقاييس تناسب بين النجاح والفشل، حيث اعتبرها جون ديوي خبرة تنظر اكتمالها (نموها) لذلك سعى جاهدا لإحلال ذلك الاكتمال على أرض الواقع، في ذات السياق يقدم رورتي استشهادا بيدي فيه عن نية واضحة لإستكمال مسيرة التأسيس، وإن فشلت فهذا لا يعني أنها تعطلت قائلا: "إذا كان جيفرسون وديوي قد وصف أمريكا كتجربة، وإذا فشلت هذه التجربة فإن الأجيال اللاحقة ستتعلم منها شيئا هاما بالتأكيد"،² فما أراه رورتي السير على خطى من سبقوه في التأسيس وإعادة البناء لأجل تحقيق الأمركة على جميع المستويات، وإذا كان ديوي قد جعل من جيفرسون بطلا يحتذى به، فإن رورتي هو الآخر يجعل من أستاذه "ديوي" بطلا بالرغم مما تقصد فلسفته من نقد.

الديمقراطية من منظور رورتي لها دلالات إنسانية يظهر تأثيرها فيما تمثله الليبرالية، التي جعلت من الإنسان مركز قطب داخل فضاء المحادثة، بعيدا عن الاستبداد فهو يؤكد أن الديمقراطية لا تفرض وإنما تكتسب (ثقافة الديمقراطية) عبر مجالات رحبة للحرية أين تتجسد صور الاقتناع والافتناع بكل موضوعية محادثة فبدلا من الاحتكام لمنطق معين يجب اكتساب مؤهلات وخبرة مناسبة لإضفاء روح الديمقراطية اجتماعيا، من هنا جاءت ديمقراطية رورتي في أسبقية على الفلسفة باعتبار أن الأولى تضمن مبررات الاستمرارية والنجاح وليس العكس، إن الديمقراطية تحقيق للفعل الفلسفي بإثرائها لحرية التعبير دون قيد أو شرط، مما يساهم في انتعاش حركة البحث في صفوف الفاعلين من أجل التغيير والبناء، فالفكرة التي ظلت مهيمنة على فيلسوف البراغماتية الجديد رورتي في كيفية محاربة الظلم وإحلال العدالة الاجتماعية وتحسين ظروف الحياة، عندما قال عن تأثيره بتجربة اليسار وتحديدًا بتروتسكي وتوماس نورمان (Thomas Norman 1884-1968) "شعرت بأني تأثرت بشيء مضيء،

¹ ديوي جون، الحرية والثقافة، مصدر سابق، ص 238.

² جديدي محمد، مابعد الفلسفة "مطارحات رورتية"، مرجع سابق، ص 169.

بشيء ذو أهمية لا يمكن وصفه بالعدالة قصدت ما دافع عنه كل من توماس نورمان وتروتسكي، بتحريض الضعفاء من الأقوياء".¹

من أجل ذلك جعل رورتي الفلسفة في اشتراك مع مجالات معرفية أخرى، حيث تلعب مهمة النهوض بحال الإنسان وحل مشكلاتها دونما ابتعادها عن تلك المجالات، بغية توسيع نطاقها ضمن نساقيات المشاركة بعيدا عن صور التقديس الفلسفي عند بعض، بهذا تكون مهمة الفلسفة مقارنة معرفية مفتوحة على باق المجالات (الأدب و الفن ...) في أولوية لمجتمع الديمقراطية وحقيقة الأخذ بالأولوية تأتي من قبيل أن كل سلطة سواء كانت سياسية أو معرفية خاصة، يجب أن تُنزع إلى الممارسة الاجتماعية، فالمعرفة وليدة المجتمع، وهي منه وإليه، وكل شيء قابل للتغيير في نطاق واسع يتغير بتغير الحياة الاجتماعية وممارستها المشتركة، حيث قال متأثرا بديوي "مع ذلك لا هايدغر ولا فيتغنشتاين جعلنا نرى الظاهرة التاريخية، لصور المرأة وقصة سيطرة الاستعارات البصرية على عقل الغرب من منظور اجتماعي، وكان كلا الرجلين معنيين بالفرد (...)، أما ديوي (...) فقد سطر هجومه الجدلي العنيف ضد تصوير المرأة التقليدي، من منطلق رؤية نوع جديد من المجتمع"،² هو ما عبرت عنه البراغماتية مع ديوي في محادثاتها الاجتماعية ومقاربتها الواقعية ضمن سياق الاجتماعي والإنساني، الذي جاءت براغماتية رورتي داعية، له عبر إحلال مبدأ التغيير الثقافي من صميم التغيير الاجتماعي.

في ذات السياق يولي رورتي أهمية لأسبقية الديمقراطية على الفلسفة مثل ما قال به جون راولز (1921-2002) Jhone rowls من باب أهمية الديمقراطية تكمن فيما توفره من شروط لائقة لحال الأفراد من أجل تحصيل النجاح والتقدم، ذلك لأن الديمقراطية الليبرالية، كما جاء رورتي مؤكدا يجب أن تتباعد عن صور الفردانية وانغلاقها على هويتها والتعصب لها، في إطار ارتباطها اجتماعيا دونما إنقاص من قيمة الفرد، فالتنوع والاختلاف أساس لاستمرار الديمقراطية ونجاح الحياة المجتمعية، كما أن الإفراط في الفردية والمغالاة في استغراق الهوية يهدد ذلك الاستمرار ويعطل من فاعلية النجاح المطلوب كأساس للتعبير عن الحرية والمساواة والعدالة، إذ تبقى مهمة الفلسفة استبيان عام موضوعي وواقعي لسلوك الأفراد ولخبراتهم المشتركة حتى يتسنى للجميع الظفر بقدرات أكبر للإبداع والخلق، فالفلسفة بوصلة السلوك القائم على التغيير، النمو والتجديد.³

¹ Rorty richard, philosophy and social Hope, Opcit, p03.

² رورتي ريتشارد، الفلسفة و المرأة الطبيعة، تر: حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، (لبنان)، (ط.1)، 2009، ص62.

³ Rorty richard, objectivity, relativism and truth, philosophical, paper, Cambridge, university press, USA, 14 édition, 2005, p183.

حسب وجهة نظر رورتي أن عمل كل مثقف ليس في التأمل اليوتوبي أو في الأحلام العابرة بل فيما يجسده من حلول وأدوات تساعد على صناعة الفرق، وإزالة الفوارق الاجتماعية - التي أصبحت تهدد شملة الأمة الواحدة - كما عليه أن يسطر مقررات تستنفذ أصل المشكلات المطروحة على أرض الواقع (الرأسمالية)، مثل البطالة، التعليم، التنظيم الاجتماعية...، باعتبارها الصور الأساسية للبحث البراغماتي الديمقراطي، إذ غالبا ما تؤدي البراغماتية وتقدم مواقف معتدلة، تعزز قيمة الفيلسوف الفكرية والاجتماعية، فهو الأفضل إذا ما تعلق الأمر في المجتمع الديمقراطي هكذا يصبح البراغماتي الجديد (رورتي) مدافعا عن مجتمعه، مهتما بإصلاح حاله مثله في ذلك مثل سلفه جون ديوي، هنا يمكن للبراغماتية كفلسفة أنتجت الليبرالية الديمقراطية أن تدفع بهذه الأخيرة قدما وتعزز من قيمها، ومن ثم الرد على المبتدعة والمتحرفين.¹

من هذا المنطلق جاء درء رورتي لكل محاولة من شأنها الإنقاص من الديمقراطية الليبرالية ونزوعها إلى التأسيس* ونظريات سياسية ضيقة الأفق، محكومة بالتنظير البعيد عن العمل والممارسة، إنها الفلسفة التي دعا ديوي إلى تجديدها الفلسفة البعيدة عن الواقع، لذلك قدم رورتي، نفس توجه أستاذه دعوة للدفع بالعمل السياسي بعيدا عن التمثيلات الإيديولوجية عن طريق النقد فيما يعطي أهمية للفعل الدلالي التداولي في مقابل تلك التصورات التأسيسية التي لا معنى لها، هذا ما قصده رورتي من الساخرية** في تجاوزها للجديّة المرهقة بدون فائدة، ومن ثم إعطاء أولوية للديمقراطية وامتلاك مهمة التجديد والتغيير كأساس لخدمة الأولوية بعيدا عن التأسيسية عن الميتافيزيقا، إن الساخر الليبرالي ديمقراطي عند رورتي هو المثقف الذي يأبى البقاء في سجن التأسيسية رافضا

¹ جديدي محمد، مابعد الفلسفة (مطارحات رورتية)، مرجع سابق، ص173.

* Antifoundationalism: نسبة إلى اللاتأسيسية حيث اتجه رورتي إلى رفض التأسيسات الفلسفية، من منطلق أن لا شيء ثابت في مقابل الوحدة في التعدد في التغيير المتماشي والطبيعة الإجرائية التي أصبحت تفرضها طبيعة الحياة نفسها وما يصاحبها من مشاكل يومية، اللاتأسيسية طعن في الشمولية، في الميتافيزيقا، ودعوة إلى النسبية والتعدد والمرونة للتغيير والموضوعية، للإجرائية عند ديوي وتقويضه لكل اتجاه تأسيسية والمرتبطة بوجه الحقيقة المطلقة المتعالية... .

** irony: أرجعت الترجمة العربية المصطلح كما جاء به الفيلسوف النيوبراغماتي ريتشارد رورتي الساخرية وهو مصطلح جاء للدلالة على ما يطرحه المنهج البرغماتي المناهضة التأسيسية والميتافيزيقا، يرجع أصل الكلمة إلى الاشتقاق اللاتيني في الكلمة Uroneia وهي كلمة ارتبط بشخصية آيرون التي تميزت بالضعف وقلة الحيلة مع الدهاء والذكاء، وقدرتها على التغلب عن طريق المناورة والخداع، ينظر: مجدي وهبة وكامل مهندس، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مكتبة لبنان، بيروت، (ط2)، 1984، ص198.

ربط رورتي السخرية بالقدرة على الإبداع في التعرف على العرييات وإمكانية تسخيرها لخدمة الواقع الإنساني، فالساخر حسب رورتي من يمتلك القدرة على ردع التمثيلات الفلسفية، القائمة على الحقيقة المطلقة والسخر منها عبر ارتباط وثيق بالشك القائم على رفض التأسيسية الناجمة عن الفلسفات الغربية، بالإضافة من الشك بكل المعارف مع ضرورة الإنفتاح عليها. يصف رورتي الساخر بالتهكم الذي لم يجد حرجا في الإعلان عن عرضية ذاته لغته وجماعاته فالحقيقة تغيير دائم صاحب تقدم فكري: اليكوكي زوهير، تأويل البراغماتي للفلسفة، الفكر العربي المعاصر، مركز الإنماء القومي، العدد 142-143، بيروت (لبنان)، باريس (فرنسا)، 2008، ص121. غالبا ما ترتبط الساخرية في الشك، الشك في كل فكر مغلق، الشك في مفرداتهم الهشة والعرضية، عموما الساخر كما جاء به رورتي فاعل منفتح على الواقع والمستقبل من منطلق أن كل شيء عرضي قابل للتغيير.

الفلسفة التقليدية العقيمة وعديمة الجدوى فهو شكاك في كل ما يتعلق بالمعارف التي وصلت إليه، في مقابل طابعه المتجدد والمنفتح على المعارف، والخادم للديمقراطية، لما يمتلكه من إيمان راسخ بأن العالم محكوم بالمرونة بالزمن والمصادفة، وأن كل ما يمكن أن نقول عليه جوهر أو ماهية أو طبيعة لا أساس له إلا في ظل ما يفعله الإنسان بحريته، حيث يعمل على تحقيقها قدر المستطاع بحسب ما يتوفر لديه وله ومن حوله من معطيات ومصادفات من شأنها إضفاء صورة متقدمة للإبداع والخلق المشترك.¹

في إطار ما تبناه الفكر الرومي من تحديد والتصور للمجتمع الليبرالي نجده يفصل بين المجال الخاص والعام، حيث أخذ بنائه المفاهيمي للمصلحين عام "Public" وخاص "Private" عن أستاذه جون ديوي من خلال مؤلفه "الجمهور ومشكلاته" أو "الشعب ومشكلاته" فمن المهام الذاتية التي ترجع إلى الشخص ذاته يأتي مفهوم مجال الخاص أو الفرد، أما فيما يخص تلك المهام المشتركة مثل تحقيق العدالة وغيرها، يظهر المجال العام (المجتمع)، في ذات السياق ميز ديوي بين الأفعال البشرية وما لها من عواقب على الشخص وما ينعكس ويؤثر على الآخرين بتعبير أدق عواقب الأفعال التي تخص الشخص هي من قبيل المجال الخاص، أما فيما تؤديه من تأثير اجتماعي فهي عامة، كما يتفرد المجال الخاص عند رومي بالإبداع وخلق الذات، في حين يتجه المجال العام للمشاركة عن طريق محادثة براغماتية تتجه للمصلحة العامة، وكل ما تثيره من قيم اجتماعية مثل التسامح، التضامن، التواصل...، هذا بالضبط ما جاءت الديمقراطية الديوية تؤكد في ربطها بين العام والخاص مع تحديد الفصل بينهما أي بين الفردية والمجتمع داخل السياق العام للنيلبرالية وهون نفس السياق القائم على الفصل بين الدين والسياسة.²

في واقع الأمر لم يتخلص رومي من التحليلية فقد ربط التغيير بتغيير المفاهيم، رأى في عرضية اللغة شيء هم خاصة فيما يتعلق ببناء الذات، أو ما سماه رومي بالمجال الخاص، فالذات نتاج للعديد من العرضيات نتاج الصدفة والموافق غير المتوقعة، كما أن معرفة العالم تتغير بناء على دور العرضية في اللغة فكلما تغيرت هذه الأخيرة تغير مفهومنا عن الذات عن المجال الخاص، فالإنسان دائم التعبير والتأثر هنا يجدر بنا الإشارة إلى ما قاله ديوي عن الطبيعة البشرية والسلوك، وانفتاحها على التغير أو التعديل، ما ذهب إليه رومي نابع من نقده للماهوية معتبرا أن الإنسان ليس ماهية ثابتة، علما أن طروحات رومي حول المجال الخاص أو فيما يتعلق بالذات، تتمثل فيما

¹ نصار نصيف، في نقد الليبرالية كما يتخيلها الفيلسوف الأمريكي المعاصر ريتشارد رومي، أوراق فلسفية "ريتشارد رومي البراغماتية الجديدة"، العدد 25، مصر، 2009، ص 06.

² Dewey Jhon, Public It's problems and ussay, in political in Quiry, Chicago getwey, 13 books, USA, 2nd (éd), 1946, p12.

يؤسسه من تأكيد على قيمه ذلك المجال، معتبرا أن قيمة الذات تنبع من الذات نفسها وليس من سلطة مفارقة تجهزها.¹

لذلك تعتبر الحرية التي تطرحها الديمقراطية الليبرالية، شرط أساسي لبلوغ مرامي رورتي حول صناعة الذات وإبداعها الخالص لذاتها، ولما كانت الحقيقة من ضرب الخيال عند رورتي، كانت في المقابل الحرية مسألة جوهرية تستدعي المراعاة والتحقيق حتى يتمكن من الخلق والإبداع والتحسين، كلما فسح المجال والحرية كان لفعل التهكم دور فعال في تحقيق هالة القداسة التي تحظى بها الصرامة المنطقية بمعناها العقيم، من ثم رصد ما بها من مرض مزمن طالما تخبطت فيه الفلسفة الغربية خالقة جدل يدفع بالجدية المبالغ فيها تحت لواء الصرامة إلى المعاناة في طلب الحقيقة فالتحرر عند رورتي يتقصد كل أشكال المعاناة من مغالاة تأسيسات يتقدمها الساخر بذكائه وثقافته المنفتحة.²

لقيت أفكار رورتي حول المجال الخاص والساخرية الكثير من النقد حيث يعتبر الكثيرون أن رورتي قد ضيق البراغماتية بمعناها الاجتماعية حينما فصل بين المجال العام والخاص، ذلك لأن ديوي عندما تحدث عن الفرد والمجتمع جعل من الأول خدمة الثاني، والفردية حسب رأيه ذوبان في المجتمع، الديمقراطية جاءت لتؤكد تلك القيم نفس الشيء البراغماتية لدرجة أنه قد اتهم المساهمة في انخراط الفكر، فيما تقدمه من نزعة مبتذلة لم تعطي للمجتمع قيمة يبدو أن رورتي لم يفهم مقصد ديوي الحقيقي عندما ركز على المجال الخاص، وتضييقه لمهام الفرد في حدود اهتماماته الخاصة الذاتية واللامسؤولية، وعدم اهتمامه بالواقع السياسي والاجتماعي، من خلال ما يقدمه الساخر من تهكم يفتقر للجدية، هذه الأخيرة التي تعبر عن سياقاتها عن الالتزام والإخلاص فهو عبد لذاته ولا علاقة له بمن حوله إن مغالاة رورتي جعلته محلا للنقد والتناقض، فيما يقدمه من تعارض بين التزاماته كفيلسوف، وبين ما تطرحه السخرية يؤكد "آن ماهون" Aine Mahon أن السخرية لم تضيف على فلسفة رورتي إلا التناقض والإلتباس فلم يكن نافعة للديمقراطية سواء تعلق الأمر بالفرد أو بالجماعة أي بكلا المجالين.³

بيد أن المجال العام عند رورتي طرح أكثر ديمقراطية هدفه التقليل من الظلم والمعاناة وتوسيع دائرة الحس المشترك المعبر عنه بـ "النحن"، وما يقدمه للأمل المبني على التضامن المفتوح على مصراعيه لتوسيع فهم حقوق الإنسان لتشمل جميع بني البشر. يؤكد رورتي على دور الفيلسوف البراغماتي فيما يقدمه من فعل فلسفي بناء، لا

¹ Rorty richard, objectivity, relativism and truth, op.cit. p27.

² خليفه بشير، رورتي بين تحرير الفلسفة وتقييد الفيلسوف، أوراق فلسفية، ريتشارد رورتي البراغماتية الجديدة، العدد 25، مصر 2005، ص 127.

³ Aine Mahon, the Oransitant and romantic, realing richard rorty and Stanley Cavell, Blooms bury studies in american philosophy, new-york, USA, 2014, p07.

يتقصد الحقيقة الموضوعية بالقدر الذي يقدم اصلاحا واسعا للمجتمع الديمقراطي، -متأثرا بديوي- إن محاولة البشر إعطاء معنى لحياتهم، تتضح من خلال توجهان، الأول في مدى مساهمتهم في المجتمع في البناء والتجديد والثاني فيما يقدموه من معرفة في شكل حقائق ليس لها علاقة بالمجتمع، وبين الاتجاهان الأول والثاني تتجسد الرغبة في التضامن عن طريق الإصلاح الاجتماعي والرغبة في الموضوعية بفضل الحقيقة الموضوعية، علما أن ما أراده رورتي حياة يملؤها التضامن والعدالة الاجتماعية، وترسيخ ثقافة إنسانية تباشرها حقوق الإنسان والمثل العليا للديمقراطية والحرية والمساواة.¹

إن مهمة البراغماتية الجديدة البحث عن البديل والوقوف على مكان الخلل، فقد عمد رورتي إلى تفويض سلطة الفلسفة الغربية، عن طريق طرح فلسفة لا تمثلية، لا تأسيسية، قوامها الحرية في الفعل والتفكير بعيدا عن الإكراه فكل تحرر للفلسفة هو تحرر بالمقابل للمعرفة الإنسانية، حيث تصبح الفلسفة فعلا إبداعيا يرتبط بالأدب بالحرية بالشاعرية، مع التأكيد على المعرفة العلمية والعمل على توظيف المفهوم وتخليصه من كل أشكال التسلط، وهو ما عبرت عنه البراغماتية الجديدة بأسلوبها ابلاغي والتهكم داخل السياق الاجتماعي المتطلع لإحلال المحادثة كطابع تشاركي بين مختلف المعارف، بحيث لا يمكن فصل الفلسفة عن المعرفة الإنسانية والاجتماعية، من هنا جاء اهتمام رورتي البراغماتي بالديمقراطية ضمن السياق العام للبحث الاجتماعي والإنساني والثقافي.

يشاطر رورتي الرأي مع ديوي في مسألة أن الدين فيما يضيفه من بعد إنساني إيمانا منهما لأنه (الدين) جاء لخدمة الإنسان وقدرته على التغير وإحلال السعادة، إنه الأمل عند رورتي المدعوم بقوة إنسانية جعلته يقر بالديمقراطية كحالة اعتقاد ورفضه مختلف مظاهر المعاناة والإكراه، بالرغم من أن الدين في تصوره تعبير اجتماعي قوامه ممارسة الطقوس وتحصيل التعاليم، لكن هذا لا يعني ارتباط تلك الممارسات في العنصرية والتعصب تحت لواء الدين، هذا الأخير الذي ينبغي أن يتأسس على إبعاد إنسانية، مما يساعد على تعزيز قيم الديمقراطية وخلقها للانسجام بين الأفراد وتحقيق ما يعرف بالعقل التواصل فالإيمان الحقيقي مبني على المحبة والتسامح، التضامن... كقيم تضيء البعد الليبرالي الديمقراطي للبراغماتية بين ديوي ورورتي ومن قبلهم جيفرسون وقوله بالتعدد الديني القائم على التسامح والتنوع والانسجام، ذلك لأن القول بالتعدد احترام للحريات في سبيل ترسيخ قيم أكبر للإنسانية داخل المجتمعات العلمانية.²

¹ Rorty richard, objectivity, relativism and truth, op.cit. p21.

² Rorty richard, Philosophy and social home, op.cit. p162-169.

علاوة على ما سبق يندرج تصور رورتي للدين في بعد الإنساني، في إطار طبيعة فلسفته البراغمية ونزوعها إلى التجديد من جهة ومن ناحية أخرى في فهمه لطبيعة المجتمع الديمقراطي، وما يعطيه للحرية من اعتبار يجعل الدين مدني المتماشي وأطر الديمقراطية في شكلها العام المؤدي إلى العدالة الاجتماعية، بناء على ما يحوزه المواطن من حقوق وواجبات تخص انتمائه للدولة، دون الأخذ بتعدد الديانات، إذ تعتبر أمريكا مثالا حيا للدولة الديمقراطية المنفتحة على مزيج متنوع من أجناس والديانات والعرق، ما انعكس على توجه فلاسفتها فرورتي يركز على الجانب الإنساني للدين القائم على التعدد والإختلاف وقبول الآخر وإحترام معتقداته ومشاعره، عملا بالمبدأ الديمقراطي المتماهي مع الإيمان الحق لقيم إنسانية أعظم شأنها مثل العدالة والحرية والمساواة...، إنها ثقافة ديمقراطية التي يجب أن تنعكس على الحياة والمجتمع وتكريسها لمبدأ العيش المشترك.

يحتفي تاريخ أمريكا بالدين المدني والطموح الليبرالي، التأسيس الديمقراطي من أجل إيمان عملي يرتبط بالحرية الفاعلة، بحيث تصبح هذه الأخيرة منهج يسلك بالفكر والفعل، بالتالي إبداع أكبر يؤكد رورتي ضمن هذا التصور على أن أمريكا تعتبر نموذجا للدين المدني المدعوم يقيم التسامح والمحبة، الراض لكل أشكال القهر والخوف، باعتبار أن الدين يخدم الإنسان بعيدا عن التأملات السرمدية بل عن طريق المساهمة في العيش المشترك التكيف المرتبطان بالحياة والواقع، كما أن الدين في مقام الحق الإنساني عند رورتي ولا يقصد بالحق هنا تأسيا للمطالبة القائمة على الجمود والتعصب والعنف، بل من خلال امتلاك الوعي الكافي لإدراك قناعة التنوع والإختلاف بالقدر الكافي لتقبل رأي الآخر من حيث الاعتقاد بين الأفراد والجماعات.¹

ضمن هذا التصور تتوسع مقاربات رورتي الديمقراطية تماشيا ومبادئ حقوق الإنسان، جاعلا الدين حق من تلك الحقوق العالمية الراضة للتمييز العنصري، القائم على إختلاف الأديان، والدعوة إلى فتح أفاق أكبر لثقافة إنسانية ديمقراطية تؤمن بالتعددية والإختلاف بين البشر الذي لا يجب أن يقتصر على الإختلاف في الدين فقط، بل يتعداه إلى توسيع دائرة ذلك الإختلاف على جميع الأصعدة، مما يسمح في إنشاء منظومة بشرية يحركها الوعي، الأخلاق من احترام، محبة وتسامح، في قدرة فاعلة على إحلال الأمل الاجتماعي عبر التواصل عبر المحادثة، البديل لكل انغلاق فكري وتوجه ديني دوغمائي والانطلاق المتجدد في سجال الحياة المستمرة.

هكذا نجد رورتي شديد لحرص على الفصل بين الدين والسياسة وعدم انفتاح هذه الأخيرة على الدين إلا عند الحاجة، ذلك لأن إقحام الدين في سياقات المحادثة العامة وولوجه عالم السياسة، حتما سيهدد مسار الديمقراطية المرتبط بمصير حرية الفرد، الذي جاءت ثقافة ما بعد الفلسفة مؤكدة عليه من جانبيين التحرر والإنعتاق

¹ Rorty richard, Philosophy and social home, op.cit. p 149.

لأجل الحد من تأثير الدين في المواقف السياسية. يؤكد رورتي على الأخذ بأحكام جيفرسون في الحرية لصالح الحرية والعمل على إقرار مبدأ الفصل واقعياً واعتبار الدين مسألة شخصية من منطلق إنهاء دوغمائية الدين، والإصرار على بعده الإنساني في سبيل إرساء دعائم إنسانية لثقافة ما بعد الفلسفة للحرية والديمقراطية سواء في أمريكا أو خارجها، بناء على ما تتبناه المجتمعات الديمقراطية من علمانية لضمان نجاح سياستها.

ما ذهب إليه قائلًا: "لقد أعطى توماس جيفرسون نبرة للسياسة الليبرالية الأمريكية في اليوم، الذي صرح فيه أن اعتراف بوجود عشرين إله أو لا أقر بإله على الإطلاق، فهذا لن يكون له أي ضرر على جاري، بفضل هذا المثال أصبحت فكرة الفصل بين السياسة والمعتقدات جدية بالاحترام، ومن المسائل ذات الأهمية القصوى"،¹ إنها العلمانية كما جاءت بها الليبرالية الديمقراطية في أمريكا، في خلق فضاء مشترك للحياة المدنية خصه جيفرسون في الدين بطبيعة وبعد إنساني، هذا الأخير الذي تمثلته آراء رورتي في الحقوق الإنسانية التي يثني عليها الديمقراطية الأمريكية من الآباء المؤسسين إلى رورتي مروراً بدوي.

في ضوء هذا الوعي رفض رورتي استبدادية العلم واعتباره دين دوغمائي، قد يتسبب نجاحه المادي المبهر في تقييد حرية الأفراد، وبدلاً أن يكون عامل قوة يصبح مصدر ضعف وسيطرة، ضمن هذا المعنى يعزز رورتي من قيمة العلم الديمقراطي، ويحذر من مظاهره اللاديمقراطية المسرفة للتكنوعليمة، لخدمة المؤسسات الصناعية على حساب الإنسانية والديمقراطية، الرفض والتخوف نفسه نجده عند ديوي عندما حذر من سوء استخدام العلم، الذي أصبح يشكل خطر على نجاح تجربة الديمقراطية، بناء على ما تخلفه الرأسمالية من مشاكل مترتبة في الجانب الاقتصادي، حيث حذر مقراً أن الحرية ستصبح اصطلاحاً منسوخاً لدرجة أن الإنسان يصبح مسير بفعل الآلة الصناعية، هنا يحضرنا رأي الأستاذ والمفكرة جزائري حمادة بخاري عندما أكد على ابتعاد العلم عن الإنسان، مقراً أن التكنولوجيا صحيح استطاعت تحرير الإنسان من عبودية الطبيعة، إلا أنها وضعتها تحت رحمة آلاتها وآلياتها ويضيف كذلك المبدعين لها ويقصد هنا المجتمعات الرأسمالية.²

يبدوا أن الشغف رورتي الفلسفي الديمقراطي وأولوية ذلك الشغف ضمن المهام الرئيسية للفلسفة البراغمية جعلته يرتد عن اليسار مثلما فعل ديوي الذي أعجب في بدايته بالتجربة الشيوعية للاتحاد السوفياتي، لكنه سرعان ما أدرك نقائصها بعد ترأسه للجنة التي حاکمت تروتسكي معرباً عن الخطر الذي أصبح يدهم

¹ Rorty richard, objectivity, relativism and truth, op.cit. p191.

² البخاري حمادة، عن الفلسفة وعن الحرية في القرن الحادي والعشرين ضمن أعمال الندوة الفلسفية السابعة عشر للجمعية الفلسفية المصرية "فلسفة الحرية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (لبنان)، (ط.1)، 2009، ص373.

الديمقراطية، فالمعروف عن ديوي إقراره بأولوية العملي على النظري، بناءً على ما يمكن للفلسفة البراغمية أن تحققه للمجتمع الديمقراطي الأمريكي، نفس الأولوية نجدها عند رورتي في دفاعه عن الديمقراطية الليبرالية ونقده لثقافة اليسار خاصة فيما يقدموه من تنظير وتأملات يوتوبية ومطالبته بالاهتمام بمشاكل المجتمع والمواطن، معتبرا ذلك مهمة أولية تستدعيها تجربة الديمقراطية في أمريكا للحد من خطر الفاشية الستالينية، ولم يعد اليسار قادرا على دعم تلك التجربة، فبعد أن خفت نجمة الثوري بسبب توجهه الثقافي لم يعد له أي برنامج يقدمه لأمريكا، بنظرياته البعيدة عن العمل السياسي البناء. طبعاً إنها البراغمية التي يشيد بها رورتي من خلال أعمال ديوي وتأييدها للعمل الاجتماعي بدل الاستغراق في التنظير والتحليل لسياسات ثقافية عقيمة فعليا.¹

يستشهد رورتي بتجربة اليسار الديمقراطي عند كل من ديوي ووايتمان، معتبرا هذه التجربة مشروع سياسي واجتماعي واعد، مؤكداً أن تجربة اليسار عرفت تراجعاً مع سنة 1960 عندما بدأت تلوح في الأفق القريب سلبات هذا الطرح، بالنظر لأولية التنظير على حساب العمل والإنجاز السياسيين - يؤكد رورتي على أسبقية الفعل السياسي على الديمقراطية، على التأمل الفلسفي - كذلك عندما تنامت الرغبة في الربح على المستوى الفردي، إضافة إلى الإكتفاء بأداء وظيفة المتفرج عبر ممارسة النقد والتحليل النظري، ناهيك عن مهاجمته (اليسار) للديمقراطية ودعوته إلى نشر مظاهر اللاديمقراطية "مثل التشجيع على الإجهاض"، في ذات السياق يؤكد جديدي في تراجع رورتي عن اليسار وإن كان قد بدأ حياته على تعاليمه، حيث أصبح يتحدث عن تجربتين لليسار إحداها ثورية راديكالية إندثرت وأخرى ثقافية نقدية لا تسمن ولا تغني من جوع، وأن اليسار عندما أقر لنفسه الطابع التنظيري الاستبطاني قد توقف أن يكون يساراً.²

إن تأملنا في مذهب رورتي البراغمي نجده يخدم الديمقراطية التي غالباً ما تنسجم مع التقاليد الفكري الأمريكي أكثر من غيرها، بل جعل من أسبقية الديمقراطية على الفلسفة بالقدر الذي تساهم به هذه الأخيرة في خدمة المجتمع الديمقراطي، عملاً بالمسعى البراغمي الهادف إلى تغليب العملي والسلوكي الواقعي على النظري واستلهم معياره في أفضلية الديمقراطية على الفلسفة عند رورتي، ويبدو أن ما قدمه ناصف نصار* من قراءات

¹ جديدي مجّد، ما بعد الفلسفة مطارحات رورتية، مرجع سابق، ص 172.

² جديدي مجّد، ما بعد الفلسفة مطارحات رورتية، مرجع نفسه، ص 175.

* Nassar Nassif (1940): مفكر وأكاديمي لبناني بارز، وباحث عربي من الطراز الرفيع، حاول في كتاباته الانتصار للفكر العربي المعاصر، من خلال تحقيق الاستقلالية (الاستقلال الفلسفي)، بحث في قضايا الأمة والحريّة ومتحصل على شهادة الدكتوراه في الفلسفة من جامعة السوربون عام 1967، من أهم مؤلفاته "الطريق إلى الاستقلال الفلسفي"، سبيل الفكر العربي إلى الحريّة والإبداع عام 1977، نحو مجتمع جديد، مقدمات أساسية في نقد المجتمع الطائفي عام 1970، مفهوم الأمة بين الدين والتاريخ عام 1983، وغيرها من المؤلفات التي جاءت تؤكد على نهوض العقل العربي

نقدية لرورتي حالت دون فهم مقصد هذا الأخير في تبنيه أسبقية الديمقراطية على الفلسفة "أن تكون الفلسفة في خدمة الديمقراطية كما يريد رورتي، يعني أولاً أن تكون قادرة على تسويغ الديمقراطية (...) ولا يعني إطلاقاً، التخلي عن مهمة التنظير (...) "¹، إن أفضلية العمل على النظر تبقى أساس كل طرح براغماتي، مماهي لطبيعة الفكر الأمريكي العملي والجانب النظر لا يقدم شيء إذا لم يتوجب الضرورة العملية، وهي الضرورة التي تعطيها الديمقراطي للفلسفة حتى تستطيع هذه الأخيرة تقديم خدماتها ونقلها من مجال النظر إلى مجال العمل والفعل.

إن ما يستوجب التنبيه إليه حقيقة المهمة الجديدة للفلسفة والتأكيد على منطق الخبرة ودورها الوظيفي في البحث المهمة المستمرة باستمرار الخبرة التي لم تكتمل، إنها مهمة الديمقراطية والأولوية الدائمة في الخلق والإبداع للخبرة الإنسانية، حيث تُنمى القدرات وتتوسع الحريات من أجل الجميع، من هنا جاءت البراغماتية الديوية تبحث في الكيفية اللازمة لإنجاح تجربة الديمقراطية وجعل الديمقراطية الليبرالية مقولة مطلوبة، من منظور فلسفي براغماتي ديمقراطي قائم على الإصلاح والتجديد فهي بذلك ممارسة وفعل فلسفي أكثر منها نزعة وتنظير.

يبقى مجال الإنفتاح على الإنسانية مطلب رورتي الدائم من خلال ديمقراطية أكثر حرية في المطالبة بالحق والعدالة الاجتماعية، أكثر إنسانية في تحقيقها لنتائج تلك المطالبة وتعميم ثقافتها عالمياً، إنها الثقافة المرتبطة بالأمل القائم على مجموعة من القيم الديمقراطية والأخلاقية في نزوع واضح لبراغماتية رورتي للإنسانية للارث الديمقراطي القائم على الأخلاق كما نادى به فلسفة جون ديوي، وبشرت بها الفلسفات الغربية المعاصرة بانعطافها من براديجم الميتافيزيقا إلى براديجم جديد ميز فترة ما بعد الحداثة، وهو ما بعد الميتافيزيقا، ودفاعها الفكري الفلسفي عن الإنسان بناءً على تفكيك أطر وآليات الطرح الحداثي، ودحضها لمختلف أشكال الميتافيزيقا التأسيس...، في مقابل الطرح الواقعي القائم على الفكر والممارسة والتنظيم الاجتماعي وإثراء الخطابات السياسية الإنسانية، كما فعل رورتي تابعا لديوي عندما قربا البراغماتية من الديمقراطية، في تكريسها للثقافة الإنسانية بقيمها الاجتماعية والأخلاقية ما يدفعنا إلى التساؤل عن دور نيوبراغماتية بناءً على ما تطلبه من قيم وما تؤسسه كمشروع فكري توعد نتائج رتشارد رورتي؟

المعاصر بالكتابة والتحليل نحو تأسيس مشروع قائم على الاستقلال الفلسفي. ينظر: مصباحي محمد، قراءة في كتاب "الذات والحضور"، مجلة المستقبل العربي، العدد 424، لبنان، 2014، ص 104-112.

¹ نصار نصيف، باب الحرية، انبثاق الوجود بالفعل، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت (لبنان)، (ط.1)، 2003، ص 231.

أ- الديمقراطية والقيم بين الأمل الاجتماعي والثقافة الإنسانية.

تصدرت فلسفة رورتي مجموعة من القيم الإنسانية مثل التضامن، التسامح، المحبة، كذلك كان لها دور تساؤلي كبير حول مسألة حقوق الإنسان والعدالة، فعملية رفع المستوى وتحسين طرق الأداء داخل المجتمعات الديمقراطية تجعل مسألة القيم غاية في الأهمية خاصة تحقيق العدالة، وإرساء صورها بين التنظيم الاجتماعي والالتزام الأخلاقي، في ظل ما يعيشه الفرد من علاقات وما تطرحه الحياة من تحديات، تتطلب فعلا فلسفيا يمكنه فهم المطلوب منه، إذا ما تزعم منطق العمل بدل النظر وتقصّد مرتكزات الهدف، خاصة مسألة الحقوق والعدالة وهو ما حاولت الروتية الدعوة إليه من خلال دعوتها إلى تعميم ثقافة القيم من حقوق وعدالة وتضامن.

لعل هذا راجع إلى طبيعة فكره القائم على الأمل كيف لا وهو من يتباهى بالمجد السياسي لمشاريع التنوير مثل الثورة الفرنسية والأمريكية، دون أن ننسى ثنائه على إسهامات ديوي الديمقراطية الحافلة بالتنوير لما بعد الآباء المؤسسين، وفلسفة التغيير البراغماتي القائمة على التفاؤل والأمل الاجتماعي من أجل ثقافة الديمقراطية المنفتحة على مختلف القيم الإنسانية والاجتماعية والأخلاقية "إن الأمل هو شرط النمو وهو تلك القدرة على الاعتقاد بأن مستقبل سيكون مختلفا عن الماضي وأكثر حرية منه، هذا النوع من الأمل هو كل ما منحه ديوي لنا، وبمنحنا إياه صار فيلسوف الديمقراطية في زمننا"¹، من هنا جاء تركيزنا على بعض طروحات رورتي في صدد فلسفته المشحونة بالأمل والطموح الاجتماعي، الذي ورثه الفيلسوف عن أستاذه ديوي، ولاسيما تلك الطروحات الاجتماعية بمواقفه الإنسانية التي تجعل من عمل الفيلسوف أمل يمنح للشعب وعي بحاضره واستشرافه لمستقبله المختلف في تقدمه وتطوره.

- البعد الاجتماعي والأخلاقي للتضامن الإنساني:

تحدث رورتي عن التضامن بدل الموضوعية solidarity or objectivity* حيث لم يقصد بالموضوعية ذلك الإجماع بين الذوات، بقدر ما عبرت عن تلك الصيغ المطلقة للفلسفات الغربية، فالموضوعية إذا لا يستند فيها الإنسان إلى نفسه فهي القيمة التي لا تعتمد على المشاعر البشرية والذاتية، بناء على هذا اقترح رورتي التضامن لأجل معرفة الإنسان لذاته ومساعدته لغيره، باعتباره كائن اجتماعي يتطلب ضرورة عيشه المشترك وإقرار ثقافة التضامن بينه وبين الآخرين، من هذا المنطلق يربط ديوي التضامن بالقيم الديمقراطية "الإنسانية

¹ Rorty richard, objectivity, relativism and truth, op.cit. p120.

* للعلم رورتي لم يضع مقارنة في سياق مؤلفه الفلسفة ومرآة الطبيعة، لكن تحدث عنها في حين قدم تلك المقارنة في مقال له بعنوان له "التضامن أم الموضوعية" الذي نشر ضمن كتابه الموضوعية، النسبية والحقيقة.

والاجتماعية" ويؤكد عليه كأسلوب أخلاقي -اجتماعي بين أفراد المجتمع فهو ذلك الإحساس المتزايد بمعاناة وآلام الغير "اليتوييا التي أدعوا إليها لا ينظر فيها إلى التضامن الإنساني كحدث ينخرط فيه لأجل إزالة الآراء المسبقة (...) ولكن كهدف يجب بلوغه، وهذا لا يتأتى بالبحث وإنما بالخيال، تلك الملكة التي ترينا أناس مثلنا يتألمون وهم غرباء عنا".¹ ربط رورتي التضامن بالخيال بدل العقل فهو يعني بالشعور والإحساس القائمان على طبيعة الإنسان نفسه في توجهه للشعور بغيره ولمعاناته.

إن التضامن ضمن هذا السياق يعبر عن موافقنا الشعورية اتجاه الآخرين، ما يدفعنا إلى مشاركتهم معنويًا المعانات عبر التعاطف الذي يصاحبه شعور يتقاسم الخطر المشترك، هذا يعتبر التضامن الشعوري أهم قيم الديمقراطية سواء في التعاطف مع الأهل أو التضامن مع أفراد المجتمع، كواجب والتزام اجتماعي وأخلاقي، يبدأ من الدولة وينشر بين صفوف الشعب، من خلال التعاطف مع الآخر، وإن كان التضامن يبدأ بالتعاطف إلا أنه يأخذ أبعادًا إنسانية أخرى، فيتحول من مجرد موقف يعيشه ويشعره الفرد بينه وبين الآخر الذي يتقاسم معه نفس المعاناة عبر المشاركة التي تضيفي إلى التضامن كالتزام وولاء بين أفراد المجتمع وبين الناس جميعًا، إنها دعوة مفتوحة على القيم المشاركة إلى إحداث فعل التقدم داخل مجتمعات قوامها التضامن والتعارف بين الأفراد والمجتمعات من خلال الإقرار بثقافة الاختلاف.

لقد أشار رورتي إلى سياسات التهميش معربًا عن رفضه لها وسبب ما يعاينه بعض البشر بحجة أن الآخرين يرون في اختلافهم عنهم مبررًا لفرض مبدأ التهميش، ما يهمننا من هذا طموح رورتي براغماتي المقم بالأمّل في وصفه للبراغماتية، بأنها فلسفة التضامن لا فلسفة اليأس، عن طريق الشعور القائم على المحبة والتعاطف والرفض لمعاناة الشعوب وإلغاء مختلف الفوارق والاختلافات المزعومة بين الناس، لذلك جاء اهتمام الفلاسفة البراغماتيين خاصة ديوي ومن بعده رورتي بالرغبة في استبدال العلاقات الموضوعية، بأخرى اجتماعية تضامنية، فلا تهم الحقيقة بقدر ما يهمهم الإنسان في تركيز واضح- كما رأينا مع ديوي- على تنمية العلاقات الاجتماعية والشخصية عن طريق تكريس ثقافة القيم الديمقراطية بأبعادها الإنسانية والاجتماعية.²

امتدادًا لنفس الرؤية يجب توسيع تلك القيم خاصة التضامن بتوسيع النحر أي أن تشمل جميع الناس في مقابل الآخر أو الهم، فالقدرة على استيعاب ثقافة التنوع أهم مؤشرات نجاح الديمقراطية أو ما يقصد به ديوي ثقافة الديمقراطية. آمن رورتي بالتنوع والاختلاف ورأى فيهما آية للتعايش- بالرغم من إلحاده- فهو يقر أن جملة

¹ جديدي محمد، ما بعد الفلسفة مطارحات رورتية، مرجع سابق، ص 184.

² Rorty richard, objectivity, relativism and truth, op.cit. p33.

الاختلافات سواء كانت عرقية أو دينية أو قبلية غير مهمة، مقارنة بأوجه التشابه والأهم في أنهم جميعا يمثلون الإنسان بصرف النظر عن دينه أو لونه أو جنسه "لا يوجد شيء أكثر وأكبر ديمومة وأكثر إيماناً من إحساسنا بالالتزام الأخلاقي، اتجاه أولئك الذين يعانون الألم (...). إن الانتشار التدريجي للشعور بالآلام الآخرين مهم بصرف النظر عن إذا كانوا من نفس العائلة أو القبيلة أو الدين أو الأمة أو الذكاء"،¹ قصد رورتي بأوجه التشابه إذا ما تعلق الأمر بالألم والمعاناة والإكراه وكمشاعر يتقاسمها نفس بني البشر، مؤكداً على التضامن الأخلاقي من أجل تضامن إنساني أكبر.

إن الحديث عن قيم أخلاقية قائم ومستمر في فلسفة رورتي خاصة عندما يتحدث عن المجال العام لتأكيدهِ على الالتزام الأخلاقي من أجل المجتمع والوجود الإنساني وتخفيف المعاناة وتحقيق المساواة، حيث ربط الأخلاق بالتربية -ولو أنه لم يكن بنفس جدة أستاذه- أين تتحقق فرص المساواة والشعور بالسعادة هذا بالضبط ما جاءت به التربية الديمقراطية مع ديوي، لكن السؤال المطروح هنا بناءً على جملة الانتقادات التي تلقاها رورتي ما مدى تحقيق هذه الرؤية الأخلاقية والإنسانية المبنية على التضامن لكافة بني البشر واقعياً؟

بالرغم من اجتهادات رورتي الأخلاقية فيما يدعو إليه التعاطف والتضامن، مقترحاً توسع دائرة النحن مقابل الهم ودفاعه عن المهمشين إلا أن هناك من رأى في دعوته الأخلاقية بعداً عن الواقع خاصة باعتباره فيلسوف براغماتي يفضل العمل على التنظير هذا ما ذهب إليه الفيلسوف والمؤرخ الأرجنتيني أنريك دوسال (1934) Enrique Dussel، منتقداً رورتي حيث ربط التضامن ورفع القسوة بالقيم الأخلاقية التي نكتفي بتخيلها لكن بماذا يفيد التخيل إذا كان أكثر من 75% من البشر ويقصد بهم سكان العالم الثالث يعانون الفقر والقسوة والتهميش من طرف الدول الرأسمالية، مؤكداً أن لولاء رورتي لبلده جعله يغفل عن عيوب الرأسمالية وتأثيرها السلبي على الإنسانية، وهو تأثير الذي دفع بدوسال مستغلاً فرصة وجود رورتي في المكسيك -عبر حوار أقامه معه- متسائلاً عن استغلال أمريكا اللاتينية الفقيرة، هل هو لسبب الرأسمالية؟، لتكون إجابة رورتي لا أعلم، محاولاً التعبير قائلاً: "وهل يوجد نظام بلا استغلال"،² وهو الجواب الذي يعكس التناقض الموجود عند رورتي في القول بالديمقراطية الليبرالية وبين الدعوة إلى التضامن لأكثر قدر من البشر. وكأن الإدعاء يريد القبض على تلك التناقضات، التي مع الأسف لا تزال تطرح على مسرح الحياة السياسية المعاصرة باسم الديمقراطية، بأي نوع من

¹ Rorty richard, objectivity, relativism and truth, op.cit. p14.

² Enrique dussel, a conversation with rorty, invndesirde of modernity apel ricour rorty, taylor and philosophy of liberation; (tr.éd), by Eduardo mendiait, humanities press, new jersey, 1996 , p104.

البشر يقصده رورتي بتضامنه وأية قيم تطلبها الديمقراطية في أمريكا بالنظر إلى مظاهرها اللاديمقراطية، اللاإنسانية؟ فالساخرية تدفع رورتي إلى الإعفاء من التبرير.*

عموماً كان رورتي مشروع التضيامن على أساس الخيال معتبراً أن التضامن ليس فقط حقيقة بل هدف يجب تحقيقه عن طريق الخيال الملوكة التي تساعدنا على المشاركة الناس معاناتهم والتضامن معهم، مزيجاً بذلك الجانب العقلاني، إن التضامن حسب رأيه لا يكتسب بالتفكير ولا يكتشف بل يحقق، وقد اتسعت أفق الخيال بحرية أكبر بعد انتشار الديمقراطية، وزيادة اهتمام الناس ببعضهم البعض، بعد خروجهم من شرقة الميتافيزيقا، حيث أصبح للإنسان إيمان خارق بقدرته على تقرير مصيره وتعزيز ثقته بنفسه، ونمو حريته، فهو الآن لم يعد بحاجة إلى تفسيرات ميتافيزيقيا تقرر بوجود ذلك الاهتمام المعهود للآلهة - لا يفكر رورتي إسم إله وإنما ذات غير إنسانية - في المقابل ظهرت تعديلات تعطي الاهتمام الأكبر للإنسان وقدرته في صناعة الذات وتطويرها، هذا ويرجع رورتي التضامن إلى الثورة الفرنسية ومجدها الأثر في سبيل انتشار قيم ومبادئ الديمقراطية (الأخوة، الحرية والمساواة) وكل ما قدمته من امتيازات لصالح الإنسانية، وانتصار على حساب رجال الدين والأشراف.

بالتضامن يكون رورتي قد أطر ولا نقول أسس لأنه يرفض التأسيس لصناعة الذات والأخذ بيدها إلى المستقبل، مستقبل يكون للإنسان فيه بصمة، ينظم مجتمعه ويقوي إنسانيته ويعزز قيم ديمقراطيته "الديمقراطية الأمريكية" أين يكون للتضامن والمحبة والتعاطف أدواراً رئيسية في تنشيط وتفعيل تلك الصناعة المشتركة بين الإنسان وأخيه بناءً على أسس اجتماعية يحمله التضامن.

تابع رورتي نفس الاتجاه ديوي التفاؤلي عبر ما قدمه اليوتوبية الليبرالية ودفاعها المستميت عن الليبرالية، إنها اليوتوبيا التضامنية والتهكمية في توسيع أكبر قدر للقدرة الخيالية، إذ غالباً ما تنفرد البراغماتية، عن غيرها من المذاهب بوجهة نظر خاصة اجتماعية وإنسانية للحقيقة، من منظور تأكيدها على ما هو مفيد على الصعيدين الخاص والعام في مسألة النحن والآخر، والعيش المشترك في كنف العدالة والحرية وحقوق الإنسان، التضامن، التسامح. يعتبر رورتي من نخبة الفلاسفة البراغماتية وصوت من أصواتها المثقفة الواعية لأهم قضايا البحث ألا وهو

* الساخرية جزء من شخصية رورتي كفيلسوف ساخر كما أنها تعكس الوهن الموجود في فلسفته، وفي مواقفه هنا يحضرننا ما قاله كارل أتو آبل (1922- Karl Otto apel (2017، عند مناقشته لرورتي حول مسألة المبادئ الأخلاقية وسؤال هذا الأخير عن أساسها كانت إجابة رورتي من أتو آبل فيما تضمنه من رد: أنا مجرد أمريكي ومسألة لها علاقة بالחס المشترك، لذلك علينا فقط نحن الأمريكان إقناع الآخرين بأن طريقنا هو الأصح: فالتهمك والعدمية جعل من رورتي وجهة نظر للنقد إن الأمريكان أنفسهم رأو في الساخرية ضعف أخلاقي وقدرة سيئة للطلبة في أمريكا، من خلال مناهضتها للعقل وهو ما يؤكد عليه دوسال عندما ربط رفض رورتي للعقل بقصور فكره ومفهومه عن التضامن.

Enrique dussel, a conversation with rorty, in vnderdesirde of modernity, op.cit, p122.

الإنسان لذلك لم يتوالى عموماً عن رصد مواطن اللاإنسانية من معاناة واللامساواة... بين البشر كيف وهو الباحث الذي دأب منذ صغره على النضال من أجل الأمل في حياة تملؤها العدالة الإنسانية " لقد تأثرت بشيء خارق للعادة شيء ذو أهمية قصوى لقد فهمت من العدل، ما أكد عليه نورمان توماس وتروتسكي من وجوب تحرير الضعفاء من الأقوياء لقد بحثت عن الكيفية لأكون في الوقت ذاته مثقفاً، ورجل ذهن snob وصديقاً للإنسانية (...) ومناضلاً في سبيل العدالة. لقد كنت مرتبكاً لكنني كنت بتعقل واثقاً من أنني سأعثر في شيكاغو لدى من سبقوني كيف أتهيأ لتحقيق ما يدور بذهني"،¹ لم يبق ارتباك رورتي موجود وأصبحت أهدافه حقيقة تنتهجها الفلسفة البراغماتية برعاية ديوي وتوجهه السوسيولوجي الجامع بين الأمل وطموحه الاجتماعي، في الفلسفة البراغماتية ومبادئها الأداتية الاجتماعية حول أو أولوية بالديمقراطية، أولوية الإنسان، وفي التفلسف الذي يأخذ بالنظر والعمل حول تحقيق القيم والتفكير في التضامن وحقوق الإنسان.

ولأجل الحفاظ على هالة القداسة التي حظيت بها الديمقراطية في أمريكا وإرثها المشترك الذي أصبح متوارثاً بين أصحاب النزعة الغربية كأفضل نموذج (الديمقراطية) عرفته البشرية عبر ممارستها لحقوقها وحرياتها منذ القدم، بالرغم مما يدهمها من أخطار، لكنها كما قالوا وأقروا تبقى الأحسن أو النظام الأقل سوءاً مقارنة بغيره حسب رأي ديوي وغيره ممن رأوا في منافع الديمقراطية رفع الضرر. يقترح رورتي التضامن لما تكتسبه المسألة من أهمية إنسانية جاعلاً منها فلسفة لها مبادئها، غاياتها الاجتماعية والسياسية، فيما تقدمه من أجل استمرار انتشار الديمقراطية واستقرار مجتمعاتها والدفع بها قدماً نحو التنمية والتقدم، هو الطموح والأمل الذي حمله اليوتوبي الليبرالي، بدل السؤال من النحن وجب السؤال ما نحن أي فيما يقدمه البراغماتي من عمل في سبيل إرساء فلسفة لا تتقصد العقل في ظل ما نشهده من واقع مليء بالتجاوزات المقررة للمعاناة، وإنما فلسفة التضامن والعمل، فلسفة تساءل حقوق الإنسان.

- حقوق الإنسان بين الثقافة والالتزام:

ينطلق السؤال البراغماتي عند رورتي حول مسألة حقوق الإنسان، أولاً من البحث في ثقافة حقوق الإنسان* باعتبار أنها متغيرة فهي تاريخية غير ثابتة وليست محلاً للتأسيس أو التعالي، بناءً على أن الطبيعة البشرية مرنة وهي قابلة للتعديل والتغيير، من هنا جاء رفض رورتي لمسألة تأسيسية الحقوق، مما أوقعه في ما يسمى بالنسبية

¹ جديدي مجّد، ما بعد الفلسفة مطارحات رورتية، مرجع سابق، ص 187.

* مصطلح أخذه رورتي عن الفيلسوف ورجل القانون الأرجنتيني إدواردو رابوسي (1930-2005) Eduardo Rabossi عندما طلب من الفلاسفة ضرورة التفكير بتلك الثقافة (ثقافة حقوف الإنسان) كحقيقة جديدة متغيرة لأنها تنطلق من الحقائق التاريخية. Ritchard rorty, truth and progress, cambridge université, privat, edcation, 1991, p171.

الثقافية ولعل السبب وراء هذه النسبية قوله بعدم وجود طبيعة إنسانية عالمية، وكل تفوق أخلاقي سببه معرفة إنسانية متميزة إن ثقافة الحقوق الإنسانية عند رورتي قوامها التضامن والتعاطف في ظل رفضه لكل تأسيس ميتافيزيقي فلسفي لتلك الحقوق فثقافة ما بعد الفلسفة متغيرة بعيدة عن الميتافيزيقا عن الأفلاطونية، فهي ثقافة لا تقبل التوجيه المتعالي اللازماني أو اللاتاريخي إنها الثقافة المعبر عنها بالنحن بمواقفنا الناتجة عن العارضية، التي تحررنا من الماهوية والبحث اللانهائي عن اليقين تحررنا أيضا من العقلانية توجعنا أكثر فأكثر من العاطفة التي من شأنها إضفاء صورة عالمية إنسانية لحياتنا.¹

يؤكد رورتي على ثقافة حقوق الإنسان المبنية على أساس التعاطف والأمان، فالأمان عند رورتي خلو الحياة من المخاطر والعيش بسلام، ما ينعكس على تصورنا للاختلافات مع الآخرين من باب أنها غير جوهرية في مقابل شعورنا بذواتنا وباحترامنا لقيمنا الإنسانية، أما التعاطف فيقصد به تلك المشاركة والاستجابة العاطفية بين البشر، فالتعاطف بشري شعور المشاركة في معاناة الآخرين والاستماع لهم، بالإضافة إلى الاعتراف بالتنوع كأساس يجسده الاختلاف دونما مفاضلة على مستوى الثقافة أو مبررات أخرى، قد تهدد صرح الديمقراطية وتنقص من قيمها الإنسانية والاجتماعية فالإنسان يجوز حمله من الحقوق الاستحقاق تفرضه طبيعته الإنسانية، كما يجوز على أخرى (حقوق)، الاستحقاق شرعي مستمد من القانون، ولعل ما يهم رورتي حقوق إنسانية لبعد الإنساني في إطار إحقاق الحق عن طريق التعاقد الاجتماعي (الديمقراطي) في بعده الأخلاقي.

إن بقاء ثقافة حقوق الإنسان يتطلب توسيع هذا المفهوم بناء على تصور براغماتي يبحث في فائدة أكبر لعدد أكبر من الناس، بعيدا عن تلك المعيارية التي تطرحها الحقوق الطبيعية، ولما كان هدف رورتي إجرائي بالدرجة الأولى جاء تساؤله الرئيسي حول كيفية دعم وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان بداية برفض تلك المعايير العامة لحقوق الإنسان مؤكدا أن الدفاع عنها يستند بالدرجة الأولى على التخلص من تلك المعيارية والثباتية وحتى يمكننا تفعيل مبدأ التجاوز والتغير فيها من منطلق براغماتي هدفه الرئيسي إعادة البناء وما هو أحسن وأفضل فالبشرية حسب رأيه ليست بحاجة إلى تنظيرات فلسفية مجردة بالقدر الذي هي فيه إلى تكريس ثقافة العيش المشترك وتوسيع دائرة الحقوق والدفاع عنها باستمرار، مما يعمل على تعزيز قيم التضامن والتعاطف، وبالتالي زيادة المسؤولية بالشعور والمشاركة في معاناة الآخرين بشكل مختلف.²

¹ Ritchard rorty, truth and progress, Ibid, P172.

² سيفتون جون، العنف في كل مكان من حولنا، تر: تيسير نظما، خليل وداوود سليمان القرنة، العبيكة للنشر، المملكة العربية السعودية، (ط1)، 2017، ص86.

إن أصل الإشكال حسب الرورتي فيما نشهده من إنتهاكات راجع إلى إضعاف تلك المسؤولية وتحديد الإنسان من أهم حقوقه ألا وهو حق الإنسان لإنسانيته، لعل هذا سبب في تبرير أولئك المنتهكين لحقوق الإنسان لأفعالهم باسم العدالة ونشر الديمقراطية، ما يدفعهم إلى ممارسة مختلف أشكال التعذيب والقتل...، لأنهم ببساطة لا ينظرون إلى الآخر على أنه إنسان، على أنه من المجتمع البشري ولرورتي خطاب حول هذه القضية بعنوان حقوق الإنسان العقلانية والعاطفية عام 1939، يتحدث فيه عن المثال البوسني وما حدث فيه من انتهاكات للمسلمين وتجريدتهم من إنسانية قائلا: "(...) إن القتل والمختصين الصرب لا يعتبرون أنفسهم ينتهكون حقوق الإنسان لأنهم يفعلون هذه الأشياء لإخوانهم من البشر بل للمسلمين إنهم ليسوا وحشيين بل إنهم يميزون بين البشر الحقيقيين والزائفين"¹، وكان المسلمون ليسوا من بني البشر، إذا ما تعلق الأمر بالآخر، ذلك لأن من يتقصّدون انتهاك حقوق الإنسان ضمن هذه الرؤية ينظرون إلى الآخر كعدو لا يستحق الإنسانية من احترام وتضامن وحماية القانون بل يذهبون في ذلك الحرية لدرجة الاعتقاد بأنهم ضحايا العدو، لذلك بناء حقوق إنسانية على العقل والتعالي غير مقيدة لفيلسوفنا البراغماتي.

من هنا جاء نقد رورتي للتجريد النظري والإدعاء اللفظي في مثل هذه القضايا، فلا يهم حسب رأيه صحة المقولات الأخلاقية بل إنجاحها في سبيل الشعور المشترك نحو إنسانية حقبة - بالرغم من أن خطاباته وصفت بالتجريد* مشيرا في ذلك إلى ضرورة تعزيز ثقافة الحقوق الإنسانية من ثقافة الديمقراطية التي جاء بها ديوي عن طريق التربية معربا عن عدم جدوى العقل والمعرفة المجردة الطابوية، إذ ما تعلق الأمر بتلك الحالات المتكررة عبر التاريخ لانتهاك الإنسانية ولا قيمه للعقلانية عند رورتي الذي يقترح عبر مشروعه الإصلاحية لتوسيع ثقافة حقوق الإنسان ما يعرف بالتربية العاطفية ودورها الفعال في تغريس تلك الثقافة، هذا وتأخذ هذه التربية مهمة "التثقيف العاطفي"، بمعنى التثقيف كمصطلح مرادف للتربية في أوسع معانيها، فالتثقيف لا يعني فقط الجانب المنهجي (التعليم) فهو إرادة حرة للتفكير والإبداع والخلق، كما يوسع دائرة الخيال والعاطفة، من هذا المنطلق يجمع رورتي بين التعاطف والتثقيف ويعتبر هذا الأخير جوهر حقوق الإنسان، علما أن الثقافة تعتمد على التربية حجر

¹ Ritchard rorty, truth and progress, Ibid, P167

* ذهب ريتشارد برينشتاين وهو تلميذ الوفي لجون ديوي إلى انتقاد تصور رورتي للمجتمع الليبرالي، معتبرا أنه تصور ينقصه الفاعلية من الجانب الإجرائي حيث وصف ديمقراطية رورتي بالمهمة البعيدة الأهداف والإجراء، لأنها تبقى مجرد خطابات مجردة، ذلك لأنها تحوز على التناقض بين المبدأ والتطبيق، ففي نظر برينشتاين إنها تشبه خطابات السياسيين وحديثهم عن الوعد بالديمقراطية الأمريكية، وبين ما يسخرونه من قوة لإكساب قوة أكبر للمساهمين الإقتصاديين باختصار تصور رورتي مجرد أفكار ضبابية تفتقد الفاعلية العملية، عكس ديوي الذي جمع بين النظر والعمل وانتصر في النهاية للعملية البراغماتية في سبيل إصلاح مجتمعه الديمقراطي عبر مشروعه التقدمي التربوي.

الأساس في البناء والتجديد كما رأينا عند ديوي، وفي تعزيز ثقافة حقوق الإنسان من خلال نموذج التثقيف العاطفي *seuitemental education* عند رورتي،¹ يندرج ضمن التربية العاطفية توسيع نطاق فهم حقوق الإنسان من خلال فهم غيرنا من البشر والتأكيد على الاختلاف، المؤدي إلى تشابه كبشر تجمعهم نفس الطبيعة ويختلفون في أعراضها، فالطبيعة الإنسانية حسب رأي رورتي قوامها الاشتراك بعيدا عن التجريد باسم الاختلاف وإلغاء إنسانية من تعتقد أنهم أشباه بشر، ولعل تأكيده على المظاهر اللاإنسانية من جراء الإبادة الجماعية في البوسنة خير دليل على عدم وجود التربية العاطفية بحجة أنهم يفعلون ذلك ضد النوع الزائف من البشر، ولرورتي استشهاد قصصي عاطفي لمشاركة الآخرين في معاناتهم إذا ما وضعنا أنفسنا مكانهم "مثل هذه القصة (...). دفعنا نحن الأثرياء الأمنين والأقوياء إلى التسامح وحتى أن نعتر بالأشخاص الذي لا حول ولا قوة (...). وإحساسنا بحدود التباين البشري المسموح به"،² بهذا تتعزز ثقافة حقوق الإنسان، عبر مسار تثقيفي وعاطفي يبدأ من الصغر ويستمر بقوة في الكبر فاتحا آمال أكبر في تعاطف الناس وفي تسامحهم مع بعضهم البعض.

يحلينا موضوع التثقيف العاطفي إلى البعد الإنساني لفلسفة رورتي، ضمن السياق العام للتعاون والتضامن والمحادثة في سبيل توسيع ثقافة حقوق الإنسان ومعارضتها لكل تدخل لا إنساني يعيق مسارها التوسعي سواء في التصور أو الفعل، مثل مظاهر العنف والإبادة العنصرية وغيرها، فمهمة المثقف الساخري أحد إنتاجات المجتمع الديمقراطي تحقيق مصلحة ممكنة نحو بناء اجتماعي أحسن عن طريق تطهير المشهد الاجتماعي والسياسي من التأثيرات الحاصلة لبعض ممارسات الأفراد لحقوقهم، مع توجيه تلك الممارسات فموضوع حقوق عند رورتي يحمل دلالات إتيقية وأخرى إنسانية، ضرورة البحث عن الأصول المعرفية والمبررات النفسية والفكرية التي يستند عليها أولئك الأفراد في ممارستهم للحق، هنا يرجع رورتي تلك الانتهاكات اللاإنسانية للصرب والنازيين مثلا إلى تراكمات معرفية باسم النحن البشر والآخر الزائف، واكتسابه شرعية غير مبررة للانتهاك للعنف والعدوانية بحجة وجود نمطين من البشر الحقيقي والمزيف، ما سبب نمطية ثنائية للتفرقة تظهر تطبيقاتها واقعا وهو ما يقره ويؤكد التاريخ والواقع إلى اليوم.³

حاول رورتي تقديم مشروع إنساني قائم على التضامن وأخلاق التعاطف المعنوية مستبدلا العقلانية بالعاطفة والخيال، باعتبار أن العقل لم يعد مطلوبا لتفعيل التعاطف أو أخلاق التعاطف في صميم ثقافة المجتمعات

¹ Ritchard rorty, truth and progress, Ibid, .p168.

² Ibid .p185.

³ Rorty richard, objectivity, relativism and truth, op.cit .p171.

ما بعد الحداثة، وأصبحت العلاقة قائمة على المشاعر والأحاسيس، إنها اليوتوبيا لنخفيف المعاناة وتقديم إستراتيجية نيوبراغماتية قوامها توسيع الهوية الأخلاقية المشتركة، علما أن رورتي لم يتعصب يوما لموقفه اليوتوبي، فهو يرفض تقديس العواطف وتقديس كل شيء (اللاتأسيسية) في المقابل يأمل في بيئة تضيفي شرعية على الخيال والمشاعر مع إبقائها على العقل كأساس للتثقيف، إن التعاطف والتضامن قيم موازية للقيم الأخلاقية والمعرفية لبناء المجتمعات البشرية، كما أنها أساسية ومهمة لثقافة حقوق الإنسان عن طريق العاطفة والوعي بمعاناة الآخرين، هذا ويعتبر مشروعه التثقيفي العاطفي محاولة لإعادة تكوين وبناء الأفراد والبشر على أساس عاطفي أخلاقي يبدأ المشروع على المستوى الاجتماعي ويعمم على المجتمع الدولي بناء على دور الثقافة الأدبية، فالتثقيف العاطفي مشروع إنساني اجتماعي وسياسي وثقافي يهدف إلى دمج العواطف بإشراك أكبر المجتمعات وللعصر، لكن هل يمكن تفعيل ذلك المشروع خاصة وأنه يستند على العاطفة التي تنتج عن الاستماع لقصص الآخرين علما أنه ليس من الضرورة التعاطف دائما بمجرد الاستماع للقصص؟، علما أن قدرة العقل غالبا ما تتفوق على العاطفة؟ هذا من جهة ومن ناحية أخرى بماذا نفسر ارتكاز التعليم والتثقيف على المعرفة والتطبيق لذلك تبقى أفكار رورتي كما أشار برينشتاين أقل فاعلية بمقارنة مع البطل الديمقراطي جون ديوي.

إن ثقافة التسامح حسب تصورها الأخلاقي كقيمة إنسانية قوامها المحبة كثقافة سياسية ومهمة للاجتماع الإنساني، تجد ضالتها في تعميم وتوسيع ثقافة حقوق الإنسان العابرة لأفق أكبر في تكوين الجماعة الكوكبية*، ذلك لأن أساس التسامح مرتبط بالدرجة الأولى في بناء ثقافة الإنفتاح المرتبطة، بالحق في الاختلاف، بناء على مبدأ المحادثة كفضاء للمشاركة، للاحترام والتسامح القائمان على احترام حق التعبير، هذا يعتبر رورتي التسامح قاعدة أساسه لإرساء مضامين الديمقراطية من سلام وأمن واحترام متبادل دون تجاهل لأولئك المنتهكين للحقوق والمخبرين لأن العقاب ضروري لاستمرار ثقافة حقوق الإنسان بالنظر إلى سعة التسامح فلا يعني التسامح التساهل، بالقدر الذي يعني التخلي على العنف والتعصب في سبيل طلب السلم والمحبة.¹

من المهم الإشارة إلى أن التسامح رهين بما توفره المجتمعات الديمقراطية الليبرالية من حقوق مثل الحق في حرية المعتقد، حرية التعبير لذلك تسعى تلك المجتمعات لأجل الحفاظ على منتوجها الديمقراطي للعمل الجاد في ترسيخ قيم التسامح كثقافة تجمع بين المعرفة والسلوك عن طريق التنشئة الصحيحة (التربية الأخلاقية) التي نادي

* يقصد بها رورتي صورة أمريكا المكتملة نحو تحقيق مجتمعها المدني، وهي جماعة تدرج فقط في المجتمعات الديمقراطية، بالنظر إلى نشر ثقافة الديمقراطية في القائم على أساس المواطنة والمشاركة بعيدا عن صور الانقسام باسم الاختلافات في الجنس أو اللون... .

¹ Rorty richard, truth and progress, op.cit. p178.

بها ديوي وتبعه فيها رورتي باتجاه صوب المستقبل لأجل بلوغ الأنسنة المطلوبة، الأول بثقافة الديمقراطية والثاني بتثقيف التعاطف وتوسيع ثقافة حقوق الإنسان بالاستناد على عاطفة ووعي الفرد المشحون بالأمل في عدالة تركز مبدأ الاختلاف وتعزز فرص قيام مجتمعات ينطلق من الواقع في احترامه لحقوق الإنسان، مجتمع متسامح مع الآخر، هي الرؤية المستقبلية الواعدة للإنسانية ولحقوقها دون تخصيص وتفضيل، مستقبل للأمل بدل معرفة* الأمل الاجتماعي، فما يدعو إليه رورتي إصلاح وتعديل وليس ثورة وتغيير.

ستظل براغماتية رورتي على غرار الفلاسفة البراغماتيين تناجي الأمل في تحقيق مجتمع ديمقراطي يهدف إلى ترسيم السعادة، كما يبعث على الأمل في الحياة المجتمعية، ما ذهب إليه براغماتية رورتي عن طريق الأمل الاجتماعي والتسامح أو كما يسميه الجديد "التهدة" لإضفاء الشرعية الإنسانية فوق كل اعتبار فلا حياة بدون أمل ولا أمل بدونها، نقصد هنا بالحياة الاجتماعية لأنها تحمل دلالات إنسانية لتمكن التمتع بالحياة والعيش بسلام وتسامح ومحبة وأمان، وقد كان رورتي ورثاً لأفكار ديوي عن الأمل الاجتماعي والطموح الإنساني فهو بحق أي ديوي فيلسوف الديمقراطية الأول في أمريكا والمنظر لآمال مواطنيها في المستقبل الذي خصه رورتي قائلاً: "إن الأمل قدرة على الاعتقاد بأن المستقبل سيكون أكثر حرية من الماضي هو شرط التطور"، بهذا يكون الأمل قوة خفية نحو تحقيق نجاح الأمة الأمريكية -هو نجاح الذي بدأ مع التأسيس- ومستقبلها الحامل لتحقيق الحلم الأمريكي.¹

فالأمل الاجتماعي متجذر في المجتمع الأمريكي، وفي واقعه كتجربة اجتماعية بدأت بالطموح والأمل واستمرت إلى اليوم، براعية الديمقراطية كذلك المجالات مختلفة مثل: الأدب، مثل الأدب والسياسة...، ما يفسر اهتمام رورتي بتلك المجالات مثل الرواية، السينما، الأدب...، لوصفها لحالة الأمل الاجتماعي (المجتمع الأمريكي) المعبرة عن صورة النحن في تغيرها وفي تفاعلها داخل مجتمعاتها الديمقراطي المفتوح على المجتمعات أخرى ولو اختلفت اللغات يبقى للأمل معنى حيوي، يظهر في التسامح، التضامن، في إعادة السلم واستبدال ثقافة الحرب بثقافة السلام، المعنى الحقيقي للتهدة في ظل ما نعيشه اليوم من صراع إيديولوجي ديني واقتصادي واجتماعي تحت وطأة العولمة، مما يتطلب استعداد ذهني ووعي أخلاقي بتلك القيم التي جاءت الديمقراطية مناشدة لها، حيث

* تم استعارة هذه العبارة من كتاب ريتشارد رورتي L'espoir ou lieu de savoir الأمل بدل المعرفة الذي شرح من خلاله رورتي أبعاد فلسفته الإنسانية والاجتماعية بالارتكاز على اليوتوبيا المفعمة بالأمل والتفاؤل بالمستقبل بدل التشبث بالمعرفة النظرية والعقلانية الأداتية والعمل على خلق ثقافة جديدة مضامينها إنسانية مثل التعددية في مقابل أحادية القطب التواصل بدل الصراع والتناحر التضامن، والتسامح مع الآخر المختلف.

¹ Rorty richard, philosophy and social Hope, p120.

أصبح أكبر تحدي يواجه الإنسان في عصرنا المعقد هو كيف يصبح الواحد ضروري للآخر بناءً على ثقافة الاختلاف وبالمعنى الذي يعمم الثقافة الإنسانية والأمل للجميع.

تماشياً مع التوجه نفسه يدعو رورتي إلى تفكيك العقل الحداثي في دعوة واضحة للإصلاح، بناءً على تطهير علماني وتطهير براغماتي رومانسي، لذلك نجده على خطى ديوي دائماً يحدد من مهمة الفلسفة، وإدراجها في الحراك الاجتماعي والسياسي معلناً أن قيمة الحقيقية للفعل في تقصده مشاكل المجتمع، فكلما أصبحت الفلسفة أكثر ارتباطاً بالسياسة والمجتمع كانت أكثر فاعلية، كانت أكثر فائدة (براغماتية)، داعياً في ذات السياق ذاته إلى الفلسفة كسياسة ثقافية، يعول عليها في قضايا التفاعل الاجتماعي والسياسي فمن التساؤل عن ما هو موجود إلى التساؤل عن إمكانية خلق مجتمع أفضل، تتجسد مهمة الفلسفة، من الميتافيزيقا إلى السياسة ثقافية عند رورتي حتى يتمكن الفيلسوف من تعميق أطر المحادثة، مما يجعل بلوغ الأمل بالتغيير الثقافي-الاجتماعي عبر برامج عمل للتنبؤ بمستقبل واعد (الاستشراف)*، عن طريق تغيير مسار التواصل والمحادثة، بناءً على تفعيل القدرة الفلسفية إجرائياً في صناعة التغيير وبناء مجتمع أفضل.

فما يقصده رورتي بالسياسة الثقافية للفلسفة، إندماج أكبر في المساءلة الاجتماعية والسياسية التي تحمل رؤى ومقاربات لأبعاد مستقبلية مثل نشر ثقافة الديمقراطية، الانفتاح بدل الإنغلاق والتعصب، التسامح والتضامن وغيرها من القيم الإنسانية التي أصبحت ضرورة يطلبها البحث الاجتماعي -أولوية الديمقراطية المهمة المنتظرة عند ديوي- هذا ويعد التخلص من خطاب الكراهية في المقام الأول مهام السياسة الثقافية للفلسفة، إنه مؤشر للحكمة والمعرفة للديمقراطية الراشدة، إضافة إلى التخلص من كل المفاهيم المغلقة مثل العرق، النسب، اختلاف الدين...، لذلك وجب تغيير تلك المفاهيم وتعديلها بأخرى إنسانية، إن مقصد رورتي من هذا التجديد (تجديد مهمة الفلسفة)، تجديد في المفاهيم في التصورات بمبدلوات أخلاقية وإنسانية، وبتمثل لمهمة الفاعلية الاجتماعية

* يطرح مفهوم الاستشراف prospective ضمن حلقة التكرار التي يعرفها الماضي والحاضر والمستقبل، نحو تبادل الأدوار على التوالي، وما يهمننا ضمن هذا التعريف السؤال ما المحتمل حدوثه أو ما الذي قد يحدث؟، فالاستشراف إذاً مهارة عملية هدفها استقراء التوجهات العامة عبر مسار الحياة البشرية، مما ينعكس على مسار الأفراد والمجتمعات، فلا يهدف الاستشراف إلى التكهّن بالمستقبل لتلك المسارات وإنما يهدف إلى تخطيط الاعتماد على سيناريوهات يمكن تحويلها عن طريق العمل إلى واقع ملموس له نتائج المثمرة، فهو الاستشراف يعبر عن تخطيط استراتيجي علمي منظم، هدفه صياغة جملة من التنبؤات المدروسة لوضع ما أو مجموعة من المجتمعات عن طريق رصد طرق التغيير والتركيز على مواطن النجاح، إن الاستشراف له مهمة جوهرية لقضايا المجتمع يعبر عن أوضاع لم تحدث، لكنها ستكشف عن أوضاع متغيرة للأحسن في المستقبل، ينظر: الهنداوي أحمد ذوقان، استشراف المستقبل وصناعته ما قبل التخطيط الاستراتيجي استعداد ذكي، قنديل للطباعة والنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، (ط1)، 2017، ص19-21.

إلا تستحل الرواية مكان الفلسفة التي أصبحت في نظره خاصية فكرة مجالها خاص لأصحابها، لذلك نجد ديوي شديد الإلحاح على إنزال الفلسفة من السماء إلى الأرض.¹

يمكن تصور رورتي نيوبراغمتية الديمقراطية، فيما قدمته المرجعية الأمريكية للفيلسوف من إسهامات حافلة بالتبصر الفلسفي والوعي الديمقراطي الباعث للأمل الإنساني وفق تبني مؤطر الصناعة بين النظر والعمل، بداية بآراء جيفرسون الحية، وإنجازاته الأنوارية إلى جون ديوي بأفكاره التقدمية التي مثلت السند المرجعي الأول لوريثها الشرعي ريتشارد رورتي، ناهيك عن ما حصّله من تجربة فكرية لما كان لها من التقاطع والمقاربة المعرفية، ما كان لإنتاج فلسفة إنسانية، لها أثر على كينونة الإنسان الفرد والجماعة، للمجتمع والمجتمع الدولي، في خضم ما يعيشه في حياته المعاصرة ومن بين أهم التقاطعات والمقاربات لرورتي حول مسألة الديمقراطية الأولوية الدائمة، ذلك التقاطع مع الفيلسوف الأمريكي ورائد الديمقراطية الليبرالية التعاقدية جون راولز* فيما أثرى به البحث الاجتماعي السياسي والأخلاقي من خلال نظريته في العدالة هذه الأخيرة التي طالما شغلت بال وتوجه رورتي منذ الصغر، وعليه فيما تمثلت أهم التقاطعات بين الفيلسوفين؟ بالنظر إلى إسهامات رواز المقدمة عن نظريته في العدالة وحقوق الإنسان، وفيما تمثلت الشرعية الديمقراطية من منظوره بناء على نظريته في العدالة بالنظر إلى أهمية الديمقراطية الليبرالية عنده وعند مواطنه ريتشارد رورتي؟.

– نظرية العدالة والشرعية الديمقراطية الليبرالية:

يرتبط موضوع العدالة عند راولز ومن بعده رورتي، باستقصاء البحث السياسي الأنجلوساكسوني في اتجاهه الإنساني-الأخلاقي والإجرائي، بناء على أسس التوافق الطوعي بين أفراد المجتمع الديمقراطي أو بين المواطنين بتعبير أدق وهو التوافق القائم على المواقف العمومية المختلفة خاصة فيما قصده راولز في التعاون الاجتماعية، والعدالة الاجتماعية التي تمثل عنده قاعدة العامة العاملة على توزيع كل الخيرات الاجتماعية الأساسية مثل الثروة، الحرية، الاحترام...، بناء على مبدأ التساوي بتصور عام يحدد قيمة المساواة في الخيرات الاجتماعية من قيمه العدل في المجتمع، ولو أن العدالة المتساوية لا تفضي بالضرورة إلى الحد من مظاهر اللامساواة إلا في حالة ما إذا

¹ Richard rorty, philosophy and cultural politics, Cambridge university, press, USA, publishing, 2007, p1-3.

* jhon rowals: (1921-2002)، فيلسوف أمريكي لامع، من مواليد ولاية ماريلاند تلقى تعليمه الجامعي في جامعة برينستون عام 1939 نال شهادة الدكتوراه عن جدارة حول موضوعه "فحص عناصر المعرفة الأخلاقية": اعتبارات حول أخلاق المزاج مع الإشارة في الحكم سنة 1950، تميزت أعماله بنزعتها الأخلاقية في الطرح، عرف بنضاله التعليمي الداعي إلى احترام حقوق الإنسان ونشر العدالة، حيث كان أهم أساتذة جامعة هارفارد، من أهم مؤلفاته الليبرالية السياسية عام 1993، قانون الشعب، محاضرات في فلسفة الأخلاق وكتاب العدالة كإنصاف عالم 2001، ينظر: موقع الأطلس.

كان التفاوت بين الأفراد مبرراً، مادام يساهم في رفع حصة العدالة للفرد الذي يجتهد عن طريق العمل في تحرير طاقاته الكامنة وتحسين ظروفه، وظروف مجتمعه، هنا لا يكمن أن نقول أن عدم التساوي في الفائدة يخل بمبدأ المساواة إنما العدالة الشرعية في المجتمعات الديمقراطية التي تشجع بع العمل والمنافسة الأخلاقية بتشجيعها على التنمية والتقدم وليس التشجيع على اللامساواة والتفرقة الترابية.¹

بالنظر إلى مصطلح العدالة الذي يشير إلى خاصية ما هو مطلوب من حيث الطرح والمعنى إلى الإنصاف والمساواة عبر الموقف الذي يميز صفة العدل ويعطيها تجسيدا وفاعلية إجرائية، نجد أن ما ذهب إليه رورتي عندما مطالبته بالعدالة ومعاداة الظالم اللامساواة مثله في ذلك مثل قدوته جون راولز الذي ربط العدالة بالممارسة، حيث لا يأخذ بالعدالة الميتافيزيقية كما أن العدالة عنده لا تقاس بمعنى الخير والشر، بالقدر الذي تؤطر به مواقف المواطنين فتقاس من خلال جملة من المبادئ العامة الضابطة لإيقاع الحياة المجتمعية بين المواطنين داخل المجتمعات الديمقراطية، هذه المبادئ أو المقاصد التي حتى من أجلها قدم راولز نظريته في العدالة وتقديم تصور عمومي لها قوامه جملة من القيم الأخلاقية المشتركة بين أولئك المواطنين في مجتمع ديمقراطي تعددي، مقدما بذلك تسويغا لطالما كان سائدا في المنظور الأنجلو الأمريكي للعدالة (عند ديوي مثلاً) بعيدا عن النظرية النفعية.

العدالة إذا تتعلق بالنوايا وإنما تتقصد الأفعال أيضا، من هنا يشير العشماوي مُجد سعيد إلى نوعين من العدالة أو معنيين بتعبير أدق الأول في معناها المرتبط بالقانون ودوره في تنظيم الحياة الاجتماعية بشعار (إعطاء كل ذي حق حقه)، ففي المجال السياسي فتح مجال الولوج إلى عالم السياسة وتحقيق التداول على السلطة كإنصاف، أما فيما تعنيه العدالة اجتماعيا فهو تأكيد على تكافؤ الفرص ونبذ الاستغلال، هذا ويقدم القانون التنظيم العادل للعلاقات الفرد مع مجتمعه، مع غيره عن طريق تحقيق إذا ما تعلق الأمر بالظلم وفك النزاعات المساواة، هكذا تكون العدالة تجسيدا للأفعال أيضا في المعنى الثاني تحيل إلى تصور الأخلاقي دون تجسيد مثلاً كأن يكون الفرد عادلا في نفسه.²

بالنسبة إلى راولز تقوم نظرية العدالة وتنهض على جملة من القيم الأخلاقية، كأن تكون قيم الحرية والمساواة متجذرة في الثقافة العامة والسياسة للمجتمعات الديمقراطية، وإدراك كل ما فيها باعتباره مصدرا لمطالب أخلاقية لمعنى بمعنى الخير والشر، مع تحمل مسؤولية إدراكه، لأن راولز يرى أن ذلك غير كافٍ لتحقيق العدالة، بالمعنى الأخلاقي يظهر في النتائج وليس في المبادئ، ويرجع نجاح المجتمع الديمقراطي واستمراره إلى (التعاون

¹ راولز جون، نظرية العدالة، تر، تق: ليلي الطويل، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، (سوريا)، (د.ط)، 2011، ص 07.

² العشماوي مُجد سعيد، روح العدالة، دار إقرأ، بيروت، (لبنان)، (ط.3)، 1986، ص 15.

الإجتماعي)، ففي تعريفه للمجتمع يؤكد على مغامرة التعاون من أجل فائدة متبادلة لمصالح متضاربة من جهة متطابقة من ناحية أخرى فالتطابق الذي تقصده باعتبار أن المطلب المشترك واحد ألا وهو تحصيل الفائدة، أما التضارب فيرجعه إلى النزعة النفعية وتحصيل أكبر قدر من الفائدة، من هنا جاء التأكيد على التعاون القائم على ضرورة العدالة في تقسيم فوائد العيش وأعبائه معا، مع ضرورة الأخذ بالمبدأ النيوليبرالي للحد من الفردانية الأنانية في مقابل تغليب المصلحة الجماعية، بالتالي استمرار والتعاون كمبدأ أخلاقي -إجماعي وانتصاره على المصلحة الخاصة، ضمن هذا المعنى قدم راولز تصورا عمومي لعدالة يطرح الوفاق والإنصاف والقبول للجميع، وحتى يحدث هذا الوفاق وتتحقق العدالة يجب الأخذ بعدالة القانون وباستلزام أخلاقي إجرائي للعدالة من أجل تصور عمومي مشترك بين المواطنين.

يشاطر رورتي راولز الرأي حول مضمون العدالة وتحقيق حقوق الإنسان، فكلاهما نادى بتعميم الفكرتين كثقافة من المحلية إلى العالمية (الكسموبوليتية)، والواقع أن رورتي يشيد كثيرا بأفكار راولز الإجرائية بمبادئها الأخلاقية والاجتماعية، وتوجيهاتها السياسية، فغالبا ما يتم استدعاء تلك الأفكار والمبادئ كحالة بنائية لعدالة تنقد الرأسمالية بتغليبها الملكية الخاصة، حيث تعمل تصورات راولز على الأخذ بالإنسان العادل الذي يطمح بل ويحقق العدل خارج ذاته، لأن المسألة عند قناعة وإلتزام، ثقافة واهتمام بالدرجة الأولى ليس فقط على المستوى الشخصي النظري، بل يهدف راولز إلى توسيع دائرة القناعة والإلتزام إلى فعل تطبيقي وإجراء تحرري لتفعيل العدالة أكثر الوعي لم يحرص صاحبه على حماية المصالح العامة والخاصة مما يتطلب تفعيلها لجملة من المبادئ العامة وأساسية تحكم مؤسسات المجتمع وإيمان الأغلبية بوجوب العدالة، ووجوب الإلتزام بذلك المبادئ، التي تمثل عقد (التعاقد الاجتماعي) بين المواطنين حيث لا يمكن الإخلاء به وبمقتضيات أسسه ومبادئه.¹

من خلال هذا التصور يعيد راولز إحياء "نظرية العقد الاجتماعي" أو ما يعرف بالتقليد التعاقدي في نظريته للعدالة وما تضمنه التعاقدية من مبادئ تحكم "البنية الأساسية للمجتمع" في كونه عادلا، وليس مجرد إلتزام فردي يحكمه السلوك، فالعدالة من منظورها الراولزي فضيلة المؤسسات بمبادئها، بممارستها قبل أن تكون فضيلة أفراد سلوكياتهم توجهاتهم، من الواضح أن تعميم العدالة نابع من تصورهما العمومي في صورتها كإتفاق ووافق اجتماعي يجعل من تلك المبادئ عمل مجند لمؤسسات المجتمع، وفي استراتيجيتها نحو توزيع منافع التعاون الاجتماعي وأعبائه على المواطنين كافة سواسية، والعمل على إعطاء كل ذي حق حقه وواجبه في الوقت نفسه، لأجل توفير الاستقرار السياسي لا بد من الاحتكام لتلك المبادئ "العقد"، كما يستدعي إحلال الشرعية التعاقدية

¹ جون راولز، نظرية العدالة، مرجع سابق، ص 34.

الديمقراطية، الإقرار بأهمية أسبقية العدالة على تصور الخير، فالمجتمع المنظم حسب راولز قائم على احترام مبادئ العدالة وتفعيلها واقعياً باستلزام المؤسسات على تطبيقها، أما ما يتعلق بالخير فهو خاص يتعلق بنزوع براغماتي يتمثل في العيش الكريم، من هذا المنطلق يكون راولز نظرٌ لنظريته في العدالة قاعدتها أخلاقية تعطي لأهمية الحق والواجب أسبقية على الخير واستعادة كما تعارض النظرية النفعية الغائية التي تجعل الخير والمنفعة الغاية الأولى مؤكداً أن واجب كل سلطة عمومية يجعل من العدالة وسيلة له.¹

ستظل نظرية العدالة عند راولز تحاكي الشرعية الديمقراطية الليبرالية، مثلما يحاكي التنظيم الاجتماعي هو الآخر هذه الشرعية، ومن هنا جاءت محاولات راولز الجاهدة إلى تنظيم اجتماعي تابع للعدالة، هي المهمات تلخص سعيه الحثيث لإقامة تصور ديمقراطي يأخذ بمقتضيات صعوبة مهمة التنظيم لما تعرفه المجتمعات المعاصرة من تعقيد يمس بنيتها الاجتماعية والإقتصادية والسياسية لكن الأمر ليس بالمستحيل عندما يرتبط الفعل الفلسفي بالإرادة الراديكالية، هذا بالضبط ما استهدفته نظرية العدالة الراولزية لوضعها الأساس التنظيمي للمجتمع الديمقراطي العادل، قوامه الحق والعدل، فالمجتمع الأفضل تنظيماً يتصدر عمل الديمقراطية الدستورية لذلك تعتبر الديمقراطية محفزا وفضاء لتأسيس العدالة الاجتماعية العدالة كإنصاف "إن أحد أهداف العملية للعدالة كإنصاف هو توفير أساس فلسفي وأخلاقي مقبول للمؤسسات الديمقراطية، بالتالي التوجه إلى السؤال عن كيفية فهم دعاوي الحرية والمساواة ولإصابة هذا الهدف ننظر إلى الثقافة السياسية العامة للمجتمع ديمقراطي في تقاليد التأويل بدستوره وقوانينه الأساسية طلباً لأفكار مألوفة معنية يمكن صياغتها في مفهوم العدالة السياسية"²، حاول راولز تقديم تصور إتيقي يشرح من خلاله أبعاد أخلاقية قوامها المبادئ والأسس التي تحكم المجتمع الديمقراطي في قوانينه، في دستوره بعيداً عن الغائية النفعية وجعل التعاقد حكمة العدالة الإجرائية، في مقابل استحتالات الرأسمالية وجمعها للثروة ما سبب مشكلة التوزيع، فما أراد راولز خلق انسجام في التوزيع العادل.

قد أشار رورتي إلى أن الحاجة إلى العدالة تعتبر من أهم متطلبات البحث المعاصر، لإحداث التوافق بين الواقع ومختلف التمثلات والسعي للحد من المعاناة والظلم بسبب انعدام العدالة مدركاً أن تطبيق العدالة يتطلب استعداد فكري وتوجه عملي، مشيراً إلى أزمة الديمقراطية في أمريكا وفي العالم (عوائق تطبيق القانون)، ولعل هذا راجع بالأساس إلى عدم فهم حقيقة الظلم، بالرجوع إلى تلك الانتهاكات التي يحيلها المحللون لسوء فهم سلوك

¹ لطيف نوفل الحاج، جدل العدالة الاجتماعية في الفكر الليبرالي جون راولز في مواجهة التقليد المنفعي، دار جداول، بيروت (لبنان)، (د.ط) 2015، ص34.

² جون راولز، العدالة كإنصاف إعادة صياغة، تر: حيدر حاج إسماعيل، مراجعة ربيع شلهوب، المنظمة العربية للترجمة، بيروت (لبنان)، (ط1)، 2009، ص90-91.

العادل، الحل حسب رورتي في الأخذ بالعقل بمعناه الكانطي علما أن ماهو أهم عنده النظر إلى الإنسان بوصفه غاية تتجه لها مختلف النظريات والتصورات الفلسفية، بهدف إحلال خيراتها اجتماعيا في تحسين ظروف المجتمعات الديمقراطية وتحقيق سعادة الإنسان، فالليبرالية الديمقراطية تدعم تلك الرؤى الفلسفية وتقر بعدم التعدي على الغير وتجنب القسوة في ظل ليبرالية بعيدة عن الميتافيزيقيا إذ نجده يفضل مصطلح تجن القسوة على مصطلح العدالة "دلالات فلسفية".¹

على هذا النحو وإن اختلف رورتي مع روالز من ناحية المصطلح إلا أنهما يتوافقان، من ناحية القول بوجود ساسة الليبرالية قائمة على التنوع فالتعددية تبقى صالحة، ويبقى الأمل في الإصلاح أولوية، إن الديمقراطية هي نظام الأنسب لسعادة الإنسان إذا أدرك الجميع معنى الحرية شريطة الابتعاد عن المفاضلة وسعى إلى توسيع دائرة نقاشاتهم الديمقراطية بعيدا عن شكل ثقافي وآخر بعيدا عن اللامساواة في الحقوق، بحجة التمييز العنصري، هنا يؤكد كل من روالز ورورتي على ضرورة العقاب للحد من تلك التصورات التي تنقص من قيمة الديمقراطية، العدالة الحرية، في مجتمعهم الليبرالي الديمقراطي.

العدالة من منظور راولز تصور سياسي يتكئ على الأخلاق في توجيهها إلى المؤسسات العامة الاقتصادية واجتماعية وسياسية، ضمن ديمقراطية دستورية يكفلها القانون وينظمها اجتماعيا التعاون، فهي نظرية في العدالة لإصلاح المجتمع الديمقراطي بمقولة ومنهجية فالعدالة تمثل قيمة أخلاقية وفضيلة أولى لبنية ذلك المجتمع، حيث تتحول التفضيلات الفردية إلى قيم جماعية (المصلحة العامة) لفائدة المجتمع بالتالي التخلي عن الأنانية النفعية وتأسيس جماعة ديمقراطية في ثقافتها، هنا نجد المعنى الحقيقي للعقل العمومي في المجال العام (المؤسسات كذلك) وليس فقط على مستوى المشاعر مثل التعاطف (والتضامن والمجال الخاص)، ذلك لأن توسيع دائرة التصور العمومي للعدالة يسمح بتكوين مواطنين يدركون الفهم الحقيقي للولاء بين الفكرة والممارسة، بين النظر والعمل، وكأنما مطالب ديوي توطن الديمقراطية كثافة تأخذ أبعاد أخرى تظهر تجلياتها في الإجرائية عند راولز.

يمكن إجمال مهمة العدالة كإنصاف عند راولز فيما يطرحه التصور العمومي من تعزيز لشرعية الديمقراطية الليبرالية التعاقدية، حيث يسمح التعاون الاجتماعي بخلق ثقافة أخلاقية -إجرائية تنتقل بموجبها المصلحة بين الأفراد من الطبيعة الأنانية "النفعية"، إلى تنظيم اجتماعي قوامه التوزيع العادل والمساواة الحق، بعيدا عن صور الهيمنة أو المصلحة الديمقراطية والأرستقراطية باسم الرأسمالية، بل يعزز قيم الديمقراطية ومثلها الأعلى من خلال العدالة، وإعمال العقل الإنساني، فاديمقراطية تسمح للعقل إلى جانب المصلحة بالإشتراك في توافق يحقق العدالة

¹ Rorty richard, philosophy and social Hope, P87

كأنصاف، التي تميز الديمقراطية ببناء على إجماع سياسي قانوني يركز على الحرية والعقل ويُفَعِّلُهُما عملياً لأجل تنظيم المجتمع الديمقراطي وتقوية روابطه الاجتماعية، بحيث يصبح التصور العمومي للعدالة مقصد ومهمة جميع المواطنين كمؤشر لتقييم الأداء السياسي لنوع العدالة "التوزيعية" إن العمومية الموجودة في نظرية العدالة الراولزية ترفض كل أشكال السلطة والمبادئ غير المقبولة، كما تهدف لإحداث الإنسجام بصورة فعالة عمومية.

على أساس ما سبق وبالنظر إلى أن الديمقراطية الليبرالية نظراً لشروطه بالبعد الاجتماعي والسياسي والثقافي في تعزيز للقيم الأخلاقية والإنسانية، نجد راولز فيما قدمه من تصور لنظرية العدالة، يقترح إتقيا عمومية قوامها التعاون الاجتماعي وصولاً إلى الإجماع السياسي "الاستعمال العمومي للعقل"، هذا ويمكن تلخيص الخطوط العامة لذلك التصور فيما يلي:

- الإنفتاح على التراث الفلسفي ببناء لما يعرف بالفلسفة القارية، واستحضار نظريات العقد الاجتماعي مع إكمال التجديد عموماً قدم راولز إحياء جديد للنظرية العدالة، كأهم تقاس فلسفي معاصر، ساهم في تأسيس فلسفة الحق عبر إحداث تقييم عقلاني لممارسات المؤسسات داخل النظام الاجتماعي - الديمقراطي، مع العلم أنه لم يسعى إلى تقديم نظرية لميتافيزيقا الحق، وإنما نظرية العدالة الاجتماعية تأخذ بالسياقات والظروف الواقعية والاجتماعية، مما يجعل فعل تطبيق العدالة ممكناً وضرورياً.

- تصدر البحث العدالة كإنصاف اهتمامات راولز الأولى، فيما تتجلى من تحكيم وإنصاف تحكيم للخير وإنصاف العدل "معتبراً أن الأوصاف جوهر العدالة والفكرة الأساسية لمفهومها ذلك لأن مبدأ الإنصاف يضفي شرعية التعاقد من خلال الإجراء الذي يحقق اتفاق الأطراف، جميع الأطراف حول الأخذ لمبادئ العدالة وإنصاف بتجسيد بناء على مبادئ العدالة باعتبارها تأسيس شرعي لاتفاق أصلي بين الأطراف، باختصار العدالة كإنصاف بحث وتحقيق للشروط المنصفة التي تجعل الأمر ممكناً للاتفاق الأصلي حول مبادئ العدالة، وهو ما عبر عنه راولز بالبنية الأساسية المجتمع.

- تعتبر النسبة الأساسية للمجتمع أهم موضوع مرتكز رئيسي لنظرية العدالة الراولزية فهي الطريقة التي يتم بها توزيع الحقوق والواجبات الأساسية، كذلك توزيع الامتيازات والخيارات الناتجة عن التعاون الاجتماعي من طرف المؤسسات العامة، التي تعكس صورة النظام العمومي في شكل مبادئ تحدد في إطار العمل، في إطار التعاون الاجتماعي القائم على توسيع دائرة الفائدة مع الاعتراف لكل شخص بحقوقه كحق شرعي لجزء مما تم إنتاجه من أجل تحصيل صورة المجتمع الحسن.

- بحث راولز في المجتمع الحسن التنظيم من خلال تصور عمومي للعدالة، مجتمع يتقبل فيه الجميع ذلك التصور بل ويسعون إلى تكريس مبادئه في ظل دولة القانون بتوفير أكبر للخيارات الأولى.

- تَقَصَّدت نظرية العدالة الراولزية الخبرات الأولى les biens premiers كمؤشر للتعاقدية، فهي تعبر عن الحالة المادية للمتعاقدين، يقابله مفهوم المنفعة، حيث تجنب راولز الأخذ بمبدأ المنفعة في مقابل دعوته للإنصاف عموماً لم يكن همه حياة حسنة للأفراد، وإنما سعى إلى تحقيق الأساسيات اللازمة لتلك الحياة (الديوتولوجية)*، كما تتدرج الخبرات الأولى** ضمن المشكلة الأخلاقية العملية، كما قلنا (الديوتولوجيا) أو أخلاق الواجب التي يطرحها الفهم العمومي المشترك، ذلك لأجل ضمان الخيرات الأساسية والمساواة المنصفة في الحظوظ، ما يقابلها توزيع منصف للخبرات الأولى على الجميع بناء على البنية الأساسية وما فيها من مبادئ عمومية للعدالة بأبعاد كونية.

- من الجدير بالذكر أن ما أراده راولز ينطبق من مبدأ تبرير الشرعية العقلانية، لأن المهمة الرئيسية الليبرالية السياسية الكشف عن شروط والروابط الممكنة للعمومية، دون الأخذ بمبدأ التبرير النفعي (نقد المذهب النفعيين) خاصة مع الأخذ بالتعددية الطابع الغالب للمجتمعات الديمقراطية المعاصرة وقاسم مشترك كتصورات فلاسفتها (الاتفاق مع رورتي)، فالتعددية المعقولة تعتبر أهم توجه للنظريات السياسية المعاصرة (العقل العمومي) الإتفاق مع هابرماس.

في الأخير مهدت نظرية العدالة الراولزية إلى التأكيد على الرهان الإيتقي والإنعطاف بمسار الديمقراطية والحقوق نحو تبني إجرائي يحيل إلى التجديد والأخذ بالمقاربات التي تظهر في إشارات رورتي براولز حول النظرية العدالة المحافظة على الشرعية الديمقراطية الليبرالية واضعاً الديمقراطية في أسبقية على الفلسفة، إنما قدمه راولز من إسهاب للديمقراطية وللمجتمع الأمريكي جعل رورتي يصنفه إلى جانب ديوي في إدراكهما للأولوية المهمة المنتظرة "إن راولز يحيلنا إلى ديوي يقترح علينا بأنه حالما تصبح العدالة فضيلة أساسية لمجتمع ما، فإن الحاجة إلى المشروعية تتوقف تدريجياً لكونها محققة"¹، امتداداً لنفس الرؤية تتصدر طروحات ديوي في التربية قائمة الفكر

* **deontologique**: مذهب وصفت به نظرية العدالة عند راولز والديوتولوجية تعني الأخلاق الواجبة أو ما يعرف بأخلاق الواجب، أي الواجب قبل الخير، والديوتولوجية مشتقة من المصطلح اليوناني المركب من **deon** وتعني الإلتزام وواجب، و **logy** بمعنى العلم والذي يشير علم الواجبات، الذي يرجع الحكم إلى الفعل، إلى القانون والقواعد، والوجباتية أو الديوتولوجية تولي قناعة واضحة في أسبقية الواجب على الخير (كانط).
** بالنسبة لراولز يرجع الخبرات الأولى إلى الحقوق، الحريات، الإمكانيات المتاحة كذلك المداخل والثروات بمعنى مادية ومعنوية بالإضافة إلى وجود خبرات إجتماعية أخرى تعرف بالخبرات الطبيعية وهي ترجع إلى طبيعة مثل الصحة...، القوة، الذكاء...، لهذه الخبرات "الطبيعية" دور في تعزيز التعاون الاجتماعي، مع العلم أن العدالة التي يطلبها راولز ترفض مبدأ الإستحقاق.

¹ جديدي محمد، ما بعد الفلسفة مطارحات روتية مرجع سابق، ص 149.

السياسي البراغماتي لمهمة ديمقراطية كذلك تعتبر نظرية العدالة لراولز أهم نظرية سياسية مهدت لقيام فلسفة الحق -التي أصبحت أهم نقاش فلسفي سياسي معاصر- ذلك بإحداث الشرعية التعاقدية في الأنظمة الديمقراطية بناء على تفعيل الإجراءات السياسية في أمريكا، هذه الأخيرة التي فتحت أفق على أفاق الديمقراطية داخل مجتمعها العلماني الديمقراطي القائم على المحادثة والتعددية، حسب رورتي الذي رأى أن التسوية الوحيد للديمقراطية، للعدالة...، يكون عن طريق الممارسة القائمة على ربط الخلق بالمحادثة والإبداع، بدل الإنسيان وراء تسويات لا معنى لها أو الإكتفاء بتبريرها، علما أن الممارسة الديمقراطية عند رورتي وراولز لا تحتاج إلى تسوية فلسفي من هنا جاءت أسبقية الديمقراطية على الفلسفة، بالأحرى الأخذ بالفلسفة لمهمة وأولوية الديمقراطية في محاولة جادة متجددة اجتماعيا وإنسانيا لمعالجة أمراض العصر نحو بناء اجتماعي أفضل، وهو البناء الإنساني المكتمل في ظل خطيئة التفرقة والغربة الإنسانية بناء على يوتوبيا ممكنة قوامها الإلتزام الأخلاقي والتوجه الديمقراطي المفعم بالتفاؤل والأمل المتمثل في براغماتية ديوي ورورتي والمتمظهر في اتجاه مخالف في ارتباطه الوثيق بمشروع الحداثة وبالعقلانية الكونية عند هابرماس والانتقال من الديمقراطية الليبرالية إلى الديمقراطية التشاورية.

ثانيا: من الديمقراطية الليبرالية إلى الديمقراطية التشاورية (يورغن هابرماس أنموذجا):

تصدت نظرية الديمقراطية التشاورية أعمال الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس* المتأخرة والتي عدت بحق أهم إنجازاته الفلسفية ضمن سلسلة فكرية متميزة تحسب للرجل في مجال البحث الفلسفي السياسي المعاصر في

* يورغن هابرماس (1929) Jürgen Habermas: فيلسوف ومفكر ألماني بارز من مواليد مدينة دسلدوف الألمانية، إلا أنه عاش وترعرع في مدينة غومارسيباخ عرف بتوجهه الثوري ضد سياسة بلاده، حيث انضم عام 1944 إلى التنظيم الشبيهة الهتلرية الذي كان له إنعكاس على أفكاره السياسية فيما بعد هذا ويعتبر هابرماس من أهم الفلاسفة الألمان فهو يمثل أهم رواد المدرسة النقدية (الجيل الثاني) المتمثلة في مدرسة فرانكفورت أو المعروفة بالنقدية الجديدة، التي أخذت على عاتقها مهمة الدفاع عن الفرد، عن حريته في مقابل السلطة، وبالدفاع كذلك عن العقلانية وهو الدفاع الذي تقصده أعمال هابرماس في اتجاه واضح نحو مشروع الحداثة والعقلانية، والتواصل أو ما عُبر عنه بأخلاقيات النقاش في السياق عام لفلسفة التواصل عند هابرماس (العقلانية التواصلية) من أهم مؤلفاته: النظرية والممارسة عام 1963، التحولات البنوية لأوضاع الاجتماعية عام 1962، الوعي الأخلاقي والفعل التواصل عام 1983، براغماتيات التواصل عام 1992، بين الحقائق والمعايير مساهمات لنظرية جدل القانون والديمقراطية 1992، وغيرها من الأعمال القيمة في مجال الخلق والإبداع الفلسفي والاجتماعي، بالنسبة إلى توجهه النقدي كواحد من أهم رواد مدرسة فرانكفورت الألمانية، فإنه يندرج ضمن تيار نقدي كانت انطلاقته الفعلية عام 1923، في معهد الأبحاث الاجتماعية بألمانيا، وهو مشروع فكري نقدي يعمل على تأكيد الحداثة الفلسفية في مقابل التيارات المعاصرة القائلة بما بعد الحداثة، عرف التيار باسم النظرية النقدية كمشروع علمي فلسفي اجتماعي، عموما كانت مدرسة فرانكفورت نتاج جملة من الظروف أهمها الواقع الألماني (القرن التاسع عشر والعشرون)، والنقد عامة يعني فاعلية نظرية ما للكشف عن الأخطاء كأداة إجرائية يستهدفها التفكير والنظر بهدف التغيير المصحوب مواطن الضعف وزيفها وإصدار أحكام تقويمية تقديرية، لذلك فالعقل النقدي فكر دائم التساؤل، والنقد خاصية فلسفية ميزت تاريخ فلسفة الحداثة خاصة عند كل كانط، هيجل، ماركس، هؤلاء الذين أثروا بشكل واضح في إرساء دعائم النظرية النقدية المعاصرة والمعروفة بمدرسة فرانكفورت التي حمل لواءها كل من هوركهايمر (1895-1973) max Horkheimer، وثيودور أدورنو (1903-1969) theodor.w. Adorno، وهيربرت ماركيز (1898-1979) Herbert Marcuse ممن أضافوا للبحث النقدي

سياق الفكر الفلسفي والاجتماعي الذي تَعَهَّدَتْهُ مدرسة فرانكفورت وتوجهاتها بالنقد والتحليل، ليكون هابرماس واحداً من أهم روادها الفاعلين على الساحة السياسية الاجتماعية المعاصرة، بعد أن قدم مشروعه الحدائثي على أسس عقلانية لبرنامج ابستمولوجي قائم على الأخلاق والتواصل، التواصل كمشروع فلسفي رائد بأخلاقيات المناقشة* في إنعكاسها على النظرية الديمقراطية عند هابرماس لاهتمامات ما بعد الدولة الأمة وعلى مستوى الطرح الكوني علماً أن نظرية الديمقراطية لم تخرج يوماً عن الإطار العام لفلسفة التواصل من منطلق لا يفصل بين البراديغم التواصلية والآخر التشاوري.

في إطار ما يطرحه مبحث أخلاقيات المناقشة لمواصلة المشروع الهابرماسي الساعي إلى توسيع العقل من خلال نقد العقلانية الأداتية، كذلك في الأخذ بمبدأ التواصل "العقلانية التواصلية"، تمثل السلطة التواصلية مصدراً حقيقي للسيادة الشعبية، التي جاءت تعزز قيمها الديمقراطية التشاورية عند هابرماس، ذلك لأن المتابع لِمَتْنِهِ الفلسفي لا يروم أن يلاحظ اهتماماته الفلسفية السياسية المتأصلة في ثنايا طروحاته المختلفة، فيما يتعلق بالاجتهاد لإحداث شرعية فلسفية حدائثية، والإجابة على أهم إشكال راهني شغل بال فيلسوفنا وهو فيما يتعلق بمسألة الإندماج الاجتماعي، الذي أصبح يفرض نفسه في ظل ما نحياه من تعددية سياسية وثقافية واسعة، في ذات السياق جاءت الديمقراطية التشاورية مكتملة لأسئلة ديوي البراغماتية حول الموضوع، لكن هذه المرة كبديل للديمقراطية الليبرالية، كذلك كبديل للديمقراطية الجمهورية، فما مبررات هذا التبديل في إطار ما قدمه المشروع الهابرماسي لمسار الدولة الحديثة من الليبرالية إلى الاجتماعية وصولاً إلى دولة الحق أو قانون الديمقراطية l'état de droit démocratique.

الاجتماعي في بعده التواصلية بعداً اجتماعياً وسياسياً إحتكم إلى تغيير الأوضاع، ينظر: توم بوتنور، مدرسة فرانكفورت، تر: سعد هجرس، دار أوبا للطباعة والنشر والتوزيع، ليبيا، (د.ط)، 1998، ص 37-38.

* جاء الاهتمام بهذا المبحث ضمن الاهتمام الواسع بفلسفة الأخلاق الكانطية في إطار سؤال الأخلاق للفكر ما بعد الميتافيزيقي، ولعل الاهتمام تفاقم لأسباب أخرى، أهمها الوضعية الراهنة من جراء التفاقم الخطير للعلم والتقنية (التكنوعلمية)، وضرورة التصدي لها بالنقد أحد مصطلحات مدرسة فرانكفورت -والأكثر من ذلك في بعث الأخلاق الكانطية- مثلما لاحظنا مع راولز هو إمكانية تأسيس وبناء معايير أخلاقية كونية، بناءً على ما تطرحه الإتيقا العمومية وأخلاقيات المناقشة ضمن معايير كونية تحكم التكنولوجيا والعلم، بالاستناد على العقل كأساس وهو ما خصه الفيلسوف الألماني (كارل أتو أبال) (1992-2017) Karl-Otto Apel بمصطلح "الإيكولوجيا"، التي تعتبر تحدي خطير يواجه الإنسانية، إلى جانب خطر آخر والمتمثل في خطر النووي، ناهيك عن أهم خطر في صورته البسيطة المظهر المعقدة الحل، والمتمثل في الفقر الذي أصبح يهدد الاستقرار العالمي، لذلك يجب التفكير في عدالة تتمثل في توزيع العادل للثروة (العدالة كإنصاف) مما يتطلب بحث اتقيي جاد من أجل التضامن الاجتماعي وكيفية جعل الإندماج الاجتماعي، ممكناً بناءً على إتيقا المناقشة حفظ حق الجميع في النقاش "داخل المجتمع"، فللمناقشة حسب رأي هابرماس تمثل إحدى أهم الحلول للصراعات القائمة، للتفصيل أكثر ينظر: مُجَدَّ عبد السلام، أخلاقيات المناقشة في فلسفة التواصل لهابرماس، دار ورد الأردنية، عمان (الأردن)، 2013، ص 21.

مثلت الديمقراطية العصب الرئيسي لأطروحات هابرماس السياسة بناء على مشروع حدثي يتصدر المشهد السياسي المعاصر، بقراءة تحليلية نقدية، لمواكبة الأحداث والتحولات السياسية والفكرية الراهنة، بمحاولة جادة نحو إرساء دعم بحث جديد يختلف عن الاتجاه البراغماتي الذي أصبح يسيطر على عديد التوجهات السياسية اليوم، ولعل هذا راجع بالأساس إلى تكوينه النقدي، خاصة فلسفة الأنوار، معلنا الانقلاب على كل تيار فلسفي مناهض للحدث والعقل الأنواري، في سبيل بناء نظرية فلسفية تهدف إلى بناء المجتمع قوامها النظريات اللغوية والاجتماعية والسياسية ومحركها الأخلاق والتواصل "النظرية التواصلية"، لأجل الإجابة عن السؤال الرئيسي لهابرماس فيما يتعلق بتحقيق الاندماج الاجتماعي، فالمجتمع العقلاني والحدثي الجديد من منظوره مجتمع مفتوح على الحوار والنقاش "أخلاقيات المناقشة" مجتمع منغلق على الصراع والمشاحنة.

من هذا المنطلق جاء اهتمام هابرماس باستعمال العقل لضمان بناء صحيح لنظريته التواصلية من خلال التركيز على مفهوم الفضاء العمومي مطالبا بنظرية سوسيولوجية للفعل في مقابل فلسفة الوعي، هو التجديد الذي دأب عليه الفلاسفة المعاصرون لمهمة الفلسفة، التي يجب أن تترصد تحولات وتغيرات عصرها في تقديمها لإجابات تحاكي أسئلة ذلك العصر، بالتجديد وإعادة البناء. الأمر الذي استهدف إعادة بناء الديمقراطية والانتقال من النموذجين الليبرالي والجمهوري إلى نموذجها الجديد، الديمقراطية التشاورية مع هابرماس وتأسيس ديمقراطية جذرية قائمة على المشروعية* التي اعتبرها الأساس التأطيري لنظريته الديمقراطية.

* ينطلق مفهوم المشروعية على القبول والاعتراف من طرف الشعب لنظامهم ما يضيف عليه مشروعية سياسية، فالمشروعية أساسية لاستمرار الديمقراطية أولى نظام آخر في ظل ما تطرحه الشرعية، حيث نجد هابرماس يقدم تعريفا للمشروعية بناء على مبدأ الاعتراف قائلا: "تعني المشروعية بأنه يمكننا أن ندافع بمساعدة براهين مؤسسة عن المتطلبات المتبادلة لنظام سياسي هذا بغية الاعتراف به كنظام سليم وعادل فكل نظام يتمتع بالمشروعية يستحق هذا الاعتراف"، فالمشروعية إذا تتجلى في قدرة كل نظام على تحصيل ذلك الاعتراف الذي يحدد استقراره ويبرر هيمنته، بناء على ضمانات الاندماج الاجتماعي كمبرر رئيسي لتلك الهيمنة، إنها المشروعية المبينة على العقل العملي لا على الشرعية، كما نادى بها ماكس فيبر. ينظر: البلواني عادل، النظرية السياسية لهابرماس، "الحدث الديمقراطية"، ج2، إفريقيا الشرق، المغرب، (د.ط)، 2014، ص92-94، يرجع هابرماس أصل الشرعية إلى وجود مناقشات حول النظام والاعتراف به هذا يعتبر الاستقرار واحد أهم مظاهر (النتائج) مهمة الشرعية وإمكانية التكيف مع التغيرات إلى توترات الحاملة في قدرة على مواجهتها فكل نظام سياسي اليوم مرهون برضا المجتمع ولتجنب عصبانته عليه بإدراك ووعي مضامين شرعيته، انطلاقا من تسويق مقنع للعمليات الاجتماعية وما يطرحه النقاش أساس الشرعية يرجع هابرماس شرعية النظام الديمقراطي في ما مدى ردمه للهوة بين العالم المعاش بينه كنظام يستحق الشرعية بالاستناد على القانون ونظرية الحق، ينظر: مجموعة مؤلفين: التحليل النقائي، مج: مترجمين، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، (مصر)، (ط1)، 2008، ص81.

أ- في نماذج الديمقراطية: الديمقراطية التشاورية* النموذج البديل:

تقع الديمقراطية ضمن اهتمامات هابرماس الرئيسية لأجل تشكيل خطاب جماهيري مفتوح، بقيادة العقل والفلسفة، بصورة فاعلية نحو تأسيس إرادة سياسية (الشرعية السياسية) ومواطنة من شأنها الانتصار للديمقراطية كنظام، وللحدثة كمشروع وتوجه شغل حيزا واسعا من منظور هابرماس في علاقة تكاملية بين الفلسفة والديمقراطية "إن الفلسفة والديمقراطية لا يشتركان فحسب في أصلهما المشترك ولكن وجودهما ذاته وجود مشترك بمعنى أن وجود كل منهما مرتبط حتما بوجود الآخر"¹، هي العلاقة القديمة الطرح، الجديدة التوجه مثلما رأينا مع ديوي، ها هو هابرماس كذلك يؤكد على علاقة الديمقراطية بالفلسفة مثلما كانت في اليونان خاصة وأن الديمقراطية تمثل الفضاء الأنسب لطروحاته التواصلية كبيئة حرة للنقاش والتداول، كذلك للنقد جوهر الحدثة في المقابل تتقدم الفلسفة بمهمة التنظيم والتأطير والممارسة فهي توفر التصور العقلي اللازم لأجل استمرار النظام الديمقراطي.

إن التسويغ الفلسفي للديمقراطية يتمثل في إرساء دعامة عقلية وبلاستناد على دور فعل المواطنين حاول من خلالها هابرماس تثبيت أفكاره الجديدة بين التنظير والممارسة، من أجل نظام ديمقراطي بديل كنظام تشاوري راديكالي يُظفي على الشرعية الديمقراطية شرعية حداثية عقلانية تتسم بأخلاق المناقشة، بالتواصل والتشاور، كما تستهدف المسألة بالنقد والتجاوز إلى إعادة بناء تستحق النظر في إعادة النظر حول حقوق الإنسان والسيادة الشعبية في السلطة، ضمن هذا السياق جاءت مقارنة هابرماس الديمقراطية مشحونة بالمقارنة، بالنقد والتجديد وعليه ما مضامين تلك المقاربة في تجاوزها للنموذجين الليبرالي والجمهوري؟. وما مدى تحقيق النموذج البديل "الديمقراطية التشاورية" لأبعاد هابرماس الفلسفية في تأسيس دولة الحق ودولة القانون الديمقراطية؟.

قدم هابرماس نموذج الديمقراطية البديل بناء على قراءة تحليلية نقدية للنموذجين "الليبرالي والجمهوري"، حيث شكل موضوع الحقوق بين الخاصة والعامة ومسألة تقرير المصير جوهر تلك القراءة المصحوبة بالنقد والتجاوز بناء على سؤال محوي مفاده ما الذي يأتي أولا: "الحريات الفردية لأعضاء مجتمع السوق الحديث، أم حقوق المواطنين الديمقراطية في المشاركة السياسية؟"، ويعد هذا أهم سؤال يمثل المسار الانتقالي لما طرحه كفكرة لدولة

* يؤكد الباحث محمد الأشهب عبد السلام نقلا لترجمة حسن مصدق القائلة بالديمقراطية التداولية Démocratique Délibérative يؤكد في المقابل على تفضيل التشاورية على التداولية في الترجمة، وذلك تجنباً منه للخلط الذي تحدته كلمة "التداول" مع المبحث المشهور في اللسانيات وهو التداولية وتباعاً لنفس المنظور إرتأينا الأخذ بالتشاورية بدل التداولية.

¹ هابرماس يورغن، إيتقا النقاش ومسألة الحقيقة، تر: عمر مهيل، الدار العربية للعلوم ناشرون، ومنشورات الاختلاف، لبنان، الجزائر، (ط1)، 2010، ص66.

الرخاء وما أسسه فيما بعد لدولة الحق باسم الديمقراطية التشاورية، يرجع هابرماس مسألة التمييز إلى ازدواجية الطرح بين المطالبة بالحقوق الفردية والحرية وحقوق الإنسان والطبيعية الإنسانية في الاتجاه الليبرالي الأنجلوساكسوني-أقصد من لوك إلى راولز- ولآخر في المطالبة بالإرادة الجماعية وحقوق المواطنة وتقرير المصير في الفكر الجمهوري.¹

عرض هابرماس في كتابه "الإندماج الجمهوري" عام 1998، تحديدا في أحد فصوله المعنون بـ"ثلاثة نماذج معيارية للديمقراطية"، -حيث يعد هذا الفصل استمرار للنقاش الهابرماسي عن الديمقراطية في كتابه "الحق والديمقراطية"- ثلاثة نماذج ميزت مسار الديمقراطية وهي الديمقراطية الجمهورية، الديمقراطية الليبرالية، والديمقراطية السياسية التشاورية *Délibérative Politique*، بناء على ما تصوره من تحليل للنموذجين السابقين فالليبرالية لا يقصد بها الليبرالية السياسية والاقتصادية، في حمايتها استقلال المجال الخاص وإفساح المجال للحريات الفردية ومنه شرعية اقتصاد السوق "المنافسة الحرة"، فالليبرالية كما أرادها هابرماس هي ما قال بها راولز في دعوته للمساواة واحترام مبدأ العدالة كإنصاف في ظل مجتمع حجاب الجهل والعمل أو مجتمع التعددي، أما النظام الجمهوري من منظور هابرماس فهو طرح يتمثل الجمهورية التواصلية من خلال المنظور الكلاسيكي للجمهورية القائمة على تصورات نظرية العقد الاجتماعي، مما هو ملاحظ لم يخرج هابرماس عن العناصر الأساسية للديمقراطية الليبرالية والجمهورية لكنه عدّها لتصبح أكثر توافقا مع عناصره الجديدة في الحوار والنقاش.

أما عن الليبرالية والجمهورية وعلاقتها بالديمقراطية من ناحية التأسيس، فهو أمر لا مناص عنه للأخذ بالمقاربات المعاصرة لمقامات الفعل الفلسفي، ذلك لأن كلاهما -أقصد النظاميين- يمثل صورة الديمقراطية التأسيسية سواء في أمريكا أو في أوروبا باختلاف توجهها وتقاسم مبادئها، فكلاهما يعبران عن نماذج مثالية لأصحابها هذا ويشغل المصطلحات الليبرالية والجمهوري حيزا واسعا في سجل النقاش الفلسفي السياسي (مذهب الجماعيتين)*، والإختلاف في تصور دور العملية الديمقراطية لكلا النظاميين، إذن ما المقصود الديمقراطية الليبرالية والديمقراطية الجمهورية؟، وفيما تمثل هذا الإختلاف لدور العملية الديمقراطية عند كليهما؟.

¹ المحمداوي علي عبود، الإشكالية السياسية للحدث "من فلسفة الذات إلى فلسفة التواصل هابرماس أنموذجا"، منشورات الاختلاف، الجزائر، دار الأمان، الرباط، (المغرب)، (ط.1)، 2011، ص 297-298.

* *Communitarisme*: هو مذهب ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية اهتم بموضوع الليبرالية والجمهورية بدفاعه عن الخصوصيات الجماعية، إذ يؤكد أحد المفكرين أن تصورات هذا المذهب تكمن في الطرح الأنطولوجي الذي يؤسس لهوية الأفراد، المرتبطة بالجماعات بطريقة مركبة كجزء منها، وقد ظهر المذهب مع بداية التسعينات، حيث يتقاسم مفكره نفس الرؤية التي أصبحت هاجسا لأصحابها، وتأكيدهم على دور الجماعة الفعال، في تعزيز الروح الوطنية فالانتماء إلى الجماعة عندهم يعتبر شرط لتحقيق الاستقلالية وتقرير المصير، ينظر: الأشهب محمد، الفلسفة والسياسة عند هابرماس، مرجع سابق، ص 78.

تمثل الديمقراطية الجمهورية *démocratie républicaine* بناءً على سيرورة التشئة الاجتماعية ضمن التصور العام للحياة، يدرك أعضاؤها ضرورة الجماعة لإرتباطهم الوثيق وعلاقتهم القائمة بالجمهور، تعمل على تكريس مبدأ الضرورة الجماعية من خلال تأكيدها على دور الجماعة لممارسة حقها السياسي عبر المشاركة فالحرية المطلوبة حرية جماعية، عكس ما تطلبه الليبرالية (الحرية الفردية)، دفاعها عن الفردانية في الحرية السياسية والاقتصادية الأمر الذي انتقده هابرماس مشيراً إلى التشجيع على حقوق الذاتية والخصوصية في حين نجد النظام الجمهوري دعوة مفتوحة للتشجيع على الحقوق العامة لكافة المواطنين، من منطلق يدعوا إلى احترام الحريات الجماعية في المساواة " (...) فإن وضع المواطنين لا يتحدد من خلال نموذج الحرية السلبية باعتبارهم أشخاص عاديين فالحقوق الجنية بالدرجة الأولى حقوق مشاركة وتعبير سياسي هي بالعكس حقوق إيجابية"¹، يفضل هابرماس الحقوق الإيجابية في النظام الجمهوري المبينة على المشاركة والأخلاق (التضامن)، وتأسيسهم لرابطة الحق (المواطنين) باعتبارهم أحرار ومتساوين.

يذهب الإتفاق الجمهوري على أن مضمون الدستور مكمل لسيادة الشعب باعتباره نتاج تشكل الرأي العام من طرف المواطنين، فالديمقراطية تتجلى في صورة تقرير المصير، دون فرض أو إكراه وهو ما تقوم به الجماهير باسم الحرية، بناءً على هذا يصبح القانون صالح السيادة والشرعية في ظل الديمقراطية، باعتبارها نتيجة لمواقف وقرارات للمواطنين باسم الديمقراطية، أما الليبراليون فيحذرون من تغيرات دستورية سببها الأغلبية المستبدة أو الطاغوتية، وهو التناقض المطروح بين أن تحمي الحقوق الفردية (الليبرالية)، وبين أن تخدم إرادة الأغلبية فتحمي التشريعات (الجمهورية)، فلا يتحدد دور المواطن بناءً على الحريات السلبية، كما أشار هابرماس بل في المشاركة السياسية في الجماعة، ولعل المطلوب من الحرية وإرادة تقرير المصير مرتبط بالديمقراطية الجمهورية، التي جاءت بها الثورة الفرنسية في تأكيدها على حقوق الإنسان ليليه التأكيد الشرعي " تفعيل المبدأ" في منتصف القرن العشرين.²

أما الليبرالية كنظام سياسي (الديمقراطية الليبرالية) *Démocratique libéral* اقترن بظهور الرأسمالية قوامها إرادة الشعب، بحيث تبرمج الدولة لمصلحة المجتمع "كجهاز للإدارة العمومية"، والفيصل الأول والأخير هو القانون، حيث يمثل المجتمع نسق لقيام العلاقات في سياق العمل الاجتماعي "اقتصاد السوق"، وما على

¹ Jürgen Habermas ; l'intégration républicaine, essais de théorie politique, tr : rainer rochitz, éd : fayard, paris, France, 1998, p261.

² المحمداوي علي عبود، الإشكالية السياسية من فلسفة الذات إلى فلسفة التواصل هابرماس أنموذجاً، المرجع السابق، ص300.

الشعب إلا الخضوع لقوانين الدولة التي تضمن للأفراد العيش في كنف الحرية والتحرر، وباعتبار يولي أهمية للفردانية، فالدولة كمؤسسة سياسية جاءت للتعبير عن حقوق الأفراد الطبيعية، وبالتالي التمتع الكامل بتلك الحقوق، من هنا تكون الليبرالية قد عملت على نقل حرية المستهلك من الاقتصاد إلى السياسة، والليبرالية كمؤسسة دستورية تدعم هذا لمنحها الحقوق السياسية، لهذا تصبح الدول لأجل خدمة مصالح الفرد والجماعة، لكن تبقى المصالح الخاصة الصورة البارزة للعيان في النظام الليبرالي الديمقراطي بالرغم من توجهه الليبرالي (الجديد النيولبرالية) كما جاء مع جون ديوي.¹

إن الإبقاء على الديمقراطية التشاورية كتجاوز لطرح بديل يرجع إلى مقارنتين ظاهرتين لنا بين الديمقراطية الجمهورية والديمقراطية الليبرالية، فيما يخص مفهوم المواطن وفيما يخص أيضا التصور العام للعملية الديمقراطية كمجالين للاختلاف القائم بين النموذجين، حيث يرجع هابرماس وظيفة العملية الديمقراطية في النظام الليبرالي كما أشرنا لجعل الدولة في خدمة المجتمع، فتصبح السياسة كإرادة سياسية للمواطن، والعمل على تجميع المصالح الخاصة وتفعيلها داخل الدولة، من هنا تتحدد وظيفتها الخاصة (وظيفة الدولة الديمقراطية)، في التوظيف الإداري وتحقيق المشاريع، أما عن السياسة في النظام الجمهوري تترجم في شكل تأملي في سياق الحياة الجماعية الأخلاقية، فيدرك المواطن ارتباطهم داخل الدولة بفعل رابطة الاجتماع، ولها الاعتراف المتبادل بالحقوق المتساوية، ربط هابرماس التصور الجمهوري بقيمة التضامن كمصدر للإندماج الاجتماعي، مما يساهم في إثراء الفضاء العمومي السياسي ضمن بنية المجتمع المدني، ويخلق جوا من التفاهم المؤدي إلى الاستقلالية والإندماج،² إذا كانت مقاربات الاختلاف في العملية الديمقراطية بهذا التصور فإن للاختلاف حول تصور المواطن بعدا آخر يضيف على المقاربة بناءات إستراتيجية لفصل المختلف بين الليبرالية والجمهورية والدعوة إلى المؤتلف في النموذج التشاوري، وعليه يظهر الاختلاف حول تصور المواطن بحكم الدور المنوط بالمواطن يشكل عام في سياق العملية الديمقراطية، وتأسيس براديجماتها المختلفة، فيما يتعلق بمفهوم الحق إذ يحدد دور المواطن حسب التصور الليبرالي من تحديد وصفه، في التمتع بالحقوق الذاتية عبر علاقته بالدولة بغيره من المواطنين، بحيث يصبح المواطن الليبرالي صاحب الحق وما يعطيه أفضلية لتحقيق مصالحه الخاصة أكيد في ظل سيادة القانون، وتحت حماية الدولة من أي تدخل بما فيها تدخلات الدولة ذاتها، من هذا المنطلق يؤكد هابرماس كما وضحنا سابقا طبيعة الحقوق في هذا التصور من سلبية وهشاشة، والتحرر من كل سلطة وإكراه كذلك تقدم الحقوق السياسية

¹ هلال علي الدين، مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (لبنان)، (ط2)، 1987، ص38.

² Jürgen Habermas; l'intégration républicaine, op.cit, p259.

الحرية للمواطن الليبرالي في الدفاع عن حقوقه الذاتية ومصالحه الخاصة، (امتلاك تأثير سياسي على الإرادة على الإدارة) وتوحيد مصالحه مع مصالح أخرى خاصة لأجل تشكيل حكومة تضمن مصالحهم الخاصة المشتركة.¹

في نموذج التصور الجمهوري يتحدد مفهوم المواطن والحق بناء على الحقوق المدنية كحقوق المشاركة مثل الحق تعبير السياسي وهو ما يصفه هابرماس بالحقوق الإيجابية القائمة على عدم قبول الإكراه الخارجي، فالمشاركة عامل رئيسي داخل النظام الجمهوري عن طريق الرابطة الجماعية كمؤشر حقيقي للمواطن، للمساواة، وتحقيق المصلحة العامة، في إطار الوعي المشترك بضرورة وجود جماعة الذوات الحرة من أصل الذوات المستقلة والمتساوية وعليه يتأسس التصور الجمهوري كما هو ملاحظ على أساس أولوية الحقوق الجماعية (الموضوعية)، فالمواطن فرد في إطار الجماعة، أما الليبرالية فتقوم على النظام القانوني القائم على احترام الحقوق الذاتية، المواطن الفرد "الفردانية" individualisme².

يضيف هابرماس اختلافاً آخر بين النظامين ويرجعه إلى طبيعة السيرة السياسية إلى دور المواطن وما يطلبه ويتمتع به من حقوق هذا وتمثل السيرة السياسية للنظام الديمقراطي مرتكز مهم بغض النظر عن طبيعة كل نظام، يقدم التصور الليبرالي السياسة في الأساس القائم بلوغ السلطة السياسية عن طريق لتصويت هذا ونقد عملية التصويت مؤشر عملي للسيرة السياسية، وذلك بفضل ما يقدمه الفضاء العام والبرلمان من تصور بناء لسيرة القائمة على الإرادة السياسية "المنافسة"، ومدى تقبل موافقة الشعب لهذه المنافسة التي تمثل صراع من أجل بلوغ المناصب بالاستناد على اقتصاد السوق، لذلك في هابرماس يرجع السيرة السياسية في النموذج الليبرالي إلى ما تم ذكره قائلًا: "إن السيرة تشكل الرأي العام والإرادة السياسية تتحدد بالمنافسة بين الفاعلين الجماعيتين والمندمجين في فعل استراتيجي موجه للمحافظة على مكانتهم في السلطة، ونجاح الصراع يقاس بالأصوات التي بمنحها الفرد للأشخاص وللبرامج عن طريق التصويت"³، في المقابل نجد أن النموذج الديمقراطي القائم على نظرية رفض سيرة التصور الليبرالي، بسبب أن يؤسس اقتصاد السوق الإطار التوجيهي للعملية الديمقراطية، هنا تصبح الديمقراطية محددة في فئة معينة، فئة خاصة تتحكم في مصير الجماعة التي لا سلطة لها على السوق.

¹ Jürgen Habermas; l'intégration républicaine, op.cit. p 260.

² Ibid. p 262.

³ Jürgen Habermas, l'intégration républicaine. Op.cit. P24.

من هذا المنظور تصبح العملية الديمقراطية عند دعاة النظام الجمهوري قضية سياسية تتعلق بمصير المواطنين أو فيما يتحدد بممارسة سياسية تقرير المصير، لا عن طريق ممارسة يحددها السوق فقط، فالسيطرة السياسية تتطلب رؤية إنسانية* من تخاطب وتجاوز، إن الصراع القائم بين الأحزاب السياسية لابد أن يخضع لأسلوب التفاهم والتشاور بتشكيل القاعدة الأساسية يستند على التواصل العمومي واستقلالية المناقشة السياسية، من هنا يمكن توجيه حق المواطن من المراقبة إلى المشاركة إن تحققت معادلة التواصل والتشاور المفضية إلى التعاون والتضامن، من منطلق واسع قائم على الإقناع المبرر بالعقل لخدمة الجميع لا خدمة فئة خاصة، فالحجة المعقولة المقدمة للرأي العام يُؤطر قبولها بلا اقتناع والتفاهم، فهي مبنية على أساس النقاش والتشاور اللذان سعى هابرماس لتأكيدهما بعدما تضمنته قراءته التقييمية النقدية للديمقراطية عبر نماذجها المختلفة، والإبقاء على طابعها الراديكالي باعتباره التنظيم الذاتي للمجتمع بقيادة مواطنيه في تواصلهم وتفاهمهم بعيدا عن المفاضلة الأخلاقية التي دعى إليها الجماعتيون.

كذلك يرجع هابرماس نقده للنموذج الليبرالي أكيد في تنبيه اقتصاد السوق، وهو التبنّي الذي صرف النظر عن التضامن والعدالة الاجتماعية، فيما دعا إليه من حقوق سلبية، مما ينتج أفراد غير فاعلين داخل الفضاء التشاوري بالرغم من هذا يؤكد هابرماس على قيمة الفرد العالية في النموذج الليبرالي، عكس النموذج الجمهوري الذي يذيب الفرد في الجماعة "الذات الجماعية"، ففي تصوره كلا النموذجين ناقصين الأول أي "الليبرالي" يصبح الفرد يشتغل كمتغير خاضع للعرضية في سيرورات السلطة أما النموذج الثاني "الجمهوري"، فالجماعية تعكس الكلية فيتصرف المواطنون بموجبها، فبين ما تدعو إليه الليبرالية من تقديس لحق الحرية والفردانية والإعلاء من شأن الملكية الخاصة المنافسة الحرة أين تصبح الدولة في خدمة المجتمع الديمقراطي، وبين الجمهورية التي تؤسس لفكرة الجماعية المحدودة بحدود هويتها الثقافية، فالمذهب الجمهوري عند هابرماس "يقوم على تصور كلياني للجماعة لا يتمشى مع التعددية والإختلاف المميز لمختلف المجتمعات"¹ فهو تصور يبي الدولة كجماعة أخلاقية فحين ركز

* لم يولي هابرماس للمناقشة السياسية القائمة على الأخلاق أهمية بالغة، بل دعى إلى عدم الإفراط في استحضار المسألة الأخلاقية، فما يهمه العدل (الحق قبل الخير)، من هنا جاء مخالفا لجماعتيين لإستنثارهم للمسألة الأخلاقية، إن الديمقراطية التشاورية كما أشرنا لا تقتصر على جماعة معينة، كما ترفض تخصيص فئة قليلة بالنظر إلى الجماعة، في المقابل نجد أنها تدعو إلى العدالة خارج حدود الجماعة، وفقا لمبادئ أخلاقية أساسها إنساني مرتبط بالكونية التي تنشدها السياسة التشاورية، وتسعى لتحقيقها، عن طريق توزيع المصالح والاقتناع العقلاني، للبحث في أشكال التواصل لتوسيع الإرادة الجماعية: الأشهب محمد عبد السلام، أخلاقيات المناقشة في فلسفة التواصل لهبرماس، مرجع سابق، ص 180.

¹ Jürgen Habermas, droit et démocratie entre faits et normes, tr : rainez rochitez et Christian bouchind homme, éd : galimard, 1997, p 321.

النموذج التشاوري على الأخلاق الإنسانية أو الكونية خارج نطاق الجماعة الواحدة لذلك جاءت نظرية المناقشة قائمة على البيداتية.*

علاوة على ما ذكر تشمل المسألة الأخلاقية في النظام الديمقراطي التشاوري بمبدأ الاختلاف والتعددية، في سياق الجماعات المتعددة، مما يستدعي تعدد أشكال التواصل الذي يضفي السيرة السياسية معقولة أكبر في ظل فضاء مفتوح للنقاش يعرف عن هابرماس بالفضاء العمومي** ذلك لأن تناول الظاهرة الديمقراطية وترسيم

* Intersubjectivity: يقصد بها توافق الذات سواء كانت فردية أو جماعية، عموماً يطرح مصطلح البيداتية مسألة العلاقة النفسية بين بني البشر، والبيداتية وحدة الأنا أو الفردية المفرطة، كما يستخدم المصطلح بكثرة في العلوم الاجتماعية، مثل الفلسفة، علم النفس...، ويشير إلى مدى التفاهم والإتفاق في الفهم بين أطر مختلفة (توافق ما بين الذات) أي تفاهم وإتفاق، في العموم تندرج البيداتية عند البحث في علاقة الذات بالغير "الأنا والآخر".

في المعنى ذاته تؤكد الكاتبة رجاء بملول على القصديّة في إطار تلك العلاقة باعتبارها صميم الفعل أيضاً باعتبارها ناتجة بالخبرة المشتركة، الأمر الذي يؤكد ضرورة وجوب الاتفاق لأجل العيش مادام الجميع مشترك الخبرات دون إقصاء للخبرة الخاصة ودوها في التميز والإبداع: بملول رجاء، أنطولوجية الفعل البيداتية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، (قطر)، (د.ط)، 2019، ص 09-74.

** يجدر الإشارة إلى أن مفهوم الفضاء العمومي الذي وجد تأصيله الفعلي مع الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس من خلال ما جاء به في مؤلفه الشهير "أركيولوجيا الدعاية باعتبارها مكوناً بنيوياً للمجتمع البورجوازي"، هذا وترجع خلفيات تأسيس المفهوم إلى أسباب تاريخية واجتماعية، عجلت في ظهوره خاصة الأوضاع الاجتماعية، العامل البارز في تشكيل قاعدة رأي العام، وإرساء دعامة فضاء يمتلك الوعي والقدرة على نقد ومناقشة الأوضاع السياسية، ومن هنا جاءت فكرة تشكل مشروع فكري حدائي قائم على النقد عند هابرماس ضمن ثلاثة قضايا رئيسة:

الأولى: في علاقته النظرية بالممارسة أين برزت مهمة الفلسفة الجديدة خاصة مع ظهور العقلانية وهيمنة النفعية، ليصبح التعقل مع هابرماس ضرورة ملحة على الاجتهاد البناء والإجرائي في إطار العالم المعيش وتحويل الفلسفة إلى براكسيس ينخرط فيه الفكر داخل الفضاء العمومي، فيتغذى منه ويؤطر ممارسته بتأطير الأفعال والمراعاة الحية على التحول.

ثانياً: النقد الذي مثل جوهر وأساس مرجعي للفكر الهابرماسي في مسألة الحدائية في مقابل مهمة جديدة هي الأخرى تقوم النقد، في تفعيله نحو تصويب المسألة الفلسفية إلى الحقيقة العقلانية العلمية، تحديداً تبعت ذلك على الوجود الإنساني "من السيطرة على الطبيعة إلى السيطرة الإنسان على أخيه الإنسان"، من جراء نتائج التقنية الوخيمة التي أثارت حس ووجدان هابرماس الفلسفي بالنقد والمساءلة.

ثالثاً: وهي القضية التي تحمنا الساعة، في طرحه لمفهوم الفضاء العمومي باعتباره الصورة الجلية لحقيقة لممارسة الديمقراطية، حدودها ومنافعها في بناء المواطن، في تشكل ثقافة الديمقراطية فهو الفضاء النابض، (لحياة الدولة الحديثة والمجتمع المدني)، ينظر: العيادي عبد العزيز، الفضاء العمومي ومطلب حقوق الإنسان هابرماس - نموذجاً -، مكتبة علاء الدين، صفاقس، (تونس)، (ط.1)، 2009، ص 34.

- **الفضاء العمومي espace public**: مجال مفتوح للبيداتية وتفعيل العلاقة الأنا والآخر، إنه فضاء للتجمع للمشاركة فهو المجال الذي يتبادل فيه الإنسان مع غيره مختلف الخبرات، هنا تتوقف قليلاً عند الفضاء العمومي من منظور ديوي الذي يرى في التربية أنسب مجال للمشاركة، كفضاء مفتوح على مختلف المجالات فالتربية إذا تعتبر قاعدة أساسية لإثراء تجليات الفضاء العمومي لاحقاً في علاقة تشاركية بين المدرسة والحياة الاجتماعية، كما سبق وأن وضحنا ذلك، أيضاً من خلال النقد الذي قدمته فلسفته البراغماتية لأوضاع مجتمعه الديمقراطي (حقيقة الممارسة الديمقراطية)، في ظل فلسفة الحياة والخبرة.

- صحيح أن ديوي لم يذكر مصطلح الفضاء العمومي في إنتاجاته الفلسفية لكنه ركز عليه في الخبرة التي تعكس صورة الفضاء العام في مجالات عدة مثل: التربية، المجتمع، الاقتصاد...، في ما يسميه ثقافة الديمقراطية أنسب طلب يتناسب مع الفضاء العام في التواصل باتساع مجالاته وتفاعلها لأجل إحداث تواصل اجتماعي ديمقراطي إنساني.

أما الفضاء العمومي عند هابرماس فهو وسيلة للتواصل الاجتماعي عن طريق المخاطبة والاتصال باعتباره فضاء مادي ومعنوي، مادي يعبر عن المكان ومعنوي يظهر في المناقشة وتبادل الآراء بعقلانية تسمح في رصد مواطن النقص وأسباب المشاكل، وتساعد على حلها، ما أراده هابرماس

سيرورتها السياسية، لا يمكن أن يتجلى إلا في إطار نظرية للمناقشة والتواصل تحركها العقلنة الاجتماعية والثقافية، إنها الصورة الحقيقية لثقافة الديمقراطية المشتركة تحترم التعددية والاستقلالية والمشاركة واحترام الآخر باحترام قوانين داخل مجالات المجتمع المدني في صورته الممثلة في الفضاء العمومي، إن نجاح الديمقراطية التشاركية يترتب في صياغتها الشروط الأساسية والأولية للتواصل، من خلال ملائمتها للجمع بين مختلف الصيغ النقاشية المؤسسية، فلا تتوقف على جماعة المواطنين الصانعة للفعل الاجتماعي بل تسعى جاهدة المراهنة على علاقة التوافق بين الذوات سواء في الجمع بين تلك الصيغ (النقاشية المؤسسية أو بين الآراء العمومية) عبر مسارات توافقية تتجلى في الإجراءات الديمقراطية أو عن طريق شبكة التواصل للفضاءات العمومية.

ما أراده هابرماس نموذج ديمقراطي يلبي حاجات المجتمع والأفراد، وهو ما عبر عنه بدولة الرفاه* الصيغة التطورية للنموذج الجمهوري، والتي تأخذ شرعتها عن طريق الانتخاب، حتى يتمكن المجتمع من تحقيق نمو لا يمكن أن يستبدل أو يعاد توزيعه، يفضل السلطة الديمقراطية الشرعية ومحاولتها للدمج بين الرأسمالية والديمقراطية لأجل خدمة المواطن، وإصلاحه أضرار سياسية النموذج الليبرالي في تحديد حقوق الأفراد وتقنينها وحظ الحق العام"، مع ذلك يصنع هابرماس كما عودنا مسألة تقويمية لنموذج دولة الرفاه في صياغته السؤال التالي عن إمكانية عمل دولة الرخاء بفاعلية على النظام الاقتصادي الرأسمالي؟، موضحاً أن الهيمنة على المجال العام سبب كاف لإضعاف دولة الرفاه والإنقاص من جدواها كمشروع نهائي وتخوفه من تحول الديمقراطية ضمن نموذجها إلى حكم رعا، أيضاً

الدعوة إلى التحرر وتوسيع دائرة المشاركة، بناء على مساعي التواصل، فالفضاء العمومي "شبكة تسمح بالتواصل حول مضامين ، بأخذ مواقف وأراء بحيث يعمل (...) على تصفية وتركيب تدفقات التواصل أي تصبح آراء عمومية تصنف حسب موضوعها ومجالها الخاص " Jürgen Habermas, droit et démocratie entre faits et normes, op.cit. p 387

ترجع أهمية الفضاء العمومي إلى عدة أسباب منها المجتمع البورجوازي، والعوامل الاقتصادية وإزدهار الحياة الصناعية في ألمانيا تحديداً، حيث اعتمد الفضاء العمومي البورجوازي على خلق آلية انفتاح سريعة الوتيرة على المجالات والفضاءات من خلال الوعي، الذي جاءت تؤكد الديمقراطية التشاركية، كحركة اتصالية تواصلية بين الحاكم والمحكومين بين الشعب والسلطة من الفضاء العام، إلى الفضاء الخاص، حيث يلعب المجتمع المدني دور الوسيط بين تلك المجالات فتثير المناقشة والنقد دوراً أساسياً، مما يتطلب أخلاقيات للنقاش لتفعيل الممارسة الأنسب للعملية الديمقراطية التي أرجعها ديوي للتربية ودورها في توطيد ثقافة الديمقراطية هذه الأخيرة في إدراكها الجيد لأخلاقيات النقاش وطبيعة الديمقراطية لا كنظام بل كممارسة من صميم الحياة والخبرة المشتركة لها.

* يقصد هابرماس بدولة الرخاء أو الرفاه الدولة الداعمة لأمان أولئك القاصرين على توفير احتياجاتهم وهو ما عبر عنه برفع الدخل "في حالة البطالة" وغيرها من الخدمات، يلاحظ الباحث في مجال علم الاجتماع السياسي أن دولة الرفاه اليوم قد أصبحت مهددة من طرف الليبرالية وقيمها المرتفعة عموماً تشمل دولة الرفاهية، تختلف آليات وشروط الحماية الاجتماعية اللازمة التي تسهر الدولة على تطبيقها فتتحقق لأفرادها تجاوز مثالب وعواقب العصر من بطالة وكوارث طبيعية وأمراض...، فهي باختصار مجندة لخدمة الضعفاء ولخدمة الشعب لأجل تحقيق صور المساواة، كذلك تحديد معالم المجتمع التشاركي وتحقيق رفاهيته لاسيما في بعض الأمور التي تعتبر حق يتمتع به المواطن في ظل دولته الديمقراطية مثل الضمانات الاجتماعية والصحية والتعليمية، بالتالي تنظيم إعادة توزيع هادف لأجل إنشاء ضمان اقتصادي للمجتمع ولو شكل نسبي. ينظر: كيسلاسي إيريك، الديمقراطية والمساواة، تر: جهيدة لاوند، معهد الدراسات الإستراتيجية، بيروت، (لبنان)، (ط.1)، 2006، ص80.

الخوف من مركزية السلطة جهاز الدولة جعله يرفض فكرة تدخل الدول في المجتمع بالشكل الذي يجسد نوع من الأبوية تمارس فيها السلطة أبويتها لدرجة الاستبداد فما خلفه النظامين الليبرالي والجمهوري، جعل الفكر السياسي تائه بين النسق الاقتصادي في الليبرالية والسياسي في دولة الرفاهية وحتى يتمكن الخروج من متاهته عليه الأخذ بمبدأ واسع للمشاركة الوطنية، والتحرر من النسقين الاقتصادي والسياسي، وهو ما عبر عنه هابرماس بنموذجه البديل الديمقراطي التشاوري، فما طبيعة الممارسة الديمقراطية التي يرمي إليها هذا النموذج؟، وفيما تتجلى التصور الهابرماسي لدولة الحق الديمقراطية على إثره؟¹

عمد هابرماس في ضوء ما أفادنا به من مقارنة تقويمه نقدية للنموذج الليبرالي والجمهوري في ظل دولة الرفاه عمداً إلى وضع تصور جديد قائم على المناقشة التي تستند في بنائها على كلا التصورين ومحاولة دمجهما داخل مفهوم إجرائي مثالي للتواصل والتشاور لأجل اتخاذ القرار، اعتمد أيضاً على الشروط التواصل، والفعل التواصل، المؤسس للرأي العام- أخذها من فلسفته التشاورية- فما فعله الفيلسوف أنه ربط الديمقراطية بالحوار، بالمناقشة ضمن ما يتفق عليه المتحاورون في تفاعلاتهم في خبراتهم التي يؤكدونها التواصل على برامج أعمالهم معتبراً أن نظرية المناقشة تربط "الديمقراطية بمفاهيم معيارية هذه المفاهيم أكثر قوة من ذلك النموذج الليبرالي (...)"، فالنموذج المرغوب فيه للديمقراطية حسب هابرماس "هو الذي يمكن كل المواطنين في التعبير عن أفكارهم وانتماءاتهم الثقافية، والعرقية ويمكنهم كذلك من التفاهم على اقتراحات مقبولة من الجميع هذا النموذج لا يمكن له أن يتأسس إذا ارتبط بالمناقشات العمومية".²

لقد تضمنت مقاربات هابرماس النقدية بعداً أخلاقياً، لا يتحدث فيه عن الأخلاق المعروفة "الخير" فهو يفضل العدل على الخير، كما وضحنا بل على أخلاقية المناقشة والحوار في خلق جسور معبدة للتواصل والتفاهم، وبناء علاقة تواصلية تجريبية تقييمية، كذلك لأنها تعتمد على سلم قيمي أخلاقي واضح، يمكن الإجماع والاتفاق عليه بالإضافة إلى أنها تجريبية مستمدة من عالم المعيش والخبرة اليومية، القائمة على المشاركة في مجرى الحياة "التجربة الديمقراطية" وتجسيدها كمقاربة سوسيولوجية للانتقال من المجال الاجتماعي للتواصل إلى التواصل السياسي، بل أيضاً في إطار أخلاقي تواصلية من خلال التداويات الكلية وما تعززه من رابطة عقلانية للتفاهم والتفاوض بين العلاقات تتعدد مصالحها وتختلف في سياق العلاقة الممكن والضرورية للمشروعية الديمقراطية

¹ المحمداوي علي عبود، الإشكالية السياسية للحدثة من فلسفة الذات إلى فلسفة التواصل هابرماس أنموذجاً، المرجع السابق، ص 308.

² هابرماس يورغن، التقنية والعلم كأيدولوجيا، تر: إلياس حاجوج، وزارة الثقافة، دمشق، (سوريا)، (د.ط)، 1999، ص 78-79.

العقلانية السياسية، وعن مدى الإنغلاق بين الضروري والممكن من الناحية العملية والموضوعية فلطالما كانت هذه أهم مطالب هابرماس السياسية ضمن تصوره التشاوري وللمفهوم والمعياري للفضاء العمومي.¹

حتى يتحقق التشاور كما التصور الهابرماسي لا بد من توسيع أشكال التواصل فالجميع معني بالمشاركة في تحقيق ذلك، فمن وجهة نظر هابرماس ضرورة تشكيل رأي عمومي مهمة للإرادة الجماعية في ممارستها الديمقراطية ولحقها في المشاركة في السلطة، بوعي وعقلانية ومما يمكن الجماعة الفاعلة في الفضاء العمومي، هذا إن لم نقل الجميع بتعبير أدق إبداء رأيها والتفاوض عليه والوصول إلى اتفاق لتدبير شؤونهم العامة فالفضاء العمومي فضاء للتفاوض للنقاش وللأخذ بالأسباب، والضفر بالنتائج المرضية والمتفق عليها عن طريق المشاركة المتساوية، هذا ويبقى الفضاء العمومي لا يعنى فيما بجانبه المادي أي الإمكان المحددة للنقاشات وإنما في توسيعه لدائرة النقاش للحد الفهم والوعي هو مرآة تسمح للأفراد والمجموعات المشاركة ضمن التفاهم وفحص ونقد واقعهم، كما هو كما يراد له أن يكون، لم تقتصر مشاركة الأفراد والمجموعات عند هابرماس على المجتمع، ما بل ذهبت تبحث عبر كليتها وعموميتها في الحق واسترداده في مقابل الحقوق الفردية هذه الأخيرة التي تبقى محلا للنقاش على سبيل الاختلاف في وجهات النظر، واتفاقها داخل الفضاء العمومي بشكل واقعي.

من دون شك هذا ما قصده هابرماس عندما قال: "يجب على الديمقراطية أن تبقى على اتصال مع الواقع إذا كانت تريد أن تستمر بإلهام ممارسة المواطنين السياسية، وممارسة رجال السياسة وكذلك ممارسة القضاة والموظفين (...)" فيجب على العامة المؤثرة التي تكونت بطريقة غير شكلية أن تتحول إلى سلطة تواصلية ومنها إلى سلطة إدارية هذه هي الصيغة الجديدة لتقرير مصير الديمقراطية...²، حاول هابرماس التخلي عن بعض معاني الحقوق والمساواة والعدالة الناتجة عن التصور الليبرالي* والمرتبطة بالهيمنة الاقتصادية ونموذجها الدستوري، من خلال الأخذ بسلطة التواصل لإنماء الفعل الديمقراطي داخل المجتمع حتى يصبح ثقافة يتقاسم منافعها العام والخاص، نفس وجهة نظر ديوي عندما دعا إلى توطين ثقافة الديمقراطية في مجتمعه الأمريكي، فالفرق بين الفيلسوفين أن وجهة نظر ديوي بالرغم من فاعليتها على الصعيد الأمريكي إلا أنها ضيق حدود الفردية بالنسبة للجماعة داخل

¹ أفاية نورالدين، الحداثة والتواصل في الفلسفة النقدية المعاصرة، دار افريقيا، المغرب، (د.ط)، 1991، ص167.

² المحمداوي علي عبود، الفلسفة السياسية الرائدة الثقافية، منشورات الاختلاف، الجزائر، (ط1)، 2015، ص187.

* نظرا لتأثير مقولات النظرية على هابرماس، نجده يرجع العقل الأداتي وسيطرته على الحداثة الليبرالية إلى الليبرالية معتبرا هذه الأخيرة سبب رئيسي في أزمة الديمقراطية، إضافة إلى تأثره بفلسفة هيجل وماركس في تبنيه لنقد العقل الأداتي وفلسفة الذات، والبحث عن الكيفية المناسبة للدفاع عن الحقوق والحريات داخل المجتمع بكل خصوصياته بعيدا عن مغالاة فلسفة الذات والعقل الأحادي، لأجل استقرار تجربة الديمقراطية دون نقدها جذريا والعمل على بناء ثقافة سياسية ملائمة.

أمريكا، في حين وسعها هابرماس لتشمل الجماعة الكونية، لكن السؤال يبقى يطرح في كل مرة أية قيم للديمقراطية كونية؟، أية قيم لإتيقا المناقشة في ظل ما يشهده العالم اليوم من تعددية مركزية الفردية الغربية الصهيونية؟!..

استرسالا في توضيحنا للتصور الهابرماسي حول الديمقراطية التشاورية كبديل فيما تحلّفه من فضاء عام قائم على المبدأ الخطابي في استبداله لعلاقات القوة والعنف، بأخرى مبنية على الحوار والنقاش الشكل الأرقى للعلاقات الإنسانية، وبحضور أكثر مشروعية لبناء صرح عالمي للتفاعل الكوني والشمولي، بعيدا عن أشكال الكليانية الفكرية بحيث ليتمكن الحوار من إضفاء الشرعية البرهان، من منطلق يؤسس فكرة شرعية التوافق، والتي تتطلب بدورها تأسيسا لقاعدتي الإنصاف والإنصاف، من أجل التفاوض والتوافق، الذي لا يرفض المصالح ولا يلغيها بل يعدّها لخدمة المجتمع، عن طريق الممارسة الديمقراطية في بعدها الكوني، ومواطنتها الشاملة في ظل ما تحقّقه التشاورية - فيما وراء- التصور الجمهوري الليبرالي كآلية مشاركة تجمع بين الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والممارسة الشرعية للسيادة الشعبية بناء على أخلاقيات النقاش الممتدة لفئة المجتمع المدني* بأبعاد اجتماعية تجعل من المجتمع بنية ثقافية - سياسية لها دور في تشكيل الرأي العام.

لقد أمكن لنظرية الفعل التواصلي تأسيس مثل هذه التوجهات وتوطينها على المستوى الثقافي والاجتماعي، والشعب حتى يستطيع أن يمارس سلطته الشرعية يحتاج إلى وساطة خطاب عمومي وتحقيق إجرائي لمؤسسات الديمقراطية تتجلى فيها إرادته الشعبية وتحقق بعيدا عن كل أشكال السلطة الممارسة في حقه باسمه، ما يتطلب أخلاقيات المناقشة في شكل مبادئ صورية مثل حق الأفراد في التعبير عن رأيهم، التعددية، الأخذ الأرجح والأفضل، بالتالي احترام حقوق الإنسان التي تعتبر أهم شرط في شرعية السلطة الديمقراطية، في بنائها سلطة شرعية مكونة على قبول الآخر والاحتكام للإرادة الشعبية والرأي العمومي المستمر في نطاق واسع للمواجهة المعقولة التي تبنى على أساس إتيقا النقاش والتواصل في الفضاء العمومي.

تأسيسا على ما سبق يمكن الإلمام بمضامين التصور التشاوري للديمقراطية عند هابرماس خاصة فيما يتعلق في الاهتمام بحقوق الإنسان بعد نقده للتصور الليبرالي ودعوته إلى تفعيل المشاركة السياسية، حيث تأخذ الحرية مفهومها الواسع بين القدرة على اتخاذ القرار وتحقيق الاستقلالية، فالقانون يكتسب شرعيته إذا عمل بمبادئ والقيم

* يقع المجتمع المدني عند هابرماس بين العالم المعاش والنظام السياسي، فهو الوسيط الذي يمثله أفراد ومؤسسات غير حكومية غاياتها دعم حاجات المجتمع هذا ويمثل الفضاء العام المجال الذي يجوز لفئات المجتمع المدني التمتع فيه بحرية النقاش بدلا من الأخذ بالمصالح الاقتصادية في توجهها الفردي الليبرالي، كما أن هابرماس لا يحصر الفضاء العام فقط في ممارسات المجتمع المدني في الإطار المكاني "الصالونات الأدبية، الميادين العامة..."، بل ينقله إلى مجال السياسة عبر هيئات تشريعية التي يجب التي أن تشهد خلق قوانين وقرارات شاملة وعامة، عموما يمثل المجتمع المدني دور الوسيط بين الفضاء العام المكون من جميع الفئات (الدوات المجتمع)، والحكومة الفاعل الرسمي لإصدار القرارات وممارسة السلطة.

الديمقراطية الحققة، في الأخذ إلى سلطة نقاش مفتوح وبلاستناد إلى روح القانون (التشاورية القانونية)، كما يمكن تلخيص أهم تلك المضامين فيما يلي:

- احترام حقوق الإنسان، تحقيق الحرية للعام والخاص.
 - ترسيم شرعي للمؤسسة القانونية، فالديمقراطية التشاورية قوامها روح القانون.
 - اعتبار النقاش والتشاور قاعدة أساسية في التجمع التعددي داخل الفضاء العمومي، وتشكيل الرأي العام عن طريق إضفاء المشاركة السياسية.
 - وجود ارتباط تأسيسي لثقافة كونية بين الديمقراطية وأخلاقيات المناقشة عند هابرماس.
- إن هذه الخصائص تندرج ضمن تصور عام للديمقراطية قائمة على التواصل، مبنية على التشاور وأخلاقيات المناقشة العقلانية، حيث تمتد الرؤى التشاورية لتصل إلى جميع المشاركين مع الإبقاء على هيمنة الحجة الأفضل، أين يلعب التشاور دوراً مركزياً في إثراء النقاش داخل الفضاء العمومي، من منطلق عام يؤسس لتشاورية تعطي الحق للمجتمع المدني في خلق فضاء عام للتشاور والتواصل، إجمالاً قدم هابرماس نموذجاً تحرري راديكالي يجعل الديمقراطية فرصة لجميع الأفراد في المشاركة السياسية وإسماع صوتهم، من هذا المبدأ تصبح فاعلية الممارسة الديمقراطية أهم في نظامها السياسي ولو أن هابرماس يشيد بالديمقراطية التشاورية "القانونية" عبر إسهاماتها خاصة الديمقراطية الجمهورية في مجالات الحياة العمومية، في حين نجد البعض من المنتقدين يرجع النموذج الهابرماسي الديمقراطي إلى مجرد تصور يوتوبي بعيد عن التطبيق.

ردا على الإدعاءات السابقة يؤكد بتيف فالانتين قائلاً: "إن المجتمع السياسي ممثلاً في نظرية هابرماس (...) والديمقراطية فيه حية ومطبقة على نطاق واسع، فالمواطنون يشاركون في كل الخطط السياسية (...) وهذه المشاركة ليست فقهية أو تقتصر على عمليات التصويب المتفرقة، إن الخطاب يعكس الفعل السياسي للأفراد، ويسمح لنا بتصورهم في هذا الفعل كممارسين لحقوقهم في المشاركة ضمن إطار سياسة تداولية"¹، حيث انبثت تصورات هابرماس على المشاركة السياسية التداولية للديمقراطية كممارسة وتطبيق ومحاولة نقلها من الوطنية إلى الكونية، ما يندرج تحت مضمون الإرادة الجماعية والارتكاز في ذلك التفاهم الأخلاقي، كذلك في توزيع المصالح بعقلانية، على العموم يمكن الأخذ بالممارسة التطبيقية للديمقراطية التشاورية وتحليلاتها كمهمة لإصلاح من خلال الاهتمام بالتنشئة، والتأكيد على ثقافة سياسية مؤسسة على النقاش المفتوح في الفضاء العام، والارتباط بسياقات العالم المعاش المعقلن. من وجهة نظرنا أن ما قدمه جون ديوي للديمقراطية يعتبر الأفضل من الناحية التطبيقية كونه

¹ المحمداوي علي عبود، الإشكالية السياسية للحداثة من فلسفة الذات إلى فلسفة التواصل هابرماس أنموذجاً، المرجع السابق، ص 319-320.

ركز على أهم معضلة اجتماعية وجوهر أساسي لبناء المجتمع ألا وهي التربية وهو الإنجاز الذي يحسب لتفوق ديوي البراغماتي الديمقراطي في الاحتكام لمعادلة ربط النظر بالممارسة.

تناولت الديمقراطية التشاورية اهتمام واسع بالمواطن، بحقوق الإنسان وحقوق المشاركة، ذلك لأن التأكيد على أخلاقيات النقاش يطرح لنا مفاهيم إجرائية لها علاقة بالعالم المعيش، بالمواطن وقدرته على تحقيق اتفاقاته المشتركة من الخصوصية إلى المجتمع ثم الحكومة فالكونية، آمن هابرماس بإمكانية ما هو كوني عن طريق التواصل بين الخبرات ودمجها في المجتمع العابر للأوطان في ظل ايتيقا المناقشة، وما تطرحه من أخلاقيات للحوار العقلاني كما وضحنا، لقد جاءت الديمقراطية التشاورية مؤكدة على المواطنة، في تأكيدها على ضرورة الاتفاق بين المواطنين، هو الاتفاق الذي يتعدى حيز الإجراءات المؤسساتية إلى فضاء أهم، يسمح بتعزيز مضامين قيم الديمقراطية في الأخذ بالتعددية وقبول الآخر ونبذ الهيمنة لمختلف أشكالها وتأسيس ثقافة سياسية ديمقراطية تؤمن بالنقاش والتسامح والإنصاف، حتما هي الثقافة التي تم اكتسابها بفضل النشاط التواصلي الذي يعكس صوره الفعل السياسي لتفاعل الذات (جميع الذوات) وتأثيرها على القرارات السياسية وهو التأثير الذي يعزز من الفعل السياسي للمواطن ضمن ما تطرحه مسألة تجذير الديمقراطية، عد كل من هابرماس وراولز.

ما يمكن قوله أن النظرية الديمقراطية، في التصور التشاوري قد سعت من خلال ما قدمه هابرماس في الديمقراطية والحق إلى تجذير المسألة الديمقراطية، والأخذ بمبدأ التجديد فيها، لمختلف المعايير والقيم، فيما يقترحه من بديل تكمن أهميته في الدفاع عن المصالح العامة المقصد والضرورة لأولية الفعل السياسي الذي تم بلورته وتحديد مضامينه في الفضاء العمومي فكل فضاء هو فضاء للممارسة القائمة على تواصل الذوات، التي تعمل عن طريق الحوار والنقاش في رصد دورها الاتصالي* المبني على الممارسة الإنسانية لمهمتها النقدية في المناقشة الفاعلة للمواطنين ودورها في قلب موازين الهيمنة ليكون الانتصار لأقوى حجة أين تتشكل العقلانية وتمتد في شكل قوانين، ساعدت على صياغتها نقاشات الفضاء العام، وساهم في نقلها وسائط المجتمع المدني إلى الفضاء الخاص المتمثل في الحكومة ودورها الإجرائي الديمقراطي التشاوري، الذي أراده هابرماس في دلالاته للفضاء العمومي عابرا للأوطان ليس فقط على المستوى الأوروبي-مطالبة هابرماس بإتحاد أوروبي سياسي- بل يتعداه إلى المجتمع الكوني أو ما يعرف بالدولة الكسموبوليتية القائمة على علاقات بيدايتية تعترف بالتعددية الثقافية والسياسية وتؤسس

* تعمل الذوات المختلفة على تقرير مصيرها وإبداء رأيها بكل حرية ومساواة في قدرة واضحة على النقاش فما يميز العمومية الهابرماسية، انفتاح مجالها الخاص -بعد أن كان حكرا على الطبقة المالكة والبرجوازية والمثقفة- على المجال العام، كذلك في كونها فضاءا للبيدايتية والكونية ينتقل الإنسان بموجب العمومية من تركز الذات إلى التواصل مع الآخر، والاتفاق معه في إتفاق مبني على التفاهم وأخلاقيات النقاش، حيث يكون البقاء للحجة الأفضل أو ما يسميه هابرماس بهيمنة الحجة على السلطة.

لإندماج اجتماعي يستند على ثقافة إنسانية مبادئها ديمقراطية أخلاقية تؤسس للاعتراف والحوار،¹ ضمن هذا المعنى تلقت وجهات النظر في الفضاء الفرانكفوني واهتمامها بالنقد المنهجي التقييمي في محاولة لإيجاد البدائل القادرة على فهم معضلات المجتمع الواقعية في الاعتماد على نموذج جديد للنظرية الاجتماعية، الذي أصبح هاجسا لكل رواد النظرية النقدية عبر أجيالها الثلاث ولنا في هذا الشأن نموذجين لأخذ بالمقاربة التحليلية فيما يتعلق بالديمقراطية والممارسة السياسية، أو ما تقصده تلك المقاربات النقدية بين التنظير والممارسة، أي فيما يطرحه التصور الفلسفي وما يتقدم به الطرح السياسي من ممارسة عند كل من حنة أرندت* وإكسيل هونيت**، على سبيل الذكر لا الحصر.

لقد ربطت حنة أرندت الحرية بالممارسة أو بالخبرة الإنسانية فهي ترفض صياغتها الميتافيزيقية، وتؤكد في المقابل على دورها الفعال كعماد للفعل السياسي، فالحرية السياسية عندها تتحدد فيما يطلبه الإنسان للعيش الكريم والتعبير به عن إنسانيته، إن المدنية هي أنسب مكان لتحقيق ذلك في ظل ديمقراطية تمنح للمواطن حق التمتع بالحرية والمساواة بل ممارستهما بالشكل المطلوب، مع العلم أن أرندت جاءت تثنى التصور الديمقراطي اليوناني، واعتبرت المدينة La gora المجال الأنسب للحوار والتشاور فهي -المدينة- وجود سياسي إلى جانب وجودها التاريخي، ووجودها السياسي يتمثل في الحياة "لا زالت المدينة اليونانية حاضرة قوة في أساس وجودنا السياسي كلما نطقنا كلمة سياسة"² فالمدينة اليونانية فضاء للحياة السياسية المعاصرة في تبنيها للفضاء العام كأساس لحشد التصورات والقرارات، والتعبير عنها عن طريق المناقشة والتشاور، وقد ميزت أرندت قد ميزت بين المجال العام والمجال الخاص، إذ جعلت المجال الأول خاص بتدبير المدينة، أما الثاني فحدده دور الطبيعي وهو دور

¹ بن ناصر الحاجة، الفضاء العمومي وتشكيل الرأي العام-مقاربة مفهومية بين حنة أرندت وبورغن هابرماس-مؤلف جماعي دراسات في الفضاءات العامة، إشراف: سولمية نورية وميموني شهرزاد، دار إلباء للنشر والتوزيع، الجزائر، (د.ط)، 2024، ص104.

* حنة أرندت (1975-1906): Hanna Arendt: فيلسوفة وناقدة ألمانية -أمريكية لخصوها على الجنسية الأمريكية شغلت مجال الفلسفة الذي كان فيه لها علاقات مع مختلف الفلاسفة والمفكرين مثل مارتين هيدغر، وكارل يسبرز وغيرهم، من الأحداث الملفتة لسيرة الفيلسوفة عزوفها عن البحث الفلسفي بمفهومه النظري خاصة بعد تولي النازية الحكم عام 1933، وتوجهها إلى العمل السياسي بشكل جلي، لذلك تميزت كتاباتها بالبحث عن الفعل والممارسة بعيدا عن التصور الميتافيزيقي، هذا وتعد أرندت من أهم منظري المشهد السياسي المعاصر، من أشهر مؤلفاتها "أصول الشمالية، في العنف". ينظر: المحمداوي علي عبود، الإشكالية السياسية للحدثة من فلسفة الذات إلى فلسفة التواصل هابرماس أنموذجا، المرجع السابق، ص76.

** إكسيل هونيت (1943): axel honneth: فيلسوف وعالم اجتماع ألماني متحصل على درجة الدكتوراه في الفلسفة عام 1983، حول موضوع بعنوان "فوكو النظرية النقدية"، كما تحصل على شهادة الأستاذية عام 1990، وهي الشهادة التي حملت أطروحته حول نظرية الاعتراف بعنوان: "كفاح من أجل الاعتراف" عموما يعد هونيت من رواد الجيل الثالث لمدرسة فرانكفورت، من أهم مؤلفاته "ذات البعد الإتيقي"، "بائولوجيا العقل"، "الحق والحرية"، "نقد السلطة"، وغيرها من الكتب القيمة في مجال النقد والتنظير السياسي والاجتماعي الأخلاقي، فيما يخص المقاربة بين هؤلاء الفلاسفة جاءت لإضفاء بصمة تحليلية تستهدف الإثراء لا الإسهاب، فكما نعلم أن كل من حنة أرندت وإكسيل هونيت يستحق بحث كامل منفرد.

² علوش نورالدين، الفلسفة المعاصرة: نماذج مختارة، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، (الأردن)، (ط.1)، 2009، ص150.

سلبى لا علاقة له بالمجال العام، الذي اقتصر على الحكومة وطبقة النخبة الفاعلة في الفعل السياسي دون غيرها من الذوات، هذه الأخيرة التي وجدت في التصور الهابرماسي انتعاشاً أكبر وحرية أكثر، لعل ما يعاب على أرندت تضيقها المجال العام، بالتالي الحد من حرية المواطن داخل المدينة أو الفضاء الديمقراطي بتعبير أدق.

تبنت أرندت الطرح الأرسطي القائل بأن الإنسان كائن سياسي، وهو ما تبعها فيه زميلها هابرماس في بعض جوانبه، حيث إذ عنها مقولة التفاعل الإنساني عن طريق اللغة ودورها في تنشيط الفعل التواصلية أساس الفضاء العام الهابرماسي وتوجهه السياسي لبناء ديمقراطية تشاورية، في ذات السياق ترجع حنة أرندت المشروع الديمقراطي الحدائي كمشروع لم يكتمل إلى النموذج الاثيني على ضرورة الأخذ بهذا الأخير لتأطير الإجرائية الديمقراطية الحديثة، والعمل على تكريس قيمها فهي تتعرف أن الديمقراطية أفضل الأنظمة وأكثرها شرعية، في تشكيل فضاء عمومي حر، فضاء الظهور أو فضاء الممارسة السياسية عن طريق الفعل أو البراكسيس أي مجموعة الممارسات السياسية التي تظهر في شكل نشاط وفاعلية سياسية واضحة داخل إطارها المكاني وحدودها الجغرافية. كذلك للكسيس الصورة المميزة لخطاب العمومي حيث ينتقل الإنسان في الفضاء العمومي من طبعه الحيواني إلى الطابع السياسي في إبداء رأيه داخل الحياة السياسية فما يقدمه من ممارسة وفاعلية لها دور في بناء المجتمع وتحقيق المصلحة العامة عن طريق النقاش والمشاركة، فالبركسيس واللكسيس صور الإرتقاء الإنساني بأعمال الفكر والممارسة "إن قدرة الإنسان على فعل هي التي تجعله كائناً سياسياً وهي التي تمكنه من أن يتلقى بأمثاله من البشر (...)" وأن يتواصل معهم إلى تحقيق أهداف ومشاريع¹، فالمواطن في الفضاء العام الأرندتي هو مواطن فاعل في الحياة السياسية هنا نرجع إلى النخبة ودورها في تنظيم المجتمع الديمقراطي من منظور سياسي يولي أهمية للذوات الفاعلة.

دعت حنة أرندت في تصورها للفضاء العام وللديمقراطية إلى دولة المدنية القائمة على الأخذ بالحرية والمساواة - وإن كانت تصورها للفضاء العام عن ذلك - بما يقدمه المواطن في إطار البراكسيس إلى دولة من ممارسة سياسية تعكس قدرته في صناعة القرار وتصدر المشهد السياسي لما يعرف بإجرائية العملية الديمقراطية، التي ينبغي أن تعكس الحكمة العملية للنخبة الفضاء العام عند أرندت والمواطن "هو ذلك الرجل الذي غادر مجاله الخاص ليمارس الحرية السياسية مع نظرائه ويحاول معهم تأسيس حكومة جديدة تمثل الجميع وشرعيتها تأتي من الهيئات

¹ أرندت حنة، في العنف، تر: العريس، دار البياقي، بيروت (لبنان)، (د.ط.)، 1992، ص74.

التابعة"¹ الأمر الذي يضفي شرعية الديمقراطية النظام الجديد في صورته العالمية المؤدية إلى التعاقدية الإنسانية وهو ما تضمنته مقولة الفضاء العمومي كفضاء ديمقراطي مفتوح على المناقشة والتشاور للتفاعل والتبادل الحر، حيث نجد أرندت تؤكد أنه في ظل غياب الحياة العمومية لمضمونها السياسي - حصر الفضاء العمومي في الفعل السياسي تبقى الحرية ناقصة - مما يبرر ضرورة الفضاء العام، فالفضاء العمومي عند كل من هابرماس وأرندت فضاء جمهوري سياسي بالدرجة الأولى، من خلال ما سبق تبنت أرندت مقوله الفضاء العام في صياغها النقدي قصد تحقيق الانسجام والتفاهم بين الأطراف المشاركة في الفعل السياسي هذا الأخير يستوجب بالأخذ في المصلحة المشتركة بعسدا عن العنف الذي لا يؤسس إلا للعنف، من هنا تتحدد استمرارية الفعل الديمقراطي وتتوقف على مدى تفعيلها وما تتطلبه هذا الأخير الذي يستوجب الأخذ بالمصلحة المشتركة بعيدا الذي لا يؤسس إلا للعنف من هنا تتحدد استمرارية الإجراء الديمقراطي وتتوقف على مدى تفعيلها لمضامين النقاش وفق ما تطرحه المصالح المختلفة، وكما تتطلبه من حكمة سياسية "عملها تنسيق الفكر مع الواقع" من حكمة سياسية من أجل تحقيق إجماعها ولعل من أهم المبررات صلاحية الشرعية الديمقراطية في احتكامها لمبدأي التفاهم والرضا من طرف الجميع، بالرغم من الاختلافات الموجودة الاختلافات* الموجودة بينها وبين زميلها من الجيل الثاني يورغن هابرماس إلا أن أرندت تشاركه نفس المهمة بنفس الأولوية ألا وهي النقد بتفعله دور الفلسفة من أجل رسم أفق جديدة لقيم التواصل البراديغم المؤسس ونجاح الديمقراطية التشاورية كنموذج الأفضل للحياة المشتركة تتألف فيها الخصوصيات رغم اختلافها وتنوع ثقافتها لصناعة القرار لإيتقا النقاش، للمعقولية وكل ما تحمله هذه المقاصد من صلاحية في ظل الممارسة النقدية ومهمتها الفلسفية نحو إعادة بناء الموارد الاجتماعية والسياسية والأخلاقية لمهمة أولوية الإنساني - الأخلاقي في بعدها التحرري.

¹ دولا فيكتور كونتين، مفاهيم المواطنة والفضاء العمومي عند حنة أرندت وهابرماس، "استمرارية السياسة من العصور القديمة إلى الحداثة"، تر: علواش نورالدين، مجلة إضافات، العدد 22، بيروت، 2013، ص 51.

* تظهر مواطن الإختلاف بين حنة أرندت وهابرماس في كون أن هذا الأخير أولى أهمية واضحة للفضاء العام والفعل التواصل في نموذج التشاوري، في حين أبقى على النموذج الجمهوري، لكن دعمت تصور زميلها عندما قالت بالفضاء العام، حيث نجدها تنطلق في مقولاتها عن المدينة اليونانية عكس هابرماس الذي نحت مفهومه عن الفضاء العام من النظام الرأسمالي والبرجوازية، أما عن دور المواطن عندها فهو فاعل في حدود المجال العام (فئة النخبة والحكومة) ولعل هذا إجحاف ولا ديمقراطية في حق المواطنة، في حين أرجع هابرماس المواطنة كأساس للديمقراطية إلى العلاقة تكاملية بين الإثنين المواطنة والديمقراطية كذلك إلى الدستورية وإحترام الدستور، أما عن المواطن التشابه فكلاهما يركز على الفعل واللغة في عملية التواصل، مع الأخذ بفكرة العمومية كما جاء بها كانط، في تقرير يجمع بين الأخلاق والسياسة "إيتقا عمومية"، ناهيك عن دور النقاش والحوار على أساس أخلاقي في حشد الآراء وتقريب الذوات وتفعيلها لبعضها، ولو أن هابرماس كان أكثر بينذاتية من زميلته، حيث أدرج ضمن فضائه جميع الفئات أو الذوات دون أن يحددها في فئته النخبوية كما فعلت أرندت، لتفصيل أكثر. ينظر: بن ناصر الحاجة، الفضاء العمومي وتشكيل الرأي العام: مقارنة مفهومية بين حنة أرندت ويورغن هابرماس، مرجع سابق، ص 108-109.

مثل هذا البعد قاسما مشتركا انتصرت له النخبة الفرانكفونية على حساب التعددية والهيمنة، حيث أصبح هذا البعد منبرا القاعدة الأخلاقية المنظمة لسلوكات الأفراد، في ضرورة ربط الواحد بالآخر في إطار تجربة بينذاتية هذه التجربة التي إمتد صداها من هابرماس إلى أبل إلى أكسل هونيث في الإقرار بمبدأ توافق الذوات، وحتى تتسع دائرة التفاهم والتضامن والمشاركة كان لابد من تنظير معايير أخرى للتعزير من قيم الديمقراطية الاجتماعية والإنسانية، بالتالي تفاعل اجتماعي أكبر لا يقتصر على الشروط اللغوية للتواصل* بل يتجه إلى ما تنتجه العلاقات التواصلية بناء على الاعتراف الاجتماعي، الذي دعا إليه هونيث وأكد على التسليم به "هو الأمر الذي سيسمح لنا بتوسيع نموذج التواصل وتجاوز الإطار النظري اللغوي، وعندئذ سندرك بأي معنى سينعكس ذلك مباشرة كل انتهاك للشروط المعيارية للتفاعل على المشاعر الأخلاقية للأشخاص المعنيين، وذلك أنه يقدر ما تكون فيه تجربة الاعتراف الاجتماعي شرطا يتوقف عليه هوية الشخص عموما"،¹ هذا ما قاله أكسل هونيث عندما ربط الاعتراف الاجتماعي les attentes normative بالهوية التي لا تتحدد في صورة الفعل التواصلية ودور اللغة فيه، بل من خلال الاعتراف تلك الهوية في ظل ما تطرحه أشكال الاحتقار، سواء فيما يتعلق للأمان الإنسان من حقوقه أو فيما يتقصده التهميش الاجتماعي له من طرف المجتمع.

لقد تتبع هونيث نفس مسار أستاذه هابرماس، في نقده للنفعية والماركسية في تضيقهما للمجتمع، في مجرد صراعات فردية جماعية هدفها المنفعة والمصلحة الاقتصادية-ليكون الاعتراف نظرية هونيث الجديدة للحد من ذلك التصور، الأمر الذي تطلب فعل اتقيي يختلف عن ما هو موجود استكمالا لما جاءت به نظرية الفعل التواصلية وتأسيسا لقيم تضبط ظاهرة الصراع الاجتماعي بين الذوات، حيث أكد هونيث أن نظرية المجتمع في إطارها التواصلية لم تكتمل بعد لذلك وجب توسيع إطارها وانفتاحه على الاعتراف بأفق مميزة لنظرية المجتمع في الصراع من أجل الاعتراف، في سياق الصراع بين الذوات وتوافقها بناء على علاقة ايتقية مضبوطة بالإيقاع. فالصراع عند هونيث تعارض بين الذوات ومشاحنة اجتماعية يمثل جانبا مهم لتوافقها، هذا ويبقى وجود الأنا مرتبط بالمجتمع أي بوجود الآخر، ولما كان ذلك الوجود يتطلب الاستقلالية في تحقيق الذات لذاتها وتميزها وحريتها

* من أهم الشروط اللغوية للتفاهم والتواصل عند هابرماس، فعل الكلام المبني على أخلاقيات النقاش في عدم الإكراه والمشاركة المتساوية في بناء الرأي، وحصد نتائج الحوار، كذلك دمج كل الذوات في الفعل التواصلية -عكس ما دعت إليه أرندت في قولها بفئة النخبة المؤهلة سياسيا-، كذلك احترام الاعتراف بالتعددية دون أن ننسى أهمية مفهوم التشاور قاعدة نجاح الفعل التواصلية، وإثراء نقاشاته داخل الفضاء العام، بناء على مبدأ المعقولة في الجديدة والوضوح كقيم شاملة للمشاركة والنقاش.

¹ بومير كمال، سؤال الاعتراف الفلسفة الاجتماعية والمعاصرة، "نصوص مختارة"، دار ميم للنشر، الجزائر، (ط1)، 2019، ص24.

ووعيتها، كان لابد من وجود من يعترف بها وبغيرها من الذوات، وهو ما جاءت نظرية الاعتراف الهونثية مؤكدة عليه.

من منطلق الحديث عن ما يسمى بالاعتراف المتبادل La reconnaissance netulle والذي ينجم عن اعتراف قائم على الحق، أين تكتسب الذات احتراماً لذاتها، مع احترامها المساوي للآخر ذلك لأن الذات أصبحت تتقاسم معه أي الآخر صفات الفاعل المسؤول، الذي أدرك عن طريق الاعتراف المتبادل مسؤوليته الكاملة "مسؤولية أخلاقية" النابعة من المشاركة في التفاعل الاجتماعي "التواصل"، المؤسس لشرعية الحقوق بين الجميع أفراد المجتمع باسم القانون، الذي يسمح عن طريق التعيين وتوسيع مجال الحقوق من تعميم الاعتراف (أولوية ديمقراطية).

إن البعد الكوني للإندماج الاجتماعي في ظل الصراعات الموجودة مرهون عند هونيث بعلاقة الاعتراف المبنية على أساس الحق الذي ينبغي الاستناد فيه على المسؤولية المتبادلة بالإضافة إلى الأخلاق، بالقدر الذي يستوجب تحقيق المشاركة المتضامنة مع الآخر، في لحظة تتماهى فيها الذات مع الغير (لحظة وجدانية)، دون قيد أو شرط وعندما يعترف بها في ظل علاقة أخلاقية يقرها الإقرار، في السياقاته يقدم هونيث المعايير الأخلاقية،* متأثراً بجورج هيربرت ميد كأساس بتحقيق الاعتراف المتبادل في ضوء خصوصية مفتوحة على الآخر بعيداً عن التراتبية، فالاعتراف الهونثي يرصد المعايير الأخلاقية لضمان علاقة أكثر تفاعلية للذات مع المجتمع (الإندماج)، وفقاً لمقولة الاعتراف المتبادل الضرورية القائمة على الطبيعة، ليتم تحقيق الذات الإيجابية الفاعلة ديمقراطياً بعد أن اكتسبت ثقته واستقلاليتها من جميع النواحي، إن الاعتراف قاعدة أساسية للتفاعل الاجتماعي - الديمقراطي المفتوح على الاندماج الاجتماعي في بعده الكوني.¹

في إطار المقاربة بين هابرماس وهونيث نجد هنا الأخير في دعوته للإعتراف بالذات يرصد بعض الأضرار التي تعيشها الذات عبر تجربتها التواصلية مع الآخرين، من انتهاك للشروط المعيارية للتفاعل والإشراف المتبادل، فلا يحصل الفرد على الاعتراف المطلوب مما يولد لديه شعوراً بالإهانة والاحتقار من الناحية الأخلاقية، الأمر الذي يصاحبه إنكار الاعتراف (الإزدراء الاجتماعي)، ومعه إنكار لكرامة الإنسان وضياع لحقوقه ولتقديره ذاته بعد

* حدد هونيث تلك المعايير على المستوى الإتيقي، وفلسفة الحق وهي الإتيقا (التضامن والحب والحق) كمقولات يتم استثمارها في الواقع لأجل تحقيق الاعتراف بتحقيق هوية الفرد واندماجه في المجتمع أخلاقياً وعاطفياً وتشريعياً.

¹ Axel honnith, reconnaissance et reproduction social, in la reconnaissance à l'épreuve exploration socio-anthropologiques, j.p payet et ba.Battegay "dir", paris, septentrions, presses universitaires, 2008, p 54.

تجربة التدنّوات، بالتالي مشاعر مرادفة كرد فعل* مثل الغضب والسخط والخيبة وإضعاف العملية التواصلية، فالتواصل يجب أن يسع الاعتراف ويمقت المعاملة السيئة "المطالبة بإيتقا النقاش" المؤدية لمشاعر الإهانة والإذلال التي تحطم هوية الشخص وتنقص من ثقته اتجاه مجتمعه الديمقراطي لأن الاعتراف شرط لنجاح الفعل التواصلية ومظهر من مظاهر الديمقراطية حيث يبقى أساس الفاعلية التواصلية والإجرائية الديمقراطية مرهون بالاعتراف الاجتماعي المتبادل، فالتبادل أحد سمات التواصل البارزة، في ظل هذه الرؤية جاءت دعوة هونيث إلى استبدال التشاورية الهابرماسية بمفهوم انثروبولوجي لتحليل العلاقات الاجتماعية القائمة على فعل التواصل بهدف تحرير مواطن الإزدراء والحد منها والخروج من حالات التشخيص التاريخي والتحرر من الأنساق النظرية إلى فهم معيقات العلاقات الاجتماعية للإعتراف.¹

امتدادا لنفس الرؤية، يرجع هونيث العدالة إلى كل ما هو رمزي إنساني في الاعتراف بالحقوق والاحترام، وليس مثلما دعى إليه رولز في توزيع الخيرات فالعدالة الحققة عنده (هونيث) تنتظر المعنوي في مقابل المادي "إعادة توزيع الخيرات"،** الذي لا يكفي للأخذ بالعدالة، من هنا تمكن أولوية الاعتراف كحق الإنسان على أخيه

* يمكننا الحديث ضمن هذا عن العصيان المدني الذي قال به كل من هابرماس وجون راولز، وهو أسلوب يعكس صورة المجتمعات الديمقراطية التي تمنح فيها حرية التعبير وحق المعارضة والمطالبة بالاعتراف الناجم عن حق التمتع بالحقوق ومتى يتم الضرر به هذه الحقوق، نتيجة للأزمات السياسية والمشاكل الاجتماعية، يحق للرأي العام والمجتمع تفعيل أسلوب العصيان المدني، الذي يعبر عن غضب وسخط الشعب، محاولا الدفاع عن حقوقه عن طريق التواصل مع السلطة في المطالبة بمبادئ عليا تخص جميع أفراد المجتمع، بطرق سلمية واعية، بعيدا عن الحمجية والعنف الفوضوي، فالعصيان المدني ثقافة ديمقراطية، وأسلوب حضاري للمواطنين، علما أن كل عصيان مدني علني هو شرعي من الناحية القانونية، حيث يعمل على تعديل المسار الديمقراطي في تصحيح بعض التجاوزات والعصيان المدني ضد التعصب المؤدي للحروب، لكنه يبقى آخر الحلول التي يلجأ إليها المواطنون مقارنة باستقرارهم وأمنهم في كنف الديمقراطية.

¹ Axel honnith, la lutte pour la reconnaissance, traduit par pierre rush, éd de celf, paris, 2010, p161-162.

** تحدثت الفيلسوفة الأمريكية نانسي فريزر (1947) Nancy Fraser في مؤلفها "المخيل الراديكاليين إعادة التوزيع والاعتراف عام (2003)"، "ما بعد العالة الاجتماعية: الإعتراف وإعادة توزيع (2011)"، وقد جاءت نظيرتها برؤية مغايرة لما جاءت به نظرية الاعتراف عند هونيث، فهي بعكسه ترى الاعتراف عدالة وليس مرتبط بتحقيق الذات، كما أنه لا علاقة له بالخير أو الحياة الأخلاقية القائمة على التداوتية فهو يندرج في إطار العدالة، ومشكل هونيث حسب رأي فريزر أنه قد صاغ نظريته في الإعتراف في حدود تكوين الهوية وتحقيق الذات كأحكام قطعية، بدل من إحكام وجباته بالاستناد على نظرية الحق، هذا ويدخل تصور هونيث من منظورها ضمن "المنعطف النظري الإعترافي" الذي يرجع أشكال الظلم واللاعالة في العموم إلى الاعتراف، في مقابل المطالبة بإرجاعها إلى إعادة توزيع الخيرات والحقوق، فمن الخطأ عند نانسي فريزر التركيز على مفهوم واحد، ذلك لأن نظرية العدالة تكتمل بمفهومين أي مفهوم إعادة التوزيع ومفهوم الإعتراف، الأول في جانبه الاقتصادي والثاني في جانبه الثقافي، لذلك وجب تحديد جوانب التبعية في إعادة توزيع في المجال السياسي والاعتراف في الثقافة.

عموما ترجع الفيلسوفة في عمله إعادة التوزيع نموذج الاعتراف إلى مفهوم الظلم الناجم عن سياسة كلا المجالين مثل ثقافة الاحتقار والمظالم الاجتماعية والاقتصادية التي يسببها الاقتصاد السياسي مثل الفقر والتهميش...، وبين المعطى الاقتصادي والثقافي وفيما بينهما من اختلاف. تبني فريزر نظريتها في العدالة في ضوء مقارنة نقدية تحليلية واجتماعية راديكالية، تهدف إلى توسيع الفضاء العمومي لهابرماس من البورجوازية إلى ما بعدها، في

الإنسان في الاعتراف به وبذاته المختلفة عنه "البيدائية" إن العدل والأخلاق والاعتراف كلها مرادفات لقيم ديمقراطية من منظورها الإتيقي، فالاعتراف عند هونيث يمثل جوهر الممارسة السياسية، حيث يصبح الاعتراف بالهوية وتحقيق الذات مهمة سياسية واجتماعية وثقافية، والتساوي بين الهويات في المجال العمومي المؤمن بالاختلاف والتعددية أساس نجاح الديمقراطية.

الكل مدعوا للإعتراف القائم على أية الاختلاف من أجل تكوين وحدة إنسانية واجتماعية متكاملة وهو ما توجهت إليه الديمقراطية الديوية في دعوتها للإنسجام والتكامل الاجتماعي وفي الاعتراف بحقيقة المختلف متعدد الهويات والثقافات، من ثم تكون أعمال هونيث تكملة للمشروع النقدي الفرانكفوي من منظور يؤسس للإجرائية الديمقراطية من أجل العدالة، الاعتراف، التضامن، التواصل، في إطار ما يشهده مسرح العلاقات الإنسانية من ازدحام وصراع اجتماعي من أجل البقاء الذي أصبح يخيم على الحياة السياسية والأخلاقية، ما جعل الحاجة إلى قيم الديمقراطية الحقة تتضاعف يوماً بعد يوم، فيما تظهره المعاملة من ممارسات لا ديمقراطية باسم الديمقراطية مع الأسف!! من هنا جاء تركيزنا على أزمة الديمقراطية في أمريكا الريمونت كونترول الديمقراطية في العالم اليوم.

انفتاح أكبر على ثقافة ديمقراطية-إنسانية عالمية، ينظر: بغورة الزاوي، الاعتراف من أجل مفهوم جديد للعدل "دراسة الفلسفة الاجتماعية"، تق: جدعان فهمي، دار الطليعة للطباعة للنشر، بيروت، (لبنان)، (ط.1)، 2012، ص 122 – 149.

ما يحسب لها كفيلسوفة تخدم مهمة الفلسفة الحقة بعد مطلبتها بالتضامن مع الفلسطينيين وتوقعها على البيان الداعم للقضية الفلسطينية "الفلسفة من أجل فلسطين". ولنا للحدث بقية في المبحث القادم عن أزمة الديمقراطية في أمريكا: أية قيم للإنسانية.

المبحث الثاني أزمة الديمقراطية في أمريكا: أية قيم للديمقراطية - للإنسانية.

أثبتت تجارب الشعوب المختلفة عبر العالم عن قصور في أداء تجربة الديمقراطية فيما خلفته من نتائج مخزية بينما تدعو إليه من معنى يؤكد على حكم الشعب، وبين ما تمثله من ممارسة غاب عنها أهم قرار يؤكد شرعية سلطة الشعب، وغاياته القابعة، وراء هذا الدور من معنى حقيقي لحكم الشعب وسيادته، ما يفضي إلى التصديق لمقولة الرائجة "أن الديمقراطية تسمية رنانة لشيء لا وجود له"، فهي نظام يُختزل فيه دور الأغلبية على الاختيار لكنها تبقى أفضل نظام مطلوب، بالرغم مما تطرحه من تناقضات على المستوى العملي الضيق الأفق والمحدود، فما أكثر تلك النماذج الديمقراطية التي ينفرد فيها الحاكم أو الحزب الحاكم بالحكم، فيخضع الشعب لإرادته لسلطته التي تدعي الحكم باسم الشعب هنا نفتح قوس العديد الاعتبارات كانت ومازالت تهدد انتشار الديمقراطية، في تميز للديمقراطية فيما تعنيه حكم الشعب والعدالة والمساواة، والديمقراطية العلمانية فيما تمجده من مركزية غربية، جاعلة من الديمقراطية ذريعة لنشر قيم واستبدالها بأخرى وتكريس ثقافة مقابل ثقافة أخرى.

في خلقها ثقافة تظهر أنها ديمقراطية، لكنها عكس ذلك تماما، ثقافة تذكر الإنسانية وتمارس في حقها أبشع صور الظلم والاستبدادية، ثقافة ديمقراطية حدودها أوروبية-أمريكية في هيمنة واضحة للأحادية القطبية (أمريكا)، نحو قيادتها للعالم تلك الحقيقة المضمرة للتوجه الصريح (دمقرطة العالم)، سياسة أمريكا الجديدة لمبادرة مزعومة للإصلاح وتخليص الشعوب من ثقافة الإنغلاق والعداء، والأخذ بيدها إلى ثقافة السلم وتقبل الآخر والإنسجام، هي المبادرة التي استهدفت المنطقة العربية "محاربة الإرهاب" بقيادة البنتاغون وتحالف الدول الصناعية "الثمانية" فلم يعد الأمر يحض تلك المبادرة ولا يمد لها بصلة بل انتقال إلى قضية دولية، وكل مرة تحت لواء أمريكا في تزعمها الالتزام الدولي ونشر الأمن والسلام الدوليين، خاصة بعد نجاح النظام الليبرالي في توجيهه السياسي الديمقراطي وتفوقه الاقتصادي والرأسمالي، أين بات نشر الديمقراطية أولوية أمريكا للحفاظ على كيانها وبسط نفوذها وتفوقها العالمي.

ما خلّف معضلة حقيقية تسببت في تأزم المشهد السياسي المعاصر، فلم تعد "دمقرطة العالم" تراعي إمكانية وجود نموذج ديمقراطي واحد صالح لكل المجتمعات - كما تفضل دو توكفيل - لأن الواقع يؤكد على قصور تعميم الممارسة الديمقراطية على العالم، حيث أن كل بلد له الحق في ديمقراطية تناسبه بالنظر إلى خصوصيته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، حتى وإن أمكن استيراد آليات واستراتيجيات تلك الممارسة إلا أن توظيفها يستحيل دون مراعاة لقيم ومعتقدات البيئة المستوردة، علما أن القيم المنتشرة اليوم باسم الديمقراطية قيم غربية تهدف أمريكا إلى دمجها في الثقافة العربية الإسلامية على خلفية علاقة الغرب بالشرق الممتدة في جذور التاريخ

العميق، وصراعها المستميت في وجه التوسع الإمبريالي والاستعماري الذي نشهده اليوم في شكله الجديد "استعمار العولمة" وهو الاستعمار الشرعي باسم القانون الدولي.

ما يجدر الإشارة إليه أن الديمقراطية بين النظرية والممارسة بين القيم والمبادئ (سيادة المساواة سلطة الشعب) والآليات (الدستور، فصل سلطات...) تشهد منعرجا حاسما لإنزلاق ديمقراطي تزعمته أمريكا عبر سياستها الداخلية والخارجية، خاصة هذه الأخيرة فيما تضمنته من دعوة لنشر الديمقراطية كما أشرنا "محاولة ديمقراطية العالم" ماهي إلا ذريعة تبنتها أمريكا لفرض نفوذها وتعزيز هيمنتها سياسيا واقتصاديا وثقافيا، والإبقاء على تفوقها عبر سياسة العولمة في أطمعها للقيم وأتمدجتها للنظم، إنها الديمقراطية الزائفة، الشكل الاستعماري الجديد.

تأسيسا على ما سبق ذكره ما تداعيات تلك السياسة والديمقراطية داخليا وخارجيا؟، وما هي مظاهر اللاديمقراطية المعبر عنها بالأزمة فيما ترفعه من شعارات وما تقدم عليه من ممارسات؟، أيضا فيما خلفته من تداعيات وتناقضات على حساب القيم الديمقراطية والإنسانية واستبدالها بأخرى مادية-اقتصادية؟

أولا: الإنزلاق الديمقراطي بين النظر والممارسة

بين المبدأ والتطبيق تعرب أمريكا عبر سياستها داخليا وخارجيا عن وجود مفارقة صريحة كانت أو مضمرة عن الوجه الآخر للديمقراطية، فعلى المستوى الداخلي شهدت تجربة الديمقراطية تحولا سياسيا واضحا، يرجع بالأساس إلى جملة من التناقضات التي بنت عليها أمريكا تطورها الانتهازي والمزدوج، على حساب القيم وفصلها عن الواقع الذي أصبح مشحونا بدوافع سياسية-اقتصادية، سلطوية وليبرالية أكثر منها ديمقراطية إنسانية، ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تعرف انقساما واستقطابا سياسيا واجتماعيا وثقافيا يعود الفضل فيه إلى مجموعة من القضايا القيمة المتفاوتة في العرض والطلب نحو استبدال مقصود لمعايير الديمقراطية بأخرى تتغنى بإسمها فقط حيث نعوم تشومسكي (1928) Noam Chomsky أن الديمقراطية الأمريكية "ديكتاتورية ناعمة" تبرر سياستها على المفارقة والتناقض فمن حكم الشعب لنفسه إلى سلطة ليست بيده!!.

إن أسوأ مشاهد تلك المفارقة التوتر المتفاقم بين الأمريكيين، وعدم ثقتهم في الديمقراطية التي لم تعد في رأيهم ودية بوعدتها التأسيسي الماثور الحامل لأمال الشعوب-المستضعفة- فبعد أن كانت أرضا للأحلام ومستقرا للأمان، أصبحت تشكل ملاذا للإنقسام، للترابعية وعدم الانسجام، ولو أن هناك من يرجع الأزمة إلى بوادر التأسيس الأولى في وضعها نظاما يخدم فئة الأقلية الأكثر ثراء، الأكثر نفوذ، إنها الليبرالية السياسية والاقتصادية في مقابل الديمقراطية الجماهيرية في صورة نظام شبه ديمقراطي "أوليغارشي" تتعده الرأسمالية والليبرالية، وتؤطره الذرائعية مخلفا أزمة ديمقراطية وإنزلاق اجتماعي قيمي زعزع عرش أمريكا الديمقراطية وكاد يعصف بمآلاتها القداسية

هذا إن لم نقل فعل ذلك، ويعود السبب في هذا إلى التحول الصناعي الرهيب والبقاء تحت رحمة الموروث الفكري والديني والثقافي للمجتمع الأمريكي، وطبيعة فكره المنغلق الذي اشتد تأثيره لدرجة احتقار الديمقراطية وتحديد مستحقيها، وفق منظور إنغلفي ضيق أدى إلى اتساع الهوة بين أفراد المجتمع بسبب العنصرية، وهيمنة الخصوصية الحقوقية والنوعية بطابع فردي-شخصي، ومظاهر أخرى لسياسة أمريكا المخزية في عقر دارها، فما مدى الديمقراطية في أمريكا نحو قراءة تحليلية نقدية؟.

أ. في تصور عام للأزمة وانتهاك الحقوق والحريات

يشير آلان توران في كتابه ما الديمقراطية، أن الديمقراطية في معناها مشاركة جميع المواطنين "الشعب" تبقى قيد التنفيذ وبعبارة المنال من منطلق أن إمكانية الممارسة الديمقراطية لجميع المواطنين تمر بمجموعة من العوائق لها علاقة بنية المجتمع، وبطبيعة النظام الديمقراطي، ما يعطل ديناميكيتها للجميع "مجموعة من الأنظمة الأولية أو الأساسية التي تقرر من هو المخول له باتخاذ قرارات الجماعة، بأي إجراء كان ثم القول على أن نظاما ما أنه ديمقراطي أكثر كلما كان عدد الأشخاص الفاعلين في اتخاذ القرار أكبر مباشرة كانت الفاعلية أو غير مباشرة، وللإشارة إلى أن الخبرات الواجب القيام بها ينبغي أن تكون واقعية"¹، ذلك لأن في طبيعة الأنظمة الديمقراطية خاصية تتجه فيها صلاحية اتخاذ القرارات لجماعات سواء كانت كثيرة أو قليلة، فالانتخاب يقصر دور الأغلبية على اختيار فئة من المواطنين الشعب لهم الحكمة في التعبير عن قرار غيرهم، في حين أنه من مبادئ الديمقراطية إضافة إلى معناها حكم الشعب المشاركة السياسية بكل حرية حق للجميع وهو الحق الذي يصادق عليه القانون وتحميه الديمقراطية الليبرالية المتكاملة.

لقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ إعلانها الاستقلال عن التاج البريطاني نحو تعزيز الدستور وتطبيق القانون حامي الأمة، وحارسها في وضعه للحدود لا القيود لحماية الحريات وحفظ الحقوق من كل أشكال التسلط والاستبداد، إن سعي أمريكا ذلك لم يكن شيء إلا للحد من تأزم ديمقراطي واجتماعي، قد يهدد كيان الدولة ويضعف جمهورتها، فشكّل أكبر تحدي لاستمرار تكامل المجتمع الديمقراطي الأمريكي وتجانسه، لاسيما وأنه مجتمع متعدد الأعراق، ما جعل تضارب مصالحه واردا بل المقام الأول نحو إضعاف العملية الديمقراطية، وتفاقم مظاهرها اللاديمقراطية المتمثلة في الإنقسام والتراتبية والحقوقية...، خاصة والتميز العنصري في هذا البلد فبعد فوز الرئيس لنكن، ودعوته إلى ضرورة تطبيق القانون والالتزام بنود الدستور دون إقصاء أو تمييز خاصة فيما تمثله من قرارات داعمة للحرية والديمقراطية المطالبة بتحرير العبيد المقصين من دائرة الاستقلال الديمقراطي لتدخل أمريكا

¹ Touraine Alan, qu'est ce que la démocratie?, éd, fayard, paris, 1994, p19.

منذ ذلك الوقت في أزمة ديمقراطية باسم التمييز العنصري، فبعد دعوة لنكن إلى تحرير العبيد رفضت الولايات الجنوبية ذلك واعتبرت أن إنهاء العبودية هو مطالبة في تحقيق المساواة بين الأعراق، وكأن المساواة والعدالة لم يكن يوما من مبادئ الديمقراطية بحجة أن العرق الأبيض أفضل وأعلى شأنًا من العرق الإفريقي، الذي لا يعدوا أن يكون مجرد خادم لمصالحهم المالية، لتدخل أمريكا كما قلنا منذ ذلك الوقت في منعرج خطير بحكم للمصالح والتفوق على حساب قيم الديمقراطية من حرية ومساواة وعدالة، ما أدى إلى إندلاع الحرب الأهلية الأمريكية أول مظاهر الأزمة في هذا البلد، والتي استمرت حتى بعد تحرير العبيد من طرف الحكومة الفيدرالية بطرق وتداعيات متفاوتة، شكلت أكبر تحدي لاستقرار الأمة الأمريكية، وعدم استقرارها لأن القانون أخفق في حماية الحريات والمساواة، فما فائدة التحرر دون مساواة أو عدالة؟.

إن هذا الطرح يتوافق مع عدم قدرة القانون على إلغاء اتفاقية التمييز العنصري، والتفكير العرقي المخيمة على بنية العقل الأمريكي، والتي شهدت تجاوزت أكبر بعد الحرب الأهلية فالديمقراطية الحق لا تعني انتصار توجهات الجماهيرية بالفيدرالية بالقدر الذي تغنيه من إنصاف وتحقيق المساواة والعدالة في ظل أزمتها للتفرقة بين العرقين الأبيض والأسود، وطبيعة سياسة حكومتها الإزدواجية في تعاملها مع مبادئ الديمقراطية، وممارستها التطبيقية للقانون ونصوص الدستور، وهي طبيعة التفكير المتطرف والعنصري لبعض الأعضاء -إنعكاسا لتكوين نفسي فكري- من العرق الأبيض لتمثيلهم المشهد السياسي الأمريكي في المجتمع المدني والسياسي، باعتبارهم الأغلبية المتحكمة في زمام الأمور لمصالحهم الخاصة، الأمر الذي خلف فجوة كبيرة بين ما تدعو إليه الديمقراطية في أمريكا وما تقصده بالممارسة أثرت على طبيعة وشكل الصورة الرمزية للديمقراطية مخالفة بذلك كل الشروط الإنسانية وليس فقط النصوص الدستورية الديمقراطية.

ليستمر مشهد الانتهاكات في حق السود من طرف النخبة الأمريكية لما بعد الحرب الأهلية، بالتالي استمرار في الأزمة استمرار في رفض منح الحريات والحقوق للجميع، بحجة أنهم يمثلون العرق الأكثر تفوقا والأكثر فاعلية في صناعة القرار، مقارنة مع الآخرين الذين لا يختلفون العرق فقط في اللون والجنس والعرق، بل يختلفون عنهم كذلك في الفكر والسلوك فهم أقل مدنية، أقل منزلة ما برر الممارسات اللاديمقراطية من طرف النخبة وانتهاكاتهم اللاشرعية بمسوغات شرعية وقانونية مختلفة، هذا ويعد أول قانون للحصول على الجنسية شاهدا على المسوغات، حيث منحه الجنسية الأمريكية عام 1790، للأشخاص لبيض الأحرار لتفوقهم الأخلاقي ومساندتهم لدستور الدولة، وقد شمل القانون الأوروبي وبعض دول الشرق الأوسط وآسيا، ويعد هذا القانون حلقة تضاف إلى مسلسل الانتهاكات اللاديمقراطية في حق فئة من الشعب باسم العنصرية والتفرقة من ذلك الموروث الفكري

والثقافي للأمريكيين من العرق الأبيض، هو الموروث الذي تقاسمه صناع القرار في أمريكا وعملوا ويعملون إلى اليوم على تثبيته،¹ شكلت طبيعة الفكر الإنغلاقية للمجتمع الأمريكي أهم منعرجات التوجه الديمقراطي في التناقض الموجود للسياسة الأمريكية، فيما ترفعه من أفكار وشعارات عبر خطاباتها عن الحرية والديمقراطية، وبين أساليب تطبيقها المتناقضة تماما مع ما تدعو إليه "الطبيعة الإزدواجية" مما يعكس لنا إدارة سياستها الحاكمة الهشة والمصطنعة النوايا، حيث أصبحت الديمقراطية تعبر عن "نمط من التفكير المغلق لحماية طبيعة الحياة والتقاليد القائمة، مما دفعها لاستخدام وسائل وأساليب غير ديمقراطية في ظل الحكم الديمقراطي لحماية تلك التوجهات، وضمان وجودها واستمراريتها، الذي لا تسود فيه سوى العدالة والمساواة"،² العيب حسب رأي ديوي باسم الديمقراطية بريئة براءة الذئب من دم يوسف وإنما في ممارستها في ممارستها وتحويلها إلى نظام يبرر حالات هيمنة وتعسف السلطة، حيث انتقد طبيعة ذلك التفكير المغلق لتحكم الطبقة الاجتماعية الأكثر تفوقا مؤكدا على ضرورة تحديد وتغيير تلك الطبيعة وتحويل الآليات الديمقراطية إلى أدوات مؤثرة وفاعلة.

يمكن إجمال انتقادات ديوي للديمقراطية ببلاده، في تشخيص للأزمة من خلال تأكيده على ثقافة الانغلاق ودورها في تعطيل انتشار الديمقراطية، فهو يطالب بإعادة بناء وتحديد لأهم مرتكزات مجتمعه الديمقراطي، حتى يُسمح للعدالة والمساواة أن تتطور وتحدد لتشمل الجميع، كذلك حتى يتمكن كل إنسان من إضافة قيمة جديدة لقيم موجودة -وليس العكس- الأمر الذي سيظهر صداه في تكوين قيم إجتماعية عامة قوماء الفاعلية والإيجابية المستمرتان لدمج فئات المجتمع لحياة مشتركة متكاملة ومتجانسة، معتبرا أن أهم مؤشر للنجاح الأمريكي في تحقيق إنسجامه الذي سيمكنه بلا شك في الإرتقاء بكيونته كإنسان له فعال في صناعة النجاح، بصرف النظر عن جنسه أو لونه أو أو دينه (رؤية براغماتية)، كما يعتبر ديوي أهم منظري الديمقراطية ومؤيدها كأفضل نظام لتحقيق رؤياه البراغماتية تلك.

فالعيب كما أشرنا ليس في الديمقراطية وإنما في تلك الأدوات الجوفاء مقارنة مع فكرة الديمقراطية كفضاء للقيم الأخلاقية والإنسانية، فقد تسببت هذه السياسة الجوفاء في إنتاج نظام جزئي غير متجانس، تُختزل مهمته على تغيير السلطة عن طريق الانتخاب والمشاركة وتكوين الأحزاب "وكلها تكون لصالح مكون محدد من دون الآخرين"،³ ما تسبب في مشكل وأزمات شوهت صورة النظام الديمقراطي الليبرالي، وجعلته غير مؤهل لحماية

¹ طيارة رياض، أمريكا والحريات نظرة تاريخية، رياض الريس للنشر والتوزيع، بيروت، (لبنان)، (ط.1)، 2013، ص75.

² Dewey jhone, democracy and education, op.cit, p34.

³ Ibid. P46.

الحريات وتحقيق المساواة والعدالة للجميع، علما أن تشخيص ديوي للأزمة يعد أهم رؤية نقدية تقدمية، ساهمت ولو بشكل أو بآخر في تغير مسار الديمقراطية في أمريكا والاخذ به إلى درب، بعد أن كان في طريقه إلى الهاوية هذا وتعتبر أزمة التوجهات الفكرية للمجتمع وثقافته الإنغلاقية التي قال بها الرجل أهم منعرج واجهته أمريكا الديمقراطية، ذلك لأن المشكل الحقيقي ليس الفكرة وإنما فيما تنصرف عنه وبه عمليات تطبيقها، من هنا جاء تأكيد ديوي على الحل البديل والمتمثل في التربية الديمقراطية نحو إعادة بناء المجتمع وإصلاحه كمجتمع ديمقراطي جديد يحتكم للتجانس والتكامل، يحتكم لثقافة الديمقراطية وإن كان ديوي حسب تحليلنا لمضمونها قد خصها في مجتمعه الأمريكي رغم مطالبته بقيم الإنسانية وأخلاقية عالمية وتوطين ثقافة الديمقراطية يجب أن تراعي مواطن الاختلاف من خصوصية ثقافته واجتماعية واقتصادية تختلف مجتمع لآخر.

بالعودة إلى ما دعى إليه ديوي وما قدمه من تشخيص لأزمة بلاده يكون من الفاعلين البارزين في تحريك وعي الشعب، وتشكيل حراك إجتماعي-قانوني لاستعادة ما تم سلبه ويعد الهنود الحمر من أهم الناشطين المؤثرين على توجهه ومسار الحراك وعبر مطالبهم باستعادة حقوقهم الشرعية واسترجاع حريتهم وكرامتهم، بعدما تم تدنسيها واحتقارها من طرف المستوطنين فلم يقتصر الأمر على الجانب المعنوي بل تعداه لدرجة تجريدهم من ممتلكاتهم والاستلاء على أراضيهم، من هنا تفاقم الحراك بأساليب مختلفة بين القوة والسلمية للحد من جشع وانتهاك المستوطنين في سبيل رغباتهم الدينيوية، لدرجة أنهم اعتبروا الهنود الحمر أعداء يشكلون خطر على أمنهم واستقرارهم على حياتهم لتبرير مسوغات أساليب التعدي عليهم، وقتلهم بالشكل القانوني الذي لا يخالف الدين والإدعاء أنهم "الهنود"، أقوام متخلفة ودونية، تعتمد الهمجية والبربرية في تصرفاتها، فهم في نظرهم بلا ثقافة هذه الأخيرة التي تمثل حسب رأيهم إلى جانب المدينة جزء من هوية ثقافة أمريكا الديمقراطية، ما جعل انتهاكاتهم تلقي الشرعية والتبرير الكافيان، لسياستهم اللااخلاقية واللاإنسانية إبتجاههم لدرجة اعتبارهم أجنبان وعزلهم في محميات لا تمد للعيش بصلة ومطالبتهم بالتطبع الأمريكي في كل شيء.

أثبتت الأدبيات السياسة أنه بعد قرنين من الإنتهاكات والأزمات الديمقراطية ضد الهنود الحمر، تمكن الحراك السياسي أخيرا من افتكاك جزء ضئيل جدا من الحقوق والحرية، ذلك بإنشاء جمعية الهنود الأمريكيين عام 1911 التي تضمنت دفاعا عن حقوق الإنسان والحريات بمشاركة بعض المنظمات من داخل أمريكا وخارجها، ومطالبتهم بتعميم الحقوق ومشاركتها بين البيض والسود، ليتمكنوا فعليا من قطع تأثيرة الإندماج والحصول على الجنسية الأمريكية. لتتوالى المشاركة في الإلتزامات والإنتخابات والحصول على حق الإقتراع عام 1948، إضافة على حصولهم لدعم الحكومة الفيدرالية في حماية ثقافتهم ونشر لغتهم ليتمكن الهنود الحمر وبعد محاض عسير من

تفعيل وجودهم وإثبات ميلادهم الشرعي باسم الدستور والقانون، وفق أهم قرار تعديل عرفته الولايات المتحدة الأمريكية وهو التعديل الرابع عشر والخامس عشر الناص على إحترام الحقوق والحريات كمقدسات للحياة، لا يجوز المساس بمآلتها القدسية لأي سبب كان وتحت أي ظرف يكون.¹

بالفعل لم تكن أمريكا ذلك النموذج الديمقراطي المعصوم من الخطأ فقد تأكدت سياستها الديمقراطية واستمرت بأشكال وأساليب مختلفة ولم تكن قضية الهنود الحمر الوحيدة لسلسلة من الانتهاكات التشريعية باسم الديمقراطية بأوسع من دائرة الحراك الاجتماعي، لتشمل هذه المرة قضية التمييز على أساس جنس (الجندرية)* القضية المستمرة إلى يوم التي عمدت سياسة أمريكا عبر دستورها إلى إغفال وجودها، وتمثل حقوقها فيما يخص حقوق المرأة السياسية القانونية وغيرها من الحقوق، ونقصد هنا ذلك التهميش والإقصاء المجحف في حق المرأة التي عانت التمييز وتبعيات الجندرية على كيانها كوجود مستقل عن الرجل وما لهذا الأخير من حقوق، في ذات السياق تشير الناشطة سوزان أنتوني** (Souzan B. Anthony (1906-1820) أن العقد الاجتماعي الأمريكي. يمثل انخيازاً واضحاً بكل مضامينه للرجل فهو عقد ذكوري بامتياز، إضافة لكونه لم يقبل بالمساواة بين الأعراف. ذهب في صور أخرى للمساواة في الهيمنة والتسلط على المرأة وحريتها في المطالبة بالحقوق في المساواة والمشاركة في الإقتراع والعمل تنظر سوزان أنتوني إلى الموضوع وترى أنه من غير المعقول أن تكون أمريكا نموذجاً

¹ بجاري ناش، الحمر والبيض والسود تاريخ الصراع العنصري في أمريكا، تر: مصطفى أبو الخير، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، (مصر)، (د.ط)، 1995، ص115-116.

* يقصد بمصطلح الجندر من الأصل اليوناني genus والإنجليزي gender طبيعة الجنس (الذكر والأنثى)، هذا ويعد كتاب "الجنس الآخر" لمؤلفته الوجودية "ديوفوار" أهم مؤلف يحاكي مسألة الجندرية والمؤسس الفعلي للحركة النسوية عبر العالم في انتصار للمرأة في إشارة عن ما تعاناه هذه الأخيرة من اضطهاد، حيث ربط تحرر المرأة بمدى تغييرها لتلك الصورة النمطية التي يحملها الرجل عنها -لطبيعتها الجسدية والنفسية- كذلك تحول المرأة في ظل واقع ذكوري مجحف ومتسلط إلى مجرد جسد بلا روح، فذهبت الفيلسوفة الوجودية إلى البحث عن هوية المرأة المستقلة لذلك صاغت "ديوفوار" مفهوم الجندر الذي يشير إلى تقسيم موازي غير متكافئ اجتماعياً بين الذكورة والأنوثة، عموماً مفهوم "الجندر" يلغي الفرق بين المرأة والرجل في المجتمع، والذي يعكس دور عدة عوامل متنافسة سياسياً ودينياً واجتماعياً في التسوية لذلك المفهوم، كما تهدف الجندرية إلى المساواة والعدالة بين الرجل والمرأة، ولو أن لهذا المفهوم جوانب سلبية مثل حقوق الشذوذ، الصراع بين الجنسين، إلغاء الأمومة وامتلاك المرأة لجسدها، (تشجيع الإباحة الجنسية...)، بشعار أن المرأة تولد إنساناً ثم تصنع إمراً. ينظر الرفاعي ليلي، مفاهيم جندرية ... من ملكية الجسد إلى تطبيع الشذوذ، عن موقع: <http://www.aljazeera.net> تاريخ الدخول يوم 24-08-2024، على الساعة 05:53.

** ناشطة ورائدة إجتماعية أمريكية بارزة للدفاع عن حقوق المرأة ومناصرة حقوق الإنسان والمساواة، اهتمت سوزان أنتوني بقضية الإصلاح الديمقراطي في أمريكا أين لعبت دوراً هاماً في حركة وصول المرأة لحقها الشرعي (والممثل في الاقتراع) كما اهتمت في مسيرتها النضالية لنصرة المرأة وتحريرها، من قبضة المجتمع الذكوري الذي نعيش فيه. اشتغلت وكيلة ولاية نيويورك، ضمن عمل الجمعية الأمريكية لمحاربة الرق وكل ما يتعلق بالتمييز باختلاف طبيعته. ينظر: هوارد زن، التاريخ الشعبي للولايات المتحدة الأمريكية، (ج.1)، تر: شعبان المكاوي، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، (مصر)، (ط.1)، 2015، ص175.

للديمقراطية وتصدير الحرية إلى الخارج، وهي تشهد أزمة حقيقية في عقر دارها أين أصبحت عاجزة عن تحقيق المساواة بين المرأة والرجل، بل ذهب إلى درجة تهميشها واستبعادها عن سبق الإصرار وترصد.¹

قد شكل هذا الطرح تصورات الحركة النسوية* في أمريكا عبر طروحاتها في المطالبة بحريتها والدفاع عن حقوقها عن طريق ثلاثة مسارات فاعلة لتنشيط حركتها الدفاعية، تمثل المسار الأول في التركيز بعض المطالب مثل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين المستوى معيش للمرأة العاملة (رفع سقف الأجور) ويعد حق الإقتراع ضمن لائحة الحقوق السياسية أهم حق تحصده المرأة بعد معاناة طويلة من الإنتهاك وهو الحق الذي تم إقراره عام 1920، من طرف الحكومة، أما المسار الثاني والذي يمتد من نهاية حرب العالمية الثانية وبعدها قدمته المرأة للحرب إزدادات المطالبة مثل التخلص من ضغط الذكورية، ومنحها جميع الحقوق السياسية والمدنية، التي تعمل على تحسين خبراتها في العمل والتعليم وتفعيلها بشكل أكبر، ومن ثم الضغط على الحكومة، لأجل تحطيم إدعاءات التمييز الجنسي وإلغائها ليستمر النشاط والوعي النسوي بشكل تصاعدي، للحد من أزمة الديمقراطية بالاستناد على الأطر السياسية والقانونية، وقد مثل المسار الثالث للحركة النسوية تحولاً نوعي عرفته فترة الثمانينات إلى غاية 2001، لتنتقل الحركة من دور الدفاع إلى دور التمكين والفاعلية لتشغل المرأة مناصب سياسية وإدارية باعتبارها أداة فاعل في المجتمع لا تنحصر على تربية الأطفال وتجهيز البيت يتعداها لتتمكن إلى المشاركة في صناعة القرار والتأثير على المجتمع.²

لتمكن المرأة الأمريكية من إحراز تفوق كبير على كثير من الأزمات والانتهاكات في حقها، خاصة على المستوى السياسي عبر مشاركتها في الانتخابات، إضافة إلى حقها في الترشح، حيث بلغت نسبة تمثيلها مقاعد الكونغرس أعداد متقدمة وقد قدرت في عام 2018، بـ 23.7% علاوة على ما حققته نانسي بيلوسي (1940) Nancy Pelosi كأول امرأة أمريكية تترأس مجلس النواب بأمريكا، ويعد هذا الإنجاز أهم تطور عرفته الحركة النسوية ضد ما شهدته من مظاهر لاديمقراطية، مع تشجيع زيادة محسوسة لتمثيل المرأة في الكونغرس

¹ موريس فيورينا وآخرون، الديمقراطية الجديدة، تر: ليس فؤاد، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، (ط.1)، 2008، ص 221-227.

* **Féminisme**: يقابل مصطلح النسوية بالمصطلح الأجنبي **Féminisme** فيما يعنيه الأنثوية، لكن يؤخذ بمصطلح النسوية، ولعل إضافة Isme تدل على النزعة أو الاعتقاد أو حركة، فالنسوية حركة تستهدف الدفاع عن المرأة، بناء على أن المرأة تعاني من الظلم وسلب حقوقها الشرعية، فهي محرومة مقارنة مع ما يتمتع به الرجل بكل حقوقه، هذا وتندرج النسوية كفلسفة ضمن تيار ما بعد الحداثة، لما تميزت بـ نقدية تطابق انبعاث الفكر ما بعد الحداثي، إجمالاً اهتمت الحركة بتثبيت مكانة المرأة في المجتمع، والتأكيد على حقوقها الشرعية، مثلها مثل الرجل بسبب ما عانته من استبعاد خاصة في المجال السياسي والإجتماعي بحجة أن المرأة تحكمها العاطفة، وعدم قدرتها العقلانية، فالفكر النسوي انتصار للمرأة وتحسين لظروفها وتفعيل لخبراتها. ينظر: الخولي، معنى طرف، النسوية وفلسفة العلم، مؤسسة هنداي، المملكة المتحدة، (ط.1)، 2018، ص 11.

² فيورينا موريس وآخرون، الديمقراطية الأمريكية الجديدة، مرجع سابق، ص 228-232.

الأمريكي، لكن كل هذا لم يمنع من استمرار تداعيات أزمة الديمقراطية في بلدها النموذج أمريكا، إذ تعد قضية الإجهاض-^{*} إضافة إلى قضايا سابقة مثل "المثلية وقضية السود" ومختلف أشكال التمييز العنصري- أهم قضايا المرأة التي ظلت عالقة، حتى بعد وصول نانسي بيليس لقمة للكونغرس، فالصراع السياسي حول القضية جردها من محتواها الإنساني لتتحول إلى وسيلة نقل للمرشحين لحصد أصواتهم الانتخابية، ما جعلها تنصرف عن مضمونها من الدفاع عن حقوق المرأة ونشر الديمقراطية إلى قضية انتخابية سياسية.¹

حسبنا مما أوردناه أن أزمة الديمقراطية، أو التصور العام لحركتها داخل المجتمع الأمريكي عرفت تحولات سياسية-اجتماعية متعددة، كان السبب الرئيسي فيها ممارسة ديمقراطية تفتقر للوعي، عبر الأخذ بسلوكيات لا إنسانية تتضمن التمييز العنصري والتعصب الديني بسبب الإنغماس الأعمى في إنغلاق فكري كان أن يعصف بوحدة الأمة الأمريكية، كما كان لسياسة الحكومة الداخلية أثر فيه لتمريرها لأجندات معينة تخص مصالحها المشتركة ما ساعد على حركة الديمقراطية وإعاققتها لنشر القيم والمبادئ، ما أثر على صورتها الرمزية التي جاءت تنادي بها الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي تطلب تعديلات^{**} وإصلاحات على نطاق واسع للحد من تداعيات الأزمة والاقضاء على تلك الممارسات اللإنسانية في سبيل تكريس ثقافة الديمقراطية، وتوظيفها داخل المجتمع، الأمريكي فالإجراء القانوني والتعديل الدستوري غير كافيان بالنظر إلى الفرق بين ما يشرع وما يقصد

^{*} ارتبطت قضية الإجهاض بدور صانع القرار والممثل في المترشح وموقفه من القضية فمثلا مارس مناهضوا القضية لو بضغط على المترشحين، واعتبروا تأييدهم للمترشح الرئاسة، متوقف بدعم دعواهم لرفض الإجهاض لتصبح قضية الإجهاض قوة ضغط فقد مثلت تناقض انتخابي للحزبين (الجمهوري- الديمقراطي) في أمريكا، كما كان لها تأثير على رأي الناخبين وميولهم للاقتراع، لذلك طلب أوباما بتمويل الجمعيات والمنظمات غير الحكومية الناشطة لخدمة القضية من الميزانية الفيدرالية وهو ما قام "ترامب" بإلغائه بعد اعتلاءه كرسي الرئاسة.

¹ فيورنيا موريس وآخرون، الديمقراطية الأمريكية الجديدة، مرجع سابق، ص 235-240.

^{**} شهد المسار الديمقراطي في منحا المتأزم سلسلة من التعديلات والتشريعات للحد من أزمة الديمقراطية في أمريكا وفرض وضع الممارسات العنصرية ضد الآخر وتعزيز من قيم المساواة والتسامح والعدالة والحرية...، وفق ما حملته دعوة الحراك الاجتماعي والسياسي في المطالبة بترسيم الحريات والحقوق السياسية والمدنية للجميع دون تمييز ومن بين أهم نتائج الحراك سلسلة الاعتذارات التي قدمتها الحكومة الأمريكية وفئة البيض، لما سببته من خرق للإنسانية، ويعد أول اعتذار رسمي سنة 1988 لليابانيين الأمريكيين جراء تجرعهم ويلات الشعب الأمريكي أثناء ح.ع. 2. "الحرب بين اليابان وأمريكا"، بالرغم من وطنيتهم وجنسياتهم الأمريكية، وهي خطوة منتظرة من بعيد لتتوالى الاعتذارات الرسمية كجزء من عملية ترسيخ وتوطيد ثقافة الديمقراطية المؤمنة بالتنوع والتعدد، فكرا وسلوكا حيث قدمت الحكومة الأمريكية تعويضات مالية واعتذارات معنوية لأولئك الأمريكيين من الأصول الإفريقية، لكن بقي الهنود الحمر خارج سلسلة التعديلات والاعتذارات حتى عام 2009، لتقدم لهم كل التعويضات المالية والاعتذارات المعنوية، وقد رافق هذه الإصلاحات - تعديلات واعترافات من نوع آخر لها علاقة بنشر التنوع والتعدد والديمقراطية، بعد إعلان الكونغرس ولادة الأمة الأمريكية جاءت نتيجة لثقافة كل الأعراق والامتداد الطبيعي للثقافة الأمريكية الرسمية اليوم، فلا تميز لثقافات خارج روح الثقافة العامة للبلاد، في ذات السياق عملت الحكومة على نشر ثقافة التسميات وإحترام جميع الأعراق وثقافتهم المتنوعة في سبيل الحفاظ على الهوية الوطنية، فأصبح يطلق على السود (أفرو-أمريكي) بدل الزنوج، والهنود الحمر (الهنود الأمريكيين)، ومن هم من أصول أسيوية يطلق عليهم (الآسيوي-الأمريكي)، هذا ويعد باراك أوباما (1961 Barak obama واعتلائه كرسي الرئاسة كأول (أفرو-أمريكي) تسلم مهام البيت الأبيض أهم تحول واضح لمسار الديمقراطية في أمريكا. ينظر: درنة مولود شاكر، تطور مفهوم الحرية في الفكر الأمريكي المعاصر، مرجع سابق، ص 26-27.

تطبيقه، وهو الأمر الذي أدركه العقل الأمريكي والفكر النقدي المعاصر في دعوة لإعمال الجانبين الفكري والسلوكي، لتصبح الديمقراطية بين الفكر والممارسة مهمة الجميع لثقافة ديمقراطية، كما دعى إليها جون ديوي وعزز مطالبها عبر مطالبة الفكر النقدي في تعديل بعض المظاهر السلبية واللامتدنية الديمقراطية في أمريكا إن أغلب مظاهر اللاديمقراطية.

إن أغلب مظاهر اللاديمقراطية كما وضعنا تعود إلى أزمة الفكر الإنعلاقي، المحكوم بقيود الموروث وأغلال التمييز والعنصرية، لكن هذا لم يمنع تدخل اعتبارات وتحديات أخرى مثلت منعرجا حاسما لمسار الديمقراطية في أمريكا، بسبب مجموعة التناقضات التي تعج بها الحياة داخل المجتمع الأمريكي، كامتداد تداخل لأزمة فكرها الإنعلاقي في عدم الفصل بين ما هو سياسي اقتصادي وثقافي، ما خلف أزمة قيم حقيقية يعود الفضل فيها إلى الفصل القائم بين القيم والواقع في جملة من التناقضات أهمل محتواها البعد القيمي في مقابل التركيز على البعد التطوري والانتهازي (الجانب المادي)، في غلبة واضحة للبعد الاقتصادي مؤشر النجاح في أمريكا بما فيه نجاح تجربة الديمقراطية، التي لم تعد وفية لوعدها التأسيسي، مما أفضى إلى اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع وفق معطيات العنصرية، أيضا عندما استبدلت معايير الديمقراطية وأصبح التخلي عنها يبرر حاجات مقاصد لما بعد الوصول إلى السلطة، وتبني معايير البقاء للأقوى، البقاء للسلطة (البقاء للمصلحة) صحيح أن الحكم للشعب لكن السلطة للحاكم!!، مجمل القول نرجعه من نقاط إستراتيجية نلخص من خلالها أزمة الديمقراطية داخل أمريكا في تصور يختصر محطات التأزم الديمقراطي الاجتماعي، الثقافي والسياسي، بناء على جملة من التناقضات لسياسة أمريكا الداخلية والخارجية:

- استمرار التمييز والفصل العنصري داخل المجتمع الأمريكي وترسم الولايات المتحدة الأمريكية حامي الإنسانية والراعي الرسمي للديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم.
- انتهاك حقوق الإنسان وزعزعة القيم في أمريكا وتبرير سياستها الخارجية باسم الديمقراطية.
- انتشار التراتبية الاجتماعية واتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء بسبب توزيع الثروة.
- تكريس مبادئ الليبرالية السياسية والاقتصادية على حساب قيم مبادئ الديمقراطية الجماهيرية.
- هيمنة مظاهر الإنقسام والفرقة باسم النوعية والحقوقية والخصوصية "تغليب الطابع الفردي والشخصي على أشياء أهم مثل حق المرأة وحقوق الأقليات..."
- تراجع معايير الديمقراطية في مقابل ظهور ديمقراطية المال وسياسة اللوبيات (الدفع مقابل النجاح).

- إضافة إلى استبدال قيم بأخرى في منحى "مادي-صناعي" ليبرالي-رأسمالي مثل الرأسمالية واستغلالها لحقوق الإنسان بين خلق الثروة وسوء توزيعها، علما أن المنطق الرأسمالي يحتكم لتضخيم الثروة على حساب قيم الديمقراطية من عدالة ومساواة وحرية، فما يملكه رؤساء المال يفوق بأضعاف مضاعفة لما يملكه الشعب في أمريكا.
- العولمة: الانتشار المتسارع للتكنوقراطية على حساب الإنسان واستبداله بالآلات.
 - الإستهلاكية: أصبح الطموح الإستهلاكي غالب على المواطنة في سبيل الفردية والرأسمالية ما انعكس على بنية المجتمع الديمقراطي الأمريكي وتسبب في هوة كبيرة بين الشعب "الفقر والغنى".
 - المساواة واللامساواة: المساواة في تكافؤ الفرص وإلغاء العدالة الاجتماعية باسم مبررات الكفاءة والجدارة، وعدم المساواة بين الأغنياء والفقراء، حيث بات الفقير يتحمل مسؤولية فقره، الأمر الذي انتقده ديوي عبر دعوته للديمقراطية في التعليم حتى لا يعاد استنساخ النخب الفردية من جديد في المجتمع.

ب- الخطاب النقدي وإعادة بناء الديمقراطية

بداية يجدر بنا الإشارة إلى المفارقة والتناقض المطروح الذي تحمله الديمقراطية كمصطلح يعني حكم الشعب لنفسه، وبين ما يتجرعه هذا الشعب من تجاوز وانتهاك يعطل المضامين المفاهيمية لدلالة المصطلح، فتعدد الأحزاب على أساس حرية الفكر والإجراء الديمقراطي في الانتخابات المباشرة أو غير المباشرة والعلمانية في مطالباتها بفصل السلطات وتقيد سلطتها الشرعية للحكام للحد من تعديلها على حساب سلطة الشعب، وبين الإسترداد لمصالحه إضافة إلى مبادئ أخرى، تحكمها الديمقراطية لكن على نطاق ضيق ومحدود، لاسيما إذا نظرنا إلى أشكال الديمقراطية المستبدة، التي ينفرد أصحاب حكومتها بالحكم وإخضاعهم للشعب باسم الشعب. لإرادتهم المستبدة في ظل نظام يدعي الديمقراطية ويدعي حكم الشعب، والسلطة فيه ليست بيد الشعب إنما الديكتاتورية الناعمة في أمريكا والقاسية في ألمانيا.

من المنظور ذاته تضمنت أطروحات جان جاك روسو الديمقراطية اعتبارات تؤكد أن الديمقراطية الراشدة صعبة التمكين إلا في دولة المدينة، لقلة عدد سكانها "هي أرقى شيء يعرفه لهذه الديمقراطية المثلى التي يشارك فيها كل مواطن بشخصه في الشؤون العامة، وهي ديمقراطية تتحقق في يوم من الأيام بمعناه الكامل أو يمكن أن تتحقق لظروف مثالية لا سبيل إلى توافرها" ضمن هذا القول يحذر روسو من خطر المجتمعات الخاصة داخل المجتمعات العامة، ويحذر من تفاقم مصالحها الخاصة (الجماعات الخاصة)، مثل جماعة رأس مال في أمريكا فهو يؤكد على الأحزاب الموالية لإرادتها الخاصة ومصالح طوائف معينة ويطلب التخلي عنها، فكل مواطن قادر أن يتمثل أفكاره

بنفسه مع تأكيده للديمقراطية، كأفضل الحكومات وأكثرها قابلية التفعيل وإعادة البناء، واعتبرها من أكثر الأنظمة قابلية للحروب الأهلية بناء على قابليتها للتغيير والتطور فعلى رأيه تبقى أخطار وأزمات الديمقراطية أفضل من هدوء ونظام العبودية.¹

إن الحديث عن فكر نقدي في مواجهة الأزمة يقودنا إلى ما قدمه هوارد زين متسائلا عن ما مدى ديمقراطية في أمريكا؟، حيث يعرض مجموعة من التناقضات والإنقادات حول مضمون أزمة الديمقراطية من جانب عملي يؤسس لإعادة بناء وتنظيم تستحق العناية النقدية والمتابعة التقييمية الإجرائية في محك النقد، لما يقصده من كلمة ما مدى واقتراحه جملة من المعايير الديمقراطية خارج نطاق المؤسسات السياسية إلى نطاق أهم يعني به الحياة أو الحياة الاجتماعية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، "فتتعدى حكم الأغلبية الاهتمام، بالأقليات وتتخطى الحدود الوطنية إلى نظرة شاملة عالمية لما تعنيه كلمة الشعب في القول المألوف بأن الديمقراطية هي حكم الشعب بالشعب"²، يحدد هوارد زين تلك المعايير ضمن مجموعة من النقاط التساؤلية، عن ما مدى قدرة بعض الناس على المشاركة في صناعة القرارات التي تخص حياتهم، يقصد بالقرارات السياسية والاقتصادية؟، مسترسلا في ذات التساؤل هل الناس سواسية في الحصول على معلومات مؤهلة لصناعة القرارات؟، هل هنا هناك حرية في التعبير لكل الناس عن جميع المواضيع بالتساوي؟، وما مدى الاتصال بين الأفراد المجتمع؟، وكذلك هل يمكن التعدي على القانون في ظل عدم احتكامه لتلك المعايير وغيرها ديمقراطيا؟، هذه أهم الأسئلة التي صاغها الأسئلة هوارد من أجل تحليله النقدي للديمقراطية.³

يستعين لتحديد إجابات حكم الشعب والأغلبية بتاريخ الديمقراطية مع الإبقاء على قضية الديمقراطية في بلده أمريكا مؤكدا أن مسألة التمثيل تبقى مجرد مطية للحكام بإسم الشعب، فالشخص المنتخب لا يستطيع تمثيل حاجات الشعب في الشكل المطلوب بعد أن يصبح عضوا في النخبة الممتازة، وسرعان ما يتخلى عن صاحب الفضل فيما هو فيه (الشعب) ويتجه إلى تمييز فيصرف النظر عن الاهتمام بمشاكل الآخرين ومساعدتهم فعلى رأي ماديسون "مساعد الفقراء سرعان ما تفقد قوتها (...). عندما تمر من خلال نظام تمثيلي، أما الموظف المنتخب فإنه سرعان ما يكتسب مهارات تساعد على مواصلة بقاءه، إن التمثيل النيابي يخدم صاحبه ويعزز سلطتهم فهو عبارة عن عقد تأميني للحماية من المجتمع لا يقتصر الأمر عند هذا الحد، فالتمثيل النيابي سبب في تأزم الديمقراطية على

¹ عوض لويس ، دراسات في النظم والمذاهب، مرجع سابق، ص 86.

² ديكليريكو روبرت وهاموك آلان، آراء في الحكومة السياسية الأمريكية، مرجع سابق، ص 12.

³ ديكليريكو روبرت وهاموك آلان، آراء في الحكومة السياسية الأمريكية، مرجع نفسه، ص 12-13.

المستوى المحلي والخارجي، فالشعب في أمور الحرب والسلام آخر همّ الحكومة لأن القرارات فيتخذها الرئيس مستشاريه دون مشاركة للشعب، وأي سلطة تلك التي يلعب فيها الشعب دور الوسيط بين الحاكم وكرسي الرئاسة؟¹

لم تقتصر انتقادات هواردين للديمقراطية في أزمته المبررة من طرف السياسة الأمريكية على الجانب السياسي فقط بل تداعت مظاهرها لتشمل كل مجالات الحياة، مثل حجب الجمهور بحجب المعلومات عنهم، لقضايا تحاك وراء الستار، وقرارات تنفذ علنا دون فهم مثل البناء الضريبي الذي لا حول ولا قوة للشعب اتجاهه، ومن بين المسائل الحيوية التي تشهد قصورا ديمقراطيا في أمريكا فيما يخص الحقوق، أهمها حق الإنسان مثلما جاء به كل من من هوبز وجون لوك، في حين تعمل أمريكا جراء قانون التجنيد الذي يحدد من يعيش ومن يموت في الحروب على انتهاك ذلك الحق، حيث يندد هوارد بهذا القانون اللاديمقراطي (الفائز بصوت واحد) ويعتبره اجحافا وانتهاكا، إذ تقود الحكومة الشباب للتضحية بحياتهم في سبيل ما تراه قضية عادلة، هنا نجده ينتقد في ذات السياق التدخلات العسكرية لحكومة بلده الجائرة اللاديمقراطية مؤكدا أن التضحية العسكرية قناعة شخصية يجب أن تقتصده مبادئ الديمقراطية العالمية.²

إن طبيعة القضية التي أشار إليها المفكر لا تتعلق بأمريكا فقط بل بالعالم بأسره بحجة إدعاءاتها حول الحرب الديمقراطية وأساليبها القمعية الجائزة لحقها اللامشروع ديمقراطيا والمشروع بأساليبها الديمقراطية الزائفة، فتدمير العالم خطوة أمريكا بمظاهر تدميرية في شرق آسيا وهو القرار الذي لم يشارك الشعب فيه دون أن تعطيه فرصة، ولو بالهمس هذا إن دل فإنما يدل على غياب الديمقراطية في هذا البلد، الذي يدعي العام عبر تناقضاته المحمولة على الزيف أنه عنوان الديمقراطية، ونموذجها الأول كيف والعملية للديمقراطية تشهد تعطيلا فكريا وسياسيا واجتماعيا داخليا وخارجيا، كنا قد تحدثنا عن أهم مظاهره الداخلية هذه الأخيرة التي عملت النظرية النقدية جاهدة على تفكيكها بالنقد والمسائلة التقييمية، فراحت الفيلسوفة الأمريكية بنانسي فريزر عبر ما دعت إليه في الإعتراف وإعادة توزيع الخيرات تركز على أهم مظاهر الأزمة أو الإنزلاق الديمقراطي حول أهم قضية وقيمة أساسية للديمقراطية (العدالة الاجتماعية)، ضمن ما قدمته من نقد للأوضاع السائدة بالإضافة إلى نقدها لجملة التجاوزات من وجهة نظر الفيلسوفة بينها وبين نظرائها من رواد المدرسة النقدية مثل أكسل هونيث وهابرماس وغيرهم ولعل ما يهمننا ما تفضلت به من رؤية تحليلية نقدية، فيما يخص بأشكال الظلم الاجتماعي داخل المجتمع

¹ ديكليريكو روبرت وهاموك آلان، آراء في الحكومة والسياسة الأمريكية، مرجع سابق، ص24.

² ديكليريكو روبرت وهاموك آلان، آراء في الحكومة والسياسة الأمريكية، مرجع نفسه، ص27.

الأمريكي وخارجه، للعلم إن نانسي فريزر، تدعو إلى بحث عالمي بخدم القيم الإنسانية الاجتماعية العالمية، حيث أرجعت مختلف أشكال العالم إلى الاعتراف لأن التركيز على الاعتراف يوحي إلى ما وراء مسألة التساوي التي تجد معناها الحقيقي في المطالبة بإعادة توزيع الخيرات فقط، لما تثيره أهم قضية في مجتمع محكوم بمصالح الأقلية ذات النفوذ القوية اقتصاديا، هنا تكون الفيلسوفة قد شخصت أكثر مظاهر الأزمة انتشارا في الولايات المتحدة الأمريكية.

بناءا عليه تربط بين مفهومي الاعتراف وإعادة التوزيع، لتحقيق الانسجام داخل مفهومنا عن العدالة، وبين ما يتوجه به الاعتراف للقضاء على التبعية الثقافية، وما تقدمه عملية إعادة التوزيع للتعديل وتعطيل التبعية الاقتصادية علما أن أمريكا في جانبها الاقتصادي والثقافي، لم تحقق الانسجام والتكامل، لأن كلاهما لا يهتم بالآخر لدرجة يسعى كل جانب في اقضاء الآخر، الأمر الذي شدّ النظر للفيلسوفة وسيعخا الحيف للحد من مغاللات كل جانب على حساب الآخر، وإعادة بناء مخلفات هذا التناقض وانعكاساته على أزمة الديمقراطية في أمريكا على الواجهة المطلوب في الربط بينها، والأخذ بإيجابيتها حول مسألة العدالة في استحضار مظاهر اللاديمقراطية في كلا الجانبين فيما يتعلق بالظلم الثقافي (التمييز العنصري) والظلم الاقتصادي تكديس الثروات للأغنياء، لذلك تؤكد الفيلسوفة على التركيز في العدالة من ناحية اقتصادية لها علاقة بإعادة توزيع الثروات وأخرى ثقافة لها علاقة بالاعتراف، والعمل على الربط بينهما.

مؤكدة أن الربط وحده لا يكفي لتحقيق العدالة الاجتماعية، لذلك نجدها تدعو إلى بعد ثالث والمتمثل في "التمثيل"، في توجهه إلى جانب السياسي، نظرا للأهمية هذا الأخير في تحقيق العدالة "أي نظام سياسي يمنع التمثيل السياسي لبعض الجماعات (...). فإنما يعني ظلما غيابا للعدل"¹ فالعدل يتحقق عن طريق القبض على ثلاث جوانب أساسية الجانب الاقتصادي لضمان عدالة توزيع الخيرات، والجانب الثقافي في تحقيق الاعتراف بالهويات، أما الجانب السياسي فيتمثل الممارسة السياسية لتحقيق تلك العدالة (إجرائية ديمقراطية).

تعترف نانسي فريزر بدورها كفيلسوفة نقدية تشتغل على جمع الفلسفة والسياسة والسوسيولوجيا، في توليفة إصلاحية -تقييمية في تقديم تصور يراعي مظاهر الصراع الاجتماعي السياسي والثقافي، والاقتصادي داخل المجتمع، فيما قالته "(...) أحاول فهم المجتمع وأليات الهيمنة، وفوارقه الاجتماعية والاقتصادية، توتارية، وخطوط الصراع مع التفكير على التفكير في أشكال المعاصرة للصراع من أجل التغيير بعبارة أخرى، تقديم تشخيص دقيق

¹ بغورة زاوي ، من أجل فهم جديد للعدل، دراسة في الفلسفة الاجتماعية، مرجع سابق، ص142.

للحاضر فطموحي هو أن أصل تحديد معنى عملي لوجهتنا الجماعية¹، تمثل طموح الفيلسوفة في تحقيق العدالة بالاستناد على مبدأ تكافؤ الفرص، الاعتراف والمساواة، وهو الطموح المصحوب بالتفاؤل البراغماتي نحو توسيع وتأسيس قاعدة عملية تستهدف تطبيق تلك القيم، بما في ذلك دعوتها لخلق فضاء عمومي مفتوح للمناقشة والتحاور الحر والفعال، لكن بتركيزها عكس زميلها على الفضاء العمومي خارج نطاق البورجوازي، هذا وإن دل فإنما يدل على يقضة وعي وضمير الفيلسوف اتجاه قضايا مجتمعتها والعالم لكل، فهي تؤكد أهمية الفضاء العمومي للممارسة الإجرائية للديمقراطية، فيما دعت إليه من فضاء عمومي خارج التصور العمومي البورجوازي *l'espace public post-bourgeois* أي فضاء عمومي ما بعد بورجوازي، تكمن أهمية الفضاء العمومي ما بعد البورجوازي في الحد من مظاهره أزمة الديمقراطية باسم البورجوازي الليبرالية، والقول في فضاء عمومي مفتوح عابر للحدود الإقليمية وتجاوز الأحادية الضيقة وخلق فضاء عام عابر للأوطان يهدف إلى توسيع دائرة السلطات العمومية عبر الخط الدولي، ومن لم الحد من هيمنة السلطات الخاصة أيضا تكوين ثقافة مواطنه كونه أبعادها إنسانية مثل التضامن، التسامح،... هدفها ترسيم فضاءات عامة قائمة على التواصل الديمقراطي، وأخلاقيات النقاش (...). التي يجب أن تأخذ البعد الإنساني في المقام الأول لها ومفتوح بأبعاد كونية.

علاوة على ذلك تندرج أطروحات نانسي فريزر في جانبها النقدي البناء بين أفق إعادة التوزيع إقتصادي وبين الإشراف المستند ثقافية خاصة بعد ظهور مجموعة من الصراعات داخل أمريكا وخارجها، حيث أصبحت قضايا الاختلاف والهوية منعرجا آخر للمساواتية، ما أدى إلى تحول من إعادة التوزيع إلى الاعتراف لما تعج به الحياة من صراع من أجل الاعتراف (أزمة الديمقراطية في أمريكا)، وما لها من تداعيات على اللامساواة المادية وتعيدها إلى جميع المجالات تقريبا في تقصدها للحركة النسوية (كواحد من روادها) كحركة مضادة للفصل العنصري والتمييز، حملت في ثناياها إلى جانب حركات اجتماعية أخرى مفهوما العدالة، وإن كان ظاهره ثقافي يدعو إلى الاعتراف إلا أن مضامينه الخاصة تطلب بالعدالة من خلال منظوري إعادة توزيع والاعتراف معا.

تذهب نانسي فريزر ضمن هذا التوجه إلى نقد ريتشارد رورتي عندما طالب بالفصل بين المجال الخاص والمجال العام، واعتبرت هذا الفصل ضد الرؤى التحررية ودعت إلى دمج كل المجالات في إطار المجال العام. إن القول بالفصل تشجيع على الثنائية التي طالما رافقتها الفلسفة البراغماتية، وأي تضامن يحصل بين المجالين لا يجب أصلا الفصل بينهما (تشجع للانقسام داخل المجتمع الواحد)، كذلك ردا على زميلها هابرماس حول مسألة فضاء

¹ فينسانت كازانوف وكاريكوريان، حوار مع الفيلسوفة الأمريكية نانسي فريزر، تر: علوش نورالدين، عن كتاب حوارات الفلسفة السياسية المعاصرة، ابن نديم للنشر والتوزيع، دار الروافد ناشرون، الجزائر، بيروت (لبنان)، (ط1)، 2013، ص72.

عمومي عابر للأوطان، حينما بقي يتنفس البروجوازية ويركز حدود الاتحاد الأوروبي واعتبرته أمر غير مقبول وضيق الأفق، ناهيك على إقصائه لدور العنصر النسوي وعدم تضامنه مع القضية الفلسطينية، نعيد طرح السؤال نفسه لا لشيء إلا للتأكيد فأية قيم يتحدثون عنها وأية كونية حدودها غريبة؟.

من أهم وأبلغ صور البحث النقدي في يقصده للبناء وإعادة التنظيم، لما تم بعثرته من أجل تبرير مقاصد وسياسات مختلفة لا غاية لها سوى الهدم، لاسيما وإن تعلق الأمر بهدم القيم الإنسانية على حساب قيم أخرى لحاجة في نفس يعقوب، فلم تكن نانسي فريزر يوما من دعاة السفسطة ولا من دعاة نصرة شعار البقاء للأقوى في مقابل وفائها للوعد الإنساني والعهد النقدي بكل موضوعية، ومن بين وأبلغ المواقف التي تحسب لها كنضالية اجتماعية وسياسية نصرتها للقضية الفلسطينية وهو اعتراف يرسخ قيم نظريتها في العدالة الاجتماعية، ولعل هذا ما قصده بالعملية ويعد توقيعها على بيان "فلاسفة من أجل فلسطين" * تأكيداً جازماً للقوة الضاربة في وجه أمريكا ودعاة الصهيونية عبر العالم وتأيداً لطبيعة البحث الاجتماعي في ربط رهانات الفلسفة العملية بالعلوم الاجتماعية، وتقديم تحليل نقدي يشخص لأزمة المجتمع الرأسمالي وتقصدهمواطن الصراع فيه وتوعدها بالحل من أجل مجتمع خال من صور الهيمنة (السبب الرئيسي في الصراع).

صراع جاءت التعددية ** في إطار النظام الديمقراطي الذي يعمل على تنظيم التعددية السياسية للحد منه فالقول بديمقراطية على أساس الحزب الواحد ضرب من الخيال والوهم الخانق، لأن في هذا تأكيد على القول للديكتاتورية الذي لا يختلف عن ما يُقصد به الحزب الواحد أو ديكتاتورية الفرد وتوجه جبهة وطنية، كلها صور للديكتاتورية في منحى تصاعدي يعمل على إلغاء التعددية السياسية والفكرية، الضرورية لممارسة الديمقراطية، ولما كانت التعددية قائمة على دور الأحزاب السياسية التي يجب أن تعنى بالأفراد والمجتمعات الذين أقرها رسميتها الشرعية، فمن النشاط السياسي إلى النشاط الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، تمثل الأحزاب السياسية مظهر آخر للديمقراطية الاجتماعية، إلا أن الأمر ليس كذلك في الولايات المتحدة الأمريكية أين أصبحت الأحزاب السياسية من نوع خاص خصوصية سيطرت جماعات الضغط الثروات "رجال المال والأعمال" لتصبح الممارسة الديمقراطية

* بعد منح الأستاذة والفيلسوفة نانسي فريزر منصبها في جامعة كولن الألمانية تقديراً لجهودها الأكاديمية في سبيل البحث الاجتماعي النقدي تم التراجع لكن تلك الدعوة، وبسبب اختصار توقيع قامت به مع مجموعة من الأساتذة والفلاسفة لبيان بعنوان "الفلاسفة من أجل فلسطين"، في رفضها للفصل العنصري والتمييز في حق الفلسطينيين، وتأكيدها على التضامن مع القضية وإدانة جرائم الاحتلال الإسرائيلي، وما تعرضت له الفيلسوفة الماركسية مماثل لما لا يعاني منه اليهود المقيمين في ألمانيا بسبب دعمه للشعب الفلسطيني وتنديدهم للممارسة الإبادة الجماعية في حقهم.

** تذهب التعددية السياسية بناء على تعدد الآراء السياسية والقوى الفاعلة على الاعتراف القائم مبدأ التنوع الاجتماعي الذي يفرض بطبيعة الحال إلى خلاف واختلاف في وجهات النظر (المصالح والأولويات)، حيث تعبر التعددية السياسية عن ذلك الفضاء المدروس في التعامل مع تلك الطبيعة في الاختلاف والخلاف، وتوجيه الصراع بعقلانية حول التعايش مما يضمن أمن وسلامة المجتمع واستمرار كيان الدولة.

والتعددية فسحة لما بين الديكتاتورية والديمقراطية في أمريكا، علاوة على ما تم ذكره تعرف اليوم الديمقراطية أزمة حقيقية ما ذكرت صحيفة "غارديان" البريطانية على لسان الكاتب الأمريكي فريلاندر جوناثان "بين غياب التعددية في ظل الصراع الحزبي بين الجمهوريين واليساريين".

أزمة ترجع كما أشار هوراد زين* إلى خلل أصاب المنظومة الديمقراطية نظرا لتداعيات عامة تفوقها المنظومة الثقافية والاقتصادية الاجتماعية، في ظل قصور للنظام الديمقراطي وما يصفه "داهل" في قوله: "إن الديمقراطية في أمريكا ليست سوى تهدئة منتظمة لجماعات الصغيرة (...)"، وإنها ليست لكبار السن أو الفقراء فإن ما تبقى من الديمقراطية ليس سوى القليل"،¹ بالإضافة إلى عدم المساواة في توزيع الخبرات وجمود العدالة الاجتماعية في أمريكا، وخروج مشين عن مبادئ وقيم الديمقراطية، تمثلتها معادلة الثراء (المال، الرأسمال، الصناعة)، معادلة غير متكافئة من الناحية الأخلاقية والإنسانية، مما يتنافى مضمون الديمقراطية ومزاياها، لكن تبقى روح الديمقراطية قائمة ومستمرة، إذا أدرك العقل الأمريكي ضرورة بناء إعادة مقوماته ومعايير الديمقراطية بالإستناد على الفكر النقي والأخذ بمنافعه من أجل إحداث التغيير.

هذا ويعتبر النقد أكبر خدمة تقدم للخاطئ، حيث تتضافر الجهود بين أفراد المجتمع، بين نظمه ومؤسساته، من أجل تعزيز روح الديمقراطية وتوطين ثقافتها على رأي ديوي لتحل محل روح التنافس وتتغلب على سطوة المال الخطر الداهم، الذي أصبح يهدد رمزية القيم ويغتصب الديمقراطية بإسمها دون علمها، هو الحال الذي آلت إليه الديمقراطية في أمريكا معلنة إفلاسها داخليا وخارجيا، ولعل هذا راجع إلى التناقض الحاد بينما تتحدث عنه وبين الممارسات التي شهدت إنحرافا لنموذج الديمقراطي لهذا البلد، أيضا فيما يتعلق بالدعوى الأخلاقية

* ردا على هوراد زين، إنطلاقا من الإجابة على السؤال ذاته الذي طرحه: ما مدى ديمقراطية أمريكا نجد سيندي هوك في رده يشير أن تحليل زين حول أزمة الديمقراطية في أمريكا ليس بالمنطقي من الناحية الواقعية، لكنه يخلط بين ما تقصده الديمقراطية كإجراء سياسي، وما تمثله كمنتج سياسي، أي بين الديمقراطية داخل المجتمع الرفاهية "المجتمع حر" وبين الديمقراطية في ظل المجتمع الفاصل، الذي يتركز فيه الفضل على مقياس العدل والمساواة، يؤكد سندي هوك أن أهمية العيش في ظل النظام الديمقراطي تبقى أهم مقارنة بغيره من الأنظمة، لما يحصله للفرد من خير مؤكدا أن المساواة التي تتعدها الديمقراطية، سواء في الحقوق المواطن، بالقدر الذي يتمتع به بوطنيته ويمكن اختصار رد هوك على زين في النقاط التالية:

- صعوبة وجود ديمقراطية مثالية ومعالجة زين في نظره جاءت قائمة على مقياس مثالي صعب المنال.
- ردا على مسألة المساواة يقر سيندي أنها سببه في ظل وجود من هو أكثر معرفة أكثر ذكاء وحتى نقد زين لعدم المساواة في التعليم يرد عليه هوك أنها أفضل مقارنة من قبل تنتظر فرص أكبر في المستقبل، عموما يرجع نقده إلى حقيقة أن معظم المساواة ليست مرضية ومقبولة.
- بالنسبة للتمثيل يرجع هوك رده على زين إلى مغالطة تشمل رفض التمثيل فهو يرى أن حتى الديمقراطية المباشرة في أثينا انتخب فيها ممثلين عموما يرجع هوك أطروحات زين حول الديمقراطية من سبيل النظرية الفوضوية، لأنه يخلط بين ما تعنيه الديمقراطية، وما يبرر وجودها فعدم وجود الإجماع لا يعني بالضرورة عدم وجود ديمقراطية، والقول بالديمقراطية المطلقة والموجودة دائما يصفه لوك باللامنطقي، كما يؤكد على فوضوية زين عندما طالب بالعصيان المدني. ينظر: ديكليريكو روبرت وهاموك آلان، آراء في الحكومة والسياسة الأمريكية مرجع سابق، ص 41-43.

¹ مرجع نفسه، ص 22.

بسبب سياسة إدارتها الحاكمة عبر مسارها المتعاقب إلى اليوم (داخليا وخارجيا). والشواهد على ذلك يكتبها التاريخ في توثيق للمفارقة بين ما يشرع وما يتم تنفيذه، بتعبير آخر بين ما تدعيه أمريكا الديمقراطية وما تريده وتمارسه!!!.

ثانيا: ذريعة نشر الديمقراطية: الوجه الآخر لأمريكا

من أشد ما يثير الانتباه لما تحمله الأزمة خارج أمريكا في سياق تداعي التطورات وتجاذب التصورات حول تأزم الوضع الديمقراطي من الداخل إلى الخارج لسياسة أمريكا في احتكامها مبدأ التميز، من خلال ممارستها لثنائية المصلحة والقوة كجوهر يوضح تلك الممارسة ويحدد مستحقي الديمقراطية، التي باتت حكرا على أمريكا وتكريسها لدعوة نشر القيم من حرية وديمقراطية وعدالة كقيم أمريكية تستلزم سيادتها على العالم، باستخدام ذريعة الديمقراطية لأجل تمرير مخططاتها البراغماتية، من هذا المنطلق تتأكد سيادة رؤياها الفوقية برعاية حقوق الإنسان والديمقراطية وهي الدعوة التي لم تكن خالصة يوما لما يشوبها من شوائب المصلحة القومية والمركزية الغربية، والأخذ بأسباب التقدم والتفوق كمبررات الهيمنة والتسلط باسم الديمقراطية في مغالاة واضحة لطمس الهوية الإسلامية، والتأكيد في المقابل على الهوية الفردية، تحديدا الأمريكية البراغماتية، التي لا ترضى بغير التفوق بديلا وعليه فيما يتجلى التأثير البراغماتي على السياسة الخارجية لأمريكا؟، وما أهم تداعيات ذلك التأثير على رمزية الديمقراطية عبر العالم؟.

أ- الذرائع البراغماتية وعلاقتها بالتوجه السياسي* لأمريكا

اتسم الفكر السياسي الأمريكي بنزوعه البراغماتي نحو تكريس حق البقاء، وحفظ قداسة الذات المطلقة التي أصبحت تشرع لوجودها الأمريكي بعد تحصيلها تأشيرة الاستقلال، بالاستناد على مؤشر المنفعة والمصلحة أهم مرتكزات العقل الأمريكي، وتوجه فكره السياسي البراغماتي في تبني ذلك المؤشر وتبرير ذرائعته، في سبيل تحصيل ضمانات أكبر للمصلحة والمنفعة، دون الأخذ بعين الاعتبار تضارب المصالح وتطاحناتها إذ ما تعلق الأمر بتحقيق مصلحة أمريكا وما أدراك ما أمريكا على حساب باقي الأطراف داخل المنظمة الدولية، إنها البراغماتية التي تحرك وتضبط إيقاع توجهات الحكومة الأمريكية وسياساتها الخارجية.

فلا ريب إذن أن تكون الديمقراطية حكرا على عرابتها في العالم "أمريكا" هذه الأخيرة التي أخذت من ذريعة نشر الديمقراطية مطية لبسط نفوذها، وتعزيز ذاتها في توسيع يعتبر هو الأساس منذ النظام الدولي ثنائي القطبية إلى غاية نظامها الجديد، بعد سقوط جدار برلين وتربعها على عرش النظام الدولي الجديد الأحادي

* نقصد بالتوجه السياسي، السياسة الخارجية للحكومة الأمريكية في تبنيها للمنطق البراغماتي وما مدى انعكاس هذا الأخير على توجهاتها الديمقراطية كذلك دور البراغماتية في تشكيل العقل السياسي الأمريكي.

القطبية، فكيف استطاعت أمريكا تبريرها لذريعة نشرها للديمقراطية لأجل تحقيق مطلبها وافتكاك حقها الذي تراه مشروع في السيطرة على العالم؟، حيث يعتبر هذا أكبر تحدي تواجهه الدول العربية-الإسلامية اليوم ذلك لأن مسألة ديمقراطية العالم سياسة تمويه تبنتها أمريكا لتخفي وراء مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان هو أعظم شأنًا وأخطر وقعا، ألا وهو تعزيز هيمنتها وفرض سلطتها سياسيا وثقافيا واقتصاديا، وضمان بقائها على العرش النظام الدولي الجديد؟، فما ما مكانة المجتمعات العربية الإسلامية وما محلها من الإعراب ضمن مقولة النظام الدولي الجديد في ظل سياسة أمريكا واحتكامها للمنطق البراغماتي القائم على المصلحة الذاتية بارتكاز على مبادئ الليبرالية والرأسمالية؟

يتقدم الفكر الأمريكي كفكر براغماتي يهدف إلى اتخاذ القرارات وتنفيذها بناء على ما تحققه من نتائج عملية وليس بالنظر إلى أيديولوجيا سياسية أو بالإعتماد على فكره مسبقا، بالبراغماتية تعبر عن صورة أمريكا ووعيها القومي الليبرالي، وتوجهها النفعي في واقع الأمر كان للأثر الدارويني (النظرية التطورية-النشوء والارتقاء، والحضور) حضورا قويا، حاسم وخطير إنعكس على تطلعات العقل البراغماتي والسياسي على حد سواء في تفسيره لطبيعة الواقع الاجتماعي، وتطوره من طرف إرادة السياسية أمريكا الخارجية، عبر فرض سيطرتها المتنامية اقتصاديا وثقافيا وفكريا على العالم، وهي السيطرة التي تبررها أمريكا بحجة تأمين أفضل ظروف الحياة لشعبها حتى خارج أرضها، بما في ذلك تعميم مبادئ الديمقراطية.¹

تماشيا والمطلب السياسي منذ عهد الآباء المؤسسين من أجل توسيع الحريات الفردية سياسيا ودينيا واقتصاديا حيث اعتبر الرئيس الأمريكي الأسبق جون كينيدي (1917-1963) John Kennedy أن الأمريكيين قُدر لهم على حراسة الحرية في العالم، ما جعل الحكومة الأمريكية تتجه صوب هذه الرؤية ومحاولتها تأكيد أفضلية أمريكا على غيرها في تبني تلك المهمة "عراة الحرية والديمقراطية في العالم"، وتطويعها لمصلحتها البراغماتية والنفعية، مع التأكيد على الحرية الشخصية، فقد جاءت السياسة الأمريكية مؤيدة لهذا واعتبار التحكم الاقتصادي والتوسع العسكري أهمية وأولية كل حاكم ومفكر وثقافي -بناء على ثنائية القوة والمصلحة- في ضمان حق الحرية وتقرير المصير، وبين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية، جاءت الحكومة تؤكد ضرورة تقدم وتفوق الأمة الأمريكية، وتحقيق رفاهها الاقتصادي إلى جانب دعم الطبقة الغنية لمهمة الحكومة للظفر بنتائج التوسع الاقتصادي والإيديولوجي وترويجها لسياسة الباب المفتوح الساعية براغماتيا، ليبراليا لتأسيس إمبراطورية التجارة

¹ تورين ألان ، ماهي الديمقراطية "دراسة نقدية"، تر: عبود كاسوحة، وزارة الثقافة، دمشق (سوريا)، (د.ط)، 2000، ص152.

الحرّة¹ free trade empire ستظل أهداف التوسع الاقتصادي مرتبطة بالمصلحة الليبرالية لأمريكا ولتفوقها على العالم من منظور يؤكد أن الديمقراطية والرخاء الأمريكي مرهونان بتنفيذ مساعي التوسع الاقتصادي، إذ يؤكد الرئيس الثامن والعشرون الولايات المتحدة الأمريكية وودرو ويلسون (1856-1924) tomas Woodrow Wilson، ويصر على أن التوسع الاقتصادي كفيل بحفظ التطور والإزدهار في المستقبل إذ يجب أن تتحكم أمريكا في ثروات دول العالم الاقتصادية، فغاية وزارة الخارجية حسب رأيه تأمين الامتيازات المحققة من طرف رجال المال لدرجة أنه اعتبر ذلك ضرورة لا بد من تنفيذها ولو على حساب سيادة الأمم، التي لا ترضخ لامتيازات أمريكا وحتى تضمن أمريكا نفوذها الاقتصادي ورخائها العالمي يجب أن تحصل على مستعمرات، وترصد مواطن الثروات عبر العالم واستغلالها لصالحها، تحت مسمى قضية السلام والديمقراطية، إنها الإيديولوجية الأمريكية والعقلية البراغماتية التي تسعى إلى تحقيق الرفاهية لشعبها من خلال السيطرة على الأسواق العالمية خارج أراضيها، باتجاه صناعة المجتمعات الأجنبية واستغلال ثروات ما وراء البحار، ويعد سقوط الاشتراكية أهم نتائج ذلك التوجه والسيطرة.²

ينبني هذا الطرح على التداخل الموجود بين البراغماتية والليبرالية واتجاههما المادي-الوضعي وانعكاس ذلك على الفكر السياسي، وقد تجلت البراغماتية في صور الليبرالية في تزعم أمريكا لفكرة العالم الحر، توجه واحد يتسق تمام الإتساق مع المصلحة الفردية، إذ يمثل العمل أحده أهم مظاهر البراغماتية المؤدية لتفوق الطبقة الرأسمالية، وسعيها المتفاقم في رغبة متنامية وراء الربح وإقصاء المنافسين، ليستمر هذا التوجه ولينتقل إلى الممارسات السياسية فمثلا العمل على إحداث ثورة دينامية في التقنية الإنتاجية وتوسيع مطامح الكسب، والتأكيد على التفوق الأمريكي بعد انحلال وتفكك الإتحاد السوفياتي وتأسيس نظام دولي أحادي القطبية (نزعة فردية، براغماتية) بزعامة أمريكا النفعية الرأسمالية يؤكد خلفيات ذلك التوجه لبسط النفعية والرأسمالية اللتان ساهمتا وزادتتا من انتشار البراغماتية لأن قوام الرأسمالية المنافسة الفردية الحرّة أساس الحصاد النافع المرتبط بنتائج العمل، بشكل عام مثلت الرأسمالية كنظام اتجاه يعكس العقلية الأمريكية في فهم واقعها وتسخيرها لخدمتها باستغلال ذلك الواقع وتحقيق ما فيه من نفع-تماشيا مع المبدأ البراغماتي الفكر يعني العمل والعمل يعني النتيجة المرضية-النافعة والمتغيرة.

¹ الحسن يوسف، جذور الانحياز دراسة في تأثير الأصولية المسيحية في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي (الإمارات العربية المتحدة)، (د.ط)، 2002، ص58.

² ريجينا الشريف، الصهيونية غير اليهودية: جذورها في التاريخ الغربي، تر: أحمد عبد الله عبد العزيز، سلسلة عالم المعرفة، (الكويت)، (د.ط)، 1985، ص134.

ليس فقط الجانب الاقتصادي أيضا الدين في أمريكا جاء متوافقا لخدمة التوجه البراغماتي، فكانت الكالفينية، دين وعمل يعطي أولوية للفردية، فلا حاجة لوسيط بين الله والإنسان، وأصبح الدين فائدة اجتماعية باعتباره مشجع على العمل يؤكد بنجامين فرانكلين على أن الدين يمثل شخصية الأمة الأمريكية، وقوة ثقافتها وتميز هويتها فيتمثل الدين في العالم، بناء على مقولة الأمريكيان شعب الله المختار، بالرغم من أن أمريكا دولة علمانية إلى أن الدين مثل خصوصية المجتمع الأمريكي وثقافته المتميزة، كما انعكس على الخطابات السياسية مثال أن الرئيس موكل لمهمة عدها الله، لذلك جاء تفسير المظاهر السياسية بناء على مشيئة الإله وغيرها من صور تمثل الدين في الخطابات السياسيين الآباء المؤسسين في سياق الفلسفة البراغماتية وإيمانها بالحياة في جوانب متعددة في شكل صراع من أجل بقاء، منها جاءت الرسالة الأمريكية لخدمة القومية، وتحقيق مساعيها (الرسالة) في بناء القيم وكل ما يرتبط بالديمقراطية لحفظ كرامة الإنسان (الفرد) بالاستناد على المسيحية وقد ربط الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش، (1946) goerge.w.buch من خلال قناعة تؤكد أن كل رئيس يجب أن يتقصد ضرورة أنالأمّة الأمريكية هي الوحيدة الخاضعة لإرادة الإلهية.¹

ضمن هذا المعنى جاء تفسير جورج بوش على خلفية إحداث 11 سبتمبر 2001، بعد تفجير مبنى البنتاغون وبرجي التجارة العالمية، للحادثة فإنها تقصد إرهابي سببه أن الإرهابيين يحاسبون أمريكا لأنها تعبد الرب بطريقتها الخاصة، كما وصف أن كل إيران والعراق وكوريا الشمالية بأنهم دول تمثل محور "الشر"، وأن أمريكا في معركة بين الخير والشر في نظرة معادية للإسلام، ومنذ ذلك الوقت وقبله بكثير وصورة العدائية والعقدة اتجاه العرب والمسلمين قائمة وقد تكوّن في وعي الغربيين أن الإسلام دين عنف وقسوة، وأن مستقبل الإنسانية بيد الأوروبيين شريطة تحطيم القوى الدينية للإسلام ولحضارة أمتة السامية: "وأن المسلمين خطر عظيم على الإنسانية مثل خطر ستالين وهتلر، وأن تنامي الإسلام ودوائره المرعبة أمر خطير لا يمكن السكوت عنه"،²، ومن هنا جاءت نظرة الدونية وأصبحت مسألة الهيمنة على الشرق، مسؤولية الحكومة الغربية في تناقض معلن بإظهار حول ما جاءت تنادي به من قيم الليبرالية والديمقراطية واحترام الآخر، وما يمارس من التسلط وهيمنة وقهر اختلفت مظاهره الاستعمارية لكنها تتفق فيما تزعمته من تصور في محاربة قوى الشر والتعصب.

ولا نجاني الحقيقة حينما نربط أزمة الديمقراطية في أمريكا بناء على إرادة سياستها الخارجية، بتلك النظرة الدونية وبأهداف أخرى للإعلاء من الفوقية الغربية-الأمريكية، واستخدام أساليب مختلفة لتمكين ذلك الإعلاء

¹ السبعواوي عوني عبد الرحيم، التاريخ الأمريكي الحديث والمعاصر، دار الفكر، عمان، (الأردن)، (د.ط)، 2009، ص140.

² الجراد خلف الله، أبعاد الاستهداف الأمريكي، دار الفكر، دمشق، (سوريا)، (د.ط)، 2005، ص81.

تحت ذريعة نشر الديمقراطية وتبرير أمريكا لسياساتها الدولية سواء في ظل الثنائية القطبية* أو لما بعد إنتهاء الحرب الباردة لصالحها واستكمال الحرب ضد العرب والمسلمين في ظل الأحادية القطبية باسم الديمقراطية واستمرار لعبتها أي لعبة الديمقراطية ضمن دور مرآتها المزدوجة لوجه ظاهري ينشر قيم الديمقراطية ويلقن ثقافة السلم والتعايش عبرة مبادرة الإصلاح، وآخر خفي يتمثل في الهيمنة والسيطرة على العالم.

ب: مشاريع نشر الديمقراطية: مشاريع تجزئة لسياسة صهيونية

سعت الولايات المتحدة الأمريكية عبر سياستها الخارجية إلى تبني حملة مشاريع خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ودعوها إلى خلق نظام عالمي جديد يضمن مصالحها ويعزز نفوذها وإدامة هيمنتها على العالم العربي الإسلامي، فلم تكن تلك المشاريع بريئة النية، بل جاءت ترسخ للتجزئة والتبعية، على جميع الأصعدة في المنظومة العربية، كما لم يعد الأمر يتعلق بدواعي النظام الجديد المعلن عنها، فيما يتعلق بالسلام العالمي ونشر قيم ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، بل سياسة خفية لنية منعقدة في تفكيك البنية العربية وإعادة بنائها من

* مارست الولايات المتحدة الأمريكية أساليب مختلفة أبان الحرب الباردة لبطس نفوذها وسيطرتها لتحقيق زعامتها للعالم في تفوقها للأحادية القطبية وحماية مصالحها باسم الديمقراطية وحجة نشرها ومن بين أهم الأساليب نجد

- تأسيس حلف الشمال الأطلسي 1949: الذي حمل شعار ميثاق الأمم في حفظ الدول الأطراف لتراث وحضارتها وضمان بقاء حرية شعوبها وضمان السلام العالمي والاستقرار في منطقة الشمال الأطلسي لكن كل هذا ظل مجرد إدعاءات في ظل الرغبة رغبتها المضمرة في تطويق الاتحاد السوفياتي وتفكيكه لتتحول هذه الرغبة إلى الممارسة العسكرية، خاصة بعد الإبقاء على نظام الأحادية القطبية بزعامة أمريكا وفرضها منطق الهيمنة على العالم تحت مسمى الديمقراطية وحقوق الإنسان، ليس أيوب نافع، منظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي -الناتو العضوية والتعاون-، دار الطليعة للنشر، بيروت (لبنان)، (د.ط)، 1996، ص 04.

-مشروع مارشال عام 1947: تقديمًا من طرف جورج مارشال (1880-1959) George Catlett Marshall رئيس أركان الجيش الأمريكي حيث تضمن المشروع إعادة إعمار واسعة لأوروبا الغربية بناءً على حملة المساعدات المقدمة من طرف أعداء الاتحاد السوفياتي، ليتحول المشروع إلى قوة ضغط سياسية مارستها أمريكا على أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي.

-مشروع النقطة الرابعة: الذي دعى من خلاله الرئيس هاري ترومان (1884-1972) Harry Truman إلى نصرة الشعوب الحرة عبر مقاومتها القهر حيث تم دعم كل من اليونان وتركيا، كما دعمت أمريكا تأسيس دولة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية سنة 1948، علاوة إلى تحويل قياداتها العسكرية "قيادة الشرق الأوسط"، وما تبعها من تحديات في منطقة الخليج العربي وضد كوريا الشمالية وغيرها من التدخلات العسكرية بقيادة أمريكا مثل إسقاط حكومة "مُحمَّد مصدق" بعد مطالبته بتأميم النفط الإيراني ودعمها للانقلاب في غواتيمالا، كما كانت لها يد لقبضة من حديد في تشكيل حلف بغداد 1990 بين إيران وبريطانيا وتركيا وباكستان والعراق، إضافة إلى دعمها لتركيا على سوريا وخطط لإتحاد العربي الهاشمي عام 1958 بين الأردن والعراق في شكل صراع عربي-عربي ليمتد الصراع إلى محاربة الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا، كذلك مساندة للقوات الإسرائيلية ضد مصر وسوريا وتعاضمت المساندة إلى عقد اتفاقيات مع إسرائيل، وإكسابها شرعية محاربة التحرير الفلسطيني، وقد قادت العراق لإعلان الحرب على إيران 1980 كما لم تتوانى للحظة في دعم الخط الإسرائيلي الصهيوني المستمر إلى يومنا هذا .

محمل القول قادت أمريكا حملة عسكرية دبلوماسية في سبيل نشرها للديمقراطية مقابل جملة من المشاريع والإنفاقيات التي أبانت عن نية أمريكا المتفاقمة في السيطرة على العالم ودحض كيان الأمة العربية-الإسلامية. ينظر: لوجي هاشم مير، أمريكا بلا قناع، تر: علاء الرضائي، مركز الغدير للدراسات الإسلامية، بيروت، (لبنان)، 2004، ص 48، كما ينظر: كلير مايكل، مابعد «عقد الفيتنام» اتجاهات التدخل الأمريكي في الثمانينات، تر: محبوب عمر، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، (لبنان)، 1982، ص 54.

جديد في شكل دويلات ضعيفة متناحرة فيما بينها متباينة على أساس طائفي-قومي، مذهبي وعرقي، من هنا كان لازماً على عراة الديمقراطية التدخل بحجة التغيير والإصلاح، وتقديم مجموعة من المشاريع المفخخة مثل مشروع الشرق الأوسط وغيرها من المشاريع والتحالفات، فيما تلعبه أمريكا من دور سياسي في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية، وتركيزها على ما فيها من ثروات طبيعية لعدة ثوابت في مقدمتها إسرائيل والنفط العربي وباعتبارها منطقة نفوذ (المنطق العربية).

هذا يعود الدور السياسي للخارجية الأمريكية في ترسيم عدة أهداف* سنحاول التركيز على أهمها سياسياً لموقف أمريكا ولسياستها في المنطقة العربية بناءً على أهم هدف ومرتكز بعد بسط أمريكا لنفوذها وإحكام سيطرتها على العالم لقبضة من حديد، هو تبنيها لدور الحكم في الصراع العربي الإسرائيلي المعلن لتتأججها المسبقة للعهد المتوارث في نصرته إسرائيل وتمكين نفوذها من نفوذ أمريكا نفسها، ولو أن الحجة إلا بلغ من وجهة نظر هذه الأخيرة حجب المعلن في تبينها تلك الشعارات الرنانة باسم الإصلاح والأخذ بمزايا الليبرالية في ممارسة الديمقراطية، ونشر قيمها من هنا جاءت أمريكا تطالب كما أشرنا سابقاً - بإعادة البناء وترتيب واسعة للمنطقة العربية ورسم خارطتها الجيوسياسية الجديدة لسياسة صهيونية بهدف التجزئة وطمس الهوية العربية - الإسلامية في حملة من المشاريع لها دلالات غاية في الخطورة.

مشروع برنارد لويس : (Bernard Lewis (2018-1916):** جاءت إقتراحات برنارد تابعة لتنفيذ أبعاد المخطط الصهيوني الأمريكي في إعادة بناء المنطقة العربية في احتكام مركزه طاقة الشرق الأوسط، في

* هناك أهداف أخرى خاصة الاقتصادية منها وما هو معروف أن اقتصاد أمريكا محكوم بإدارة الشركات العملاقة (السلاح والنفط) هذه الأخيرة المتحكمة في السياسة الأمريكية وممول الرئيسي لأهدافها ومشاريعها، لها دور في القرار الأمريكية، ومن هنا جاء اهتمام أمريكا بالنفط في المنطقة العربية، باعتبارها تمثل أهم مراكز الإنتاج النفطي عبر العالم ولضمانات اقتصادية وسياسية (السيطرة على العالم أما المنافس الأوروبي) فكانت اتفاقية السلام مقابل النفط أهم أهداف أمريكا في إشاعتها الفوضى الخلاقة، واستمرار المخاطر الداخلية للدول العربية، إنها البراغمية الأمريكية لتعزيز نفوذ اقتصادها وردع منافسيها، إضافة إلى ضغط الشركات العملاقة على صانعي القرار السياسي في هذا البلد في مزيد من الإدعاءات الكاذبة والمغامرات والحروب، وإن كان ظاهرها نشر الديمقراطية يبقى جوهرها تأمين احتياجاتها من النفط الخام.

بالإضافة إلى الأهداف الدينية لنفس الغرض فكانت لخلقية التعليم الصهيوني والمسيحي لبوش الابن دور في إشاعة النزعة الدينية المتطرفة عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، في محاربة الشر (الإرهاب) والانتصار لأمريكا معتبراً ذلك واجب ديني للحفاظ على أمريكا وجنودها الديمقراطيين، فالأمريكان شعب الله المختار، ووفقاً مع دولة إسرائيل لقيام الدولة إسرائيلي الكبرى، والمشاريع التي نادت بها أمريكا أصلها ديني متطرف بالاستناد على التوراة في النزاعات الكونية العقائدية بين المؤمنين وإتباع الشياطين من الدجالين، لإطلاق حملة عدائية وحروب ضد محور الشر (الإسلام) ودعم إسرائيل في عقر دار العرب، كيف لا وإسرائيل تعتبر الأرض الموعودة للنبوءات التوراتية "إن الله يبارك إسرائيل ويلعن لا عينها". ينظر: دورتي وبالسيتغران، جيمس روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، (د.ط)، 1985، ص195.

** مستشرق بريطاني وأمريكي معروف بعدائه للإسلام (يهودي) من الفاعلين في صناعة القرار السياسي في عهد جورج بوش، اشتغل كأستاذ في جامعة بونستون من أشهر كتاباته (الهويات المتعددة للشرق الأوسط، صدام الحضارات المسلمون والمسيحيون واليهود، عصر الاكتشافات الجغرافية وكتاب أزمة

الإحتكام لإرادة ثلاثة قوى فاعلة في التخطيط والصناعة وهي كالاتي "الأوروبي الإسرائيلي-الأمريكي" الإعتقاد المتطرف لليمين الديني المحافظين الجدد وقوة الشركات العملاقة الرأسمالية الأمريكية في مضامين المشروع الصهيوني الأمريكي لعهد رونالد ريغان (1911-2004) Ronald Reggan الرئيس الأمريكي الذي شدد على تجزئة منطقة الشرق الأوسط، خالصة المنطقة العربية والمطالبة بتوثيق جملة من الأهداف والمصالح الاقتصادية والسياسية لأمريكا، والتي تعد تأسيس دولة إسرائيل في مقدمتها،¹ بتوقيع من المستشرق اليهودي برنارد لويس على مشروع تقسيم الشرق الأوسط إلى دويلات تمثل كل واحدة منها مذهب ديني وعرق عنصري خاص بها ومن أهم الدول المعنية بالتقسيم (مصر، العراق، سوريا، المغرب، الجزائر، إيران، لبنان، تركيا، أفغانستان، اليمن الأردن وفلسطين والسودان)، من أهم نقاط المشروع إعتبار مصر دولة إسلامية عاصمتها القاهرة تحت السيطرة الإسرائيلية كما يخصص جزء منها للنفوذ اليهودي "دولة إسرائيل الكبرى، كذلك اعتبرها دولة نصرانية عاصمتها الإسكندرية ودولة نووية عاصمتها أسوان، إضافة إلى اعتبار كل من الجزائر وليبيا والمغرب دويلات يقطع منها لتشكيل دويلة بربرية ودويلة بوليزارية هذا فيما يخص تقسيم دول إفريقيا.

اما عن باقي الدول مثل سوريا، اليمن، والعراق ولبنان، فقد عني تقسيمها على أساس ديني عرقي مثلاً قسمت سوريا والعراق إلى دويلات شيعية وسنية وكردية، ليتوالي مسلسل التقسيمات ليشمل جميع الدول المذكورة أعلاه فالأردن تم تصفيتهم وتسلمها للفلسطينيين وتركيا يقطع منها جزء من أراضيها ويضم إلى دولة كردستان...² علاوة على ما ذكر في تحليل مضامين المشروع وتجلياته الصهيونية نعود إلى النزعة العنصرية لبرنارد لويس في نيته الوفاء للوعد الصهيوني، فهو من أشد المدافعين عن الكيان الصهيوني اللعين، حيث رد في أحد مقالاته على قرار الجمعية العامة هيئة الأمم المتحدة عام 1975، عندما اعتبرت الصهيونية أحد أشكال العنصرية والتمييز العنصري كتب في رده قائلاً: "ليست الصهيونية حركة عنصرية في الأساس، ولكنها شكل من أشكال القومية، أو

السلح للحرب الأقدس والإرهاب المدني، وغيرها من الكتب التي تعتبر القيم الغربية حقائق وبديهيات للحضارة والتقدم بصورة منقوصة ودونية للإسلام والمسلمين، حيث اعتبر عدائهم في إسرائيل نتيجة طبيعة لتوجههم المتعصب وعدم قبولهم للحدثة.

مما يؤهلهم لعدم نقاش في سلام مع غيرهم، ويعلق على بعض أقواله لو حاز المسلمون على السلاح النووي لانتهدت الأمة الغربية والعالم كك، ل كونهم جملة متعصبين وغير عقلانيين لهذا السبب جاء بوضع خطط إستراتيجية (المشروع) لمناهضة المسلمين وقمعهم اعلى الصاعدين المحلي والعالمي حتى ولو تم التخلي عن شعارات الحرية والديمقراطية واعتبارها مصيدة ذاتية، وجب الخروج والتحرر منها عند اللزوم، لتصاعد الخطر القادم (المسلمين)، ينظر: الجراد خلف الله، أبعاد الاستهداف الأمريكي، مرجع سابق، ص 80-81.

¹ محمد مراد، السياسة الأمريكية اتجاه الوطن العربي بين الثابت الإستراتيجي والمتغير الظرفي، دار المنهل اللبناني، بيروت، (لبنان)، (د.ط)، 2009، ص388.

² آل قطيط هشام، يعقوب حسن، الحرب التي قسمت العالم كشف مخططات ومشاريع شيطانية الصوحيو الأمريكية بالوثائق والأرقام، مركز رؤيا للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق، بيروت، (لبنان)، 2012، ص237.

حركة التحرر الوطني بالمصطلح الحديث..."، قول يؤكد ويكشف نوايا صياغة المشروع وهو ما يؤكد جلال ملين متسائلا كيف يمكن لأمریکا وإسرائيل المتحالفتين الإستغناء عن خدمات برنارد لويس في سبيل التشهير بالإسلام وطمس هوية المسلمين هذا ويعد كتابه أين يكمن الخطأ على خلفية أحداث 11 سبتمبر أهم الشواهد على عنصرية الرجل -فبالنسبة للديمقراطية -ملاذنا من البحث، فيرى أنها مطلقة عند المسلمين لكنها مشكوك في أمرها، ويرجع ذلك إلى انتظار قيام حكومتهم الإسلامية ومن ثم يتنكرون أي للديمقراطية الغرب، كما جاءت تناشد بها أمريكا،¹

مشروع الشرق الأوسط

امتدادا لنفس الرؤية المطالبة بتجزئة وتفكيك المنطقة العربية بعد أن تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية تصدر السيطرة على مجريات الحياة السياسية المعاصرة وتوظيفها لمراميها داخل المشهد السياسي العالمي بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، استمرت المطالبة في ظل تمكن اليمين الأمريكي في الحكم (المحافظين الجدد) ومع تفاقم الوضع بعد 11 سبتمبر 2001، لم يعد التفكيك والسيطرة هما المطلوبان فقط، بل تعدى الأمر إلى إشراك إسرائيل في إدارة وتحكم سياسات المنطقة بعد أن وضعت أمريكا يدها على سياسة منطقة الخليج بحجة القضاء على التطرف والإرهاب في حرب معلنة من طرف الرئيس بوش الابن وسياسة إدارته المحافظة ودورها في تأجيج لهيب الوضع، في المقابل نجحها في توسيع أطماع أمريكا ونفوذها إقتصاديا، سياسيا وعسكريا.²

ضمن هذا السياق جاءت الرغبة المتزايدة لما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والتي مثلت منعرجا حاسما للسياسة الخارجية الأمريكية، وخطرا على مصير الدول العربية في المنطقة إن نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط أمر طبيعي ورد فعل مسبوق ومنتتم لسياسة أمريكا الصهيونية وسعيها في تغير أنظمة الحكم العربية، إدعاء من إسرائيل وحليفها أمريكا على المنطقة وغياب الديمقراطية فيها، وبعد أن كانت أمريكا تدعم الأنظمة الديكتاتورية العربية (مثال العراق) في مرحلة صراعها التقليدي مع الاتحاد السوفياتي، انقلبت على تلك الأنظمة بسبب أنها تهدد الأمن القومي الأمريكي، فمن الدعم إلى المناهضة باسم الديمقراطية والسعي لتغيير الأوضاع السياسية في المنطقة (لبعض الدول) لتكون العراق أول وجهتها في أبريل (2003) لإعادة بناء وترتيب المنطقة العربية والشرع في تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير، المعلن عنه من طرف الرئيس بوش الابن في أحد خطابه والذي يتضمن إعلان عن إصلاح سياسي يخص الشرق الأوسط، بالأساس يخص المنطقة العربية وقد قدم بعدها في الاجتماع

¹ الجواد خلف الله، أبعاد الاستهداف الأمريكي، مرجع سابق، ص 82-83-89.

² آل قطيط هشام حسن يعقوب، الحرب التي قسمت العالم، مرجع سابق، ص 37.

الدول الثمانية الصناعية (g8) أوت-2004، وثيقة مشروع الشرق الأوسط الكبير* "والمحتمل في إعلان العداء في وجه كل ظالم مستبد، وفي سبيل نشر الديمقراطية والحرية، لأجل ضمان حقوق الشعوب العربية الاقتصادية والسياسية عن أيه حقوق يتحدثون؟!¹

- نظرية الفوضى الخلاقة:

وجدت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزا راس (1954) condoleezza rice ضرورة في تبني نظرية الفوضى، لما تعج به الساحة العربية من تطرف وفوضى، واعتبرت هذه الأخيرة فوضى خلاقة بررت من خلاله سياسة أمريكا الديماغوجية لفرض سلطانها على المنطقة، واعتبرت الأمر فوضى ستستقر في نهايتها إلى وضع أفضل للمنطقة العربية، ولعل هذا راجع إلى الصياغات الديمقراطية الملففة التي تأخذ من مظاهر الفوضى سبب للإصلاح والتجزئة واعتبارها مرحلة انتقالية من الظلم والاستبداد إلى طريق الديمقراطية والتحرر.²

حيث قسم الصهيوني الأمريكي ناتان شارنسكي (1948) Nattan sharnsky المجتمعات إلى مجتمعات خوف وأخرى حرة، مرجعا الفرق بينهما حرية التعبير وقد خص الدول العربية بمجتمعات الخوف، التي ترتبط تحريرها من حكوماتها المستبدة بحماية أمن وسلام المجتمعات الحرة على خلفية ما ينجم عنها كمجتمعات خوف من إرهاب ومشاكل تهدد استقرار وأمن المجتمعات الحرة، كما اعتبر تحريره (مجتمعات الخوف) الحرة-ضرورة أخلاقية-وسياسية من هنا جاءت دعوة شارنسكي إلى ضرورة نشر الديمقراطية في تلك المجتمعات باستعمال القوة العسكرية أو دعم حركات التحرر والتغير الداخلية-لا إرهابية-مطلبا بتدخل المجتمع الدولي، بزعامه أمريكا لإحلال السلام العالمي وإقامة مؤسسات ديمقراطية حتى تتعزز الحريات ثم تبدأ الممارسة الديمقراطية داخل هذه المجتمعات وتتعقد الانتخابات.³

* أخذ المشروع تسمية إستراتيجية تحرير الشرق الأوسط: "في إحداث وإصلاح وإعادة ترتيب المنطقة العربية ورسم خارتها الجيوسياسية ونشر الديمقراطية والتكفل على جميع المستويات الاقتصادية والثقافية والسياسية لتمس الإستراتيجية في تغير أكثر من 22 دولة، لما يخدم محور الخير المزعوم أمريكا إسرائيل.

¹ الميناوي، الفوضى الخلاقة الربيع العربي بين الثورة والفوضى " السيناريو الأمريكي لتفتيت الشرق الأوسط والنظرية الصهيونية التي تبنتها أمريكا لشردمته"، دار الكتاب، مصر، 2012، ص 09.

² لفراج أحمد الفوضى الخلاقة عن الموقع العربية نت <http://www.alarabia.net> : تاريخ الدخول: 09-08-2024، على الساعة: 05:00

³ الميناوي، الفوضى الخلاقة الربيع العربي بين الثورة والفوضى " السيناريو الأمريكي لتفتيت الشرق الأوسط والنظرية الصهيونية التي تبنتها أمريكا لشردمته"، مرجع سابق، ص 10.

نظراً إلى اعتبارات سابقة اقتنعت إدارة السياسة الأمريكية بناءً على قناعتها الراسخة في دعم كيائها من ضرورة وجود علاقة تساهم في ولادة أنظمة ديمقراطية هذا وتبقى قناعة أمريكا في السيطرة على المنطقة العربية فوق كل إعتبار ولو تعلق الأمر بعد الاستقرار تلك المجتمعات، وتفشي الفوضى فيها (تفشي المرض الخبيث في جسم صاحبه) على العموم تعود هذه المسألة حول ما تتبناه أمريكا في رؤيتها الفوقية إلى ما قدمه كل من فرانسيس فوكوياما (1952) Francis Fukuyama في مؤلفه الشهير "نهاية التاريخ" أين قسم هو الآخر العالم إلى قسمين عالم مسحوب بقوة الفوضى والاستقرار الحروب، وهو خارج دائرة الديمقراطية الأمريكية، وعالم ثاني حر ليبرالي ديمقراطي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وصامويل هنتغتون (1927-2008) Samuel Huntington حينما أرجع في كتابه "صراع الحضارات" الإنقسامات والصراعات الموجودة في العالم على أساس حضاري وثقافي، وليس كما كان أبان الحرب الباردة صراعاً أيديولوجياً واقتصادياً، حيث قسم العالم إلى ثمان حضارات* وهي الحضارة الغربية والإسلامية والكنفوشيوسية واليابانية والهندية والسلافية-الأرثوذكسية وأمريكية لاتينية وإفريقية والسباق أو الصراع بين هذه الحضارات خطوط تماس في اختلافها.¹

بإجمال الكثير من الدارسين ان الهيمنة الأمريكية في الفترة الراهنة يصعب ردها أو إخضاعها فهي باتت تشكل أكبر تحدي أمام الدول الإسلامية العربية في ظل تبني هذه الأخيرة للديمقراطية، ما يرغمها على مسيرة التيار خاصة بعد الحملة الشرسة التي شنتها أمريكا على كل من يعاكس التيار "أنا ربكم الأعلى ومن بعد الطوفان"، بالإضافة إلى استعمالها مختلف الأدوات والأساليب (الأداتية) في حشد الأغلبية هذا أن لم نقل الكل لصالحها (خيبة الأمل العربية التي نعيشها) ومن بين الوسائل المؤثرة التدخل الأمريكي وتأثيره على التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، الإعلام وقوته الضاربة في تأطير وتغيير المشهد الواقع السياسي وتنويعه مغناطيسياً في بعض الأحيان، لأغراض سياسيتها الصهيونية تحت مظلة شر الديمقراطية، اذ تعد ثورات الربيع العربي وجهاً آخر ومرحلة من مراحل المخطط الأمريكي --الإسرائيلي للتجزئة.

* يعلق المفكر العربي عابد الجابري على هذه الفرضية في التقسيم فيما أورده ضمن مؤلفه قضايا في الفكر المعاصر أن يتسدى الإنتباه في تقسيم هنتغتون للحضارات راجع بالأساس إلى عدم التزامه مقياس واحد في التصنيف أو التقسيم فالحضارة الغربية نسبة إلى الغرب، وهذا راجع للوجهة الجغرافية واليابانية نسبة إلى بلد الحضارة والكنفوشيوسية نسبة إلى زعيم الصيني والفيلسوف كونفشيوس، والحضارة الإسلامية إلى الدين الإسلامي والسلافية والإرثوذكسية نسبة إلى العرق والدين معاً، ويقصد بالهندية نسبة أي البلد أما مقصده عن الحضارة الأمريكية اللاتينية والحضارة الأفريقية نسبة إلى القارة والعرق أمر يستدعي التساؤل والتعجب في أن واحد. ينظر: الجراد خلف الله، أبعاد الاستهداف الأمريكي، مرجع سابق، ص 100.

¹ الجراد خلف الله، أبعاد الاستهداف الأمريكي، مرجع نفسه، ص 100.

يستوقفنا الحديث هنا عن عراب ثورات الربيع العربي هنري برنارد ليفي (1948-). Henru bernanrd Leivi الرجل الذي ارتبط اسمه بالربيع العربي وهو فرنسي يهودي من أصل جزائري، يعتبر من الأوائل الداعمين للخط اليهودي الإسرائيلي في مواقف كانت ومازالت متحاملة على الفلسطينيين، أما فيما يخص قضية الربيع العربي 2011، فقد ساهمت تجربة برنارد ليفي في تأزم الوضع وتأجيج لهيب الربيع، حيث اعتبره البعض "تعويذة فوزي" بدلا من أن يكون معادلة للتغيير، كما يدعي لدرجة وصفه بوزير الخارجية الفرنسي الثاني لما يلعبه من دور وتأثير على الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي (1955-). Nicola Sarkozy لقرارات مصيرية فيما يخص الربيع العربي في ليبيا، تمثل حنكته الصهيونية (معرفة بالمنطقة العربية) جيدة بالمنطقة العربية بعدما قدمه في مؤلفه يوميات كاتب في قلب الربيع العربي معتبرا نفسه صانعا للأحداث في ليبيا ومساهما فعلا في غيرها مثل سوريا وتونس...، ولعل هذا ليس بالجديد عن عراب الربيع العربي وخراب الحروب المروج لسياسة أمريكا الداعمة للفوضى داخل المنطقة العربية بالمساعدة عملائها الخونة من أمثال هنري برنارد ليفي العميل المزدوج والصهيوني الناقم على الأمة الإسلامية لتنفيذ أجنداث أمريكا للتدخلات الخارجية دائما باسم نشر الديمقراطية.¹

ومن هنا يمكن القول أن ما تمارسه أمريكا عبر سياسيتها الخارجية، ما هو إلا استدعاء للمرجعية الفكرية البراغمية، وما مدى تداعياها على جملة الأدوات والوسائل المستخدمة لتحقيق مصالح أمريكا بحجة نشر الديمقراطية (ذريعة الديمقراطية) ومن بين أهم الوسائل والأساليب والسياسة الاقتصادية في إنجاح المصلحة الأمريكية، الدعوة إلى تغيير الأنظمة الشمولية، وفتح مجالات أوسع لممارسة الحرية والابتعاد عن الضغط والتوجه إلى نعم الحياة العصرية من خلال نشر الفوضى البناءة، وأساس إعادة تشكيل العالم "فما أرادته أمريكا تفكيك ينتج عنه تركيب يتوافق وإرادتها البراغمية"، في ذات السياق جاءت تؤكد على الإزدهار الاقتصادي ودوره في تعزيز الديمقراطية، وتطويرها بتطور اقتصاد السوق، ومن هنا جاء إهتمام أمريكا بالعملة الاقتصادية الكاسرة للحواجز العابرة للحدود باسم التجارة العالمية وبقية سياستها الراشدة وخلق إقتصاد واحد خاضع للقوة الصناعية والتجارة الحرة في السوق "الشرق أوسطية"، السيطرة على الثروة النفطية.²

حتى في نشرها لثقافة عابرة للحدود تكون أمريكا تؤكد على تفوقها باعتبارها الدولة الأقوى والأقدر اقتصاديا والأكثر تقدما في الإنتاج الثقافي والتقني، لذلك سعت جادة لنشر ثقافتها بما يعزز التصور الأمريكي-

¹ رجل تحاصره علامات الإستفهام من هو برنارد ليفي؟ وما علاقته بثورات الربيع العربي؟ عن موقع : <http://www.alghad.tv> تاريخ الدخول 2024-08-10 على الساعة: 06:00.

² أي كارين وسميث مارغوت لايت، الأخلاق والسياسة الخارجية ، تر: فاضل جسكر ، مكتبة العبيكان، الرياض، (السعودية)، (دط)، 2005، ص141.

البراغماتي والديمقراطية والليبرالية وخلق تعددية حرة وغير قابلة للنكوص والتطويع، لهذا سبب استمرت في تبني ذريعة الديمقراطية واستخدامها في ما تعلق بثورات الربيع العربي مثل التدخل الدولي الإنساني والأكيد باسم المنطق البراغماتي وتحقيق أهدافها الإستراتيجية على حساب أطراف معاكسة خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وبلوغ أمريكا الهدم، حيث أصبح العقل السياسي البراغماتي على قدم وساق لتوسيع طموحه وتبني ذريعة الديمقراطية وحقوق الإنسان كوسائل لمجابهة العدو وتحقيق أطماعه وأهدافه الإستراتيجية والعقل البراغماتي عقل أداتي يعود صاحبه للعمل الناجح في الهيمنة على العالم وإشاعة مبادرة الإصلاح وضرورة الأخذ بالقيم الديمقراطية -قيم أمريكا بالدرجة الأولى لأجل تحقيق المصلحة الذاتية- والفردية النفعية- سمات ومقومات السياسة الخارجية الأمريكية.

أشرنا سابقا لحجم الخطر الذي بات يدهم المنطقة العربية، وبالأخص الأمة الإسلامية وما أحداث الربيع العربي إلا ربح عابرة فما نخشاه الهدوء الذي يسبق العاصفة، صحيح أن الثورات العربية وبفعل أمريكي قد غيرت بعض الأنظمة السياسية بتنفيذ أيدي شباب عربية وإنصياح هؤلاء للبعث الأمريكي على خلفية ما تجرعوه من تجاربوقهر باسم الديمقراطية، أو الديمقراطية المستبددة وديمقراطية الطعنة في حكمها للشعب بإسمه بينما يعود التنفيذ المباشر والشرعية لها (الحكومة) وبنفسها، بناء على منطق الطعم البعيد عن التفويض الشعبي "والحقيقة التي تنبلج مع كل دعوة لانتخاب رئيس هي النتائج معدة سلفا ومعدة إعدادا كاملا والشعب سواء باشر حقه الانتخابي، أو لم يباشر فإن النتيجة عاش الرئيس"،¹ إن الأزمة أزمة شرعية تنتهك فيها حريات الشعب الفردية بإسمه وتنهب على إثرها ثروات وخيرات البلاد والعباد، الأمر الذي أزم الوضع العربي المعاصر وزجَّ به في ثورات لم تسمن ولن تغني عن جوع، متسببة في ضياع وعدم استقرار وصراعات دينية وعرقية وطائفية.

سيبقى التحدي يطرح نفسه كل يوم باستمرار أمام الحكومة العربية -كذلك الشعب- إلى ما آلت إليه الأوضاع من إنقسام وعدم استقرار وحجوب للجماهير ولقرارها، إذ يتطلب الأمر فرض حالة طوارئ، واستغاثة للعقول من أجل الكشف عن مخططات ومشاريع اللعبة الشيطانية الصهيونية-أمريكية، التي باتت تؤرق الوضع الراهن جاعلة من الديمقراطية فتنة العصر لسيناريوهات مدبرة بقيادة أمريكا نحو تفتيت وتجزئة المنطقة العربية. كذلك نحو تشتيت جمهرة المسلمين العرب والزج بهم في متاهة نهايتها مجهولة. لما لا يحمد عقباه لأنها ببساطة قوالب ذهنية عملت أمريكا على ترسيخها داخليا وخارجيا، ما يستلزم تكاثفا للجهود، وسيرا لأغوار المعضلة والأزمة وضرورة البحث في المسكوت عنه، فلم يعد الأمر مجرد رد فعل وإنما إعادة بناء ذلك الفعل وتأسيسه من خلال الرجوع إلى مضامين ديننا الحنيف واستقراء ما فيه من نور خفي بعيد لم شمل الأمة العربية بعيدا عن التعصب

¹ بوعرفة عبد القادر، الديمقراطية المستبددة، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، عدد خاص، وهران (الجزائر)، 2012، ص 28-29.

ومظاهره الإنسانية، التي لا تمد للدين الإسلامي بصلة، أين أصبح شباب في عمر الزهور يقدمون أنفسهم قرابين للموت!!!.

وعليه آن الأوان لإستبدال تلك المظاهر المتناحرة والدامية بأخرى أكثر وعي لما لا نكون براغماتيين في المنهج مع المحافظة على خصوصيتنا الإسلامية، أم نحن براغماتيون فقط فيما يتعلق بالمصلحة الفردية المادية؟، إننا على رأي شارنسكي مجتمعات خوف يخاف حامي أمتها قبل رعيته، مجتمعات تنتظر الفرج، في حين أن ما نحتاجه العمل بوعي أكبر، بمعرفة وعلم "شعب يقرأ شعب لا يجوع ولا يستعبد"، أيضا نحتاج تعميقا للحس المشترك والوطنيات عندما يسهر القادة على تعميق إدراك المواطن وتعزيز انتمائه الوطني، مع ضرورة رفع مستويات ذلك الوعي من وعي المواطنين والحكام، وكشف مخططات اللعبة الصهيونية-أمريكية، حيث تبقى مصلحة البلاد والعباد فوق كل اعتبار، والعمل على إعادة بناء الأمة العربية الإسلامية ومد جسورها بالتواصل وتحديث مجد تراثها العربي وامتلاك أدواته الفاعلة والعمل بها في حاضرتنا، بعيدا عن الفرقة والصراع، مصداقا لقوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ، وَأَصْبِرُوا، إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾.¹

¹ سورة الأنفال، الآية 46.

خاتمة

خاتمة

ختاماً للموضوع حملت فلسفة ديوي البراغماتية في سياق البحث الاجتماعي والسياسي جملة من الأفكار والمبادئ ضمن مشروع إصلاحي تقدمي، يمكن استخلاص أهم نتائجه بعد استقراءنا لعلاقة الديمقراطية بالبراغماتية ومدى تأثير تلك العلاقة على بنية المجتمع الأمريكي ومساره الديمقراطي إلى اليوم فيما يلي:

شهد مسار الديمقراطية في أمريكا في ظل الفلسفة البراغماتية تحولات تاريخية سياسية ومعرفية، كان لها الأثر الواضح في رسم خارطة الأمة الجديدة، إنها الأمة الأمريكية التي تفاعل في تشكيلها عدة مؤثرات فبين الرغبة والطموح، وهرباً من اضطهاد رجال الكنيسة والإقطاع، وبدافع الإرادة والعمل تميزت خصوصية الشعب الأمريكي -بوشائجها القديمة- وراحت تؤسس لتاريخ ديمقراطي عُدد سابقه من نوعه ضمن تاريخ الديمقراطية في أوروبا فعلى رأي توكفيل تبقى الديمقراطية الحقيقة الإلهية التي جسدها أمريكا مقدمة بذلك قمة نضجها، في المقابل نجد الكثير من تجارب الديمقراطية خاصة مع الثورتين الفرنسية والإنجليزية اللتان مثلتا أهم مرجعية تاريخية، كان لابد من توظيف مبادئها في إطار تجربة الديمقراطية للدولة الفتية، علماً أن تاريخ الديمقراطية ومنذ القدم عرف امتدادات وتقاطعات، وإن كان لكل مجتمع خصوصيته الفاعلة في تنشيط حركة عمله الديمقراطي، وهو ما حاولت أمريكا عبر تاريخها تأسيس معاملة ووضع مرتكزاته، حيث مثلت "سيادة أمريكا والاستقلال، الاهتمام بالعلم والتعليم وحرية المعتقد الديني" أهمية بالغة في تحديد معالم الديمقراطية في هذا البلد، إضافة إلى دور البراغماتية أهم ركائز الحياة السياسية ومفتاح نجاح تجربة الديمقراطية النموذجية عبر طريق منتظم نحو التقدم والتنمية وفقاً لمبدأ العلم والعمل، النجاح ومنطق التطور والتغير والاستمرارية.

هكذا كانت أمريكا الدولة الفتية لأصول أوربية-إنجليزية والأمة الأصلية لكيان وديمقراطية نموذجية، أخذت تشق طريقها في تميز وصدارة، بعد أن أفتكت مبادئ الديمقراطية من راعتيتها في العصر الحديث "فرنسا وإنجلترا" وأحسن توظيفها، وككل مرة بالإستناد على مبدأي العمل والعلم لتكون صورة عن أثينا بعد أن أصبحت الديمقراطية عنواناً لها، ولمقوماتها البراغماتية، وفق علاقة بين الديمقراطية وبين الفلسفة البراغماتية ثقافة أمريكا ومنهج أمتها، بهذا نكون أمام علاقة تكاملية تستدعي كل واحدة منهما الأخرى في صورة أمريكا المكتملة.

من رحم تلك المنطلقات تولدت رغبة فيلسوف الأدوات "ديوي" بالدفاع عن الديمقراطية، وعن قيم مجتمعه الأمريكي، ومحاولته جعل السياسة الاجتماعية الديمقراطية مطلوبة ومقبولة على الدوام، فلم تكن الديمقراطية يوماً بمعزل عن التقاليد الأمريكية البراغماتية وهي المهمة التي تقصدها فلسفته البراغماتية بعيداً عن كل نزوع وتوجه مغلق، وعن كل سابقة انقضى زمانها ومَرَّ ولُبَسَ فيها ثوب العرف والتقليد.

وعليه يقر ديوي ويؤكد على ضرورة البحث والتغيير في محراب الحياة، إذ اهتدى إلى صياغة فلسفة جديدة حيث انبرى إلى تحديد مهمتها، ولما كان أي تحديد يقوم على أفق التفكير كان عمل الفيلسوف حسب رأيه موجه لإحداث التغيير وليس انتظاراً منه للحق الثابت، وإلا فإنه سيقطع صلته بالكون موضوع تفكيره، والإنسان دائم الاتصال بأقوى الوشائج مع بيئته وظروفه فلا يتمثل الحقائق المثالية، ولا يقبل الواقع دون تغيير، بل يتناوله بالتغيير والتعديل، وبالقدر الذي يحتكم فيه إلى رصد معضلات الحياة اليومية وتوجهها بالإصلاح وإعادة البناء.

من هنا جاء ديوي يقارب بين الديمقراطية والبراغماتية، هذه الأخيرة التي لم تبذع الديمقراطية بل ما فتئت تعزز قيمها وتؤطر مشهدها وترسخ ثقافتها بتوطينها داخل المجتمع وبين الأفراد، فلم تكن الديمقراطية مجرد شكل للحكومة وإنما هي في أساسها أسلوب من الحياة المجتمعية والخبرة المشتركة بفعالية واستمرارية نحو بناء المستقبل المسحوب بقوة الأمل وإرادة العمل.

إن ديوي قد ربط الإصلاح بالتجديد والعمل، بالعلم والتجريب، بناءً على تجربة التقييم النقدي، ما جعله يؤمن بفكرة إعادة البناء التي مست كل جوانب الحياة، لتأخذ دلالات إجتماعية وإنسانية أكثر منها معرفية أكثر منها سياسية بالنسبة للديمقراطية، فبعد رفع أمريكا وتيرة الحياة وتأكيداها على مبدأ البقاء والتطور والارتقاء وتبلور حركتها الفاعلة، فكانت الأدوات الديوية نتيجة طبيعية لمجتمع تطوري على خطى الداروينية، من منطلق أن كل شيء محكوم بالتغيير والتطور وأن العمل غاياته النمو المستمر والخبرة المشتركة، ودورها الفعال في صناعة الحاضر واستشراف المستقبل، كذلك منهج الذكاء المتبصر وتفعيله لدور العقل اجتماعياً وموضوعياً، خاصة وأن التجديد عمل عقلي يتطلب أكبر قسط من القراءة العملية والعلمية، كما يتطلب وعياً بأحوال الحياة وظروفها المختلفة، ما دفع ديوي إلى نقد الأنماط التقليدية في الفلسفة والتربية ودعوته إلى بناء معالم جديدة تتلاءم والتطورات الحاصلة في مجرى الحياة داخل مجتمعه الديمقراطي-الصناعي.

اعتبر (ديوي) أن تغليب كفة مركزية المعرفة وتقديس الفلسفة لذاتها. والتفريط في الجانب الواقعي والعملية هو بمثابة إفراغ للفلسفة من محتواها الحقيقي -في كونها اجتماعية وإنسانية-، حيث ربط عمله بخدمة الحياة في تأمينها واستمراريتها طالما أنها متغيرة في كل المجالات الاجتماعية والأخلاقية والسياسية والعلمية، ليكون هذا صميم فلسفته الأدواتية وبنائه المنهجي، الذي اهتم فيه بتنمية الفرد وجعله أساس كل تطور اجتماعي ديمقراطي تسوده الحرية، في السياق ذاته حاول ديوي إعادة رسم خارطة البحث الفلسفي لتمكينه من الانتقال من وضعية الركود وكل ما يحمله المفهوم (الركود) من إنغلاق فكري وتعطيل، إلى وضعية البناء والتجديد وكل ما تطرحه من آفاق للتقدم والتطور، وعليه آن للفلسفة أن تجدد مهامها من أجل الديمقراطية وتنزل من برجها العالي لتكون أكثر

واقعية، أكثر إنسانية بتجديد يمس تلك المفاهيم المتعلقة بالنظم الاجتماعية والسياسية، التربوية والأخلاقية، وبناء قيم جديدة تغير المجتمع وتحدده، وليس هناك حسب رأيه أكثر من التربية في قدرتها على تنظيم البنى الاجتماعية وتعديل نظامها وإحداث التغيير والتنظيم الاجتماعيين، فالمعروف أن طابع كل ثقافة صناعة لا تخرج عن المنظومة السلوكية والتربوية المميزة لأفراد مجتمع ما، ولخصوصيتهم وهويتهم.

اهتم ديوي بأولويات الإصلاح "إصلاح مجتمعه الديمقراطي"، فمن التقليد إلى تحديد تحدت المهام الأولى لفلسفته الأدائية من خلال نقد التقليد الأعمى وما خلفه من فجوة بين ما هو نظري وما هو عملي في تضيق واضح لمهام البحث خاصة الاجتماعي، حيث لا يمكن للفلسفة أن تعتزل أهم وظائفها كما أشرنا في الاحتكام إلى الواقع والعمل على تكييفه بعد استنطاق لحاضره وقفا لمعطيات العصر، بالتالي تشجيع البحث الاجتماعي والاهتمام بالمنهج العلمي، بهذا تصبح الفلسفة أداة للتغيير ومنبر للتنوير، بعد فلك ما استغلق ومحاوله إصلاحه نحو رؤية براغماتية تفاؤلية، فلا ريب إذا أن تكون التربية حجر الأساس باعتبارها أداة إصلاح وتجديد، ومقوم لنجاح الأمة الأمريكية واستمرار تجربتها الديمقراطية الثقافة والنموذج.

يُرجع ديوي مقومات الإصلاح إلى ما تقدمه التربية الديمقراطية من تنظيم شامل يبدأ من مرحلة الطفولة ويستمر عبر مراحل النمو، في خلق فرص أكبر للمشاركة، وفي تعميم الشعور الاجتماعي والديمقراطي الوطني فتصبح قيم الديمقراطية الاجتماعية والأخلاقية قيم ترسخ في نفس كل فرد ونزلت منها منزلة الطبع، بدل التثبيت بتنظيمات القانون وتغيير البنى الاجتماعية، علاوة على ذلك تَسْتَلِمُ التربية مهمة الإصلاح في نموذجها العملي والمتمثل في المدرسة التقدمية، أين يمكن تعديل أطراف المعادلة بين ماهو فردي وبين ماهو جماعي (اجتماعي)، بين ماهو نظري وما هو عملي، وتشجيع اهتمام وميول الأطفال وصقل قدراتهم واستثمار نتائجها في الخلق والإبداع فلم تكن أهداف ديوي مجرد أفكار لتمثيلات نظرية تحت مسمى فلسفة التربية، بل اتجهت لإحداث الفرق بالعمل والتجريب وتوظيف أهم الوسائل والأهداف، التي تتمثل بالأساس في تحديد مهمتي الفلسفة والتربية من أجل الديمقراطية ودعم تجربتها كثقافة، بدءا بالمدرسة مخبر فاعلية الأفكار والنظريات وباعتبارها أي المدرسة مجتمع مصغر يعكس صورة الحياة الاجتماعية التي يجب أن يتم ترتيب مقاصدها ودعم أهدافها من المنزل إلى المجتمع مروراً بالمدرسة.

هي الأهداف والمقاصد التي لا غنى عنها من أجل تحصيل ثقافة الديمقراطية وفق ما تتطلبه التنشئة السليمة ودورها في ترسيخ وتعزيز قيم الديمقراطية، ولا يمكن أن تعني التربية في معناها العام، إلا التنظيم والتعديل واكتساب أهم القيم، فالتربية جوهر الحياة الاجتماعية بناء على التواصل والاتصال وتحقيق غايات التعاون والإخاء المثل

الأعلى للمجتمع الديمقراطي، على هذا الأساس حدّد ديوي وظيفة المدرسة في الحفاظ على تلك القيم، عندما نتوجه إلى المجتمع فثُخِّد مواطن ضعفه وتحاول معالجتها بخلق أرضية معرفية-ثقافية من شأنها صناعة التميز وتحصيل نموذج الديمقراطية الراشدة.

من هذا المنطلق أخذ ديوي بنموذج المدرسة التقدمية، الأنسب لتنمية المجتمعات الديمقراطية، فالرهان الحقيقي من منظوره يبدأ من المدرسة، حتى يمكن استدراك ما تم إغفاله والإنزلاق الناجم عن أزمات لا يصعب حلها إذا ما تم استدعاء مختلف الآليات والميكانيزمات التي من شأنها إحداث الفرق وملائمة ظروف الحياة الراهنة، وهو بالضبط ما تضمنته دعوة مشروعه الإصلاحي بمهمة الإصلاح التربوي من أجل إرساء دعائم فلسفة اجتماعية ديمقراطية، وبناء مجتمع منفتح بقيمه المختلفة، فعلى القدر الذي توليه المدرسة التقدمية من تعزيز لقيم الحرية والمساواة والعدالة والمشاركة...، كعناصر مكملة للمثل الديمقراطية فهي (المدرسة) بهذا تعمل على إبقاء الديمقراطية حية في فكر وسلوك الأفراد.

تتم الديوية بصناعة العقل قبل صناعة المثقف فالإصلاح الحقيقي يبدأ بالإنسان ويعيده إلى ذاته، حملت دعوة ديوي الإصلاحية أهداف منشودة من أجل خلق أجيال واعدة للعهد الديمقراطي مثقفة بثقافته ومنهجيه العلمي العملي، في ظل مجتمع تقدمي-صناعي تساهم فيه المدرسة كقطب روحي اجتماعي في عملية ارتقاء وتأسيس وعي الجماعة، نحو إشراك الجميع لخبرة جماعية تركز مبادئ الديمقراطية وتعمق أثرها في النفوس. إن التربية الديمقراطية كما أرادها ديوي أسلوب تقدمي علمي يتصل بالحياة الاجتماعية، مثلما تتصل الديمقراطية بالحياة العامة، -ليست مجرد ممارسات سياسية- في شكل توليفة معرفية قصدها الفيلسوف للجمع بين الديمقراطية والتربية، وبين الحياة الاجتماعية الواقعية في بلده، فالتربية مشروع بناء وتحديد يبدأ بالمجتمع ويعود إليه عن طريق جيل يدرك جيداً ويقدر قيمته من قيمة وقيم مجتمعه.

عمد ديوي إلى تعميق البعدين الاجتماعي والإنساني فكانت الذرائعية Instrumentalism في خدمة ذلك فمن البحث المنطقي إلى البحث الاجتماعي انصرفت أطروحات ديوي وتقدمت لتكوين قيم جديدة تنبض بروح العصر وترتبط بعجلة التغيير الاجتماعي، وكل ما يحمله من بشائر للتنمية، انطلاقاً من إرساء ثقافة ديمقراطية قوامها الإنسجام والتكامل ومعيارها العمل والنجاح، بهذا ميّز ديوي بين الديمقراطية كفكرة اجتماعية، وبين الديمقراطية السياسية التي تمثل النظام دون أن يفصل بينهما مع أفضلية واضحة للديمقراطية الفاعلة اجتماعياً، في إنفتاح أكثر على المعنى الاجتماعي والخروج من شرنقة وضيق معناها السياسي، في التأكيد كذلك على المعنى الأخلاقي، وعلى الحياة بأوسع معانيها أين تتمثل الديمقراطية مهمة تنظيمها اجتماعياً، إن الديمقراطية المطلوبة عند

ديوي مهمة يُنتظر تحقيقها بتحقيق مثلها الأعلى نحو إسعاد الإنسان، ودمج روحها من روح المجتمع وتوطينها كثقافة في سلوك وفكر كل فرد اتجاه مجتمعه يتأثر لتأثره ويؤثر فيه بأخلاقه وممارسته الديمقراطية.

حسبنا مما أوردناه استخلاص لمضمون أفكار ديوي حول التربية ودورها الفعال في إحداث التغيير، وخدمة المجتمع وهو الدور نفسه المنوط بمهام الفلسفة البراغماتية عند ديوي في خدمة الديمقراطية وإصلاح مجتمعه، هذا وتبقى الإشكالية الحقيقية التي يكشف عنها هذا السجل الفلسفي السياسي والاجتماعي، هي بدل البحث عن الديمقراطية، يجب البحث في سبل ترسيخ وتعزيز قيمها داخل المجتمع، أي ما يمكننا من اكتساب ثقافة الديمقراطية بدلا من التطلع في عتمة النظام الديمقراطي خاصة بالنظر إلى العلاقة المطروحة بين الثقافة والديمقراطية، صحيح أن الحاكم المثقف ليس ديمقراطيا دوما، لكن لثقافة الديمقراطية دور في إعادة تشكيل البنى الاجتماعية وتوثيق وعي المواطنين اتجاه مكانتهم داخل مجتمعاتهم.

بشكل عام ربط ديوي فلسفته بالواقع وتحدياته المستمرة بوضع أسس ومقومات تجمع بين النظرية والتطبيق في سياق اجتماعي-إنساني داعم لصور الانفتاح والتواصل والعيش المشترك، حيث كان يصرح لعالمية وكونية ديمقراطية من منطلق أن الديمقراطية لا يمكن حُصُّها في ميثاق خاص بدولة معينة، وبين نوع محدود من البشر. لكن حقيقة الأمر تبدو بعيدة كل البعد عن تصريح ديوي في مقابل الكونية الأمريكية!!.

إن المتتبع لأفكار ديوي المتعمق في ثنايا إصداراته يلاحظ أن الرجل عمل على وضع مشروع فلسفي بأبعاد إنسانية، مثلت أمريكا مخبرا لإنجاح تجاربه، خاصة فيما يتعلق بالتربية التقدمية. فما تحمله رؤياه من فيض إنساني-اجتماعي وأخلاقي، يستوقف كل باحث تحركه الرغبة في تبني مقومات النجاح والإجرائية، ما يجعلنا نتوقف عندما يتمناه للإنسانية، لكن بالنظر إلى ما يعجُّ به الواقع المرير، وما يحمله من تناقضات باتت تحميم على مصير الإنسانية المجهول يحمل آمنيات ديوي إلى المأمول، ويجعل فيضه ضربا من الخيال تصدق حقيقته وتتسق تمام الإتساق مع أمريكا ومن يواليها فقط.

ليست الديمقراطية مسؤولة عن ما نمر به من أزمة إنسانية باسمها بل الأمر يحتاج إلى توسيع ثقافتها الإنسانية بحيث تصبح كل دولة متزنة في سياستها داخليا وخارجيا، وفي احترامها للمواطن، من احترامها للإنسان عامة هذا الأخير الذي من أجله وعلى أكتافه قامت الدولة والمدينة، فلم يعد يقتصر دور المواطن على الاقتراع الساذج في شكل ورقة يلقي بها في صندوق، بل يتطلب الوضع وعي ومعرفة وهو الأمر الذي ينطبق على الديمقراطية كثقافة راسخة أساسها الوعي والمعرفة فما أحوجنا إلى نمودج ديمقراطي يتمثل مقاصد وأهداف أبعد لما نعيشه اليوم ديمقراطية إيجابية أو إنسانية راشدة هاجسها الأول والأخير الإنسان بعيدا عن إيديولوجيات ضيقة، وإرادة تحدها

المصالح والأشخاص، بالتالي تحقيق دولة الإنسان، ومن أجل تحصيل ذلك يجب ترشيد الديمقراطية بتوطين ثقافتها بالنظر إلى أن أهم مرتكز يرجع في الأساس إلى احترام حقوق الإنسان بتوسيع نطاقها نحو المشاركة وصناعة القرار ولعل هذا وذاك قائم كما ذكرنا على المعرفة (التربية)، لأن الديمقراطية تُحوّل عن الطريق وتتراجع هالتها في ظل غياب الوعي وانتشار الجهل، فمثلما كان عند اليونان (الديمقراطية الإثنية) الأمر نفسه مع ديوي من خلال الدعوة المتنامية إلى ديمقراطية التعليم وضرورة التربية والعلم والمعرفة، حيث كان الفيلسوف حاكما للمدينة في أثينا، كما شهدت أمريكا حكم أربعة فلاسفة وإن كان يصعب الوصول إلى نموذج الحاكم الفيلسوف، أو الحاكم الفاضل خاصة في واقعنا الراهن لكن ليس بالمستحيل تحصيل ثقافة الديمقراطية وتعميم منافعها.

تأسيسا على ما سلف ذكره تبقى المعرفة وحدها لا تكفي لإنجاح تجربة الديمقراطية، فقد أثبتت تجاربها المستمرة إلى اليوم ضرورة تفعيل شروط أخرى من أهمها الحوار شرط كل تواصل والاحترام كشرط مكمل للشرط الأول ومؤسس لأهم مظاهره (المشاركة الجماعية) في المجتمع، كذلك إدراك معنى الحرية في الفكر والسلوك...، هذا وتبقى الديمقراطية بالرغم من كل ما تطرحه من تناقضات، أفضل الأنظمة وأكثرها طلبا، فهي كفيلة بحسم مسألة الاختلاف والصراع بين الحاكم والمحكوم، وبين أفراد المجتمع في تفاعلهم اتجاه مجتمعاتهم ما صعب القبض على صورة واحدة للديمقراطية في ظل تباين خصوصيات المجتمعات واختلاف طبيعتها.

بالتالي تعدد أشكال الممارسة الديمقراطية، لكن تبقى مبادئها وقيمها واحدة، ويبقى للديمقراطية معنى أصلي متمثل في السيادة للشعب ولمشاركته الحاسمة...، مع الأسف أصبحنا اليوم نعيش غربة للمواطن، وأصبح المواطنون أقل مواطنة حيث باتت اللامبالاة إزاء الحياة السياسية تفرض نفسها، نتيجة الإنصراف إلى اهتمامات أخرى لها علاقة بالمعيش اليومي المحدود، وعليه فتح الباب على مصراعيه للتلاعب الديمقراطي والحكم الاستبدادي، أين يتمثل دور المواطن كمنفعل خاضع هم الأكبر أهداف هامشية وإن كانت ضرورية، في حين هُْمَشَ أهم شيء وهو الوطن، فالمواطن الحقيقي هو ذلك الفرد الذي يترفع عن همومه الضيقة والخاصة ويعزز انتماءه الوطني بتعزيزه قيم الديمقراطية وترسيخ مبادئها، بهذا تصبح الديمقراطية كما أرادها ديوي فضاء للمواطنة، للخبرات المشتركة ولاستمرارها.

في ضوء ما قدمه ديوي من وعي لأجل إصلاح مجتمعه، يبدو أن الرهان الحقيقي للديمقراطية في إخراجها من إطارها السياسي وفتح أفقها في ربطها بما هو اجتماعي (تربوي واقتصادي)، واعتبار التربية المدخل الإجرائي لتحقيق ديمقراطية خَلْاقَة، ديمقراطية إشْرَابَت منها النفوس، وتشبعت بقيمها منذ الصغر، ديمقراطية لثقافة ذات نزعة إنسانية، ديمقراطية جذرية تتعدى مهام التصويت العابرة لمهام أخرى أكثر وعي بتشاركية مفتوحة على الجميع، في اتخاذ المبادرات وصناعة القرارات.

صفوة القول إن اختيار ديوي لمهمة الدفاع عن الديمقراطية، وفي ربط هذه الأخيرة بالتربية، بالفلسفة وبالحياة في عدة قضايا لم يكن اعتباطيا، بل يرجع إلى وعي الرجل بقيمة هذا الترابط العضوي، ومدى تفعيل أدواره على

المستوى الاجتماعي، بناءً على المنهج التجريبي العلمي العملي، وفي جعل الديمقراطية مهمة منتظرة، على الدوام وهي المهمة التي دافع عنها بقدر ما نَظَر لها وفكَّر فيها، فجعلها طريقة في العيش بالإستناد على منطقي الخبرة والتجربة وبتوسيع نطاقها، وتوطين ثقافتها داخل المجتمع، ورصد نتائجها بالمعاينة الضابطة في تكوين نشئ يدرك قيمته ويعزز قيم مجتمعه الديمقراطي. من هنا يكمن المغزى الفلسفي لذرائعية ديوي في بعدها الوظيفي الاجتماعي في إبعث طرق النجاح، وفي حل مشاكل الحياة اليومية بالحفاظ على بني اجتماعية تشجع البحث وتحترم الحريات وبخلق ديمقراطية إيجابية خلاقة للجميع.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

قائمة المصادر والمراجع

أولا المصادر

أ. أجنبية

- Dewey Jhon, Public It's problems and ussay, in political in Quiry, Chicago getwey, 13 books, USA, 2nd (éd), 1946.
- Dewey john, comment nous polsone, tradouit l'anglais par, o,iucroney, edition ornest, pllarlol, paris, s(é).
- Dewey, j, experience and nature, L-y the dever publication, 1966.
- Dewey John, Democracy and Education, press simon schuster ,paris, 1997.

ب. عربيا:

- ديوي جون، آراء طوماس جيفرسون الحية، تر: يوسف زايد، دار الثقافة، بيروت (لبنان)، (د.ط)، 1957.
- ديوي جون، إرفين ديوي، مدارس المستقبل، تر: عبد الفتاح الميناوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة (مصر)، (د.ط)، 1962.
- ديوي جون، إعادة البناء في الفلسفة، تر: أحمد الأنصاري حسن حنفي، المركز القومي للترجمة، مصر، (ط.1)، 2010.
- ديوي جون، البحث عن اليقين، تر: أحمد فؤاد الأهواني، المركز العربي للترجمة، مصر، (د.ط)، 2015.
- ديوي جون، التربية في العصر الحديث، (ج.1)، تر: عبد العزيز عبد المجيد ومحمد حسين المخزنجي، مكتبة النهضة المصرية مصر، (د.ط) 1972.
- ديوي جون، الجمهور ومشكلاته، تر: فاطمة الشايحي، المطبعة الدولية، القاهرة، (مصر)، (ط.1)، 2007.
- ديوي جون، الحرية والثقافة، تر: أمين مرسى قنديل، مكتبة الأسرة، مصر، (د.ط)، 2010.

- ديوي جون، الخبرة والتربية، تر: مُجد رفعت ونجيب اسكندر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة (مصر)، (د.ط)، (د.ت).
- ديوي جون، الديمقراطية والتربية، تر: متى عفراوي وزكريا ميخائيل، لجنة التأليف والنشر، القاهرة (مصر)، (د.ط)، 1964.
- ديوي جون، الفردية قديما وحديثا، تر: خيرى حمادة، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت (لبنان)، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، لبنان "نيويورك"، (د.ط)، 1979.
- ديوي جون، المبادئ الأخلاقية في التربية، تر: عبد الفتاح السيد هلال، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة (مصر)، (د.ط)، 1966.
- ديوي جون، المدرسة والمجتمع، تر: أحمد حسن الرحيم، مكتبة الحياة للطباعة والنشر، بيروت (لبنان)، (د.ط)، 1964.
- ديوي جون، المنطق نظرية البحث، تر: زكي نجيب محمود، دار المعارف، مصر، (ط.2)، 1969.
- ديوي جون، تحديد في الفلسفة، تر: مرسي قنديل وزكي نجيب محمود، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، (د.ط)، 1957.
- ديوي جون، ليون تروتسكي، أخلاقهم وأخلاقنا "وجهة نظر الماركسية والليبرالية في المثل الأخلاقي"، تر: سمير عبده، دار دمشق، (سوريا)، (ط.1)، 1969.

ثانيا: المراجع

أ. أجنبي:

- Aine Mahon, the Oransitant and romantic, realing richard rorty and Stanley Cavelly, Blooms bury studies in american philosophy, new-york, USA, 2014.
- anillustrate history of de u.s.a lonjnan UK 2emm, 1992.
- Axel honnith, la lutte pour la reconnaissance, traduit par pierre rush, éd de celf, paris, 2010.
- Axel honnith, reconnaissance er reproduction social, in la reconnaissance à l'épreuve exploration socio-anthropologiques, j.p

payet et ba.Battegay "dir", paris, septentrions, presses universitaires, 2008.

- Bleou. joseph, Men and Movments in Amecica Philosophie, Prentice Hall Philosophy Ceries USA, (n.p), 1966.

- Champi Philipe et Christian E tevé, dictionnaire encye lopé dique de l'éducation et de la formation éditions Waltham, 1994.

- Charles Harts Horne and Peaul Weiss (eds), Pragmatism and Pragmaticism, Vol /collected papers of CYS peirce/ cambridge: Harvard university, press,(S.i), 1934..

- D.Detracy , Dissertation sur quelques question d'idéologie, PUE, Paris, s(i), 1779.

- Deledalle Gerard, la philosophie Americaine, edition l'age d'homme, lousame, s(é),swisse, 1983.

- Deledalle Geyrard, la pholosophie. Amiricane,edition l'age d'homme, lausanne, tr, twiss, 1983..

- Dewey ET games tu fits H, ETHIS, REVISE edition sni: henry hotel company, s (I), 1936..

- Enrique dussel, a conversation with rorty, invndesirde of modernity apel ricour rorty, taylor and philosophy of liberation;)tr.éd(, by Eduardo mendiait, humanities press, new jersey, 1996 ..

- Gail Kennedy, introduction to Dewey, in classic American philosophers, ed, by hich (usa).

- Gehlrn an john and brawnan mary river, adventure in american, literature harcurt and word edition new york, 1985, p444.

- Hottois Gilbert, De la Renaissance à la postmodernité : Une histoire de la philosophie moderne et contemporaine, édition de Boeck Université, France, (3,E), 2002..
- Hutin serge, La philosophie anglaise et américaine, P.V.F, 3^e édition, 1997, p114 .
- James William, Pragmatism, Dover philosophy classics, New York, 1995, p18.
- Jürgen Habermas ; l'intégration républicaine, essais de théorie politique, tr : Rainer Rochlitz, éd : Fayard, Paris, France, 1998, p261.
- Jürgen Habermas, droit et démocratie entre faits et normes, tr : Rainer Rochlitz et Christian Bouchindhomme, éd : Galimard, 1997, p321.
- Jürgen Habermas, Espace public, Archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise, tr, Marc Dulaunay, éd : Poyot, France .
- Le Tahan Khoui, l'éducation comparée éd Armand, s(T), Paris, 1981.
- MacIntyre Alister, Christian theology, an introduction Blackwell Publishing UK, 3^eed, 2003.
- Morton G. White, la pensée sociale en Amérique, traduction de Mario Pêcheux, P.U.F, Paris (1^{er} éd), 1963.
- Pettigrew John, A Pragmatist's Progress: Richard Rorty and American Intellectual History, Rowman and Littlefield Publishers, Maryland, USA, 2000.

- Richard Rorty, philosophy and cultural politics, Cambridge university press, USA, publishing, 2007..
- Richard Rorty , l'espoir ou lieu du savoir, Introduction ou pragmatism, édition Française, établie Claudine Cawen et Jacques Poulain, Paris, édition Albin Michel, 1995.
- Richard Shusterman, libéralisme à pragmatique, N :555 – 556 – Aout, Septembre, Paris, 1993.
- Richard Rorty, truth and progress, cambridge university press, 1991.
- Rorty Richard, objectivity, relativism and truth, philosophical paper, Cambridge, university press, USA, 14 édition, 2005.
- Rorty Richard, philosophy and social Hope, penguin books, London, first publishing, 1999.
- Rorty Richard, l'espoir ou lieu de savoir : Introduction ou pragmatism (ibid.
- Thoreau Henry David, civil Disobedience, Flit édition, Media, Alger, (1,P), 2009.
- Touraine Alain, qu'est –ce que la démocratie?, Ed fayard, paris, (S.E), 1994.
- Touraine Alan, qu'est ce que la démocratie?, éd, fayard, paris, 1994.
- William James, A pluralistic Universe, “Harbert lectures at Mouncheater college on the present situation in Philosophy”, ARC Monor, the united states of América, United Kingdom, 2008..

- William James, pragmatism, longman, Greenandco, New York, 1943.

Dictionnaires :

- La rouse, grand dictionnaire de la philosophie
- P. Fcuqué, Dictionnaire de la longue philosophique, DUF, Paris, 1978.
- A ,lalande, vocabulaire technique et critique de la philosophie PUF, Paris, 1951.

ب. عربيا

- أفاية نورالدين ، الحداثة والتواصل في الفلسفة النقدية المعاصرة دار افريقيا، المغرب، (د.ط)، 1991.
- إبراهيم مصطفى إبراهيم، نقد المذاهب المعاصرة، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر، (ط.1)، 2000.
- أبو جابر فايز صالح، الفكر السياسي الحديث، دار الجيل، بيروت، (د.ط)، 1985.
- أرندت حنة، في العنف، تر: العريس، دار البياتي، بيروت (لبنان)، (د.ط)، 1992.
- اسماعيل محمود حسن، التنشئة السياسية، "دراسة في دور أخبار التلفزيون"، دار النشر للجامعات، مصر، (ط.1)، 1997.
- الأفداحي هشام محمود، النظم السياسية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، (مصر)، (د.ط)، (د.ت).
- الأفداحي هشام محمود، النظم السياسية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، (مصر)، (د.ط)، 2009.
- آل قطيط هشام، يعقوب حسن، الحرب التي قسمت العالم كشف مخططات ومشاريع شيطانية الصوهيوالأمريكية بالوثائق والأرقام، مركز رؤيا للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق، بيروت، (لبنان)، 2012.
- ألكس دوتوكفيل، جوزيف ابستين، المرشد إلى الديمقراطية، تر: سمية ممدوح الشامي، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة (مصر)، (ط.1)، 2010.

- أُلن نفتر، هنري ستايا كوججر، تاريخ الولايات المتحدة، تر: مصطفى عامر، مكتبة مصر، القاهرة، مصر، (د.ط)، (د.ت).
- الأهواني أحمد فؤاد، جون ديوي سلسلة نوابع الفكر الغربي، دار المعارف، مصر، (ط.2)، 1968.
- أونس الفكرة، التربية على المواطنة شروطها في الدول المتجهة نحو الديمقراطية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت (لبنان)، (ط.1)، 2007.
- أي كارين وسميث مارغوت لايت، الأخلاق والسياسة الخارجية ، تر: فاضل جسکر ، مكتبة العبيكان، الرياض، (السعودية)، (د.ط)، 2005.
- إعمل الغوري، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، دار اليقظة العربية، دمشق (سوريا)، (د.ط)، 2017.
- أيوب نافع، منظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي -الناتو العضوية والتعاون-، دار الطليعة للنشر، بيروت(لبنان)، (د.ط)، 1996.
- بابا هومي، موقع الثقافة، تر: نائر أديب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء (المغرب)، (ط.1)، 2006.
- البارودي واصف، التربية ثورة وتحرر، (ج.1)، دار النشر للجامعيين، لبنان، (د.ط)، 1958.
- بجاري ناش ، الحمر والبيض والسود تاريخ الصراع العنصري في أمريكا، تر: مصطفى أبو الخير، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، (مصر)، (د.ط)، 1995.
- البخاري حمادة، عن الفلسفة وعن الحرية في القرن الحادي والعشرين ضمن أعمال الندوة الفلسفية السابعة عشر للجمعية الفلسفية المصرية "فلسفة الحرية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (لبنان)، (ط.1)، 2009.
- بدوي عبد الرحمان ثورة أصول الفكر السياسي والنظريات والمذاهب السياسية الكبرى، (د.ط)، دار النهضة العربية، القاهرة (مصر)، 1970.
- بغورة الزاوي ، الاعتراف من أجل مفهوم جديد للعدل "دراسة الفلسفة الاجتماعية"، تق: جدعان فهمي، دار الطليعة للكباعة للنشر، بيروت، (لبنان)، (ط.1)، 2012.
- بك مُجَّد عبد الله العربي: معنى الديمقراطية " سلسلة محاضرات في الديمقراطية ومظاهرها، مؤسسة الملك عبد العزيز، الدار البيضاء المغرب (د.ط)، 1940.

- البلواني عادل، النظرية السياسية لهابرماس، "الحداثة الديمقراطية"، (ج.2)، إفريقيا الشرق، المغرب، (د.ط)، 2014.
- بن عرف عبد العزيز، الدال والاستدلال، واحد المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب، بيروت، لبنان، (ط.1)، 1990.
- بن ناصر الحاجة، الفضاء العمومي وتشكيل الرأي العام-مقاربة مفهومية بين حنة أرندت ويورغن هابرماس-مؤلف جماعي دراسات في الفضاءات العامة، إشراف: سواملية نورية وميموني شهرزاد، دار إلباء للنشر والتوزيع، الجزائر، (د.ط)، 2024.
- بملول رجا، أنطولوجي الفعل البيئذاتية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، (قطر)، (د.ط)، 2019.
- بومير كمال، سؤال الاعتراف الفلسفة الاجتماعية والمعاصرة، "نصوص مختارة"، دار ميم للنشر، الجزائر، (ط.1)، 2019.
- بيتر كاز، تاريخ الفلسفة الأمريكية خلال 200 عام، تر: حسين ناصر ومراد وهبية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، (مصر)، 1983.
- بيطار نديم، من التجزئة إلى الوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (لبنان)، (ط.5)، 1985.
- تشومسكي نعوم، ضبط الدعاية (حوارات دفيد جارسمين)، تر: علي حجازي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، (ط.1)، 1997.
- تورين آلان، ماهي الديمقراطية "دراسة نقدية"، تر: عبود كاسوحة، وزارة الثقافة، دمشق (سوريا)، (د.ط)، 2000.
- تورين آلان، ما هي الديمقراطية؟ "حكم الأكثرية أو ضمانات الأقلية"، تر: حسن قبسي، دار الساقى، بيروت (لبنان)، (ط.2-3)، 2016.
- توم بوتومور، مدرسة فرانكفورت، تر: سعد هجرس، دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع، ليبيا، (د.ط)، 1998.
- الجابري محمد عابد، الديمقراطية وحقوق الانسان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (ط.2)، 1997.

- جديدي مُجدّد، ما بعد الفلسفة مطارحات روتية، الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف، بيروت (لبنان)، (ط.1)، 2010.
- الجراد خلف الله، أبعاد الاستهداف الأمريكي، دار الفكر، دمشق، (سوريا)، (د.ط)، 2005.
- جرار أماني، المواطنة العالمية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، (ط.1)، 2011.
- جورج كتورة، مركز دراسات الوحدة العربية المنظمة العربية للترجمة، بيروت، (لبنان)، (ط.1)، 2009.
- جون راولز، العدالة كإنصاف إعادة صياغة، تر: حيدر حاج إسماعيل، مراجعة ربيع شلهوب، المنظمة العربية للترجمة، بيروت (لبنان)، (ط.1)، 2009.
- جون لوك، رسالة الحكومة المدنية، تر: محمود شوى الكيال، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، مصر، (د.ط)، (د.ت).
- جون هيرمان راندل وجوستيف بوكلر، مدخل إلى الفلسفة، دار الجمل، ملحم قربان، دار العلم الملايين، بيروت (لبنان)، (د.ط)، 1993.
- جيفرسون توماس، الديمقراطية الثورية، تر: منير سليمان، ووليد الحمامي، دار الساقى، بيروت (لبنان)، (د.ط)، 2011.
- الحجلأوي لطفي، فلسفة التربية الإشكاليات الراهنة، جاز التنوير للطباعة والنشر، تونس (د.ط)، .
- الحسن يوسف، جذور الانحياز دراسة في تأثير الأصولية المسيحية في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوضبي (الإمارات العربية المتحدة)، (د.ط)، 2002.
- حسين أبو علي عبد الفتاح، تاريخ الأمريكيين والتكوين السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، دار المريخ، القاهرة، (د.ط)، 1987.
- حسين سيد عدنان، تطور الفكر السياسي، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع والنشر، بيروت (لبنان)، (د.ط)، 2009.
- خطاب سمير، التنشئة السياسية والقيم، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، (ط.1)، 2004.
- الخال يوسف وأنيس فخوري، الحكماء السبعة، مجلة الشعر، المكتب المصرية، دار الصيد، ه.ب، بيروت، (لبنان)، (ط.1)، 1960.
- خصر لطيفة إبراهيم، الديمقراطية بين الوهم والحقيقة، عالم الكتب، القاهرة (مصر)، (ط.1)، 2006.

- الخولي يمنى طرف، النسوية وفلسفة العلم، مؤسسة هندواي، المملكة المتحدة، (ط.1)، 2018.
- الخولي يمنى طريف، فلسفة العلم في القرن العشرين، مؤسسة هندواي للتعليم والثقافة، القاهرة (مصر)، (د.ط)، 2014.
- دايان رافيتش، مختارات من الفكر الأمريكي " كلمات حركت أمة بأسرها"، تر: مظفر نمير عباس وصادق إبراهيم عودة، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، (الأردن)، (ط.1)، 1998.
- دايونيد لاري، مصادر الديمقراطية، تر: سمية قلعوبود، دار الساقى، بيروت (لبنان)، (ط.1)، 1994.
- الدراجي جعفر عبد السادة، التوازن بين السلطة والحرية في الانظام الدستورية، دراسة مقارنة، دار حامد، عمان (الأردن)، (ط.1)، 2009.
- دوتوكفيل ألكسي، الديمقراطية في أمريكا، (ج.1-2)، تر: أمين مرسى قنديل، تص: محسن مهدي، عالم الكتب، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).
- دوتوكفيل ألكسي الديمقراطية في أمريكا، (ج.2)، تر: أمين مرسى قنديل، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، (مصر)، (د.ط)، 1962.
- دورتي وبالستيغران، جيمس روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، (د.ط)، 1985.
- ديورانت وول، قصة الفلسفة، تر: فتح الله المشعشع، مكتبة المفكرون، بيروت (لبنان)، (د.ط)، (د.ت).
- ديورانت وول، قصة الفلسفة، تر: فتح الله المشعشع، مكتبة المفكرون، بيروت (لبنان)، (د.ط)، (د.ت).
- رالف وين، قاموس جون ديوي التربية -مختارات من مؤلفاته-، تر: محمد علي العريان، مكتبة الأنجلوا المصرية، القاهرة (مصر)، (د.ت).
- رايكو نديكار فليد كيثل، العلوم السياسية، تر: فاضل زكي، مكتبة الأنجلوا المصرية، القاهرة (مصر)، (د.ت).
- ريتشارد مينش، الأمة والمواطنة في عصر العولمة روابط وهويات وقومية إلى أخرى متحولة، تر: عباس عمر وعلي خليل، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب دمشق (سوريا)، (ط.1)، 2010.
- الرحيم عبد المجيد، التربية والحضارة، مكتبة النهضة المصرية، مصر، (ط.1)، 1966.

- رفعت مُجَّد عبد الوهاب، النظم السياسية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية (مصر)، (د.ط)، 1993.
- روالز جون، نظرية العدالة، تر، تق: ليلي الطويل، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، (سوريا)، (د.ط)، 2011.
- روبرت دال، عن الديمقراطية، تر: أحمد أمين الجبل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العلمية، مصر، (د.ط)، 2000.
- روبرت ديكليريكو، ألان هموك، آراء في الحكومة والسياسة الأمريكية، تر: تماضر توفيق، دار المعارف، بيروت، (لبنان)، (د.ط)، (د.ت).
- رورتي ريتشارد، الفلسفة ومرآة الطبيعة، تر: حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، (لبنان)، (ط.1)، 2009.
- روشيه غيي، مدخل إلى علم الاجتماع العام "الفعل الاجتماعي"، تر: دندشلي مصطفى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت (لبنان)، (د.ط)، 1983.
- رونز بنج أرتور، الديمقراطية الأوربية بين 1845 و 1933، تر: ميشيل كبلو، منشورات وزارة الثقافة السورية، سوريا، (د.ط)، 1984.
- ريجينا الشريف، الصهيونية غير اليهودية: جذورها في التاريخ الغربي، تر: أحمد عبد الله عبد العزيز، سلسلة عالم المعرفة، (الكويت)، (د.ط)، 1985.
- الزبيدي مُجَّد مرتضى بن مُجَّد الحسيني، مجمع تاج العروس من جواهر القاموس (ج.23)، دار الكتب العالمية، بيروت (لبنان)، (ط.1)، 2007.
- زكريا إبراهيم دراسات في الفلسفة المعاصرة، المركز الثقافي العربي، المغرب، (ط.1)، 1997.
- زكريا فؤاد، أعلام الفكر المعاصر، دار الجيل، بيروت (لبنان) (ط.1)، 1993.
- سالم نظمي مُجَّد عزيز، دراسات ومذاهب، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، (د.ط)، (د.ت).
- السبعواوي عوني عبد الرحيم، التاريخ الأمريكي الحديث والمعاصر، دار الفكر، عمان، (الأردن)، (د.ط)، 2009.
- سعيد إدوارد، العالم والنص والناقد، تر: عبد الكريم محفوظ، اتحاد كتاب العرب، دمشق (سوريا)، (د.ط)، 2000.

- سيفتون جون، العنف في كل مكان من حولنا، تر: تيسير نظاما، خليل وداوود سليمان القرنة، العبيكة للنشر، المملكة العربية السعودية، (ط.1)، 2017.
- شارلز موريس، رواد الفلسفة الأمريكية، تر: إبراهيم مصطفى إبراهيم، مطابع رويال، القاهرة (مصر)، (د.ط)، 1996.
- شريط عبد الله، مع الفكر السياسي الحديث المجهود الأيديولوجي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، (د.ط)، (د.ت).
- شطارة ناصر عامر، الأنا وتمثلات الآخر، الأصول المسحية البروتستانتية ، أنموذجا، مج40، ع03، الجامعة الأردنية، الأردن، (د.ط)، 2013.
- الشناعة رسمي، معايير الديمقراطية (الحوار، النقد، التربية، حرية التعبير)، دار الينابيع للطباعة والنشر، دمشق (سوريا)، (ط.1)، 2006.
- الشيباني عمر مُجد التومي، تطور نظريات وأفكار تربوية، دار ثقافة، بيروت، (لبنان)، (ط.1)، 1975.
- الشيباني منذر، الدولة الديمقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، (لبنان)، (د.ط)، 2000.
- صوميل هنتغتون، الموجة الثالثة للتحويل الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، تر: عبد الوهاب علوب، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة (مصر)، (ط.1)، 1993.
- طيارة رياض، أمريكا والحريات نظرة تاريخية، رياض الرئيس للنشر والتوزيع، بيروت، (لبنان)، (ط.1)، 2013.
- عادل مصطفى، فقه الديمقراطية، دار الهنداوي للنشر والتوزيع، مؤسسة سي أي سي، مصر، (د.ط)، 2017.
- عبد العزيز مُجد ربيع، الثقافة والديمقراطية، دار اليازودي العلمية للنشر، عمان (الأردن)، (د.ط)، 2016.
- عبد الله إبراهيم، المركزية الغربية، المركز الثقافي الغربي، المغرب، (ط.1)، 1997.
- عبد المعز نصر مُجد، في النظريات والنظم السياسية، دار النظام العربية، بيروت (لبنان)، (ط.1)، 1981.

- عبد المعطي مُحمَّد، السياسة أصولها وتطورها في الفكر الغربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية (مصر)، (د.ط)، 1983.
- عبده مصطفى، فلسفة الأخلاق، مكتبة مديولي، القاهرة (مصر)، (ط.2)، 1987.
- العبيوي خالد، مشكلات الديمقراطية، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت (لبنان)، (ط.1)، 2010.
- العشماوي مُحمَّد سعيد، روح العدالة، دار إقرأ، بيروت، (لبنان)، (ط.3)، 1986.
- علوش نورالدين، الفلسفة المعاصرة: نماذج مختارة، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، (الأردن)، (ط.1)، 2009.
- عمر الشباني، تطور النظريات والأفكار التربوية، دار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، (ط.2)، 1977.
- العيادي عبد العزيز، الفضاء العمومي ومطلب حقوق الإنسان هابرماس -نموذجا-، مكتبة علاء الدين، صفاقس، (تونس)، (ط.1)، 2009.
- غلاب عبد الكريم، الديمقراطية الديمقراطية فكرا وممارسة وتربية، منتدى الفكر والحوار، الرباط (المغرب)، 1980.
- ف.ج.ولز، معالم تاريخ الإنسانية، المجلد الرابع، تر: عبد العزيز توفيق جويد، مصر الجديدة، مصر، (د.ط)، 1965.
- فهمي مُحمَّد عبد القادر، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الامراتوري، دار الشروق للنشر، عمان (الأردن)، (د.ط)، 2009.
- فينسانت كازانوف وكاريكوريان، حوار مع الفيلسوفة الأمريكية نانسي فريزر، تر: علوش نورالدين، عن كتاب حوارات الفلسفة السياسية المعاصرة، ابن نديم للنشر والتوزيع، دار الروافد ناشرون، الجزائر، بيروت (لبنان)، (ط.1)، 2013.
- كامل فؤاد، أعلام الفكر الفلسفي المعاصر، دار الجيل، بيروت (لبنان)، (ط.1)، 1992.
- كامل فؤاد، أعلام الفكر المعاصر، دار الجيل، بيروت (لبنان)، (ط.1)، 1990.
- كانط (الحداثة الجمالية والحداثة السياسية)، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، تونس، (ط.1)، 2005.

- كانط إيمانويل، تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق، تر: عبد الضفار مكاوي، مشورات الجمل، مصر، (ط.1)، 2002.
- كانط إيمانويل، تأملات في التربية، ماهي الأنوار، ما التوجيه في الفكر؟، تر: محمود بن جماعة، دار مُجد علي للنشر، صفاقس (تونس)، (ط.1)، 2005.
- الكحلاني حسن، الفردانية في الفكر الفلسفي المعاصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، (مصر)، (د.ط)، 2008.
- كوش دينيس، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، تر: منير السعداني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (لبنان)، (ط.1)، 2007.
- كيسلاسي إيريك، الديمقراطية والمساواة، تر: جهيدة لاوند، معهد الدراسات الإستراتيجية، بيروت، (لبنان)، (ط.1)، 2006.
- لطيف نوفل الحاج، جدل العدالة الاجتماعية في الفكر الليبرالي جون راولز في مواجهة التقليد المنفعي، دار جداول، بيروت (لبنان)، (د.ط) 2015.
- لوجي هاشم مير، أمريكا بلا قناع، تر: علاء الرضائي، مركز الغدير للدراسات الإسلامية، بيروت، (لبنان)، 2004، ص48، كما ينظر: كلير مايكل، مابعد «عقد الفيتنام» اتجاهات التدخل الأمريكي في الثمانينات، تر: محجوب عمر، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، (لبنان)، 1982.
- لوкар ديووين، الفيدرالية الأمريكية، تر: مجموعة المؤلفين، دار الآفاق الجديدة، بيروت (لبنان)، (د.ط)، 1969.
- لويس عوض، دراسات في النظم والمذاهب، دار الهلال، مصر، (د.ط)، 1967.
- لويون غوستاف، الثورة الفرنسية وروح الثورات، تر: عادل زعيتر، مكتبة النور، مصر، (د.ط)، 2020.
- ليو شتراوس، جزييف كروسي، ليو شتراوس، جوزيف كربسي، تاريخ الفلسفة السياسية من لوك إلى هايدجر، (ج.2)، تر: مُجد سيدأحمد، تح: إمام عبد الفتاح إمام، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة (مصر)، (ط.1)، 2005.
- مارسيل دافيد، فلسفة التقدم، تر: خالد المنصوري، مكتبة الانجلومصرية، القاهرة، (مصر)، (د.ط)، 1974.

- ماكس جيم، وسكيد مور ومارشال كارتبورونك، كيف تحكم أمريكا، تر: نظمي لوقا، الدار الدولية للنشر التوزيع، القاهرة (مصر)، (د.ط)، 1988.
- مجاهد حورية، الفكر السياسي من أفلاطون إلى مُجد عبده، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة (مصر)، (ط.3)، 1999.
- مجموعة مؤلفين: التحليل الثقافي، مج: مترجمين، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، (مصر)، (ط.1)، 2008.
- مُجد مرسي، التطور الديمقراطي في بريطانيا -1022-1901، دروس في الوطنية والبناء السلمي للديمقراطية، (ط.1)، دار المعتز، الأردن، 2013.
- مُجد عبد السلام، أخلاقيات المناقشة في فلسفة التواصل لهابرماس، دار ورد الأردنية، عمان (الأردن)، 2013.
- مُجد عبد الغفار رشاد، ديمقراطية الثقافة السياسية، عن كتاب الحرية والديمقراطية وعروبة مصر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت لبنان، (ط.1)، 1994.
- مُجد عبد المعطي، الفكر السياسي الغربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية (مصر)، (د.ط)، 2006.
- مُجد مراد، السياسة الأمريكية اتجاه الوطن العربي بين الثابت الإستراتيجي والمتغير الظرفي، دار المنهل اللبناني، بيروت، (لبنان)، (د.ط)، 2009.
- المحمداوي علي عبود، الإشكالية السياسية للحدث "من فلسفة الذات إلى فلسفة التواصل لهابرماس أمودجا"، منشورات الاختلاف، الجزائر، دار الأمان، الرباط، (المغرب)، (ط.1)، 2011.
- المحمداوي علي عبود، الفلسفة السياسية الرائد الثقافية، منشورات الاختلاف، الجزائر، (ط.1)، 2015.
- محمود زكي نجيب، نظرية المعرفة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة (مصر)، (د.ط)، (د.ت).
- المحمودي علي، نظرية الحرية في الفلسفة السياسية، دار الهادي للنشر والتوزيع، بيروت (لبنان)، (ط.1)، (د.ت).
- المرشفي مُجد محي الدين، نظريات في التربية والثقافة، مؤسسه الملك عبد العزيز، الدار البيضاء (المغرب)، (د.ط)، (د.ت).
- المشاط عبد المنعم، التربية والسياسة، دار سعاد الصباح، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة (مصر)، (ط.1)، 1992.

- ملفين آي بوروفسكي، المبادئ الأساسية للديمقراطية، عن كتاب الديمقراطية في أمريكا التاريخ والمرتكزات، نخبة من المؤلفين، المركز القومي للترجمة، القاهرة (مصر)، (ط.2)، 2009.
- المهرج عبد الهادي، الفلسفة البراغماتية أصولها ومبادئها، دار الكتب العلمية، لبنان، (د.ط)، 2008.
- المهرج على عبد الهادي، الفلسفة البراغماتية (أصول ومبادئها) مع دراسة تحليلية لفلسفة شارل ساندرس بيرس، دار الكتب العالمية، بيروت (لبنان)، (د.ط)، 2008.
- موريس فيورينا وآخرون، الديمقراطية الجديدة، تر: لميس فؤاد، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، (ط.1)، 2008.
- موسى رؤوف سلامة، بريطانيا... مهد الديمقراطية وموطن التقاليد، مكتبة المعارف، مصر، (د.ط)، 1993.
- الميناوي، الفوضى الخلاقة الربيع العربي بين الثورة والفوضى " السيناريو الأمريكي لتفتيت الشرق الأوسط والنظرية الصهيونية التي تبنتها أمريكا لشردمته"، دار الكتاب، مصر، 2012.
- النجتي محمد لبيب، التربية أصولها الثقافية والاجتماعية، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، (د.ط)، 1984.
- نجيب زكي محمود، حياة الفكر في العالم الجديد، مؤسسة هنداوي للنشر والتوزيع، مصر، (د.ط)، 2020.
- النشار مصطفى، مدخل جديد إلى الفلسفة، نيويورك للنشر والتوزيع، القاهرة (مصر)، (ط.1)، 2017.
- نصار نصيف، باب الحرية، انبثاق الوجود بالفعل، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت (لبنان)، (ط.1)، 2003.
- النكلاوي محمد أحمد، أزمة الممارسة الديمقراطية في الأنساق التعليمية في الوطن العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت (لبنان)، (ط.1)، 2001.
- النيري محمد محمود، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، (ج.1)، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، (ط.1)، 1997.
- هابرماس يورغن، التقنية والعلم كأيدولوجيا، تر: إلياس حاجوج، وزارة الثقافة، دمشق، (سوريا)، (د.ط)، 1999.

- هابرماس يورغن، إيتقا النقاش ومسألة الحقيقة، تر: عمر مهيل، الدار العربية للعلوم ناشرون، ومنشورات الاختلاف، لبنان، الجزائر، (ط.1)، 2010.
- هادي قبيسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين المدرستين المحافظة والواقعية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت (لبنان)، (د.ط)، 2008.
- هاشم موفق، أمريكا بلد المتناقضات، دار الفكر، دمشق (سوريا)، (د.ط)، 2007.
- هلال علي الدين، مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (لبنان)، (ط.2)، 1987.
- الهنداوي أحمد ذوقان، استشراف المستقبل وصناعاته ما قبل التخطيط الاستراتيجي استعداد ذكي، قنديل للطباعة والنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، (ط.1)، 2017.
- هنتون صامويل، صدام الحضارات، تر: محمود خلف، مالك عبيد أبو شهيو، دار الجماهير، بيروت (لبنان)، (د.ط)، (د.ت)، .
- هواراد زن، التاريخ الشعبي للولايات المتحدة الأمريكية، (ج.1)، تر: شعبان المكاوي، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، (مصر)، (ط.1)، 2015.
- هيتير ديريك، تاريخ موجز للمواطنة، تر: آصف ناصر، ومكرم خليل، دار الساقى، لبنان، (ط.1)، 2007.
- هيشتنز كريستوف، توماس جيفرسون وإعلان استقلال أمريكا، تر: رشا سعد زكي، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة (مصر)، (ط.1)، 2008.
- هيلد ديفيد، نماذج الديمقراطية (1-2)، تر: فاضل جتكر، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد (بيروت)، (ط.1)، 2006.
- واصف البارودي، التربية ثورة وتحرر، ج1، دار النشر للجامعيين، بيروت (لبنان)، (د.ط)، 1985.
- وليام كلي رايت، تاريخ الفلسفة الحديثة، تر: محمود سيد أحمد، المجلس الأعلى للثقافة، الكويت، (ط.2)، 2005.
- وين، رالف، قاموس جون ديوي للتربية "مختارات من مؤلفاته"، تر: محمد علي العريان، مؤسسة فراكلين لطباعة والنشر، القاهرة (مصر)، (د.ط)، 1964.
- ياسر قنصوة، الليبرالية إشكالية مفهوم، دار قباء للنشر والتوزيع، القاهرة (مصر)، (د.ط)، 2004.

- يكفيف سمير، التفكير مع كانط ضد كانط (مساهمة في نقد النقد)، منشورات الاختلاف الجزائر، دار الأمان، المغرب، (ط.1)، 2014.

- الميلاني هاشم، الديمقراطية "من الإغريق إلى عالم ما بعد الحداثة"، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية، العراق، (ط.1)، 2017.

- هاشم الميلاني، الديمقراطية "من الإغريق إلى عالم ما بعد الحداثة"، العتبة العباسية المقدسة، (د.ط)، المركز الاسلامي للدراسات الخارجية، (العراق)، (د.ت).

ثالثا: الموسوعات والمعاجم

- عباس فيصل، موسوعة الفلاسفة، دار الفكر العربي، بيروت (لبنان)، (ط.1)، 1996.

- الكيلاني عبد الوهاب، الموسوعة السياسية 7، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت (لبنان)، (د.ط)، 1999.

- مارشال جوردن، موسوعة علم الاجتماع، تر: عبد الله زايد وآخرون، (مج.1)، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة (مصر)، (ط.1)، 2000.

- محمود محمد، قاموس المصطلحات السياسية والدبلوماسية -إنجليزي عربي-، الدار المصرية للكتاب، مصر، (ط.1)، 2010.

- عبيد منى كرم، المواطنة مفاهيم والأسس العلمية للمعرفة مركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد 15، مارس 2006، لبنان.

- معجم لسان العرب، (مج.3)، دار صادر، بيروت (لبنان)، (د.ط)، (د.ت)..

- بدوي أحمد زكي ، معجم المصطلحات في العلوم الاجتماعية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، (لبنان)، (ط.2)، 1982.

- جميل صليبا، المعجم الفلسفي، (ج.1)، دار الكتاب اللبناني، بيروت (لبنان)، (د.ط)، 1982.

- حسنية مصطفى، المعجم الفلسفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، (ط.1)، 2009.

- صليبا جميل، المعجم الفلسفي، (ج.1)، دار الكتاب اللبناني، بيروت (لبنان)، (د.ط)، 1982.

- صليبا جميل، المعجم الفلسفي، (ج.2)، دار الكتاب اللبناني، دار الكتاب المصري، القاهرة (مصر)، (د.ط)، 1979.

- شاتلية فرانسوا، معجم المؤلفات السياسية، تر: مُجدّ عرب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت (لبنان)، 1997.

- طرابشي جورج ، معجم الفلاسفة، دار الطليعة، بيروت (لبنان)، (ط.2)، 1997.

- عبد المنعم حنفي، معجم شامل، مكتبة مدبولي، القاهرة، (د.ط)، 1990.

- علوش سعيد، معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة، الكتاب اللبناني، بيروت (لبنان)، (ط.1)، 1985.

- مجدي وهبة وكامل مهندس، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مكتبة لبنان، بيروت، (ط.2)،

1984.

- وهبة مراد، المعجم الفلسفي (مصطلحات الفلسفة)، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، (د.ط)،

1998.

- وهبة مراد، المعجم الفلسفي "معجم المصطلحات الفلسفية"، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة (مصر)،

(د.ط)، 1991.

رابعا المقالات:

- إ.م. بوشنكسي، الفلسفة المعاصرة في أوروبا، تر: عزت قرني، مطابع سياسية، سلسلة عالم المعرفة، العدد

165، الكويت، 1990.

- أبو حلاوة كريم، إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني، مجلة عالم الفكر تصدر عن المجلس الوطني للثقافة

والفنون والأدب، العدد 03 الكويت، 1999.

- بلوط صبرينة، الأدوات والديمقراطية، مجلة مقاربات فلسفية، المجلد 10، العدد 01، مستغانم، الجزائر،

2023.

- بلوط صبرينة، جون ديوي "الحرية قيمة ديمقراطية"، مجلة أبعاد، العدد 8، وهران الجزائر، 2012.

- بوعرفة عبد القادر، الديمقراطية المستبعدة، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، عدد خاص، وهران (الجزائر)،

2012.

- الحجيلي عمر عبد العزيز منصور، البراغماتية عرض ونقد، مجلة الدراسات العقدية، العدد الرابع، جامعة

طيبة، المدينة المنورة (السعودية)، (د.ت).

- خليف بشير، رورتي بين تحرير الفلسفة وتقييد الفيلسوف، أوراق فلسفية، ريتشارد رورتي البراغماتية

الجديدة، العدد 25، مصر 2005.

- دولا فيكتور كونتين، مفاهيم المواطنة والفضاء العمومي عند حنة أرندت وهابرماس، "استمرارية السياسة من العصور القديمة إلى الحداثة"، تر: علواش نورالدين، مجلة إضافات، العدد 22، بيروت، 2013.
- ريتشارد ج بيرنشتاين، الديمقراطية الخلافة " المهمة التي تنتظرنا"، تر: محمد جديدي، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث " قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة"، الجزائر.
- سلمان شاكر رنا مولود، تطور مفهوم الحرية في الفكر الأمريكي المعاصر، مجلة قضايا سياسية، العدد 59، كانون الأول، العراق، 2019.
- السيد عباس نبوي، الديمقراطية والحكم الإسلامي، مجلة أفاق الحضارة الإسلامية، العدد 5، مصر، 2000.
- شريط عبد الله، الديمقراطية بين الحرية والتحرر، مجلة دراسات فلسفية، العدد (1)، الجزائر، 1996.
- شطارة ناصر عامر، الأنا وتمثلات الآخر، الأصول المسحية البروتستانتية، أنموذجا، مع 40، ع 03، مجلة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، الأردن، د.ط، 2013.
- علي إسماعيل، فلسفات التربية المعاصرة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، العدد 189، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، يونيو 1955.
- كرين برينتون، تشكيل العقل الحديث، تر: شوقي جلال، مجلة عالم المعرفة، العدد 82، مطابع الرسالة، بيروت، 1984.
- مختار عريب، مفهوم الديمقراطية في القديم، مجلة دراسات فلسفية، العدد 02، الجزائر، 1996.
- مصباحي محمد، قراءة في كتاب "الذات والحضور"، مجلة المستقبل العربي، العدد 424، لبنان، 2014.
- منصف عبد الحق، إشكالية السلطة السياسية والتربية، منشورات عالم التربية، العدد 18، المغرب، 2008.
- نصار نصيف، في نقد الليبرالية كما يتخيلها الفيلسوف الأمريكي المعاصر ريتشارد رورتي، أوراق فلسفية "ريتشارد رورتي البراغماتية الجديدة"، العدد 25، مصر، 2009.
- نقيب عمر، الضوابط المنهجية لصياغة النموذج التربوي المنشود للفرد والمجتمع، مجلة التربية والإبستمولوجيا، العدد 1، الجزائر 2011.
- اليعكوبي زهير، تأويل البراغماتي للفلسفة، الفكر العربي المعاصر، مركز الإنماء القومي، العدد 142-143، بيروت (لبنان)، باريس (فرنسا)، 2008.

خامسا المواقع الالكترونية

- لفراج أحمد الفوضى الخلاقة عن الموقع العربية نت <http://www.alarabia.net> تاريخ الدخول: 2024-08-09، على الساعة: 05:00
- تاريخ الدخول: 2024-07-15 على الساعة 17:30 <http://www.hekmeh.org>
- تاريخ الدخول يوم 2023/07/06 على الساعة 12:59 <https://www.alhurra.com/usa>
- تاريخ الدخول 2023/09/20 على الساعة 14:59 <https://www.aljazeera.net>
- تاريخ الدخول 2024-08-10 على الساعة: 06:00 <http://www.alghad.tv>
- تاريخ الدخول يوم 2024-08-24، على الساعة 05:53 <http://www.aljazeera.net> .

فهرس المصطلحات

فهرس المصطلحات

الكلمة	الترجمة إلى اللغة الفرنسية	الترجمة إلى اللغة الإنجليزية
الإتيقا	Étique	Etique
الإثنيات	Ethnique	Ethnic
الإجرائية	Procédure	Procedural
الإخاء	Fraternité	Brotherhood
أخلاق	Éthique	Ethics
أداتية	Instrument	Instrument
أزمة	Crise	Crisis
الأزمة الديمقراطية	Crise démocratique	Democratic crisis
الاستغلال	Exploitation	Exploitation
الاستمرارية المنفعة	Continuité bénéfique	Beneficial Continuity
الاضطهاد	Persécution	Persecution
إعادة البناء	Reconstruire	Rebuild
الإقتراع	Bulletin de vote	Ballot
الأمة	Nation	Nation
الانتخابات	Élections	Elections
الإنسجام	Harmonie	Harmony
الإغلاق	Fermeture	Closure
الإفتتاح	Ouverture	Openness
براغماتية	Pragmatisme	Pragmatism
براغماتية جديدة	Nouveau pragmatisme	New pragmatism
البيئذاتية	Interstitiel	Interstitial
التاريخ	Histoire	History
التجديد	Renouvellement	Renewal
التحول الاجتماعي	Transformation sociale	Social transformation

Political Transformation	Transformation politique	التحول السياسي
Education	Éducation	التربية
Tolerance	Tolérance	التسامح
Solidarity	Solidarité	تضامن
Evolution	Evolution	التطور
Coexistence	Coexistence	التعايش
Change	Changement	التغيير
Integration	Intégration	التكامل
Racial discrimination	Discrimination raciale	التمييز العنصري
Communication	Communication	التواصل
Orientation	Orientation	التوجه
Culture	Culture	الثقافة
Political Culture	Culture politique	الثقافة السياسية
Democratic Culture	Culture démocratique	ثقافة ديمقراطية
Revolution	Révolution	الثورة
Collective	Collective	جماعية
Audience	Audience	الجمهور
I tried.	J'ai essayé.	حاكمتت
Freedom	Liberté	الحرية
Human rights	Droits de la personne	حقوق الإنسان
Judgment	Jugement	حكم
Experience	Expérience	خبرة
Constitution	Constitution	الدستور
Constitution	Constitution	الدستور
State	État	دولة
Democracy	Démocratie	ديمقراطية
Consultative Democracy	Démocratie consultative	الديمقراطية التشاورية
Democratic People's Republic of Korea	République populaire démocratique de Corée	الديمقراطية الجمهورية

Liberal Democracy	Démocratie libérale	الديمقراطية الليبرالية
Pretexts	Prétextes	ذرائعية
Intelligence	Intelligence	ذكاء
Radical	Radical	راديكالية
Radical	Radical	راديكالية
Policy	Politique	سياسة
Legitimacy	Légitimité	الشرعية
Legitimacy	Légitimité	الشرعية
People's Republic of Korea	République populaire de Corée	الشعب
Global	Global	العالمية
Justice	Justice	العدالة
Social Justice	Justice sociale	عدالة اجتماعية
Mind	Esprit	عقل
Business Science	Sciences des affaires	علم عمل
Process	Processus	العملية
Democratic process	Processus démocratique	عملية ديمقراطية
Violence	Violence	العنف
Individual	Individuel	فردية
Public Space	Espace public	الفضاء العمومي
Philosophy	Philosophie	فلسفة
Philosophy of Truth A Communicative Mind	Philosophie de la vérité Un esprit communicatif	فلسفة الحق عقل تواصلي
Federal	Fédéral	الفيدرالية
Law	Loi	القانون
Power	Puissance	القوة
Values	Valeurs	قيم
Luxembourg/Cosmic Citizen	Luxembourg/Cosmic Citizen	كسمبولونية/مواطن كوني
Cosmology	Cosmologie	الكونية

Liberal	Libéral	ليبرالية
Neoliberalism	Néolibéralisme	ليبرالية جديدة
Principle of sovereignty	Principe de souveraineté	مبدأ السيادة
Principle of sovereignty	Principe de souveraineté	مبدأ السيادة
Public sphere	Sphère publique	المجال العمومي
Progressive Society	Société progressiste	مجتمع تقدمي
Civil Society	Société civile	مجتمع مدني
Experimental Informant	Informateur expérimental	مخبر تجريبية
School	École	مدرسة
Western Centrality	Western Centrality	مركزية غربية
Equality	Égalité	المساواة
Interest	Intérêt	مصلحة
Curriculum	Curriculum	منهج
An evolutionary approach	Une approche évolutive	منهج تطوري
Scientific curriculum	Programme scientifique	منهج علمي
Scientific curriculum	Programme scientifique	منهج علمي
Citizenship	Citoyenneté	المواطنة
Foundation	Fondation	مؤسسة
Success indicators	Indicateurs de réussite	مؤشرات النجاح
Political elites	Élites politiques	النخب السياسية
Tendency	Tendance	النزعة
System	Système	نظام
Criticism and valuation	Critique et évaluation	النقد والتقييم
Growth	Croissance	النمو
Identity	Identité	الهوية
National	National	الوطنية

فهرس المحتويات

شكر وعرفان	
إهداء	
مقدمة	أ

الفصل الأول: مسار الديمقراطية في أمريكا في ظل الفلسفة البرغماتية

المبحث الأول: عن تاريخ الديمقراطية في أمريكا: الأصول والمرجعيات	14
أولاً: المرجعية التاريخية	16
ثانياً: المرجعية الفلسفية "جون لوك"	33
ثالثاً: الديمقراطية في أمريكا من البدايات إلى التأسيس	38
المبحث الثاني: من الديمقراطية الى البراغماتية "جدل التأثير والتأثر"	56
أولاً: الديمقراطية الليبرالية	66
ثانياً: الفردية بين الديمقراطية والبراغماتية	72
ثالثاً: الحرية ميكانيزم البراغماتية من أجل الديمقراطية	79
رابعاً: المنفعة وجدلية الفرد والجماعة	87

الفصل الثاني: الديمقراطية والثقافة من منظور جون ديوي: "نحو رؤية براغماتية تحليلية"

المبحث الأول: الديمقراطية ثقافة أمريكية	94
أولاً: في معنى الثقافة الديمقراطية	96
ثانياً: التأصيل لثقافة ديمقراطية: الديمقراطية عنواناً لأمريكا بقلم دوتوكفيل	113
المبحث الثاني: من الحرية إلى الثقافة نحو ترسيخ قيم الديمقراطية عند ديوي	135
أولاً: المرجعية الثقافية والديمقراطية: جون ديوي على خطى الآباء المؤسسين	136
ثانياً: الثقافة والحرية عند ديوي	153
ثالثاً: تحديد الحرية بين ثقافة الإنغلاق والانفتاح	165

الفصل الثالث: الديمقراطية عند ديوي بين المبدأ والتطبيق

المبحث الأول: التربية الديمقراطية- أداة الإصلاح والتجديد	172
أولاً: التربية الديمقراطية نموذج التغير الاجتماعي	173

192	ثانيا: المدرسة التقدمية بين الوظيفة الاجتماعية والممارسة الديمقراطية
217	المبحث الثاني: الديمقراطية الديوية فضاء للقيم الإنسانية والاجتماعية
218	أولا: الديمقراطية من التنظير السياسي إلى العمل الاجتماعي
229	ثانيا: دور الديمقراطية في تحديد وبناء قيم المجتمع
الفصل الرابع: الديمقراطية الديوية وواقع الحياة السياسية المعاصرة	
253	المبحث الأول: إمتداد فكرة الديمقراطية في أمريكا بعد ديوي
254	أولا: السؤال الديمقراطي النيوبرغماتي: ريتشارد رورتي خليفة لجون ديوي
288	ثانيا: من الديمقراطية الليبرالية إلى الديمقراطية التشاورية: يورغن هابرماس أنموذجا
310	المبحث الثاني أزمة الديمقراطية في أمريكا: أية قيم للديمقراطية - للإنسانية
311	أولا: الانزلاق الديمقراطي بين النظر والممارسة
327	ثانيا: ذريعة نشر الديمقراطية: الوجه الآخر لأمريكا
341	خاتمة
349	قائمة المصادر والمراجع
371	فهرس المصطلحات
375	فهرس المحتويات
	ملخص الدراسة

ملخص الدراسة:

بين النظري والتطبيقي تعتبر الديمقراطية أهم قضية فلسفية سياسية، لطالما حركت الفكر السياسي، ضمن علاقة تكاملية بينها وبين الفلسفة، وهي العلاقة التي شهدت ميلادها دولة المدينة أثينا، ليعاد تجديد عهدها في النموذج الأوروبي المعاصر أمريكا، هذه الأخيرة التي أصبحت الديمقراطية عنوانا لها. ما دفعنا إلى تسليط الضوء على رائد الفلسفة التقدمية، ومنظر الديمقراطية في أمريكا جون ديوي، حيث يهدف موضوع بحثنا إلى رصد مضامين العلاقة المذكورة أعلاه، بناء على علاقة تجمع بين الديمقراطية والثقافة في سياق البحث الاجتماعي عند ديوي، الذي ربط بين النظر والعمل من أجل إنجاح تجربة الديمقراطية، ومحاولة تجديد وإعادة بناء مجتمعه، حيث مثلت التربية الحجر الأساس في عملية البناء والتجديد، في سعي حثيث لتوطين ثقافة الديمقراطية بتعزيز وترسيخ قيمها في المجتمع، فلم تكن الديمقراطية عنده مجرد شكل للحكومة، وإنما هي في الأساس أسلوب من الحياة المجتمعية والخبرة المشتركة، هي أي الديمقراطية خلافة لمهمة منتظرة، وبانفتاح أكثر على المعنى الاجتماعي والإنساني وعلى الحياة بأوسع معانيها (الثقافة).

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية، البراغماتية، الثقافة، التربية، الأدوات، جون ديوي.

Abstract

Between theory and practice, democracy is the most important philosophical political issue that has always moved political thought, within a complementary relationship between it and philosophy, a relationship that has been born by the city state of Athens, to renew its reign in the contemporary European model of America, the latter for which democracy has become the title.

What led us to highlight the pioneer of progressive philosophy, the democratic theorist of America John Dewey, Our research aims to monitor the contents of the above-mentioned relationship. social research ", based on a relationship between democracy and culture in the context of Diwi's social research, which linked consideration and work towards the success of democracy's experience and the attempt to renew and rebuild its society, where education was the cornerstone of the process of construction and renewal in a vigorous quest to settle the culture of democracy by promoting and entrenching its values in society democracy was not just a form of government, but essentially a way of community life and shared experience. democracy is creative for a task ahead, more open to social and human meaning and to life in its broadest sense (culture).

Keywords: democracy, pragmatism, culture, education, instrument, John Dewey.

résumé

Entre théorie et pratique, la démocratie est le problème politique philosophique le plus important qui a toujours animé la pensée politique, dans une relation complémentaire entre elle et la philosophie, relation née de l'état

d'Athènes, Renouveler son règne dans le modèle européen contemporain de l'Amérique, dont la démocratie est devenue le titre.

Ce qui nous a conduit à mettre en évidence le pionnier de la philosophie progressive, le théoricien démocratique de l'Amérique John Dewey, Notre recherche vise à surveiller les contenus de la relation mentionnée ci-dessus. la recherche sociale", fondée sur le rapport entre démocratie et culture dans le contexte de la recherche sociale de Diwi, qui a lié la considération et l'action pour le succès de l'expérience de la démocratie et la tentative de renouveler et reconstruire sa société, où l'éducation était la pierre angulaire du processus de construction et de renouvellement dans une recherche vigoureuse d'ancrage de la culture démocratique en promouvant et en enracinant ses valeurs dans la société, la démocratie n'était pas seulement une forme de gouvernement, Mais essentiellement un mode de vie communautaire et d'expérience partagée. La démocratie est créatrice pour une tâche à venir, plus ouverte au sens social et humain et à la vie dans son sens le plus large (culture).

Mots-clés : démocratie, pragmatisme, culture, éducation, instrument, John Dewey.
